الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر

دكتور

خالد سعد زغلول

مدرس الاقتصاد - بكلية الشرطة

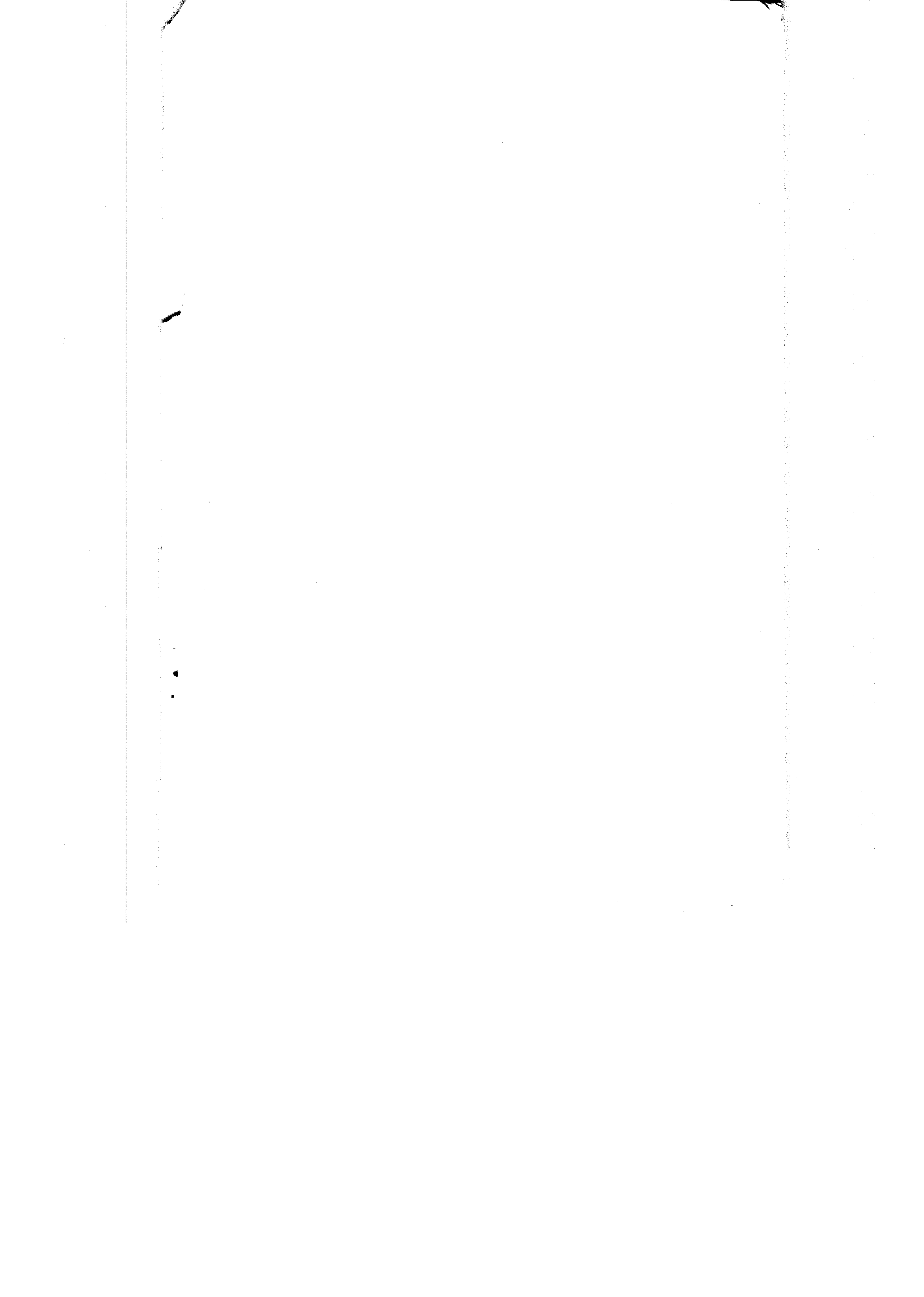
١٩٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

" وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن
تعلم وكان فضل الله عليك عظيما "

صدق الله العظيم

(سورة النساء ١١٣)



شكـــــر وتقديـــــــر

أستهل هذه الدراسة باسم الله العلى القدير، وأحمـــده على حسن توفيقه شاكرا له نعمة العلم والهداية .

بكل الحب والعرفان - أتقدم بخالص عبارات التقديــــر للأستاذ الفاضل الدكتور أحمد جامع أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة عين شمس والمشرف على الرسالة ، والــذى منحنى من وقته وجهده الكثير والذى غمرنى بفيض علمـــــه ونصائحه ، وعلى ما قدمه لى من عون مخلص فى جميع مراحــل البحث ، ولقد كان لتوجيهاته وملاحظاته القيّمة أكبر الأثـــر فى اخراج الرسالة على ما ظهرت به فى صورتها النهائيـــة فله منى جزيل الشكر وعظيم التقديــــر .

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى الأستاذ الدكتور/ سالبى أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد بجامعة لندن على ما قدمه لى مــن ملاحظات قيمة خلال فترة اعداد الرسالة .

وأتقدم بالشكر الجزيل والتقدير لأعضاء لجنة المناقشـــة والحكم على الرسالة لتفضلهم بالقيام بهذه المهمة ولما بذلــوه من جهد فى توجيه الباحث من الناحية العلمية والبحثية.

ولا أنسى فضل كل من أمدنى بالمعلومات ومصادر البحـث، وكل من تفضل بالمساهمة فى نسخ الرسالة واعدادها للطبع وأخــص بالذكر أسرة مكتبة جامعة عين شمس وأسرة مكتبة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، وأسرة مكتبة معهـــد التخطيط القومى ، والعاملين بالهيئة العامة لاستثمار المـــال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، فالى جميع هؤلاء والى كل من قدم لى يد العون والمشورة أقدم خالص شكرى وتقديرى .

والله ولـــى التوفيق .

الباحـث

اهـــــــداء

الى والدى ووالدتـــــى .. عرفانـا ودعاء

الى زوجتى وأبنائـــــى .. مـودة ووفـــاء

اليهم جميعـــا .. أهدى باكورة عملـــــى..

البـاحـــث

مقدمـــــــــة

لقد احتل موضوع التنمية الاقتصادية مركزا هاما في الفكر الاقتصادي المعاصر ، ويمثل التمويل احدى الدعائم الأساسية للتنمية . وقد كان التمويل الداخلي ، وسوف يظل على ما يبدو ، هو المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في الدول الفقيرة رغم ضعف الدخول في هذه الدول واتباع أنماط من الاستهلاك فيها لا يتفق بحال مع درجة نموها الاقتصادي، الأمر الذي يستتبع ضرورة أن تعمل هذه البلدان جاهدة من أجل تشجيع المدخرات الوطنية واحكام تعبئتها وتوجيهها نحو مجالات التنمية الفعالة .

وتعاني الدول النامية-ومنها مصر - من عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل القومي ، مما أظهر ضرورة الاستعانة بالتمويل الخارجي ، الا أن الاستعانة بالموارد الخارجية له ما يبرره ، بحكم ما يؤدي اليه من تعزيز المدخرات الوطنية لبلوغها معدلا أعلى للتراكم الرأسمالي بالاضافة الى ما تسهم به الأموال الأجنبية في تزويد البلاد النامية بالنقد الأجنبي اللازم للوفاء بمتطلبات عملية التنمية الاقتصادية .

واذا كانت عملية استقدام الاستثمارات الأجنبية لها ما يبررها ، الا أن هذه العملية لها محاذيرها ومخاطرها ، خاصة تلك التجربة المستفادة من الماضي ، حيث أن هناك من الكتاب الاقتصاديين من يعتمد في تفسير حالة التخلف الاقتصادي الذي تعانيه البلدان المتخلفة الآن بما يسمى بالنمط الاستعماري للاستثمارات الأجنبية والذي ساد في الماضي .

كما يرى الاقتصاديون ضرورة عدم فتح الباب على مصراعيه لهذه الاستثمارات ، على أن يتوقف الحد الملائم للاستعانة بالاستثمار الأجنبى على العديد من العوامل التى تختلف بالطبع حسب ظروف كل دولة وقدرتها على استيعاب هذه الاستثمارات على أسس تجارية مع المقدرة على استخدام المساعدات الميسرة فى الأجل الطويل .

ورأس المال الأجنبى الذى يمكن للدولة أن تستعين به يأخذ أشكالا مختلفة اما فى شكل منح ومساعدات واما فى شكل قروض واما فى شكل استثمار مباشر ، وتتوقف كثير من النتائج التى يمكن أن تحققها الدول المضيفة على الشكل الذى تتدفق به رؤوس الأموال الأجنبية .

ولا شك أن لكل نوع من أنواع التمويل الخارجى مزاياه وعيوبه . ولذلك فان التفضيل بين هذه الأنواع يظل فى حقيقته اختيارا بين أفضل البدائل المتاحة فى كل حالة على حدة بحسب شروط التمويل والظروف الاقتصادية والسياسية للدولة المضيفة .

ويرجع اختيارنا لدور رأس المال الأجنبى فى شكل استثمارات أجنبية مباشرة فقط الى سببين :

١ - لاختلاف انسياب رؤوس الأموال الأجنبية فى الصورة غير المباشرة عن انسيابها فى صورة استثمارات مباشرة ، حيث يحقق الانسياب فى صورة رأس المال الأجنبى غير المباشر للاقتصاد المضيف مرونة عالية فى توجيه الأموال الأجنبية الى المجال أو الاستخدام الذى يحقق له أكبر انتاجية ممكنة من هذا القرض اذ من المحتمل أن يعقد الاقتصاد المضيف قروضا غير مخصصة لمشروع بعينه كما أن الاقتصاد المضيف يكون له فى جميع الأحوال

كامل الحرية فى رفض التعاقد على القروض اذا كانت تتجه الى مجالات لا ينشدها ، أما الاستثمار الأجنبى المباشر فهو ليس أموالا تهيمن عليها الدولة ولكنه يشكل قطاعا خاصا سواء كان أجنبيا صرفا أو مشتركا ، وهو قطاع يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة .

٢ - نظرا لما تتميز به السياسة الاقتصادية فى مصر حاليا من تعلق واضح بالاستثمار الأجنبى المباشر كمدخل رئيسى لقضية التنمية الاقتصادية المعجلة والمستمرة وذلك طبقا لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى تمثلت فى صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل والعديد من القرارات والسياسات المرتبطة أو المكملة لذلك وقد استهدفت كلها جذب الاستثمار الأجنبى المباشر ، ومنح المستثمرين العرب والأجانب الكثير من المزايا والضمانات لتوفير المناخ الملائم بعيدا عن المخاطر السياسية أو القيود التعسفية .

وبعد أن بدأت هذه السياسة تشكل المحور الأساسى لسياسة التنمية الاقتصادية خلال عدة سنوات مضت ، وقد اكتملت فيها التغيرات التشريعية والتنظيمية وتعاقبت خلالها ثلاثة خطط خمسية أعد فى ضوئها خطط سنوية تفصيلية للفترة من ١٩٧٤ وحتى الآن ، مركزه جميعها على دعم هذه السياسة الاقتصادية الجديدة ، فان دارسة "الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر" من الأهمية بمكان بعد أن استقر العمل بهذه السياسة .

ونظرا لما يحققه الاستثمار الأجنبى المباشر من آثار اقتصادية مختلفة ايجابية وسلبية على تنمية الاقتصاد القومى فى مصر ، فان هذه الدراسة تهدف الى تقييم تجربة الاستثمار

الأجنبى المباشر فى مصر ، وتدعيم الآثار الايجابية والعمل على الحد من الآثار السلبية للاسراع بتنمية الاقتصاد المصرى وبلوغة مرحلة النمو الذاتى .

وتنقسم هذه الدراسة الى باب تمهيدى وقسمين :

الباب التمهيدى : سنخصصه للتعرف على فلسفة استثمار رأس المال ودوره فى التنمية الاقتصادية . وسينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول ، حيث يتناول الفصل الأول: استثمار رأس المال وأثره على عملية التنمية الاقتصادية ، وفى الفصل الثانى ، فاعلية التنمية الاقتصادية فى الدول النامية وفى الفصل الثالث مكونات عملية التنمية الاقتصادية .

أما القسم الأول فسنتناول فيه الطاقة الاستيعابية للاستثمار الأجنبى المباشر وسنقسمة الى بابين :

الباب الأول : سنخصصه لدراسة الطاقة الاستيعابية وحدود الاستعانة بالاستثمار الأجنبى المباشر . وسنقسم هذا الباب الى أربعة فصول ، نتناول فى الفصل الأول: مفهوم الطاقة الاستيعابية وحدود استعانة الاقتصاد المضيف بالاستثمار الأجنبى المباشر ، وفى الفصل الثانى ، محددات الطاقة الاستيعابية ، وفى الفصل الثالث ، تقدير الدور المطلوب للاستثمار الأجنبى المباشر ، وفى الفصل الرابع ، النماذج الاقتصادية لتقدير دور المواد الأجنبية مع توضيح أكثر النماذج ملائمة للتطبيق على الاقتصاد المصرى .

الباب الثانى : سنخصصه لدراسة الاستثمار الأجنبى المباشر وينقسم هذا الباب الى أربعة فصول ، نتناول فى الفصل الأول الاستثمار الأجنبى غير المباشر ، وفى الفصل الثانى الاستثمار الأجنبى المباشر وأشكاله والفوارق الرئيسية بين

أنواعه المختلفة ، وفى الفصل الثالث نظرية الاستثمار الأجنبى المباشر. ونتناول فى الفصل الرابع تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على اقتصاد الدول المضيفة

أما القسم الثانى من الدراسة فسنخصصه لدراسة تجربة الاستثمار الأجنبى المباشر ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادى وسنقسمه الى ثلاثة أبواب :

الباب الأول : سنخصصه لدراسة الاقتصاد المصرى ومشكلة التمويل الذاتى وسنقسمه الى فصلين ، سيتناول الفصل الأول : الاحتياجات التمويلية الضرورية للاقتصاد المصرى حتى منتصف السبعينات ثم نتعرض فى الفصل الثانى للمشكلات الأساسية بالاقتصاد المصرى حتى منتصف السبعينات .

والباب الثانى: سنتناول فيه التطبيق العملى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

وتنقسم الدراسة فى هذا الباب الى خمسة فصول ، يتناول الفصل الأول الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر قبل الانفتاح الاقتصادى ، وفى الفصل الثانى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وفى الفصل الثالث التحليل الاقتصادى العام للاستثمار الأجنبى المباشر داخل البلاد فى ضوء قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ مع التركيز على دور الاستثمار الأجنبى المباشر واتجاهاته فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصرى ، فى الفصل الرابع الاستثمار الأجنبى المباشر بالمناطق الحرة ، ثم نتعرض فى الفصل الخامس لمشاكل الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

والباب الثالث : سنتناول فيه تقييم تجربة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ، وتنقسم الدراسة فى هذا الباب

الى ثلاثة فصول ، يتناول الفصل الأول الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ، والفصل الثانى الآثار السلبية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ، ويخصص الفصل الثالث لأهم التوصيات والمقترحات اللازمة لتحقيق فعالية أكبر للاستثمار الأجنبى المباشر فى دفع امكانيات الاقتصاد المصرى نحو النمو الذاتى وتلك فى الحقيقة هى غاية البحث .

ثم ننتهى بخاتمة تشمل خلاصة الدراسة ، وما توصلنا اليه من نتائج .

واننى لأدعو الله - سبحانه وتعالى - مخلصا أن يتحقق بهذه الدراسة ما أصبو اليه من فائدة عملية ، فضلا عن الهدف العلمى فى حد ذاته ، ولا شك أن بلوغ الباحث مثل هذا الهدف كفيل بأن يذهب بمعاناته ، تلك المعاناة التى يجدها كل باحث فى مضمار البحث العلمى .

وما توفيقى الا بالله .،،

باب تمهيدى

فلسفة استثمار رأس المال
ودوره فى التنمية الاقتصادية

باب تمهيدى

فلسفة استثمار رأس المال ودوره فى التنمية الاقتصادية

حركة رؤوس الأموال بين الدول المختلفة ظاهرة من أهم الظواهر التى شاهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية .

وهذه الحركة لا تتم بصورة عفوية ، وانما تتم وفقا لمعايير وموازين دقيقة اذ ليس أكثر من رأس المال حرصا وليس أكثر منه حساسية عندما يريد أن يتحرك من مكان الى مكان . والدافع الأساسى وراء حركة رأس المال من مكان الى آخر هو السعى نحو مناخ أكثر مدعاة للطمأنينة وأكثر تحقيقا للربح .

وعالم اليوم ينقسم بصفة عامة الى دول غنية ومتقدمة ودول فقيرة ومتخلفة ،وان كان اقتران الغنى بالتقدم واقتران الفقر بالتخلف ليس أمرا حتميا فى كل الأحوال ، فقد توجد دول لديها وفرة فى رؤوس الأموال ولكنها لا تعد من الدول المتقدمة ، وقد توجد دول لاتتحقق لديها الوفرة فى رؤوس الأموال ولكنها تعد على العكس من ذلك دولا متقدمة ، ذلك أن التقدم يقاس حاليا وفقا لمجموعة من المعايير المتكاملة تقوم على ارتفاع الدخل القومى وعلى التقدم الكتنولوجى وعلى مدى ما يتمتع به الفرد من حقوق وحريات وشعور بالأمان ، وعلى غير ذلك من الأسس التى يهتم بها المتخصصون فى مجالات التنمية الاقتصادية كانت أو اجتماعية أو سياسية (١) .

والعالم فى جملته يضم دولا تتمثل مشكلتها فى وجود فوائض من رؤوس الأموال يصعب عليها أن توظفها توظيفا منتجا

---

(١) د.يحيى الجمل،فى دراسات حول ضمانات الاستثمار فى قوانين البلاد العربية ، ١٩٧٨.

داخل حدودها ، ودولا أخرى تتمثل مشكلتها فى وجود نقص فى رؤوس الأموال التى تستطيع الوفاء بمتطلبات التنمية . وبالاضافة الى نقص رؤوس الأموال فان هناك عقبة أخرى تقف فى سبيل التنمية فى كثير من البلاد النامية بصفة عامة وعلى الخصوص فى مجال التنمية الصناعية ، هى نقص الأساليب العصرية للفن الانتاجى (التى تسمى عادة بالتكنولوجيا)، عما هى عليه فى البلاد المتقدمة صناعيا ،بسبب تخلف الأبحاث العلمية النظرية والتطبيقية فى الدول النامية عن مثيلاتها فى هذه الدول لأسباب عديدة ليس هنا مجال التعرض لها .

ونظرا لارتباط أساليب الفن الانتاجى الحديثة ، فى أغلب الأحوال ، برأس المال على أساس أن تمويل البحث العلمى التطبيقى يتم فى أغلب الأحول بواسطة المنشآت الاقتصادية التى تحتكر نتائج هذا البحث فى صورة براءات اختراع أو ملكية مسجلة أو آلات أو أدوات تستقل بانتاجها ، فقد بدت الحاجة فى الدول التى تنقصها التكنولوجيا الحديثة الى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية ، من الدول المتقدمة صناعيا ، توصلا الى الافادة من هذه التكنولوجيا المرتبطة برأس المال ، سواء أكان ذلك فى صورة استثمارات أجنبية خالصة أم فى صورة مشروعات مشتركة فى رأس المال الوطنى والأجنبى.

ولذلك أدركت الدول النامية أن علاقات الاستثمار بينها وبين الدول المتقدمة يمكن أن تلعب دورا أساسيا فى دعم التنمية المشتركة فيها على أساس المنافع المتبادلة والمصالح القومية .

ولقد احتل رأس المال[1] مكانة هامة فى النظرية الاقتصادية للانتاج والتوزيع والنمو سواء من الناحية

---

(١) يعرف رأس المال أحيانا ، بأنه الرصيد المتجمع من الموارد التى تسهم فى انسياب أكبر قدر من السلع والخدمات ، أو ذلك الذى يستعمل كاحتياطى لتدعيم مستوى أعلى من الاستهلاك. =

التاريخية للتعرف على أسباب الثورة الصناعية ، أم من ناحية السياسة الاقتصادية بقصد تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة .

ولذلك فان ندرة رأس المال تعد من المشكلات الأساسية التى تواجه معظم البلاد النامية ، حتى لتكاد تحجب على غيرها من المشاكل مما يدعونا الى مناقشتها بشيء من التفصيل للتعرف على حقيقة الوضع بالنسبة لندرة رأس المال فى الدول النامية .

وسوف نقسم دراستنا فى هذا الباب الى ثلاثة فصول على النحو التالى :

<u>الفصل الأول</u> : استثمار رأس المال وآثره على عملية التنمية الاقتصادية .

<u>الفصل الثانى</u> : فاعلية التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

<u>الفصل الثالث</u> : مكونات عملية التنمية الاقتصادية .

= See: Buchanan, N.S., and Ellis, H.S., Approaches To economic development, New York, 1955.

راجع الدكتور أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، التحليل الاقتصادى الجزئى ، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية ،١٩٨٦، ص ٣٩ – ٤٢.

الفصل الأول

استثمار رأس المال
وأثره على عملية التنمية الاقتصادية

ويمكننا تعريف التراكم الرأسمالى " بأنه نسبة الاستثمار الى الناتج القومى ، والاستثمار بمعنى الاستثمار الجديد - كما نعرف - هو : عبارة عن الزيادة فى رأس المال الموجود فى المجتمع أو الزيادة فى طاقة المجتمع الانتاجية (١).

فمهمة رأس المال فى التقدم الاقتصادى ليست مقصورة على استخدام مقدار اضافى من الأصول الرأسمالية مماثل لتلك الأصول الموجودة فعلا . ولكن مهمة رأس المال أيضا تتضمن عمليات أخرى منها استخدام كمية أكبر منه تسمح بادخال طرق دائرية للانتاج أكبر من تلك التى كانت

---

(١) راجع ، الدكتور أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية الجزء الأول ، التحليل الاقتصادى الجزئى ، المرجع السابق ، ص ٤١ - ٤٢ .
حيث يرى سيادته أن هناك نوعين من تكوين رأس المال أو الاستثمار الأول: هو التكوين الاجمالى لرأس المال أو الاستثمار الاجمالى ويقصد به تجديد الأصول الانتاجية والاضافة الجديدة الى رأس المال والنوع الثانى: هو التكوين الصافى لرأس المال أو الاستثمار الصافى ويقصد به الاضافة الجديدة لرأس المال وهذا التكوين أو رأس المال الصافى هو وحده الذى يؤدى الى زيادة الطاقة الانتاجية للإقتصاد القومى والذى يعبر معدله عن السرعة التى تتم بها هذه الزيادة .

مطبقة وهذا يشمل استعمالات للأدوات الرأسمالية لانتاج سلع معينة ، استعمال أدوات أكثر تعميرا ، وتغييرا فى طابع الاستهلاك لمصلحة سلع وخدمات تتطلب تكاليف رأسمالية أكبر بالنسبة للوحدة . ومن هذه العمليات أيضا توسيع الهيكل الانتاجى ، وقد يصاحب التكوين الرأسمالى هنا التصنيع ، أو أى تغيير فى التوازن بين الصناعات مما يزيد الطلب على رأس المال. أو قد يصاحب التوسع فى السوق نتيجة لزيادة السكان ، أو نتيجة لنسبة تبادل تجارى مواتية ، أو لاكتشاف موارد أولية جديدة .

وبالرغم من أن مهمتنا هى التحقق من ندرة رأس المال بمعنى قلة المدخرات والموارد التى يمكن استخدامها فى عملية التكوين الرأسمالى[1] ، الا أنه يجب القول أن الاستثمار الاقتصادى ليس مجرد جمع لكميات من رأس المال ، ولكنه يتوقف على الأشكال التى يتخذها رأس المال وأوجه الاستخدام التى يجب أن يوضع فيها .

وقد حاول كثير من الاقتصاديين تحليل أسباب انخفاض مستوى الاستثمار فى الدول النامية للأسباب الآتية :

١ - يرجع بعض الاقتصاديين انخفاض مستوى الاستثمار فى البلاد النامية الى انخفاض مستوى الدخل الفردى

(١) يعرف التكوين الرأسمالى بأنه ذلك الجزء من الناتج الجارى (الواردات) الذى لا يستهلك ، ولكنه يوضع جانبا ليضاف الى رصيد السلع الرأسمالية خلال مدة زمنية معينة ، وهو بهذا المعنى يعبر عن عملية الاضافة وكذلك عن الجزء المضاف نفسه .

الذى من شأنه أن يؤدى الى انخفاض حجم الجزء المتبقى من هذا الدخل بعد اشباع احتياجاته الضرورية. وهذا من شأنه أن يؤدى الى انخفاض حجم الادخار القومى وبالتالى انخفاض حجم الاستثمارات المنتجة لضعف الدافع على الاستثمار وصغر كمية رأس المال المستخدم فى العملية الانتاجية. ويمثل هؤلاء الاقتصاديون هذه الحقيقة فى صورة حلقة مفرغة للفقر فى تلك الدول، ويضربون لاثباتها مثلا رجلا فقيرا قد لا يملك قوت يومه، مما يجعل غذاءه "فقيرا" فتسوء صحته، ومن ثم تضعف، وذلك يعنى أنه سيظل فقيرا، فلا يجد ما يكفى رمقه وهكذا......(1)

وبتطبيق هذه الفكرة على ندرة رأس المال فى الاقتصاد المتخلف، نجد أن عرض "رأس المال" يتوقف على الاستعداد والرغبة فى الادخار، بينما يتوقف طلب رأس المال على الدوافع للاستثمار. وفيما يتعلق بالعرض، تبدأ العلاقة الدائرية من صغر القدرة على الادخار الناتجة من انخفاض مستوى الدخل الحقيقى الذى نتج بدوره من انخفاض الانتاجية، والتى ترجع فى جانب هام منها الى النقص فى رأس المال أو أدوات الانتاج الناجم بدوره عن قلة الفائض من الناتج الذى يمكن ادخاره.

وهكذا تحكم الحلقة: أما فيما يتعلق بالطلب، فنجد أن الدافع على الاستثمار قد يكون ضعيفا، لضعف القوة الشرائية للناس، والتى ترجع لضآلة دخلهم

---

(1) راجع دكتور خليل حسن خليل، دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة، رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة القاهرة، سنة ١٩٦١، ص٤٦.

الحقيقى الذى يرجع الى انخفاض انتاجيتهم ، التى ترجع فى جانب منها الى صغر كمية رأس المال المستخدمة فى الانتاج والتى قد يسببها - جزئيا على الأقل - ضعف الدافع على الاستثمار ومن هذا يبدو أن انخفاض الدخل الحقيقى يعتبر عنصرا مشتركا بين الحلقتين(١).

ورغم ما تتميز به بعض البلاد المتخلفة (وخاصة بأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية) من وفرة الموارد الطبيعية بالنسبة للسكان ، الا أنها لا تكفل لها أسباب الارتفاع بمستوى الدخل الحقيقى عن طريق استغلال مواردها الطبيعية الوفيرة ، لانخفاض نصيب الفرد من رأس المال الحقيقى فضلا عن تخلف طرائق الانتاج ، وحيث انه من المسلم به اليوم أن الموارد الطبيعية ليس لها سوى دور ثانوى فى التنمية الاقتصادية ، كما قال بعض الكتاب الاقتصاديين :" ان اقتصادا قوميا يتمتع بوفرة الموارد الطبيعية ، ولكن تنقصه التكنولوجيا أو رؤوس الأموال اللازمة لعملية تنمية هذه الموارد ، يكاد يكون فى نفس الفقر الذى يعانيه اقتصاد قومى لا تتوافر له هذه الموارد".

وهنا نذكر اليابان كمثال على ندرة الموارد الطبيعية لديها والتى لم تعق تقدمها الاقتصادى ، بالاضافة الى هذا انخفاض مستوى الصحة والتعليم

---

(١) راجع :
- Nurkse, R., problems of Capital formation is under developed countries, Oxford, Basil Blackwell, 1953.

والخدمات الاجتماعية نتيجة لانخفاض مستوى الدخل الفردى الحقيقى ، حيث يستأثر جزء كبير من الدخل على الانفاق على ضروريات الحياة ، ولا يتبقى سوى أقل القليل للانفاق على الصحة أو التعليم أو للارتفاع بمستوى رأس المال الاجتماعى .

٢ - ويعتقد مجموعة أخرى من الاقتصاديين أن انخفاض حجم الاستثمارات فى الدول النامية لا يرجع فقط الى انخفاض متوسط الدخل الفردى ، ولكنه يرتبط بفكرة الفائض الاقتصادى الفعلى الذى يعرف " بأنه الفرق بين الانتاج الفعلى للمجتمع واستهلاكه الفعلى". وهو بذلك يتطابق مع حجم الادخار الفعلى . ويصرح هؤلاء أن حجم الفائض الفعلى منخفض فى البلاد النامية ،ويرجعون سبب ذلك من وجهة نظرهم الى ارتفاع حجم الاستهلاك الفعلى(استهلاك عام وخاص) ففى احصائية نشرت عام ١٩٦٩ أوضحت أن نسبة الاستهلاك العام والخاص فى الدخل القومى ، فى هذه الدول تتراوح ما بين ٨٥ ٪ ، ٩٠ ٪ من الدخل القومى ، فى حين تتراوح هذه النسبة فى الدول المتقدمة ما بين ٦٥ ٪ ، ٧٠ ٪ من الدخل القومى (١) . ويمكننا أن نستنتج من هذه الخصائص أن ارتفاع نسبة ماتوجهه الدول المتقدمة من دخلها الجارى نحو الاستثمار من شأنه أن يؤدى الى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومى ، مما يؤدى الى ارتفاع مستويات الاستهلاك والاستثمار معا بصورة تراكمية . كذلك يرجع هؤلاء الاقتصاديون السبب فى انخفاض حجم الفائض الاقتصادى الفعلى الى أسباب تاريخية مرجعها استنزاف كبير من هذا الفائض متمثلا فى نصيب دخول الاستثمارات الأجنبية

(١) See: U.N. statistical year Book, New York, 1970, Table I 79 , p. 540.

فى قطاع التصدير فى هذه البلاد ، لأنه يعود الى الدول التى أتت منها هذه الاستثمارات(١).

٣ - يرجع البعض الآخر من الاقتصاديين انخفاض حجم الاستثمارات فى هذه الدول الى الطريقة التى يتم بها توزيع الدخل - مع الأخذ فى الاعتبار أن ظروف توزيع الدخل متشابهة فى الدول المتقدمة والمتخلفة الى حد كبير - حيث يوجد عدم عدالة فى توزيع الدخل على طبقات الشعب ، ممايجعلنا نتساءل لماذا تدخر الدول المتخلفة ١٠ ٪ فقط من دخلها وتقوم الدول المتقدمة بادخار ٢٥ ٪ من دخلها ؟

يجيب هؤلاء الاقتصاديون ، أن السبب يرجع الى اختلاف توزيع الدخل القومى بين عناصر الانتاج المختلفة مما يكون له أكبر الأثر على حجم الادخار والاستثمار. فيرى " آرثر لويس" أن زيادة المدخرات فى الدول المتقدمة الصناعية وما أدت اليه من ارتفاع معدل التراكم الرأسمالى يرجع الى نصيب الربح التى يتقاضاها أصحاب رؤوس الأموال مقابل استخدام أموالهم فى الانتاج الذى يؤدى الى ارتفاع دخول المستثمرين الصناعيين ، وهذا أدى الى زيادة رغبتهم فى الاستثمار ، والتى تلعب دورا فعالا فى زيادة حجم المدخرات وفى توجيهها نحو مجالات الاستثمارات المنتجة(٢).

---

(١) راجع دكتور على لطفى ، التنمية الاقتصادية ،دراسة تحليلية ، دار القرآن للطباعة والنشر ،١٩٧٥، ص ١٠-١١.
راجع أيضا ، دكتور محمد يحيى عويس ، المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، دار غريب ، ١٩٧٦، ص ٦٦ - ٦٩.

(٢) See: Lewis, E.A., "Economic problems of development "Restless" Nations, Council of world tensions, 1962, p. 72.

أما الدول الاشتراكية التى تسير وفقا للنمط السوفييتى فى التنمية فان ارتفاع معدل التراكم الرأسمالى بها يرجع الى ارتفاع أرباح المشروعات العامة وقيام الدولة باستخدام حصيلة الضريبة على رقم الأعمال فى تمويل خطط الانماء الاقتصادى بها . لكن بالنسبة للدول النامية يرتفع نصيب الريع فى الدخل القومى بشكل كبير ، فيؤدى الى ارتفاع دخول طبقة ملاك الأراضى والتى تتميز بالانفاق الكبير للاستهلاك وبخاصة التفاخرى منه ، ويقل تفكيرها فى الاستثمار المنتج ، ويحدث انخفاضا فى حجم الادخار والتراكم الرأسمالى نتيجة لانخفاض مستوى الاستثمارات فى الزراعة ، مما يؤدى الى انخفاض مستوى التقدم الفنى وانتاجية العمل الزراعى، ينتج عنه عدم قدرته على التوسع فى أنشطة غير زراعية وأهمها القطاع الصناعى ، وبالتالى يوجد حالة من تخلف قوى الانتاج وتخلف الفن الانتاجى المطبق فى هذا القطاع. ويعد انحراف البنيان الانتاجى أحد المعالم الأساسية للبلاد النامية ،حيث يعرف الهيكل الانتاجى بأنه التوزيع النسبى للانتاج على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، اذ أنه التوزيع النسبى للقوى العاملة على الأنشطة الاقتصادية واختلال هذا الهيكل يعنى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الزراعة والاستخراج نتيجة لارتفاع حجم الطلب على السلع الغذائية الضرورية نتيجة انفاق نسبة كبيرة من الدخل الفردى على هذه السلع . ولأن هذا القطاع يستوعب أعدادا كبيرة من الأيدى العاملة ، ولأن الفن الانتاجى التقليدى يسمح بأن يحل العمل محل رأس المال فى الانتاج ،حيث وجد أن قطاع الزراعة فى معظم الدول النامية يساهم بـ ٣٠ ، ٦٠ ٪ من الناتج القومى ويستوعب ٨٠ ٪ من الأيدى العاملة (١)

---

(١) راجع : دكتور عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ،دار النهضة العربية ، عام ١٩٧٧ ، ص ٨٢.

وقد يلاحظ ارتفاع أهمية قطاع الخدمات فى بعض البلـــــدان النامية ، كما له من قدرة على استيعاب كمية كبيرة مـــن العمالة عند مستويات منخفضة من الانتاجية • بينما ترتفـــع نسبة القوى العاملة فى قطاع الصناعة والخدمات فى الـــدول المتقدمة حيث ان هيكل العمالة فى هذين القطاعين يتكـــون من المهن التى تحتاج الى مهارات فنية ملموسة وعلميـــة واداريـــة •

ونخلص من ذلك الى ملاحظة هامة ،وهى أن ازديـــاد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات اذا كانت مصحوبة بارتفاع الدخل الفردى فانها تؤخذ كمؤشر للتقدم ، ولكن اذا لم تصاحبـــه بهذه الحقيقة فهى ضارة • وهنا يصبح الهدف الأساسى لعمليـــة التنمية الاقتصادية فى هذه البلدان هو تحويل الأهميـــة النسبية نحو قطاع الصناعة والخدمات وتغيير الأساليـــب البدائية للانتاج حيث تعتمد أغلب البلاد النامية علـــى طرائق انتاج متأخرة نسبيا(١)•

ومما لا شك فيه أن تراكم رأس المال البشرى يؤثـــر على عملية التنمية الاقتصادية حيث تواجه معظم الـــدول النامية مشكلتين أساسيتين : الأولى هى النقص فى عـــدد الأفراد ذوى التعليم والكفاءة والمهارات التى يمكن بواسطتهم تحقيق التنمية الاقتصادية • والثانية : وجود عمالة زائـــدة فى بعض القطاعات الانتاجية حيث نجد أن الانتاجية الحديـــة للعمل فيها ضئيلة للغاية أو تساوى الصفر أو حتـــى

---

(١) راجع دكتور زكى شافعى ، مفهوم التخلف الاقتصادى فـــى الفكر المعاصر ، مجلة القانون والاقتصاد ، عام ١٩٦٢ ، ص ٢٦١•

سالبة (١).

ان وجود البطالة المقنعة فى كثير من الدول النامية والتى تتمثل فى وجود أعداد كثيرة من الأيدى العاملة تشترك بصورة فعلية فى الانتاج ولكنها لو سحبت من أى قطاع تعمل فيه ، فان الانتاج الكلى لهذا لن يتأثر . فقد وجد أن حوالى ٢٠ ٪ الى ٢٥ ٪ من السكان فى الدول النامية فى حالة بطالة مقنعة فى المجال الزراعى . ويقترح الاقتصاديون أخذ هؤلاء العمال الذين فى حالة بطالة مقنعة فى مجال الانتاج الزراعى واستخدامهم فى مشاريع اقتصادية أخرى كالرى والصرف والطرق والسكك الحديدية والبناء .... الخ . وبهذه الطريقة يصبح هؤلاء العمال قوة مثمرة ومصدرا من مصادر تكوين رأس المال . ومثال ذلك ، ما تحقق حديثا فى الصين ، فالعنصر الأساسى وراء الثروة الزراعية والصناعية فى الصين هو عملية استخدام القوى العاملة فى نفس الوقت مع عدم زيادة الاستهلاك . بذلك يكون هناك زيادة فى تراكم رأس المال بدون أى تغيير فى الاستهلاك .

كذلك هناك البطالة البنيانية ، حيث تشبع هذه الظاهرة بوفرة الأيدى العاملة غير المدربة بالقياس الى عوامل الانتاج الأخرى الناتجة عن اختلال التوازن فى العلاقات بين عوامل الانتاج المختلفة والتى تتمثل فى تبديد جهود جانب يعتد به من القوة العاملة فى أعمال تافهة أو قليلة الانتاجية أو فى اسهام هذه الجهود فى توليد الدخل القومى

---

(١) راجع الدكتور أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، التحليل الاقتصادى الجزئى ، مرجع سابق ، ص ٤٢٠ - ٤٢٧.

بأقل مما يتوقع لو توافرت بدرجة ملائمة لعوامل الانتاج الأخرى . ولا شك أن هناك عوامل مسئولة عن ظهور هذه المشكلة سواء أكانت العوامل المادية ومنها انخفاض المعروض من العوامل الانتاجية المختلفة - أو لعدم وجود قطاعات أخرى يمكنها أن تستوعب هذه العمالة نتيجة لضيق وتخلف القطاع الصناعى ولضيق نطاق التخصص الدولى واختلال بنيان الصادرات بحيث تتألف معظم الصادرات من عدد محدود من المنتجات الأولية ، أو لعدم وجود نظام المزارع الرأسمالية فى هذه الدول والتى تعطى أجرا للعمال يتساوى تماما مع انتاجيتهم الحدية . أو كانت لعوامل اجتماعية أهمها عدم وجود قواعد لتقسيم العمل على أية نواحى فنية أو اقتصادية وانما تستند على مجموعة من العادات والتقاليد الجامدة (١).

ولهذا فان تراكم رأس المال البشرى يتعلق ببناء الخبرات والكفاءات المطلوبة للعملية الانتاجية وكذلك بخلق فرص عمل حقيقية لمن هم فى حالة بطالة بأشكالها المتعددة . ولما كانت التنمية الاقتصادية تعتمد على جانبين أساسيين هما رأس المال المادى ورأس المال البشرى ، فان الاهتمام بتخطيط القوة العاملة أمر حتمى وذلك للتعرف على احتياجات الدول من الخبرات والكفاءات والتخصصات الضرورية لتنفيذ الخطط الاقتصادية ويتطلب ذلك باستمرار اتخاذ الاجراءات الأساسية لايجاد توازن بين الحجم الكلى للطلب على القوى العاملة والحجم الكلى للمعروض منها ، على أن يكون

---

(١) راجع دكتور على لطفى ، التنمية الاقتصادية ،دراسة تحليلية ، المرجع السابق ، ص ١٩ - ٢١.

هذا التوازن من الجانب الكمى والكيفى معا[1] وقد نجحت بلاد كثيفة السكان فى استخدام العنصر البشرى استخداما منتجا اذ تحول فائضها البشرى الى النشاط الحرفى والصناعات اليدوية • وقد نجحت كل من الصين[2] واليابان فى هذا المجال نجاحا لا يمكن انكاره حيث ساهم نشاط القطاع الحرفى فى مواجهة معظم الاحتياجات الاستهلالكية فى الداخل وأصبحت منتجاته تنفذ الى جميع أسواق العالم لما لها من مستوى فنى مرتفع وتكلفة منخفضة •

---

(١) راجع دكتور الواثق بالله أحمد ، دراسة فى التنمية الاقتصادية للدول النامية ،١٩٨١ ، ص ١٢٨ - ١٢٩•

(٢) راجع :

Soloman Adler., The chinese Economy, Monthly Review press, New York, 1957, p. 73.

الفصل الثانى

فاعليـــة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية

تعتبر دراسة التنمية الاقتصادية احدى الدراســـات الاقتصادية ذات الأهمية الخاصة فى الوقت الحاضر ،حيث يعانـى أكثر من ثلثى سكان العالم من مشاكل التخلف الاقتصادى[1]. ويبذلون أقصى الجهود من أجل التحرر منه والانطلاق نحو آفاق التقدم والتنمية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

وكما نعرف أن الدول النامية تعانى من تخلف أساليـب الانتاج وتخلف البنيان الثقافى والمؤسسات الاجتماعيـــة والسياسية فيها ، حيث ترتبط ظاهرة التخلف الاقتصـــادى بالتخلف الاجتماعى والثقافى ، وحيث يطبع اقتصاد هــــذه الدول طابعان رئيسيان هما : موارد طبيعية غير مستغلـــة أو غير مستخدمة استخداما كفئا ، وسكان متأخرون اقتصاديـــا . ولهذا لابد وأن تتخذ التنمية الاقتصادية الجانب المـــادى والبشرى معا ، حيث تطور من الجانب الأول وتعنى بتقـــدم الجانب الثانى ، وعلى ذلك فالتنمية الاقتصادية تتضمـــن زيادة مقدرة الاقتصاد على انتاج سلع وخدمات بالنسبة للفـرد والذى يعد الشرط اللازم لرفع مستويات المعيشة وذلك من خـلال استغلال الزراعة والصناعة وما يتطلبه من تكوين رأسمالى فـى هذين القطاعين ومن الخدمات اللازمة لهما ، وان التنميـــة الاقتصادية يجب أن تصاحب درجة هامة من التصنيع .

لنجاح عملية التنمية الاقتصادية وانتقال أى مجتمع مـن حالة التخلف الى حالة التقدم ، يقتضى تغييرا جذريـــا

---

(١) راجع دكتور زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتـــاب الأول ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ص ٣ - ١٠ .

وجوهريا فى أساليب الانتاج المستخدمة - قوى الانتاج وعلاقاته التى تتلائم مع مرحلة تطور قوى الانتاج - وفى البنيان الثقافى والاجتماعى المتلائم مع هذه الأساليب الانتاجية .

ولذلك يمكن القول ان عملية التنمية الاقتصادية هى الزيادة المستمرة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى[١] المصاحبة لتصحيح الاختلالات الهيكلية للمجتمع ، ومن ثم تقدم أساليب الانتاج المستخدمة . وهنا نجد أن التنمية مرتبطة وبصورة دائمة بمعدلات نمو السكان[٢]

واذا أخذنا هذا التعريف للتنمية الاقتصادية ، نجد أنه يركز على ثلاث أمور أساسية كالآتى :

أولا: ان التنمية الاقتصادية عملية ، بمعنى أنها ليست مجموعة من التطورات تحدث فى الاقتصاد القومى وانما هى دراسة لمجموعة العلاقات السببية التى تربط بين هذه التطورات كلها والتى تؤدى الى استخلاص النتائج المتوقعة من أى تغيير .

---

(١) راجع دكتور عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٢١٠.
كذلك :
See: Hicks, u., Economic growth & development, Oxford Economic papers, 1960.

(٢) راجع ليلى لطفى اسكندر ، تجربة كل من الصين واليابان فى التنمية وامكانية الاستفادة منهما فى علاج مشاكل التخلف ، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ١٩٧٩.

ثانيا: ان المؤشر الأساسى فى حدوث عملية التنمية هو تزايد الدخل القومى الحقيقى ، أى أن يكون الناتج الكلى للدولة من السلع والخدمات النهائية ؛ ويكون معبرا عنه فى صورة حقيقية وليس فى صورة نقدية [1].

كذلك يجب أن تكون التنمية للدخل القومى بصورته الصافية وليست الاجمالية وذلك أن ما يهمنا هو معرفة الزيادة من السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية مضافا اليها الكميات الصافية من السلع الاستثمارية فقط .

ثالثا: ان الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى يجب أن تكون مؤكدة لفترة زمنية طويلة وليست زيادة لمرة واحدة فقط . حيث يرى كثير من الاقتصاديين أن التنمية يجب أن تكون أكثر من زيادة فى الدخل القومى الحقيقى، ويعتقدون أنها يجب أن تتضمن ارتفاع مستوى المعيشة للسكان، أى تتضمن ارتفاع الدخل الفردى الحقيقى أيضا .

أما الزيادة الفجائية فى الدخل الفردى نتيجة لاكتشاف مورد جديد أو ثروة طبيعية جديدة دون أن يصاحب ذلك تغييرا فى البنيان الاجتماعى والاقتصادى والثقافى لا يعتبر تنمية على الاطلاق طالما بقيت كافة سمات التخلف بالرغم من الارتفاع فى الدخل الفردى .

ولا يمكن القول أن الاقتصاد القومى قد دخل مرحلة التنمية الاقتصادية ، الا اذا أصبحت التنمية نمطا طبيعيا

---

(١) أما اذا كان معبرا عنه بصورة نقدية ، فانه يجب تعديله باستخدام الأرقام القياسية للأسعار والخاصة بسلع الاستهلاك والاستثمار .

لهذا المجتمع - بمعنى أن تتكون فى داخل المجتمع تلك القوى القادرة على اجتياز كافة العقبات وعلى دفع الاقتصاد القومى نحو التقدم والنمو - ومن هنا يجب التفرقة بين التنمية وبين التحضر الغربى ، ذلك أن اكتساب بعض سمات الحضارة الغربية قد تتم دون أن يكون هناك تنمية اقتصادية فعلية لعدم حدوث تغيير جذرى فى أسلوب الانتاج السائد وما يتطلبه ذلك من تغير فى الأبعاد المختلفة للبنيان الاجتماعى كله . وهذا الخلط قد يؤدى بالمجتمع الى أن يكون مجتمعا مستهلكا للسلع والخدمات دون أن تتوافر لديه الامكانيات ليتحول الى مجتمع متقدم من الناحية الانتاجية . فاليابان مثلا تمارس تنمية اقتصادية بينما الكويت وأبو ظبى تمارسان نوعا من اكتساب مظاهر التحضر الغربى ، بينما الصين تمارس تنمية اقتصادية واجتماعية وهكذا.......

وهناك نظريات لبعض المفكرين الاقتصاديين تشترط دخول الاقتصاد القومى مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتى ، أما مرحلة الانطلاق تأتى بعد أن يكتسب فيها هذا الاقتصاد مقومات النمو الذاتى . فالشرط اللازم لدخول الاقتصاد هذه عند "روستو" بارتفاع المعدل للاستثمار الى ١٢ ٪ من الناتج القومى ، وعند " آرثر لويس " بتحويل الاقتصاد القومى من اقتصاد يدخر ٥ ٪ من دخله القومى الى اقتصاد يدخر ١٢ ٪ من دخله القومى ، أما "روزنشتين رودان " يرى أن الشرط اللازم لدخول مرحلة الانطلاق تكمن فى دفعة قوية تتلخص فى ارتفاع معدل الاستثمار للقضاء على عقبات النمو السكانى . ويرى "ليبنشتين" أن الشرط هو حد أدنى من الجهد الانمائى اللازم للتغلب على الانفجار السكانى وعقبات النمو الكامنة فى المجتمع والذى يقتضى ارتفاع معدل الاستثمار بمقدار

كافى لتوليد معدل نمو للدخل القومى يفوق معدل نمو السكان . وهذه النظريات[١] فى تحديدها لشروط عملية التنمية تقوم على فكرة المراحل وأن التخلف مرحلة تاريخية يمر بها كل مجتمع يعقبها مرحلة الانطلاق والنمو الذاتى ومايلى ذلك من مراحل. ولكن هناك نقد[٢] يوجه اليها قائم على أن التخلف هو وضع اجتماعى نشأ نتيجة تضافر عدة عوامل متعددة نشأت فى ظروف تاريخية محددة وليس مرحلة . كما أن شروط الدخول فى مرحلة الانطلاق كما تحددت فى هذه النظريات شرط ضرورى مهم ولكنه ليس كاف ، لعدم ضخامة الدخول فى مرحلة الانطلاق ووضع الاقتصاد القومى على طريق النمو الذاتى . وانما المهم وجود الامكانية لدفع معدل الادخار والاستثمار نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة والذى يتوقف على نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار. والواقع أن العيب الرئيسى الكامن فى نظريات الانماء القائمة على فكرة المراحل ، هو محاولة اختيار عامل واحد من بين مجموعة واعطائه أهمية ارتكازية فى عملية التنمية ، فانخفاض مستوى التراكم الرأسمالى صفة ملازمة لتخلف أساليب الانتاج ومن ثم لتقدم قوى الانتاج يجب زيادة معدل الاستثمار.

وحيث أن عملية التنمية الاقتصادية انما تتمثل أساسا فى تصحيح الاختلالات الهيكلية لادخال أساليب جديدة للانتاج . لذا فان عملية التصنيع هى محور عملية التنمية وما تتطلبه لخلق اطار ملائم لنجاحها.

---

(١) راجع دكتور عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٢١٤.

(٢) راجع : Cairn Cross, "Factors of Economic development "London" 1952, p.p. 131 - 146.

كما حدث عند قيام الثورة الصناعية فى انجلترا فى القرن الثامن عشر ، حيث قامت فى مجتمع مستعد لها نتيجة لحدوث تغييرات فى القيم والعادات والسلوك والتقاليد كانت دافعة لقيام هذه الثورة ، بالاضافة الى بدء ظهور أشكال جديدة للتنظيم الصناعى فى شكل وحدات كبيرة تجمع أعدادا كبيرة من العمال مع اتساع مستمر فى السوق المحلية للسلع الصناعية .

وتقتضى عملية التصنيع الكثيف ضرورة رفع معدل التراكم الرأسمالى لسد حاجة الاستثمارات الصناعية وحاجة استثمارات القطاعات الأخرى ، وكذلك لرأس المال الاجتماعى اللازم لنجاح عملية التصنيع والقضاء على العديد من العقبات التى تعترض عملية التصنيع منها القضاء على اختلال هيكل الصادرات .

والواقع أن ارتباط نجاح التنمية الاقتصادية بمبدأ تدخل الدولة فى البلاد المتخلفة قد أصبح أمرا مفروغا منه ، ذلك أن فشل سياسة الحرية الاقتصادية فى احداث التغيير البنيانى المطلوب ، قد جعل التدخل الحكومى الشامل فى اطار خطة قومية ضرورة لا مفر منها ، خاصة فى البلاد المتخلفة اقتصاديا فى الوقت الحالى .

وقد يمكن القول بامكان تحقيق التنمية الاقتصادية فى ظل الحرية الاقتصادية ، بمعنى أن يتم تغيير البنيان الداخلى ، وتطوير الأوضاع الاقتصادية للتنمية بواسطة القوى التلقائية ، ودون تدخل من السلطات العامة .

وقد يدفعنا الاستقراء التاريخى لتجارب التنمية الاقتصادية التى تمت فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الى بحث فاعلية النظم الرأسمالية فى تحقيق التقدم الاقتصادى .

الا أن النظرة الموضوعية للظروف التى لابست هذه التنميات توضح أن أسلوب الحرية الاقتصادية لم يعد صالحا للعالم المتخلف اليوم لأكثر من اعتبار[١].

---

(١) راجع دكتورة حمدية زهران ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة ، دار النهضة العربية ١٩٧١ ، ص ٦٢ — ٦٣ .

الفصل الثالث
مكونات عملية التنمية الاقتصادية

يتضح مما سبق أن مكونات عملية التنمية الاقتصادية تشتمل على الآتى :

(١) تقدير الاحتياجات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية.
(٢) أهمية الصناعة واحلال الواردات .
(٣) رفع مستوى التراكم الرأسمالى (الاستثمار).
(٤) اختيار أسلوب التنمية ، أى الاختيار بين طريق الدفع الذاتى ، والتفاعل التلقائى لقوى السوق أو التنمية عن طريق التوجيه الواعى والاستخدام الموجه لموارد المجتمع من خلال أسلوب التخطيط الشامل.

ولسنا هنا بصدد دراسة تفصيلية لعناصر عملية التنمية ، ولكننا رأينا أن نشير اليها فقط ، لأن ذلك يتيح لنا حلول تساعدنا على تحديد فاعلية سياسة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

وسوف نقسم الدراسة فى هذا الفصل الى أربعة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : تقدير الاحتياجات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية .

المبحث الثانى : أهمية الصناعة واحلال الواردات .

المبحث الثالث: رفع مستوى التراكم الرأسمالى (الاستثمار).

المبحث الرابع : اختيار أسلوب التنمية الاقتصادية .

المبحث الأول

تقدير الاحتياجات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية

تقتضى التنمية الاقتصادية عدة متطلبات تتمثل فى تحقيق تغييرات متعددة فى المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى المجتمع . ففى المجال السياسى ان أحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى للسيطرة الوطنية على الموارد المتاحة وتوجيهها واستغلالها فى الشكل الملائم .

وضرورة انشاء التنظيم السياسى الممثل للمصالح الحقيقية للمجتمع ، لخلق الوعى الانمائى وترسيخه فى أذهان أفراد الشعب وارتضائهم بتقديم التضحيات المطلوبة لعملية التنمية من خلال وجود قيادات وكوادر سياسية ذات قدرة على قيادة هذه المرحلة مع ضرورة تمتعها بثقة أفراد المجتمع . وتتوقف كفاءة هذا التنظيم على قدرته على خلق الاطار الملائم فى فترة زمنية قصيرة بما يتلائم واحتياجات الانماء الاقتصادى .

أما فى المجال الاجتماعى تتطلب التنمية السريعة وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الادارية والتنظيمية ، من خلال تغير النظم الاجتماعية السائدة التى تعوق اختيار هذه الكفاءات . وتحتاج التنمية أيضا ازالة كافة العوائق أمام ارتفاع الكفاءة الانتاجية للعاملين وخلق الشعور العام بالاستقرار لدى المنتجين من خلال اصدار التشريعات اللازمة لضمان هذا الاستقرار من جانب الحكومة مثل تشريع قانون

العمل الفردى ، وتوسيع واعادة تنظيم الادارات المالية وتغيير التشريعات المالية السائدة بما يتلائم وحاجات التنمية والتى تتطلب تغيرا فى القيم والعادات للأفراد لتغيير سلوكهم تجاه النشاط الاقتصادى والعمل كحقيقة اجتماعية من خلال خلق جو فكرى عام جديد .

أما فى المجال الثقافى تتطلب التنمية الاقتصادية تغييرات جوهرية فى نظم التعليم تتلائم مع احتياجات النمو الاقتصادى والاجتماعى السريع ، مستهدفة خلق الطاقة الابداعية لدى الأفراد ومستهدفة خلق العقل المنهجى الذى يؤمن بطرق البحث العلمية والمعرفة الانسانية وقدرتها . ويقتضى ذلك حدوث تغييرات كمية لاتساع قاعدة التعليم وعلاج قضية محو الأمية لخلق الاطار العام الملائم لعملية التغيير الاقتصادى والاجتماعى عن طريق التنظيم السياسى وليس بالضرورة المؤسسات والتنظمات التعليمية . وكذلك تغيرات كيفية فى نظام التعليم من خلال تغييرا جوهريا فى مناهج التعليم السائدة ، لخلق العقلية المنهجية المتسائلة والرغبة فى فهم واقعها ومحيطها ، أيضا لخدمة احتياجات التنمية من خلال انتاج المهارات والقدرات الفنية والتنظيمية حيث يعد التعليم نوع من الاستثمار يقتضى تطبيق معايير الاستثمار اللازمة للتأكد من الوصول الى أقصى كفاءة ممكنة لهذه السلع الرأسمالية .

أما فى المجال الاقتصادى ، تحتاج التنمية الى تغيير جوهرى فى بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة مع خلق تنظيمات ومؤسسات أخرى جديدة . كذلك تتطلب رفع معدل الاستثمار من خلال خلق مؤسسات مالية ومصرفية

قادرة على تعبئة المدخرات الكامنة فى المجتمع والتى تمثل فى نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية الى أفضل استخدام ممكن .

المبحث الثانى
أهمية الصناعة واحلال الواردات

التصنيع هو حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية اذ يؤدى اتساع القاعدة الصناعية فى المجتمع الى رفع مستوى وحجم قوى الانتاج المستخدمة والتى يصاحبها تغير فى علاقات الانتاج السائدة . فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو الى الأمام . والذى يقتضى زيادة فى حجم الاستثمارات الموجهة الى هذا القطاع لتعدد الوحدات الانتاجية مما يؤدى الى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعى ، ومن ثم ارتفاع معدلات نمو الدخل القومى بصورة تزيد عن معدلات النمو السكانى . ونتيجة لارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعة تزداد الطاقة الاستيعابية للقوى العاملة وأيضا فائض القوى العاملة الموجودة فى باقى القطاعات . فيؤدى الى ارتفاع مستوى الانتاجية ومن ثم ارتفاع مستوى الدخل للأفراد العاملين فيه . وهكذا يؤدى التصنيع الى تغيير هيكلى فى الاقتصاد القومى اذ هو السبيل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادى ومن جهة أخرى يؤدى التصنيع الى تغير التركيب السلعى للدخل القومى بمعنى انخفاض الأهمية النسبية للمحصول الواحد كمكون للدخل القومى ، ومن ثم زيادة أهمية السلع الصناعية فى التصدير مما يترتب عليه تغير هيكل الصادرات وتنوعها . وهكذا يؤدى الى خلق زيادة فى الاستثمارات المحلية والاعتماد عليها فقط ، ومن ثم تخفيف

العبء على ميزان المدفوعات عن طريق تقليل الاعتماد على استيراد مكونات الاستثمار من الخارج .

وحيث ان عملية التصنيع لها ديناميكية خاصة بها ، فالتصنيع يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على بقية أجزاء الاقتصاد القومى ، كذلك يزيد من حجم وهيكل الطلب القائم بالاضافة الى أثره على مستوى الانتاجية والمعرفة الفنية ومستوى المهارات السائدة وانعكاس ذلك على بقية أجزاء الاقتصاد القومى . وتحتاج عملية التصنيع لنجاحها أن تتم فى اطار ملائم لها ، وضرورة احداث تغيرات فى البنيان الثقافى والاجتماعى ، وتحقيق نمو وتقدم فى الانتاج ومستوى الانتاجية الزراعية - بمعنى أن التقدم الصناعى يجب أن يصاحبه تقدم زراعى فى نفس الوقت ليواجه احتياجات التصنيع [1]. ومثال ذلك اليابان حيث يرجع النجاح الذى أحرزته فى مجال التصنيع فى فترة التنمية (١٨٧٠ - ١٩١٤) الى الاهتمام الشديد بقضية التنمية الزراعية ورفع انتاجيتها فى نفس الوقت.وتبين لنا أن نجاح عملية التنمية الصناعية تتوقف على احداث تنمية مماثلة للقطاع الزراعى لرفع انتاجيته وذلك لأن الدور الذى يلعبه هذا القطاع الزراعى يحدد معدل نمو الدخل الزراعى ومن ثم يحدد معدل نمو الدخل القومى الذى يمول عملية التنمية والتنمية الصناعية عن طريق احداث فائض زراعى يجعله متاحا خارج الزراعة . ويكون المصدر الرئيسى للقوى العاملة للقطاع الصناعى

---

(١) - Dobb, M., " prelude to the industrial Revolution in Capitalism, development and planning, London, 1967, p.p. 17 - 34.

من خلال الارتفاع المستمر للانتاجية الزراعية واعادة تنظيمه بما يسمح بالاستغناء عن أعداد متزايدة من القوى العاملة الزراعية [1] كذلك يعد هذا القطاع المصدر الرئيسى لاحتياجات الصناعة وانخفاض نفقة انتاج القطاع الصناعى . بالاضافة الى أنه المصدر الرئيسى لحصيلة الصادرات والتى تتوقف الطاقة الاستيرادية عليه ، وبالتالى زيادة حصيلة النقد الأجنبى . وأخيرا فان نمو وتوسيع القطاع الصناعى يتوقف على قدرة القطاع الزراعى على استيعاب منتجات الصناعة . كذلك عملية التنمية الصناعية تتوقف على بناء القاعدة الأساسية

---

(١) ويرى أستاذنا الدكتور أحمد جامع أن من أهم المشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى عجز الانتاج القومى عن الوفاء باحتياجات المجتمع وذلك بسبب ضعف انتاجية العامل المصرى وعلى الأخص فى القطاع العام وسوء نوعية السلع المنتجة من القطاع العام مما تسبب فى زيادة المخزون حتى جاوز قيمته ٤ آلاف مليون جنيه ويعجز الانتاج عن الوقوف أمام السلع الأجنبية المستوردة وبالرغم من انخفاض سعر السلع المصرية وارتفاع سعر مثيلتها الأجنبية ،فمازال المستهلك يفضل السلعة الأجنبية لجودتها .
ونتج عن المشكلتين ، نقص الانتاج وانخفاض الجودة مشكلة ثالثة هى انخفاض نسبة تغطية الصادرات للواردات وبلوغها ٢٠ ٪ فقط اذا استبعدنا البترول من الصادرات ، ومن المشكلات الرئيسية الأخرى التى يعانى منها الاقتصاد الدعم الحكومى المباشر للسلع الاستهلاكية والذى يستنزف حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه من ايرادات الدولة . وهذه المشكلة مرتبطة بدورها بمشكلة ضعف انتاجية العامل المصرى فى الحكومة والقطاع العام فسبب ضعف الانتاجية هو أن مرتب العامل الحكومى منخفض ، ولأن مرتبه منخفض تضطر الحكومة الى توفير السلع الاستهلاكية له بأسعار منخفضة حتى تكون فى متناول يده وهى أسعار تقل بكثير عن تكلفة انتاج هذه السلع أو استيرادها . ومن المشكلات الهامة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى أيضا عجز الموازنة العامة للدولة فهى لازالت تعرف قدرا بالغا من العجز الحقيقى - بمعنى زيادة النفقات سواء الجارية أو الاستثمارية عن : الايرادات العامة للدولة =

من رأس المال الاجتماعى الضرورى لنجاحه ، حيث تتمثل فى وجود شبكة مواصلات والنقل كالسكك الحديدية ، طرق ، وكبارى ومحطات توليد الكهرباء وكافة أنواع رأس المال الاجتماعى اللازمة والتى تعتبر عائقا أساسيا أمام تنمية القطاعين الزراعى والصناعى فى تلك البلاد(١).

ومن هنا فيجب أن تراعى استراتيجية التنمية الاقتصادية فى البلاد النامية ضرورة التوفيق بين أوجه الاستثمارات بحيث يتحقق النمو المتكامل لهذه القطاعات(٢).

= للمزيد من التفاصيل راجع نص حديث الدكتور أحمد جامع المنشور بجريدة الأهرام القاهرية في ١٩٨١/١١/٢٠ ، ص ٥.

(١) راجع دكتور ممدوح الشرقاوى ، محاضرات فى التنمية الاقتصادية لطلبة دبلوم العلوم الاقتصادية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠.

(٢) ويرى "آرثر لويس" أن التوزيع الأمثل لمجموع الاستثمارات يجب أن يكون بتخصيص نسبة ٢٥ ٪ من الاستثمارات للاسكان ، ٣٥ ٪ للمرافق العامة ، ٣٠ ٪ للزراعة والصناعة ، ١٠٪ للتجارة والأعمال الأخرى. ويسترشد " لويس فى ذلك بالأرقام المتاحة فى البلاد المتقدمة .

Arthur Lewis, The Theory of economic Growth, George-Allen and Unwin ltd, London 1955, p.p. 23 - 55.

ويرى "أوسكار لانجه" ضرورة تخصيص الموارد لتلك الفروع التى تحقق أقصى زيادة ممكنة فى الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومى وتعزيز قدرته المستقبلية على الانتاج بأقصى سرعة ، كما يرى أنه يمكن الاعتماد نسبيا على قطاع التجارة الخارجية وعلى تدفقات الأموال الدولية بدرجات متفاوتة فى تحقيق التوازن الداخلى والخارجى للبلاد النامية فى المراحل المبكرة للتنمية .
راجع "اوسكار لانجه" تخطيط التقدم الاقتصادى ، ترجمة صلاح الدين الصيرفى ، ص ٤٤.

ولذا يجب توجيه الاستثمارات داخل قطاع الصناعة على على أساس سياسة احلال الواردات وتصدير ما يفيض عن السوق المحلى الى الخارج وذلك خلال المراحل الأولى للتنمية (خطة خمسية أو عشرية (مثلا) على أن يتم التركيز بعد ذلك على الصناعات الثقيلة ثم المتطورة تكنولوجيا والتى تعتبر عصب التنمية الاقتصادية فى العصر الحديث • وهذا يعنى بصورة أخرى أنه من الأفضل أن تعطى الأولوية فى البلاد النامية لتلك الصناعات التى تساهم فى تنمية الانتاج الزراعى ، مثل صناعة الأسمدة والمبيدات الحشرية ، وكذلك تلك الصناعات التى تسهم فى خدمة أهداف التعمير والتصنيع الزراعى وتلك التى رست قواعدها فى تلك البلاد واكتسبت خبرة طويلة فى انتاجها • وذلك حتى يمكنها أن تسد حاجة السوق المحلى لهذه السلع وتوفير العملات الأجنبية التى كانت تستخدم فى استيرادها للحصول على السلع الرأسمالية والمعدات الانتاجية اللازمة للتنمية •

المبحث الثالث

رفع مستوى التراكم الرأسمالى(الاستثمار)

لاتتطلب التنمية الاقتصادية لتحقيق الهدف المنشود منها مجرد رفع معدل الاستثمار فقط ، بل يجب ألا يقل عن حد أدنى وذلك لأنه لن يترتب عليه دخول الاقتصاد القومى مرحلة الانطلاق ووقوفه على طريق النمو الذاتى • ويأخذ هذا الحد الأدنى الضرورى صيغة الدفعة القوية عند "روزنشتين رودان" والحد الأدنى الحساس من الجهد الانمائى عند " ليبشتين"(١).

---

(١) راجع : Leibenstein,H.,"Economic Back wardness and Economic growth, London, 1957, p. 106.

بمعنى توافر حد أدنى من الموارد الاستثمارية التى توجه لعملية التنمية حتى ينطلق الاقتصاد القومى فى مسار النمو الذاتى ليتحقق لها النجاح وذلك لمواجهة ظاهرة عدم التجزئة الكامنة فى استثمارات رأس المال الاجتماعى ، وللتغلب على نقص الوفورات الخارجية المتمثلة فى ضيق السوق ، ولتحقيق الاستثمارات الضرورية فى الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعى اللازمة ، ولتوليد ديناميكية ذاتية فى الاقتصاد القومى قادرة على مواجهة عقبات النمو كالانفجار السكانى ولتحقيق معدل النمو للدخل القومى بنسبة أعلى من معدل النمو السكانى . غير أن معدل التراكم الرأسمالى وان كان له قوة دافعة للنمو من خلال ارتفاع معدل الزيادة فى متوسط الدخل الفردى والتى تولد فى نفس الوقت قوى مضادة للنمو متمثلة فى ارتفاع معدل نمو السكان نتيجة لزيادة الاستهلاك الفردى وتحسين مستوى التغذية .... الخ .

ومما يحتم ضرورة توافر حد أدنى[1] من الاستثمارات تكون قادرة على المواجهة والتغلب على هذه القوى المضادة حتى يكتب لعملية التنمية الاقتصادية النجاح .

---

(١) لتحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتوليد قوى دافعة للنمو أقوى من معدل النمو السكانى ،يمكننا الاستعانة بمعادلة " هارود" و "دومار" المشهورة :
(Δ د = أ/ك − Δ س) حيث أن Δ د = معدل الزيادة فى متوسط الدخل الفردى ، أ = معدل الادخار والاستثمار القومى منسوب للدخل ، ك = المعامل الحدى لرأس المال/ الدخل ولهذا فان أ/ك تقيس معدل نمو الدخل القومى ، Δ س = معدل النمو السكانى والمحصلة أننا نحصل على معدل نمو الدخل الفردى من حاصل الطرح بين معدل نمو الدخل القومى ومعدل النمو السكانى .

ونظرا لأهمية رأس المال البشرى كما أشرنا، فانه يتعين على الدول النامية أن تقوم بعمل تحليل للقوى العاملة وأن يوضع بين أيدى رجال السياسة والتخطيط حتي يمكن وضع علاج دقيق ومنهجى لمشاكل الموارد البشرية[1].

ويمكن للدول النامية بناء على هذا التحليل أن تضع استراتيجية فعالة لتخطيط رأس المال البشرى والتى تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هى :

(١) تنمية وتخطيط التعليم القومى العام فى مختلف مراحله .

(٢) تدريب القوى البشرية العاملة فى القطاعات المختلفة .

(٣) بناء الدوافع والحوافز المختلفة لجميع أنشطة التعليم والتدريب .

ونشير هنا الى أن مصر اتجهت الى وضع استراتيجية للقوى العاملة تتضمن العناصر الرئيسية وقد بدأت الخطوات عندما أعدت وزارة التربية والتعليم فى سبتمبر ١٩٧٩ ورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر. بالاضافة الى ذلك يتعين اعادة النظر فى سياسة تصدير القوى العاملة الى الخارج ، وألا يسمح بهجرة الكفاءات الفنية والعلمية والقوى العاملة الماهرة وخاصة التى تعانى مصر نقصا منها ، الا بعد التوسع الضخم فى البرامج التعليمية والقدرات التدريبية بحيث تتيح التوازن بين المطلوب والمعروض من القوى العاملة.

---

(١) راجع دكتور"الواثق بالله أحمد" ، دراسة فى التنمية الاقتصادية للدول النامية ، مرجع سابق ، ص ١٦٥.

ويتطلب رفع كفاءة رأس المال البشرى الاهتمام ببرامج الصحة والتغذية وتهيئة الشروط العلمية والنفسية والاجتماعية فى مجالات العمل المختلفة ، كما يتطلب التخطيط للموارد البشرية التكامل التنظيمى بين الأجهزة والوزارات المسئولة عن التربية والتعليم والثقافة والصحة والانتاج والتأمينات الاجتماعية ......الخ .

ويعتبر تقليل الفروق الواضحة فى توزيع الثروة القومية من الحوافز الرئيسية التى تعمل على تضامن رأس المال البشرى وتكامله فليس هدف التقدم الاقتصادى فقط هو زيادة نصيب الفرد من الدخل القومى ، بل الاتجاه والعمل على التقريب بين دخول الأفراد . كذلك تعد من أهم العوامل الرئيسية التى تتصل بتراكم رأس المال البشرى عامل الأمن ضد أى أخطار خارجية أو داخلية ومن ثم أصبحت حتمية للدول النامية أن تتخلص من مشاكلها السياسية الخارجية و الداخلية ، وأن تضع برامج الأمن الغذائى فى مقدمة مشاريعها الاقتصادية ، وهذا العامل يتعلق بالأمن الخارجي والأمن الداخلى والأمن الغذائى لرأس المال البشرى هو فى الحقيقة نقطة الانطلاق نحو التقدم الاقتصادى والرفاهية .

المبحث الرابع
اختيار أسلوب التنمية الاقتصادية

تكلمنا عن شروط نجاح عملية الانماء الاقتصادى من تقدير الاحتياجات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال عملية التصنيع ورفع مستوى التراكم الرأسمالى لذلك بقى رسم السياسات الانمائية الملائمة

التى تتوقف عليها تحديد كيفية استخدام هذا الحجم من الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن لتحقيق أكبر فعالية وأعلى كفاءة ممكنة . ويتطلب ذلك رسم استراتيجية [1] انمائية مناسبة لظروف المجتمع التى يمر بها ودرجة نموه وهيكله الانتاجى وحجم وطبيعة الموارد الطبيعية والموارد البشرية ـ ونوعيتها ومستوى مهاراتها وطبيعة الظروف الخارجية المؤثرة فى هذا الاقتصاد .

كذلك يتطلب تحديد الاطار العام الذى من خلاله تتم عملية التنمية ، اما عن طريق التفاعل التلقائى لقوى السوق واستخدام المبادأة الفردية (النظام الحر) أو عن طريق التوجيه الواعى للموارد واستخدام أسلوب التخطيط القومى الشامل لهذه الموارد. وقد يكون فى اطار عام من المبادأة الفردية مع ازدياد دور الدولة فى الحياة الاقتصادية وتأديتها لدور أكثر ديناميكية من الدور الذى تلعبه فى دول الاقتصاد الحر التقليدى .

ان تحديد هذا الاطار العام له آثار جوهرية وحاسمة على نوع وطبيعة الاستراتيجية وذلك لتحديد الأسلوب العام الذى يجب على الدول النامية اختياره ، حيث تختلف ظروف هذه الدول اليوم وطبيعة المشاكل التى تواجهها عن ظروف الدول المتقدمة وطبيعة المشاكل التى واجهتها عند بدء عملية الانماء فى مرحلة الثورة الصناعية ، مثل انخفاض

---

(١) تعرف الاستراتيجية الاقتصادية بأنها فن استخدام الموارد الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاجتماعية الانمائية . لمزيد من التفصيل انظر دكتور عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية، عام ١٩٧٧.

متوسط الدخل الفردى ومعدل نمو سكانى كبير ، انخفاض القدرة الانتاجية ، تخلف طرائق الانتاج فان بدء عملية التنمية فى القرن العشرين فى عالم تقدم فيه كل شىء يضع على عاتقها أعباء ضخمة كضرورة توفير الغذاء وضمان حد أدنى من الخدمات العامة . بينما الدول التى دخلت الثورة الصناعية فى مرحلة متأخرة لعبت هذه الدول دورا هاما فى عملية التنمية مثال فرنسا وألمانيا واليابان . كذلك لتحقيق هذا المستوى من التراكم الرأسمالى المطلوب للانماء الاقتصادى يعجز عن الوفاء به القطاع الخاص فى الدول النامية مما يحتم تدخل الدول برسم السياسات اللازمة لتعبئة مواردها المتاحة لتحقيق هذا المستوى ، كل هذه تعد ملاحظات هامة لابد أن تأخذ بها الدول النامية عند اختيار أسلوب تحقيق التنمية الاقتصادية .

ومع ذلك فان خلق مصادر التمويل أو زيادتها بما يلائم احتياجات التنمية ، وسواء تم ذلك بمصادر قومية أو من انسياب أجنبى فانه يستدعى عدم التغاضى عن اعتبار هام وهو اتخاذ سياسة اقتصادية ومالية يكون من شأنها رفع كفاءة هذه الأرصدة واستخدامها بدرجة تؤدى الى أكبر قدر ممكن من النمو الاقتصادى .. معنى ذلك أن يكون الحصول على موارد التمويل والعمل على رفع رصيد البلد من رؤوس الأموال فى اطار يؤمن عملية التنمية من مخاطر الاختناقات من جانب ، ومن أخطار التضخم والاختلال من جانب آخر، هو الهدف الرئيسى من اتباع أى سياسة تمويلية للتنمية .

فلا يخفى أن عمليات التوسع فى تكوين رأس المال تستلزم المبالغة فى الحرص من حيث استخدامها وتوزيعها على الاستثمارات المختلفة فى القطاعات الاقتصادية وبصورة

تتمشى مع الأهداف الانتاجية . فقد ثبت أن ارتفاع معدل الزيادة فى الانتاج الصناعى فى الاتحاد السوفييتى مثلا لم يكن راجعا الى اختلاف معدلات الاستثمار بها عن مثيلتها فى الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما كان راجعا الى الاختلاف فى اتجاهات الاستثمار(١).

بل ان درجة تركز الاستثمار - وبالتالى درجة تركز رأس المال فى قطاع معين كالقطاع الصناعى ، وتوزيعه بين الصناعات الرأسمالية والصناعات الاستهلاكية ، تفوق الأهمية النسبية للأولى على الأخيرة يعد من العوامل التى تحدد معدل النمو الاقتصادى .

ويثار عادة عند اختيار نمط توزيع الاستثمارات على الأنشطة الاقتصادية المختلفة المفاضلة بين استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن(٢) بدون الدخول فى توضيح أبعاد كلا من هاتين الاستراتيجيتين فان أنصار استراتيجية النمو المتوازن يرون ضرورة توافر نمط متوازن من الاستثمارات فى البلاد النامية ، من خلال التنويع الأفقى للأنشطة الصناعية بحيث تكمل هذه الأنشطة بمعدلات واحدة .

---

(١) راجع : NorMon Koplan, Capital Formation and allocation in soviet Economic Growth by Bergson New York, p. 80.

(٢) راجع : دكتور ممدوح الشرقاوى ، مذكرات فى التنمية الاقتصادية لطلبة دبلوم العلوم الاقتصادية والمالية ، المرجع السابق ، ص ٤٥ - ٥٦.

وتركز استراتيجية النمو المتوازن على خلق عدد محدود من الصناعات ذات حجوم الانتاج الكبيرة والتى تمكن من توسيع نطاق السوق المحلى لكل منها ،ومن ثم يمكن الاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية الأمر الذى يؤدى الى دفع عملية التنمية الاقتصادية الى الأمام دون الاعتماد على التجارة الخارجية كمحرك رئيسى للتنمية (١).

ويرى أنصار استراتيجية النمو غير المتوازن ضرورة تركيز الاستثمارات على عدد محدود من الصناعات والقطاعات القائدة التى تتمتع بالمقدرة على الاندفاع بالتنمية الى الأمام والى الخلف مما يمكنها من امداد صناعات أخرى باحتياجاتها ومن احداث زيادة فى الطلب على منتجات صناعات أخرى . وبالتالى فان الفيصل فى تقرير الأولوية لاستثمار معين على استثمار آخر انما يتحصل فى مدى ما يتوفر لكل منها من فاعلية فى الحث على احداث استثمارات جديدة وما يتفق لكل منها من قوة آثار الدفع الى الأمام والى الخلف .

وفى الواقع ان المشاكل التى تعانى منها البلاد النامية لا يمكن حلها بمجرد الالتجاء الى نظرية أو أخرى ما لم تكن هناك دراسة مستفيضة للواقع الاقتصادى الحالى والتاريخى لهذه البلاد وكذلك للأهداف المباشرة وغيرة المباشرة

---

(١) راجع تفاصيل استراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن والانتقادات الموجهة اليها ، دكتور ممدوح الشرقاوى مذكرات فى التنمية الاقتصادية ، عام ١٩٨٦، ص ٤٥ - ٦٠.
وراجع أيضا : البرت أ. هيرشمان ، استراتيجية التنمية الاقتصادية ، ترجمة د. حسين عمر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٣٩.

التى تسعى كل دولة الى تحقيقها • ومن هنا فانه من الصعوبة بمكان أن توجد استراتيجية واحدة للتنمية تكون صالحة للتطبيق فى جميع البلاد النامية وذلك لاختلاف درجة التخلف الاقتصادى والظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلاد •

ونضيف الى ذلك أنه من المتصور أن تلجأ الدول المتخلفة أمام عجزها عن تحقيق معدل التراكم الرأسمالى المطلوب الى تعزيزه من المصادر الخارجية التى تتمثل فى انسياب رأس المال الأجنبى رغم ما تمثله رؤوس الأموال الأجنبية من فاعلية فى التمويل سيتضح أثرها فى سياق هذه الدراسة الا أن حدود الاقتراض من العالم الخارجى يتعين أن تكون واضحة تماما أمام البلاد المتخلفة (1) وهى بصدد رسم سياسة انمائية متزنة •

نخلص الى أن لرأس المال دورا هاما فى التنمية الاقتصادية للدول النامية بصفة عامة ، وعلى ذلك تركزت مشكلة التمويل كعقبة فى سبيل التنمية فى شكل ندرة الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية ، تلك الندرة التى جعلت الفكر الجارى ينادى بوجوب الالتجاء الى رأس المال الأجنبى ليكمل النقص الناشىء من ضعف الادخار المحلى ويشارك

---

(1) راجع محمد محمود الامام : التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص٤٩ •

يرتبط حدود الاقتراض من العالم الخارجى بما يتحمله البلد من أعباء السداد وقد قرر أنه فى الزمن الطويل قد يتساوى معدل الاستثمار مع معدل الادخار الوطنى الا أن ذلك لا يتحقق فى أول مراحل التنمية مما يستدعى ضرورة الاعتماد على رأس المال الأجنبى فى حدود معينة •

فى زيادة التصنيع ودرجة النمو الاقتصادى ، حيث يشـــــارك بطريق غير مباشر فى تقدم الجانب البشرى .

وبالرغم من عظم الاحتياجات الرأسمالية للبلاد المتخلفة لا يجوز أن يخفى عنها بعض الاعتبارات الهامة التى قد لاتلقى اهتماما أمام اغراء انسياب رأس المال بصورة مستمرة وذلـك حتى لا يجد البلد نفسه أمام أعباء مديونية لا قبل له بهـــا ، أو يواجه بعجزه عن امتصاص رأس المال من مختلف مصـادره ، أو تدهور انتاجية أو كفاءة هذه الموارد المالية . وبالاختصار حتى لا يشكل انسياب رأس المال عبئا على التنمية وليـس دافعا لهـــا .

القســـم الأول

الطاقـــة الاستيعابيـــة للاستثمار الأجنبى المباشر

تمهيـــــــد :

لقد سبق أن ذكرنا فى الباب التمهيدى أن استعانـــــة البلاد النامية برؤوس الأموال الأجنبية أمر ضرورى لرفـــــع معدل التراكم الرأسمالى وتعويض بعض النقص فى المدخـــرات المحلية ومن ثم تسهيل القيام بعملية التنمية الاقتصادية .

ويمثل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الى البـــــلاد النامية عاملا أساسيا فى توفير النقد الأجنبى اللازم لاستيراد احتياجات الاستثمار من سلع رأسمالية وآلات وأفكار........الخ ، حتى تتمكن من استغلال مواردها الاقتصادية المعطلة أو رفـــع انتاجية الموارد المستخدمة فعلا .

ويصاحب عملية التنمية الاقتصادية فى البلاد الناميـــة عادة ظهور عجز فى موازين المدفوعات نتيجة لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية والمواد الخام .....الخ ، عن الصـــادرات وبالتالى يمكن أن يساعد انسياب الموارد الخارجية فى تحقيـــق التوازن أو تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات . ومن ناحيـــة أخرى فان الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن تساعد البـــلاد النامية فى تشغيل طاقاتها الانتاجية المعطلة بسبب عجـــز مواردها الذاتية عن القيام بذلك ، ويمكن أن يتحقق لهــــا من خلال تلك الاستثمارات زيادة فى الصادرات وانخفاض فــــى الواردات كما يمكن أن تساهم تلك المشروعات الاستثمارية فــى نقل المعرفة والخبرة التكنولوجية الى اقتصاديات تلك البلاد، بالاضافة الى ما يمكن أن توفره تلك المشروعات من درايـــــة

وخبرة تجارية وتدريب للعاملين المحليين .

ولا يستطيع أحد أن ينكر المخاطر التى تصاحب انتقال رؤوس الأموال الأجنبية الى البلاد النامية والتى تتمثل على سبيل المثال ، فى القيود والشروط المصاحبة لعملية الانتقال والتى قد تقلل من كفاءة استخدام هذه الموارد الأجنبية فى تلك البلاد . بالاضافة الى الأعباء التى يفرضها هذا الانتقال على اقتصاديات البلاد النامية .

ولذلك يجب على الدول المضيفة اتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بتحقيق حسن الاستفادة من هذه الموارد الأجنبية وعدم تبديدها مع الحرص دائما بأن يكون الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة فى حدود الحجم الملائم الذى يتناسب مع ظروف وامكانيات هذه البلاد ، ومع ضرورة التعبئة الرشيدة للموارد المحلية حتى تتمكن هذه البلاد من تخفيض نسبة الاعتماد تدريجيا على رؤوس الأموال الأجنبية الى أن تصل الى المرحلة التى تستطيع فيها أن تعتمد على مواردها الذاتية وحدها .

وقد قيل فى تفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على غيرها ، أن ثقة المستثمر الأجنبى ، قد تنعدم فى حسن نية المدينين ، مهما كان مركزهم المالى متينا ، أو كان مضمون بالحكومة ، وهم كذلك لا يثقون فى كفاءة رجال الأعمال الوطنيين ، وقد تسيطر على رجال الأعمال الأجانب فكرة أن أي شكل للاستثمار فى دولة أجنبية غير انشاء فروع يكون له حق ادارتها ، يعنى ترك الادارة لمواطنى الدولة التى يستثمر فيها المشروع . والاستثمار المباشر يخول المستثمر حق الرقابة على المشروع ، ويصاحب بالعمل الماهر ، والمعرفة

الفنية الحديثة ، وبذلك يوفر على المستثمرين متاعب الاتفاق عليها مع المقترضين ، وكذلك فالآلات ، وغيرها من المعدات اللازمة للمشروع سوف تأتى من بلد المستثمرين ، ان لم تأت من مشروعاتهم الأصلية ، بينما فى القروض العادية قد لا يحدث هذا الا بنص صريح . كذلك تفضل الاستثمارات المباشرة لأن الأمر قد يتطلب القيام بشركات أو مشروعات جديدة فى الخارج نظرا لطبيعة النشاط الاقتصادى ذاته ، فالطيران الدولى مثلا ، قد اقتضى التوسع فى الطلب على خدماته ، زيادة ليست فى عدد الطائرات فحسب ، ولكن فى الفنادق والمطارات والتسهيلات الأخرى للامداد بالوقود وغيرها .

وقد اضطرت بعض الشركات الدولية الى الالتجاء للاستثمارات المباشرة التى عرفت باسم الاستثمارات "غير الاختيارية" ، وذلك خلال الأزمة الكبرى ، حيث تجمع للشركات أموال مجمدة ، ووجدت نفسها مضطرة اما الى أن تحصل أموالها بخصم كبير ، أو أن تتركها فى البلد المستثمرة فيه ، وتتحمل خطر انخفاض العملة . وقد فضلت لذلك الاستثمار فى البلاد التى تضع قيودا على الصرف . ويضاف الى أسباب تفضيل الاستثمارات المباشرة ، أن الوطنية السياسية والاقتصادية فى كثير من البلاد ، قد تسببت فى زيادة الاستثمار المباشر ، فقد تضطر بعض الشركات التى تعمل فى البترول ، مثلا ، أن تقيم مشروعات لتكرير البترول فى الدول التى توجد فيها حقول استثماراتها ، وذلك لاجبار التشريع ، أو الاتفاقيات لها على ذلك . كذلك اضطرت بعض المشروعات الصغيرة الى العمل فى الدول الأجنبية ، نظرا للرقابة على الأسواق المحلية ووجود تعريفات جمركية عالية . ومن ناحية أخرى قد تتسبب الوطنية السياسية والاقتصادية فى خلق موقف معاد للاستثمارات

الأجنبية المباشرة خشية الاستغلال الاقتصادى والسيطرة السياسة ، وتحوير الهيكل الانتاجى فى البلد المتخلف المستورد لـــرأس المال المباشر لمصلحة الاقتصاد المستثمر المصدر لرأس المـــال. وقد قيل أخيرا أن الاستثمار المباشر ، قد يقلل من متاعـــب الصرف الأجنبى اللازم لخدمة الدين ، لأن هذا النوع عـــادة ما يجرى مساهمة ، بينما الاصدارات الجديدة للمقترضين فـــى الخارج ، غالبا ما تحمل سعر فائدة محدد .

وقد استعانت مصر بالاستثمارات الأجنبية المباشـــرة منذ العمل بسياسة الانفتاح الاقتصادى للاسراع بمعدلات التنميـــة الاقتصادية . لذلك خصصنا القسم الأول من هذا البحث لدراســة حدود الطاقة الاستيعابية للدول المضيفة ، والاستثمـــارا ت الأجنبية المباشرة فى أشكالها المختلفة ، كمحاولة للتعـــرف على كيفية التعامل مع هذا النوع من الاستثمارات .

وقد قسمنا دراستنا فى هذا القسم الى بابين علـــى النحو التالى :

الباب الأول : الطاقة الاستيعابية وحدود الاستعانـــة بالاستثمار الأجنبى المباشـــر .

الباب الثاني: الاستثمار الأجنبى المباشـــر .

البــــاب الأول

الطاقة الاستيعابية وحدود الاستعانة بالاستثمار الأجنبى المباشــر

ان الاستثمارات الأجنبية عموما تحمل معها التزامـــا بخدمة هذه الاستثمارات وفى نفس الوقت لا تتيح الأصول الانتاجية الناشئة عن هذه الالتزامات تعزيز ايرادات الاقتصاد المضيــف من الصرف الأجنبى ، كما أن قدرة البلد المضيف على مواجهة التزاماته الخارجية هى رهن بطاقة الاقتصاد القومى ككــل وليس الاستثمار الأجنبى منفردا •

ومن هنا تظهر أهمية تحديد المقصود بالطاقة الاستيعابية والعوامل التى تحدد حجم الطاقة الاستيعابية لاقتصاد ما مــن حيث الاتساع أو الضيق بصفة عامة وذلك لمعرفة الطاقــة الاستيعابية للاقتصاد المصرى •

وقد تردد الاقتصاديون بين ثلاثة أساليب يمكن بأى منهـا اجراء التقدير الكمى المطلوب لرأس المال الأجنبى وهــى أولا نموذج الفجوتين ، ثانيا - نموذج دورة المديونيــة الخارجية لخبراء البنك الدولى ، ثالثا - نموذج النمو الذاتى •

وفى هذا الباب سوف نقوم بدراسة الطاقة الاستيعابيـة وحدود الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية فى أربعة فصول علــى النحو التالى :

الفصل الأول : مفهوم الطاقة الاستيعابية وحدود استعانة الاقتصاد المضيف بالاستثمار الأجنبــى المباشــر

الفصل الثانى: محددات الطاقة الاستيعابيــة •

الفصل الأول
مفهوم الطاقة الاستيعابية وحدود استعانة الاقتصاد المضيف بالاستثمار الأجنبى المباشر

ان الافراط فى دور الاستثمارات الأجنبية قد يؤدى - اذا ما أهمل تقديره والتخطيط لاحتواء آثاره - الى استرخاء المدخرات الوطنية أو استرخاء المجهودات الوطنية بصفة عامة الأمر الذى يتطلب من الدول النامية أن تقوم بتحديد الطاقة الاستيعابية لاقتصادها قبل الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية .

وسوف نقسم الدراسة فى هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الأول : مفهوم الطاقة الاستيعابية .

المبحث الثانى : حدود استعانة الاقتصاد المضيف بالاستثمار الأجنبى المباشر .

المبحث الأول
مفهوم الطاقة الاستيعابية

اختلف العلماء حول تحديد مفهوم الطاقة الاستيعابية ولم يستقروا حول تعريف لها ، وبالرغم من انعقاد مؤتمر

عن تحركات رؤوس الأموال وطرح عدة تعريفات للطاقة الاستيعابية الا أنه لم ينته الى اتفاق محدد على احداها[١].

وسوف نتعرض هنا لبعض تعاريف الطاقة الاستيعابية فقد عرفها البعض بأنها كمية رأس المال والمعونة الفنية التى يمكن أن تستخدم بفاعلية[٢] والبعض الآخر عرفها بأنها مقدار الفرص الاستثمارية الموجودة فى اقتصادها والتى تعطى عائدا مرتفعا يبرر القيام بهذه الاستثمارات[٣] .أو أن الطاقة الاستيعابية هى كمية رأس المال والمساعدة الفنية التى يمكن استيعابها قبل أن تصل الانتاجية الحدية الى الصفر، غير أن هذا التعريف يؤدى الى احداث زيادات متتالية فى معدل نمو الدخل فى الأجل الطويل ، حيث أن رأس المال لا يؤدى الى زيادة مباشرة فى الانتاج[٤].

---

(١) راجع دكتور على لطفى ، استراتيجية استخدام عوائد البترول العربى محليا وعربيا ودوليا ، بحث مقدم الى جمعية الاقتصاديين العراقيين ببغداد ، نوفمبر ١٩٧٦ ، ص ٣٧.

(٢) See: Higgins, B., Economic development principles, problems and policies, New York. 1959, p. 614.

(٣) See: Said El Naggar, Foreign Aid To united Arab Republic, 1963, p. 75.

(٤) See: Higgins, B., op. cit., p. 615.

وذهب البعض الآخر بأن الطاقة الاستيعابية هي المقدار الكلى من المساعدات الفنية والرأسمالية التى يمكن للبلد استخدامها فى عام وتضاف الى الدخل القومى خلال فترات لاحقة قد تمتد الى عشرين أو ثلاثين عام(١). وفى هذا التعريف يربط الكاتب بين المساعدة الفنية والرأسمالية وهى على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للدول النامية ، فالكثير من هذه البلاد يعانى نقصا ملحوظا فى الكفاءات الفنية اللازمة لتصميم وتنفيذ وتشغيل المشروعات التى تحتاج لمقادير ضخمة من رأس المال ، الأمر الذى يترتب عليه انخفاض طاقة الاقتصاد على استيعاب المساعدة الرأسمالية لهذه الدول . وهنا تبرز لنا ضرورة ارتباط المساعدة الرأسمالية بالمساعدة الفنية لزيادة هذه الطاقة الاستيعابية . كما يعرف كاتب آخر الطاقة الاستيعابية لاقتصاد ما بأنها كمية رأس المال التى يمكن استيعابها واستغلالها بمساعدة التسهيلات والعوامل المكلمة الأخرى(٢).

من خلال هذا الاستعراض لبعض تعريفات الطاقة الاستيعابية ، يتضح لنا عدم الاتفاق حول مفهوم موحد لها . الا أن التعريف الأكثر شيوعا وتداولا هو أن الطاقة الاستيعابية هى مجموع الفرص الاستثمارية التى يمكن استغلالها بنجاح

---

(١) See: Wolf., Ch., Foreign Aid, Theory and practice in southern Asia, 1960, p.62- 64.

(٢) See: Kindleberger charles.p., Economic development London, 1958, p. 263.

خلال فترة زمنية معينة[1]. وهو ما يطبق فى الواقع فى الأوساط الاقتصادية والمالية فى الدول الصناعية المتقدمة ولكنه لا يتفق مع الدول النامية لظروفها المختلفة .ولهذا فقد وضع تعريف آخر للطاقة الاستيعابية يتفق مع الدول النامية هى مقدرة هذه البلدان على استيعاب الاستثمارات المتدفقة على أسس تجارية جنبا الى جنب مع القدرة على استخدام المساعدات الميسرة فى الأجل الطويل[2].

ومن ثم نجد أن هناك اختلاف رئيسى بين المفهوم التقليدى للطاقة الاستيعابية وبين المفهوم المقترح للدول النامية ، فبينما يركز المفهوم التقليدى على فرص الاستثمار الناجحة ، نجد أن المفهوم المقترح يتسع ليشمل الحاجات الاستثمارية التى تبدو غير مربحه ولكنها جديرة بالاهتمام اذا ما أخذت فى الاعتبار أبعادها الاقتصادية والاجتماعية معا ، كما ركز المفهوم التقليدى على الأجل القصير بينما يركز المفهوم المقترح على الأجل الطويل .

وهنا يجدر بنا الاشارة الى حقيقتين خاصتين بالطاقة الاستيعابية :

أولا: أن الطاقة الاستيعابية لعدد من الدول مجتمعة تفوق بكثير الطاقة الاستيعابية لكل دولة على حده ، ويرجع

---

(١) راجع دكتور على لطفى ، استراتيجية استخدام عوائد البترول العربى محليا وعربيا ودوليا ، مرجع سابق ص ٤٠ .

(٢) راجع دكتور على لطفى ، المرجع السابق ، ص ٤١.

السبب فى ذلك الى أن كل بلد على حده تنقصه بعض عناصر الانتاج ومقومات التنمية الأساسية ، مما يقلل من طاقة هذا البلد الاستيعابية بعكس الحال اذا ما نظرنا الى الدول مجتمعة حيث تتوافر وتتكامل عناصر الانتاج ومقومات التنمية الأساسية . ومن ثم تتسع هذه الطاقة الاستيعابية لتصبح من الممكن اقامة مشروعات يستحيل على البلد الواحد اقامتها ، علاوة على أن الطاقة الاستيعابية للدول مجتمعة تتضمن مشروعات لا تظهر فى تقدير هذه الطاقة بكل بلد منفرد ، مثل شبكة المواصلات والطرق والكبارى التى قد تربط هذه البلاد بعضها ببعض .

ثانيا: ان الطاقة الاستيعابية ليست ساكنة ولكنها تتميز بالتغير والحركة ، بمعنى أن هذه الطاقة تحد منها بعض العوامل مثل عدم توافر الهياكل الأساسية بدرجة كافية، عدم مرونة عرض عناصر الانتاج الأخرى المكملة لرأس المال، والمعوقات الاجتماعية وسوء الادارة وكلما أمكن التغلب على هذه المعوقات أو التخفيف من حدتها يؤدى الى اتساع الطاقة الاستيعابية . ولهذا فان من أهم مظاهر ضعف الطاقة الاستيعابية فى الاقتصاد المصرى تتمثل فى ظهور الضغوط التضخمية بمعدل مرتفع ، مما يؤدى الى نتائج سيئة على انتاجية الاستثمار وعلى مكونات الادخار القومى ، حيث أن التضخم يؤدى الى نقص المدخرات المحلية اللازمة لعملية التنمية لانخفاض القوة الشرائية للنقود ، مما يتطلب قدرا أكبر لشراء السلع والخدمات . كذلك العجز المستمر فى ميزان المدفوعات المصرى وفشله فى تغيير البنيان الأساس للصادرات في حين أن بنيان الواردات قد تعدل لصالح استيراد السلع الاستثمارية وسلع الانتاج الوسيطة .

المبحث الثاني

حدود استعانة الاقتصاد المضيف بالاستثمار الأجنبي المباشر

ان الاستثمارات الأجنبية لايجب أن يكون لها سوى دور مكمل أو معزز للمجهودات الوطنية مما يضمن في النهاية تخفيف الاعتماد عليها أو انقاص الفترة الزمنية التي يلزم فيها الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية .

لما كان القرار بالاستثمار من جانب المستثمر الأجنبي يخضع لحساب التكلفة - العائد ، فان ذلك أيضا يجب أن يمارسه الاقتصاد المضيف مع ضرورة أن يتم هذا الحساب من جانب الاقتصاد المضيف طبقا لمنهج التحليل الكلي .

وتأتي ضرورة اجراء حسابات التكلفة - العائد في الاقتصاد المضيف من أهمية التحوط ضد الدور التاريخي الذي لعبته الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاديات المتخلفة . وأيا كان الجدل حول اعتماد مثل هذا الدور التاريخي كسبب لعملية التخلف ، فان المعارضين لذلك لم يذهبوا لأكثر من أن هذا الدور التاريخي ليس السبب الوحيد، بل انه يقوم ضمن عدة أسباب أخرى لاتقل عنه أهمية لحدوث واستمرار عملية التخلف . ولذلك فانه حتى في حدود الدور المكمل أو المعزز لهذه الاستثمارات يجب توخي التحوط والحذر عند استدعاء هذه الاستثمارات للمساهمة في التنمية الاقتصادية .

ويرى "كيرنكروس"[1] أنه لا يجب أن يقبل بلد ما على الاعتماد على رأس المال الأجنبي طالما تسنى له تعبئة الموارد

(1) Cairncross, A.K, The Condition of foreign and domestic Capital to economic development, London 1962, p.p. 58 - 59.

الوطنية لنفس الغرض . وليس مرد هذه الحساسية مجرد المخاوف السياسية التى ترتبط عادة بالاستثمارات الأجنبية (خاصة المباشرة منها) بل ان السبب فى هذه المخاوف له العديد من المبررات الاقتصادية التى نوردها كما يلى :

- ان الاستثمارات الأجنبية عموما تحمل معها التزاما بخدمة هذه الاستثمارات . وفى نفس الوقت لا تتيح الأصول الانتاجية الناشئة عن هذه الالتزامات تعزيز ايرادات الاقتصاد المضيف من الصرف الأجنبى . ومن المعلوم كما أشرنا أن قدرة البلد المضيف على مواجهة التزاماته الخارجية هى رهن بطاقة الاقتصاد القومى ككل وليس الاستثمار الأجنبى منفردا .

- ان الافراط فى دور الاستثمارات الأجنبية قد يؤدى - اذا ما أهمل تقديره والتخطيط لاحتواء آثاره - الى استرخاء المدخرات الوطنية أو استرخاء المجهودات الوطنية بصفة عامة وهو أمر يتعارض مع قيام هذه الاستثمارات بدور معزز للمجهودات الوطنية .

- ان عدم القدرة على تعبئة الموارد المحلية واستغلالها أكفأ استغلال ممكن تعنى احتمالات نقص العائد وتضاؤل الفرص المتاحة للاستثمارات الأجنبية . وهو ما يؤدى فى النهاية الى ضآلة تدفق هذه الاستثمارات . ويؤيد ذلك الشواهد العملية تجربة كل من الهند فى جانب وكندا واليابان فى الجانب الآخر . حيث نجحت التجربة فى الدولتين الأخيرتين بعد أن نجحتا فى رفع معدلات الادخار بما لا يقل عن ٣٠ ٪ (ووصل فى حالة اليابان الى ٤٠ ٪) بينما فشلت الهند فى رفع هذا المعدل الى أكثر من ١٤ ٪ [(١)].

---

(١) Cairncross, A.K., The Condition...... op. cit.p. 14.

- ان هناك العديد من الدراسات التى أجريت أخيرا لدراسة الأثر الصافى لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على مستوى الادخار المحلى فى البلدان المتخلفة . وأثبتت أن استيراد رأس المال الأجنبى قد أدى الى حدوث ما يمكن تسميته باسترخاء المدخرات الوطنية (خاصة الحكومية) pelaxation of local saving وذلك على نحو ما أظهرته دراسات Anisur, Gapta[1] وعكسته دالة "كيث جريفين" للاستهلاك فى اطار عرضه لآثار اقتصاديات المعونة الخارجية على النمو من خلال ما يحدث لمجهودات الادخار الوطنية من تراخ . ويرجع ذلك فى رأى "كيث جريفين" الى أن الاستهلاك الكلى فى الاقتصاديات النامية يكون دالة فى كافة الموارد المحلية والخارجية المتاحة[2].

حيث تشير هذه الدراسات[3] الى أن السبب فى حدوث نقص فى معدل المدخرات المحلية مع النقص فى تدفقات الموارد الخارجية ، هو ما يؤدى اليه تدفقات الموارد الخارجية - فى غياب الادارة الاقتصادية الواعية وعدم تطبيق منهج حساب

---

(١) Gapta, K.L., foreign Capital in flow dependency Burden and savings Rates, Ky Klo, vol 28, 1975, p.p. 374 - 385.

راجع رضا العدل - ادارة التنمية فى ظل الانفتاح - دراسة مقدمة للمؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين عام ١٩٧٦.

(٢) Keith Griffin, foreign Resourse and economic development pearsons and political economy of aid, j.j. Byres, London, 1972.

(٣) Keith Griffin, foreign Rescurse and economic development pearsors and political economy of aid, op. cit.

التكلفة العائد طبقا لمنهج التحليل الكلى وتشجيع للانماط الاستهلاكية الضارة أو تشجيع للاسراف الحكومى ، وبصفة عامة فشل سياسات ضغط وتقييد الاستهلاك بشقيه العام والخاص .

- أخيرا ، فان استدعاء الاستثمارات الأجنبية قد يؤدى الى زيادة الميل للاستيراد ، وذلك لما يرتبه وجود قطاع كبير من الأجانب - عادة فى اطار سياسة الباب المفتوح - من زيادة أثر المحاكاة والتقليد مما يؤدي الى زيادة الاقبال على السلع المستوردة وضعف توليد المدخرات ، ويؤدى هذا الوضع ما لم يتحقق للاقتصاد المضيف قدرة تصديرية عالية الى ضعف مقدرته على خدمة الاستثمارات الأجنبية والوفاء بالتزاماته الخارجية فى أوقاتها .

وتظهر أهمية المبررات السابقة من الوجهة الاقتصادية فى أنها تبرز بوضوح مدى مقدرة الاقتصاد المضيف على جذب الاستثمارات الخارجية بكافة صورها وذلك لأن رأس المال الأجنبى اذا ما أدرك ضعف معدل النمو والمدخرات الوطنية بعد فترة من تدفقه الى الدول النامية فانه حتما سوف يقلع الى دولة أخرى ، وذلك بعد أن يترك الاقتصاد المضيف أكثر فقرا وأكثر نضوبا للفرص الاستثمارية المربحة بالاضافة لذلك فان الاستثمارات الأجنبية سرعان ما تستشعر اهتزاز مركز وقدرة الاقتصاد المضيف على الوفاء بالتزاماته الخارجية أو ضعف مقدرته على خدمة المديونية الخارجية .

وهو ما يبقى على الاقتصاد المضيف فى حالة من المديونية الخارجية تنمويا ، كما أن هذا الوضع يؤدى الى تردد رؤوس الأموال الأجنبية فى التدفق الى مثل هذا الاقتصاد مما يهدد مسيرة التنمية فى الاقتصاديات التى بنت برامجها

الانمائية على أساس من تدفقات خارجية كبيرة ولذلك لم يكن مستغربا الربط من قبل خبراء البنك الدولى للانشاء والتعمير، بين نجاح الدول النامية فى التغلب على مشكلة المديونية الخارجية و نجاح تجربة التنمية الاقتصادية بها باعتبار أن ذلك يمثل الوجه المضىء لقضية التنمية من خلال الاستعانة بالموارد الخارجية (١).

وفى هذا الخصوص فان خبراء البنك الدولى يرون امكانية حدوث أمور كثيرة خاطئة خلال عملية الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية مما يبقى على الاقتصاد المضيف لرأس المال الأجنبى فى مرحلة التزايد المستمر للمديونية الخارجية بلا تنمية حقيقية سواء كانت هذه الأمور الخاطئة بسبب سياسات الدول المضيفة ذاتها أو بسبب الأوضاع غير العادلة فى العلاقات الاقتصادية الدولية فان النتيجة المتوقعة فى الحالتين واحدة وتتمثل فى انفجار مشكلة المديونية الخارجية ودخول الاقتصاد المضيف فى الحلقة الانفجارية للاقتراض ، وهى الاقتراض من أجل تسديد الالتزامات الخارجية ، وهو ما عبر عنه مجموعة خبراء التنمية بازدياد التخلف واتساع نطاقه فى العالم برغم المجهودات المبذولة خلال عقدى التنمية الماضيين .

وخلاصة التحليل المتقدم أن مدى استعانة الاقتصاد المضيف بالاستثمارات الأجنبية (مباشرة كانت أم غير مباشرة) يجب أن يتحدد فى ضوء الاعتبارات السابقة وعلى أساس — حساب التكلفة والعائد لهذه الاستثمارات طبقا لمنهج التحليل الكلى وذلك لضمان انطلاق الدول النامية الى مرحلة النمو الذاتى

---

(١) Avromavic. D., Economic growth and External Debt, Economic department in IBRD, The john Hopkins press, Baltimore, 1966, p.p. 47 - 51.

وان الاستثمارات الأجنبية بنوعيها يجب أن تؤدى الى تقليـــــل الفترة الزمنية اللازمة لبوغ الاقتصاد المضيف هذه المرحلـــة .

ولا شك أن تحقق هذا لا يتم الا فى اطار من التغيـــرات الهيكلية للبنيان الانتاجى لاستخدامات الناتج المحلى موزعة بين الاستهلاك والادخار بما يضمن استمرارية الانطلاق نحو مرحلة النمو الذاتى .

ولهذا يجب التوقف لمعرفة العوامل التى تحدد حجـــم الطاقة الاستيعابية لاقتصاد ما من حيث الاتساع أو الضيق بصفـــة عامة ، وذلك لمعرفة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصـــرى .

الفصـــل الثانـــى

محـددات الطاقة الاستيعابيــــة

تتوقف الطاقة الاستيعابية على ثلاث محددات رئيسية :

أولا : المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصادمحل الاعتبار :

وتعد هذه المجالات أحد المحددات لحجم الطاقة الاستيعابية كلما زادت هذه المجالات كلما دل على اتساع الطاقة الاستيعابية والعكس صحيح (١) .

ثانيا : المحددات التى تحد من استغلال المجالات الاستثماريــــة المتاحة فى هذا الاقتصـــاد :

ان أحد العوامل الهامةفى التأثير على المقدرة الاستيعابية لأى دولة هو وجود بعض الظروف الاقتصادية التى تمنع أو تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة فى هذه الدولة والتـــى تتمثل فى :

أ - عدم توفر الأيدى العاملة الكافية للعمل بهــــذه المشروعات أو عدم وجود الطرق وشبكات المواصلات بدرجة كافيـــة والتى تجعل استغلال هذه المجالات أمرا ممكنا .

ب - عدم توافر الكميات الملائمة من عناصر الانتاج غيـــر رأس المال ، حيث أن عملية الانتاج لا يمكن أن تتم باستخـــدام عنصر واحد فقط من عناصر الانتاج . بمعنى أن القيام بالنشـــاط الانتاجى يصبح غير ممكن بالرغم من وجود المجالات الانتاجيـــــة المتاحة للاستثمار والقدر الكافى من رأس المال ، وذلك لعـــدم توافر القدر الملائم من عناصر الانتاج المكملة . بل ويعتبـــر

---

(١) راجع دكتور فؤاد هاشم ، استخدامات عوائد النفط العربـى حتى نهاية السبعينات ، معهد البحوث والدراســـات العربية ، يونيو ١٩٧٧ ، ص ٧٧ - ٨٣ .

هذا قيدا مانعا وليس فقط محددا لاستغلال هذه المجـــالات الاستثمارية المتاحـــة .

جـ - عدم توافر قدر كاف من المهارات الفنية والتنظيمية[١]، فعدم وجود القدر الكافى من الأيدى العاملة الماهرة لـــه تأثيره السلبى على حجم الانتاج ونوعه وتكلفة القيام به ووجود المهارات ليس ضروريا فقط لتنظيم العملية الانتاجية ، وانمـا ضرورى لاكتشاف الفرص الاستثمارية المربحة . فمثلا يرى بعض الاقتصاديين أن تحقيق معدل أعلى للنمو الاقتصادى الخاص غيـــر البترول فى السعودية يحتاج فى المقام الأول الى توفيـــر مهارات تنظيمية يقوم بخلق واكتشاف الفرص الاستثماريـــة ولا شك أن هذا الوضع ينطبق على الكثير من الدول الناميـــة الأخرى . كما أن توفير العمالة ذات الأجر المنخفض هو وحـــده الذى يمكن أن يكون العامل الحاسم فى جذب الاستثمـــارات الأجنبية [٢].

وتعانى الدول النامية بصفة عامة من عدم توافــــر المهارات الفنية والتنظيمية اللازمة للقيام بالاستثمارات حيث أننا يمكن أن نستدل على ضآلتها - على الرغم من عدم وجـود بيانات فعلية من خلال مؤشر نسبة الأمية فى هذه الــــدول، اذ أنه من المنطقى عدم وجود قاعدة كبيرة نسبيا من الكفاءات فى دولة بها نسبة كبيرة من الأمية فى السكان .

---

(١) رغم أنها تعتبر من عناصر الانتاج وبالتالى يمكن ادخالها ضمن القيد الأول ، الا أننا نفضل وضعها كقيد مستقـــل لأنها مختلفة فى اعتقادنا من حيث امكانية التغلب عليها.

(٢) راجع دكتور ابراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفروق الداخلية بين الأقطار العربية على التنمية فى الأقطـــار الأقل دخلا ، المؤتمر العلمى للاقتصاديين المصرييـــن الثانى ، القاهرة ، عام ١٩٧٧ ، ص ١٤.

د ـ عدم وجود قدر كاف من رأس المال الاجتماعي[1] الذى يملكه الاقتصاد محل الاعتبار ويعتبر هذا المحدد أحد القيود الهامة على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وخاصة ذلك الجزء الخاص بشبكات الطرق والمواصلات الكافية وعدم وجود وسائل متقدمة للاتصالات السلكية واللاسلكية يجعل القيام بالنشاط الانتاجي عملية بالغة الصعوبة ومكلفة للغاية . وتعانى الدول النامية بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة ، من تخلف رأس المال الاجتماعى . فمثلا نجد أن أطول الطرق قصيرة اذا ما قيست بتعداد السكان أو مساحة الأراضى بالمنطقة فى هذه الدول، فبينما يخدم الكيلومتر من الطرق ٣٠ فردا فى كثير من الدول المتقدمة الصناعية ، نجد أن نفس الكيلومتر فى الدول النامية يخدم نسبة تتراوح بين ١٥٠ - ١٥٠٠ فردا، وبالنسبة لمساحة الأرض فان مجموع أطوال الطرق فى الكيلو متر المربع يتراوح بين ٥ر٣٠ ٨ متر فى الدول النامية يقابله حوالى ١٠٠٠ متر فى الدول الصناعية[2]. كما أن شبكات الطرق الحديثة فى معظم هذه الدول لا تمتد الى الريف حيث توجد الثروة الزراعية ، أو الى المناطق الصحراوية حيث الثروة

---

(١) ينقسم رأس المال الاجتماعى الى قسمين (أ) رأس المال المادى ويشمل المشروعات الأساسية ذات الطابع المادى الملموس كالسكك الحديدية ، الطرق ، المواصلات ...الخ وهذا النوع من رأس المال يساهم فى تخفيض التكلفة للمشروعات الأخرى . (ب) رأس المال غير المادى ويشمل مؤسسات الادارة الحكومية ، أمن ، قضاء ، دفاع ، مؤسسات تعليم وتدريب ، بناء مستشفيات ... الخ . ومن الجدير بالذكر أن فكرة رأس المال الاجتماعى ظهرت من الناحية النظرية فى التحليل الاقتصادى الكلى عند كينز فى نظريته " النظرية العامة فى الفائدة والنقود والتشغيل ".

(٢) جامعة الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، التوطن الصناعى فى الدول العربية، الطرق والنقل ".

المعدنية ، يضاف الى ذلك أن كثير من الطرق الترابية يتعذر استخدامها فى بعض فصول السنة بسبب الأمطار كما فى شمال دلتا مصر. كذلك الحال لوسائل النقل فان السكك الحديدية والتى تعد أنسب وسائل النقل ليست متوفرة بالدرجة الكافية واللازمة لمتطلبات التنمية ،فمثلا لايوجد خط حديدى فى صحارى مصر مما يحد من القيام بأى نشاط اقتصادى فى هذه المناطق . أيضا يمتد القصور ليشمل النقل النهرى والبحرى الذى يعتبر وسيلة هامة للنقل بالنسبة للسلع ذات الحجم الكبير والقيمة المنخفضة ولكنها لم تعط الاهتمام الكافى فمعظم خطوط الملاحة غير منتظمة ومتواضعة جدا وغير عميقة خاصة فى الموانى البحرية مما يصعب من استقبال السفن الكبيرة . فاذا ما أضفنا تخلف المواصلات السلكية واللاسلكية سواء داخليا ، أو مع العالم الخارجى لتبين لنا مدى القصور الذى تعانى منه هذه الدول وكذلك الحال فى مصر فى رأس المال الاجتماعى والذى يحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة .

هـ - حجم الطلب الكلى(١) على السلع والخدمات - أى حجم السوق فوجود الطلب على سلعة ما أو خدمة ما ، هو الذى يبرر القيام بانتاجها ، ولهذا فان توجيه الاستثمارات لانتاج السلع والخدمات يتوقف على حجم السوق - بغرض بقاء الأشياء الأخرى على ما هى عليه . فكلما اتسع حجم السوق كلما أمكن زيادة الانتاج وكلما أمكن كذلك استثمار جزء من رؤوس الأموال فى هذا الاتجاه والعكس صحيح .

---

(١) يقصد بالطلب المحلى والأجنبى ، أى طلب المواطنين على السلع الاقتصادية المنتجة محليا وطلب الأفراد فى البلاد الأخرى على هذه السلع (الصادرات).

مما سبق يتضح لنا أن الدول النامية بشكل عام تعانى من تخلف واضح فى رأس المال الاجتماعى والمهارات الفنية مما يتطلب تكاليف باهظة اذا ما أرادت هذه الدول اصلاح رأس المال الاجتماعى ، فمثلا مجرد القضاء على الأمية يتكلف حوالى ٧٥٠٠ مليون دولار على الصعيد العربى[1] واذا تجاوزنا مرحلة الأمية والوصول الى مستوى ثقافى معين وتدريب الأيدى العاملة لاكسابها المهارات الفنية والتنظيمية المطلوبة ، يزيد رأس المال المطلوب عن الاجمالى السنوى للفوائض البترولية التى تحققها الدول العربية[2].

ثالثا : نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال :

فقد يرغب صاحب رأس المال فى الحصول على عائد مرتفع لا تسمح به الظروف الاقتصادية السائدة فى الاقتصاد . مثال ذلك قد تكون هناك مجالات متاحة للاستثمار يمكن استغلالها ولكن العائد المتوقع عليها فى ظل ظروف اقتصادية معينة يكون ٨ ٪ بينما الحد الأدنى للعائد على رأس المال المتاح فى مناطق أخرى أكثر من ١٢ ٪ . اذن الذى يحرك رأس المال

---

(١) See: The Arab World key indicators p. 37.

(٢) كمية رأس المال المطلوب للاستثمار فى برنامج تعليمى للأفراد الأميين وتدريبهم حتى مستوى معين يقابل المستوى الثانوى ، على أن يتم تعليم المهارات الذى يتكلف نفس القدر من التعليم المتوسط والثانوى حوالى ٥٠ر٣٥١ر٥ مليون دولار ، بينما تشير تقديرات الفوائض البترولية ٤٦٥ر٣٣ر٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٥. انظر جامعة الدول العربية ، محو الأمية وتعليم الكبار، نشرة يصدرها الجهاز الاقليمى العربى لمحو الأمية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد ٤٤، مايو ١٩٧٣.

الى الخارج أساسا هو الربح وحيث تكون احتمالات الربح كبيرة فان رأس المال يسعى للحصول على امكانيات الاستثمار ويقوم هو بانشاء الهياكل الأساسية اللازمة . ويكفى أن نضرب مثلا لذلك نشاط الشركات النفطية فى الصحراء العربية والتى أنشأت بنفسها الجزء الأكبر من البنية الأساسية اللازمة لمزاولة نشاطها ولم تمتنع عن الاستثمار لصعوبة أو لعدم وجود وسائل الاتصال أو نقص البنية الأساسية (1). وفى هذه الحالة يعتبر أصحاب رؤوس الأموال أن المقدرة الاستيعابية لهذا الاقتصاد ذات الربح المنخفض معدومة رغم توفير الامكانيات والمجالات الاستثمارية المتاحة . ويتوقف أيضا حجم الطاقة الاستيعابية على نوع العائد المطلوب على رأس المال ويقصد به ما اذا كان العائد المباشر على رأس المال فقط أم يشمل العائد الغير مباشر لرأس المال (2). وأهمية ذلك ترجع الى أن هناك بعض المشروعات الأساسية التى تتميز بانخفاض العائد الحدى المباشر لها مع ارتفاع العائد غير المباشر الذى تحققه . ومثال ذلك مشروعات رأس المال الاجتماعى . فاذا كان نوع العائد المطلوب على رأس المال هو العائد الحدى المباشر فقط ، فان رأس المال لا يذهب الى مشروعات رأس المال الاجتماعى وفى هذه الحالة يتحدد حجم المقدرة الاستيعابية للاقتصاد دون المستوى الذى

---

(1) سواء فى شبه الجزيرة العربية ، ليبيا ، أدغال افريقيا نيجيريا ، أنجولا .
راجع :د.ابراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفروق الداخلية بين الأقطار العربية على التنمية فى الأقطار الأقل دخلا ، المرجع السابق ، ص ١٤.

(2) يقصد بالعائد المباشر على رأس المال العائد الحدى المباشر لرأس المال أو نفقة الفرصة البديلة له بينما يقصد بالعائد غير المباشر الوفورات الخارجية الموجبة التى تنشأ نتيجة لاستثمار معين لرأس المال .

يسمح باحتواء هذا النوع من المشروعات رغم ما قد يكون له من أهمية على المستوى القومى . أما اذا كان نوع العائد المقصود يتضمن العائد غير المباشر كذلك ، ففى هذه الحالة يصبح من الممكن توجيه رأس المال الى مشروعات رأس المال الاجتماعى اذا ماكان مجموع العائد المباشر وغير المباشر يصل الى المستوى المطلوب . وفى هذه الحالة يتحدد حجم المقدرة الاستيعابية عند المستوى الذى يسمح باحتواء هذا النوع من المشروعات . ومن هنا يتبين لنا أن نوع العائد المطلوب على رأس المال يؤثر على حجم الطاقة الاستيعابية للاقتصاد.

ولا تتوقف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد فقط على نوع العائد المطلوب وانما أيضا على حجم العائد المطلوب أى على الحد الأدنى الذى يقبله صاحب رأس المال كعائد. فكلما ارتفع الحد الأدنى المطلوب كعائد على رأس المال كلما ضاقت المقدرة الاستيعابية للاقتصاد والعكس صحيح - هذا على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها(١) - وجدير بالذكر أن العائد الصافى المطلوب على رأس المال فى الدول النامية لا يقل عن ٢٠ ٪ - ٢٥ ٪ بالنسبة للمستثمر الخاص وللمؤسسات الدولية مثل البنك الدولى وصندوق التنمية الأوربى وبنوك التنمية الاقليمية حسب آخر الاحصائيات .

يتضح لنا أن مفهوم الطاقة الاستيعابية الذى ينطبق على الدول المتقدمة لا يتلائم بالطبع والدول المتخلفة. فالدول المتقدمة تقوم باستثماراتها على أساس معيار الربحية حيث تتجه الاستثمارات الى المشروعات ذات الربحية الأعلى وهذا أمر

---

(١) أى عدم التغير فى المجالات الاستثمارية المتاحة ، أو فى القيود التى تحد من استغلال هذه المجالات المتاحة أو عدم التغير فى نوع العائد المطلوب على رأس المال .

منطقى ومعقول ، فالدول المتقدمة حققت درجة كبيرة من النمو الاقتصادى وبنت هياكلها الأساسية ومن ثم يصبح الربح هو الهدف الرئيسى للاستثمار .

أما دول العالم الثالث فهى تعانى من التخلف الاقتصادى ، وتحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب احداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد القومى أهمها بناء رأس مال اجتماعى قوى ، وبناء الكوادر الفنية والمهارات التنظيمية المطلوبة والقضاء على الأمية . ولتحقيق هذه المتغيرات الهيكلية يتطلب القيام بأنواع معينة من الاستثمارات تأخذ فى الاعتبار ليس فقط العائد الحدى المباشر انما تأخذ أيضا جدوى المشروع على المستوى القومى أى العائد الحدى غير المباشر[1] وهذا يقتضى اقامة مشروعات ذات عائد حدى مباشر منخفض بينما عائدها الحدى غير المباشر مرتفع . وكلما كانت الدول تمتلك كمية كبيرة من رأس المال كلما استطاعت اقامة قدر من المشروعات ذات العائد الحدى غير المباشر ، فمن المعروف أن هناك فارق بين أن تقوم الدولة باقتراض رأس المال وبالتالى يكون عليها أن تختار نوع الاستثمار الذى يعطى عائدا حديا تستطيع من خلاله تسديد الدين وفوائده ، وبين أن تكون هذه الدولة مالكة لرأس المال[2].

ولهذا يمكن القول أن التعريف المقترح للطاقة الذى يتلائم مع الدول النامية هو الذى يأخذ فى الاعتبار العائد

---

(١) راجع دكتور على لطفى ، " التخطيط الاقتصادى" دراسة نظرية وتطبيقية ، مكتبة عين شمس ، ١٩٧٧ ، ص ١٦٢ - ١٨٠.

(٢) راجع دكتور رمزى زكى ، محاضرات فى النظام النقدى الدولى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٦١٦ ، ١٩٧٨ ، ص ١٤٠.

الحدى غير المباشر على رأس المال مع العائد الحدى المباشر وذلك لاستخدامه فى توجيه رأس المال الى أفضل الاستخدامات التى تتفق مع أولويات التنمية الاقتصادية لهذه الدول.ويمكن القول أن الطاقة الاستيعابية سوف تصبح أكثر اتساعا للبلاد التى تأخذ بالتخطيط القومى والذى يلعب القطاع العام الدور الأساسى فيه ، حيث أن أهم سمة فيه هى الادارة الواعية للنشاط الاقتصادى مع فهم معنى المنفعة (العائد) والضرر (التكاليف) ووجود خطة قومية تنظم الاقتصاد القومى كله وتنسق بين المشروعات وعدم التضارب بين القرارات الاقتصادية .

ويعتبر قياس الطاقة الاستيعابية أمر بالغ الصعوبة ، فحتى الآن لم يتم الاتفاق حول طريقة معينة ومحددة لقياس الطاقة الاستيعابية بل تعددت الطرق وتنوعت وكلها طرق تقريبية (١).

وبالرغم من هذا التوضيح لمحددات الطاقة الاستيعابية فان قياس الطاقة الاستيعابية لاقتصاد ما ، ما يزال أمر من الصعوبة بمكان وذلك للأسباب التالية :

١ - ان الطاقة الاستيعابية كمفهوم مايزال غير محدد وانه ليس ثمة تعريف جامع مانع لهذا المفهوم والعناصر التى تدخل فى قياسه اذ مايزال هذا المفهوم محل جدل فى الفكر الاقتصادى ولم يحسم حتى الآن . ومعنى ذلك صعوبة قياس هذه الطاقة نظرا للاختلاف حول مفهوم محدد لعناصرها ومحدداتها.

---

(١) راجع دكتور على لطفى ، استراتيجية استخدام عوائد البترول العربى محليا وعربيا ودوليا ، بحث مقدم الى جمعية الاقتصاديين العراقيين ، بغداد ، المرجع السابق ، ص ٣٧.

٢ - عدم قابلية بعض محددات الطاقة الاستيعابية للقياس الكمى مثل ذلك هيكل القيم الاجتماعية السائدة وأثره على حجم القروض الاستثمارية أو العائد منها .

٣ - كثرة عدد المحددات الفرعية ، مما يجعل من المستحيل على باحث واحد ، أو حتى مجموعة قليلة من الباحثين قياسها ، وذلك بافتراض قابليتها للقياس .

وأخيرا فان اعتماد مفهوم الطاقة الاستيعابية باعتباره مقياسا لمقدرة الاقتصاد المضيف على الاستخدام الكفء لكل من رأس المال المحلى والأجنبى ، يفيد مصدرى رأس المال الأجنبى من حيث ضمان عائد مجزى لاستثماراتهم وهذا هو ماجعله محل دفاع الدولة المانحة لرأس المال الأجنبى . الا أن ذلك يمثل انتقادا رئيسيا من جانب الدول المتخلفة . ذلك لأن حاجة هذه الدول المتخلفة الى رؤوس الأموال الأجنبية لا يجب أن تتحدد بحجم الفرص الاستثمارية المربحة فقط ، كما أن هذه الحاجة لا يجب أن تظل رهنا بحجم العائد المباشر الذى تتحصل عليه الاستثمارات الأجنبية فى كافة أشكالها .

خلاصة ذلك أن تبنى مفهوم الطاقة الاستيعابية كأساس لتقدير حجم التدفقات الرأسمالية المطلوبة للدول المتخلفة يؤدى الى تضييق الطاقة الاستيعابية بها ، ويجعل من قضية التخلف رهن بمقدرات وظروف البلدان المتخلفة ذاتها دون مراعاة مايكون للعلاقات الاقتصادية الدولية من دور تاريخى بارز فى إحداث هذا التخلف وما يفرغه ذلك من المساهمة فى نفقات علاجه . لا شك أن هذا ما يفسر لنا تبنى الدول المتقدمة لمثل هذا النموذج ، والاعتماد عليه عند تقدير حاجة الدول المتخلفة الى المعونات والتدفقات الرأسمالية الأجنبية .(١)

---

(١) لمزيد من التفصيل حول الطاقة الاستيعابية ومحدداتها =

الفصل الثالث

تقدير الدور المطلوب للاستثمارات الأجنبية

اذ لا يمكن أن تتحقق للعملية التخطيطية فعاليتها في تعبئة وادارة موارد التنمية قبل التأكد من دور رأس المال الأجنبي في عملية التنمية وحساب التكلفة والعائد منه، والمجالات التي يرتادها سواء في ذلك كان نظام التخطيط المتبع هو التخطيط التأشيري أو التوجيهي (الملزم) أو أكثر النماذج الرياضية ملائمة لتقدير دور الاستثمارات الأجنبية •

ويهمنا أن نتعرض باجياز لبعض الأسس التي يمكن أن يجري على هديها تقدير الاحتياجات لرؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لعملية التنمية •

ومما هو جدير بالذكر أن هناك العديد من الدراسات(١) التي أجريت في محاولة لتقدير حجم ما تحتاج اليه الدول النامية من رؤوس الأموال الأجنبية الا أنها قامت على أسس متفاوتة ؛

= والمآخذ عليها • راجع :

- دكتور علي لطفي ، استراتيجية التنمية باستخدام عوائد البترول العربي محليا وعربيا ودوليا ، بحث مقدم الى جمعية الاقتصاديين العراقيين ببغداد، المرجع السابق ، ص ٣٧ - ٤١•
- دكتور فؤاد هاشم عوض ، استخدام عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات ، معهد البحوث والدراسات العربية المرجع السابق ، ص ٧٧ - ٨٣•
- Gubhati, Resources, Absorptive Capacity and debt servicing capacity (in john Adlev) Capital Movement, p.p. 254 - 260.

(١) مثال : تقدير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩، تقدير خبراء الأمم المتحدة عام ١٩٥١ ، تقدير "ميلكان وروستو" ١٩٥٦ ، تقديرات "روزنشتين - رودان" ، تقدير " بول هوفمان" عام ١٩٦٠ ، تقديرات =

فهناك من اعتمد على استخدام الفجوة الادخارية فى حساباته مثل تقدير منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٤٩ ، وهناك من اعتمد على استخدام فجوة افتراضية للحساب الجارى للدول المتخلفة مع بقية دول العالم مثل تقدير سكرتارية الأمم المتحدة لاجمالى فجوة النقد الأجنبى(١).

كما أن هناك من الدراسات قامت على أساس تجميع معين من فجوة الطاقة الاستيعابية وفجوة الادخار مثل " ميلكان وروستو" ، تقدير "روزنشتين ورودان" وقد اختلفت هذه الدراسات فى الدول والسنوات التى شملتها الدراسة والتقدير. وبالرغم من أوجه الاختلاف والتفاوت هذه ، فلقد اتفقت كل هذه الدراسات على تخفيض تقديرات حاجة الدول المتخلفة الى رأس المال الأجنبى اللازم للتنمية الاقتصادية لأنها افترضت معدلات انمائية لا تزيد عن ٢ ٪ سنويا لدخل الفرد(٢) وهو معدل منخفض جدا ليس فقط بالمقارنة بالمستويات المحققة فى الدول المتقدمة بل أيضا بالمقارنة بالمعدلات المحققة فى بعض الدول المتخلفة ذاتها ، كما أنها قد افترضت معدلات نمو سكانية تراوحت بين ٥ر١ ٪ الى ٢ ٪ سنويا وهى معدلات تقل عما هو سائد بالفعل والتى وصلت الى ٨ر٢ ٪ سنويا (٣).

= سكرتارية الأمم المتحدة عام ١٩٦٣ ، تقدير البنك الدولى عام ١٩٦٥ تقدير " بيرسون" عام ١٩٦٩.

(١) See: Miksell Raymond, F., The Economics of foreign aid, Aldine publishing company/ CHiCAGO, 1968, p.p. 77 - 81.

(٢) See: Miksell Raymond, F. , op. cit., p.p. 77 - 81.

(٣) دكتور أنور اسماعيل الهوارى ، القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية ، مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراة ، دار النهضة العربية، ١٩٧٢ ، ص ٤٩.

ولا يخفى الغرض الحقيقى من هذا التخفيض شبه المتفق عليه فى كل هذه التقديرات والدراسات من محاولة الدول المتقدمة للتهرب من مسئولياتها تجاه التزامها بالمعاونة فى تنمية الدول المتخلفة .

مثال ذلك نجد أنه فى حين أن تقدير خبراء الأمم المتحدة فى عام ١٩٥١ قدر احتياجات الدول المتخلفة لرأس المال الأجنبى بحوالى ٢٠ بليون دولار سنويا ، نجد أن جميع التقديرات التالية زمنيا قد أخذت فى التناقص بشكل واضح على الرغم من تزايد معدلات النمو السكانى ومعدلات الاستثمار المستهدفة والارتفاع المتزايد فى المستويات العامة للأسعار العالمية واتجاه معدلات التبادل لغير صالح صادرات الدول المتخلفة - حيث انتهى تقدير ميلكان روستو عام ١٩٥٦ الى تحديدها بحوالى ٧ر١١ بليون دولار ، ثم ذهب "هوفمان" فى عام ١٩٦٠ بتقديرها بـ ٠ر١٢ بليون دولار ، ثم ارتفع بها " بيرسون" فى عام ١٩٦٩ الى ٢٣ بليون دولار[1].

كل هذه التقديرات تختلف فيما بينها فى تقدير حجم الدور المطلوب من رأس المال الأجنبى أو الصور التى يتدفق بها وترجع هذه الاختلافات الى سببين رئيسيين :

الأول : اختلاف الأسلوب أو النموذج المستخدم فى التقدير.

---

(١) الا أنه فى الحقيقة لايمكن اعتبار أن هناك أى زيادة حقيقية فى هذا التقدير ، الا بعد الأخذ فى الاعتبار الفرق بين المستوى العام للأسعار العالمية فى الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٦٩ .
انظر: شريف حسن قاسم - دور رؤوس الأموال الأجنبية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال ٥٢ - ١٩٧٧، رسالة ماجستير مقدمة لجامعة القاهرة عام ١٩٧٩.

الثانى : اختلاف الهدف المراد تحقيقة وما اذا كان هو بلوغ معدل نمو معين أو مضاعفة الدخل القومى فى فترة زمنية معينـــــــة .

وفى الآونة الأخيرة شاع الجدل حول ثلاثة أساليب يمكـــن بأى منها اجراء التقدير الكمى المطلوب لرأس المال الأجنبى .

أولهما : نموذج الفجوتين .

ثانيهما : نموذج المقدرة على الاستيعاب .

ثالثهما : نموذج التنمية طويلة الأجل من خلال المديونيـــة الصفرية (تلاشى المديونية) .

وتستند النماذج السابقة على بعض القيود الهامـــــة التى ترد عادة على عملية التنمية فى الدول النامية وهذه القيود يمكن اجمالها فى الأتى :

(أ) تعذر رفع الادخار المحلى فى الدول المتخلفـــــة بالسرعة الكافية الى المستوى الملائم لقيام عملية التنميـــة الاقتصاديـــة .

(ب) ضعف قدرة البلدان المتخلفة على الاستيراد بـــرغـــم ارتفاع الميل للاستيراد ، وهذا ما يتمثل فى ضعف حصيلة النقـــد الأجنبى ، بالمقارنة بالطلب عليه فى هذه البلدان .

(ج) محددات قياس الطاقة الاستيعابية حيث أن الطاقـــــة الاستيعابية لرأس المال الأجنبى كما ذكر من قبل يقصد بهـــا مقدرة الاقتصاد القومى على التشغيل الكفء لرؤوس الأمـــوال بما يضمن تحقيق عائد مجزى لهذه الاستثمارات .

الا أن معيار الطاقة الاستيعابية كأساس لتقدير حاجـــة الاقتصاد المتخلف من التدفقات الرأسمالية الأجنبية لا يلقـــى

رواجا بين الدول المتخلفة بينما فى المقابل نجد أن نموذج الفجوتين[١] وهو يعتمد على تقدير كل من فجوة الموارد المحلية وفجوة الصرف الأجنبى بشكل كمى مناسب ، كذلك نموذج التنمية طويلة الأجل من خلال تلاشى المديونية الخارجية ، تعد أكثر ملائمة لحالة البلدان المتخلفة للأسباب الآتية :

١ - ان كل منهما لا يجعل من قضية التخلف فى البلدان المتخلفة رهن بالظروف الذاتية فقط لهذه البلدان ، مما يلقى بالتالى بالمسئولية على الدول المتقدمة ويرتب عليها التزاما أدبيا بضرورة تحمل جزء من نفقات مواجهة التخلف فى دول العالم النامى .

٢ - ان دلالة ومغزى كل من فجوة الموارد المحلية وفجوة الصرف الأجنبى يرتبط بمدى تقدم التنمية الاقتصادية بالبلدان المتخلفة ، ومدى حدوث التغيرات الهيكلية باقتصادياتها وذلك من حيث أن تطور هيكل التجارة الخارجية باعتباره مؤشرا للتطورات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، يعكس مدى التطور فى التغيرات الرئيسية الكلية بالاقتصاد المتخلف ، ويؤيد ذلك ما انتهت اليه دراسات المنظمة الاقتصادية للأمم المتحدة من علاقة الارتباط بين طاقة المديونية الخارجية ومرحلة النمو الاقتصادى[٢] ومما يعنيه ذلك

---

(١) راجع Williamson, John., The open economy and the world economy, Atextabook in international Economics, Basic Books, inc, publishers, New York, 1983, p.p.275-279.

(٢) راجع -Avromovic, D, Economic Growth and External debt, op. cit., p.p. 47 - 51.

-Healey, J.M., The economic of aid; student library of economic powtledge and kegar paul, London, 1971, p. 511.

من الارتباط الدالى بين حجم كل من الفجوتين ومعدلات النمو الاقتصادى من أن فجوة الموارد المحلية لابد وأن تنعكس فى فجوة التجارة الخارجية ، وبمعنى آخر فان التجارة الخارجية تعد مرآة عاكسة للتطورات الأخرى فى هيكل وبنيان الاقتصاد القومى . وفى هذا الخصوص فان البروفسير "كندل برجر"(١) يرى أن الأثر الهام الذى يجب الاعتداد به هو من حيث علاقة الاستثمارات الأجنبية بالتجارة الخارجية ، وخصوصا فيما يتعلق بهذه الاستثمارات وما اذا كانت بقصد تنمية الواردات أو احلال الصادرات أم أنه لا علاقة لها البتة بالتجارة الخارجية .

٣ - أخيرا فان نموذج الفجوتين يشتمل على أهم محددات الطاقة الاستيعابية لرأس المال الأجنبى بالاقتصاد المتخلف بالتالى لا يهمل الدور الحاسم لها فى عملية التنمية . وذلك من خلال الشروط التى يجب مراعاتها لاستحداث التنمية الاقتصادية مثل تدبير التمويل اللازم لاستيراد السلع الانتاجية الرأسمالية والوسيطة وقطع الغيار كأساس لتحقيق معدل النمو المستهدف . وكذلك ضرورة تحقيق الارتفاع المستمر فى معدل الادخار المتوسط خلال عملية التنمية حتى لا ينتهى الأمر بالاقتصاد المتخلف الى حالة من فشل المديونية أو توقف وربما تدهور عملية التنمية به . وهذه النتائج تقترب كثيرا من معاناة كثير من الاقتصاديات المتخلفة والتى من بينها الاقتصاد المصرى مناط هذه الدراسة .

---

(١) Kindleberger, C.P., international economics (Massachitte institute of Technology) Richarid irwin inc. Homewood illnois, 1958, p. 391.

الأمر الذى يحمل الى الاعتقاد بالملائمة العملية لنموذج الفجوتين أو نموذج المديونية الصفرية فى تناول سياسة الاستثمار الأجنبى المباشر بالاقتصاد المصرى كحالة تطبيقية .

أما فيما يتعلق بتحديد الشروط المثلى للاستعانة بالاستثمارات الأجنبية فان النموذج الذى يجب أن تتبناه الدراسة يجب أن يكون متضمنا بشكل أساسى على الشروط اللازمة لبلوغ الاقتصاد المضيف مرحلة النمو الذاتى . وذلك باعتبار أن تحقيق هذه الشروط فى حالة الاقتصاديات المتخلفة يمثل اتجاها ايجابيا نحو معالجة المشكلات الهيكلية الرئيسية التى تعانى منها هذه الاقتصاديات والتى هى أيضا موضوعا لدراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة عليها .

الفصـــل الرابــــع

النماذج الاقتصادية لتقدير دور الموارد الأجنبية

لقد كثر الجدل فى الأونة الأخيرة حول ثلاثة أساليـــــب يمكن بأى منها اجراء التقدير الكمى المطلوب لرأس المــــال الأجنبـــــى .

وسوف نقسم الدراسة فى هذا الفصل الى مباحث أربعة :

المبحث الأول : نموذج الفجوتيـــــن .

المبحث الثانـــى : نموذج دورة المديونية الخارجية لخبـــــراء البنك الدولـــــى .

المبحث الثالــث : نموذج النمو الذاتـــى .

المبحث الرابــع : أكثر النماذج ملائمة للتطبيق على الاقتصـــاد المصـــــــــرى .

المبحــــث الأول

النموذج الأول : نموذج الفجوتيـــن [1]

نقطة البدء فى هذا النموذج تعتمد على حقيقة تعريفيـــة مؤداها أن ما يتحقق من استثمارات داخل الاقتصاد القومى زيـادة عما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية لابد وأن يقابله تدفـــق

(١) Williamson John, The open economy and the World economy, op. cit., p.p. 275 - 282.

مساوى من رؤوس الأموال الأجنبية سواء فى صورة استثمارات غير مباشرة (القروض) أم استثمارات مباشرة .

ومن الثابت أيضا أن معدل الادخار المحلى الفعلى منخفض فى الدول النامية فى الأجل القصير . ومن ثم تضطر هذه الدول الى اللجوء الى الموارد الخارجية على أمل أن تستطيع فى الأجل الطويل رفع معدلات الادخار المحلى بها والانطلاق نحو مرحلة النمو الذاتى .

ومن المقرر طبقا لقواعد المحاسبة القومية أن فجوة الموارد المحلية (الادخار - الاستثمار المحلى) لابد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية (الواردات - الصادرات)وذلك بالنسبة لأى فترة ماضية (Expast).

وتتحقق هذه المساواة الحسابية بحكم المعادلات التعريفية لجانبى الدخل (تطابق جانبى الدخل من زاويتى الانفاق والانتاج)من المعلوم أن مضمون هذه المساواة يتحقق بأن مايتاح للاقتصاد من سلع وخدمات خلال فترة معينة (مصدرها الناتج المحلى أو الواردات الأجنبية) ، انما يخصص للاستخدام فى الأغراض الرئيسية التالية : الاستهلاك بشقيه العام والخاص ، الاستثمار الصادرات .

وبحكم المساواة التعريفية فان تطابق الفجوتين بالنسبة للفترة الماضية يعد أمرا ضروريا . كما أنه منطقيا أن تنعكس فجوة الموارد المحلية فى فجوة التجارة الخارجية بمعنى أن تمويل فجوة الموارد المحلية يتم من خلال التدفق الصافى لرأس المال الأجنبى وهو ما يتم بتغطية العجز فى ميزان المعاملات الجارية . ومغزى ذلك أن فجوة الموارد المحلية الناتجة من استهداف معدل معين للنمو يجب أن تغطى بتدفق مساو من رأس المال الأجنبى ، حتى ولو تم هذا التدفق بصورة

نقدية فانه لايلبث أن يتحول فى النهاية الى تدفق من السلع والخدمات . ولذلك فانه يمثل اضافة الى الموارد المحلية المتاحة للاستثمار[1] كما أنه يتضمن زيادة كفاءة استخدام الموارد المحلية المشتركة معه أو المستخدمة بصفة عامة مما قد يحقق تزايد مقدرة الدولة المتلقية لرأس المال الأجنبى على سداد التزاماتها الأجنبية . ولا شك فى أن تحقيق هذا الأمر يجب أن يظل هدفا أساسيا لأية سياسة انمائية ناجحة .

واذا كان التساوى بين الفجوتين أمر حتمى بالنسبة لأية فترة ماضية ، الا أنه ليس كذلك بالنسبة لأية فترة مقبلة (exante) حيث يكون التساوى بين الفجوتين مستقبلا شرط للتوازن بين الناتج والاتفاق (أى تعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى) وهو ما يتحدد به مستوى الطلب الفعال .

ولتوضيح كيفية حدوث هذا التعادل بين الطلب الكلى والعرض الكلى من خلال مقارنة فجوة الموارد المحلية بفجوة التجارة الخارجية ، فاننا نفترض أنه عند تحديد معدل معين للنمو كانت فجوة التجارة الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية ، ومن الضرورى للمحافظة على معدل النمو المستهدف أن يكون صافى تدفق رأس المال الأجنبى كافيا لتغطية الفجوة الأكبر وهى فجوة التجارة الخارجية . وفى مثل هذه الحالة يكون الاقتصاد فى حالة من نقص الطلب الفعال ، وتكون فجوة التجارة الخارجية هى الفجوة المسيطرة ، ولابد من أن تتسع

(1) راجع د. عمر محى الدين ، التخلف والتنمية ، المرجع السابق ، ص ٤٩١ - ٤٩٣.
راجع د. محمد سلطان أبو على ، التخطيط الاقتصادى، وأساليبه ، دار الجامعات المصرية ،١٩٧٩ ، ص ١٤١.
راجع د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، المرجع السابق ، ص ٧٠ - ٧١.

الفجوة الأصغر حجما (فجوة الموارد المحلية) لتتساوى مع الفجوة الأكبر ، ويتحقق ذلك من خلال تدخل الحكومة لتشجيع الاستهلاك أو اتباع أساليب تؤدى الى نقص المدخرات .

أما اذا افترضنا أن فجوة الموارد المحلية هى الفجوة الأكبر وهى بالتالى الفجوة المسيطرة ، وبذلك يكون الاقتصاد القومى أمام حالة من زيادة الطلب الفعال . ولكى يمكن المحافظة على معدل النمو المستهدف فلابد من تدفق صافى لرأس المال الأجنبى يكفى لتغطية حجم فجوة الموارد المحلية . ويتحقق هذا من خلال اتساع فجوة التجارة الخارجية لكى تتساوى مع فجوة الموارد المحلية ، ويتحقق ذلك اما من خلال زيادة الواردات الاستهلاكية (1) أو الحد من الصادرات .

<u>الخلاصة :</u> ان التحليل السابق يشير الى أنه اذا أراد الاقتصاد القومى تحقيق معدل معين من النمو لأى فترة مقبلة ، فانه فى ظل نموذج الفجوتين - يتطلب الأمر حدوث تدفق صافى لرأس المال الأجنبى (سواء فى صورة قروض أجنبية نقدية أم استثمارات عينية) بالقدر الذى يغطى الفجوة الأكبر حجما باعتبارها الفجوة المسيطرة . ولذلك فانه فى حالة عدم اتساع الفجوة الأصغر لكى تتساوى مع الفجوة الأكبر(المسيطرة) فان ذلك معناه عدم مقدرة الاقتصاد على الحصول على مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية الأمر الذى يؤدى بالضرورة الى تخفيض معدل النمو المستهدف .

وسوف نتطرق الى كيفية تقدير كلا من الفجوتين ، فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية .

---

(1) لأنه يترتب على زيادة الواردات الاستثمارية أن تتسع فجوة الموارد المحلية بسبب زيادة الاستثمارات ، مما يعقد الموقف ، حيث لا تستطيع الدولة الحصول دائما على قدر متزايد من تدفق صافى رأس المال الأجنبى .

أولا : تقدير فجوة الموارد المحليـــة :

يمكن فى هذا الصدد التمييز بين عدة أساليب استخدمـت لتقدير حجم هذه الفجوة ، نورد منها الصيغتين التاليتين :

- صيغا "روزنشتين - رودان"(١) وقد استخدمها بالفعـل لقياس هذه الفجوة فى عدد من الدول النامية وتعتمد هـذه الصيغة على المتغيرات الأربعة الآتية :

معدل الادخار المتوسط فى بداية الفترة .
معـدل الادخـار الحـدى .
معـدل النمـو المستهـدف .
معامل رأس المـال / الدخـل.

هذا بالاضافة الى مستوى الدخل فى بداية الفتـرة ولقد اتخذ النموذج من الأجل المتوسط معيارا للتقدير. ولذلـك أفترضت فترة تقدير النموذج بخمسة سنوات .

وطبقا لهذه الصيغة فان نتائج الحساب تتأثر تأثـرا شديدا بكل من معامل رأس المال /الدخل وبمستوى الادخـار فى بداية الفترة ،ويرى أصحاب النموذج أن تأثير معـدل الادخار الحدى سيكون ضئيلا فى الأجل المذكور (خمسة سنوات) بسبب ثبات العوامل التى تحكم هذا المعدل .

وأهم ما يعيب هذا النموذج هو اعتماده على فتـرة تقدير متوسطة الأجل (خمس سنوات) كما أنه - وهذا هو الأهم - يؤدى الى نتائج متباينة اذا ما اختلفت قيمة معامـل رأس المال / الدخل اذ أن أى تخفيض ولو بقدر ضئيل فى قيمـة

(١) Rosenctein - Rodon, international Aid for under developed Countries, oxford university press 1969, p. 553.

هذا المعامل يؤدى الى تخفيض كبير فى حجم الاستثمارات المطلوبة والتدفق المطلوب من رأس المال الأجنبى . فمثلا لو افترضنا أن معامل رأس المال /الدخل لدولة ما قد انخفض من ٣ الى ٧ر٢(أى بنسبة ١٠ ٪) مع ثبات معدل النمو المستهدف وليكن ٤ ٪ فان هذا يؤدى الى تخفيض حجم رأس المال المطلوب بنسبة ٢١ ٪ وهى نسبة أكبر من النسبة التى انخفض بها معامل رأس المال / الدخل .

كما أنه مما يعيب هذا النموذج أيضا أنه لا يأخذ فى الاعتبار الالتزامات الأجنبية الناشئة عن التدفقات الخارجية فى فترة سابقة .

صيغة خبراء البنك الدولى[1] :

ولا تختلف المفاهيم الواردة بهذه الصيغة كثيرا عن تلك الواردة بالصيغة السابقة .فيماعدا ما تضيفه الصيغة من الاعتداد بسنة البداية ومعدل الادخار المتوسط الخاص بها .

وتتعلق صيغة خبراء البنك الدولى بتطبيق نظرية دورة المديونية الخارجية للتنمية طويلة الأجل فى ٤٠ دولة نامية تمر بمراحل مختلفة من النمو الاقتصادى ولا تتخذ هذه الصيغة من الأجل القصير أو المتوسط معيارا لها ، وذلك لما يعتد به أصحاب النموذج من تقدير الفترة الزمنية اللازمة لبلوغ مرحلة المديونية الصفرية والتى قدرت فى ظل افتراضات معينة بـ ٣٦ عاما .

---

(١) Avramovic D., Economic Growth and External debt, op. cit., p. 60.

ثانيا : تقدير فجوة التجارة الخارجيـــة :

١ - بالرغم مما سبق اقراره من أن فجوة التجـــارة الخارجية ليست الا انعكاسا لفجوة الموارد المحلية ، الا أنـه يجب تقدير هذه الفجوة لأنها تعد قيدا على امكانيات زيـــادة معدل الادخار ومعدلات الاستثمار فى الاقتصاد المضيف . ويرجـع ذلك الى أن الانتاج المحلى ليس بديلا كاملا عن الـواردات ، بل انه بسبب ما هو معروف عن سيادة الهيكل الانتاجـــى ذى القطاع الأوحد وتخلف وجمود الهيكل الانتاجى فى الــدول المتخلفة ، فان الواردات الأجنبية تلعب دورا حاسما فى عمليـة تنمية اقتصاديات هذه الدول ، ومن ثم فان طاقة الاقتصـــاد القومى على الاستيراد تؤخذ على أنها أحد القيود الهامـــة التى تحدد معدل النمو واتجاهاته . فقد يحدث زيادة فـــى المدخرات المحلية ولكن يعجز الاقتصاد القومى على ترجمتهـــا الى توسع فى الاستثمارات بسبب عجزه عن تمويل الـــواردات الانمائية المطلوبة . ولهذا السبب فان تقدير فجوة التجـارة الخارجية يعد أمرا ضروريا بالرغم من تقدير فجوة المـــوارد المحليـــة .

٢ - عند حساب فجوة التجارة الخارجية يمكن أن تستخـدم معادلة التقدير بالنسبة لكل من الواردات والصادرات واستخدام فجوة الواردات - الصادرات كبديل عن فجوة التجارة الخارجيـة بسبب صعوبة تقدير هذه الأخيرة . اذ يتطلب تقديرها حســـاب أرصدة موازين الحساب الجارى الثلاث : ميزان المعامـــلات المنظورة - ميزان المعاملات غير المنظورة - ميزان دخـول الاستثمارات ... وتكمن الصعوبة فى ذلك فى تقدير أرصـــدة الميزان الأخير وذلك لاعتماد هذا التقدير على حجم وهيكـــل الديون الأجنبية السابق التعاقد عليها وما ترتب من أعبـاء فضلا عن حجم وهيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والالتزمات

المختلفة التى يجب أن تحول كعوائد لهذه الاستثمارات . وأيضا حجم وهيكل هذه القروض والاستثمارات فى المستقبل بالاضافة للرصيد الصافى لعنصر العمل (الأجور) وهذه كلها أمور يصعب التنبؤ بها اما بسبب تعذر الحصول على بياناتها أو بسبب انعدام الدقة والثقة فى البيانات التى تقوم على هجرة العمالة من والى الدول المتخلفة بالاضافة الى تعذر التنبؤ بحجم التدفقات المستقبلية لرأس المال الأجنبى فى صورة قروض أو استثمارات مباشرة .

وبالتالى فان تقدير فجوة الواردات-الصادرات لابد وأن تنعكس وبشكل مباشر على فجوة التجارة الخارجية ككل . وكذلك بسبب الارتباط الدائرى القائم بين حجم فجوة الواردات - الصادرات ورصيد ميزان العمليات الجارية بصفة خاصة وميزان المدفوعات بصفة عامة ، وهذا كله مما يبرر امكان الاعتماد على فجوة الواردات - الصادرات فى هذا الخصوص .

٣ - بالنسبة لتقدير قيمة الواردات فى الفترة القادمة :

وذلك لعددما من السنوات فانها تبنى على العلاقة القائمة بين الواردات ومستوى الزيادة فى الدخل القومى . وذلك انطلاقا من حقيقة أن الطلب على الواردات هو دالة فى عملية التنمية الاقتصادية (والتى تنعكس فى الزيادة فى الدخل القومى) . فالتغيرات الهيكلية التى تصاحب عملية التنمية الاقتصادية وعلى الأخص ما يحدث من تغييرات فى هيكل الناتج وهيكل الطلب لابد وأن ينتج عنه تغيير فى معدل وهيكل الواردات . فلا شك فى أن زيادة الدخول أو اعادة توزيعها فى غمار عملية التنمية تؤدى الى زيادة الطلب على الواردات الغذائية والاستهلاكية بصفة عامة والتى تكون ضمن هيكل الواردات أصلا ، كما أن عملية التنمية وما تتطلبه من استيراد معدات وآلات وقطع غيار وسلع وسيطة وكذلك

استيراد تكنولوجيا متطورة تؤدى الى زيادة معدل الواردات والى تغيير فى هيكلها أيضا .

ويلاحظ أن فكرة التغييرات الهيكلية وما تؤدى اليه من تغييرات مصاحبة فى معدل نمو وهيكل الواردات لابد وأن تكون محل تقدير فى الأجل الطويل فقد تسفر عملية التنمية فى الأجل الطويل عن بناء قاعدة للصناعات الثقيلة وصناعات السلع الرأسمالية الانتاجية والمعمرة كما أن ارتفاع مستوى الدخول واعادة توزيعها لصالح فترة أو طبقة معينة يؤدى الى تغيير مصاحب فى هيكل الواردات من السلع الاستهلاكية مقسمة ما بين ضرورية وكمالية .

٤ - أخيرا فانه يجب التمييز عند تقدير الواردات بين الأنواع المختلفة من الواردات وفقا لنموذج خبراء البنك الدولى فان التقسيم المقترح هو ما بين واردات ضرورية وواردات لأغراض التنمية والواردات القابلة للضغط "Compressible imports" وذلك لأن هذا التقسيم يساعد على معرفة أى أنواع السلع يمكن ضغطها وبالتالى خفض فجوة الصرف الأجنبى وهو ما يعد أحد المؤشرات الهامة فى تحليل طاقة الدولة على خدمة المديونية الخارجية .

٥ - بالنسبة لتقدير الحصيلة المتوقعة من الصادرات خلال الفترة القادمة :

تتميز صادرات الدول المتخلفة - بصفة عامة - بأنها تتوقف أساسا على مستوى الطلب العالمى عليها والذى هو ذا طبيعة دورية حيث يتوقف على اتجاهات الدورة الاقتصادية فى الدول النامية . كما أن هذه الصادرات يتجه الطلب عليها الى التراخى عبر الزمن بسبب التقدم الفنى والتكنولوجى فى الدول المتقدمة .... وأخيرا فان عرض هذه الصادرات يتسم

بالجمود بسبب جمود جهازها الانتاجى[1].

ومن الضرورى الاشارة الى أنه يجب مراعاة كل هذه العوامل عند تقدير حصيلة الصادرات المتوقعة خلال فترة معينة .

ولتقدير حصيلة الصادرات يجب توخى الدقة الكاملة فى تقديرها أو حسابها لأن المغالاة فى تقديرها ستؤدى الى انحراف شديد فى تقدير الحصيلة المتوقعة للصادرات .

٦ - وجديرا بالذكر فى هذا الصدد أن أهم ما يعيب التقدير على أساس نموذج الفجوتين أنه يفترض أن المعونة الأجنبية ورأس المال الأجنبى المباشر والقروض الأجنبية والتجارة الخارجية تمثل بدائل فيما يتعلق بتقديم التمويل اللازم للتنمية ... فى حين أنها ليست كذلك وأنه يجب التفرقة بين الحصيلة الناتجة عن الاستثمارات والقروض الأجنبية وتلك الناتجة عن المعونات الأجنبية من ناحية وبين كل هذه والحصيلة الناتجة عن التجارة الخارجية من الناحية الأخرى وذلك لأن العائد من التجارة الخارجية يعد عاليا فى آثاره من حيث أنه يؤدى الى زيادة الدخل المحلى وزيادة المدخرات المحلية دون أن يترتب عليه آثار بالنسبة لميزان المدفوعات ومن ثم

---

(١) -Balassa, B., Trade prospect for developing countries, Home wood, RiChard E.irwin, 1964.

-U N. Trade prospects and capital Needs of developing countries, prepared by unctad, New York, 1968., p. 27.

راجع أيضا د. محمد زكى شافعى ، مشاكل البلاد المنتجة للمواد الأولية ، محاضرة بمعهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٤.

فانه يؤدى وبشكل مباشر وفورى الى تخفيض الاحتياجات للاستعانة بالموارد الأجنبية (١).

المبحث الثانى

النموذج الثانى: نموذج دورة المديونية الخارجية لخبراء البنك الدولى

وتتحصل الصيغة الأساسية فى هذا النموذج فى قياس صافى التدفقات الخارجية الرأسمالية فى نهاية فترة معينة (قدرت طبقا للدراسة العملية التى أجريت بواسطة خبراء البنك الدولى وفى ظل الافتراضات المتعلقة ببقية المتغيرات الأخرى ب ٣٦ عاما).

ويتميز هذا النموذج عن سابقه فى أنه ليس شديد الحساسية للتغير فى قيمة معامل رأس المال/ الدخل ، كما أنه لم يتخذ من الأجل القصير أو المتوسط فقط معيارا للقياس مما يعطى أهمية كبرى للتغيير فى الميل الحدى للادخار خلال فترة التنمية ككل بما فيها الأجل المتوسط ، وهذا النموذج طبقا لافتراضات معينة - يوضح لنا المراحل المختلفة التى يمر بها الاقتصاد القومى وخصائص المتغيرات فى كل مرحلة منها حتى يصل الى مرحلة النمو الذاتى وهى المرحلة التى تتلو مرحلة تلاشى المديونية الخارجية ، والتى قدرت الفترة الزمنية اللازمة للوصول اليها ب ٣٦ عاما ، ونوجز فيما يلى

---

(١) راجع د. عمر محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سابق ص ٥٠٨.

- راجع د. جودة عبدالخالق ، نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٦.

الفروض الأساسية التى بنى عليها هذا النموذج والتتابع المرحلى لدورة المديونية الخارجية به .

أولا: افتراضات نموذج خبراء البنك الدولى[1]:

ولقد استمد خبراء البنك الدولى هذه الفروض من تحليل بيانات عينة مكونة من ٣٧ دولة تمثل ٣٣ ٪ من مجموع الدول النامية شملت من الوجهة الجغرافية كل من دول أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا والشرق الأوسط.... وتتمثل هذه الفروض فيما يلى :

(١) الزيادة السنوية المستهدفة فى اجمالى الناتج المحى هى ٥ ٪ (معدل مركب) وان هذا المعدل سيظل ثابتا طوال فترة التنمية . وبناء على هذا المعدل فان الزيادة المتوقعة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى تبلغ ٥ر٢ ٪ .

(٢) المعدل الأدنى لمتوسط الادخار يبلغ ١٠ ٪ .

(٣) المعدل المستهدف للادخار الحدى يبلغ ٢٠ ٪.

(٤) ان معدل رأس المال / الدخل incerememtal capital out put Ratio يبلغ ٣ : ١ وهذا يعنى أن معدل الاستثمار المستهدف يبلغ ١٥ ٪ من اجمالى الناتج المحلى ولقد افترضت الدراسة أيضا ثبات هذا المعدل طوال فترة الدورة ومعنى ذلك أنه اذا كان معدل الادخار المحلى يبدأ بـ ١٠ ٪ فان الفجوة المطلوب تغطيتها بالاستثمارات الأجنبية تبلغ (٥ ٪) أو ثلث اجمالى الاستثمارات المستهدفة .

---

(١) فى تفصيل هذه الفروض انظر :

Avromovic, D., Economic Growth and External debt, op. cit., p. 119.

٥ - ان الأهمية النسبية لقطاع الصادرات فى اجمالى الناتج المحلى تبلغ ٣٠ ٪ وان معامل الصادرات الى الدخل يبدأ ب ١٠ ٪ وان أشار الكاتب الى أن قيمة الـ ١٠ ٪ هى أعلى معدل يمكن أن تصل اليه الدولة الغنية بل ان الحالة الأكثر شيوعا هى معدل أقل من ١٠ ٪ والأمثلة على ذلك واضحة فى دول الهند - باكستان - البرازيل(١).

٦ - افترضت الدراسة أن المعدل السنوى لنمو الصادرات يقدر ب ٤ ٪ ويقرر الكاتب بأن هذا المعدل يتضمن الى حد كبير حقيقة المنتجات الأولية المصدرة من الدول النامية والتى يتراوح معدل النمو فى قيمتها بين ٣ الى ٤ ٪ وان زادت فى الحجم بمعدل أكبر من (٤ - ٥ ٪) وذلك بسبب اتجاه معدل التبادل الدولى ضد مصالح هذه الدول(٢).

٧ - ان المديونية الأجنبية فى الفترة السابقة (صافى التدفق الرأسمالى الخارجى) يساوى الصفر . بمعنى أن الاقتصاد محل التحليل يبدأ من حالة اللامديونية وهى افتراض كما يبدو فى ظل العقد الحالى للتنمية غير واقعى . ومن المؤكد أن وجود حالة من المديونية بأى حجم متراكم فى فترة سابقة يؤدى الى زيادة عمر دورة المديونية .

٨ - ان الشروط العامة التى يتم على أساسها افتراض رأس المال الأجنبى تتم على أساس متوسط سعر فائدة

---

(١) Ibid............... , p. 68.

(٢) IBRD (Economic Department) the commedity problemd, 1964.
Avromovic, D., Economic Growth and External debt, op. cit., p. 140.

قدره ٦ ٪ وفترة سداد قدرها ١٥ سنة مع فترة سماح مدتها خمس سنوات ولا شك أن هذا الافتراض محل جدل كبير خاصة من حيث مدى ملائمة هذه الشروط للمقرض واستعداده بالتالى للاقراض على أساسها وثانيا من حيث الحدود التى يمكن بها ملائمة هذه الشروط مع طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة فيما يتعلق بمعدل العائد على رأس المال وفترة استرداد رأس المال بالنسبة للمستثمر الأجنبى أيضا .

والنتائج التى يقررها هذا النموذج هى أن دورة المديونية طبقا لهذه الفروض النظرية تستغرق ٣٦ عاما مقسمة الى مراحل ثلاث[1].

المرحلة الأولى :

ترتفع فيها المديونية بسبب قصور المدخرات المحلية من بلوغ الاستثمارات المطلوبة نظرا لضآلة الفائض الاقتصادى الفعلى مما يضطر معه الاقتصاد محل التحليل الى اللجوء الى رأس المال الأجنبى لتغطية فجوة الموارد المحلية هذه - ويلاحظ أن هذه المرحلة وان تميزت بانخفاض العبء القائم لخدمة الديون الخارجية - لأن الالتزامات الجديدة ماتزال مؤجلة - الا أن حجم المديونية الخارجية ينمو فيها بشكل مرتفع وسريع . وتستمر هذه المرحلة مرتفعاً فيها معدل نمو الديون

(١) Avromovic, D., Economic, Growth and External debt., op. cit., p. 50.

الخارجية ، ولكن اذا ما وجهت رؤوس الأموال الأجنبية بطريقة عالية الكفاءة فان الاستثمار فى مجموعه (المحلى والأجنبى) ينتج عنه تحقيق التغيرات الهيكلية المواتية التى تؤدى الى زيادة الطاقة الادخارية للاقتصاد القومى فاذا أمكن للدولة الارتفاع بمعدل الادخار الحدى فانها تستطيع تقليل حجم فجوة الموارد المحلية وتبدأ فى تخفيض معدل نمو مديونياتها الخارجية أى تقل حاجتها الى الانسياب الصافى لرأس المال الأجنبى . ولقد قدرت الدراسة التى أجريت أن زمن هذه المرحلة يستغرق ١٥ عاما .

المرحلة الثانية :

وهذه المرحلة تبدأ عندما يكون مستوى المدخرات المحلية قادرة على تغطية كل متطلبات الاستثمار المحلى . وهو مايعنى ارتفاع معدل الادخار المتوسط الى نفس قيمة معدل الاستثمار . ومعنى ذلك أن معدل الادخار الحدى فى المرحلة الأولى كان متزايدا باستمرار حتى أنتج أثره فى رفع معدل الادخار المتوسط ويبقى رغم ذلك أعباء خدمة المديونية الخارجية التى تراكمت فى المرحلة الأولى مما يبقى على الحاجة الى التمويل الخارجى بالقدر الذى يغطى قصور الموارد المحلية عن سداد الالتزامات الأجنبية . بتعبير آخر ما تزال ثمة حاجة الى تدفق صافى لرأس المال الأجنبى .

وكما يقرر واضعوا هذا النموذج فان هذه المرحلة تتميز باستمرار النمو فى المدخرات المحلية على نحو يجعلها تزيد عن الاستثمارات المطلوبة مما يبقى على قدر من الفائض الاقتصادى المحقق لسداد الالتزامات الخارجية .

المرحلة الثالثة :

وتتميز هذه المرحلة بتناقص مستمر فى حجم الديون

الخارجية نتيجة لعنصرين :

١ ـ تناقص معدل نمو الديون الخارجية فى المرحلة الأولى •

٢ ـ وجود فائض متزايد من المدخرات المحلية يغطى جزءا من الالتزامات الأجنبية الأمر الذى يمكن الدولة من تصفية ديونها الخارجية وتصبح أعباء خدمة الدين الأجنبى مساوية للصفر • ويكون الاقتصاد فى نهاية هذه المرحلة قد بدأ مرحلة النمو الذاتى •

وبعد هذه المرحلة يكون أمام الاقتصاد القومى فائض فوق احتياجاته الاستثمارية اما أن يستخدمه فى زيادة معدل الاستثمار أو التحول الى مصدر صافى لرأس المال الأجنبى أو أن يعمل على زيادة مستوى الاستهلاك المحلى ، ويتوقف اختيار أى من هذه البدائل على استراتيجية النظام الاقتصادى وطبيعته •

وهناك بعض الانتقادات التى يجب اشارتها بشأن هذا النموذج :

(١) فعالية هذا النموذج ، اذ أنه وفقا للفروض التى وردت بالنموذج أمكن تصوير المراحل فى عملية التنمية كما لو كانت أمرا مؤكدا ، ومن الناحية العملية فان مثل هذه التلقائية فى الانتقال من مرحلة الى أخرى ليست أمرا محتوما ، لأن تتابع دورة المديونية يرتبط بسير عملية التنمية (طبقا لهذا النموذج) وليس هناك بصفة عامة فى الدول المتخلفة ما يضمن تلقائية عملية النمو الاقتصادى وثمة أشياء كثيرة خاطئة يمكن أن تحدث مما يبقى على الدولة المتلقية لرأس المال الأجنبى فى المرحلة الأولى وهى حالة فشل المديونية أو ما يسمى اصطلاحاً Debt Failure حيث تظل الدولة فى مرحلة التزايد المستمر للمديونية •

(٢) ان العناصر الحاكمة في هذا النموذج يمكن أن تتمثل في المتغيرات الآتية :

أ - معدل الادخار الحدى.

ب - معدل العائد على الاستثمار (أو المعامل الحدى للدخل الى رأس المال).

جـ - معدل الفائدة على رأس المال المقترض.

ولا شك أن التزايد المستمر في معدل الادخار الحدى يعد العامل الرئيسى والمسيطر على قدرة الدولة في تحقيق التتابع الناجح لدورة المديونية والعكس بالعكس.

كما أن حدوث هذا التزايد في معدل الادخار الحدى رهن بتحقيق معدل مرتفع من العائد على الاستثمار ككل وليس الاستثمارات الأجنبية فقط ، وأيضا فان سرعة انتقال الاقتصاد القومى من مرحلة لأخرى (اجتياز دورة المديونية) تزداد كلما كان سعر الفائدة على القروض الخارجية منخفض بالقياس الى معدل العائد على الاستثمار وهو ما يدعم فكرة سعر الفائدة الحرج "Critical rate of interest" والذى يعرف بأنه سعر الفائدة الذى تتساوى عنده الزيادة في خدمة القرض مع الزيادة في الدخل القومى التى نتجت عن استخدام هذا القرض[1].

وتدور فكرة الأخذ بسعر الفائدة الحرج حول أن مقدرة الاقتصاد المتخلف على الاستفادة بمزيد من القروض وعند أسعار فائدة أكثر ارتفاعا - تحد منها مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، ومقدرة الاقتصاد القومى على زيادة نسبة الادخار المحلى

---

(١) راجع د. سلوى سليمان ، المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى الأول للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٦.

عبر الزمن وهو يتوقف على حساب التكلفة والعائد للدين الخارجي ، الأمر الذى يعد ضمانا لعدم الاقتراض بأسعار فائدة تتجاوز انتاجية القرض بما يحمله ذلك من معنى كون رأس المال الأجنبى عنصرا مكملا للادخار المحلى وليس عبئا عليه ، وحتى لا ينزلق الاقتصاد المضيف نحو أزمة مديونية تراكمية أو الاستقرار فى المرحلة الأولى من دورة المديونية .

(٣) تدل التجارب العملية أيضا على وجود حالات لطرف النقيض ، بمعنى أنه بينما وجدت حالات عملية لدول متخلفة لم تستطع الانتقال من المرحلة الأولى لعدم قدرتها على تغيير العناصر الحاكمة فى الطاقة على خدمة المديونية بشكل مواتٍ وهو ما يعكس الوجه المظلم لقضية التنمية بهذه الدول . فان هناك دولا معينة أثبتت من الناحية التاريخية نجاح تجربة التنمية من خلال تتابع دورة المديونية كاليابان وكندا وايطاليا ، بل ان هذه الدول تحولت الى ميدان خصب للاستثمارات الأجنبية أو منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية ومع استمرار بقاء هذه الدول فى حالة نمو المديونية الخارجية المرحلة الأولى والثانية ولكن مع عدم اقتران ذلك بحالة الفشل فى المديونية ، بل تتحول هذه الدول الى دول مصدرة لرأس المال الأجنبى فى الوقت الذى هى فيه مستوردة أيضا .

والفائدة النظرية التى يوحى بها هذا النموذج تتمثل فى تحديد الشروط التى يجب أن تتحقق حتى يتحول الاقتصاد المضيف الى مرحلة النمو الذاتى ، وتتمثل هذه الشروط فى احداث تغييرات جذرية وهيكلية بالاقتصاد القومى تؤدى الى:

أ - ارتفاع معدل الادخار الحدى .
ب - انخفاض المعامل الحدى لرأس المال الدخل(ارتفاع معامل الدخل / رأس المال).

جـ - الاقتراض بسعر فائدة منخفض مع فترة سماح طويلة .

وهذا الشرط الأخير مرتبط بتغيير الهيكل السائد للعلاقات الاقتصادية الدولية كما أن الشرطين الأولين يرتبط تحققهم بتغيير هيكل الانتاج والاستهلاك فى الدولة الى جانب تغيير هيكل الواردات والصادرات فى هذه الدولة بما يسمح بزيادة الصادرات وتناقص بالواردات (وخاصة غير الضرورية) القابلة للضغط (طبقا لاصطلاح النموذج) ، ولا شك أن النجاح فى تغيير هيكل التجارة الخارجية مرتبط هو الآخر بالنجاح فى تحقيق سياسة انمائية ملائمة لتنمية الصادرات أو احلال الواردات بما يؤدى الى توفر هيكل ذا طبيعة مرنة قوامه احلال الواردات المصحوب بالتوسع أو التنوع فى الصادرات (١).

(٤) يقرر أصحاب هذا النموذج أن التفسير الذى يقدمه ليس الا تبسيطا كبيرا للواقع ولكنه مع ذلك يلقى الضوء على بعض المشكلات الحرجة ويصور بشكل بسيط السلوك المحتمل للمتغيرات الحاكمة وهو ما يمكن من ايضاح الظروف التى يجب مواجهتها فى الدول المتخلفة حتى تكون قادرة على تخطى دورة المديونية من خلال حياة جيل كامل من السكان كما يظهر أيضا ما يجب أن يحدث من تغيير فى العلاقات بين المتغيرات فى غمار عملية التنمية الاقتصادية ، وعلى وجه الخصوص فى العلاقة بين الاستثمار والدخل وبين الاستهلاك والناتج وأيضا بين صافى واجمالى التدفق الرأسمالى ونسبة خدمة الدين الخارجى الى اجمالى الناتج والى المدخرات

---

(١) See: Avromavic D., Economic development and External debt, op. cit. , p.p. 131-142.

- راجع أيضا د.عمرو محى الدين ، التخلف والتنمية ، مرجع سابق ، ص ٤٩٣ ، ٥٠٨ .

الوطنية • وبعبارة أخرى القدرة على خدمة المديونية أو الجدارة الائتمانية "Credit worthness" .

(٥) وأخيرا فانه فيما يتعلق بتقدير مدى الأهمية الناتجة عن الاستعانة برأس المال الأجنبى (كمورد تكميلى) فى احداث تغيير مواز فى المتغيرات الحاكمة لصالح عملية التنمية فى الاقتصاد المضيف فان ذلك يتوقف على مدى الكفاءة التى تخصص بها هذه الاستثمارات ، وكذلك كفاءة استخدامها فكما سبق الاشارة عند الحديث عن سعر الفائدة الحرج ، فان الأمر يتوقف على انتاجية الاستثمارات (وبالتالى الزيادة التى تحدث فى الدخل) وهو ما يعد بالتالى أحد العوامل الهامة التى تحد من أو تقوى عملية رفع معدل الادخار الحدى بسبب اعتماد هذا المعدل على الزيادة التى تحدث فى الدخل القومى • وهذه الزيادة تعتمد بدورها على مدى كفاءة واستغلال الطاقات التى خلقتها الاستثمارات الأجنبية •

المبحث الثالث

النموذج الثالث : نموذج النمو الذاتى

أشير فيما تقدم الى مدى الحاجة الى الاستعانة برأس المال الأجنبى كعنصر مكمل للاستثمارات الوطنية ، كما أشرنا الى أن حدود هذه الحاجة يجب أن تكون بحيث يتمكن الاقتصاد المضيف بعد فترة معينة من الوصول الى مرحلة النمو الذاتيمما يعنى بداهة ضرورة أن تساهم الاستثمارات الأجنبية فى التخفيض المضطرد للحاجة الى رؤوس الأموال الأجنبية أو أن تتدرج بالاقتصاد المضيف الى مرحلة يكون فيها قادرا على تصفية كل مديونياته الخارجية وله أن يختار بعد ذلك أن يتحول الى مقرض صافى لرأس المال الأجنبى أو الى رفع

معدلات النمو بـــه .

والتساؤل الهام الذى يجب اثارته : هو عن الشـــروط الواجبة لكى يصل الاقتصاد المضيف الى مرحلة النمو الذاتى ؟ ومن الواضح أن الفكرة المحورية فى هذا النموذج هو أن اللجوء الى الاستثمارات الأجنبية يجب أن تكون بقصد تعضيد المجهودات الوطنية ، وهو ما يتبلور فى شكل دالة الادخار المحلـــى ، اذ أنه لضمان الوصول الى هذه المرحلة فان شكل هـــذه الدالة يجب أن يكون بحيث تضمن استمرار تحقيق معدل النمو المستهدف مع استمرار تناقص التمويل الخارجى حتى يصـــل الاقتصاد الى المديونية الصفريـــة .

ويكون التساؤل الهام التالى هو عن الفترة الزمنيـــة اللازمة لبلوغ الاقتصاد المضيف مرحلة المديونية الصفريـــة ، ولا شك فى أن النتيجة التى يجب توقعها من الاستعانـــة بالاستثمارات الأجنبية تتحصل فى ضرورة تقليل الفترة الزمنيـــة اللازمة لبلوغ مرحلة النمو الذاتى ، الأمر الذى يتطلـــب ضرورة أن يكون منحنى دالة الادخار المحلى متصاعدا لأعلـــى باستمرار أى بمعدل متزايد حتى يمكن للاقتصاد القومى بلـــوغ مرحلة المديونية الصفرية والانطلاق الى مرحلة النمو الذاتى .

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد أن المعامل الحـــدى للدخل الى رأس المال[(١)] ما هو الا مفهوم يقترب من انتاجية الاستثمار[(٢)] .

---

(١) مقلوب معامل رأس المال/ الدخل فى نموذج البنك الدولى. incremental output/Capital ratio.

(٢) تم الاعتماد أساسا فى ذلك على صياغة الاقتصادى البريطانى فى السبعينات J.Heuly والذى استقاها من نتائـــج البحوث المتقدمة التى أجراها خبراء البنك الدولى فـــى =

وتتوقف قيمته على عدة عناصر هامة منها ما يلى :

(١) معدل استغلال الطاقة الانتاجية .

(٢) مدى توفر عناصر الانتاج الأخرى وخاصة الموارد الطبيعية .

(٣) مدى توفر الكفاءات الفنية والبشرية ومستوى انتاجية هذه الكفاءات .

(٤) نمط توزيع الاستثمارات فيما بين قطاعات الاقتصاد القومى ، وذلك لأن هذا المعامل تختلف قيمته من قطاع لآخر، الأمر الذى يدعو الى ضرورة حساب العامل القومى على أساس متوسط مرجح للمعاملات الخاصة بالقطاعات[1]. كما أن المدخرات المحلية هى عبارة عن الاستثمارات مطروحا منها التدفق الصافى لرأس المال الأجنبى فى السنة الابتدائية. وتتمثل الصورة الأساسية لنموذج النمو الذاتى فى (معدل الاستثمار - معدل الادخار الحدى) ولذلك تكمن الشروط اللازمة لبلوغ الاقتصاد محل التحليل مرحلة النمو الذاتى :

١ - فاذا كان معدل الادخار الحدى أكبر من معدل الاستثمار باستمرار خلال فترة النمو فان معنى ذلك أن الاقتصاد محل

= الستينات وبخاصة فى مؤلفات كلا من :
Dr. Avromavic, D. , Alter, G.

- راجع د. محمد سلطان أبو على ، التخطيط الاقتصادى وأساليبه (مرجع سابق) ص ١٣٧.

(١) راجع د. رمزى زكى، Conceptual and statistical problenrs of capital output Ratio, unpublished re-search.
معهد التخطيط القومى ، ١٩٦٦.
- د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨، ص ١٩٠.

الدراسة سيصل حتما الى مرحلة النمو الذاتى وتتوقف الفترة الزمنية اللازمة للوصول الى ذلك على مقدار الفرق بين المعدلين ،والواضح أن الاقتصاد المضيف سيكون فى حاجة متناقصة باستمرار الى العالم الخارجى فى هذه الحالة .

٢ - أما اذا كان معدل الاستثمار أكبر من معدل الادخار الحدى باستمرار خلال فترة النمو فان معنى ذلك أن الاقتصاد لن يصل أبدا الى مرحلة النمو الذاتى وسيظل فى حالة مستمرة ومتزايدة من الاعتماد على العالم الخارجى وهذه هى حالة الفشل فى المديونية "Debt Failure" التى عناها نموذج البروفيسور "Avromavic" .

٣ - أما اذا تساوى معدل الادخار الحدى مع معدل الاستثمار باستمرار خلال فترة النمو فان معنى ذلك أن الاقتصاد سيظل محتاجا باستمرار الى التدفق الصافى لرؤوس الأموال الأجنبية .

من الواضح بعد هذا العرض أن الشرط اللازم للوصول الى مرحلة النمو الذاتى خلال فترة زمنية معينة هو أن تكون فجوة الموارد المحلية معادلة للصفر وهو ما يتحقق من خلال الارتفاع المستمر لمعدل الادخار الحدى عن معدل الاستثمار وذلك مما يقلل من الفترة الزمنية اللازمة لبلوغ فجوة الموارد المحلية للقيم الصفرية .

ويمكن معرفة الفترة الزمنية اللازمة لبلوغ الاقتصاد محل التحليل مرحلة النمو الذاتى وذلك اذا ما تحددت قيمة المتغيرات التالية :

١ - معدل الادخار الحدى .

٢ - معدل الاستثمـــــــــــــار .
٣ - التدفق الصافى لرأس المال الأجنبـــى .
٤ - حجـــم الدخل الابتدائـــــى .

كما يمكن القول بأن الفائدة العملية والأساسيـــــــة للنموذج السابق بالاضافة الى بساطته الحسابية تتمثل فـــى تركيز الضوء وجذب الاهتمام حول أحد المتغيرات الحاسمـــــة (الحاكمة) فى مشكلـــــة التنميـــــة الاقتصاديـــــــــة بالاستعانة بالعالم الخارجى وهو معدل الادخار الحـــدى .

افتراضات النمــــــوذج :

(١) يفترض النموذج أن ثمة فجوة قائمة فى المـــــوارد المحلية عند محاولة تحقيق معدل نمو مستهدف ، ومن الطبيعـــى فان حجم هذه الفجوة يتوقف على مجموعتين من العوامل :

أولهمـا : العوامل التى تؤثر فى الادخار المحلـــــى مثل : حجم الناتج القومى - طريقة توزيعه - عدد السكــــان - الميل للادخار .

<u>ثانيهما</u> : العوامل التى تؤثر فى معدل الاستثمار وهـــى معدل النمو - معامل رأس المال الدخل . وتوزيع الاستثمـــار قطاعيا .... الخ .

وطبيعى فان مثل هذه الفجوة فى الموارد المحلية والتـى تبرر استقدام الاستثمارات الأجنبية تكون بهدف تدعيم عمليـــة التكوين الرأسمالى الثابت مباشرة ، وفى أحسن الأحــــوال بقصد تمويل أنشطة الانفاق العام الممثلة لرأس المــــال الاجتماعى مثل برامج التعليم والتدريب والصحـــة .

وخلاصة هذا أن الاستثمارات الأجنبية يجب أن تنحصر فـــى توسيع الطاقات القائمة أو انشاء الطاقات الانتاجية الجديدة ، كما أن استخدامها يجب أن يكون بدرجة عالية من الكفــــاءة ،

حتى تنعكس آثارها فى امكان زيادة الفائض الاقتصادى الكامن وبالتالى فى امكان رفع معدلات الادخار الحدى باستمرار (وهو المتغير الحاسم فى عملية التنمية طبقا لهذا النموذج) وكما سبق الاشارة فان حدوث ذلك مرتهن بالادارة الرشيدة للاقتصاد المضيف .

(٢) برغم أن هذا النموذج يحتوى على تدفق صافى لرأس المال الأجنبى فى بداية فترة ما ، الا أن هذا التدفق يفترض فيه تدعيم برامج التنمية فى الفترة الماضية .

ومن الناحية الواقعية فلا يمثل هذا التدفق تاريخيا الاتجاه الذى تحقق فى البلدان النامية حيث لم ترتبط المديونيات الخارجية بها ببرامج التنمية الجادة فيها بل ان هذه المديونيات بدأت قبل أن تبدأ برامج التنمية فى هذه البلدان ، ومن الطبيعى فان ادخال مثل هذا العنصر سيؤدى الى ارتفاع قيمة التدفق الصافى لرأس المال الأجنبى وهو مايزيد من الفترة اللازمة لبلوغ مرحلة المديونية الصفرية مع افتراض بقاء المتغيرات الأخرى على حالها .

(٣) يفترض هذا النموذج أن المصدر الوحيد لزيادة الدخل أو النمو هو زيادة معدل الاستثمار مما يعنى قيام علاقة ميكانيكية بين الزيادة فى الاستثمار والزيادة فى الدخل ، دون النظر الى ما يطرأ على الدخل نتيجة للتغيرات فى مستوى الانتاجية وارتفاع كفاءة التشغيل وأيضا دون النظر الى مايؤدى اليه تطور هيكل الدخل ذاته والمتغيرات الهيكلية الأخرى فى كثير من المتغيرات والعلاقات بينها ومن تأثير على معدل النمو ذاته .

(٤) يفترض النموذج أن المعامل الحدى للدخل الى رأس المال سوف يظل ثابتا عبر الزمن ، وان صح هذا الافتراض

فى الأجل القصير فانه ليس كذلك فى الأجل الطويل ، فـــاذا ازدادت قيمة هذا المعامل (بمـا يعنى ارتفاع كفاءة الاستثمار) فان هذا يؤدى الى تقليل حاجة الاقتصاد القومى للعالـــم الخارجى ليحقق نفس معدل النمو المستهدف اذا افترضنـــا بقاء المتغيرات الأخرى فى النمـوذج على حالها .

استدلالات النموذج :

أما عن النتائج الهامة التى يمكن التوصل اليها مـــن هذا النموذج فيمكن ابرازها فيما يلى :

١ - ان زيادة معدل الادخار الحدى تمثل أهمية محوريـــة فى تحديد سرعة وصول الاقتصاد القومى لمرحلة النمو الذاتـــى، ففى ظل افتراضات معينة عن معدل النمو ومعدل الدخل / رأس المال ونسبة الاستثمارات الأجنبية فى الاستثمارات القومية وحجم الدخل الابتدائى ، نجد مثلا أن معدل الادخار الحدى بنسبـــة ١٨ ٪ يؤدى الى بلوغ مرحلة النمو الذاتى فى خلال ١٦ سنـــة . بينما اذا تضاعف هذا المعدل الى ٣٦ ٪ يؤدى الى بلوغ هـــذه المرحلة خلال ثلاث سنوات فقط(١). وتحليل حدوث ذلك مرتبـــط تماما بالنجاح فى مواجهة المشكلات الهيكلية ، فكلما اتجـــه معدل الادخار الحدى للتزايد فى غمار عملية التنمية دل ذلـــك على النجاح المضطرد للاقتصاد القومى فى مواجهة المشكـــلات الهيكلية المتعلقة برفع كفاءة الاستثمار والتشغيل وتحديث هيكل

---

(١) بافتراض معدل نمو سنوى قدره ٤ر٥ ٪ ومعامل الدخـــل / رأس المال ٣ر ونسبة الاستثمارات الأجنبية ٢٠ ٪ ودخـــل أولى قدره ١٠ مليون جنيه . انظر فى تفصيل ذلك :

.Rosenetien Rodan; international Aid for under developed countries; Accelerating investment in Developing countries, Agarwala and S.P.snigh, oxford university press, 1969, pp. 532 - 611.

الانتاج القومى والتوظف فى صالح زيادة مقومات النمو الذاتى، وهو ما يعنى بكل بساطة قدرة الاقتصاد المضيف على أن يعيد استثمار الجزء الأكبر من الزيادة التى حدثت بالدخل وأن يوجهها باستمرار نحو رفع معدل الاستثمار المحلى بالاعتماد على المدخرات المحلية .

٢ — ان الهدف من استمرار رفع معدل الادخار الحدى هو زيادة معدل الادخار المتوسط الى المستوى الذى يتعادل فيه مع معدل الاستثمار القومى ، ولذلك فانه يجب على جهاز التخطيط فى الاقتصاد المضيف تحديد معدل الادخار الحدى المستهدف الذى يمكنه من الوصول الى هذه النتيجة ، كما تشير بعض الدراسات العملية الى ضرورة أن تحقق البلدان النامية معدلا للادخار الحدى بما لا يقل عن ضعف معدل الادخار المتوسط ، حيث تشير الى أن الارتفاع بمعدل الادخار المتوسط من ١٠ ٪ الى ١٥ ٪ يستغرق ١٥ عاما مع معدل ادخار حدى قدره ٢٠ ٪[1] .

ويتبقى بعد ذلك أن تثار الملاحظات الهامة التالية بالنسبة لهذا النموذج :

— ان هذا النموذج أيضا كسابقيه لا يجب أن يؤخذ كنموذج نمطى يطبق على كافة الدول المتخلفة ، وذلك لأن هذه الدول بالرغم من تشابه ظروفها والمعطيات التى تمر بها ، الا أنه يبقى من الخطأ تعميم الفروض الرقمية الخاصة بمعدلات النمو والادخار ومعاملات رأس المال / الدخل على النحو الوارد فى محاولة البروفسير روزو نشتين — رودان أو حتى

(١) Avramovic, D., Economic Growth and External debt, op. cit., p. 58.

محاولة خبراء البنك الدولى . ولذا فان هذه النقطة بالذات هامة جدا عند تطبيق هذا النموذج بالنسبة للاقتصاد المصرى .

- ان هذا النموذج بالرغم من دلالته الهامة بالنسبة لشروط النمو الذاتى ومايعنيه تحقق هذه الشروط من دلالة على نجاح الاقتصاد المصرى فى مواجهة مشكلاته الهيكلية التى تقلل من السيطرة عليه أو التوجيه لمقومات النمو الذاتى، الا أنه يهمل جانبا رئيسيا من هذه المشكلات وهو ما ورد بالبحث تحت عنوان مشكلة اختلال هيكل التجارة الخارجية ، وليس لما يدل عليه هذا الاختلال من اختلالات فى بقية المتغيرات الأخرى بل أيضا لما يمارسه هذا الاختلال من أثر على بقية المتغيرات الأخرى فى الاقتصاد محل التحليل ، وذلك لأن التغيرات المضطردة فى معدل النمو والادخار يجب أن تقترن بالضرورة بتغييرات مواتية فى هيكل التجارة الخارجية وفى علاقة كافة المتغيرات المحلية سواء ببعضها البعض ، أو فيما بين هذه المتغيرات المحلية وعلاقاتها بالصادرات والواردات ، مما ينبغى معه تحليل مثل هذه العلاقات بشكل تفصيلى عند التعرض لها فى سياق التحليل الاقتصادى .

- انه بالرغم من الملاحظتين السابقتين فان هذا النموذج بما أتاحه من التعرف على شروط النمو الذاتى أوجد للدول المتخلفة أسلوبا عمليا لتقدير المدى الزمنى الذى يمكن أن يعتمد فيه الاقتصاد القومى على التمويل الخارجى دون الانخراط فى مصيدة القروض والاعتماد المستمر على العالم الخارجى ، وكان لغياب هذا الأسلوب أثره فى تراكم مديونية الدول المتخلفة ووصولها الى حالة الخطر فى كثير من البلدان(١).

---

(١) راجع د.رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية .. ، مرجع سابق ،ص ١٨٨.

المبحث الرابع

أكثر النماذج الثلاثة ملائمة للتطبيق على الاقتصاد المصرى

وبالرغم من الملاحظات السابقة على نموذج النمو الذاتى فان الباحث يعتقد بأهمية استخدامه للتطبيق العملى على الاقتصاد المصرى ، ونسوق لذلك المبررات التالية :

- ان هذا النموذج بخلاف سابقيه ، يساير الفكرة الرئيسية فى هذه الدراسة ، من أن الاستعانة برأس المال الأجنبى هى فى حدود كونها ذات دور تكميلى أو معزز للاستثمارات المحلية. ومعنى ذلك أن فجوة الموارد المحلية والتى تبرر استقدام رأس المال الأجنبى يجب أن تكون بهدف تدعيم عملية التكوين الرأسمالى الثابت مباشرة أو فى أسوأ الأحوال فانها تستخدم لتمويل أنشطة الانفاق العام المكونة لرأس المال الاجتماعى مثل برامج التعليم والتدريب والصحة والطرق . وبذلك قد يتحقق بالاعتماد على هذا النموذج ضمان استخدامات تدفقات رأس المال الأجنبى فى تنفيذ برامج انمائية جادة .

- كما أن شرط النموذج الضرورى - لكى يبلغ الاقتصاد المضيف مرحلة النمود الذاتى - هو أن يكون معدل الادخار الحدى أكبر من معدل الاستثمار ، مما يعنى بالضرورة تزايد معدل الادخار الحدى . وهذا الشرط يتطلب لتحقيقه ضرورة تواجد الادارة الاقتصادية الرشيدة التى تتمكن من تحقيق الاستخدام الكفء لكل من الموارد المحلية والموارد الخارجية المتاحة للاقتصاد القومى كضمان لتزايد معدل الادخار الحدى من خلال اتباع الوسائل الكفيلة بتعبئة واستخدام الفائض الاقتصادى

الكامن .

- ان الدراسات العملية السابقة والتى استخدم فيها هذا النموذج قد أشارت الى أهمية ارتكازية لمعدل الادخار الحدى فى تحديد سرعة بلوغ الاقتصاد القومى لمرحلة النمو الذاتى ، هذا فضلا عن أنه مرتبط تماما بالنجاح فى مواجهة المشكلات الهيكلية للاقتصاد المضيف ، وبالتالى زيادة مقدرة الاقتصاد المضيف على استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويستطيع بعد هذه المرحلة أن يتفاوض من مركز أقوى كما أنه يكون قد ضمن باستمرار اعادة استثمار الجزء الأكبر من الدخل المحلى ومن عائد الاستثمارات الأجنبية فى داخل الاقتصاد القومى وهذه حالة تماثل حالة الاقتصاديات المتقدمة بعد أن تحولت الى مراكز جذب للاستثمارات العالمية ثم الى مصدر صافى لرأس المال الأجنبى ، بحيث أنها لم تعد فى حاجة لاستجداء رؤوس الأموال الأجنبية أو التنافس على تقديم المزايا والتسهيلات لها بل ما يحدث فعلا هو أن تتوجه هذه الاستثمارات اليها بصورة تلقائية .

خلاصة ذلك أن هذا النموذج بما يتوصل اليه من كون تزايد معدل الادخار الحدى ليس الا نتيجة (أو دالة) للتغلب على المشكلات الهيكلية التى تعوق تقدم الاقتصاد النامى وهو ما يعد مرادفا للدعوة القائلة بأن استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والنجاح فيه يجب أن يكون مسبوقا :

أولا : مقدرة الاقتصاديات النامية على حشد واستخدام مواردها المحلية .

ثانيا: مقدرة هذه الاقتصاديات على الاستخدام الكفء لهذه الموارد.

الباب الثانى

الاستثمار الأجنبى المباشر

الباب الثاني

الاستثمار الأجنبي المباشر

الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة تعتبر احدى مصادر التمويل الأجنبى التى تثير كثير من القضايا على المستوى الدولى والمحلى ، حيث تعد مجالا خصبا لدراسة العلاقة بين الدول المتقدمة والدول النامية من خلال عملية تدفق رأس المال الأجنبى فى صور متعددة لتحقيق أهداف معينة وأهمية هذه الدراسة تنبع من مدى قدرة الدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، للاستفادة من هذا المصدر بتدعيم آثاره الايجابية وتحديد آثاره السلبية التى يمكن أن تساهم فى احياء ظاهرة ثنائية الاقتصاد القومى وتحقيق صالح المستثمر الأجنبى اذا تعارض مع الصالح العام للدولة المضيفة وتحرم هذه الدول من تخصيص جزء من مواردها فى مشاريع استثمارية أخرى يمكن أن تحقق مزيد من النفع الاقتصادى والتى قد يتهرب المستثمر الأجنبى منها لتعارض اقامتها مع مصالحه الخاصة .

وطبقا لمنهج هذه الدراسة فانه يمكن التفرقة بين شكلين رئيسيين من أشكال الاستثمارات الأجنبية هما الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة والاستثمارات الأجنبية المباشرة [١] وذلك للوصول الى أهمية هذا النوع الأخير من الاستثمارات بالنسبة للدول

---

(١) -Meier GERALD,M., and Baldwin Robert, E.,Economic development, Robert E.Krieger publishing company Huntington , New York, 1976,p.p. 419 - 36.

النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ٠

وسوف نقسم الدراسة فى هذا الباب الى أربعة فصول على النحو التالى :

الفصل الأول : الاستثمار الأجنبى غير المباشر ٠

الفصل الثانى: الاستثمار الأجنبى المباشر ٠

الفصل الثالث: نظرية الاستثمار الأجنبى المباشر ٠

الفصل الرابع : تأثير الاستثمار الأجنبى على اقتصاد الدول المضيفة ٠

الفصل الأول

الاستثمار الأجنبى غير المباشر

يتمثل الاستثمار الأجنبى غير المباشر فى كافة صور القروض الانمائية طويلة الأجل والمنح والمعونات الأجنبية ويتم تدفق هذا النوع من الاستثمارات من خلال علاقة تعاقدية بين الاقتصاد المضيف لها (الطرف المدين) والاقتصاد المقرض (الطرف الدائن) وقد يحدث هذا التدفق فى صورة نقدية أو سلعية وتحدد العلاقة التعاقدية شكل هذا التدفق وكيفية رده بما فى ذلك أصل قيمة القرض والمدفوعات المتصلة به مثل مدفوعات الفائدة والرسوم الادارية فى المواعيد التى يتفق عليها وبالعملة الأجنبية التى يتفق عليها طرفى التعاقد أيضا ، كما قد تحدد العلاقة التعاقدية أوجه استخدام هذه القروض .

ويختلف انسياب رؤوس الأموال الأجنبية فى الصورة غير المباشرة عن انسيابها فى صورة استثمارات مباشرة ، وذلك لما يلى :

- يحقق الانسياب فى صورة رأس المال الأجنبى غير المباشر للاقتصاد المضيف مرونة عالية فى توجيه الأموال الأجنبية الى المجال أو الاستخدام الذى يحقق له أكبر انتاجية ممكنة من هذا القرض . اذ من المحتمل أن يعقد الاقتصاد المضيف قروضا غير مخصصة لمشروع بعينه كما أن الاقتصاد المضيف يكون له فى جميع الأحوال كامل الحرية فى وقف التعاقد على القروض اذا كان يتجه الى مجالات لا ينشدها .

ومع ذلك فليس القول بتمتع الاقتصاد المضيف بمرونة عالية فى استخدام هذه القروض صحيحا على اطلاقه وذلك للآتى :

- ان الاقتصاد المضيف تحت ضغط الحاجة والسعى الى التمويل الخارجى غالبا ما لا يتجه الى رفض قرض ما من الخارج بدعوى أن ذلك يمنحه فرصة لاستخدام التمويل البديل فى الاستثمار فى المجالات التى ينشدها . كما أنه غالبا يتحاشى اغلاق الطريق المفتوح له أمام التعامل الخارجى .

- انه فى مواجهة الدول النامية ككل فان سياسة الاقراض العالمى متعددة الأطراف تتجه الى تعزيز الاستثمار فى نشاط معين (هى فى الغالب الأنشطة الانتاجية أو مشروعات البنية الأساسية) ، كما أن القروض الثنائية الرسمية (الحكومية) غالبا هى الأخرى ما تكون مشروطة بالشراء من الدولة المصدرة للقروض[١]، وهذه الدولة فى الغالب تحدد نمط المشروع والتكنولوجيا المستخدمة به وأساليب الانتاجية . وكذا فان المنظمات الاقليمية متعددة الأطراف تحدد مجالات معينة . بل وربما قوالب نمطية لاعطاء القروض للدول النامية . كل ذلك بالطبع يعد قيدا على درجة المرونة التى تتمتع بها هذه الدولة عند صياغة سياستها فى استضافة القروض الانمائية طويلة الأجل . وما من شك فيما يمارسه ذلك من أثر على انحراف أبنية الانتاج بها .

- وأخيرا فانه لا يخفى ما تمارسه الاعتبارات السياسية على سياسة القروض الخارجية (من القروض السهلة والمعونات بل وحتى القروض التجارية) ، من آثار اتجاهية ، وذلك حيث لا تفى موارد المؤسسات المالية الدولية الراهنة فى الوفاء

---

(١) - U.N. World Economic survey, 1968, p.p. 80 - 86.

راجع أيضا :
الدكتور محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية - الكتاب الثانى ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨ ، ص ٥٠ - ٥٩ .

بحاجة الدول النامية من هذه القروض ، فان المجال يكون مفتوحا للاعتبارات السياسية لتعمل بشكل فعال فى سياسة الاقراض الثنائى والاقليمى ، بل ولا تخلو قروض مجموعة البنك الدولى من أثر الاعتبارات السياسية فى توجيه قروض هذه المجموعة. وتتسم الالتزامات التى يفرضها تدفق رؤوس الأموال الأجنبية غير المباشرة بالجمود أو على الأقل بالثبات النسبى ، وهو ما يزيد من ثقلها خاصة فى حالات الركود أو انخفاض حصيلة الصادرات التى يمكن أن تواجه الاقتصاد النامى(١). وتعد هذه الخاصية من أهم ما يميز الاستثمارات غير المباشرة عن الاستثمارات المباشرة والتى تتوقف الأعباء المترتبة عليها على المشروع ذاته ، كما لا يخفى ما قد يساهم به الاستثمار المباشر من زيادة ايرادات الاقتصاد المضيف من الصرف الأجنبى أو تقليل احتياجاته منه(٢).

ويتضمن انسياب رؤوس الأموال غير المباشرة عددا من الشروط الخاصة بكل حالة على حده ويدور جوهر هذه الشروط حول ضمانات رد أصل القرض وفوائده الى الاقتصاد المقرض.

وهناك عدة طرق لتقسيم صور تدفق الاستثمار غير المباشر طبقا لما يلى :

---

(١) - Cairncross, A.K., The condition of demostic and foreign capital to Economic development,op.cit. p.p. 58 - 59.

(٢) - Felip pazos, private versus public foreign investment in under- developed Areas, "Economic development for latin America, Howard Ellis and Henry Wallich, 1961, p.p. 206 - 224.

- حسب طبيعة القرض : وتنقسم القروض طبقا لذلك الى قروض منتجة وغير منتجة .

- فترة السداد : وتنقسم القروض طبقا لذلك الى قروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل .

- أطراف التعاقد : وطبقا لها تقسم القروض الى قروض ثنائية رسمية وأخرى متعددة الأطراف أو قروض من المؤسسات المالية الدولية أو الاقليمية أو من البنوك العالمية .

- العبء على الاقتصاد المضيف : وطبقا لذلك يتم تقسيم القروض حسب حجم الالتزامات التى ترتبها على الاقتصاد المضيف الى قروض سهلة وقروض صعبة .

ومن الجدير بالذكر أن تدفقات القروض الأجنبية المعنية بهذه الدراسة تتمثل فى القروض الانتاجية طويلة الأجل من كافة مصادر الاقراض السابقة وأيا كان العبء الذى ترتبه فى صورة قروض سهلة أم صعبة لأن كلاهما يمثل التزاما بالدفع أيا كان حجم هذا الإلتزام .

والقروض الانتاجية هى تلك التى يتحقق باستخدامها حفاظا أو اضافة أو خلقا للطاقة الانتاجية بالاقتصاد المضيف والتى تؤدى بالتالى الى تعديل بنيان الناتج المحلى وزيادة طاقة القطاعات السلعية أو الخدمات الانتاجية أو الى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات أو احلال الواردات .

وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم القروض الانتاجية طويلة الأجل الى الأنواع التالية :

قروض مخصصة لمشروعات البنية الأساسية : وميزة هـــذه القروض أنها تدعم الأنشطة الانتاجية بما تدفع الي زيـــادة انتاجية هذه الأنشطة مستفيدة مما تخلقه مشروعات البنيـــة الأساسية من وفورات خارجية للاقتصاد القومى .

قروض مخصصة لمشروعات زيادة حجم الطاقة الانتاجية مباشرة : من خلال انتاج سلع وخدمات للتصدير، وتساعد هذه القروض في احداث زيادة صافية للصادرات الى الخارج ، مع وجوب التفرقـــة فى ذلك بين تلك المشروعات التى تستخدم مواد أولية وسيطـــة من داخل الاقتصاد المضيف أو تلك التى تستوردها من الخـــارج وذلك باعتبار أن قيمة ما يستورد من الخارج لهذه المشروعـــات يمثل آثرا سلبيا على ميزان مدفوعات الاقتصاد المضيـــف .

قروض مخصصة لمشروعات زيادة حجم الطاقة الانتاجيـــة مباشرة ، من خلال انتاج سلع وخدمات للاستهلاك المحلى وتساعـد هذه القروض الاقتصاد المحلى بمقدار ما توفره من نقد أجنبـــى كان يلزم توفيره لاستيراد هذه السلع والخدمات قبل انتاجهـــا محليا . ويمكن أن يتمثل العائد المباشر لقيام هذه المشروعـات فى مقدار الوفر من النقد الأجنبى بين قيمة واردات الاحـــلال النهائية والمستلزمات الأولية أو الوسيطة المستوردة والتـــى يتطلبها تشغيل هذه المشروعات .

وبصفة عامة فان مقدرة الاقتصاد المضيف على سداد مثـــل هذه القروض وفوائدها تتوقف على كيفية تخصيص وتوزيـــع القروض المتاحة له من هذه الأنواع ،حيث تزيد هذه المقـــدرة بزيادة القدر المخصص من القروض لمشروعات ذات عائد تصديـــرى صافى ، بينما تنخفض هذه المقدرة اذا ما خصصت القروض المتاحة بنسبة أكبر لمشروعات ذات أثرتصديرى ضئيل أو سالب كمـــا

فى حالة القروض غير الانتاجية[1] وهى ما تتمثل أساسا فى قروض لشراء المعدات العسكرية أو لتمويل الانفاق الحربى عامة أو لشراء سلع ترفيهية وكمالية ضارة .

- من الجدير بالاشارة الى أن القروض طويلة الأجل من وجهة النظر الانمائية تعتبر أكثر ملائمة للدول النامية ، حيث يمتد أجل سدادها الى أربعين عاما ولا يقل عن خمسة أعوام ، كما تتميز عادة بانخفاض أسعار الفائدة المربوطة عليها وتشتمل على فترات سماح مناسبة فضلا عن أن الحجم الذى تعقد به هذه القروض يكفى عادة لتمويل مشروعات كبيرة الحجم تظهر آثارها على توسيع المقدرة الانتاجية للاقتصاد المضيف .

ومع ذلك فان الدول النامية قد تلجأ للاقتراض قصير الأجل لمواجهة اختناقات حادة أو طارئة فى ميزان المدفوعات أو للرغبة فى الحصول على سلع معينة يصعب استيرادها الا من خلال القروض قصيرة الأجل والتى تأخذ اما صورة تسهيلات مصرفية أو قروض موردين وتتسم هذه القروض بارتفاع تكاليفها على الاقتصاد المقترض مما يمثل ضغوطا أثناء عملية السداد الأمر الذى يدفع بالاقتصاد المضيف تحت وطأة نقص السيولة الأجنبية لديه الى طلب عقد قروض جديدة بشروط أيسر لسداد الالتزامات التى تترتب على هذه القروض قصيرة الأجل ، وقد يؤدى عدم نجاح الدولة المقترضة فى الحصول على القروض الميسورة الى أزمة خانقة للمديونية الخارجية والى ضعف فى مقدرتها الائتمانية الدولية ، وهو الوضع الذى صوره خبراء البنك

---

(١) - Peled. J.J.; Balance of payment problems Reconstructing with the Help of foreign loans, Quartealy journal of Economics, 2/1943, p. 227.

الدولى فى نظرية دورة المديونية الخارجية ، باحتمال بقـــاء الدولة المقترضة فى مرحلة تزايد المديونية دون أمل فـــــى انتقالها الى مرحلة تالية لتناقص المديونية أو المرحلـــــة الثالثة لتلاشى هذه المديونيــــــة .

ويمثل حدوث هذا الوضع فشلا فى سياسة الاقتصــــــاد المضيف للاعتماد على مصادر التمويل الخارجية ، مما يلـــزم معه اعادة ترتيب علاقاته الاقتصادية لبداية مرحلـــة مـــــن استعادة سلامة مركزه الائتمانـــــى .

الفصل الثانى

الاستثمار الأجنبى المباشر

يتمثل الاستثمار الأجنبى المباشر Direct foreign investment فى تلك المشروعات التى يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبى اما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك فى رأس مال المشروع الوطنى بنصيب يبرر له حق الادارة وتكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية . ولا شك أن هذه هى الوسيلة التمويلية الوحيدة التى تسعى اليوم لاجتذابها كافة الدول النامية . ويكفى للتحقق من ذلك الاطلاع على القوانين الخاصة التى أصدرتها معظم الدول النامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والهيئات المتخصصة التى أقامتها تلك الدول لتهيئة المناخ المناسب والتغلب على المعوقات الادارية والاجرائية التى قد تواجه المستثمر الأجنبى ، وذلك لاجتذاب أكبر حجم ممكن من حركة رؤوس الأموال العالمية . فهناك أكثر من ٨٠ دولة نامية تتنافس حول استقطاب الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال تهيئة المناخ الاقتصادى والسياسى لهذه الاستثمارات(١).

وسوف نقوم بدراسة هذا الفصل فى مبحثين على النحو التالى:

المبحث الأول: الأشكال التى تنساب بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصائصها .

المبحث الثانى: الفوارق الرئيسية بين أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

---

(١) - Schneider Friedrici, and FREY S.BRUNO, Economic and political determinats of foreign direct investment, world development vol 13, No.2, 18 february, 1985, p.p. 161 - 175.

المبحث الأول

الأشكال التى تنساب بها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصائصها

يمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب ملكية المشروعات الى الأنواع الثلاثة الآتية :

(١) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة

Direct private foreign investment.

(٢) الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية

Bilateral Direct foreign investment.

(٣) الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسية

Multi - National Corporation investment.

ومن الواضح أن التقسيم السابق يرتبط بتوزيع ملكية الاستثمارات الأجنبية ومدى مشاركة القطاع الوطنى فى ملكيتها وبالتالى فى ادارتها .

وعلى الرغم من أن انتقال رؤوس الأموال الخاصة الى البلدان النامية يتخذ أو يفضل الشكل المباشر الخاص للتمتع بمزايا الملكية الكاملة من حرية الاختيار والادارة، الا أن الأنواع الثلاثة للاستثمارات المباشرة يجمع بينها قاسم مشترك خاصة فيما يتعلق بالمناخ الملائم لاستضافتها وأيضا فيما ترتبه من أعباء داخلية على الاقتصاد المضيف .

وعموما تتمثل الأعباء الداخلية التى ترتبها هذه الاستثمارات المباشرة فى العناصر التالية[1]:

(١) لمزيد من التفاصيل لبنود هذه الأعباء انظر :
-Edith penrose; Ownership and control, Multi-National firms in less-developed countries published in G.K. Helleimer.

- الفائدة على رأس المال المستثمر .
- الأرباح المحولة للخارج .
- نفقات استعادة رأس المال الى الوطن الأم .
- تحويل جانب من مرتبات الأجانب المقيمين العاملين بهذه المشروعات الى موطنهم الأم .
- مدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا وهى ما تتمثل فى :
  . رسوم براءات الاختراع .
  . العلامات التجارية .
  . التراخيص .
  . تكاليف الادارة والخبرات الفنية اللازمة .

ومن الجدير بالذكر أن العوامل التى تحكم هذا النوع من الاستثمارات هى ذاتها دافع للاستثمار الخاص فى تحقيق أعلى معدل ربح ، مما يمكن معه القول بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست الا دالة فى معدل الربح الذى تحصل عليه هذه الاستثمارات بالاقتصاديات النامية . هذا بالطبع بخلاف المناخ الاستثمارى العام الذى يجب أن يتهيأ لهذه الاستثمارات والذى يوازى عنصر المخاطرة والأمان لهذه الاستثمارات . ويعنى هذا أنه من الممكن القول بأن توفر المناخ الاستثمارى من أمان و تسهيلات ومزايا واعفاءات تحصل عليها هذه الاستثمارات فى البلدان المضيفة يعد شرطا ضروريا لاستقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة . ولكنه ليس الشرط الكافى لانتقال هذه الاستثمارات ، وما لم تضمن هذه الاستثمارات العائد المناسب على ضوء الفرص الاستثمارية المتاحة فى الدول النامية الأخرى ، فانها لن تتحرك الى هذه الدولة بالذات . والباعث الأساسى لانتقالها لا يتمثل فى مجرد توفير المناخ المناسب استثماريا . ولكن الباعث الأساسى هو أعلى معدل ممكن للربح ، ومعنى ذلك أن الاستثمارات المباشرة

الأجنبية قد لا تذهب بالضرورة الى البلدان الأشد حاجة اليها ، وانما الى تلك البلدان التى توفر لها مناخا أفضل للعمل وفرصا أفضل للربحية (١).

وتتمثل الاشتراطات اللازمة لتوفير المناخ المناسب لقدوم الاستثمارات الأجنبية فى توفير الحد الأدنى الضرورى الذى على ضوئه يمكن أن يتحول الاقتصاد النامى الى منطقة جذب لهذه الاستثمارات . ونورد أهم هذه الاشتراطات فيما يلى :

(١) الاتجاه نحو مزيد من الحرية الاقتصادية ، وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه ان بدا هذا متناقضا مع ما تتطلبه فكرة الدفعة القوية من ادارة التنمية على أساس من التخطيط القومى الشامل .

(٢) عدم المغالاة فى التشريعات المالية والاجتماعية الوطنية مثل قوانين حماية العمال والأجور والتأمين الاجتماعى .

(٣) التخفيف من قيود النقد الأجنبى ضمانا لاعادة تحويل الأرباح والتحويلات الداخلية الأخرى .

(٤) ضمان كثير من الاعفاءات والمزايا فى صورة اعفاءات جمركية أو ضريبية، أو مزايا للتسعير .

---

(١) راجع ابراهيم حسن العيسوى ، مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين مارس ١٩٧٦.

د. رمزى زكى ، أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨، ص ٣١٦ – ٣١٩.

- Nurul islam, foreign capital and Economic development in japan, India, Canada, Tuttlo Rutland Tokyo, 1960.

(٥) توفير البيئةالإدارية الملائمة من خلال القضاء على عوائق البيروقراطية ، وشتى صور الفساد والتى تعرقل سرعة اتمـــام الاجراءات الحكوميــــة .

(٦) حماية تامة من مخاطر التأميم والمصادرة .

ويرى كثيرون بأن تحقيق هذه البنود يمثل الشـــروط الضرورية لقدوم الاستثمارات المباشرة الأجنبية قبل تنفيذها[1]. كما أن توفر القدر الكافى من رأس المال الاجتماعى والمرافق الأساسية يعتبر ضروريا ، وذلك لضمان توفر ذات البيئة التـــى كان يعمل فى ظلها رأس المال الأجنبى بموطنه الأصلى، وخاصــة اذا كان المطلوب هو اتجاه الاستثمارات الأجنبية الى المجـــالات غير التقليدية (مثل التنقيب عن البترول والمناجم) ، بـــل الانخراط فى مجالات الانتاج الصناعى والتصنيع الزراعـــى أو الخدمى الانتاجى اذ أن توافر هياكل رأس المال الاجتماعـــى والمرافق الأساسية فوق أنه يوفر بيئة مناسبة لعمل هـــذه الاستثمارات فانه يدخل فى حساب التكلفة / العائد الخـــاص، وهذا ما يعرف بالوفورات الخارجية التى تمارس دورهـــا .

---

(١) راجع :

- U.N., implementation of international development strategy Appraisal of progress during second U.N. Development decades, vol 11, New York 1973,p.p. 12 - 64.

- Meier, G.M., and Boldwin, R.E., Economic development, john willey, New York, 1959, p.p. 422 - 424.

- تقرير بيرسون - شركاء فى التنمية - ترجمة ابراهيـــم نافع - دار المعارف - القاهرة ١٩٧١.

- Lall.Sanjaya, developing countries and Multinational corporations, Commonwealth Economic papers,No. 5, 1976,p.p. 41 - 46.

كعنصر جذب لهذه الاستثمارات ، وفى حالة غياب هذه الوفورات فان رأس المال الأجنبى قد لا يأتى على الاطلاق أو أنه يتفاوض قبل القدوم من أجل الحصول على تسهيلات ومزايا مرتفعة تعوضه عن فقدان هذه الوفورات ، الأمر الذى يعد تكلفة اضافية من وجهة نظر الاقتصاد المضيف . هذا ، ولا تشترط الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مجالات التنقيب عن البترول أو المواد الأولية تحقيق هذه الهياكل الاجتماعية قبل قدومها بل انها قد تتولاها نيابة عن الاقتصاد المضيف اذا ما تبين لها أن كشف حساب التكلفة / العائد للاستثمار فى هذه المجالات يميل لصالحها .

وأخيرا تعتبر درجة النمو الاقتصادى عنصرا هاما لجعل الاقتصاد المضيف منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يضمن بالتالى استمرار تدفق رؤوس الأموال الأجنبية واعادة استثمار أرباحها سواء بالتوسع فى المشروعات القائمة أو انشاء مشروعات جديدة ، ولعل هذا العنصر يفسر لنا التدفق المتزايد للاستثمارات الأجنبية غير التقليدية الى البلدان النامية الأكثر تقدما ، وذلك لما تبرهن عليه هذه البلدان من حيوية عالية فى استغلال مواردها المحلية أكفأ استغلال ممكن قبل استقدامها للاستثمارات الأجنبية المباشرة على نطاق واسع كما فى حالة اليابان وكندا ، وذلك بعكس حالة الهند التى لم تستطع تحقيق شيء من هذا قبل دخول رأس المال الأجنبى مما يفسر ضعف تدفقه اليها أو عدم استمراره (١).

وتؤيد النتيجة العملية السابقة (المستمدة من التجارب المشاهدة) أن قدرة الاقتصاد المضيف على تعبئة مدخراته

---

(١) - Nurul islam, foreign capital, op. cit., p.p.28-29, 242.

المحلية هى ضرورية ليس فقط لتدعيم امكانيات النمو الذاتى للاقتصاد المضيف ، وانما أيضا لتمكينه من خدمة الاستثمارات الأجنبية على أساس سليم ، وبقدر النجاح فى هذا الخصوص وما يتاح للاقتصاد النامى من مقدرة على انشاء مرافق رأس المال الاجتماعى يقيس المستثمر الأجنبى مدى توفر الوفورات الخارجية لانتقال استثماراته الى هذا الاقتصاد .

كما يتوقف على درجة نمو الاقتصاد المضيف مسألة قدرة هذا الاقتصاد على توليد النقد الأجنبى الذى يمكن أن تمول من خلالها تحويلات الأرباح والمزايا والأجور ...... الخ الى الوطن الأم ويظل هذا الاعتبار قائما حتى فى حالة اتجاه المستثمر الأجنبى الى الصناعات التصديرية أو صناعة احلال الواردات ، لأن الأمر ليس رهنا بالقدرة الانتاجية للاستثمارات الأجنبية منفردة ، بل هو رهن بالمقدرة الانتاجية للاقتصاد المضيف وبمقدرته بالتالى على تنويع الصادرات وزيادة حصيلتها من النقد الأجنبى أو مواجهة التقلبات فيها (١).

وكذلك فان الاعتبار المتعلق بدرجة النمو الاقتصادى للاقتصاد المضيف يتمشى تماما مع المفهوم الذى تتبناه الدراسة من حيث كون الاستثمارات الأجنبية عنصرا مكملا أو معززا للاستثمارات المحلية وليس بديلا عنها ثم هو أيضا ضرورى لضمان توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى تلك المجالات

---

(١) - Avromovic;D., Economic growih and External Debt, op. cit., p.p. 11 - 12.

- دكتور محمد زكى شافعى ، دور الاستثمارات الأجنبية فى التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، جامعة الدول العربية - ١٩٦٣م ، ولنفس المؤلف أيضا : مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٤، ص ١٨ - ٥٠ .

غير التقليدية كأنشطة الزراعة والتصنيع والخدمات الانتاجية مما يخدم قضية اختلال البنيان الانتاجي في الدول النامية ويلغي بالتالي على أية فرصة لدخول الاستثمارات المغامرة التي تبتغي فقط تحقيق أقصى ربح ممكن في أقرب وقت ممكن دون أن تساهم في زيادة المقدرة الانتاجية للاقتصاد المضيف ، فهذا النوع من الاستثمارات المغامرة لا يعمل الا في بيئة متخلفة اقتصادية(١).

المبحث الثاني

الفوارق الرئيسية بين أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخصائصها

ان هذه الأنواع الثلاثة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وان اتفقت بصفة عامة في الأعباء التي ترتبها بالنسبة للاقتصاد المضيف وفي الشروط والمناخ الذي تستقدم في ظلهما، الا أن هناك بعض الخصائص الرئيسية التي تميز تدفق كل منهما عن الأخرى.

وسوف نقسم دراستنا في هذا المبحث الى ثلاثة مطالب على النحو التالي :

المطلب الأول : الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة .
المطلب الثاني : الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية .
المطلب الثالث : الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسية .

---

(١) ابراهيم العيسوي ، مدى واقعية الآمال ..... ، مرجع سابق ص ٥ .
- رمزي زكي ، أزمة الديون الخارجية ..... ، مرجع سابق ص ٣٠٢- ٣٠٣ .

المطلب الأول
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة

وهذه تعنى تملك أصحاب رأس المال الأجنبى للمشروعات المقامة ملكية تامة ، ويتميز تدفق هذا النوع من الاستثمارات ببعض الاتجاهات الجديرة بالاعتبار والتى نوجزها فيما يلى :

- ان الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات فى جملة الاستثمارات المباشرة تتزايد بشكل واضح منذ بداية العقد الماضى (عقد السبعينيات) ، وذلك بعد أن كانت الدول النامية تنفر فى الماضى من هذا النوع من الاستثمارات بسبب الدور التاريخى الذى لعبته هذه الاستثمارات الخاصة المباشرة فى عملية تخلف اقتصاديات هذه الدول واستنزاف مواردها فى اطار ما سمى بالنمط الاستعمارى للاستثمارات المباشرة لدرجة أن البعض يعتبرونها استثمارات جغرافية لا تفعل أكثر من تحويل الفائض الاقتصادى من البلد المضيف الى البلد الأم لهذه الاستثمارات[1] بل ووصل الحد عند البعض الآخر من كتاب التنمية الاقتصادية الى بناء نموذج للتنمية الاقتصادية فى البلدان النامية يستند فى فلسفته الأساسية الى الربط المباشر والتام بين امكانية تحقق التنمية فى

---

(١) راجع دكتور محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية (جزءان) ، دار النهضة العربية ، ١٩٧١ ، ص ١٨ - ٢٠.
- د. فوزى منصور ، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مقدمة منهجية لدراسة تقسيم العمل الدولى الراهن وموقع البلاد النامية منه ، دار النهضة العربية القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

هذه البلدان طبقا لمدى نجاحها فى كسر حلقة التبعية الاقتصادية للخارج [(١)] وبالرغم من صحة المقولة التاريخية عن الدور الذى لعبته الاستثمارات الخاصة الأجنبية فى المناطق المستعمرة ، إلا أن الملاحظ حاليا هو اتجاه تدفقات هذه الاستثمارات الى التزايد بشكل واضح ، بحيث تطور المتوسط السنوى لتدفقها خلال الفترة من (١٩٦٨ - ١٩٧٠) من ٨٥ر٢ بليون دولار الى ٩٧ر٣ بليون دولار خلال الفترة (٧١ - ١٩٧٦) أى بمتوسط زيادة سنوية قدرها ١٣ ٪ مما أدى الى زيادة النصيب النسبى لهذه الاستثمارات فى جملة تدفقات رؤوس الأموال العالمية من ١٩ ٪ خلال الستينات الى ٢٤ ٪ فى أوائل السبعينات [(٢)].

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة راجع :

- Myrdal, The challenge of world poverity, A world Anti-poverity program in outline, New York, 1971.

راجع د. محبوب الحق .. ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ترجمة أحمد فؤاد بليغ - ١٩٧٧.

- اسماعيل صبرى عبدالله - نحو نظام اقتصادى عالمى جديد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦ (الفكرة التى يتبناها مثل هؤلاء الكتاب ترجع الى أسباب تاريخية ممثلة فى الاستعمار القديم ، كما أن استمراره حاليا يرجع الى الاختلال الحالى فى هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية على نحو يدعم الامعان فى التخصص وتقسيم العمل لصالح الدول المتقدمة).

(٢) - U.N. implementation of international Development strategy, Appraisal of progress during second U.N. development Decades, vol II, New York 1973, p. 15.

ان الدول المصدرة لهذا النوع من الاستثمارات تكاد تقتصر على الدول الأعضاء فى لجنة مساعدات التنمية (Development Assistance Committe).
والتى تشتمل على الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا وكندا وألمانيا الاتحادية واليابان وايطاليا وبلجيكا وسويسرا واستراليا والنمسا والدانمارك والنرويج والبرتغال والسويد، وتأتى الولايات المتحدة على قمة هذه المجموعة من حيث نصيبها النسبى فى جملة تدفقات رؤوس الأموال من دول هذه اللجنة فى صورة استثمارات مباشرة خاصة الى الدول النامية .

وان توزيع هذه الاستثمارات يتجه الى التركيز فى الدول النامية الأكثر تقدما وهى على وجه الخصوص دول أمريكا اللاتينية . ويؤيد ذلك أن النصيب النسبى لهذه الدول يتراوح بين ٦ر٣٦ ٪ - ٣٨ ٪ من جملة تدفقات هذا النوع من الاستثمارات خلال الفترة (٦٧ - ١٩٧٥).

وان تدفق الاستثمارات الخاصة لا يقتصر على التدفقات من الدول أعضاء لجنة مساعدات التنمية الى الدول النامية، بل ان هناك كثير من التدفقات لهذا النوع تتم فيما بين الدول الأعضاء فى لجنة مساعدات التنمية دول الـ D A C ،وذلك لأن الباعث الأساسى لهذه الاستثمارات سواء من حيث التدفق جغرافيا أو التركيز فى صناعة أو نشاط بعينه هو تحقيق أقصى ربح ممكن وهو مايؤيد أن اتجاه هذه الاستثمارات قد لا يكون الى المناطق الأشد حاجة كما أسلفنا ، وبذلك فانه يتجه الى كثير من الدول المتقدمة برغم أنها تصدر هذا النوع من الاستثمارات أيضا كما يتضح من الجدول التالى والخاص بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة من والى الولايات المتحدة الأمريكية .

جـدول (١)
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة
من والى الولايات المتحدة الأمريكية

بليون دولار أمريكى

الدولة	من الولايات المتحدة		الى الولايات المتحدة	
	قيمة	٪	قيمة	٪
كندا	٣٥ر٤	٢٣ر٨	٦ر٠	١٧ر٦
أوربا	٦٠ر٦	٤٠ر٧	٢٢ر٧	٦٦ر٦
المملكة المتحدة	١٧ر٤	١١ر٧	٦ر٣	١٨ر٥
دول غرب أوربا الأخرى	٤٣ر٢	٢٩ر٠	١٦ر٣	٤٧ر٨
اليابان	٤ر١	٢ر٨	١ر٧	٥ر٠
دول أخرى	٤٨ر٧	٣٢ر٧	٣ر٧	١٠ر٩
المجموع	١٤٨ر٤	١٠٠٪	٣٤ر٠	١٠٠٪

المصدر :

U.S. Department of commerce; survey of current Business August, 1978, p. 28.

ملحوظة : الاختلاف فى مجموع النسبة المئوية راجع الى عمليات التقريب .

وتشير قراءة أرقام الجدول السابق الى أن تدفق الاستثمارات الخاصة المباشرة من الولايات المتحدة الى العالم الخارجى (باعتبارها أكبر مصدر لهذا النوع من الاستثمارات) يتوزع بين دول لجنة مساعدات التنمية DAC ، وبقية أقطار العالم بنسبة ٦٧ر٣٪ للأولى، ٣٢ر٧ ٪ للثانية ، كما أن ما يكشف عنه الجدول من تدفقات الاستثمار الخاص المباشر

من الدول الأخرى غير الأعضاء فى لجنة مساعدات التنمية الى الولايات المتحدة الأمريكية يؤيد ما سبق التنويه اليه من أن هذه الاستثمارات باعثها الأول ، والأخير هو تحقيق أقصى ربح بصرف النظر عن أى المناطق أشد الحاجة اليها .

ولذا فان تدفق هذا النوع من الاستثمارات الى الدول النامية يتجه الى الأنشطة الأكثر ربحية والتى تتميز بارتفاع معدل العائد على الاستثمار بها مثل أنشطة البترول والاستخراج وأنشطة التجارة والمال والتامين[1] ولا يساعد مثل هذا الاتجاه حقيقة على تحقيق ما تصبو اليه الدول النامية من تقوية وتنويع بنيانها الانتاجى . انه حتى فى أنشطة الصناعات التحويلية التى قد تتجه اليها الاستثمارات المباشرة الخاصة فى الدول النامية فانها تبحث عن تلك الصناعات الأكثر ربحية والتى تقترب معدلات ربحيتها من تلك السائدة فى الدول المتقدمة .

وتوضح البيانات التالية معدل عائد الاستثمارات الأمريكية المباشرة الخاصة فى الخارج .

---

(١) - Rolfe sidney. E., and Damm Walter, The Multinational Corporation in The world economy, praeger publishers, New York, 1970, p.9.

جـــدول رقـــــم (٢)
معــدل العائــد
على الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى الخارج

نسبة مئويــــة

النشـــــــاط	المعدل فى الدول المتقدمة	المعدل فى الدول النامية	المعدل فى كل الدول
البترول ومنتجاتــه	٧ر٨ ٪	٥ر١٢٧٪	٥ر١٨٪
الصناعات التحويلية	٧ر١١ ٪	١ر١١ ٪	٦ر١١٪
الصناعات الأخـــرى	٢ر١٣ ٪	٣ر١٨ ٪	٢ر١٤٪
اجمالى الأنشطـــة	٤ر١١ ٪	٨ر٢٤ ٪	٩ر١٣٪

المصـــدر :

U.S., Department of commerce........ op. cit., p. 22.

وتشير أرقام الجدول السابق الى تفسير اتجـــــاه الاستثمارات المباشرة الخاصة الى التركيز فى أنشطة البتـــرول بالدول النامية ثم الصناعات الأخرى وتشمل على الخدمــــات الانتاجية كالمال والبنوك والتجارة . أما فى الصناعــــات التحويلية فقد لوحظ أن الفارق ضئيل جدا بين معدلات عائــــد استثماراتها بكل من الدول المتقدمة والدول الناميـــــة ، اذ لا يتجاوز هذا الفارق طبقا للنسب الواردة بالجدول أكثــــر من ٦ر٠ ٪ وفيما نعتقد أن الاستثمارات الأجنبية المباشـــرة التى تتجه الى الدول النامية تتركز فى أنشطة الصناعـــة التحويلية بها جاء نتيجة للجهود المضنية التى تبذلها مجموعة الدول النامية لتغيير النمط التقليدى لتقسيم العمل والتخصص

الدولى وهو ما اتضح فى استعداد الدول المتقدمة - بعد اعلان تقرير بيرسون الشهير - فى التخلى عن بعض فروع الصناعات الغذائية والصناعات البتروكيمائية والصناعات التجميعية عامة ، وهذه كلها صناعات تحويلية بالفعل ولكنها تتميز بأنها من ذلك النوع كثيف العمل ومتعاظم الحاجة الى موارد الطاقة والوقود ، وملوثة بشكل كبير للبيئة ، مما يجعل من تكلفتها الاجتماعية عبئا على الدول المتقدمة (١) . ويضاف لذلك أن المزايا والتيسيرات التى تتمتع بها هذه الاستثمارات عندما تتجه الى الصناعات التحويلية للدول النامية تقلل الى حد كبير من الانخفاض النسبى فى معدلات العائد على الاستثمار والذى ظهر بما لا يتجاوز ٠٫٦٪ مما يخفى فى طياته الاتجاه المستمر لهذه الاستثمارات الخاصة فى محاولة تحقيق أكبر منفعة مادية.

المطلب الثانى
الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية

وهى تلك الاستثمارات التى تأخذ شكلا ثنائيا ، وتتمثل فى المشروعات التى تتوزع فيها ملكية المشروع بين المستثمر

---

(١) انظر فى هذا الرأى :

- Teotonias- Das santos; foreign investment and large Enterprise in laten America, petras and Mleitlin, 1968, p. 399.

- تقرير بيرسون - شركاء فى التنمية .... ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ - ١٣١.
- ابراهيم العيسوى - مدى واقعية الآمال... ، مرجع سابق ص ١٢.
- رمزى زكى - أزمة الديون الخارجية - رؤية من العالم الثالث ، مرجع سابق ، ص ٣٠٨ .

الأجنبى والاقتصاد المضيف سواء فى ذلك مشروعات القطاع الخاص أو العام أو الحكومى . وفى هذا الخصوص فان (تقرير بيرسون) يشير الى أن رأس المال الأجنبى ينفر من التوجه الى البلد المضيف اذا كان هناك اصرار من جانب الوطنيين على المشاركة بنسبة لا تقل عن ٥٠ ٪ واذا وجد هذا الاصرار فان الأغلب أن تقترن الموافقة عليه من قبل المستثمر الأجنبى بأن يحصل على أراضى رخيصة أو على زيادة فى الامتيازات المالية والضريبية .

ومرد هذا السلوك من جانب المستثمر الأجنبى يتمثل فى تحفظه تجاه السماح لمشاركة العنصر الوطنى بشكل فعال فى عمليات الادارة والتشغيل والأرباح .

وقد تأخذ الاستثمارات المباشرة الثنائية واحدة أو أكثر من الأشكال الثلاثة التالية :

(١) شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبى ورأس المال الوطنى العام (الحكومى)، وترجع النشأة التاريخية لهذا النوع من الاستثمارات المباشرة الى عمليات التأميم الجزئى التى قامت بها كثير من حكومات الدول النامية التى استقلت حديثا ، والتى أدت الى مشاركة القطاع العام بها فى ملكية المشروعات المؤممة .

ولذا نجد أن هذا النوع من الاستثمارات بدأ فى شركات التعدين والبترول نظرا لارتباط عمليات التأميم الجزئى فى الدول النامية بهذه الأنشطة .

(٢) شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبى ورأس المال الوطنى الخاص ، وتعود النشأة التارخية لهذا النوع من الاستثمارات نتيجة لالزام الشركات الأجنبية ببيع جانب من أسهمها فى السوق الوطنية ليشتريها القطاع الخاص الوطنى .

(٣) شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبى الخاص ، ورأس المال الوطنى العام ، ورأس المال الوطنى الخاص ، وقد ينشأ هذا النوع من الاستثمارات نتيجة التأميم الجزئى مع بيع جزء من حصة القطاع العام الوطنى الى القطاع الخاص الوطنى .

ومن الواضح أن نشأة هذا النوع من الاستثمارات الثنائية بأشكاله الثلاثة المذكورة كان رد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التى سادت البلاد النامية بعد حصولها على الاستقلال ولقد استطاعت دول النفط أن تحقق نجاحا ملحوظا فى هذا المجال.

وبرغم سيادة النزعة التحررية لمعظم بلدان العالم النامى الا أن نصيب الدول النامية من الاستثمارات المباشرة الثنائية ظل ثابتا خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠)- وهى تلك الفترة التى شهدت حركات تحررية فى معظم العالم - ثم أخذ يتناقص بعد ذلك ، وهو ما يرجع - فى اعتقادنا - الى المقاومة العنيفة التى يبديها المستثمر الأجنبى لقبول مشاركة العنصر الوطنى معه وخاصة اذا كان ذلك متمثلا فى القطاع العام أو الحكومى ، بيد أن الوضع يختلف نسبيا اذا كانت المشاركة من قبل القطاع الخاص الوطنى .

ان الميزة الأساسية التى يمكن أن يحققها هذا النوع من الاستثمارات للبلد المضيف تتمثل فى أن رأس المال الأجنبى لا ينفرد وحده بقرارات الادارة والتشغيل والأرباح. ومن المعلوم أنه كلما زاد نصيب العنصر الوطنى فى ملكية المشروع كلما تعاظمت ميزته فى توجيه وادارة المشروع المشترك .

ان هذا النوع من الاستثمارات يخفض من الأعباء المالية التى يتحملها الاقتصاد المضيف ، وذلك بالقدر الذى يؤول الى المستثمر الوطنى نتيجة مشاركته فى المشروع الأجنبى المشترك .

أخيرا يؤدى هذا النوع من الاستثمارات الى زيادة كفاءة المدخرات المحلية باشتراكها مع العنصر الأجنبى فى الادارة والتشغيل وما يفيد ذلك من فتح الآفاق أمام المستثمر الوطنى للاحتكاك بالتكنولوجيا الحديثة والتعرف على الأساليب الادارية والفنية الحديثة[١].

ولكن من الملاحظ - فيما نعتقد - أن تحقق مثل هذه المزايا للاقتصاد المضيف رهن بمقدرة هذا الاقتصاد على الادارة الكفؤ للاقتصاد القومى ككل ، بحيث لا تتحول مثل هذه الاستثمارات الى جيب منعزل عن بقية أجزاء الاقتصاد القومى، بل وحتى لا يتحالف معها فى أداء هذا الدور القطاع الخاص الوطنى سعيا وراء تحقق المصلحة المشتركة لكل منها ، ويأتى هذا التحفظ استنادا الى ما أثبتته التجارب الماضية لهذا النوع من الاستثمارات من قيام تحالف من نوع ما بين الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات الوطنية الخاصة فى الدول النامية أدى فى النهاية الى استنزاف كبير لموارد الاقتصاد المضيف ، مما ساعد فى رأى البعض على قيام التخلف واستمراره حتى اليوم فى الدول النامية .

---

(١) - Safarian, A.E., perspectives on foreign direct investment from the viewpoint of a capital Receiving country, The journal of finance, vol. 28, No.2, May 1973, p.p. 417 - 437.

المطلب الثالث

الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسية

بالرغم من الجدل حول طبيعة الشركات متعددة الجنسية ، وما اذا كانت تمثل نهاية المطاف فى تطور الرأسمالية العالمية ، أم أنها مجرد كائن طفيلى يعتمد على اقتصاديات البلد المضيف ، فان الشواهد العلمية تؤكد القدرة المتعاظمة لهذه الشركات فى الاقتصاد العالمى لدرجة أنها أصبحت ظاهرة يمكن أن تفسر من خلالها حركة انتقال رؤوس الأموال العالمية .

ويكفى للتدليل على القدرة المتعاظمة لمثل هذه الشركات أن نشير الى أن شركة مثل (جنرال موتورز)و(اكسون) يفوق حجم مبيعات أى منهما الناتج القومى لأى من الدول النامية بل ولكثير من الدول المتقدمة صناعيا مثل النرويج ورومانيا والمجر والنمسا ، وأيضا لأى من دول البترول مثل المملكة العربية السعودية وفنزويلا ونيجيريا (١).

وتتميز هذه الشركات بتنوع أنشطتها وتباين أحجام رؤوس أموالها وتعدد الفروع التى تتبعها ، كما أنها تتميز بتعدد وتشابك العلاقات التى تربط بين الشركة الأم والفروع التابعة لها أو تلك التى تربط الفروع ببعضها البعض ، هذا فضلا عن تباين أنظمة وأساليب العمل المتبعة فى هذه الشركة وفروعها . ويؤدى كل ذلك الى صعوبة الاتفاق حول تعريف محدد

---

(١) انظر فى ذلك :

World Bank Atlas, 1978, 1.

للشركة متعددة الجنسية مما دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة الذى تبنى تعريف واسع لمفهوم هذه الشركة ، بأنها شركة يمتد نشاطها ليغطى كافة المشروعات التى تشرف على أو تدير مصنع أو منجم أو مكتب للمبيعات فى دولتين أو أكثر[(١)].

ونظرا لانتشار النشاط الاستثمارى لهذه الشركات وشموله معظم مناطق العالم ، ومع ما أصبح معلوما من تسابق الدول - بما فيها النامية - من أجل اجتذاب هذا النوع من الشركات للعمل فى أراضيها، لذلك يبدو مفيدا أن نتعرض لأهم خصائص هذه الشركات والتى نوردها بايجاز فيما يلى :

- كبر نشاط هذه الشركات وتنوعه ، فضلا عن تغلغله فى كل البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء .

- أنها لا تقتصر على نشاط معين ، بل هى قد تجمع فى فرع واحد أو فى فروعها المنتشرة بين أنشطة المال والتجارة والبنوك جنبا الى جنب مع أنشطة الانتاج والاستثمار فى مختلف فروع الصناعة والزراعة والتعدين والخدمات طالما كان ذلك مؤديا الى تحقيق أقصى ربحية .

- قيامها فى العمل على أساس من الاحتكار الكامل قدر الامكان فان لم يكن ذلك ممكنا فانها تتجه الى العمل على أساس من التحالفات القوية سواء فيما بين المراكز الرئيسية لهذه الشركات وفروعها أو فيما بينها وبين المؤسسات المثيلة .

---

(١) U.N., Department of Economic and social Affairs, Multinational corparation in world development, preager publisher, New York, 1974, p. 3.

- انها تسعى دائما الى السيطرة على مناطق الانتاج والتوزيع والاستثمار الأعلى ربحية ، وهى فى سبيل ذلك تضع نصب عينيها القضاء على المنافسة سواء كانت قائمة بالفعل لمنتجاتها أو محتملة ، ومثال ذلك ما قامت به شركة جنرال موتورز بالشراء لأكبر مصنعين للسيارات بكندا "Monarch" وألمانيا الغربية "Opel" وذلك فى الوقت الذى لم تتقدم فيه لشراء شركات كانت صغيرة نسبيا مثل "تويوتا" و " داتسون" و"فيات" وفيما بعد أصبحت هذه الشركات من أعتى المنافسين لها سواء فى السوق الأمريكية ذاتها أم فى بقية أسواق العالم .

- ان هذه الشركات لا تقوم بالاستثمار المباشر الا اذا كانت السوق المحلية أو الاقليمية تستوعب الطاقة الكاملة للوحدات الانتاجية المزمع اقامتها ، وذلك لأنها فى سعيها نحو تحقيق أقصى ربح ، توازن باستمرار بين افتتاح فرع لها فى أحد البلاد ، أو الاكتفاء باعطاء ترخيص انتاج "Licence" للشركات المحلية فى مقابل رسوم الامتياز . ومع ذلك فانها تشترط لمنح تراخيص الانتاج أن تكون الشركة المحلية قادرة على تطبيق ذات العملية الانتاجية من حيث التكنولوجيا أو الفنون التسويقية المتبعة فى الشركة الأم[1].

ويتوقف قرار الشركة الدولية بالقيام بالاستثمار المباشر أو بمنح ترخيص انتاج على مجموعة من العوامل الآتية:

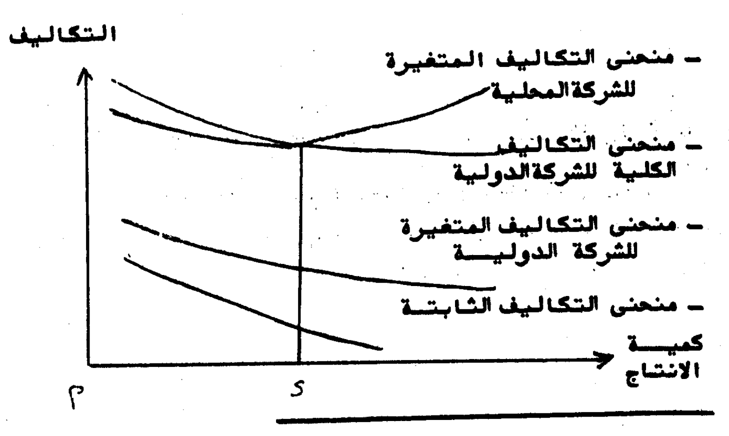
- درجة (كثافة) الأسلوب الرأسمالى المستخدم .
- حجم السوق الخارجية .
- التكاليف الثابتة التى تتحملها المنشأة فى سبيل انشاء الفرع الخارجى .

---

(١) Corbaugh; R.J., international Economics, (university of wisconsin), winthrop publisher inc. 1980, p.p., 225 - 227.

وتتم هذه المقارنة بناء على منحنى التكاليف الكلية للانتاج محليا ، ومنحى التكاليف المتغيرة للانتاج بواسطة الشركة ذاتها ، وذلك بما يبرر التكاليف الثابتة بالنسبة لحجم الناتج المتوقع تسويقه اذا قامت هى بالاستثمار مباشرة ومعني ذلك أنها تشترط ضرورة أن تتمتع فروعها الانتاجية بميزة مطلقة فى التكاليف ". (١)

ويوضح الشكل التالى مثالا بيانيا لكيفية تطبيق الشركة الدولية لهذا الأسلوب فى اتخاذ القرار بالاستثمار :



(١) انظر فى ذلك :

- IBID..... .... p., 227.
- Weigel; D.R., The Economics of international Business, New York, jhon willey and sons, 1975, p. 243.
- U.S., Department of Commerce, studies on U.S. foreign investment, vol p., March, 1972.

ويوضح الشكل السابق أن الشركة الدولية لا تقدم على الاستثمار بصورة مباشرة من خلال افتتاح مصنع لها أو تشغيله أو ادارته بذاتها الا اذا ضمنت حجما تسويقيا يتجاوز المقدار أ د حيث فى هذه الحالة تكون متمتعة بميزة مطلقة فى الانتاج بذاتها .

وفى واقع الأمر فان هذه الشركات تحاول دائما فى مفاوضاتها مع الاقتصاد المضيف أن تحصل على امتيازات فيما يتعلق بالمواد الخام المنتجة محليا أو التركيز حيث يكون العمل الوطنى رخيصا ، كما تضع فى اعتبارها مقارنة الأجر بالانتاجية ، والأمثلة العملية على ذلك واضحة مثال ذلك ما نجحت فيه شركة الفواكه المتحدة من الحصول على تسهيلات انتاج الموز فى دولة هندوروس مما دعاها الى التركيز بشكل رئيسى فى هذه الدولة حيث الموز الرخيص وأجور العمالة المنخفضة ، فهذه الشركات تسعى الى الاستفادة من ميزة المواد الأولية والأجور المنخفضة فى الدولة التى تتوطن بها ويمثل رخص المواد الأولية أو الطاقة أو الأجور المنخفضة أحد عناصر الجذب لاستثمارات هذه الشركات ، ولعل هذا هو مايفسر توطن كثير من فروع الصناعات الألكترونية أو صناعات تجميع السيارات فى مناطق خارج الولايات المتحدة أو دول أوربا الصناعية .

تكاد تجمع الآراء التى تناولت موضوع الشركات متعددة الجنسية سواء فى ذلك آراء الكتاب بالموطن الأم لهذه الشركات أم آراء الباحثين بالمؤسسات الدولية وكذلك الكتاب الانمائيين على أن هذه الشركات هى مصدر العديد من الصعوبات والتى يجب عند التعامل معها أن تؤخذ فى الحسبان(١)،

---

(١) Jain,S.C., and puri.Y., Role of Multinational corporations in developing countries, Management international Review, vol 21, No. 2., 1981, p.p. 59 - 60.

ويرى الكتاب أن هذه الصعوبات لا تقتصر على مجرد المتاعب السياسية المتمثلة فى محاولة تسيير النظام الاجتماعى والسياسى بما يخدم أهدافها فى السيطرة والربح ، ولكنها أيضا تمتد الى صور أخرى من المتاعب الاقتصادية ، مثال ذلك ما يؤدى اليه سلوك هذه الشركات من قتل المنافسة التى تواجهها سواء فى ذلك المنافسة الوطنية أم الأجنبية .

ان الشركة متعددة الجنسية تتبع أساليب انتاجية وادارة متقدمة وعالية المرونة تمكنها فى جميع الأحوال من الالتفاف حول ما يصدر فى الدول المضيفة من اجراءات أو سياسات ترى هذه الشركة أنها مقيدة لنشاطها أو متعارضة مع هدفها فى الحصول على أقصى ربح على المستوى الدولى، وقد يكون هدف الشركة الدولية متفقا الى حد بعيد مع هدف زيادة الصادرات أو تحسين العجز فى ميزان المدفوعات ، الا أنه قد يتعارض مع المفهوم الشامل للتنمية الاقتصادية ومايعنيه من استحداث التغيرات الهيكلية بالاقتصاد المضيف حتى يتمكن من الوصول الى مرحلة النمو الذاتى[1].

---

(١) راجع عبدالهادى على النجار - الشركة الدولية والنشاط فى العلاقات الاقتصادية الدولية (مصر المعاصرة) العدد ٣٨٢ لسنة ١٩٨٠ ، ص ٦٧٩ - ٦٨٢.

- Kindleberger, C.P., the international Corporation, cambridge Mass; MIT press, 1970.

الفصل الثالث

نظرية الاستثمار الأجنبى المباشر

النظرية الكاملة للاستثمار الأجنبى المباشر من المتوقع أن تغطى النقاط التالية :

(١) قرار عمليات الاستثمار الأجنبى وكيفية اتخاذ الشركات متعددة الجنسية لقرار الاستثمار الأجنبى .

(٢) ماهى خصائص الشركات التى تتجه للاستثمار الأجنبى، وما هى جنسيتها ولماذا تعتبر هذه الدول مصدرا للاستثمار الأجنبى .

(٣) ما هى خصائص الدول المضيفة للاستثمار الأجنبى وما هى الاعتبارات التى تضعها الشركات متعددة الجنسية عند اختيار دولة ما لاستثماراتها .

(٤) ما هى أنواع الأنشطة الاقتصادية والصناعات التى تجذب الاستثمار الأجنبى ولماذا .

(٥) ما هو تأثير الاستثمار الأجنبى فى اقتصاديات كل من الدولة الأم والدولة المضيفة .

ويلاحظ أن الكتابات عن الاستثمار الأجنبى المباشر كثيرة ولكن أغلبيتهاتهتم بتغطية واحد أو اثنين من النتائج المذكورة.

قليل جدا من الدراسات حاولت أن تجد اجابة أو تفسيرا لكل هذه النتائج لتغطية نظرية الاستثمار الأجنبى المباشر .

وهناك محاولاتكثيرة قامت بتصنيف الدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر الى تصنيفات مختلفة.

واحدى هذه التصنيفات قسمت هذه الدراسات الى :

(١) دراسات نظرية حيث يفسر الاستثمار الأجنبى المباشر وفقا للنظريات الاقتصادية والتجارة الدولية ووضع النماذج التى تتلائم مع هذه النظريات.

(٢) دراسات كمية حيث يفسر الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء البيانات المنشورة والمعلومات التى تجمع من الشركات المستثمرة فى الخارج .

ولقد صنف Dunning الدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر وفقا للمدخل المتبع لكل دراسة ولذلك فقد قسم هذه الدراسات تحت العناوين التالية [١]:

١ - أسلوب المسح .
٢ - مدخل نظرية رأس المال .
٣ - مدخل نظرية التجارة الدولية.
٤ - مدخل نظرية الموقع .
٥ - أسلوب التنظيم الصناعى وبناء السوق .

وهناك تصنيفات تقسم الدراسات وفقا لنتائجها ، وقد اتبع Erich spitaller هذا النوع من التصنيفات حيث قسمها الى دراسات كمية وفقا للافتراضات المقترحة ونتائجها [٢] ، وفى كتابات Brooke and Remmers [٣] المتعلقة بدراسات

---

(١) Dunning, John, The determinats of international production, (Oxford economics papers, 1973).

(٢) Spitaller Erich, Asurvey of recent quantitative studies of long- term movement (I.M.F., staff papers, vol XVIII, March 1971).

(٣) Brooke, Michael, Z., and Remmers lee., ed the international firm (pitman publishing Ltd., London 1977).

نظرية الاستثمار الأجنبى المباشر قاموا بتصنيف هذه الدراسات الى المداخل المتبعة فى الطريقة التالية :

١ - المدخل الاقتصادى الذى يذهب الى أن تغير عملية اتخاذ القرارات يرجع الى التغير فى البيئة التى تؤثر فى تحقيق الأرباح بالاستخدام الأمثل للمصادر .

٢ - مدخل السيكولوجية الاجتماعية ، الذى ينظر الى الحوافز والقيود وعلاقتها ببيئتها .

٣ - مدخل تاريخى ، الذى ينظر الى ما يحدث خلال فترة معينة .

٤ - مدخل تجارى ، الذى يركز الانتباه على احتياجات الأجل القصير كما يركز الانتباه أيضا الى عمل المنافسين.

وقد قسم Robock (١) الدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى بصفة عامة الى دراسات اقتصادية ودراسات ادارية. وحيث أنه لا يوجد اختلاف كبير بين التصنيفات المختلفة فان هذا الجزء هو ملخص للكتابات والدراسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبى المباشر مع التركيز على الدوافع وراء مثل هذه الاستثمارات .

ووفقا لتصنيف Dunning وطبقا لأسلوب المسح فانه يتعين على الشركات تحديد العوامل الرئيسية التى تعتبر على جانب من الأهمية فى اتخاذ قرار الاستثمار فى الخارج. ولماذا تستثمر فى الخارج ؟

---

(١) Robock, S., and simmonds, K., international business and the Multinational enterprise, (Richard Irwin inc., illinois, 1977.

عندما يوجه هذا السؤال الى عدد من الشركات فان الاجابات المتوقعة سوف تكون مختلفة نظرا لاختلاف الشركات فى أهدافها واستراتيجيتها وظروفها .

وبالمثل فان حوافز الاستثمار ربما تختلف من منطقة الى أخرى ، واذا تشابهت حوافز الاستثمار فى منطقتين أو أكثر فانه من المتوقع أن درجة تأثيرها على قرار الاستثمار سوف تختلف من منطقة الى أخرى . وأيضا الحوافز ودرجة تأثيرها على قرار الاستثمار الخارجى. من المتوقع أن تتغير من وقت لآخر كما أن ظروف الشركات ربما تتغير من وقت لآخر.

وفى دراسة أجراها Stabaugh (١) حدد مجموعتين من المتغيرات التى تجذب الشركات للاستثمار فى الخارج .

وسمى المجموعة الأولى : تأثير علاقات الانتاج . وتشمل:

١ - ظروف السوق - حجم السوق - التنمية المنتظرة للسوق . درجة المنافسة داخل السوق .

٢ - نموذج دورة الانتاج .

٣ - تقلبات تكلفة عوامل الانتاج (تكلفة العمل - تكلفة المواد الأولية - تكلفة النقل).

٤ - المستوى الاقتصادى .

وسمى المجموعة الثانية من المتغيرات : اتجاه الدول أو تأثير العلاقات وتشمل :

---

(١) - Stabaugh, R., "Where in the world should we put that plant? Harvard Business Review, january/february 1968.

١ - مناخ الاستثمار فى الدول المضيفة - التشريعات - البناء الضريبى - درجة تحمل المخاطر - الحوافز المقدمة .

٢ - درجة التكنولوجية المحلية .

٣ - البعد من الشعوب المصدرة .

وقد أضاف Schollhammer (١) الى هذين المتغيرين متغيرا ثالثا وقد سماه (المؤثرات المرتبطة بالشركة) وتشمل :

١ - حجم الشركة .

٢ - استراتيجية الادارة .

٣ - مجال العمليات الدولية .

هاتان دراستان لمجموعة العوامل التى تؤثر فى قرار الشركات للاستثمار فى الخارج قسمت الى ثلاثة تصنيفات بدون ترتيبهم وفقا لدرجة تأثيرهم على قرار الاستثمار .

وقد أكد Behrman (٢) ان قرار الاستثمار فى الخارج من الصعوبة بمكان ، وان هناك مجموعة من العوامل تدفع بالشركات للاستثمار فى الخارج ويمكن ترتيب هذه العوامل وفقا لأهميتها فى التأثير على قرار الاستثمار :

---

(١) - Schollhammer, H.,"Locational strategies of Multinational corporations" 1972.

(٢) - Behrman, J.," foreign Associates and their financing in U.S. private investments Abrood, ed by Mikesel,R. (oregan university press, 1962).

١ - الربحيـــــــــة .
٢ - القرب من الأسواق .
٣ - التنظيم العلمى للانتاج .
٤ - وفرة المواد الأولية الرخيصـــة .
٥ - التنـــــــــوع (تنوع البنيان الانتاجى).

ولقد أضاف Robinson [(١)] الى هذه العوامل التـــــى تعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبى الخاص وجود الأســـــواق الخارجية المنتظرة وقلة القيود التجارية والأعباء الجمركيـــة . كما وجد أيضا ان سياسة حكومة الدولة المضيفة وتسهيلاتهـــــا الادارية من بين العوامل الرئيسية التى تضعها الشركات فـــــى الاعتبار عندما تقرر الاستثمار فى الخارج .

ولقد اتفق Kreinin [(٢)] مع كل من Behrman and Robinson على أن الدافع الرئيسى لاستثمار الشركـــــات فى الخارج هو (توقع الربح).

وقد أكد أن الشركات الأمريكية تقوم بالاستثمار فـــــى الخارج عندما تتوقع الربح من مثل هذه الاستثمارات عن اختيارها لاستخدام أموالها فى الموطن .

ولزيادة مكاسبهم تضع الشركات فى اعتبارها أن هنـــــاك مجموعتين من المتغيرات لهما تأثير على الربحية .

---

(١) - Robinson Harry.J., The Motives and flow of private foreign investments (stan ford Research institute california 1961).

(٢) - Kreinin Mordechai, E., "direct foreign investment and the American interest, Economic international vol 20, 1967.

المجموعة الأولى : عبارة عن تكلفة انشاءات الانتاج وتشمل تكلفة عناصر الانتاج بالاضافة الى سياسات الحكومة المتعلقة بالتعريفة الجمركية .

المجموعة الثانية : عبارة عن اعتبارات السوق التى تؤثر فى الربح (مثل حجم السوق - نمو السوق ونظام التوزيع).

ومرة أخرى لم يعط Kreinin أولويات لهذه العوامل ولكن Basi (١) وجد من خلال الاستفتاءات التى أجراها على مجموعة من الشركات أن المتغيرات التى تؤثر على قرار الاستثمار فى الخارج يمكن ترتيبها من حيث أهميتها كما يلى :

١ - وجود السوق المنتظرة .
٢ - الاستقرار السياسى للدول المضيفة.
٣ - تأييد حكومة الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبى .
٤ - توقع الأرباح المرتفعة.
٥ - الوجود الحالى للأسواق.

كما وجد أيضا أن الأسباب التى تعوق الشركات من الاستثمار الخارجى هى :

١ - عدم الاستقرار السياسى .
٢ - الاتجاهات المعارضة للحكومة الأجنبية .
٣ - عدم وجود الأسواق الملائمة .
٤ - عدم وجود الشركاء المحليين .
٥ - عدم توقع الربحية .

---

(١) - Basi Raghbir, S., determinants of U.S. investment in foreign countries (Kent university press, 1966).

- ولقد قرر Spitaller [(١)] أن هناك عوامل ذات أهمية عظمى فى تأثيرها على قرار الشركات للاستثمار فى الخارج مثل حجم السوق وتوقع تحقيق أرباح مرتفعة وخاصا فى الأجل الطويل الأمر الذى يتعلق بالمبيعات وتوقعات نمو السوق . وبالاضافة الى ذلك فقد قرر أن هناك عوامل أخرى لا تؤثر فى قرار الاستثمار مثل التعريفة الجمركية واختلاف معدلات التضخم .

- ونستنتج من أغلبية الدراسات التى اتبعت أسلوب المسح انها توصلت الى نتائج متشابهة حيث يوجد عاملين على درجة كبيرة من الأهمية من حيث تأثيرهما على قرار الاستثمار الخارجى وهما وجود السوق وحجمه وتوقع تنمية السوق وان هناك عوامل أخرى لها أهمية ثانوية فى تأثيرها على قرار الشركات للاستثمار فى الخارج مثل الحوافز التى تقدمها الدول المضيفة - تكلفة الانتاج - الأرباح .

- والانتقاد الرئيسى لهذه الدراسات يتمثل بصفة عامة فى طبيعة الاعتبارات وتغيرها ، فكل من الباحثين أو الشركات فى استجواباتهم له تعريف غير محدد ويتوقف كلا على الآخر [(٢)] فبعض هذه الدراسات ركزت على أهداف الاستثمار الأجنبى والبعض الآخر ركز على معانى الوصول الى هذه الأهداف . ولكن كثير من الدراسات التى اتبعت أسلوب المسح لم تفرق بين أهداف الاستثمار المباشر ومعنى الوصول الى هذه الأهداف .

---

(١) - Spitaller, E., "A Survey of recent quantitative studies of long-term capital Movement," op. cit.

(٢) - Dunning John, ed. international investment, (penguin Books, 1972).

- وعموما أن نتائج هذه الدراسات ربما تضلل أى فـــرد نحو تحديد حوافز الاستثمار لاختلافها وفقا لأنواع النشـــاط الاقتصادى والمستثمرين والدول المضيفـــة .

- وبالرغم من هذه الانتقادات المذكورة الا أن أسلـــوب المسح يمكن أن يمد باجابة جيدة " لماذا تستثمر فى الخـــارج" واذا ما طبقت فى قطاع معين لنشاط اقتصادى وفى دولة معينـــة . مثل "لماذا تستثمر فى الأنشطة الصناعية فى مصر ".

كما أن نتائج أسلوب المسح تبين دوافع استثمـــار الشركات فى نشاط معين وفى دولة معينـــة .

<u>المجموعة الثانية</u> من الدراسات هى تلك التى تقـــوم أساسا على افتراضات نظرية حركة رأس المال الدولى . ووفقـــا لهذه الدراسات ينتقل رأس المال من دولة الى أخرى طبقـــا لاختلاف معدل الفائدة فى الدولتين . بمعنى آخر ان رأس المـــال سوف ينتقل من تلك المناطق ذات معدل الفائدة المنخفـــض الى تلك المناطق التى يكون فيها معدل الفائدة مرتفعـــا . وهذا ربما يكون حقيقة فى تفسير " الاستثمار فى الأوراق المالية " "portfolio investment" التى تقوم على حركة الأمـــوال بين الدول المختلفـــة .

ولكن مع الاستثمار الأجنبى المباشر الحالة تختلف حيـــث أن الاستثمار الأجنبى المباشر لا يشتمل على حركات الأمـــوال فقط ولكن يشمل أيضا حركة بعض العوامل الأخرى مثـــل الادارة ، التحكم ، حق المعرفـــة .

ولقد قرر Stevens [1] ان الشركات تقوم بتوزيـــع

---

(١) - Stevens Guy, "Fixed investment expenditure of foreign manufacturing affiliates of U.S.

=

استثماراتها الأجنبية المباشرة لتحقيق أعلى فائدة من خلال تحقيق أعلى عائد وتحمل أقل المخاطر .

وفى نفس الاتجاه الذى أخذه Stevens فقد قرر Popkin (١) ان معدلات الأرباح النسبية تعتبر أكثر أهمية من بناء السوق أو عوامل التكنولوجيا بالنسبة للشركات المستثمرة فى الخارج .

وقد وجد Mikesell (٢) ان الشركات الأجنبية تقوم بالاستثمار فى الدول الأجنبية عندما تتجاوز " توقعات الأرباح" من مثل هذه الاستثمارات عن استخدام أموالها فى الدولة الأم .

ويؤكد Reuber (٣) أن "توقعات الربح" هى الدافع الرئيس للاستثمار الأجنبى بالاضافة الى وجود عوامل أخرى تتفاوت فى درجة تأثيرها على قرار الاستثمار .

= firms, Theoretical Model and empirical evidence", yale Economic Essays, vol 9 (spring) 1969.

(١) - Popkin, J., "interfirm difference in direct investment behaviour of U.S.Manufacturing" (un published ph D dissertation, university of pennsylvania, 1965).

(٢) - Mikesell Ray Mond F., "Decisive factors in the flow of American direct investment to Europe" Economia international, vol 20 (1967).

(٣) - Reuber Grant, L., private foreign investment in development, (clarendon press, Oxford 1973).

وقد قــــرر :

" ان التدفق الدولى لرأس المال لا يمثل فقـــــط استجابة للجاذبية النسبية للاستثمار الخارجي بالمقارنـــــة بالاستثمار فى الدول الأم ولكن أيضا توزيع الاستثمار الأجنبى فيما بين الدول وفيما بين الصناعات يمثل انعكاسا لتوقعـــات الأرباح التى تبدو للمستثمر".

وهناك عوامل أخرى من وجهة نظره ترتبط بطبيعـــــة الاستراتيجية طويلة الأجل وتؤثر على قرار الاستثمار وتشمل :

١ - حماية وجود السوق تجاه المنافسيـــن .

٢ - حماية وجـــود مصـــدر العـــــرض .

٣ - تخفيض عناصر المخاطر التى لايمكن التنبؤبها فى بيئـــة الأعمـــال .

٤ - حث الدولة المضيفة على الالتزام فى المدى الطويـــل باتباع أنواع معينة من التكنولوجيا وحق المعرفة .

٥ - تكملة الأنواع الأخرى من الاستثمارات .

٦ - منافســـة السوق .

وبالاضافة الى ذلك فقد قسم الاستثمار الأجنبى الــــى استثمارات تتجه الى التصدير (مثل ١٠ ٪ من منتجاتها تكـــون للتصدير) ، استثمارات تتجه لتطوير السوق ، استثمارات تقـدم للحكومة . ولكل نوع من هذه الاستثمارات بعض الأسبـــــاب والمحددات . وفى وجهة نظره الأسباب والمحددات هى :

أ - الاستثمارات التى تتجه الى التصدير وهى :

١ - الرغبة فى احداث تنمية ثانوية وتنوع كبير فى مصـــادر العرض .

٢ - امكانية الحصول على أقل تكلفة للمنتجات .

٣ - تحسين وضع تنافس الشركات فى الدول الأم أو دوليا .

٤ - محددات الاستثمار فى دولة معينة يعتمد بالدرجة الأولى على العوامل المتعلقة بتكلفة الانتاج (مثل انخفاض تكلفة الأجور - وفرة العمالة المهرة والنصف مهرة حوافز الدول المضيفة ، الاستقرار السياسى والمالى .

ب - الاستثمارات التى تتجه الى تطوير السوق :

١ - المستثمر يضع فى الاعتبار السوق المحلى ، السوق المنتظر ، تكلفة الانتاج.

٢ - المحددات الرئيسية لاستثمارات هذا النوع تتوقف على سياسات حكومة الدولة المضيفة المتعلقة بالضرائب والرسوم الجمركية والرقابة تجاه الاستثمارات الأجنبية .

جـ - الاستثمارات التى تقدم للحكومة :

الأسباب والمحددات لمثل هذه الإستثمارات سوف تكون مدخلا واضحا للمستثمر بواسطة حكومة الدولة المضيفة .

دراسات أخرى اتبعت مدخل نظرية رأس المال للمساهمة فى شرح حركة تكوين رأس المال الأجنبى فى مناطق جغرافية معينة ، ووفقا له ترتبط الكمية المطلقة للاستثمارات بمعدلات الربح ، حجم السوق ، ومعدلات الرسوم الجمركية .

ونتائج هذه الدراسات تشير الى أن معظم الاستثمارات المباشرة الأمريكية تتجه مباشرة نحو الدول ذات المعدلات السريعة للتنمية فى المنتجات القومية اما الربحية وبعض المتغيرات الأخرى مثل التعريفة الجمركية تعتبر ذات أهمية ثانوية .

خلاصة ذلك : يقرر مدخل نظرية رأس المال أن الاستثمار الأجنبى المباشر يجب أن يفسر من خلال مفهوم ربحية الاستثمار . وهذا مشكوك فيه لأن الأرباح لا يمكن أن تأخذ كمؤشر لنجاح

الاستثمار خاصة فى حالات ضخامة الانتاج أو تخصص العمليات داخل نطاق الانتاج[١].

وأكثر من ذلك فان الربحية لا يمكن أن تؤخذ كمقيـــاس للحكم على استثمارات الشركات التى تمارس سياسة عالميـــة أو اقليمية متخصصـــة .

بالاضافة الى أن الربحية وحدها لا تكفى لتفسير الاستثمار الأجنبى المباشر ، فهناك من الشركات التى تهدف أساسا الـــى تحقيق أعلى معدل من الأرباح وعلى الرغم من ذلك قد تتجــه للاستثمار فى مناطق ذات المعدل المنخفض للأرباح وذلـــك لاعتبارات أخرى غير ربحية الاستثمار .

المجموعة الثالثة من الدراسات تحاول تفسير الاستثمـــار الأجنبى المباشر من خلال نظرية التجارة الدولية والمزايـــا النسبية Comparative Advantage وطبقا لهذه الدراســـات فان حركات التجارة وحركات رأس المال تعتبر كلا منهمـــا بديلا عن الآخر . وبمعنى آخر أن هناك طرقا عديدة لاستغلال الســوق الأجنبى . واحدى هذه الطرق من خلال التصدير . فاذا لم تتمكن الشركات من ذلك فانها سوف تلجأ الى الاستثمار الأجنبى كبديـــل عن الصادرات لاستغلال السوق الأجنبى.وحيث تختلف الدول فـــى مزاياها النسبية نحو انتاج السلع الناتج عن اختلاف وفـــرة عوامل الانتاج من دولة الى أخرى أى ندرتها النسبية ممـــا يترتب عليه اختلاف فى أثمان المنتجات وبالتالى يوجدسببا للتبادل

---

(١) - Dunning John, The determinants of international production. (Oxford economic papers, 1973).

التجارى الخارجى بين مختلف الدول[١].

واحدى هذه الدراسات نادى بها Vernon [٢] حيث نسب الاستثمار الأجنبى المباشر الى نموذج دوره الانتاج. وطبقا له تقوم الشركات الاستثمارية بتركيز استثماراتها فى تطور الانتاج وادخال منتجات جديدة لمقابلة الطلب فى الأسواق المحلية . وأثناء هذه المرحلة التمهيدية بالشركات المخترعة سوف يكون لها وضع احتكارى . وكلما تزايد الطلب على الانتاج تزداد عادة درجة التنميط، ويترتب على ذلك أن الشركات سوف تأخذ فى اعتبارها تكلفة الانتاج والتوزيع وذلك عندما تعتبر المواقع كمزايا انتاجية داخل السوق الوطنى .

فعندما يتزايد الطلب المحلى يتزايد الطلب على صادرات الدول المتقدمة . وعندما يتزايد الطلب في الدول المتقدمة يثار تساؤل عما اذا كانت سوف تستثمر فى هذه الدول وتقيم تسهيلات انتاجية أو تستمر فى التصدير، فى هذه المرحلة الشركة تقارن بين تكلفة الانتاج ونقل السلع المصدرة مع معدل تكلفة المنتجات المستقبلة فى سوق الواردات،ومادام تكلفة الانتاج الحدى بالاضافة الى تكلفة نقل السلع المصدرة أقل من معدل تكلفة الانتاج المستقبلى فى سوق الواردات

---

(١) راجع الأستاذ الدكتور أحمد جامع ، علم الاقتصاد للفرقة الثانية ، نظرية التجارة الدولية ، دار النهضةالعربية ١٩٨٠ ، ص ١٥١ - ١٥٩.
- راجع أيضا الدكتور زين العابدين ناصر ، محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٥ ، ص ٣ - ٥٧.

(٢) - Vernon Raymond, international investment and international Trade in the product cycle", quarterly journal of Economics, vol 80 (1966).

فالشركة سوف تتجنب الاستثمار فى هذا السوق وتنقل استغلالـــه من خلال الصادرات .

وسيتبع منافسو الشركة فى الدولة الأم نفس الخطـوات فيما يتعلق بانشاء تسهيلات انتاجية فى الخارج وكمـا أن الأسواق المحلية سوف يتم تزويدها بالانتاج المحلى .

ونظرا لأن الانتاج سيصبح منمطا وينتجه كثير من المنافسين فان الشركات المبتكرة لن تستمر طويلا فى هذا الوضع الاحتكارى. ولذلك سوف تحاول الشركات الاحتكارية أن تعوض فقد الأربـاح الاحتكارية باقامة تسهيلات انتاجية فى مناطق التكلفة المنخفضة ويتحقق ذلك عندما تتلاءم الدول النامية مع مصلحة الشركـة. وبالنظر الى اعتبارات التكلفة سوف تبحث الشركة عن المواقع ذات التكلفة الأقل .

وبالرغم من أن مدخل نظرية التجارة الدولية تقتـرح بشدة أن الاستثمار الأجنبى يستخدم كبديل للصادرات فـى استغلال الأسواق الأجنبية ، الا أن هذه النظرية لاتقدم تبريرا تاما أو تفسيرا للاستثمارات الأجنبية التى لا تتبع هذا النموذج وقد بين Vernon ان قرار الاستثمار فى الخارج لا يرتكـز دائما على أساس منطق متخذ القرار والأكثر من ذلك أنهـا تأتى نتيجة نوع من التهديد أكثر منه انتهاز فرصة .

المجموعة الرابعة من الدراسات تفترض أن الاستثمـار الأجنبى المباشر لا يختلف عن الاستثمارات فى الوطـن وان دوافع الشركات للاستثمار فى الخارج هى نفس دوافع الاستثمار فى الوطن .

وهذه الدراسات تتبع مدخل نظرية الموقع ، ونظريـة الموقع تهتم بمتغيرات العرض والطلب التى تؤثر فى عمليـات الانتـاج .

فمن جانب العرض يبدو هدف الشركة هو تحقيق أقصى ربح ممكن واعطاء حجم محدد للأسواق والاستثمارات فى الوحدات الانتاجية ويجب أن تتجه حيث تكون التكلفة عند الحد الأدنى. وهذا سوف يعتمد على وفرة وتكلفة عوامل الانتاج وكفاءة استخدام هذه العوامل وتكلفة نقل المنتج النهائى من وحدة الانتاج الى مراكز التسويق .

ومن جهة أخرى من وجهة نظر الطلب تبدو تكاليف الانتاج مستقلة عن الموقع وان بناء السوق وأماكن المنافسين هى التى تحدد أماكن الاستثمار فى الوحدات الانتاجية.

- وهناك دراسات تجريبية بينت أن العناصر التالية تعتبر عوامل هامة فى الاختيار بين المواقع المختلفة لانشاء الوحدات الانتاجية .

١ - تكلفة عوامل الانتاج وتتمثل فى (تكلفة العمل - وفرة العمالة المطلوبة - تكلفة المواد الأولية ووفرتها).
٢ - تشريعات الدول المستثمرة .
٣ - التكامل الاقتصادى للدول المضيفة .
٤ - مناخ الاستثمار .
٥ - حجم السوق .
٦ - تنمية السوق .
٧ - تهديد المنافسين .

وبالرغم من أن هذه العوامل ربما تكون هامة فى قرار الاستثمار الأجنبى الا أنه لا يمكن أن تأخذ بصفة عامة حيث يختلف الاستثمار الأجنبى عن الاستثمار فى الدول الأم فى العديد من النواحى . فالاستثمار الأجنبى يقصد به أن الشركات سوف تعمل فى دول مختلفة مع عملات مختلفة ، ثقافة مختلفة ، بيئة اقتصادية مختلفة وبناء قانونى مختلف فكل هذه العوامل

يجب أن تكون مجتمعة موضع اعتبار فى اتخاذ قرار الاستثمار فى الخارج .

المجموعة الأخيرة من الدراسات تحاول تفسير الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال نظرية الشركة وبناء السوق ولذلك يتم تنفيذ الاستثمار الأجنبى بواسطة الشركات التى تتميز بمزايا خاصة على منافسيها من الشركات الوطنية فى الدول المضيفة . وهذه المزايا ربما تكون واحدة أكثر مما يلى :

١ - سهولة أو رخص الحصول على حق المعرفة .
٢ - سهولة أو رخص الحصول على عوامل الانتاج .
٣ - النمو المتزايد للأسواق .
٤ - المجال الاقتصادى الخصب .

والسبب وراء تمتع الشركات متعددة الجنسية بهذه المزايا هو خصائصها التى تميزها عن الشركات الأخرى .

وفى دراسة خصائص الشركات متعددة الجنسية وجد "James Vanpel" (١) ان الشركات متعددة الجنسية :

١ - تنفق أكثر من الشركات الوطنية فى البحث والتطوير والاعلانات .
٢ - تحقق أرباح تزيد على أرباح الشركات الوطنية .
٣ - زيادة المبيعات عن الشركات الوطنية .
٤ - تصدر أكثر من الشركات الوطنية .
٥ - ان الدول المضيفة تعتبرها أكبر وذات كثافة رأس مال أكبر وذات مهارات أكثر من الشركات الوطنية .

---

(١) Vanpel James,"Characteristics and Motivation of U.S. Corporations which manufacture abroad, paper presented to the meeting participating members of the Atlantic institute, Paris, June 1971.

خلاصة ما تقدم أن دراسات الاستثمار الأجنبى المباشر مهما كان المدخل المتبع فانها متماثلة فى العديد من المتغيرات التى تؤثر على قرار الشركات فى الاستثمار فى الخارج وهذه المتغيرات يمكن تحديدها وفقا للعناوين التالية :

١ – الربحية والعائد على الاستثمار .
٢ – مدى وجود السوق واحتمالات النمو .
٣ – مناخ الاستثمار .

وهذه من أهم المتغيرات التى تؤثر على قرار الشركات للاستثمار فى الخارج .

وهناك بعض المتغيرات الثانوية تتمثل فى :

١ – حوافز الاستثمار التى تقدمها الدول المضيفة .
٢ – تكلفة اعتبارات الانتاج .

أ – تكلفة العمالة .
ب – تكلفة المواد الأولية .
جـ – وفرة المواد الأولية .
د – درجة التكنولوجيا فى الدول المضيفة .
هـ – استراتيجية الشركات .
و – تشريع الدولة الأم .

والتمييز بين المتغيرات الأساسية والمتغيرات الثانوية تختلف من دولة الى أخرى ومن شركة مستثمرة الى أخرى.

وهذا يقود الى نقد الدراسات السابقة فى النقاط التالية :

(١) لا توجد أى دراسة قامت بتصنيف حوافز الشركات للاستثمار الخارجى طبقا لنوع النشاط الاقتصادى فى أى عمل للشركات . وعلى الرغم من أن نتائج هذه الدراسات قد عممت

الا أنه يمكن توقع وجود اختلافات على ما يعتبر العامل الأكثر تأثيرا على قرار الاستثمار فى الخارج طبقا لنوع وطبيعة نشاط الشركة المستثمرة. بمعنى آخر أن العوامل التى تعتبر أكثر أهمية لشركة صناعية ما ربما لا تعتبر هامة لبنك والعكس بالعكس .

(٢) بعض الدراسات قد أجريت على العلاقة بدولة معينة على سبيل المثال استثمارات أمريكا فى استراليا. ولذلك فان نتائج هذه الدراسات لا يمكن تعميمها لتفسير الاستثمار الأجنبى المباشر بالنسبة لكل الدول لعدة أسباب واضحة وهو أن الدول تختلف فى ظروفها ونظمها الاقتصادية والسياسية واعتبارات أخرى كثيرة .

مثل هذه الاختلافات يمكن أن تكون دافع للاستثمار الأجنبى المباشر فى دولة ما ولا يمكن أن تستخدم كدافع للاستثمار المباشر فى دولة أخرى الا اذا تماثلت الدولتين فى كل شئ وهذا غير واقعى .

(٣) دراسات قليلة جدا حاولت شرح حوافز الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال شركات ذات جنسيات معينة على سبيل المثال الشركات الانجليزية والشركات الأمريكية ومرة أخرى أن نتائج هذه الدراسات لا يمكن تعميمها فى تفسير حوافز الاستثمار الأجنبى المباشر لشركات أخرى ولجنسيات أخرى .

والسبب مرة أخرى هو أن الدول المستثمرة تختلف فى ظروفها وسياستها نحو تشجيع أو اعاقة الاستثمار الخارجى .

(٤) بالرغم من أن نظرية رأس المال وجدت تأييدا عظيما فى تفسير استثمارات الأوراق المالية من خلال اختلاف معدلات العائد . ولكن افتراضات معدل العائد لا يمكنها أن تفسر تماما

الاستثمار المباشر لأن معدل العائد فى حالة استثمار الأوراق المالية هو نتيجة لحركات رءوس الأموال ، بينما فى حالة الاستثمار المباشر يكون معدل العائد هو نتيجة ليس لحركات الأموال فقط ولكن أيضا يشمل نقل مدخلات العوامل مثل التكنولوجيا والمهارات الادارية .

خلاصة ما تقدم :

انه من الأهمية بمكان معرفة محددات الاستثمار الأجنبى المباشر لأنها سوف تحدد لنا من الجهة الأولى ، المناطق التى يحتمل أن يتدفق اليها الاستثمار المباشر . ومن جهة أخرى يوضح لنا ما هو الحد الأدنى المقبول من حوافز الاستثمار الذى من المحتمل أن يأتى معه المستثمرين الأجانب الى الدول المضيفة .

وهذه المحددات للاستثمار الأجنبى تتفاوت فى درجة تأثيرها على قرار الاستثمار نظرا لأن بعض المحددات تعتبر أساسية والأخرى تعتبر ثانوية . فالكتابات الوصفية عن محددات الاستثمار المباشر تؤكد أن قرار الاستثمار فى الخارج يتأثر بايرادات الاستثمار واعتبارات السوق والوضع السياسى ودرجة التصدير الى الدول المضيفة .

ويلاحظ أن التحليل الكمى يؤيد هذه الخلاصة وأكثر من ذلك فانه يوضح أن هناك عوامل أخرى غير حجم السوق ومعدل العائد على الاستثمار لها تأثير ثانوى على قرار الاستثمار(١).

---

(١) - Spitaller Eric, "A survey of recent quantitative studies of long term Capital Movement", op. cit.

الفصل الرابـــع

تأثير الاستثمار الأجنبى المباشـــر على اقتصاد الدول المضيفـــة

ان معظم الدول المضيفة فى الوقت الحاضر تعمل علـــى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية فى شكل الاستثمار الأجنبـــى المباشر لتدعيم مصادرها التمويلية وتعظيم قدرتها على الاسهام فى تمويل التنمية الاقتصادية ٠

وان أى دراسة علمية تقييمية لدور الاستثمار الأجنبـــى المباشر فى عملية التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيق هذا الدور على الوجه الأمثل ينبغى عليها حصر وتقييم للآثار الايجابيـــة والسلبية للاستثمار الأجنبى المباشر حتى يكون مرشدا للـــدول المضيفة نحو تعظيم الآثار الايجابية والتغلب على الآثـــار السلبية ٠

وسوف نقسم الدراسة فى هذا الفصل الى مبحثيـــن على النحو التالى :

المبحث الأول : الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبى المباشر ٠
المبحث الثانى: الآثار السلبيـة للاستثمار الأجنبى المباشر ٠

المبحـث الأول
الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبى المباشر

ان الاستثمار الأجنبى المباشر بطبيعته منتج فيقـــوم بالضرورة على الاستغلال الأمثل لما يستخدمه من موارد حيـــث لا يقدم المستثمر الأجنبى على استثمار أمواله وخبراتـــه

فى الدول النامية الا بناء؛ على دراسات علمية متعمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكنيكية والفنية المتاحة ، وذلك على عكس الحصول على المنح والاعانات أو القروض العامة الأجنبية الذى لا يضمن الاستخدام الأمثل لتلك الموارد .

ان الاستثمار الأجنبى المباشر بطبيعته ليس مجرد عملات أجنبية تساهم فى سد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبى كما هو الحال فى المنح والقروض الأجنبية ، وانما هو فى حقيقته آلات ومعدات على أرقى الأساليب الفنية وأحدث التطورات التكنولوجية ، وبعض المواد الخام وخبرات تنظيمية ومالية وفنية وادارية وتسويقية وكلها عوامل انتاجية تمثل ندرتها فى الدول النامية كثيرا من الاختناقات التى تقف عقبة أمام تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الأمر الذى أدى ببعض الاقتصاديين الى الاعتداد بقدرة الاستثمار الأجنبى المباشر على تحطيم كافة أعناق الزجاجات وازالة الاختناقات دفعة واحدة عن طريق التنمية الاقتصادية (١).

ويرى Streeten.P. (٢) أن الاستثمار الأجنبى المباشر يمكن أن يعود بالفائدة على الدول المضيفة من خلال المزايا التالية :

---

(١) - Cairncross A.K., Migration of technology, Transelated and printed in factors in Economic development op. cit., p. 181.

(٢) - Streeten P., "New approaches to private investment in less developed countries". in international investment, ed. by john danning (penguin books, 1972), p.p. 436-52.

=

(١) ايرادات الضرائب التى يمكن أن تساهم بطريــق غير مباشر فى تعبئة الادخار وفجوة العملات الأجنبيــة .

(٢) نقل التكنولوجيا والمهــارات .

(٣) الامداد بالاداريين وتدريب المديرين المحليين .

(٤) تدريب العاملين وخلق المهرة الوطنيين فــى الادارة والأسواق وفنون الأعمال الأخــرى .

(٥) تنمية المقاولات المحليــة .

(٦) تغير بناء السوق مما يساهم فى تنشيط المنافسة .

(٧) انشاء اتصالات مع البنوك الخارجية وأســواق رأس المال وأسواق المنتجات .

(٨) خلق فرص العمالة المباشرة وغير المباشرة .

(٩) تحسين الأجور المحلية .

كما قرر Meier (١) أن تدفق رأس المال الخاص يساهم فى تطوير برامج الدول المضيفة من خلال تخفيض عجز المدخــرات المحلية وزيادة عرض العملات الأجنبية، وكنتيجة لهذه المساهمة المبدئية سوف يتزايد الدخل الحقيقى ، وترتفع الانتاجيــة وترتفع أجور العمالة المحلية وتتناقص الأسعار . وبالاضافــة الى ذلك فالاستثمار الخاص سوف يوفر فرص عمالة كثيرة لأفــراد المجتمع . وينقل الى الدول المضيفة الخبرات الفنيــة ،

= لمزيد من التفاصيل راجع أيضا :

- Kobrin stephen.j., foreign direct investment industrialization and social change, conflict Resolution, volxx, No 3, september 1976, p.p. 499 - 501.

(١) - Meier G., "private foreign investment" in international investment, ed by Dunning, J., 1972, p.p. 412-35.

ومعلومات السوق ، والأفراد الاداريين والمشرفين ، والخبـــرات التنظيمية والمنتجات الجديدة وفنون الانتاج .

وعن تأثير الاستثمار الأجنبى على الرفاهية فقد قـــرر Johnson (١) أن زيادة وفرة رأس المال وتطور التكنولوجيا فى الدول المضيفة الناتج عن فرض الضرائب على أربـــاح الاستثمار سوف يؤدى الى تمتع المقيمين بالأسعار المنخفضـة وبالنوعيات الجيدة للسلع .

كما وجد Dunning (٢) أن هناك رابطة ايجابيـــة وثيقـــة ، بين الاستثمار المباشر الأمريكى والتنميـــة الأوربية خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٥ وقد بين تقرير لجنـــة التنمية الدولية بالولايات المتحدة (٣) أن مساهمة الاستثمـــار الأجنبى الخاص لاقتصاد الدول المضيفة يأتى من خلال تحصيـــل الضرائب من الشركات الأجنبية والأجور المدفوعة للعمالـــة المحلية والخدمات . وبالاضافة الى نقل التكنولوجيا ، وزيادة الصادرات وتقليل الواردات وتحسين البنية الأساسية وتنشيـــط المشروعات المحلية وتدريب العمالة المحلية .

(١) -Johnson HG.," The effeiciency and welfare implications of the international corporation", in international investment, ed by Duninng j, 1972,p.p. 455-473.

(٢) - Dunning j., Technology, united states investment and European economic growth", in international investment, ed by dunning J, 1972, pp. 377 - 409.

(٣) - Partners in development", Report of the Commission on international development to the international Bank for Reconstruction and development, praeger publishers, 1970 .

وقد بين Reuber (١) فى دراسته للاستثمار الأجنبى الخاص وتأثيره على التنمية أنه مثل أى نوع آخر من الاستثمار يضيف الى رأس المال المحلى رأس مال حقيقى ناتج عن الزيادة فى الناتج الحقيقى واعادة توزيع الدخل للدولة المضيفة .

كما وجد أيضا أن هناك رابطة ايجابية بين الاستثمار الأجنبى المباشر وكثافة الانتاج المحلى لكل فرد .

ولحساب الفوائد الاقتصادية الصافية للاستثمار الأجنبى استخدم Reuber النموذج التالى :

الفوائد الاقتصادية الصافية للاستثمار الأجنبى =

انتاجية رأس المال المستورد - التكلفة المباشرة لرأس المال المستورد

+ الفوائد الخارجية لرأس المال المستورد - التكاليف الخارجية لرأس المال المستورد.

والجزء الأول من الجانب الأيسر للمعادلة يظهر تقدير استثمار كل مشروع فردى بينما الجزء الآخر يظهر تقدير المجتمع ككل .

وفوائد الاستثمار الأجنبى المباشر كما ذكرها Reuber تشتمل على التالى :

---

(١) - Reuber GL, "private foreign investment in development" (Oxford, 1973).

راجع أيضا:

- O'faircheallaigh Ciaran, foreign investment and development in less developed countries, inter-AMerican economic affairs, vol 39, No.2, Autumn 1985, p.p. 27 - 35.

(١) ان الاستثمار الأجنبى المباشر لا ينقل الى الدول المضيفة رأس المال فقط ولكن أيضا مجموعة من العوامل المساعدة التى تشتمل على التكنولوجيا والادارة والاتصال بالسوق الأجنبى ٠

(٢) تدريب العمالة والمديرين وزيادة انتاجية المشروعات المحلية واعادة توزيع الدخل داخل الدول المضيفة ٠

وقد ذكرت Atlantic papers [١] أن من مميزات الاستثمار الأجنبى المباشر مايلى :

(١) أن تدفق رأس المال الأجنبى يساهم فى التنمية الاقتصادية من خلال فاعلية استخدام المصادر ، وزيادة الانتاجية وادخال أساليب التكنولوجيا الحديثة وطرق الادارة ٠

(٢) زيادة فرص العمالة ودفع أجور مرتفعة عن معدل الشركات المحلية ٠

وقد قرر كل من Brooke and Remmers [٢] ، أن الاستثمار الأجنبى الخاص يحقق الفوائد التالية :

(١) أنه يعمل على تدفق رأس المال المطلوب الى الدول التى لا تستطيع أن تعتمد على التمويل الذاتى ٠

(٢) زيادة فرص العمالة المحلية ٠

(٣) رفع مستوى الادارة بصفة عامة بالاضافة الى تعليم الاداريين ٠

(٤) انه يساعد على توازن المدفوعات بانتاج السلع الصناعية محليا بدلا من استيرادها ٠

---

(١) - The "Atlantic papers", University press of cambridge Mass 1970.

(٢) - Brooke & Remmers, "The strategy of Multinational Enterprise", 2nd Edition, London, 1978.

(٥) ادخال الأساليب الحديثة للتكنولوجيا والمنتجات الجديدة .

وبالاضافة الى ماذكره هؤلاء الاقتصاديين من فوائد الاستثمار الأجنبى المباشر فان الاستثمار الأجنبى المباشر يساهم فى عمليات التنمية الاقتصادية[١] من خلال تلك الوفورات الاقتصادية والآثار الجانبية التى تنتج عن تواجده فى دولة نامية . ومن أمثلة ذلك :

(أ) قد يقوم المستثمر الأجنبى بتمهيد ورصف الطرق المؤدية الى مصنعه ومد شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحى والاتصالات السلكية ، مما يؤدى الى زيادة رأس المال الاجتماعى فى الدول النامية .

(ب) قد يؤدى قيام المشروع الأجنبى الى تخفيض التكلفة بالنسبة للصناعات المحلية عن طريق توفير بعض عناصر الانتاج التى كانت غير متوافرة من قبل أو عن طريق كسر أى من أعناق الزجاجات القائمة فى طريق التصنيع فى الدول النامية .

(ج) ولعل من أهم الاختناقات التقليدية التى تتميز بها الدول النامية ، والتى حالت فيها الكتابات الاقتصادية وجالت هى ضيق نطاق السوق[٢] لذلك فان استقدام المستثمر

---

(١) - Lall sanjaya, developing Countries in the international Economy, 1981, p.p. 54 - 56.

(٢) - See for example, Nurkse, R., problems of Capital formation in under development countries, Oxford university press, New York, 10th impression, 1966, Chapter 1.

الأجنبى بما لديه من خبرات اعلانية وتسويقية وقنوات اتصال مسبقة بالأسواق العالمية لابد وأن تؤدى الى توسيع نطاق السوق المحلى وفتح أسواق عالمية جديدة أمام المنتجات المحلية (١).

(د) ان تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النامية كثيرا ما يؤدى الى ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين حيث يقتبسون الطرق الفنية الحديثة وأساليب الانتاج المتطورة والسياسات الادارية والمالية والتسويقية .

(هـ) وقد يؤدى قيام المشروع الأجنبى الى قيام العديد من الصناعات المساعدة التى تمد المشروع الأجنبى باحتياجاته أو الصناعات المتممة التى تنتج السلع المكملة لمنتجات المشروع الأجنبى أو ورش الصيانة والاصلاح التى قد يحتاجها المشروع الأجنبى .

ومن الطبيعى أن يؤدى كل ذلك ، الى توفير رأس المال الاجتماعى وتخفيض تكاليف الانتاج محليا بكسر الاختناقات القائمة وتوسيع نطاق السوق المحلى والعالمى والى قيام الصناعات الجديدة وتطوير الصناعات المحلية وتشجيع الاستثمارات الوطنية .

(و) ان قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النامية سوف يؤدى الى تحقيق وفورات اقتصادية للعمال

---

(١) - SANTIAGO CARLOSE,E., The impact of foreign direct investment on export structure and Employment Generation, world development vol 15, No. 3, March 1987, p.p. 317 - 328.

تتمثل فى ارتفاع أجورهم الحقيقية وزيادة قدراتهم الانتاجية[١].

(ن) لا شك أن امكانيات المستثمر الأجنبى على تعيين ومكافأة العاملين طبقا لقدراتهم وكفاءتهم ، أكبر بكثير من قدرات غالبية حكومات الدول النامية التى تلتزم فى تعيناتها بكادرات جامدة لا مجال فيها للتمييز بين الغث والسمين . ولعل هذا من أهم الأسباب التى تؤدى الى هجرة العمال والعلماء من الدول النامية الى الدول المتقدمة[٢]. الأمر الذى جعل شكوى الدول النامية تتزايد من استنزاف قواها البشرية خارج حدودها . ومن جهة أخرى ففى وجود الكثير من الاختناقات وغيبة المناخ الملائم للاستثمارات المنتجة فى الدول النامية ، فقد يلجأ أصحاب رؤوس الأموال الوطنية - على ندرتها - الى نقل أموالهم - بطرق مشروعة أو غير مشروعة لاستثمارها فى الخارج[٣]. لذلك فان استقدام الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول النامية يعد علاجا

---

(١) -Mocdougall G.D.A., The Benefits and Costs of private investment from Abroad, A Theoretical Approach, Reprinted in the Amercan Economic Association Readings in international Economics, Richard D.Jrwin, inc., 1968, p.p. 172 - 194.

(٢) - Jan. M.Hume, Migrant workers in Europe, finance and development, vol 10, no.1., March 1973, pp. 2-6.

(٣) - Poul, Host• Madsen, "How Much Capital flight from developing countries, finance and develompent vol. 2, No. 1, March. 1965. p. 25 - 33.

لهذه الظواهر غير الصحية فى الدول النامية حيث تبقى هذه العوامل الانتاجية من عمال ورؤوس أموال لتعمل مع المستثمر الأجنبى فى الداخل بدلا من أن تسعى اليه فى الخارج.

(ح) ان قيام مشروعات الاستثمار الأجنبى فى الدول النامية سوف يؤدى الى تحقيق وفورات اقتصادية للمستهلك تتمثل فى توافر العديد من السلع الاستهلاكية الجيدة الصنع وبأسعار أقل نسبياً الأمر الذى يزيد من الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، كما قد يؤدى توافر هذه السلع الى ارتقاء أذواق المستهلكين وتطوير أنماطهم الاستهلاكية .

المبحث الثانى
الآثار السلبية للاستثمار الأجنبى المباشر

من خلال مميزات الاستثمار الأجنبى المباشر التى ذكرها بعض الاقتصاديين فانها بطريقة معاكسة تبين الآثار السلبية أو أضرار الاستثمار الأجنبى المباشر ومن بين هذه الأضرار ذكر Brooke ، Remmers (١) الآتى :

(١) ان الاستثمار الأجنبى المباشر الخاص قد يأتى برأس مال بالاضافة الى التكنولوجيا مرتفعة الثمن بالنسبة للاقتصاد المحلى وتستخدم فى أولويات غير ملائمة .

(٢) الدول المضيفة قد تجد نفسها تتبع الاستثمار الأجنبى المباشر الذى قد يتعارض مع مصالحها القومية .

---

(١) - Brooke & Remmers, "The strategy of Multinational Enterprise" 2 nd Edition, London, 1978.

(٣) الاستثمار الأجنبى المباشر ربما يهدد السيادة القومية .

(٤) الاستثمار الأجنبى المباشر ربما يؤدى الى اضطراب فى عمل الشركات المحلية لمنافسته لهم .

وقد ذكر Reuber (١) أيضا أن الاستثمار الأجنبى المباشر يمكن أن يهدد السيادة السياسية واستقلال الدول المضيفة واستقلال تنمية الحياة الاجتماعية والثقافية .

وأضاف ما يلى كتأثير معاكس للاستثمار الأجنبى المباشر:

(١) تطور الوحدات الأجنبية داخل الدول المضيفة مع قلة أو عدم الاتصال بالاقتصاد المحلى يؤدى الى عدم نموها .

(٢) قد يعوق تشجيع زيادة أسواق التصدير .

(٣) زيادة أسواق الواردات مما يؤدى الى اعاقة الدول المضيفة .

(٤) عدم ملائمة أساليب التكنولوجيا الحديثة للظروف المحلية .

(٥) عدم ملائمة جهود التدريب والتنيمة الادارية للدول المضيفة .

(٦) قصور المساهمة الملائمة لتطوير المجتمع .

(٧) قصور قدوم رأس المال من الخارج والاعتماد الشامل على المدخرات المحلية .

(٨) صورية نقل الأسعار المتبعة داخل الشركات .

---

(١) - Reuber G, Private foreign investmentin development, op. cit.

(٩) قصور التعاون مع حكومة الدولة المضيفة وقصور تعاون استثمار وسياسات الانتاج مع تنمية الأولويات .

(١٠) انتاج سلع ترفيهية غير مرغوب فيها للمجتمع .

(١١) خلق أسواق أقل منافسة .

(١٢) قصور تنمية الشركات التابعة المحلية في مواجهة منافسة الشركات التابعة الأجنبية .

(١٣) قصور الشركات الأجنبية فى الطلب على السلع المحلية .

(١٤) الأثر الضار لتطور المقاولين المحليين - والتكنولوجيا - والمهارات الادارية .

خلاصة ما تقدم أن سياسة الاستثمار الأجنبى المباشر مثل أى سياسة أخرى لها مزاياها وعيوبها ويجب على الدول النامية أن تعمل على ترشيد استخدام هذه السياسة من خلال حصر وتقييم جانبى الأمر من منافع وتكاليف وأن تعمل على تعظيم تلك المنافع عند مستوى معين من مستويات التكلفة .

واجتذاب القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى المجالات المرغوبة ، وفى التوقيت المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية .

القسم الثاني

تجربة الاستثمار الأجنبي المباشر ، ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادي

تمهيـــــد :

نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية التى عانت منهـــا البلاد، واجهت عملية التنمية فى مصر صعاب كثيرة وقد ضاعـف من تلك المعاناة أربعة حروب متتالية كانت لها آثارهــا الخطيرة على جميع القطاعات . ويعتبر نقص رؤوس الأموال مــن أهم المشاكل التى برزت ، ووراء ذلك ضعف القدرة على الادخـار وتزايد الاستهلاك ، ونقص المنشآت القادرة على استقطــاب رؤوس الأموال وتوجيهها الى المشروعات الانتاجية التى يثبـت جدواها الفنية والاقتصادية والمالية .

وقد ترتب على نقص رؤوس الأموال الحقيقية عدم امكــان استغلال وتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية فى الدولة ، وتعـرض الاقتصاد القومى للتضخم نظرا لأن الدخول النقدية لم يستجـب لها المعروض من السلع الاستهلاكية . وكنتيجة لعدم كفايــة الموارد المالية المتاحة لمقابلة الاستثمارات اللازمة لتحقيــق خطط التنمية ، تفاقم العجز فى ميزان المدفوعات مع ضعــف الصادرات وزيادة الواردات واستمرار الاقتراض من الخــارج ، وظهرت بعض الطاقات المعطلة ، الأمر الذى أدى الى اهمــال عمليات الصيانة والاحلال والتجديد بالمشروعات الصناعية ومرافـق الخدمات وتخلف الهياكل الأساسيــة .

وقد زاد من هذه المشاكل عدم توافر الخبرة الكافية فـى مجال التخطيط ودراسة وتنفيذ المشروعات ، فضلا عن المعوقــات التى صاحبت ادارة القطاع العام الذى كان منوطا به تنفيــذ القدر الأكبر من الاستثمارات .

ولما كانت معالجة مشاكل الاقتصاد القومى تتطلب بالضرورة تنفيذ برامج شاملة فى مجال التعمير والتنمية تزيد أعباؤها عن قدرة الاقتصاد القومى على توفير المدخرات وتوليد الاستثمارات المطلوبة ، فقد بدا ملحا أهمية اجتذاب رؤوس الأموال من الخارج لمجالات الاستثمار المختلفة .

ولذلك سوف نبدأ هذا القسم بالتعرض لأهم المشكلات الرئيسية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وتقيد حركته الذاتية نحو التنمية المستمرة ، ثم نتطرق بعد ذلك لدراسة التطبيق العملى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

وسوف نقسم الدراسة فى هذا القسم الى ثلاثة أبواب على النحو التالى :

الباب الأول : الاقتصاد المصرى ومشكلة التمويل الذاتى .

الباب الثانى : التطبيق العملى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

الباب الثالث : تقييم تجربة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

البـــــاب الأول

الاقتصـاد المصرى ومشكلة التمويل الذاتـى

الباب الأول

الاقتصاد المصرى ومشكلة التمويل الذاتى

ان الاقتصاد المصرى به الكثير من عناصر القوة وان كان هناك عددا من المشاكل شأنه شأن أى اقتصاد آخر ، فالاقتصاد الأمريكى وهو أقوى الاقتصاديات يعانى من ارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة وتقلب أسعار الدولار .

ويمكن القول بصفة عامة ، أن ما يعوق الاقتصاديات المتخلفة فى الوصول الى مرحلة النمو الذاتى ، هو أنها تزخر بالعديد من الاختلالات الهيكلية التى يمثل كل منها مظهرا لمشكلة هيكلية .

وسوف نحاول فى هذا الباب القاء الضوء على الاحتياجات التمويلية الضرورية للاقتصاد المصرى حتى منتصف السبعينات، ثم نتطرق بعد ذلك لأهم المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى والتى أدت الى ضرورة الاعتماد على رؤوس الأموال الأجنبية وتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وسوف نقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصلين على النحو التالى :

الفصل الأول : الاحتياجات التمويلية الضرورية للاقتصاد المصرى حتى منتصف السبعينات .

الفصل الثانى : المشكلات الأساسية بالاقتصاد المصرى حتى منتصف السبعينات .

الفصل الأول

الاحتياجات التمويلية الضرورية للاقتصاد المصرى حتى منتصف السبعينات

حيث تشير التقديرات التى أجراها البنك الدولى [(١)] ، ان عجز الحساب الجارى بميزان المدفوعات تزايدالي حد كبير ومن المتوقع أن يتزايد خلال الأعوام القادمة فاذا أضفنا كذلك مستحقات الديون الخارجية ، فضلا عن الوفاء بالتزاماتنا تجاه صندوق النقد الدولى والزيادة فى الاحتياطيات ، نجد أن جملة العجز الجارى المطلوب تمويله يمثل عبئا كبيرا على الاقتصاد المصرى الأمر الذى يضعف قدرته على تحقيق التنمية .

ونجد أن تسديدات الديون الخارجية والتسديدات المستحقة لصندوق النقدالدولى تمثل فقط حوالى ٢٨ ٪ من اجمالى العجز الخارجى المطلوب تمويله ولا شك أن هذه النسبة المرتفعة تبين لنا مدى الضغط الذى أصبحت تمثله أعباء الديون الخارجية على الاقتصاد المصرى .

ويستطيع البنك الدولى أن يمول هذا العجز أو الشطر الأكبر منه عن طريق التمويل الخارجى المرتفع التكلفة ، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة تصل الى ٥٩٠ مليون دولار فى عام ١٩٨١ ، وتسهيلات الموردين تصل الى ٥٥٠ مليون دولار

---

(١) See: World Bank,"Arab Republic of Egypt Recent Economic development and external capital Requirements", Report No. 2738 EGT, 12 Nov., 1979, p. 23.

فى عام ١٩٨١[(١)].

فضلا عن التحويلات الخاصة والسحب من صندوق النقد الدولى، بالاضافة الى جانب يعتد به من المعونات الرسمية الممثلة فى القروض الثنائية والقروض الميسرة من الهيئات الدولية المتعددة الأطراف وتبلغ ٢٫٦٣٠ مليون دولار فى عام ١٩٨١.

ولقد ذكر فى الخطة أن تمويل هذه الاستثمارات سوف يتم عن طريق الادخار المحلى ومساهمة رأس المال الأجنبى والاقتراض الخارجى بالشكل الذى يؤدى الى تخفيف تدريجى لأعباء الموازنة العامة للدولة ، بحيث يختفى العجز الجارى فى عام ١٩٨٠، ثم يتحول الى فائض قدره ١٨١ مليون جنيه فى عام ١٩٨١ ،ويرتفع الى ٤٢٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢[(٢)].

كما تشير الأرقام الواردة فى مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٩ أن اجمالى الاستثمارات التى تحتاج اليها القطاعات المختلفة والمرافق تبلغ نحو

---

(١) يتفق تقدير البنك الدولى مع ما أكدته الاحصائيات الدولية من اتجاه حجم القروض الميسرة التى تنساب من الدول المتقدمة الى التناقص فترة بعد أخرى ، ويتفق أيضا مع رأى الأوساط الواسعة من رجال الحكم ورجال الأعمال فى البلاد الرأسمالية أن ماتحتاج اليه ليس الاقتراض الخارجى وانما تهيئة المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة. وحجتهم فى ذلك أنه اذا ما توافرت امكانيات واسعة وميسرة للاقتراض الخارجى فانه يؤدى الى تقوية القطاع العام وعدم تشجيع القطاع الخاص والأجنبى وهو ما لا تفضله مجموعة الدول الرأسمالية. انظر التقرير الذى وضعه مستر بيرسون وآخرون ماذا يجرى فى العالم الفقير ، شركاء فى التنمية، ترجمة ابراهيم نافع ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٧١.

(٢) البنك المركزى المصرى ، المعالم الرئيسية لمشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٧٨ - ١٩٨٢،المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع عشر ، العدد ٣، ٤، ١٩٧٧، ص ١٦٨.

ويلاحظ أن النمو الذى تحقق بالقطاعات السلعية لم يكن أساسا بسبب نمو القطاع الصناعى ولكنه تحقق بسبب النمو فى أنشطة البترول والتعدين وذلك مع بدء الانتاج فى حقول أبو ماضى والغراديق وأيضا بسبب النمو فى قطاع التشييد كنتيجة لحركة التعمير فى منطقة القناة .

وأخيرا فانه يمكن القول أن المشكلات التى تكبل نمو الصناعة المصرية خلال الفترة محل الدراسة تعود الى خطأ استراتيجى ارتكبه المخطط المصرى مما أدى الى اضعاف علاقات الترابط الرأسى بين فروع الصناعات المختلفة ، ظهرت آثاره واضحة فى زيادة المكون الأجنبى من المستلزمات السلعية ومتطلبات الصيانة الأمر الذى ربط بشكل يكاد يكون تاما ومباشرا بين أزمة النقد الأجنبى ومشاكل الطاقات الصناعية العاطلة . ولعل هذه النتيجة قد روجت بشكل كبير لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وخلاصة ما تقدم أن مشكلة الاختلال فى البنيان الانتاجى خلال الفترة ١٩٧٥/٦٥ يمكن تصويرها على النحو التالى :

(١) تغير طفيف فى نسبة القطاعات السلعية فى توليد الناتج المحلى يعزى أساسا الى زيادة مساهمة أنشطة التشييد والبترول مع تقلص دور الصناعة فى توليد هذا الناتج بسبب استمرارها مقيدة بمشاكل الطاقات العاطلة والتدهور فى الطاقات الانتاجية للمصانع وتخلف انتاجية العامل.

(٢) تدهور واضح فى نصيب قطاع الخدمات العامة والخدمات الشخصية مما يعنى الاضرار بمستوى الرفاهية بالطبقات محدودة الدخل .

(٣) اختلال فى النمو بين القطاعات يعزى الى نمو أنشطة التوزيع بمعدلات تفوق معدل نمو القطاع السلعى،

كبير من البنوك الأجنبية على افتتاح فروع لها سواء بمفردها أو بالاشتراك مع البنوك والمؤسسات الوطنية .

وبالنسبة لقطاع الخدمات فالملاحظ هو تدهور النصيب النسبي لهذا القطاع فى جملة الناتج المحلى من ٢٤ ٪ سنة ٦٩ /٧٠ الى ٢٢٫٠ ٪ عام ١٩٧٥ مقومة بالأسعار الثابتة ، ومن ٢٩ ٪ سنة ١٩٧٠/٦٩ الى ٢٢٫٠ ٪ لسنة ١٩٧٥ وبالذات فى قطاعات الاسكان والخدمات الاجتماعية (التعليم - الصحة .... الخ) وهذا التطور له انعكاس ضار على مستوى الرفاهية بالنسبة للطبقات محدودة الدخل التى تعتمد على هذه الخدمات بشكل رئيسى . الا أننا نعتقد أن رفع مستوى الرفاهية الناتجة من القطاع الخدمى لابد وأن يبدأ بتطوير العمل بالقطاع الحكومى ورفع كفاءته .

ويؤدى امعان النظر فى هذه التطورات الى امكان قيام حالة من اختلال النمو بين القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلى ، واذا كان من الصحيح القول بأن النمو الحادث فى القطاعات التوزيعية يجب ألا يسبق النمو فى القطاعات السلعية الا فى حدود معقولة . فالملاحظ فى حالة الاقتصاد المصرى أن معدل نمو القطاعات السلعية خلال الفترة ٦٥ - ١٩٧٥ والذى يقدر بـ ١٥ ٪ بالأسعار الجارية ، ٤٫٦ ٪ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥، كان بمعدل أقل بكثير من معدل نمو القطاعات التوزيعية والذى قدر بـ ١٩٫٣ ٪ بالأسعار الجارية ، ٧٫٤ ٪ بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥. ومثل هذا السبق فى النمو بقطاعات التوزيع قد لا يعبر عن استجابة للنمو فى القطاعات السلعية بقدر ما يعبر عن ضغوط سكانية أو اجتماعية .

- كما أن النمو فى قطاعات الخدمات يقل بكثير عن معدلات النمو ببقية القطاعات ، وبالاقتصاد القومى ككل .

انعكس فى فشل الزراعة فى امداد الصناعة بما تحتاج اليـــه من مواد خام زراعيـــة .

والنتيجة ، أن تخلف كلا من القطاع الزراعى والقطـــاع الصناعى كان قيدا على تنمية أيا منهما خلال تلك الفتـــرة المذكورة ، وذلك بسبب فقدان علاقات الترابط الامامية والخلفية بين القطاعين، مما برز فى عدم مقدرة الزراعـــة المصرية على توفير بعض الاحتياجات الأساسية للصناعة مثل خـــام القطن قصير التيلة والزيوت الخام ومواد الأعلاف ، واضطـــرار الصناعة الى استيرداها من العالم الخارجى ، كما أن الصناعة المحلية هى الأخرى فشلت فى توفير مستلزمات الانتاج للقطـــاع الزراعى مثل الأسمدة والمبيدات وأدوات الميكنة الزراعيـــة (حتى البسيطة منها) مما اضطر القطاع الزراعى أيضا الـــى استيرادها من العالم الخارجـــى .

ولعل هذه التطورات السابقة تقوم كسبب رئيسى لحـــدة الاختلال الذى واجهه الاقتصاد المصرى فى علاقاته الاقتصاديـــة الخارجية واشتداد أزمة المديونية الخارجية بعد ذلك .

أما التطور الآخر والهام فى بنيان الناتج المحلـــى خلال تلك الفترة المذكورة (٦٥ / ١٩٦٦ - ١٩٧٥) ، فيتمثـــل فى ازدياد الأهمية النسبية للقطاعات التوزيعية وأنشطـــة الخدمات الانتاجية ،حيث زادت مساهمتها فى توليد الناتـــج المحلى من ٢ر١٨ ٪ لسنة ١٩٦٦/٦٥ ثم ٩ر١٨ ٪ لسنة ١٩٧٠/٦٩ ، حيث بلغت ٤ر٢٢ ٪ فى عام ١٩٧٥ ويرجع مثل هذا التطـــور فى الأهمية النسبية للأنشطة التوزيعية الى كونها تتعلـــق بأنشطة المال والتجارة والتأمين ، وهى أنشطة تنمو كأثـــر من آثار سياسة الباب المفتوح ، التى بدأت من مطلـــع ١٩٧٤ بفتح المجال واسعا للنشاط المصرفى والتجارى واقدام عـــدد

يلاحظ أن مساهمة قطاع البترول قد زادت خلال الفترة من (٦٩/٧٠ - ١٩٧٥) من ٣ر٢ ٪ الى ٩ر٢ ٪ مقومة بالأسعار الجارية . الا أنها تظل ثابتة اذا ما قومت بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥. وذلك برغم أن بعض محاولات الاستكشاف البترولى قد بدأت تعطى ثمارها خلال النصف الأول من السبعينات.

وداخل القطاع السلعى ، يلاحظ أن قطاع الزراعة قد زادت أهميته النسبية من ٣ر٢٨ ٪ عام ١٩٦٥ الى ٠ر٢٩ ٪ عام ١٩٧٥ (مقومة بالأسعار الجارية) وهى زيادة ضئيلة اذا ما وضعنا فى الاعتبار أنها تحققت خلال عشرة سنوات ، كما أن اعادة تقويمها بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ تثبت أن مساهمة الزراعة فى توليد الناتج قد انخفضت خلال الفترة من (١٩٧٠ - ١٩٧٥) من ٥ر٣٢ ٪ الى ٠ر٢٩ ٪ .

ولعل مساهمة القطاع السلعى وتطور أنشطته فى توليد الدخل المحلى بالاقتصاد المصرى خلال الفترة (٦٥ - ١٩٧٥) قد تبلورت فى الصورة التالية :

(١) أن مجهودات التنمية خلال تلك الفترة لم تسفر عن تطور حقيقى لمساهمة هذا القطاع فى توليد الناتج المحلى بالاقتصاد المصرى .

(٢) استراتيجية التنمية القائمة على التركيز على القطاع الصناعى - باعتباره القطاع القائد لم تستطع زيادة مساهمته فى النشاط الانتاجى ، بل انها فشلت فى مجرد الحفاظ على الأهمية النسبية التى كانت للصناعة خلال النصف الأول من السبعينات .

(٣) ان اهمال تنمية قطاع الزراعة باعتبارها ركيزة الانتاج السلعى بالاقتصاد المصرى ، قد أدى أيضا الى تضاؤل مساهمة هذا القطاع فى توليد الناتج المحلى ، الأمر الذى

جدول (٥) النسب المئوية لمساهمة الصناعة في الناتج المحلي (٦٥ - ١٩٧٥)

السنة	٦٦/٦٥	٧٠/٦٩	١٩٧٤	١٩٧٥
٪	٩ر٢٠	١ر١٨	٥ر١٧	٢ر١٧

ولا شك في أن مثل هذا التطور السلبي الحادث بقطاع الصناعة يخالف تماما الهدف المنشود من جهود التنمية المصرية من خلال المحاولات التخطيطية لهذه الفترة والفترات السابقة عليها • والتي تبلورت في تبني المخطط المصري لاستراتيجية التنمية الصناعية كمحور رئيسي في استراتيجية التنمية الشاملة •

ولعل هذا التطور السلبي يرجع - في اعتقادنا - الى كون هذا القطاع الصناعي أصبح بعد النجاح المحدود خلال الخطة الخمسية الأولى مكبلا بمشاكل الطاقة العاطلة ، وتدهور مستوى الطاقات الانتاجية • اما بسبب نقص مستلزمات الانتاج من السلع الخام أو الوسيطة أو بسبب تراكمات المخزون السلعي النهائي لبعض فروع الصناعات(١) ، حيث تفيد التقارير الرسمية بلوغ نسبة المخزون السلعي الراكد أكثر من ٦٠ ٪ في الصناعات الهندسية ، ٤٠ ٪ في عدد من الصناعات الغذائية ، كما يشير تقرير آخر الى أن ٥٠ ٪ من رأس المال الثابت من المعدات والآلات في القطاع الصناعي يحتاج الى احلال وتجديد(٢) .

---

(١) انظر في ذلك :
- وزارة الصناعة ، انجازات وأعمال قطاع الصناعة والتعدين ، ١٩٧٥ - جزء أول •
- الجهاز المركزي للمحاسبات - التقرير السنوي ١٩٧٥ - الجزء الثالث •

(٢) انظر - وزارة الصناعة انجازات وأعمال قطاع الصناعة والتعدين ، المرجع السابق •
- الجهاز المركزي للمحاسبات - التقرير السنوي ١٩٧٥ ، المرجع السابق •

يتضح لنا من هذا الجدول أن هيكل الناتج المحلى الاجمالى خلال السنوات الخمس من (٦٩/٧٠ - ١٩٧٥) - مقوما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ تأكد صحة النتيجة السابقة وهى ضآلة التغيير فى الأهمية النسبية للقطاعات السلعية فى جملة المصادر المكونة للناتج المحلى ، ويلاحظ أن حساب ذلك بالأسعار الجارية يظهر ارتفاعا فى الأهمية النسبية للقطاعات السلعية من(٥٤ر٩ ٪) الى (٥٥ر٦ ٪) وذلك بعكس ما أظهرته الأرقام الثابتة من انخفاض طفيف فى هذه الأهمية من (٥٦ر٤ ٪) الى (٥٦ ٪)٠

ان الاحصائيات السابقة تشير الى تعثر مجهودات التنمية خلال المرحلة المذكورة فى تعديل التركيب البنيانى للناتج المحلى لصالح القطاعات السلعية ، حيث لم تسفر هذه المجهودات سوى عن نتيجة ضئيلة متمثلة فى التغير بدرجة طفيفة لصالح قاعدة الانتاج السلعى الحقيقى ٠ كما أن هذا التغيير الطفيف لصالح أنشطة الانتاج السلعى جاء مقرونا بانخفاض واضح فى مساهمة قطاع الصناعة فى توليد الناتج المحلى بل ويمكن القول بأن هذا الانخفاض لمساهمة الصناعة فى توليد الناتج ظل يتحقق كاتجاه عام خلال السنوات العشر (٦٥/٦٦ - ١٩٧٥) لدرجة أنه يكاد يكون ظاهرة اتسمت بها هذه الفترة ٠ وذلك بعد نجاح مؤكد لجهود التخطيط فى فترات سابقة (برنامج السنوات الخمس للتصنيع والخطة الخمسية الأولى) فى رفع الأهمية النسبية للصناعة فى توليد الدخل القومى ٠

وتشير النسب التالية الى مثل هذا التطور السلبى الذى أصاب مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى خلال الفترة (٦٥ - ١٩٧٥)٠

جدول (٤) هيكل الناتج المحلى الاجمالى
طبقا للأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥ م

(نسبة مئوية)

مصادر الناتج المحلى	١٩٧٠/٦٩	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الزراعة	٣٢ر٥	٣٠ر٨	٣١ر١	٢٩ر٥
التعدين	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣
الصناعة	١٧ر٢	١٧ر٥	١٧ر٥	١٧ر٢
البترول	٢ر٩	٢ر٧	١ر٦	٢ر٩
التشييد	٢ر٧	٢ر٨	٣ر٢	٤ر٨
الكهرباء	٠ر٨	٠ر٩	١ر١	١ر٣
اجمالى القطاعات السلعية	٥٦ر٤	٥٥ر٠	٥٤ر٨	٥٦ر٠
النقل والمواصلات	٣ر٧	٤ر٠	٤ر٢	٤ر٣
قناة السويس	-	-	-	٠ر٨
التجارة والمال والتامين	١٤ر٣	١٥ر٣	١٥ر٦	١٥ر٠
السياحة والفنادق	١ر٦	١ر٦	١ر٨	١ر٩
اجمالى القطاعات التوزيعية	١٩ر٦	٢٠ر٩	٢١ر٦	٢٢ر٠
الاسكان	٤ر٨	٤ر٦	٤ر١	٤ر١
المرافق	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٤
الخدمات الشخصية	٦ر٢	٦ر٠	٥ر٥	٥ر٠
الخدمات العامة	١٢ر٧	١٣ر١	١٣ر١	٥ر٠
اجمالى القطاعات الخدمية	٢٤ر٠	٢٤ر١	٢٣ر٦	٢٢ر٠
اجمالى الاقتصاد القومى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: وزارة التخطيط ـ تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات (٧٠/٦٩ - ١٩٧٩).

من استعراض الأرقام الواردة بالجدول أعلاه فانه يمكن ملاحظة ما يلى :

- أن هناك تغيرا طفيفا فى هيكل الناتج المحلى خلال الفترة (٦٥ - ١٩٧٥)ويشير الى ذلك تغير الأهمية النسبية لمساهمة القطاع السلعى فى الناتج المحلى من ٥٤٫٩ ٪ عام ١٩٦٦/٦٥ الى ٥٥٫٦ ٪ عام ١٩٧٥٠

- ان هذا التغير الطفيف فى هيكل الناتج المحلى لصالح القطاعات السلعية كان متباين الاتجاه خلال السنوات العشر (٦٥ - ١٩٧٥) حيث تشير النسب الواردة بالجدول الى انخفاض ناتج القطاعات السلعية بشكل واضح خلال السنوات الخمس الأولى (٦٦/٦٥ - ١٩٧٠/٦٩) من (٥٤٫٩ ٪) الى (٥٢٫٠ ٪) ثم ارتفاعها فى السنوات الخمس التالية (٧١/٧٠ - ١٩٧٥) الى (٥٥٫٦ ٪)٠

من هذا فان النتيجة التى يمكن دعمها من هذه الاحصائيات هو أن التغير فى هيكل الناتج المحلى لصالح القطاعات السلعية خلال الفترة بأكملها كان طفيفا جدا لدرجة أنه يكاد يوصف بالثبات ٠

وذلك بهدف قياس الآثار التنويعية فى الناتج القومى التى حدثت بعد ذلك بفعل سياسة الاستثمارات الأجنبية أو سياسة الباب المفتوح .

جدول (٣) هيكل الناتج المحلى الاجمالى (٦٥ - ١٩٧٥)
طبقا للأسعار الجارية

(نسبة مئوية)

مصادر الناتج	١٩٦٦/٦٥	١٩٧٠/٦٩	١٩٧٥
الزراعة	٢٨ر٣	٢٧ر٥	٢٩ر٠
التعدين		٠ر٢	٠ر٣
الصناعة	٢٠ر٩	١٨ر١	١٧ر٢
البترول		٢ر٣	٢ر٩
التشييد	١ر١	١ر٥	١ر٤
الكهرباء	٤ر٦	٢ر٤	٤ر٨
اجمالى القطاعات السلعية	٥٤ر٩	٥٢ر٠	٥٥ر٦
اجمالى القطاعات التوزيعية	١٨ر٢	١٨ر٩	٢٢ر٤
الاسكان	٣ر٧	٥ر٦	٤ر١
المرافق العامة	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٤
الخدمات الشخصية	٢٢ر٨	٥ر٦	٥ر٠
الخدمات العامة		١٥ر٦	١٢ر٥
اجمالى القطاعات الخدمية	٢٦ر٩	٢٩ر١	٢٢ر٠
اجمالى الاقتصاد القومى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر : محسوب باستخدام تقرير :
IBRD,(Economic Department) op. cit., May 1973, Table (2 - 3).

به هذه الاقتصاديات من ظاهرة التبعية الاقتصادية وشيوع البطالة البنيانية ، وتعرض حصيلة صادراتها للتقلب بين فترة وأخرى.

ويلاحظ أن الفجوة القائمة بين الاقتصاديات المتقدمة والاقتصاديات المتخلفة قد تبلورت فى البنيان الانتاجي لكل منهما حيث يتميز فى الأولى بأنه بنيان متنوع يغلب عليه الطابع الصناعى بينما هو فى الثانية اقتصاد زراعى أو تعدينى ذو سلعة واحدة أو محصول تصديرى رئيسى(١).

ومن الطبيعى فان أية مجهودات تنموية جادة فى الدول المتخلفة يجب أن تستهدف تنويع مصادر الدخل القومى وتقليل اعتماده على محصول زراعى أساسى أو سلعة خام رئيسية، وذلك بما يضمن حماية الاقتصاد محل الدراسة من مخاطر التبعية الاقتصادية وتقليل البطالة البنيانية، به ولقد أدرك المخطط المصرى هذا الهدف فى بداية الستينات ، حيث نجد أن الخطة الخمسية الأولى (٦٠ - ١٩٦٥) وما تلاها من محاولات تخطيطية قد تبنت هدفا أساسيا هو مقاومة اختلال البنيان الانتاجي من خلال التركيز على القطاع الصناعى وتنميته باعتباره القطاع القائد "leading sector" لعملية التنمية الاقتصادية . ونبدأ بالتعرض لخصائص الهيكل الانتاجي للاقتصاد المصرى خلال المرحلة السابقة لتبنى مصر سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وذلك بقصد التعرف على :

- مقدار الاختلال فى البنيان الانتاجي للاقتصاد المصرى .
- طبيعة وآثار هذا الاختلال على المتغيرات الرئيسية الأخرى.

---

(١) Singer, H.W., problem of industrialization of under developing countries, international social science Bulletin, vol. VI, No. 2, 1954, pp. 217 - 218.

وفى هذا الفصل سوف نبرز أهم خمس مشاكل تعترض الاقتصاد المصرى وتعوق عملية التمويل الذاتى للتنمية الاقتصادية خلال فترة السبعينات ،وسوف نقسم الدراسة فى هذا الفصل الى خمسة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : مشكلة اختلال البنيان الانتاجى .

المبحث الثانى : عدم كفاية المدخرات المحلية فى الاقتصاد المصرى .

المبحث الثالث : تطور التجارة الخارجية وعدم كفاية حصيلة الصادرات .

المبحث الرابع : عجز ميزان المدفوعات المصرى .

المبحث الخامس : أزمة المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى .

المبحث الأول
مشكلة اختلال البنيان الانتاجى

ان الاقتصاديات المتخلفة عموما تتميزبظاهره سيادة الهيكل الانتاجى ذى القطاع الأوحد أو القطاع المسيطر "The single sector Economy". الأمر الذى يترتب عليه خضوع تغيرات الدخل القومى وأيضا معدلات نموه للتغيرات التى تحدث في هذا القطاع المسيطر أو القطاع الأوحد . وفى الاقتصاديات المتخلفة عموما ، فان هذا القطاع قد يتمثل فى القطاع الزراعى أو الاستخراجى (التعدينى) ، وربما فى القطاعين معا ، حيث قد تصل نسبة ما يمثله أى من هذين القطاعين أو هما معا الى أكثر من ٩٠٪ ، ويرتبط بذلك ما تتصف

بالاضافة الى اختلال هيكل الاستثمار وذلك لندرة الأموال المتاحة للاستثمار نسبيا ولعدم استخدامها بأقصى درجة ممكنة دون ضياع ، حيث وجد أن التنسيق بين الاستثمارات المختلفة تؤدى الى نتائج ذات كفاءة أكبر من عدم التنسيق بينها وتركها للقرارات الفردية دون تخطيط. أيضا اختلال هيكل الجهاز الانتاجى للاقتصاد المصرى وضعف الانتاج المحلى عن تلبية الاحتياجات الضرورية من السلع الاستهلاكية وخاصة السلع الغذائية ، وبالتالى اللجوء الى الخارج لتغطية هذه الاحتياجات ، فقد ازدادت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة ٣٠ ٪[١] فى خلال الفترة من يناير ١٩٧٣ الى أكتوبر ١٩٧٤ بجانب ضخامة عبء الدعم الحكومى للسلع الاستهلاكية ، علاوة على ازدياد عبء الديون الخارجية لانخفاض كفاءة استخدام التسهيلات الائتمانية مع مشكلة تراكم أعباء وفوائد هذه الديون . وعدم كفاية حصيلة الصادرات من النقد الأجنبى لمقابلة الاحتياجات الاستيرادية من السلع والخدمات خاصة الاستثمارية منها اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى واذا أضفنا الى ذلك عدة مشاكل أخرى منها ما هو ثقافى أو اجتماعى أو سياسى وانخفاض معدل النمو النسبى للزيادة السنوية الحقيقية فى الدخل القومى الذى وصل الى ٨ر٣ ٪ فى عام ١٩٧٤[٢] وهذا يمثل خطرا شديدا على تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر مع تزايد حجم السكان بمعدل يفوق كثيرا معدل التنمية وعدم التركيز على حل المشكلات المحلية للجماهير[٣].

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بيان عن معدلات الاستهلاك ، عام ١٩٧٤ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المرجع السابق .

(٣) د.أحمد جامع ، مقاله عن " الأعمدة السبعة للاصلاح الجذرى للاقتصاد المصرى ، جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ١٩٧٦/٥/٨.

الفصل الثانـــى

المشكلات الأساسية بالاقتصاد المصرى حتـــى منتصـــف السبعينـــــات

تعانى الاقتصاديات المتخلفة من العديد من المشكـــلات الاقتصادية والتى كثيرا ما يختلف الرأى فى تقديرها ومـــدى تأثيرها على خطط التنميـــة .

والاقتصاد المصرى وهو اقتصاد نام يسعى الى تحقيـــق معدلات مرتفعة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عن طريق عمليـــات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتغلب على المشكلات الأساسيـــة التى تعوقه فى تحقيق أهدافـــــه .

وتتمثل أهم هذه المشاكل فى انخفاض معدلات الادخـــار المحلى حيث توجد فجوة تمويلية ناتجة عن عجز المدخـــرات الحالية عن تغطية المتطلبات اللازمة للاستثمار القومى من أجـل تحقيق معدلات مرتفعة للدخل القومى . كذلك العجز المستمـــر والمزمن فى ميزان المدفوعات المصرى نتيجة تزايد العجز فـــى الميزان التجارى المصرى وأيضا التضخم الذى يعبر عن تزايـد حجم الفجوة التضخمية ، حيث شهد الاقتصاد المصرى تضخمـــا حادا فى السنوات الأخيرة وخاصة منذ عام ١٩٧٣ متمثلا فـــى ارتفاع الرقم القياسى لأسعار السلع الاستهلاكية من ار١١٩ فـــى ديسمبر ١٩٧٢ الى ١٦٧ فى ديسمبر ١٩٧٦، وذلك من خلال دراســة جدول الأرقام القياسية لأسعار السلع الاستهلاكية فى مصـــر خلال الفترة من عام ٧٢ - ١٩٧٦ . وبناء على ذلك فان معـــدل التضخم يميل الى ٢٠ - ٣٠ ٪ سنويا ، وهو معدل مرتفـــع بلا جدال وله تأثير سيىء على الموارد وتوزيع الدخل القومى[١].

(١) راجع الدكتور عبدالمنعم راضى ، دراسة على التضخم فـــى الاقتصاد المصرى ، مجلة مصر المعاصرة ، المجلد ٦٨ ، العدد ٣٦٧ ، يناير ١٩٧٨.

كل هذه العوامل بجانب الأوضاع المالية التى تحيط بالاقتصاد المصرى وتفخم نفقات الأمن والدفاع تجعل هناك ضرورة ملحة فى الاستعانة بالموارد الخارجية .

خلاصة القول أن مصر لا يمكنها حتى الآن الاستغناء عن الموارد الأجنبية لسد جزء كبير من الاحتياجات التمويلية فيها ، وان ذلك المصدر مازال يلعب دورا هاما فى تمويل التنمية فى مصر(١).

---

(١) وزارة التخطيط القومى ، بيان وزير التخطيط عن مشروع الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٩ ، ديسمبر ١٩٧٨.

فى الأسعار العالمية للمواد الغذائية ، كذلك ضعف قـــدرة مصر على السداد لارتفاع نسبة الواردات الوسيطة من اجمالـــى مستلزمات الانتاج فى الكثير من قطاعات الاقتصاد والتى أصبحت تمتص نسبة كبيرة ومتزايدة من اجمالى الواردات المصرية عبر الزمـــن[1].

ولا شك أن هذا النمو أصبح يمثل خللا فى طبيعة بنيـــان الاقتصاد المصرى ، لأن انتظام دوران عجلات الانتاج فى كثيـــر من قطاعات الاقتصاد القومى يعتمد على مدى انتظام ورود السلع الوسيطة من الخارج ، علاوة على جمود الصادرات السلعيـــة المصرية وخاصة السلع الزراعية ، اذ ظلت نسبة الصادرات الـــى الدخل المحلى الاجمالى ثابتة تقريبا خلال فترة السبعينـــات حوالى ١١٪[2].

فى حين أن نسبة الواردات الى الدخـــل المحلى الاجمالى ضعف ذلك تقريبا ٢٢ ٪ خلال نفس الفترة[3] ويمكن ارجاع الجمـود الحادث فى النمو الكمى للصادرات السلعية الى ضعف النمـــو فى القطاعات المنتجة للتصدير وخصوصا فى القطاع الزراعـــى ونقص الفائض المخصص للتصدير .

---

(١) تشير الاحصائيات الى أن الواردات الوسيطة تمثل نسبـــة هامة من مستلزمات الانتاج على المستوى القومى فقـــد وصلت حوالى ١٦ ٪ فى عام ١٩٧٥. نقلا عن د. رمزى زكـــى وآخرون ، تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعـــات ومشكلة تفاقـــم العجز الجارى وسياسات مواجهتـــه فى الفترة ٥٩ / ٦٠ - ١٩٧٥ عام ١٩٧٨.

(٢) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، تطـــور التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية فى ظل نظـــام التصدير والاستيراد السائد خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٧، المجلد ٣٢ ، العدد ١ ، ١٩٧٩ ، ص ٤٣.

(٣) البنك الأهلى المصرى ، المصدر السابق ، ص ٤٣.

٦ر٥ مليار جنيه .

وعلى الرغم من قيام المخططين بجهود مكثفة لاستيعاب هذا الرقم الضخم من الاستثمارات داخل اطار الخطة ، الا أن الرقم المخطط لتحقيقه فى اطار الخطة لعام ١٩٧٩ ، لم يصل الا لنحو ٣٤٦٥ مليون جنيه كقيمة للاستثمارات التى يمكن تحقيقها فعلا والتى تكفل توفير متطلبات القطاعات وفق الأولويات المحددة ، وذلك بشرط اتخاذ الاجراءات الحازمة التى تحد من عوامل الضعف فى قدرة مصر على سداد ديونها الخارجية .

أى تلك العوامل التى تسهم فى تقليل الفائض المتبقى من العملات الأجنبية التى يمكن تحقيقها للوفاء بأعباء الديون - وأهمها تزايد اعتماد مصر على العالم الخارجى فى اشباع الاحتياجات الغذائية والذى أصبح يستنزف نسبة هامة ومتزايدة من العملات الأجنبية التى يستطيع الاقتصاد المصرى تدبيرها سواء عن طريق مصادره الذاتية أم عن طريق المعونات والقروض الخارجية .

وتشير الاحصائيات الى أن النصيب النسبى للواردات من السلع الغذائية من اجمالى واردات مصر قد ارتفعت من ١٧ ٪ فى عام ٦٩/٧٠ الى ٣٠٪ فى عام ١٩٧٥[١]. ومعنى هذا أن ثلث واردات مصر تذهب الى اشباع الاحتياجات الأساسية للسكان، وذلك بسبب التزايد السكانى مع عدم مواكبة القطاع الزراعى للوفاء بهذه الاحتياجات المتزايدة ، بجانب الارتفاع الواضح

---

(١) الادارة المركزية للتعامل الخارجى ، الشعبة المركزية للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات ، وزارة التخطيط القومى ، بيانات عن التعامل مع العالم الخارجى فى السنوات ٦٩ / ٧٠ - ١٩٧٥ ، ١٩٧٧/٢/١.

بل ومعدل نمو الاقتصاد القومى ككل .

ومن المسلم به أن تصوير المشكلة على النحو السابق هو تصوير ساكن (استاتيكى) ، ولكنه لا يجب أن يؤخذ بمعزل عن التطورات والتراكمات السابقة والتى بدأت مع مطلع الستينات وأن يؤخذ بمعزل عن المحاولات التخطيطية المتكررة من ذلك الحين والتى اتجهت الى الاعتماد على تنمية القطاع الصناعى باعتباره القطاع القائد لعملية التنمية فى ذلك العقد مما ظهر واضحا فى انخفاض معدلات النمو فى القطاع الزراعى وتخلفه بالتالى عن أن يؤدى دوره كقاعدة انتاجية ثابتة تغذى النمو فى القطاعات الأخرى .

أما بالنسبة للنمو بالقطاع الزراعى خلال المرحلة (٦٥ - ١٩٧٥) فانه كان على النحو التالى فى جدول (٦).

المتوسط السنوى للنمو بالقطاع الزراعى

خلال الفترة	المعدل (٪)
٦٥ / ٦٦ - ٦٩ / ١٩٧٠	١ر٣
٧٠ / ٧١ - ١٩٧٥	٢ر٧

* محسوبة على أساس الأسعار الثابتة لسنة ٦٤/١٩٦٥ = ١٠٠

المصدر : باستخدام المؤشرات الاحصائية (٥٢ - ١٩٧٦) جدول(٥) ، ص ١٨٨.

ويمكن أن يتضح من ذلك تراخى معدلات نمو الناتج الزراعى خلال السنوات الخمس (٦٥ - ١٩٧٠) ، وذلك على عكس الفترة التالية (٧٠ - ١٩٧٥) ويرجع التفاوت الكبير فى معدل النمو بين الفترتين الى تحسن الانتاجية الزراعية بسبب زيادة المدخلات الانتاجية من خلال التوسع الرأسى وليس الأفقى

بسبب ماهو معلوم عما شهدته هذه الفترة من تعديات على الأراضى الزراعية الخصبة لأغراض التوسع العمرانى الأمر الذى ظهر فى تناقص المساحة المنزرعة من ٥ر٦ مليون فدان عام ١٩٧٠ الى ٢ر٦ سنة ١٩٧٥[(١)] ويشير تحسن الانتاجية الزراعية بسبب زيادة مدخلات التوسع الرأسى الى نتيجة هامة وهى أن الزراعة المصرية ماتزال قادرة على العطاء ، بل وان بها امكانيات أكبر للعطاء اذا ما تم التركيز على كلا المدخلين الأفقى والرأسى معا باستمرار التطوير فى أساليب الزراعة والرى والتسميد ومقاومة الآفات واستخدام البذور المهجنة جنبا الى جنب مع استصلاح الأراضى القابلة للزراعة واستزراع الأراضى المستصلحة حديثا ، وذلك حتى يستمر القطاع الزراعى فى أداء دوره كقاعدة ارتكازية لتمويل المدخرات المحلية ، وحتى يتسنى اقالة الصناعة المصرية من عثرتها الحالية ليعمل القطاعان معا فى تمويل متطلبات النمو الاقتصادى وتحقيق الانطلاق نحو مرحلة النمو الذاتى .

تغيرات هيكل العمالة المصاحبة لتطور البنيان الانتاجى خلال الفترة (٦٩ - ١٩٧٥)

لكى تتضح صورة التطور فى البنيان الانتاجى فاننا نستعرض التغيرات فى هيكل العمالة خلال الفترة (٦٩ - ١٩٧٥) كما يظهر من الجدول التالى :

---

(١) تقرير المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، (٧٨ - ١٩٧٩) ص ٦١ ، ٦٢.

جدول رقم (٧) تطور هيكل العمالة قطاعيا
(١٩٧٥ - ٦٩)

(نسبة مئوية)

الفترة	الزراعة	الصناعة والبترول	السلعية الأخرى	مجموع القطاعات: السلعية	التوزيعية	الخدمية	الاجمالى
٦٩ / ٧٠	٩ر٤٧ ٪	٠ر١٢	٠ر٥٪	٥ر٦٤٪	٤ر١٣٪	١ر٢٢٪	١٠٠٪
١٩٧٥	٠ر٤٤ ٪	٧ر١٢	٨ر٤٪	٩ر٦١٪	٥ر١٥٪	٦ر٢٢٪	١٠٠٪
مقدار الزيادة بالالف مشتغل	٥ر١٥٤	١ر١٧٦	٣ر٣٥	٩ر٣٦٥	٧ر٣١٦	٠ر٢٤٨	٦ر٩٣٠
٪	٦ر١٦	٩ر١٨٪	٨ر٣٪	٣ر٣٩٪	٠ر٣٤٪	٧ر٢٦٪	١٠٠٪

المصدر : باستخدام تقارير متابعة وزارة التخطيط - أعداد مختلفة .

ويتضح أن القطاعات السلعية عموما قد انخفضت بها نسبة ما تستوعبه من العمالة القومية وذلك من ٥ر٦٤ ٪ عام ٦٩ /١٩٧٠ الى ٩ر٦١ ٪ عام ١٩٧٥، وقد جاء هذا النقص لصالح ما يستوعبه قطاعى التوزيع والخدمات ، كما يلاحظ أن هذين القطاعين قد ساهما بالنصيب الأكبر فى توفير فرص العمالة الجديدة ،حيث وفرا ما يزيد عن ٦٠ ٪ من جملة فرص العمالة الجديدة خلال الفترة ٦٩ - ١٩٧٥. ولعل مثل هذا الوضع قد ساهم فى خلق المزيد من الضغوط التضخمية التى يتعرض لها الاقتصاد المصرى بسبب ما يؤدى اليه زيادة تيار الدخول النقدية بهذه القطاعات ، فى حين تتواضع مساهمتها فى خلق تيار حقيقى من السلع والخدمات بالمجتمع وهو ما يؤدى الى زيادة الضغوط التضخمية وزيادة عجز الموازنة العامة ، ومايتبع ذلك أيضا من ضغوط على ميزان المدفوعات أو الى مزيج من كل هذه النتائج .

ومن الجدير بالذكر أن استمرار هذا الخلل فى هيكل العمالة وكونه مرتبطا بالخلل فى الهيكل الانتاجى يعنى حالة من عدم الاستغلال الأمثل للموارد البشرية أو الاستغلال الخاطىء "Miss - Using" ، وترجع أسباب وجود هذه الحالة الى الآتى :

(١) اتباع السياسات الاجتماعية فى تشغيل الخريجين والمسرحين من القوات المسلحة .

(٢) تحويل القطاع الخدمى وخاصة الخدمات الحكومية الى مستودع لفائض القوى العاملة ، وحيث جرى العرف فى الحسابات القومية للاقتصاد المصرى على اعتبار الناتج الحكومى مساويا للأجور المدفوعة ، مع ملاحظة أن قطاع الخدمات

الحكومية قد نما بمعدل ٨ر٢ ٪ بالأسعار الجارية ، ٥ر٤ ٪ بالأسعار الثابتة • ومعنى ذلك أنه فى ظل استمرار السياسات الاجتماعية للتشغيل فان زيادة الأجور والمرتبات بهذا القطاع قد تعنى زيادة حجم الخدمات المقدمة فى المجتمع ، بل على العكس من ذلك فان تضخم حجم العمالة بهذا القطاع قد تؤدى بل هى فعلا تؤدى الى انتشار أنماط عديدة من البيروقراطية والتواكل والفساد ، مما يقلل من حجم ودرجة جودة الخدمات التى يقدمها القطاع الحكومى •

المبحث الثانى

عدم كفاية المدخرات المحلية فى الاقتصادالمصرى

تكمن مهمة هذا الجزء من الدراسة فى تحديد نسبة الادخار واتجاهها فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ما قبل ١٩٧٦، والعوامل المؤثرة فيها ، كمنطلق لتحديد شكل ومعادلة الادخار فى الاقتصاد المصرى ، ويأتى هذا التحديد فى اطار التعرف على مدى كفاية المدخرات المحلية للوفاء بمتطلبات التمويل الانمائى للاقتصاد المصرى ، هو ما يعد بتعبير آخر دراسة لفجوة الادخار والاستثمار فى تلك الفترة ، حتى يمكن التعرف على المشكلة التمويلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى وما اذا كانت هذه المشكلة التمويلية بطبيعتها وحجمها تقوم كمبرر حقيقى لتبنى سياسة الاستثمارات الأجنبية كمحور رئيسى للسياسة الاقتصادية الحالية ، وبعبارة أخرى هل تبنى الاقتصاد المصرى لسياسات الاستثمارات الأجنبية كان باعتبارها أداة بديلة بشكل رئيسى لقصور المدخرات المحلية أم أنها مجرد أداة مكملة ومعززة للمدخرات المحلية ؟

ولقد أجمع خبراء الاقتصاد وعلماء الدراسات الاجتماعية أن تنمية المدخرات لأى مجتمع يعد وسيلة مباشرة للقضاء على مظاهر التخلف والسير بخطى واسعة نحو التقدم فقد وضع " آرثر لويس" شرط الارتفاع بمعدل الادخار من ٥ ٪ الى ١٢ ٪ شرطا ضروريا لدخول الاقتصاد النامى لمرحلة الانطلاق وايجاد نوع من التقدم يساير ولو جزئيا التقدم التكنولوجى والصناعى المنتشر فى المجتمعات المتقدمة . ومع قلة الموارد وتضاؤل الدخول والتفاوت بينها بالنسبة للفئات المختلفة ، كان من الضرورى أن تعمل المجتمعات على فرض التشريعات التى من شأنها ايجاد حصص نقدية يتم توفير الكثير منها كأنواع الادخار الاجبارى . كما تعمل أيضا على زيادة الوعى الادخارى عن طريق شركات التأمين وايجاد نوع من الترغيب فى توفير جزء من الدخل عن طريق البنوك وصناديق التوفير المختلفة ، وهو ما يسمى بالادخار الاختيارى . غير أن مشكلة المشاكل التى تعترض الادخار فى المجتمعات النامية أن الرغبة فيه سواء أكانت اجبارية أو اختيارية لا تجد لها التشريع الكافى لعدم تنمية الوعى الادخارى مع وجود معوقات فى الانتاج وعدم موازنة الانتاج والاستهلاك .

وقد جاء اهتمام الحكومة المصرية بالمدخرات فى وقت متأخر بعد أن تبينت وجود عجز خطير فى ميزان المدفوعات كاد يؤدى الى شلل فى مراحل الانتاج .. ولهذا ظهرت الدعوى الى الادخار فى عدة صور منها زيادة نسب الضرائب ، زيادة حجم التأمينات الاجتماعية ، فرض توفير اجبارى على جميع العاملين فى الحكومة والقطاع العام والخاص باقتطاع جزء من مرتباتهم ، انشاء نوع جديد يسمى شهادات الاستثمار مع عمل حملات دعاية كبيرة له ، والتوسع فى مجال شركات التأمين بل وصل الأمر الى انشاء بنوك توفير لتلاميذ المدارس

وطلبة الجامعات ولكن لم يقدر لهذه البنوك الاستمرار طويلا. ولا شك أن الدعوة الى الادخار جاءت نتيجة اهتمام مصر بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودخولها فى مشروعات كبيرة المترتب عليها زيادة رهيبة فى الانفاق - مع عائد ضعيف خاصة فى السنوات الأولى من بداية هذه المشروعات ،يضاف الى ذلك قلة القروض الأجنبية والتسهيلات الائتمانية والمعونات بسبب خلافات سياسية فى ذلك الوقت .

ويضاف الى كل ذلك الزيادة الكبيرة فى أعداد السكان فوجدت الدولة نفسها أمام معادلة صعبة ، فكيف يمكن التوفيق بين زيادة عدد السكان + زيادة الاستهلاك من ناحية يقابلها من الناحية الأخرى قلة الدخل القومى + قلة الانتاج + قلة الموارد الاقتصادية .

ومن هنا يتبين لنا أن مشكلة الادخار موضوع يستحق أن يشغل الرأى العام ، على نطاق واسع للوصول الى مرحلة الانطلاق العظيم نحو مجتمع الرفاهية والرخاء ، اذ لا يخفى أن الادخار هو حجر الزاوية لأية خطة من خطط التنمية الاقتصادية وحيث يتوقف الهدف الذى تتطلع الخطة الى تحقيقه على هذا المعدل . فكلما كان هذا المعدل كبيرا ، كلما كان معدل النمو الحقيقى عاليا والعكس بالعكس .

ولا شك أن تحديد الأساس التاريخى لنشأة الادخار كظاهرة اقتصادية فى المجتمع الانسانى مدخل ضرورى لفهم الطبيعة الذاتية لظاهرة الادخار وعلاقتها بالظاهرة الاقتصادية العامة . ولكننا هنا لسنا بصدد دراسة تفصيلية عن مفهوم الادخار وتعريفه وأنواعه وتصنيفه ، والفرق بين الادخار والاكتناز ، والادخار الفعلى والادخار الممكن أن يتحقق والادخار المخطط والفرق

بينهم[1].

وفى اطار تحديد وتحليل دالة الادخار فى الاقتصاد المصرى فان المعتاد أن يحصر الكتاب العوامل التى تحدد دالة الادخار فى العناصر الثلاثة الآتية :

أ - مستوى الدخل القومى ، وما يرتبط به من متوسط دخل الفرد الحقيقى ومعدلات نموهما . ويجب هنا الاعتداد بالدخل الصافي وليس الاجمالى[2].

ب - نمط توزيع الدخل القومى ، وما اذا كان يميل لصالح الطبقات المستهلكة (الفقيرة) أو لصالح الطبقات المدخرة (الغنية). وذلك بصرف النظر عما يثار من انتقادات حول اعتماد هذا النمط التوزيعى على الادخار فى الدول المتخلفة بصفة عامة .

جـ - السياسات المالية والنقدية ، فالسياسة المالية بما تمارسه من تأثير على الدخول المتوقعة من خلال آثار

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :
- عبدالحميد القاضى ، تمويل التنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة الاسكندرية ، عام ١٩٦٩.
- د.أحمد عبدالعزيز الشرقاوى ، نظرية التمويل على المستوى القومى ، مذكرة داخلية رقم ٤٥٧، معهد التخطيط القومى ، عام ١٩٧٠.
- د. على لطفى ، مشكلات التمويل فى الدول النامية ، القاهرة ، عام ١٩٦٦. والتنمية الاقتصادية - دراسة تحليلية - مكتبة عين شمس ، عام ١٩٧١.
- د. محمد مبارك حجير ، السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، الدار القومية للطباعة والنشر .

(٢) وذلك على أساس أن الدخل الصافى وليس الاجمالى هو الذى يتحمل بالاستهلاك .

الضرائب أو الآثار المترتبة على تطبيق سياسة معينة لاعادة توزيع الدخل وكذلك سياسات الانفاق العام واستهلاك الدين العام ، وهذه كلها سياسات مالية تؤثر بشكل مباشر في دالة الادخار .

كما أن السياسة النقدية بما تؤدى اليه من تغييرات فى القوة الشرائية ، مثل ما تؤدى اليه التغييرات العميقة فى أسعار الفائدة على المدى الطويل من تغيرات فى الميل للاستهلاك فضلا عن آثارها التى تمارسها على الميل للاستثمار أو الكفاية الحدية لرأس المال .

ويلاحظ أن كلا من العنصرين الثانى والثالث يمكن ادخاله كمتغيرات مستقلة فى دالة الادخار من خلال ثوابت الميل الحدى للاستهلاك أو الميل الحدى للادخار. الا أن الاقتصار على مجرد هذه العوامل الثلاثة يجعل دالة الادخار غير مشتملة على كافة العوامل التى تؤثر فى مستوى الادخار ، ولذلك نرى أن نضيف اليها عاملين آخرين ، وهما :

- مستوى الاستهلاك فى السنوات السابقة ، ومعدل واتجاه زيادة الاستهلاك (بشقيه العام والخاص).

- الموارد الأجنبية ،وخاصة التدفقات الجارية للمعونات الخارجية ، وذلك لما تشير اليه التجارب الماضية من أن السياسات المالية لصالح زيادة الادخار تكون أقل صرامة عندما يتاح للدولة حجم أكبر من المعونات الخارجية ، ويعزى ذلك الى عدم قدرة الحكومات فى الدول المتخلفة على ضغط أو تقييد الاستهلاك العام ، أو الى عدم رغبتها فى تحميل الأجيال الحاضرة بأعباء أكبر من خلال انتهاج سياسات تقييد الاستهلاك الخاص أو اطلاق العنان للضغوط التضخمية ،

وحقيقة الأمر فان هذا العنصر يأتى كعامل هام فى حالة الاقتصاديات المتخلفة والتى تكون قد مرت بكوارث أو أزمات مالية نتيجة للحروب المتكررة أو الثورات القومية ، وهو على ماترى فرض ينطبق الى حد كبير على حالة الاقتصاد المصرى . ومن الملاحظ أن الاتجاه الى الأخذ بهذا الفرض يمثل الاتجاه اللاكينزى فى التحليل ، والذى يقوم على أساس أن الادخار (وبالتالى الاستهلاك) لا يتوقفان فقط على مستوى الدخل الجارى وانما أيضا على متوسط الدخل المتوقع وأيضا على الدخل الطارىء وهو ما يعرف فى الأدب الاقتصادى بفرضية الدخل الدائم (permenant income Hypothesis) والتى تعود فى الأساس الى الاقتصادى " فريدمان ".

ويتضح لنا من فرض "فريدمان" أن الدخل الجارى يشتمل على نوع آخر من الدخل هو الدخل الطارىء أو غير المتوقع (Trensity) وطالما أن الاستهلاك يتوقف بدرجة كبيرة على العادات الاستهلاكية فى الماضى ، لذلك فان التغير فى الدخل الطارىء (غير المتوقع) هو الذى يؤدى الى التغير فى الادخار[1]، ويقاس الدخل الطارىء بالفارق بين الدخل الجارى وتقدير الدخل الدائم ، ولقد استخدم (تشود برى) فى دراساته التطبيقية عن الهند مفهوما للدخل الدائم يعتمد على أنه المتوسط المتحرك للدخل الجارى خلال فترة من سنتين

---

(١) Mikesell, R.F., the Nature of savings Function in developing countries, Asurvey of theoretical and Empircal literature, journal of Economic literature March 1973, 11, p.9.

الى أربع سنوات(١).

ويجب أيضا أن يضاف الى ذلك عنصر الموارد الخارجية والذى تجد تبريرها نظريا فيما أشارت اليه دالة البروفسير " كيث جيرفن" من اعتباره عاملا يؤثر فى مستوى المدخرات المحلية ، فضلا عما أثبتته الدراسات التطبيقية عن سلوك المدخرات من تراخى المجهودات الوطنية نتيجة لتدفق المعونات الخارجية وما يؤدى اليه ذلك من تعاظم الاستهلاك كنسبة من الدخل ، وما يشير اليه ذلك من المزيد من اختلال العلاقة بين الناتج والاستهلاك .

ومن خلال هذه المقدمة السابقة يتضح لنا أنه تأكيدا لما سبق التنويه عنه بشأن الأسلوب الذى اتبعه المخطط المصرى فى تقدير حجم ومعدل الادخار باعتباره حاصل طرح بين الكميات الاقتصادية المعبرة عن الدخل الاجمالى والاستهلاك الكلى ، مما يصل بنا الى رقم للمدخرات يجمع فى طياته كل الأخطاء الاحصائية أو ما لا يرد بيانه فى الحسابات القومية مثل مشتريات الأسلحة والنفقات الحكومية ذات الطابع الخاص(٢).

وسوف نقسم دراستنا فى هذا المبحث الى ثلاثة مطالب على النحو التالى :

<u>المطلب الأول</u> : العلاقة بين الدخل والاستهلاك الكلى .

<u>المطلب الثانى</u> : العلاقة بين الادخار والدخل .

<u>المطلب الثالث</u> : العلاقة بين الادخار وتوزيع الدخل .

---

(١) Choudburry, U.R., income consumption and saving in urban and Rural india, the Review of income weallth, March, 1968.

(٢) راجع هناء خير الدين – الملامح الكلية للاقتصاد المصرى =

المطلـــب الأول

الـدخل والاستهلاك الكلـــى

ولبيان طبيعة وحجم مشكلة المدخرات التى تواجه الاقتصـــاد المصرى كأساس لقياس الأداء فى مجال السياسات الحكوميـــة الهادفة الى رفع المدخرات وتقييد الاستهلاك فاننا سوف نقـــوم بدراسة تطور الاستهلاك الكلى ومكوناته واضعين فى الاعتبـــار الارتباط العكسى المقام بين حجم كل من الادخار المحلـــى والاستهلاك الكلى .

وسوف نبدأ بالتعرف على طبيعة مشكلة الادخار من خـــلال تطور الناتج القومى والاستهلاك الكلى.

جدول رقم (٨) تطور العلاقة بين الناتج القومـــى والاستهلاك الكلى وأنواعـــــه خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٥)

السنوات	الناتج القومى بسعر السوق	الناتج القومى بسعر التكلفة	الاستهلاك العائلى	الانفاق الحكومى	الاستهلاك الكلى
١٩٦٠	١٤٦١	١٣٦٥	٩٩٦	٢٥٦	١٢٥٢
١٩٦٥	٢٣٨٨	٢١٠٩	١٥٨٣	٤٨٢	٢٠٦٥
١٩٦٧	٢٥١٠	٢٢٦٥	١٧٦٣	٥٦٢	٢٣٢٥
١٩٦٨	٢٦٥٧	٢٣٠٠	١٨٠٧	٦٤٥	٢٤٥٢
١٩٦٩	٢٩٢٧	٢٥٠٨	١٩٤٠	٧١٧	٢٦٥٧
١٩٧٠	٣٠٨٦	٢٦٤١	٢٠٦٦	٧٩٤	٢٨٦٠
١٩٧١	٣٢٧٥	٢٨٢٢	٢٢٠٨	٨٨٣	٣٠٩١
١٩٧٢	٣٤٠٣	٢٩٤٣	٢٢٣٧	٩٠٥	٣١٤٢
١٩٧٣	٣٦٣٤	٣١٨٨	٢٣٣٩	١٠٢٠	٣٣٥٩
١٩٧٤	٤٢١٥	-	٣٠١٧	١١٠١	٤١١٨
١٩٧٥	٤٩١٩	-	٣٤٣٩	١٢١٣	٤٦٥٢

= (باللغة الانجليزية) - مصر المعاصرة ، ١٩٧٩.
راجع أيضا روبرت مابرو - الاقتصاد المصرى (٥٢ - ١٩٧٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧.

المصدر :

(١) بالنسبة للفترة الأولى من (٦٠ - ١٩٧٠) :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (مختارات من الاحصاءات العامة) نقلا عن البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد ١٨ ، العدد ٣ ، ٤ ، عام ١٩٧٨ .

(٢) بالنسبة للفترة الثانية من (٧١ - ١٩٧٦) :

U.N., yearbook of National Accounts statistics W.B. Annual Report, 12 Nov., 1979.

جدول (٩) تطور نسب الاستهلاك / الدخل بالاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٥)

نسبة مئوية

السنوات	الاستهلاك العائلى/ الدخل بسعر السوق	الاستهلاك الحكومى/ الدخل بسعر السوق	الاستهلاك الكلى/ الدخل بسعر السوق
			٪
١٩٦٠	٦٨ر٢	١٧ر٥	٨٥ر٧
١٩٦٥	٦٦ر٣	٢٠ر٢	٨٦ر٥
١٩٦٧	٧٠ر٣	٢٢ر٤	٩٢ر٦
١٩٦٩	٦٦ر٣	٢٤ر٥	٩٠ر٨
١٩٧٠	٦٦ر٩	٢٥ر٧	٩٢ر٦
١٩٧١	٦٧ر٤	٣٠ر٠	٩٧ر٤
١٩٧٢	٦٥ر٧	٢٦ر٦	٩٢ر٣
١٩٧٣	٦٤ر٤	٢٨ر١	٩٢ر٥
١٩٧٤	٧١ر٦	٢٦ر١	٩٧ر٧
١٩٧٥	٦٩ر٩	٢٤ر٧	٩٤ر٦

المصدر : محسوبة باستخدام أرقام الاستهلاك والناتج فى الجدول السابق .

من خلال أرقام تطور الدخل القومى والاستهلاك خلال الفترة من (١٩٦٠ - ١٩٧٥) فانه يمكن استنتاج ما يلى :

(١) أن هناك خلل قائم فى علاقة الاستهلاك الكلى (بشقيه) بالدخل القومى ، ويتمثل هذا الخلل فى التزايد المستمر لنسبة الاستهلاك الكلى الى الناتج القومى (بسعر السوق) حيث بلغت هذه النسبة ٩٧ر٧ ٪ لعام ١٩٧٤ ، ٩٤ر٦ ٪ - لعام ١٩٧٥ ،وان هذا الخلل لا يمثل ظاهرة طارئة ، بل انه ظاهرة مزمنة واكبت مسيرة التنمية بالاقتصاد المصرى منذ منتصف الستينات وحتى منتصف السبعينات وتزداد هذه الصورة قتامة اذا ما أخذنا فى الاعتبار نسبة الاستهلاك الكلى الى الناتج المحلى الاجمالى وليس الناتج القومى الاجمالى بحيث نلاحظ أن هذه النسبة تبلغ وفقا لما تشير اليه التقارير الرسمية ١٠٢ ٪ لعام ١٩٧٥[1].

ولمواجهة هذا الخلل تتجه الدول فى تمويل هذا النمو المتعاظم لنسبة الاستهلاك الكلى فضلا عن ما هو مطلوب من استثمارات اما بالاعتماد على العالم الخارجي أو باللجوء الى مزيد من التمويل التضخمى أو باللجوء الى الوسيلتين معا. ولا شك أن اللجوء الى تبنى الوسيلة الأولى يمثل المبرر الأساسى الذى استندت اليه الدعوة لسياسة الباب المفتوح (سياسة الانفتاح الاقتصادى) ، وذلك بزعم سد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية والاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية ، فان جوهر استقدام رأس المال الأجنبى يجب أن يكون بقصد سد الفجوة القائمة بين الادخار المحلى والاستثمار ولذلك

---

(١) مجلس الشعب ، تقرير لجنة الموازنة والخطة - التقرير الأول - موازنة ١٩٧٦،ص ١٠.
- وزارة التخطيط ، استراتيجية الخطة الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) ، المجلد الأول ، ص ١٢٩.
- وزارة التخطيط ،استراتيجية الخطة الخمسية (١٩٧٨-١٩٨٢) المجلد الأول .

فان سياسة الباب المفتوح يجب أن تستقطب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية تجاه المجالات الاستثمارية التى تحقق زيادة الدخل المحلى ، وأن تتجه الزيادة فى الدخل نحو المسالك الادخارية وليس الى تعظيم الاستهلاك .

كما أن أحد أهم العوامل الرئيسية المسئولة عن هذا الخلل فى العلاقة بين الاستهلاك والناتج ، تتمثل أساسا فى تباين معدلات نمو كل من المتغيرين .

جدول رقم (١٠) تطور كل من الناتج القومى والاستهلاك الكلى

الفترة	تطور الناتج الكلى		تطور الاستهلاك الكلى	
	خلال الفترة	المتوسط السنوى	خلال الفترة	المتوسط السنوى
٦٠-١٩٦٥	٦٣ر٤	١ر٥	٦٤ر٩	١٠ر٨
٦٥-١٩٧٣	٥٢ر٤	٥ر٨	٦٢ر٧	٧ر٠
٧٣-١٩٧٥	٣٥ر٥	١١ر٨	٣٨ر٥	١٢ر٨

المصدر : باستخدام أرقام الجدول رقم /٩ .

ومن متابعة أرقام هذا الجدول يتبين أن معدل الناتج القومى خلال كافة الفترات كان أقل من معدل نمو الاستهلاك الكلى - ونجد أن التباين بين نمو كلا المتغيرين كان أقل خلال الفترة الأولى (٦٠ - ١٩٦٥) حيث أمكن ضبط النمو فى الاستهلاك الكلى الى معدلات لا تزيد كثيرا عن معدلات النمو فى الناتج القومى .

ونستخلص مما تقدم ان كل من معدلات الاستهلاك والدخل قد تطورت فى اتجاه عكسى لتحقيق النمو الذاتى حيث أنه من شأن استمرار الوضع السابق أن يؤدى الى انعدام امكانية الحفاظ على النسبة المتواضعة للمدخرات التى تراوحت بين ١٣ - ١٤ ٪ خلال الفترة (٦٠ - ١٩٦٥). ويرجع ذلك الى نتائج سياسات التأميم والمصادرة وما أدت اليه من تركيز الفوائض المالية للمشروعات المؤممة فى يد الحكومة وتوجيهها الى المجالات الاستثمارية التى استهدفتها خطة التنمية الخمسية الأولى ، ولكن يبدو أنه بعد أن استنفذت الحكومة نتائج سياسة التأميم والمصادرة لم يكن أمامها من وسيلة سوى الالتجاء الى التوسع النقدى خلال المرحلة التالية (٦٥ - ١٩٧٣) ثم محاولة استقطاب الاعانات ورؤوس الأموال الأجنبية وهذا ما استهدفته سياسة الباب المفتوح التى كانت نقطة التحول فى مسار الاقتصاد المصرى.

وبالنظر الى التطورات السابقة وآثارها على معدلات الادخار القومى نجد أنها من الطبيعى أن تنعكس عليها وتؤثر فيها كما هو واضح من الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١) تطور معدلات الاستهلاك الكلى ومكوناته والادخار القومى

البيان	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
الاستهلاك العائلى	٦٨ر٢	٦٦ر٣	٦٦ر٣	٦٦ر٩	٦٤ر٤	٧١ر٦	٦٩ر٩
الاستهلاك الحكومى	١٧ر٥	٢٠ر٢	٢٤ر٥	٢٥ر٧	٢٨ر١	٢٦ر١	٢٤ر٧
الاستهلاك الكلى	٨٥ر٧	٨٦ر٥	٩٠ر٨	٩٢ر٦	٩٢ر٥	٩٧ر٧	٩٤ر٦
الادخار الكلى	١٤ر٣	١٣ر٥	٩ر٢	٧ر٤	٧ر٥	٢ر٣	٥ر٤

المصدر : محسوبة باستخدام أرقام الجدولية السابقين رقمى ٨ ، ٩ .

ومن متابعة تطورات الجدول السابق نجد أن معدلات الادخار قد تميزت باتجاه انخفاض مستمر خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٥)، وذلك كما يوضحه تطور شقى الاستهلاك والادخار القومى • حيث يتجه معدل الادخار الى الانخفاض بصفة مستمرة الا أن التناقص بدأ يتخذ مظهرا عنيفا منذ بداية السبعينات حتى بلغت أدنى مستوى لها فى عام ١٩٧٤ محققة نسبة (٢ر٣٪) فقط ، وفى عام ١٩٧٥ محققة نسبة (٥ر٤٪) ويحدث هذا الانخفاض فى معدل الادخار القومى فى الوقت الذى تصاعدت فيه المعونات العربية للاقتصاد المصرى فى غضون انتصارات حرب أكتوبر. ومعنى ذلك أن الاقتصاد المصرى كان يستهلك أكثر مما ينتج وقد عبرت عن ذلك صراحة تقارير وزارة التخطيط ولجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب[1] ويؤيد ذلك تطور اعانات الدول العربية لمصر خلال تلك الفترة التى كانت على النحو التالى :

جدول رقم (١٢) تطور اعانات الدول العربية لمصر فى الفترة (٦٩ - ١٩٧٥)[2]

البيان	٦٩/٧٠	٧٠/٧١	٧١/٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
القيمة	١٣ر٣	١١٨ر٣	١٢٢ر٣	٢٥٣ر٧	٤٠٥ر٢	٤٢١ر٣
الرقم القياسى (١)	١٠٠	٨٨٩ر٥	٩١٩ر٥	١٩٠٧ر٥	٣٠٢٦ر٦	٣١٦٧ر٧
الرقم القياسى (٢)	١٠٠	٨٨٩ر٥	١٠٣ر٤	٢٠٧ر٤	١٥٩ر٧	١٠٤ر٠

(١) الرقم القياسى بأساس ثابت (منسوب لسنة الأساس ٦٩/١٩٧٠)•

(٢) الرقم القياسى بأساس متحرك (بنسبة كل سنة للسابقة عليها)•

---

(١) مجلس الشعب ، تقرير لجنة الموازنة والخطة - التقرير الاول - موازنة ١٩٧٦•

(٢) المصدر : وزارة التخطيط - تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ، جدول (٥)،ص ٤٦•

ومن خلال متابعة أرقام هذا الجدول يلاحظ أن تلك السنوات التى زاد فيها الدعم العربى بمعدلات كبيرة وهى (١٩٧٠- ١٩٧٤) كانت هى ذاتها السنوات التى عانت فيها نسبة الادخار القومى من الانخفاض بالقياس الى معدلاتها فى سنوات سابقة. كما أن أدنى معدل للادخار تحقق فى سنة ١٩٧٤ جاء مواكبا لأقصى ارتفاع للدعم العربى خلال سنتى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، الأمر الذى يمكن أن يوحى بوجود دالة "كيث جريفن" فى كون المعونات الخارجية بديلا عن المدخرات المحلية ، ويوضح لنا أثر عنصر الموارد الخارجية كمتغير مستقل فى دالة الاستهلاك للاقتصاد المصرى، مما قد يؤدى الى نوع من استرخاء المدخرات الحكومية بصفة خاصة والمدخرات المحلية بصفة عامة[1]. وذلك حيث تربط بعض الدراسات التى أجريت حديثا بين صافى التدفقات الخارجية وما يجب أن تؤدى اليه من بلوغ الاقتصاد المضيف مرحلة النمو الذاتى من خلال تحقق شرط التزايد المستمر فى معدل الادخار الحدى .

الا أن هذه الدراسات تتشكك فى جدوى آثار المعونة الخارجية بالذات على رفع معدل الادخار المتوسط ، وينبنى هذا التشكك على افتراض سلوكى مؤداه أن الاعتماد على المعونات الخارجية يؤدى الى تراخى المجهودات الحكومية بالدول المتخلفة فى ترشيد الاستهلاك الكلى ، مما يؤدى الى انخفاض مستوى المدخرات المحلية .

وانتهت هذه الدراسات الى صحة هذا الفرض عمليا باجراء دراسات تطبيقية على عينة كبيرة من الدول المتخلفة وتوصلت الى نتيجة خطيرة مؤداها أن تدفقات رأس المال الأجنبى

---

(١) Mikesel R, Zinser, J, The Nature of Saving function op. cit., p. 14.

قد أدت الى حالة من استرخاء المدخرات الحكومية [١] ،ومعنى ذلك أن هذه التدفقات لا تتجه الى تعزيز أو تكملة الموارد المحلية ولكنها على العكس من ذلك تؤدى الى تشجيع الاستهلاك، بعكس ما هو مستهدف فى حالة الاقتصاد المصرى النامى ، ويرجع ذلك الى عدم تحقق الشرط الضرورى للاستفادة من هذه التدفقات باستخدامها كموارد مكملة أو معززة للموارد المحلية وهو ما يتطلب أن يكون الميل الحدى للادخار متزايدا بمعدل أكبر من زيادة الميل المتوسط للادخار .

ومن ثم يتضح لنا وجوب الاعتماد على الذات فى تعبئة الموارد المحلية باعتباره شرطا ضروريا لمجرد تحقيق أى فائدة من تدفق المعونات أو رؤوس الأموال الخارجية . ومعنى ذلك أن مجهودات تعبئة المدخرات الوطنية يجب أن تسبق كل المحاولات الرامية الى استقطاب رأس المال الأجنبى كشرط لضمان تحقيق الاستفادة الكاملة من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الاقتصاد المصرى .

وقد أوضحت احدى الدراسات الاقتصادية الحديثة الى أنه ما لم يبلغ الميل المتوسط للادخار (١٥ ٪) فى الدولة المتلقية لرأس المال الأجنبى فان صافى تدفقات رأس المال

---

(١)
- Anisur Rahman, foreign capital and domestic Saving, Review of Economic and statistics No. 50, (Feb. 1968) p.p. 137 - 138.
- Weisskoph, T.E., impact of foreign capital inflow on domestic saving in underdeveloped countries, journal of international Economy fev., 1972.

الأجنبى لا يترتب عليها زيادة المدخرات المحلية بل على العكس من ذلك سوف يكون الأثر النهائى لفترة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية هو انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل(١).

واذا كان ذلك صحيحا بالنسبة للمعونات الأجنبية التى تأتى فى شكل هبة لا ترد ، فانه أيضا يكون صحيحا بالنسبة لكافة أشكال التدفقات الرأسمالية الأجنبية والتى تتضمن التزاما بالسداد . ولذا يجب أن تقترن هذه التدفقات بزيادة معدل الادخار الحدى لكى تضمن بلوغ الادخار المتوسط المستوى المطلوب لامكان الاستفادة من التدفقات الخارجية . وهذا يستلزم تنمية السلوك الادخارى فى الاقتصاد القومى والميل المتوسط للادخار بصورة تضمن استمرارية التنمية الاقتصادية حتى بعد توقف هذه التدفقات ، حتى يتاح للاقتصاد المصرى أن يصل الى مرحلة النمو الذاتى .

وفى دراسة اقتباسية عن العلاقة بين معدل الادخار ومعدل نمو الدخل فى مصر خلال الفترة (١٩٥٠ - ١٩٦٢/٦١)(٢) اتضح

---

(١) - Mikesell:, R.F., Zinser, op. cit., p. 14.
- Gapta, K.L., ... op. cit. p.p. 3.

(٢) راجع :
-Sultan, Abu A.M., Saving and development in the Egyptian Economy; L'Egypt contemaraine, july 1967, p.p. 65 - 71.

-Hanaa, A, Kh, In sufficency of savings or shortage of foreign Exchange ? A test of Alternative constraints on the Growth of Egyptian Economy, Economic studies unit Ministry of Economy, 1980.

- هناء خير الدين ، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبى على تنمية بعض الدول العربية - مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت ، ص ٢٧ - ٥٥ .

=

أن هناك ارتباط ضئيل بين المعدلين مما يدل على عدم قدرة التنمية خلال تلك الفترة على احداث معدل متزايد فى المدخرات المحلية .

وأثبتت بعض الدراسات - أن باستخدام نموذج الفجوتين - أن فجوة المدخرات المحلية هى الفجوة المسيطرة فى حالة الاقتصاد المصرى ، ولذا فانه بدون زيادة المدخرات المحلية فان التدفق الصافى من الموارد الخارجية سيساهم فى زيادة الاستهلاك الحالى دون اضافة تذكر للمقدرة الانتاجية . ومعنى ذلك أن فجوة المدخرات المحلية تمثل قيد هام على عملية التنمية الاقتصادية .

المطلب الثانى
الادخار والدخل

يحتل الدخل القومى مركزا رئيسيا بالنسبة لمقاييس النمو ومؤشراته ، حيث يعتبر الوصول بنمو الدخل القومى الى أقصى معدل يكون مقياسا صالحا يمكن الأخذ به كهدف أساسى. ومن أهم السمات التى يتصف بها الاقتصاد المصرى هو انخفاض متوسط دخل الفرد نتيجة الانخفاض النسبى فى المدخرات بنوعيها الاختيارية والاجبارية وضآلة الموارد الأجنبية من النقد.

ويوضح الجدول التالى الاتجاه العام لنمو الناتج القومى ومعدلات نموه فى الفترة من ١٩٦٠/١٩٧٠ واتجاهات نمو الدخل المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد منه مع اتجاهات نمو السكان خلال الفترة (٦٠ / ١٩٧٣).

= د.صقر أحمد صقر - الادخار واستراتيجية التنمية - مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ، ص ٧٢ - ١٠١.
- د. جوده عبدالخالق ، نمط التنمية الاقتصادية والاعتماد المتزايد على الخارج ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧٦.

جدول (٣) اجمالى الناتج القومى ومعدلات نموه فى الفترة ١٩٦٠/١٩٧٠ واتجاهات نمو الدخل المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد منه مع اتجاهات نمو السكان خلال الفترة (٦٠ – ١٩٧٣)

السنة	اجمالى الناتج القومى بالأسعار الجارية	معدل نمو اجمالى الناتج القومى ٪	عدد السكان بالمليون (١)	الدخل المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية بالمليون (٢)	متوسط نصيب الفرد من الدخل الاجمالى (٢) ÷ (١)
٦٠/٥٩	١٣٧٢ر٠	–	٢٦ر٠	١٢٨٥ر٢	٥٠ر٤
٦٢/٦١	١٥٥٠ر٠	٦ر٥	٢٦ر٩	١٣٨٧ر٣	٥٤ر٤
٦٤/٦٣	١٨٨٣ر٠	١٢ر١	٢٨ر٣	١٦٥١ر٢	٥٦ر٦
٦٦/٦٥	٢٣٨٨ر٢	٨ر٩	٤٤ر٨	٢٢٩٥ر٠	٧٨ر٦
٦٨/٦٧	٢٥٠٩ر٢	٢ر٠	٣١ر٧	٢٤٨٤ر٣	٨١ر٤
٧٠/٦٩	٢٩٢٦ر٩	١٠ر١	٣٢ر٩	٣٠٠٦ر٦	٩٠ر١
١٩٧١	٣٠٨٦	–	٣٤ر٦	٣٢٧٤ر٥	٦٤ر٦
١٩٧٢	٣٢٧٤	–	٣٥ر٨	٣٤٠٣ر٠	٩٥ر٠
١٩٧٣	٣٦٣٤	–	٣٦ر٦	٣٦٤٣ر٠	٩٩ر٢

المصدر : البيانات الخاصة باجمالى الناتج القومى ومعدلات نموه مأخوذة من بحث :

أ - سيد ناصف ، محددات السياسة النقدية فى مصر، مطبوعات معهد التخطيط ، مذكرة رقم (١٠٩١) عام ١٩٧٥. تقارير متابعة الخطة، الكتاب الاحصائى السنوى للأمم المتحدة عام ١٩٧٤.

ب - البيانات الخاصة بالدخل المحلى ونمو السكان ومتوسط نصيب الفرد من الدخل مأخوذة من تقارير متابعة وتقييم نمو الخطة - وزارة التخطيط عن السنوات من ٥٩ /١٩٦٠ حتى ١٩٧٣.

ومن متابعة أرقام الجدول السابق يتضح الآتى :

أولا : الارتفاع النسبى فى اجمالى الناتج القومى مع التذبذب فى معدلات نموه ،والذى يرجع الى أن مقدار الزيادة فى اجمالى الناتج القومى يكاد يكفى لمواجهة الزيادة فى عدد السكان وينخفض فى بعض السنوات لارتفاع عدد السكان عن هذا الاجمالى .

ثانيا: أن اجمالى الدخل المحلى المحقق فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى فى سنة الأساس ٥٩/٦٠ بلغ ١٢٨٥ر٢مليون جنيه وبالرغم من ذلك لم يحقق الزيادة الطموحة التى استهدفتها الخطة فى السنوات (٦٠ - ٦٥) للارتفاع بهذا الدخل الى ١٨٤٠ر١ مليون جنيه ، الا أن هذه النسبة تعادل متوسط نمو سنوى قدره ١ر٧ ٪ تقريبا وهى تعد نسبة مرتفعة الى حد كبير بالمقارنة بمثيلاتها فى الدول النامية حيث لم يتجاوز معدل النمو فى الدخل القومى فيها ٣ ٪ أو ٤ ٪ على الأكثر .

ثالثا: أخذ الدخل المحلى الاجمالى فى التزايد خلال الفترة الثانية ٦٥/٦٦ الى ١٩٧٣ ، تبعة زيادة فى متوسط نصيب

الفرد من الدخل المحلى الاجمالى فيما عدا عام ١٩٧١. ومن ثم يتبين لنا أن الدخل المحلى الاجمالى بالأسعار الجارية كان يتزايد بمقدار أعلى من نمو السكان ، مما أدى الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدى من ٤٩,٤ جنيه فى سنة الأساس ٦٠/٥٩ الى ٩٩,٢ جنيه فى سنة ١٩٧٣. وقد يتبادر الى الذهن لأول وهلة أنه طالما أن معدل النمو فى الدخل المحلى الاجمالى يزيد عن معدل نمو السكان - بالرغم من التزايد المستمر فى عدد السكان بمعدل ٢,٩ فى سنة ١٩٧٣ - فان الفرق بين المعدلين يعكس مدى ارتفاع مستوى المعيشة الذى حدث خلال هذه الفترة ، لوجدنا عكس ذلك لأننا اذا أخذنا فى الاعتبار التغيرات التى طرأت على الدخل المحلى مقوما بالأسعار الجارية نتيجة لظروف التضخم التى ظهرت بين سنتى ٦٠ ، ٦٤ ثم أخذت فى الزحف حتى عام ١٩٧٠ بمعدل سنوى يتراوح من ٢ ٪ الى ٤ ٪ فى جميع بقاع العالم. ولم يكن منذرا بالخطر مع اتجاه نحو التوسع والتقدم ، غير أن هذا الزحف التضخمى أعقبه تضخم آخر انتشر منذ عام ١٩٧٢ حيث بلغت الزيادة فى الأسعار حوالى (٥ - ٧ ٪) فى الدول الصناعية . ويبدو هذا واضحا من متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدى ٩٩,٢ جنيها فى سنة ١٩٧٣ مقابل ٦٢,٣٢ جنيها كمتوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقى فى نفس السنة . وهذا يوضح لنا السبب الحقيقى للتضخم الحالى نتيجة الزيادة فى الدخول النقدية التى ترفع الطلب الكلى وذلك بالمقارنة بحجم السلع والخدمات التى توفرها الطاقة الانتاجية فى الأسواق - أى أن التضخم نتيجة لزيادة الاستهلاك وبالتالى نقص المدخرات والاستثمار . ومن هنا يتبين لنا ارتفاع المستوى العام للاسعار بسبب الزحف التضخمى وبالتالى لا يعكس اتجاه الدخل المحلى الاجمالى الحقيقى نحو الزيادة .

رابعا : ان ثبات متوسط الدخل الحقيقى للفرد لم يكن راجعا الى عدم كفاية الموارد الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى حيث أن الموارد المالية ذات كميات لا بأس بها[1]، وانما كان جزء كبير من الدخل المحلى الاجمالى موجها للمشروعات الخدمية كرصف الطرق ، اقامة الكبارى ، تشييد المستشفيات والمدارس وهذه جميعا لا تدر دخلا نقديا بل دخلا عينيا ، وكذلك الاستثمار فى مشروعات طويلة الأجل ، علاوة على أن جانبا من القوى العاملة - الموارد البشرية كان ومازال بعضهم يعمل فى أعمال غير انتاجية ، بجانب النفقات الضخمة على التسليح ، مضافا اليها عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية فى المجتمع .

واذا حاولنا تقدير العلاقة العامة بين الادخار والدخل من خلال بحث وتقدير على سبيل المثال التغير فى الميل المتوسط للادخار خلال الزمن[2] ، يمكننا أن نستخلص أن الجهود التنموية التى بذلت فى مصر خلال الفترة (٥٢ - ١٩٦٧) قد ترتب عليها اتجاه الميل الحدى للادخار نحو الارتفاع ليصل الى ١٤ر٦ ٪ بالنسبة للفترة بأكملها ، وهو معدل مرتفع نسبيا ، بل ان المرونة الداخلية للادخار المحلى خلال نفس الفترة بلغت ١٧٩ر١ - مما يشير الى أن الميل الحدى للادخار أكبر من الميل المتوسط - وكما سبق ذكره أن توفر هذه النتيجة هو

---

(١) لما كانت الأرقام الاحصائية المشار اليها تتضمن عادة هامش للخطأ فانه من المحتمل القول بأن متوسط الدخل الحقيقى للفرد قد ظل ثابتا خلال الفترة ٥٩/٦٠ - ١٩٧٣ ويعزز هذا ما ذكره التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى لعام ١٩٧٤ من البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد ١٤ ، العدد ٤ ، عام ١٩٧٤.

(٢) راجع د. صقر أحمد صقر ، الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر ، المؤتمر العلمى الثانى للاقتصاديين المصريين عام ١٩٧٧ ، ص ٢٩٨.

شرط من الشروط اللازمة لتحقيق النمو فى متوسط دخل الفـــرد كما تشير نماذج النمو الحديث[(١)].

المطلب الثالــث

الادخــار وتوزيع الدخـل

يؤيد كثير من الاقتصاديين حتى وقت قريب الافتـــراض القائل بأن الميل للاستهلاك للحاصلين على الدخول الناتجــة عن الملكية (الرأسماليين) أقل بكثير من الميل للاستهــلاك للحاصلين على الدخول الناتجة عن العمل[(٢)] حيث أمكننا الوصول الى بعض الاستنتاجات الأولية المتاحة ، فمثلا نجد أن التوزيــع الوظيفى للدخل خلال الخطة الخمسية الأولى ترتب عليه ارتفــاع نصيب الحاصلين على الدخول الناتجة عن العمل مـــــن ٤٠ ٪ الى ٤٧ ٪ من الدخل القومى ، ثم اضطرد هذا الاتجـــاه ليصل الى ٤٩،٥ ٪ فى عام ١٩٧١. ثم انعكس هذا الاتجـــاه اذا انخفض فى عام ١٩٧٢ الى ٤٦،٣ ٪[(٣)].

وتشير احصاءات وزارة التخطيط لعام ١٩٧٠ بالنسبة للتوزيع الشخصى للدخل الى التفاوت الكبير فى نمط توزيع الدخــل، اذ بلغت نسبة الدخل القومى التى يحصل عليها ٢،٥ ٪ من السكـان حوالى ٢٤ ٪ من الدخل القومى . وتشير هذه الأدلة الى اتجــاه

---

(١) راجع : - Hansen & G.A.Marzouk, development and Economic policy in the V.A.R., North Holland, Amsterdam, 1965, p. 4.

(٢) هذا الافتراض هو ما يعرف عادة بفرض كالدور .

(٣) د. صقر أحمد صقر ، المرجع السابق ، ص ٣١١ .

هذا التفاوت الى التزايد فى الوقت الراهن ، ومما يضعف من حدة هذه الآثار هو موجة التضخم وما ترتب عليها من اعادة توزيع الدخل والثروة فى صالح الطبقات القادرة والتى أصبحت تتميز بارتفاع ميلها للاستهلاك ذو النمط الزمنى .

مما يؤدى الى تزايد الواردات من السلع الكمالية وتفاقم مشكلة ميزان المدفوعات ، فضلا عما يؤدى اليه من تخفيض احتمالات النمو أمام الصناعة المصرية . بينما اذا كان الاتجاه نحو تحقيق العدالة فى توزيع الدخل،فانه سيؤدى الى اتساع السوق أمام الصناعة المحلية ،والتخفيف من حدة مشكلة ميزان المدفوعات المصرى ، والاهتمام بالقضايا الخاصة بالادخار والتنمية .

المبحث الثالث
تطور التجارة الخارجية وعدم كفاية حصيلة الصادرات

ان التجارة الخارجية لا تعتبر مجرد انعكاسات للأوضاع الاقتصادية للدولة ،ولكنها أصبحت أداة فعالة فى خدمة الاقتصاد القومى وفى خدمة التنمية الاقتصادية .

وهناك العديد من تجارب النمو الاقتصادى أثبتت قديما وحديثا مدى تأثير التجارة الخارجية على الانتاج والدخل القومى والاستهلاك والتكوين الرأسمالى ، حيث أن قطاع التجارة الخارجية ليس بمعزل عن بقية القطاعات للاقتصاد القومى - بل انه يعكس قوة أو ضعف هذه القطاعات .

ومن ثم سوف نتناول دراسة تطور التجارة الخارجية فى مصر خلال الفترة (٧٠ - ٧٥) للتعرف على حقيقة الوضع الاقتصادى كأحد الأسباب التى أدت الى تطبيق سياسة الباب المفتوح .

ان الاقتصاد المصرى يعانى من عدم وجود استراتيجية واضحة لسياسة التجارة الخارجية فسياسة التصدير كانت ولا زالت تعتمد على تصدير الفائض من الانتاج الزراعى والصناعى دون دراسة جادة لاحتياجات الأسواق الخارجية ، وقد ترتب على اتباع هذه السياسة تذبذب الصادرات من سنة لأخرى وفقدان الكثير من الأسواق العالمية . أما سياسات الاستيراد فتعتمد بدورها فى الجانب الأكبر منها على سياسة المسكنات المتاحة لحل مشاكل الاستهلاك والاختناقات بالداخل دون دراسة جدية لترشيد الاستهلاك والاهتمام بتوجيه الواردات للعمل على زيادة الانتاج ورفع الانتاجية .

وترجع مثل هذه المتناقضات لسياسة التجارة الخارجية الى اعتماد مصر على الاتفاقيات الثنائية للتجارة والدفع لتصريف تجارتها مدة أكثر من عشرين عاما تقريبا منذ ١٩٥٤، الى ١٩٧٥ ، وعندما بدأت مصر فى التفكير فى سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ لتحرير تجارتها الخارجية من أغلال الاتفاقيات الثنائية والاتجاه الى التجارة متعددة الأطراف ، كان العالم يتجه نحو التكتلات الاقتصادية (١).

فالدول النامية لديها خطط وتسعى جاهدة لحماية انتاجها المحلى وتطوير عمليات الاحلال محل الواردات وخاصة السلع الزراعية والصناعات الخفيفة . أما الدول المتقدمة فمعظمها يعانى من انتشار موجات التضخم بالداخل مما يضطرها لوضع قيود على التجارة الخارجية . ومن ثم كان لابد أن تسرع مصر برسم سياسة تجارية سليمة ومدروسة لحماية قطاع

---

(١) راجع دكتور على حافظ ، مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهات الحمائية والتكتلات الاقتصادية المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، عام ١٩٨٠.

التجارة (حيث أن التغيرات التى تعرضت لها نظم التصدير والاستيراد كانت تغيرات جوهرية أدت الى خضوع التجارة الخارجية فى جزء كبير منها الى عوامل السوق) • وسط هذه التكتلات والسياسات الحمائية التى أخذت تنتشر فى العالم •

وسوف نقسم دراستنا فى هذا المبحث الى ثلاثة مطالب على النحو التالى :

المطلب الأول : تطور هيكل الصادرات المصرية •

المطلب الثانى : تطور هيكل الواردات المصرية •

المطلب الثالث : علاقة التجارة الخارجية بالدخل المحلى الاجمالى •

المطلب الأول
تطور هيكل الصادرات المصرية

اتسمت الصادرات فى خلال تلك الفترة بمحاولة تنويعها وعدم اعتمادها على تصدير المحصول الواحد (القطن) الذى كان يشكل الجزء الأكبر من الصادرات الزراعية • فقد انخفضت الأهمية النسبية لصادرات القطن من ٢ر٤٤ ٪ (٧٠ /٧٢) الى ٥ر٣١ ٪ لسنة ١٩٧٥ • ويرجع هذا النقص فى الأهمية النسبية للقطن الخام الى نقص الكمية المصدرة لعدم ثبات الانتاج المحلى وتناقصه بسبب ما يتعرض له من آفات زراعية وانخفاض فى المساحة المنزرعة ، علاوة على أن سياسة الدولة السعرية المتبعة فى تحديد أسعار القطن محليا لا تشجع على التوسع فى زراعته ، لأن الأسعار لا تتمشى مع الارتفاع الضخم فى أسعار المنتجات الزراعية الأخرى البديلة للقطن[1] •

(١) حيث تحتكر الدولة عملية التصدير للخارج وتحديد =

جدول رقم (١٤) تطور هيكل الصادرات المصرية
خلال الفترة (٧٠ - ١٩٧٥)

البيان	١٩٧١/٧٠	١٩٧٤	١٩٧٥
الصادرات القطنية	٢ر٤٤	١ر٤٤	٥ر٣١
صادرات زراعية أخرى	٧ر١٤	٩ر٩	٩ر١٠
جملة الصادرات الزراعية	٩ر٥٨	٠ر٥٤	٤ر٤٢
جملة الصادرات غير الزراعية	١ر٤١	٠ر٤٦	٦ر٥٧
اجمالى الصادرات	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠	٠ر١٠٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - المؤشرات الاحصائية (٥٢ - ١٩٧٥)٠

ومن متابعة أرقام هذا الجدول يتضح لنا أن هناك تنوع فى الصادرات المصرية الا أنه لم يفض الى القضاء على مشكلة الخلل فى هيكل الصادرات المصرية حيث لا تزال الصادرات القطنية تمثل حوالى ثلث قيمة الصادرات لسنة ١٩٧٥ ومن ناحية أخرى ازدادت صادرات المصنوعات القطنية (غزل ومنسوجات) خلال السبعينات والتى أصبحت تمثل ٣٠٪ من حصيلة

= أسعارها بالداخل وهى أسعار غير مرنة ولا تتمشى مع ارتفاع أسعار المحاصيل الأخرى البديلة للقطن ، ورغم أن الدولة تحدد المساحة المنزرعة وتلزم المزارعين باتباعها ، الا أن عدم وجود حافز لدى المزارع لانخفاض السعر الذى تشترى به الدول يدفعه للاهمال والتهرب من زراعة القطن ٠

الصادرات فى عام ١٩٧٥ (١٠٪ غزل القطن ، والمنسوجات القطنية والملابس الجاهزة والسجاد جميعا ٢٠ ٪). الا أنه بصفة عامة يتلاحظ لنا أن هناك انخفاض فى الصادرات الزراعية قد حدث بشكل ملموس فى ١٩٧٥ ، وان هذا الانخفاض منذ ١٩٧٥ قد بدأ بسبب زيادة صادرات النفط والتى زادت نسبتها من (٦ر٨ ٪) عام ٦٩ /١٩٧٠ الى (٣ر٢٢ ٪) عام ١٩٧٥ ، ويعنى ذلك فى حقيقته أن التنوع الظاهر فى الصادرات المصرية خلال هذه الفترة (٧٠ - ١٩٧٥) كان لصالح نمو صادرات القطاع التعدينى وهو أيضا قطاع أولى(١)، مما يعنى فى النهاية تعميق أو استمرار ظاهرة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجى . الا أن هذا التنوع له آثاره الايجابية التى تتمثل فى تقليل خطر اعتماد الصادرات الأولية على محصول تصديرى وحيد ، مما يحتمل معه تخفيف آثار التقلبات العنيفة التى قد تصيب أحدهما دون الآخر .

المطلب الثانى
تطور هيكل الواردات المصرية

أولا : الواردات الاستهلاكية :

اتسمت الواردات السلعية بالزيادة فى فترة السبعينات زيادة كبيرة فقد ارتفعت نسبة الواردات الاستهلاكية من ٢١٪ سنة ٧٠/٦٩ الى ٣٥٪ سنة ١٩٧٥. ويرجع السبب فى ذلك الى زيادة كمية الواردات من السلع الغذائية والتى تطورت قيمتها الى ثمانية أضعاف ما كانت عليه فى سنة ٧٠/٦٩ ، وان كان

---

(١) راجع دكتور عبد الرحمن يسرى ، استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية خلال ربع قرن (١٩٥٠ - ١٩٧٥) ، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٨.

جزءا كبيرا من هذه الزيادة يرجع الى الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية الذى بدأ يتصاعد اعتبارا من سنة ١٩٧٤. ولكن هذا يعنى فى مضمونه تزايد نسبة ما تستنزفه مدفوعات هذه الواردات من أرصدة النقد الأجنبى المتاح من حصيلة الصادرات أو من التحويلات فى صورة الاعانات أو القروض المقدمة لمصر - وهو فى النهاية يشكل قيدا ثقيلا على امكانيات استيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة لاستمرار دوران عملية الانتاج أو لدفع عملية التنمية الاقتصادية للأمام . فضلا عما يرتبط بهذا التطور من آثار سلبية على الموازنة العامة للدولة والالتجاء الى التمويل المصرفى أو الاصدار النقدى مما يعنى زيادة الاتجاهات التضخمية فى الاقتصاد المصرى .

ثانيا : الواردات من السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية :

يلاحظ بصفة عامة التراجع فى الأهمية النسبية لكل من الواردات من السلع الوسيطة ومن السلع الاستثمارية - وذلك كاتجاه عام - لصالح زيادة الأهمية النسبية للواردات الاستهلاكية والتى تمثل الواردات الغذائية القسم الأكبر منها .

والجدول التالى يوضح هيكل التركيب السلعى للواردات المصرية .

جدول رقم (١٥) هيكل التركيب السلعى
للـــــواردات المصريـــــــة

أنواع الواردات (بالأسعار الجارية والقيمة مليون جنيه)

السنوات	الاستهلاكية		الوسيطـــة		الاستثماريـــة		جملة الواردات	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
٦٩/ ٧٠	٦٨ر٠	٢٠ر٩	١٩١ر٤	٥٨ر٩	٦٥ر٤	٢٠ر٢	٣٢٤ر٨	١٠٠ر٠
٧٠/ ٧١	١١٠ر٨	٢٧ر١	٢١٨ر٦	٥٣ر٤	٨٠ر٠	١٩ر٥	٤٠٩ر٨	١٠٠ر٠
٧١/ ٧٢	٩٨ر٥	٢٥ر٩	٢٠٦ر٥	٥٤ر٣	٧٥ر٤	١٩ر٨	٣٨٠ر٤	١٠٠ر٠
١٩٧٣	١٠٧ر٢	٣٨ر٢	٢٠٦ر٨	٣٨ر٢	١٢٨ر٠	٢٣ر٨	٥٤٢ر٠	١٠٠ر٠
١٩٧٤	٤٩٩ر٩	٤٠ر١	٥٤٠ر٠	٤٣ر٣	٢٠٧ر٢	١٦ر٦	١٢٤٧ر١	١٠٠ر٠
١٩٧٥	٥٣٨ر٧	٣٥	٧٠٤ر٥	٤٥ر٨	٢٩٥ر١	١٩ر٢	١٥٣٨ر١	١٠٠ر٠

المصدر: وزارة التخطيط ، الحسابات الموحدة والبيانـــــات التحليليـــــة .

ويلاحظ من متابعة أرقام هذا الجدول أن الأهمية النسبيـــة للواردات من السلع الاستثمارية والوسيطة قد انخفضت مـــن (٧٩ر١ ٪) فى سنة ٦٩/٧٠ الى (٦٥ر٠ ٪) فى عام ١٩٧٥ بالرغـم من ارتفاعهما فى القيمة المطلقة من حوالى (٢٥٧) مليون جنيـه الى حوالى (ألف) مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ ، أى أن التطـور فى هيكل الواردات المصرية خلال الفترة المذكورة لم يكـن لصالح الواردات الانمائيـة (وسيطة واستثمارية).

المطلب الثالث

علاقة التجارة الخارجية بالدخل المحلى الاجمالى

ان هذه العلاقة قد لا تكون واضحة فى الدول النامية ودول التخطيط المركزى لخضوع تجارتها الخارجية فى جزء كبير منها للقيود والتخطيط المسبق دون تركها لقوى السوق .

الا أن هناك علاقة طردية بين حجم التجارة الخارجية والدخل المحلى الاجمالى. وتعد العلاقة بين الواردات والدخل أهم صورها .

ويوضح الجدول رقم (١٦) العلاقة بين التجارة الخارجية لمصر والدخل المحلى الاجمالى خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٥)

بيان السنوات	بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية				نسبة التجارة الى الدخل المحلى الاجمالى ٪	نسبة الصادرات الى الدخل المحلى الاجمالى ٪	نسبة الواردات الى الدخل المحلى والاجمالى ٪
	الصادرات ١	الواردات ١	حجم التجارة ١ * ٢	الدخل المحلى الاجمالى			
٦٩ /٧٠	٣٢٨ر٠	٣٢٤ر٩	٦٥٢ر٩	٢٥٥٢ر٨	٢٥ر٦	١٢ر٩	١٢ر٧
٧٠ /٧١	٣٣٩ر٣	٤٠٩ر٤	٤٧٨ر٦	٢٧٠٠ر٥	٢٧ر٧	١٢ر٦	١٥ر١
٧١ /٧٢	٣١٩ر١	٣٨٠ر٤	٧٢٩ر٥	٢٨٨٤ر٠	٢٥ر٠	١٢ر٠	١٣ر٠
١٩٧٣	٤٤٤ر٢	٣٦١ر١	٨٠٥ر٣	٣٢١٦ر٩	٢٥ر٠	١٣ر٨	١١ر٢
متوسط ٧٠ /٧٣	٣٦٥ر٢	٣٦٨ر٩	٧٣٤ر١	٢٨٣٨ر٥	٢٥ر٩	١٢ر٩	١٣
١٩٧٤	٥٩٣ر٣	٩٢٠ر١	١٥١٣ر٤	٣٧٥١ر٠	٤٠ر٣	١٥ر٨	٢٤ر٥
١٩٧٥	٥٤٨ر٦	١٥٣٩ر٣	٢٠٨٧ر٢	٤٧٧٩ر٠	٤٣ر٧	١١ر٥	٣٢ر٢

المصدر : البيانات الخاصة بالصادرات والواردات من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والنشرة الشهرية للتجارة الخارجية (أعداد مختلفة).

والبيانات الخاصة بالدخل المحلى الاجمالى من وزارة التخطيط القومى - تقارير متابعة الخطة (سنوات مختلفة)٠

قيمة الصادرات والواردات والدخل المحلى الاجمالى عن الثلاث سنوات الأولى محسوبة على أساس السنة المالية السابق العمل بها (أول يوليو / آخر يوليو)٠

يتضح لنا من هذا الجدول أن نسبة تغطية الصادرات للواردات فى تدهور مستمر ٠ وهذه حقائق لها آثارها الضارة المستقبلة على الاقتصاد المصرى ، فقدرة الدولة على الاستيراد يجب أن تسير وفقا لقدرتها على التصدير ، ولكن النتائج السابقة تثبت عكس ذلك بالنسبة لمصر بالاضافة الى أن معدلات الزيادة فى الواردات تسبق معدلات الزيادة فى الدخل المحلى وهذا وضع ضار من الناحية الاقتصادية ٠ وانه مما يؤيد ذلك الارتفاع الحاد فى الميل الحدى للاستيراد خلال سنة ١٩٧٤ الى أكثر من ٢٠٠ ٪ ومرد ذلك أساسا الى ما صاحب الاعلان عن سياسة الانفتاح الاقتصادى من تخفيف القيود على الواردات والى محاولة تخفيف المعاناة بعد انتهاء معركة أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث أن هذا الارتفاع فى الميل الحدى للاستيراد يمثل طفرة بالقياس الى معدله فى السنوات السابقة كما تشير لذلك الأرقام التالية ٠

جدول رقم (١٧) الميل الحدى للاستيراد خلال الفترة
(٧٠ ، ١٩٧٤)

القيمة مليون جنيه

السنوات	مقدار التغير في الواردات (١)	مقدار التغير في الناتج (٢)	الميل الحدى للاستيراد (٣) = (١) : (٢)
١٩٦٩	٤١ر١	٢٢٦ر٩	١٨ر٢
١٩٧٠	٩١ر٤	١٥٩ر٤	٢٢ر٤
١٩٧١	٢٢ر٠	١٨٨ر٢	١٢ر٢
١٩٧٢	١٨ر٤	١٢٨ر٥	١٤ر٣
١٩٧٣	٦٣ر١	٢٣١ر٠	١٧ر٣
١٩٧٤	٦٣٠ر٥	٣١٥ر٠	٢٠٠ر٢

المصدر : البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - أعداد متفرقة .

ومن الملاحظ أن تطور الميل الحدى للاستيراد على النحو الوارد بالجدول انما يشير الى طفرة مفاجئة فى عام ١٩٧٤ بالنظر الى أنه قبل ذلك كان من الصعب تبين اتجاه موحد للزيادة أو النقص ، وهذا مما يشير الى عدم استقرار مستويات التجارة الخارجية للاقتصاد المصرى بشكل عام .

المبحث الرابـــع
عجز ميزان المدفوعات المصـــرى

من الأهمية بمكان أن تتعرف كل دولة على مقـــــدار معاملاتها مع غيرها من الدول الأخرى لما لهذه المعامـــلات من أثر على مستوى الرفاهية للدولة ، وتتم المعامـــلات السلعية الدولية عن طريق تصدير واستيراد السلع والخدمـــات ورؤوس الأموال،فان ما تحصل عليه الدولة من سلع وخدمـــات أجنبية يمثل دينا عليها يلزم سداده بتصدير سلع وخدمـــات أو الحصول على قروض لتسديد الدين .

ويهم كل دولة أن يتحقق لها القدرالكافى من المعلومـــات عن معاملاتها الدولية حتى تعمل على اتخاذ الترتيبات اللازمة لتسوية التزاماتها الدولية الاقتصادية بالاضافة الـــى أن أى اختلال فى معاملات الدولة مع غيرها من الدول له آثـــاره على قيمة العملة وعلى مستوى النشاط بها . لكل هذا تهتـــم الدولة بتسجيل معاملاتها الدولية فيما يسمى " ميـــزان المدفوعات"(١) حيث انه يسجيل القيمة النقدية لكل المعامـــلات الاقتصادية التى تتم بين المقيمين فى الدولة والمقيميـــن خارجها خلال فترة زمنية مدتها سنة .

ويتكون ميزان المدفوعات من جانبين ، جانب دائـــن يسجل فيه حقوق الدولة لدى غيرها من الدول أى يسجل قيمـــة

---

(١) راجع الدكتور أحمدجامع ، علم الاقتصاد ، التحليـــل الاقتصادى الكلى ، دار النهضة العربية ، عـــام ١٩٨١، ص ٢٠٩ - ٢٤٠.

راجع الدكتور زين العابدين ناصر ، محاضرات فـــى العلاقات الاقتصادية الدولية ، المطبعة التجاريـــة الحديثة ، عام ١٩٨٥ ، ص ٢٦ - ٤٣.

ما يستحق للدولة عن صادراتها، وجانب مدين يسجل قيمة واردات الدولة من الخارج - أى يسجل قيمة ما تدين به الدولة للعالم الخارجى .

نهدف من هذه الدراسة محاولة تتبع التغيرات الهيكلية التى طرأت على ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة السابقة على تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى للوقوف على الأسباب التى أدت الى عجز ميزان المدفوعات وتحليل هذه الأسباب .

ازاء التطورات السابقة فى كل من الواردات والصادرات - وفى الاقتصاد المصرى عموما كان من الطبيعى أن يستمر عجز المعاملات الجارية خلال فترة (٧٠ - ١٩٧٥) كما هو موضح بالجدول التالى .

جدول رقم (١٨) تطور ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة

(١٩٧٠ - ١٩٧٥)

البيـــان	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
المعاملات الجارية						
الصادرات	٣٥٥ر٤	٣٦٩ر٧	٣٥٣ر٧	٣٩٦ر٣	٦٥٣ر٨	٦١٢ر٨
الواردات	٥١٧ر٨	٥٤٠ر٨	٥٥٩ر٢	٦٢٢ر٣	١ر٢٥٢ر٨	١ر٦٩١ر١
الميزان التجارى	١٦٢ر٤	-١٣١ر١	-٢٠٥ر٥	-٢٢٦ر٠	-٥٩٩ر٠	-١ر٠٧٨ر٣
المعاملات غير المنظورة						
متحصلات	٧٦ر٤	٧٩ر٢	١٣٤ر١	١٦٦ر٤	٢٧٧ر٦	٤٢٢ر٥
مدفوعات	١١٤ر٧	١١٩ر٢	١٣١ر١	١٦٣ر٧	٢١١ر٤	٣١٢ر٨
صافى المعاملات غير المنظورة	-٣٨ر٣	-٤٠ر٠	+٣ر٠	+[illegible]ر٧	+٦٦ر٢	+١٠٩ر٧
ميزان الحساب التجارى	-٢٠٠ر٧	-٢١١ر١	-٢٠٢ر٥	-٢٢٣ر٣	-٥٣٢ر٧	-٩٦٨ر٦
التحويلات	١٣٤ر٠	١٢١ر٣	١٨٢ر٢	٢٥٣ر٧	٤٠٥ر٢	٤٢١ر٣
صافى المعاملات التجارية والتحويلات	-٦٦ر٧	-٨٩ر٨	-٢٠ر٣	+٣٠ر٤	-١٢٧ر٥	-٥٤٧ر٣
صافى العمليات الرأسمالية	٣٦ر٣	١٩ر٨	٦٢ر٢	٨٥ر٧	١٥٧ر٧	٦٩٥ر٣
مخصصات حقوق السحب الخاصة	١١ر٠	٨ر٧	٩ر٤	-	-	-
اجمالى الفائض والعجز	-١٩ر٤	-٦١ر٣	+٥١ر٣	+١١٦ر١	+٣٠ر٢	+١٤٨ر٠

المصدر : الأرقام مجمعة من أعداد مختلفة من مجلة البنك الأهلى المصرى ، ومجلة البنك المركزى المصرى وتقرير مجلة البنك المركزى عام ١٩٧٢ ، المجلد الثانى عشر ، عدد ٣ ،٤ ،ص ٣٢٣ ، والمجلد العاشر عدد(١) التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى - يوليو عام ١٩٧٨)٠

يرجع هذا العجز بصفة عامة الى الاجهاد الاقتصادى الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٥٢ ثم الى التوسع فى الانفاق والاستثمار بمعدلات مرتفعة منذ عام ١٩٥٨ مما أحدث اختلال فى ميزان المدفوعات الجارية الذى يشمل الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة ، وقد بلغ العجز أوجه فى بداية الخطة الخمسية الأولى (٦٠ - ١٩٦٥) مع وجود مؤشر ذو أهمية وهو تحول الصادرات الى الكتلة الشرقية بنسبة أعلى من تحول الواردات اليها ، وتبعا لذلك بدأت الأرصدة الاسترلينية تنفذ وذلك لأن معظم صادراتنا للكتلة الشرقية كانت عبارة عن مقايضة أو سداد لديون أو تنفيذ لاتفاقيات ٠ وان كانت الخطة الخمسية الأولى تهدف الى تحقيق فائض فى الميزان، الا أن العجز الفعلى زاد بنسبة ٢٢ ٪ خلالها(١) وقد بلغ المتوسط السنوى لعجز المعاملات السلعية خلالها ١٤٧ر مليون جنيه أى نحو ٨٠ر٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، مع استمرار اختلال التوازن فى المعاملات الخارجية ٠وقد تم تمويل العجز الكبير مع الدول الأجنبية عن طريق التسهيلات المصرفية أو تسهيلات موردين أو قروض متوسطة الأجل أو عن طريق المعونات٠

---

(١) راجع د٠ محمد فخرى مكى ، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى تبعا لاحصاءات الجمارك ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، عام ١٩٧٨ ، ص ٣٣٩٠

ثم واجهت مصر بالاضافة الى عجز ميزان المدفوعات ، مدفوعات استثنائية ترتبت على التأميم والمصادرة وتعويض حكومة السودان عن صافى التزامات فروع البنك الأهلى وعن غمر أراضى النوبة • وقد أمكن مواجهتها عن طريق السحب على ما تبقى من الأرصدة الاسترلينية والمعونات الأمريكية التى يتم سدادها بالجنية المصرى وقروض من الكتلتين الغربية والشرقية وتسهيلات وقروض من الهيئات الدولية والزيادة فى مديونية مصر فى حسابات المقاصة واتفاقيات الدفع الثنائية وعن طريق المستخدم من التسهيلات المصرفية الخارجية • وبذلك تفاقمت مشكلة ميزان المدفوعات الجارية ومواجهة المدفوعات الاستثنائية •

وقد أدى العجز المزمن فى ميزان المدفوعات المصرى الى الحد من قدرة البلاد على تمويل الاستثمار الجديد والى اهمال التجديد والاحلال فى الصناعة والمرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات والتى تجاوز معظمها عمره الافتراضى •

واذا ما نظرنا الى مكونات ميزان المدفوعات المصرى لمعرفة تلك الأسباب والعوامل التى أدت الى حدوث هذا العجز نلاحظ الآتى :

أولا : المعاملات الجارية :

المعاملات السلعية :

حيث تشير تقديرات هذه المعاملات فى الاقتصاد المصرى الى وجود عجز ملموس ومتزايد بلغت قيمته فى المتوسط ٧٠ مليون جنيه سنويا خلال الخمسينات ثم ازداد خلال الستينات الى ما بين ١٥٠ ، ١٧٥ مليون جنيه سنويا ، ثم ارتفع هذا المتوسط مرة أخرى الى نحو ٢٣٤ مليون جنيه فى بداية السبعينات وبارتفاع الأسعار العالمية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ سجل العجز

رقما قياسيا ليناهز ٦٠٠ مليون جنيها فى عام ١٩٧٤. وقد أسهم ذلك العجز فى الميزان التجارى فى جمود الصادرات مع ازدياد حجم الواردات وارتفاع أسعارها . ولهذا تشير احصائيات صندوق النقد الدولى الى أن صادرات مصر مقومة بالدولار لم تزد اطلاقا بين عام ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، وان هذا مثال نادر بين الدول النامية التى زادت صادراتها بنسبة ٥٠ ٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة . وبين عام ٧٠ ، ١٩٧٣ لم يتغير رقم الصادرات كثيرا كما يشير الجدول السابق ، حيث كانت حصيلة الصادرات ٣٥٥٫٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٠ ، ثم ٣٩٦٫٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ ، ثم قفزت الى ٦٥٣٫٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤.

وخلاصة القول أننا بقياس معدل نمو الصادرات المصرية فى الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٧ ، وذلك على أساس السنوات ٥٣ / ١٩٥٤، ويأخذ تخفيض القيمة الخارجية للجنية المصرى الذى تم فى سنة ١٩٦٢ فى الحسبان، وجد أنه لم يتجاوز ٣ ٪[1] سنويا بينما كانت التجارة الدولية للعالم الخارجى تنمو فى المتوسط بمعدلات أكبر من هذا بكثير . وبالنسبة للفترة ١٩٧٤/٦٧ فقد سجلت نموا ملحوظا بالأسعار الجارية فى السنوات ٦٩ ، ٧٣ ، ١٩٧٤ وذلك بالمقارنة بالسنوات السابقة لها على الترتيب . وقد كان لاستمرار جمود الصادرات من أهم مواطن الضعف فى السياسة الاقتصادية منذ الثورة حتى الوقت الحاضر فقد تعذر العمل على زيادة الصادرات بنسبة ٦ ٪ بدلا من ٢٫٥٪ سنويا[2]

---

(١) راجع دكتور عبد الرحمن يسرى أحمد ، استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية خلال ربع قرن (١٩٥٠ - ١٩٧٥) ، مؤسسة شباب جامعة الاسكندرية ، عام ١٩٧٨ .

(٢) دكتور عبد الرحمن يسرى ، المرجع السابق .

التى تحققت فى أوائل الستينات وقد كان من المستطاع تحقيق ذلك بضغط الاستهلاك المحلى من المنتجات الزراعية والصناعية ، ومع تقدير أولوية خاصة للاستثمار الجديد فى صناعات التصدير وتعديل سعر الصرف الذى يطبق على حصيلة الصادرات .

أما بالنسبة للواردات لقد حققت معدلات نمو تفوق مثيلاتها فى الصادرات ويوضح لنا الجدول السابق زيادة المدفوعات من الواردات زيادة كبيرة . ويلاحظ أن رقم الواردات قفز من عام ١٩٧٣ الى الضعف فى عام ١٩٧٤ ، ويرجع السبب فى ارتفاع الأسعار العالمية وتصاعد واردات الحبوب وزيادة المخزون السلعى لمواجهة احتمالات الحرب .

<u>ثانيا : المعاملات غير المنظورة :</u>

ويشتمل هذا القسم من ميزان المدفوعات على المتحصلات والمدفوعات المترتبة على تأدية أو الحصول على خدمات العالم الخارجى . وتمثل رسوم قناة السويس بندا هاما فى هذا الجانب حيث سجلت ايرادات قناة السويس نحو ١٢٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ ، الا أن هذا لم يمثل سوى ١٦ ٪ من اجمالى المتحصلات غير المنظورة بالاضافة الى تزايد دور الفوائد والأرباح الموزعة بسبب تزايد تحويلات المصريين العاملين فى الخارج والتى قفزت من ١٠ مليون جنيه سنويا الى حوالى ٦ ٪ من الاجمالى حتى عام ١٩٧١ ، والى ما يناهز ثلث الاجمالى فى عام ١٩٧٦. أما بند السياحة فبالرغم من تزايده عام ١٩٧٥ الى نحو عشرة أضعاف مستواه حتى عام ١٩٥٢ ، الا أنه حافظ على مستواه النسبى خلال فترة البحث فى حدود ٤٠ ٪ من الاجمالى، وذلك باستثناء فترة انخفاض المتحصلات من العمليات غير المنظورة بسبب توقف ايرادات قناة السويس ، اذ ترتب على هذا ارتفاع مؤقت فى الدور النسبى لهذا البند .

ويشير الجدول التالى الى هيكل العمليات غير المنظورة من متحصلات ومدفوعات .

جدول رقم (١٩)

السنوات	المتحصلات							المدفوعات						
	رسوم قناة السويس	٪	فوائد وأرباح موزعة	٪	السياحة متنوعة	٪	اجمالى*	انفاق حكومى	٪	فوائد وأرباح موزعة	٪	سياحة	٪	اجمالى*
٦٨	—	—	١٣ر٣	٢١	٤٦ر٥	٧٣ر٢	٦٣ر٩	٢٨ر٨	٣٢ر٣	٢١ر٢	٢٣ر٧	٧ر١	٨	٨٩ر٣
٧٠	—	—	١٤ر١	١٨ر٥	٥٧ر٩	٢٥ر٨	٧٦ر٤	٣٣ر٤	٢٩ر١	٢٩ر٤	٧٥ر٦	٩ر٠	٧ر٨	١١٤ر٧
٧٢	—	—	٤٦ر٣	٣٤ر٥	٨٢ر١	٦١ر٢	١٣٤ر١	٢٧ر٣	٢٥ر٨	٣٠ر٤	٢٣ر٧	١٨ر٥	١٤ر١	١٣١ر١
٧٤	—	—	١٠٧ر٩	٣٨ر٩	١٦١ر٦	٥٨ر٢	٢٧٧ر٦	٣٠ر٣	١٤ر٣	٦١ر٩	٢٨ر٩	٤١ر١	١٩ر٤	٢١١ر٤
٧٥	١٢١ر٧	١٦	٣٢٣ر٩	٤٦ر٤	٢٩٠ر٣	٢٨ر٩	٧٣٣ر٤	٩١ر٦	١٢ر٣	١٠٤ر٣	٣١ر١	٤٨ر٣	١٤ر٣	٣٤٩ر٩

المصدر : البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، أعداد متفرقة
التقرير السنوى عام ١٩٧٨.

* يشمل هذا الاجمالى بنود أخرى غير واردة فى التبويب .

يوضح هذا الجدول أن الانفاق الحكومى قد تزايد بشكل منتظم ، ومع هذا فقد تعرض دوره النسبى لبعض التقلبات بسبب تقلب اجمالى المدفوعات . واذا كانت المتحصلات من العمليات غير المنظورة قد سجلت خلال فترة البحث معدل نمو مركب يبلغ فى المتوسط نحو ١٠,٥ ٪[1] فان هذا المعدل اقتصر بالنسبة للمدفوعات على العمليات غير المنظورة ٧,٥ ٪ سنويا .

وقد استطاع بند المعاملات غير المنظورة فى تعويض جزء من عجز الميزان التجارى ،ومنذ عام ١٩٧٢ بدأ يحقق فائض فى رصيد المعاملات غير المنظورة نظرا لمساهمة بند التحويلات والذى بلغت أكثر من ٤٠ ٪[2] من اجمالى المتحصلات غير المنظورة (سواء الفعلية منها أو المجازية) وهى المقابلة لما أمكن حصره من الواردات بدون تحويل.

ويلاحظ بصفة عامة أن تطورات التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية للاقتصاد المصرى على النحو السابق كانت العامل الرئيسى في تفاقم أزمة المديونية الخارجية وبلوغها مرحلة جادة حيث طفت على المشكلات الرئيسية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى فى حين لم تكن المديونية الخارجية سوى مظهرا أو نتيجة لها .

---

(١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد ١٩ ، العدد ٢ ، عام ١٩٧٩.
انظر أيضا د. محمد فخرى مكى ، التغيرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، عام ١٩٧٨ ، ص ٣٣٩ ، (مرجع سابق).

(٢) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى عام ١٩٧٨ - يونيو ١٩٧٩.

المبحث الخامس

أزمة المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى

لقد نتجت أزمة المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى بسبب التطورات السابق تحليلها فى كل من الناتج والادخار وميزان العمليات الجارية ، مما أدى بالاقتصاد القومى المصرى الى الاقتراض الخارجى لسداد التزاماته الخارجية .

وعلى الرغم من أن مشكلة المديونية الخارجية قد ظهرت ملامحها فى بداية الخمسينات ، ثم اتضحت بشكل خطير فى الستينات ، الا أن الخطر الحقيقى للمشكلة تفاقم فى السنوات الأخيرة متخذا اتجاها تصاعديا بلغ ذروته عام ١٩٧٤ حيث بلغ ثلاثة أضعاف العجز عام ١٩٧١ والذى تسبب فى عجز الميزان التجارى الذى بلغ ضعف ما كان عليه عام ١٩٧٣ (١).

وتشير تقديرات البنك الدولى أن ديون مصر الخارجية ارتفعت من ٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٥٨ الى ٦ر١ بليون دولار عام ١٩٦٦ ، ثم الى ٢ بليون دولار عام ١٩٧٢ ، وفى عام ١٩٧٤ بلغت ٣ر٢ بليون دولار . وفى هذا العام كانت نصف هذه الديون القائمة تستحق السداد خلال السنوات ٧٥ - ١٩٧٨ ، ونظرا لقصر آجال سدادها فانه يشكل عبئا باهظا على ميزان المدفوعات المصرى . وفى ديسمبر ١٩٧٥ قدر البنك الدولى ديون مصر الخارجية بمبلغ ٥٦٨٧ بليون دولار أمريكى (٢).

ولقد ترتب على الوضع السابق أن تحول التدفق السنوى الصافى فى صورة التزامات قصيرة الأجل الى تدفق سالب ، وذلك بسبب زيادة الالتجاء الى القروض المصرفية قصيرة الأجل

(١) يرجع السبب الأساسى للارتفاع الضخم فى أسعار الواردات الأساسية .

(٢) الأهرام الاقتصادى ، العدد ٥٣٣، أول نوفمبر ١٩٧٧، ص ٣٢.

بعد أن استحكمت أزمة المديونية الخارجية بالاقتصاد المصرى ، وحلول أقساط الديون المتراكمة فى السنوات السابقة ، فبدأت تظهر هذه التدفقات (صافى) بمقدار سالب اعتبارا من ١٩٧٥، وقد يعزى ذلك أساسا الى تحول واضح فى سياسة الاقتراض تجاه القروض طويلة الأجل اعتبارا من ١٩٧٥ ، بعد أن أثقلت الديون قصيرة الأجل كاهل الاقتصاد المصرى فى سنتى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ . ويؤيد ذلك أن الزيادة فى تدفق القروض طويلة الأجل بلغت فى ١٩٧٥ نسبة (٦ر١٢٢٪) ، وهى أعلى نسبة خلال الفترة (٧٠ - ٧٥) على حين أن ظهور صافى التدفقات قصيرة الأجل بقيمة سالبة يعنى أنها مدفوعات خدمة هذه الديون فى السنتين السابقتين ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ وبالطبع فى سنة ١٩٧٥ وليس من شك فى أن الالتجاء الى التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل خلال السنوات المذكورة يعكس ندرة المصادر البديلة المتاحة للتمويل الأجنبى ، وان هذا النوع من التمويل برغم أنه يمثل وسيلة سهلة ومؤقتة الا أن أعباؤه المرتفعة وسرعة الاستحقاق لا تؤجل من الأزمة بل تزيدها حدة مما يعجل بآثارها .

التدفقات قصيرة الأجل والقروض طويلة الأجل

(جدول رقم ٢٠)

البيان	صافى التدفقات قصيرة الأجل	اجمالى القروض طويلة الأجل		مدفوعات القروض طويلة الأجل		نسبة مدفوعات ٪
		قيمة	معدل الزيادة ٪	قيمة	معدل الزيادة ٪	
١٩٧٠	٠ر١٤٨	٠ر٢٣٥	—	ر١٥٩	ر١١	٦ر٦٧
١٩٧١	٤ر١٣٨	١ر٣٦١	٦ر٥٣	ر١٧٦	ر١١	٩ر٤٨
١٩٧٢	٨ر٧٣	٤ر٤٢٣	٢ر١٧	ر١١٠	- ٧ر٣٧	٩ر٢٥
١٩٧٣	٥ر١٦٤	٠ر٣٩١	-٧ر٧	ر١٤٣	٤ر٣٠	٦ر٣٦
١٩٧٤	٢ر٣٥١	٩ر٥٢١	٥ر٣٣	ر٦٥٤	٢ر٣٥٧	٣ر١٢٥
١٩٧٥	-٥ر٢١٨	٩ر١١٦١	٦ر١٢٢	ر٥٧١	-٨ر١٢	١ر٤٩

المصدر :

UNCATAD, Handbook of international Trade........
op. cit...... table (5 - 1) p. 256.

ويلاحظ أن نسبة مدفوعات خدمة هذه المديونية /الصادرات السلعية فى تزايد مستمر ، حيث تشير بيانات الجدول التالى أن هذه النسبة قد ارتفعت بشكل حاد فى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ لتبلغ (١ر٣٩ ٪) ، (٤ر٣٦٪) على التوالى .

ومعنى ذلك أن مدفوعات خدمة القروض طويلة الأجل تستنفذ نسبة تتراوح بين (٣٦ - ٣٩ ٪) من حصيلة الصادرات السلعية للاقتصاد المصرى خلال السنتين الأخيرتين وهى نسبة تكاد تقترب من ضعف

تطور نسبة مدفوعات القروض طويلة الأجل الى الصادرات السلعية

(جدول رقم ٢١)

السنوات	حصيلة الصادرات السلعية	اجمالى مدفوعات القروض	نسبة المدفوعات الى الصادرات
١٩٧٠	٨١٧ر	١٥٩ر	١٩ر٥
١٩٧١	٨٥٠ر٥	١٧٦ر٥	٢٠ر٨
١٩٧٢	٨١٣ر٢	١٠٩ر٧	١٣ر٥
١٩٧٣	١٠٠٠ر٢	١٤٣ر١	١٤ر٣
١٩٧٤	١٦٧١ر٧	٦٥٤ر٢	٣٩ر١
١٩٧٥	١٥٦٧ر٥	٥٧٠ر٧	٣٦ر٤

المصدر :

UNCATAD, Handbook of international., op. cit., p. 236.

متوسط مثيلتها خلال الفترة (٧٠ - ١٩٧٣) ومن المؤكد أن هذه النسبة ترتفع كثيرا اذا ما أضيف لها مدفوعات خدمة القروض قصيرة الأجل ، التى لجأ اليها الاقتصاد المصرى - على نحو ما سبق ذكره - لغرض مواجهة الأزمة الخانقة ، والتى أصبحت مدفوعاتها فى نهاية ١٩٧٥ تمثل عبئا بالغ الخطورة على مسيرة التنمية الاقتصادية ، اذ أنه فى نهاية ١٩٧٥، بلغت القروض قصيرة الأجل (تسهيلات موردين - وتسهيلات مصرفية) حوالى (٢ر١) بليون دولار أمريكى أو ما يعادل ٣٢ ٪ من اجمالى المديونية الخارجية .

وقد بلغت مدفوعات خدمة هذه الديون ما يقرب من ٢٠ ٪ من اجمالى متحصلات الاقتصاد المصرى من النقد الأجنبى(١) ومما يزيد من خطورة أزمة النقد الأجنبى بالصورة السابقة أن منشأها على نحو ما أوضح تحليل المتغيرات الهيكلية لتلك الفترة ليس أزمة طارئة أو نتيجة للتطورات العالمية ، فليست أزمة النقد الأجنبى هى أزمة سيولة نقدية طارئة تحل باللجوء مؤقتا الى القروض والتسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل ، بل انها نتيجة الاختلالات المزمنة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى .

ومن هنا يمكن القول أن قدرة مصر على الاستيراد تتحدد أساسا من حصيلة الصادرات وارتفاع مبالغ خدمة الديون الخارجية الذى يلتهم جزء كبير من حصيلة الصادرات مما أدى بلا شك الى اضعاف قدرتها على الاستيراد(٢) وبالتالى الهبوط بمستويات الاستهلاك والتشغيل والاستثمار والادخار الى مستويات تقل عما هو ضرورى لدفع عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج . ومما يضاعف من حرج الموقف اتجاه أسعار الواردات من السلع الانتاجية والاستهلاكية الى التزايد بشكل واضح فى السنوات الأخيرة .

وقد أدرك المسئولون عن تخطيط الاقتصاد المصرى خطورة الاستمرار فى مواصلة أزمة المديونية الخارجية باعتبارها أزمة طارئة وكانت توجيهات هؤلاء المسئولين نحو محاولة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية فى صورة الاستثمار الأجنبى المباشر وغير المباشر للتخلص من الأزمات المزمنة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى بهدف الاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية الاقتصادية .

---

(١) I.M.F. Egypt, Recent Economic Development 1976, p.18.

(٢) راجع د. سلوى سليمان ، المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية ، المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، عام ١٩٧٦.

الباب الثاني

التطبيق العملي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

الباب الثاني

التطبيق العملي للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

بعد أن تعرضنا لأهم المشكلات الرئيسية التي تقف حائلا أمام الاقتصاد المصري نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، فقد أخذت الدولة بأكثر من وسيلة للخروج بالاقتصاد المصري من نطاق هذه الأزمات . وتهدف هذه الوسائل الى العمل على زيادة معدل الاستثمار وتحقيق معدلات أعلى للتنمية الاقتصادية .

ونظرا لعدم قدرة الدولة على اللجوء الى التوسع في أسلوب التمويل عن طريق عجز الميزانية والاصدار الجديد ، وفي ضوء انخفاض معدلات الادخار المحلي ، كما سبق القول، كان لابد من الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية وخاصا في شكل استثمارات أجنبية مباشرة للاستفادة من الكتنولوجيا والأساليب الحديثة في الادارة والانتاج المتوفرة في الدول المتقدمة .

وتحقيقا لذلك أقرت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي وأصدرت القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مستهدفة تهيئة المناخ المناسب لتسهيل تدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

وسوف نقسم الدراسة في هذا الباب الى خمسة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر قبل الانفتاح الاقتصادي .

الفصل الثاني : سياسة الانفتاح الاقتصادي .

الفصل الثالث : التحليل الاقتصادي العام للاستثمار الأجنبي المباشر داخل البلاد في ضوء قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حتى ١٩٨٦/١٢/٣١.

الفصل الرابع : الاستثمار الأجنبي المباشر بالمناطق الحرة .

الفصل الخامس : مشاكل الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر .

الفصـــــل الأول
الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصـــــر
قبـــــل الانفتاح الاقتصـــادى

قبل أن نتعرض للظروف والعوامل التى دفعت بمصـــــر الى الاستعانة بالاستثمار الأجنبى المباشر وتطبيق سياســـة الانفتاح الاقتصادى لابد لنا من العودة تاريخيا قليلا الـــــى الوراء الى ماقبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتقدم تدريجيـــــا مع التاريخ حتى الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى .

ولعل الاستثمارات الأجنبية تثير ذكريات أليمة ، فلقـــد كانت لمصر تجربة قاسية فى تعاملها مع أصحاب المال الأجنبـــى المستثمر والمقترض - تلك التجربة التى امتدت معاناتهـــــا منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينات القرن العشريـــن ، فلا شك أن عرض هذه التجربة ونتائجها يعتبر أساسا لتقييـــــم سياسة الانفتاح الاقتصادى التى طبقت فى بداية السبعينـــــات وضروريا للتنبؤ بدورها مستقبلا .

فقد كانت التجربة الأولى لمصر فى هذا المجال أثـــــر الاتفاق التركى البريطانى سنة ١٨٣٨[١] حيث كانت مصر ولايـــة تابعة للامبراطورية العثمانية وبمقتضى هذا الاتفاق فرض مبـــدأ حرية التجارة على مصر، الأمر الذى فتت احتكار الدولة للنشـــاط

(١) راجع الدكتور محمود عبدالفضيل ، الاقتصاد المصرى بيـــن التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، ١٩٨٠ ، ص ٩٠٥.

- Carr, D.Willam., foreign investment and development in Egypt, praeger publishers, 1979, p.p. 13-15.

الاقتصادى فى عهد محمد على فأضعف حكومته المركزية وقضى على الحماية التى كانت تشمل الصناعات الصغيرة الناشئة فى عهده وقد أدى هذا الاتفاق بعد ذلك الى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لمصر بشروط باهظة مما أدى الى اغراق مصر فى الديون الخارجية فى عهد سعيد ومن بعده اسماعيل وانتهى الأمر الى تكوين لجنة الدين العام من انجلترا وفرنسا للاشراف على مالية مصر سنة ١٨٧٦ فى شئون مصر الداخلية [1].

وكان من المتوقع أن الغاء الامتيازات الأجنبية ، قبل الحرب العالمية الثانية ، وما تبع ذلك من استعادة مصر حريتها فى مجال التشريع المالى سوف يؤديان لا الى انجاز الأموال الأجنبية الوافدة فحسب ، بل الى هروب ما كان منها مستثمرا من قبل ، ولكن اندلاع الحرب ، فى سبتمبر ١٩٣٩، أوقف التحويلات المالية الى الخارج الا فى حدود دائرة الكتلة الاسترلينية التى كانت مصر عضوا فيها .... تتبادل مع باقى أعضائها التحويلات المالية دون قيد أو شرط .

ومع أن مصر لم تشارك فى المعارك الحربية ، الا أنها سمحت لبريطانيا وحلفائها باستخدام امكاناتها فى تأمين قاعدة هامة لتموين جيوشهم ،وفى مقابل ذلك ، تجمعت لدى مصر ، يوم أن وضعت الحرب أوزارها، أرصدة استرلينية بلغت عدة مئات من ملايين الجنيهات . واذا استمرت مصر عضوا فى تلك الكتلة ولم تنفصل عنها الا فى صيف ١٩٤٧ ، وكان فى استطاعة كل ذى مال بمصر أن يحوله الى أى بلد عضو فى كتلة الاسترلينى، حتى ذلك التاريخ .

---

(١) - Gillespie, KATE., The Tripartite Relationship, praeger publishers, 1984, p.p. 34-38.

ولاشك أن كثيرا من الأجانب المقيمين هنا انتفع بتلك الرخصة ، مما أدى الى خفض قيمة تلك الأرصدة الى ٤٥٠ مليون جنيه يوم انفصل الجنيه المصرى عن الاسترلينى فى يوليو سنة ١٩٤٧ وبخروج مصر من الكتلة الاسترلينية جمدت أرصدتها ، الا فى حدود ما اتفق على الافراج عنه من وقت لآخر .

ومع ذلك لم تهتم الحكومة المصرية بأمر الاستثمارات الأجنبية ، كما لم تهتم برد الفعل الطبيعى لدى قدامى المستثمرين الأجانب ، نتيجة الغاء الامتيازات الأجنبية ، وبدأ عهد جديد من سيادة مصر الكاملة على شئونها الاقتصادية . فلا عجب أن اتجه بعض أولئك المستثمرين نحو اشراك مصريين فى مشروعاتهم ، اما سبحا مع التيار ، أو رغبة فى تصفية استثماراتهم حتى يتمكنوا من تحويل الحصيلة الى الخارج بطريقة أو بأخرى(١) .

ولحكمة ما رأت الحكومة المصرية أن واجبها أن تتعفف عن استمالة الاستثمارات الأجنبية ،وعن محاولة استبقاء القديم منها ، فلجأت الى تعديل قانون شركات المساهمة المصرية بأن حظرت على الأجانب تملك أكثر من ٤٩ ٪ من رأس مال أية شركة مصرية مساهمة كما لجأت الى قانون التعدين فى المناجم والمحاجر فضمنته شرطا مانعا للشركات الأجنبية من القيام باستغلال البترول .

وغنى عن البيان ، أن انفصال الجنيه المصرى عن الكتلة الاسترلينية كان بمثابة عزلة عن أسواق العملات الدولية ولا سيما بعد أن أحكمت الحكومة رقابتها على عمليات النقد الأجنبى فأتيحت بذلك الفرصة أمام الوزارات المتعاقبة حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، للاسراف والسرف فى الانفاق غير المنتج

---

(١) - CARR, D.W., foreign investment and development in Egypt, op. cit., p.p. 17 - 19.

مما أدى الى استنزاف الأرصدة الاسترلينية ، والى موازنات حكومية معتلة .

ومن جهة أخرى أضطرت الحكومة نتيجة لانخفاض معين في الأرصدة الاسترلينية الى استخدام الجهاز المصرفى فى تمويل مصروفاتها ، فأصدرت القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ بالاذن لوزير المالية أن يصدر أذونات على الخزانة فى حدود ٥٠ مليون جنيه لتغطية ورق النقد الذى يصدره البنك الأهلى المصرى ثم وسعت تلك الحدود الى ١٠٠ مليون جنيه فى نوفمبر سنة ١٩٥٠وجدير بالملاحظة أن القانون ١٩ لسنة ١٩٤٨ صاحبه قرار الحكومة فى أغسطس ١٩٤٨ بفتح سوق العقود (بورصة القطن) التى سرعان ما انقلبت مسرحا للمضاربات ، وانتهت الى مغامرات من جانب الحكومة والى محاولات سياسية حادة .

وهكذا ، كانت العوامل الرئيسية فى ابراز الحاجة الى أموال أجنبيةوافدة نابعة من تضافر الاسراف والسرف فى المالية العامة ، ومن استمرار الرقابة على عمليات النقد الأجنبى ومن الاهمال فى معالجة أسبابها ، ومن نضوب الأرصدة الاسترلينية .

ولم يكد يمضى أسبوع واحد على قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى قامت الحكومة بتعديل قانون شركات المساهمة المصرية " بما يكفل للأجانب الذين يوظفون أموالهم فى مصر أن تكون لهم متى أرادوا ، ٥١ ٪ من مجموع رأس مال الشركة ، بدلا من ٤٩ ٪ أى أن تكون لهم الأغلبية فى رأس المال ، وبالتالى القدرة على ادارة الشركة (١).

---

(١) راجع دكتور محمد على رفعت ، الاستثمارات الأجنبية فى مصر ماضيها وحاضرها ومستقبلها فى الميزان ،المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ،القاهرة (٢٧ — ٢٩ مارس) ١٩٨٠ ، ص ٦.

كما أصدرت الحكومة قانونين لتشجيع الاستثمار الأجنبي القانون الأول رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ الخاص بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى والذى نص على الانفتاح برؤوس الأموال المصرية والأجنبية فى مشروعات التنمية الاقتصادية ، دون تمييز لاحدى الفئتين على الأخرى ".

والقانون الثانى رقم ١٥٦ لعام ١٩٥٣ والذى عدل بالقانون رقم ٤٧٥ لعام ١٩٥٤ لتشجيع انسياب رأس المال الأجنبى فى شكل استثمارات مباشرة [1]. وقد منح هذا القانون العديد من المزايا لرأس المال الأجنبى تتلخص فى تحويل كافة الأرباح التى يحققها رأس المال الأجنبى وبنفس العملة الوارد بها وبالسعر المعمول به وقت التمويل . كما أجاز للخبراء والعاملين الأجانب تحويل حصة لا تزيد عن نصف مرتباتهم للخارج ، كما سمح لرأس المال الأجنبى بالخروج بعد خمس سنوات من وروده بما لا يجاوز سنويا خمس القيمة المسجل بها .

ولكن الأحداث التى تعاقبت بعد ذلك لم تشجع رؤوس الأموال الأجنبية على الاسهام فى المشروعات المصرية .

---

(١) وقد أشارت المذكرة الايضاحية لهذا القانون الى ثمة اعتبارات تقضى بتعجيل الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية فى تنفيذ تلك المشروعات ، ثم أوجزت تلك الاعتبارات فى البنود التالية :
أ - ضعف الانتاجية الزراعية وقصورها عن توفير حصة مناسبة من الدخل الوطنى للاستثمار فى مشروعات التنمية .
ب - قحط الأموال الاحتياطية لدى المصانع القائمة .
جـ - ضعف الائتمان الصناعى .
د - تجنب الاعتماد على الخزانة العامة وحدها فى تمويل مشروعات التنمية .

ففى يوليو ١٩٥٦ سحبت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عرضها بتقديم معونة اقتصادية لتمويل بناء السد العالى ، وأعقب ذلك سحب البنك الدولى للانشاء والتعمير عرضه فى اقراض مصر ٢٠٠ مليون دولار(١) مما أحدث رد فعل من قبل مصر متمثلا فى اعلانها لتأميم قناة السويس والذى ترتب عليه فرض الحصار الاقتصادى من قبل الدول الغربية وكذا الحد من انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الى مصر ، وقامت انجلترا بتجميد الأرصدة المصرية الاسترلينية لديها والتى قدرت بنحو ١٠٧ر٤ مليون جنيه ، وفرضت أمريكا الرقابة على احتياطياتنا من الدولارت وقدرت بنحو ٩ر٢٠ مليون دولار ، أما المبلغ المجمد فى فرنسا فكان ضئيلا جدا لا يتناسب مع الحساب المدين على مصر لفرنسا(٢).

وفوق هذا فقد عمدت البنوك الفرنسية والانجليزية الامتناع عن تمويل محصول القطن وعن تمويل الصناعة والتجارة لبث الاضطراب الاقتصادى واحداث تدهور فى أسعار القطن وكساد الصناعة المصرية بالاضافة الى تشجيع الأفراد على التوسع فى فتح اعتمادات فى الخارج حتى تستنزف ما تبقى من احتياطياتنا النقدية الحرة واحداث تدهورفى قيمة الجنيه المصرى فى الخارج .

وبعد اجراءات تمصير البنوك الأجنبية عام ١٩٥٧ وقوانين التأميم فى ١٩٦١ لم يعد الاقتصاد المصرى يعرف استثمارا أجنبيا مباشرا ذا قيمة سوى فى قطاعى البترول والسياحة ، وقد أعقب ذلك اعلان ميثاق العمل الوطنى عام ١٩٦٢ والذى أزال الشكوك

---

(١) الاقتصاد المصرى ما بين ٥٢ - ١٩٥٧ ، الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، القاهرة ، ص ٢٠٧.

(٢) الاقتصاد المصرى ما بين ٥٢ -١٩٥٧ الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، القاهرة ص ٢٠٩.

التى تحيط برأس المال الأجنبى بوضع الحدود التى تستطيع من خلالها السماح للاستثمار الأجنبى بالعمل فى الاقتصاد المصرى . ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٦ بشأن المنطقة الحرة ببورسعيد ورؤوس الأموال الأجنبية التى يجوز أن تستثمر بهذه المنطقة ، كما نص على عدم سريان أحكام قوانين التأميم وعدم سريان قانون الرقابة على النقد على العمليات التى تتم فى المنطقة الحرة غير أن عدوان يونيو ١٩٦٧ حال دون تنفيذ هذا القانون .

فقد كان من نتائج حرب يونيو ١٩٦٧[1] واحتلال اسرائيل لأراضى عربية جديدة ، أن مصر أصبح عليها أن تعيد بناء قواتها المسلحة لخوض حرب جديدة لتحرير الأراضى التى احتلتها اسرائيل ، وقد استنزف الاستعداد للحرب الجزء الأكبر من الموارد الاقتصادية فى وقت تناقصت فيه موارد مصر من العملات الأجنبية بدرجة ملموسة لاغلاق قناة السويس ووقوع جزء هام من الحقول المصرية المنتجة للبترول فى قبضة الاحتلال الاسرائيلى .... وبالتالى زادت حاجة مصر الى العالم الخارجى لسد فجوة الموارد المحلية وما يناظرها من فجوة فى العملات الأجنبية وقد قدر المتوسط السنوى لهذه الفجوة بما يوازى ٤ ٪ من اجمالى الناتج المحلى خلال الفترة ٦٧ - ١٩٧٢ على الرغم من القروض والمعونات التى حصلت عليها مصر لمواجهة الضغط المتزايد على ميزان مدفوعاتها الا أنها لم تكف ، ومن ثم تزايدت فجوة العملات الأجنبية .

وفى أعقاب ثورة التصحيح ١٥ مايو ١٩٧١ برزت مرة أخرى الحاجة الى الاستعانة برؤوس أموال غير مصرية فصدر قرار

---

(١) - Kanovsky, Eliyahu, The Economic impact of the six-day war, praeger publishers, 1970, p.p. 279 - 289.

رئيس الجمهورية رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والمناطق الحرة مستهدفا فى مجال الاستثمار فى داخل البلاد تحقيق الأغراض الآتية[١] :

(١) الرغبة فى دعم العلاقات الاقتصادية بين جمهورية مصر العربية وسائر الدول العربية لاجتذابها وتشجيعها على الاستثمار فى مصر وذلك فى اطار التعاون الفعال •

(٢) العمل على تشجيع انتقال رؤوس الأموال فيما بينها لتمويل مشروعات التنمية لصالح شعب مصر •

(٣) التأكيد على أهمية الدور الذى يمكن أن يقوم به فى هذا الشأن رأس المال العربى اذا أحسن استثماره فى مشروعات تدفع عجلة الانتاج فى اطار الخطة الاقتصادية لزيادة معدلات التنمية حسبما يمليه صالح الاقتصاد الوطنى •

(٤) الحرص على تذليل العقبات التى قد تعترض انسياب رؤوس الأموال والمخاطر غير التجارية التى يصعب على المستثمر توقيها بوسيلته[٢].

ولكن هذا القانون ظل معطلا ، حتى كتب الله لمصر النصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما ترتب عليها من ضرورات استكمال الأسلحة والذخيرة التى التهمتها هذه الحرب بالاضافة الى تحديث المعدات والأسلحة ، وبجانب هذه الاحتياجات العسكرية أخذت

---

(١) يلاحظ أن عنوان القانون لم يذكر رؤوس الأموال الأجنبية ، اكتفاء بالنص فى المادة ١٨ تمتع المال الأجنبى غير العربى بذات المزايا والضمانات التى تقررها أحكام هذا القانون بعد موافقة مجلس الوزراء واعتماد رئيس الجمهورية •

(٢) راجع دكتور محمد على رفعت ، الاستثمارات الأجنبية فى مصر ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، مرجع سابق ، ص ٥٨•

الحاجة الى استيراد المواد الغذائية فى التزايد المستمر بصفة خاصة (القمح) ، ومما زاد من أعباء الاقتصاد المصرى أن أسعار معظم وارداته الأساسية أخذت فى الارتفاع الحاد فى الأسواق العالمية ولم تكن هناك زيادة تذكر فى الصادرات المصرية . ومن ناحية أخرى كانت ومازالت معظم المرافق العامة للاقتصاد القومى تعانى من التدهور الشديد بسبب استهلاكها وعدم تكريس الاستثمارات اللازمة لها خلال فترة الاستعداد للحرب فضلا عن سوء وعدم التخطيط لصيانة هذه المرافق والهياكل التى تعد بحق رأس المال الاجتماعى اللازم لكل تطور للانطلاق فى طريق التنمية . تلك هى أهم سمات الوضع الاقتصادى فى مصر عند منتصف السبعينات .

ومن هذا نستطيع أن ندرك حجم وعمق المشكلات التى يعانيها الاقتصاد المصرى منذ انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأصبح التمويل هو مشكلة المشاكل بالنسبة للاقتصاد المصرى وتلك هى المراحل المختلفة التى مر بها الاستثمار الأجنبى فى مصر.

وكان طبيعيا أن تتجه الأنظار الى عودة فتح الباب للأموال الأجنبية كى تقوم بالاستثمار المباشر فى الاقتصاد المصرى وتشجيع تلك الاستثمارات عن طريق تهيئة المناخ الاستثمارى المناسب وتقديم حوافز لاستثمار الأموال الأجنبية والمحلية فى المشروعات الانمائية واحاطة الاستثمارات بسياج من الحماية والتشجيع . ولهذا فقد صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ثم عدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ مستهدفا تهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية والأجنبية وقيام مركز مالى ونقدى فى مصر.

الفصل الثاني
سياسة الانفتاح الاقتصادي

ان سياسة الانفتاح الاقتصادى قامت فى الاقتصاد المصرى بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية والمصرية والخبرات الفنية والتكنولوجيا الأجنبية المتقدمة للمساهمة فى تمويل واقامة المشروعات التى تحتاجها الدول على ضوء متطلبات خطط التنمية الاقتصادية ، ووفقا للأولويات التى تحددها الجهات المختصة والتى يراعى فيها مصالح البلاد وهى سياسة لا تقتصر على اقامة مشروعات جديدة، بل ان مجالات تطبيق هذه السياسة تمتد أيضا الى احداث توسعات فى المشروعات القائمة فعلا أو تطويرها .

وفى هذا الفصل سنقوم بدراسة سياسة الانفتاح الاقتصادى فى أربعة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : مفهوم سياسة الانفتاح الاقتصادى .
المبحث الثانى : الأهداف المرجوة من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .
المبحث الثالث : الظروف والعوامل التى تتوافر لمصر وتساعد على نجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى بها .
المبحث الرابع : الخطوات المنظمة لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

المبحث الأول
مفهوم سياسة الانفتاح الاقتصادى

اختلفت الآراء حول ايجاد تعريف محدد لمفهوم الانفتاح الاقتصادى ، فهناك من يراه مرادفا لمبدأ الحرية الاقتصادية [١].

وهناك من يراه تعبيرا عن اتجاه سياسى أكثر منه تعبيرا عن اتجاه اقتصادى فى المعنى الدقيق [٢] ، وربما كان أول اعلان لسياسة الانفتاح على مستوى السلطة التنفيذية هو ما جاء فى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب فى ٢١ ابريل ١٩٧٣ بأن سياسة الحكومة هى الانفتاح على العالم الخارجى فى علاقتها الاقتصادية الوطنية للسير بالتنمية بأسرع معدل ممكن . وهذه السياسة تتمشى مع منطق العصر الذى نعيش فيه فى تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم والأسواق المشتركة [٣].

فالانفتاح الاقتصادى كسياسة يجب أن تطبق داخل الاقتصاد القومى وفى علاقاته الدولية ، كما يجب أن تشمل القطاعين الخاص والعام معا .

الا أن الأمور أخذت تتضح لدى الاقتصاديين ، وبدأت تظهر لدى البعض معانى أكثر دقة للانفتاح الاقتصادى . فرأى البعض

---

(١) د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، نحو مفهوم صحيح للانفتاح كمنهج للتنمية فى مصر" ورقة قدمت الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى ، جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، القاهرة ٢٦/٢٤ ابريل ١٩٨٢.

(٢) د. أحمد بديع بليغ " عن فلسفة الانفتاح الاقتصادى" ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى ، جامعة المنصورة ، كلية الحقوق ، القاهرة ، (٢٦/٢٤ ابريل) ١٩٨٢.

(٣) د. محمد على رفعت " السيناريو المصرى للانفتاح الاقتصادى" الأهرام الاقتصادى ، العدد الصادر فى ٤ يناير ١٩٨٢ ، ص ١٨.

أن سياسة الانفتاح ليست فلسفة جديدة ، ولكنها أسلوب لادارة الاقتصاد القومى على أساس تحقيق التفاعل الصحيح بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد فى اطار خطة قومية شاملة طويلة الأجل .

والبعض ينظر للانفتاح الاقتصادى من الوجهة التمويلية على أنه تشجيع وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة فى تمويل المشروعات الاقتصادية المختلفة فى مصر .

وهناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادى عبارة عن سياسة تعتمد على ازالة كافة القيود على حركة التبادل التجاري وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للمساهمة فى المشروعات الاقتصادية داخل البلاد مع تحقيق التزاوج بين رؤوس الأموال والتكنولوجيا لمحاولة زيادة الانتاج واحلاله محل الواردات وتصدير الفائض ، وتشغيل الأيدى العاملة ، والقضاء على العجز فى ميزان المدفوعات(١).

ورأى آخر يحدد مفهوم الانفتاح الاقتصادى بأنه مجموع السياسات الاقتصادية التى تجد مبررها فى ضرورة العمل على رفع معدلات الاستثمار فى الاقتصاد المصرى معتمدة فى ذلك على مصادر ثلاثة هى الاستثمار العربى والأجنبى ، والاستثمار الوطنى الخاص ، فائض القطاع العام(٢).

ومن المفاهيم السابق عرضها نستطيع صياغة مفهوم للانفتاح الاقتصادى أقرب الى الشمول وهو :

---

(١) فاروق نظير زكى ، الانفتاح الاقتصادى ، التطور والآثار الاقتصادية" ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى الثانى ، جامعة المنصورة ،كلية التجارة ، القاهرة ٢٤ / ٢٦ ابريل ١٩٨٢.

(٢) د. مصطفى السعيد " الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية الاعتماد على الذات " ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ٢٦ /٢٨ مارس ١٩٨١.

" الانفتاح الاقتصادى هو مجموعة السياسات الاقتصادية التى تنظم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والعربية والوطنية للمساهمة فى تمويل المشروعات الاقتصادية ، وتستخدم التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الناتج القومى ، ويتم ذلك فى اطار استراتيجية حضارية شاملة ، تستهدف دعم القدرات الذاتية للاقتصاد القومى وتعمل من خلالها على تصحيح الاختلال الهيكلى فى البناء الاقتصادى والاجتماعى".

وتعتبر سياسة الانفتاح الاقتصادى نموذجا عاما نجد تطبيقا له فى جميع دول العالم اليوم ، سواء أكانت دول متقدمة أو متخلفة ، رأسمالية أو اشتراكية . ولهذا يمكن القول أنها ليست بدعة أو اختراع جديد وانما هى سياسة طبقت وسوف تطبق فى صور مختلفة وبدرجات متفاوتة فى جميع دول العالم كل حسب طبيعة نظامه الاقتصادى وحسب طبيعة الاقتصاد القومى .

والانفتاح الاقتصادى كسياسة أو كمنهاج للتنمية الاقتصادية له حدود وضوابط يجب أن تراعى عند وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة ، حيث أنه يعد مفهوم نسبى وليس مطلق ، بمعنى أن التطبيق العلمى له يأخذ درجات وانماط ومستويات مختلفة وعلى حسب طبيعة الاقتصاد القومى هل هو متقدم أم متخلف وعلى حسب طبيعة النظام الاقتصادى هل هو اشتراكى أم رأسمالى واذا أخذنا هذه الحدود والضوابط الرئيسية للانفتاح الاقتصادى فى أنه اقتصاد ثام يأخذ من الاشتراكية نظاما اقتصاديا [1]

---

(١) الغرض من هذا التحديد لنموذج الاقتصاد القومى الذى نبحث له ونحدد الحدود والضوابط اللازمة لنجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى هو الوصول الى صورة تقرب من وضع الاقتصاد المصرى وذلك لمراعاة هذه الحدود والضوابط عند التطبيق العملى لهذه السياسة فى مصر .

نجد أن القضية فى الأساس هى الاعتماد على امكانيات رأس المال المحلى كما توفرها المدخرات القومية وان امكانيات رأس المال الأجنبى عامل مساعد فقط ، حيث أن قضية التنمية هى قضية وطنية تقوم على تكاتف المجهودات الوطنية المحلية من أجل تحقيق معدلات مرتفعة لمتوسط دخل الفرد الحقيقى والذى يتطلب تعبئة المدخرات القومية المتاحة والممكنة وتوجيهها لأغراض الاستثمار الانتاجى[1] حيث أن القضية ليست فى المقام الأول نقص موارد نقدية ، بل فى توافر وتفاعل مجموعة متكاملة من عوامل الانتاج الرئيسية من عمل ومعدات انتاج وموارد طبيعية . ولهذا يجب التأكد من أننا لا نفهم سياسة الانفتاح الاقتصادى كعصا سحرية يمكن عن طريقها تحقيق التنمية الاقتصادية .

المبحث الثانى
الأهداف المرجوة من تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى

أولا : أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مجال الانتاج :

ترمى سياسة الانفتاح الاقتصادى الى تحقيق الأهداف الآتية فى مجال الانتاج الزراعى والانتاج الصناعى[2] :

---

(١) د. أحمد عبدالعزيز الشرقاوى ، زيادة الأجور ليست القضية ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٤٦٧ ، أول فبراير ١٩٧٥ ، ص ٧ - ٨ .

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٣/١٢/٣١ ، مرجع رقم (٧٢ - ١٤٥٤١ - ٨٥)، ابريل ١٩٨٥ ص ١٤ - ٢٠ .

أ - الأهداف فى مجال الانتاج الزراعى :

١ - زيادة الرقعة الزراعية المصرية والخروج بالزراعة عن حدود أرض الوادى القديم وذلك عن طريق التوسع فى استصلاح الأراضى البور والأراضى الصحراوية واستزراعها باستخدام الأساليب الحديثة المطبقة فى زراعة الأراضى الصحراوية والتى لا تتطلب اجراء تسويات كاملة للسطح أو شق للترع والمصارف .

٢ - الارتفاع بانتاجية الأراضى الزراعية من المحاصيل المختلفة بالحد من استعمال الأساليب البدائية والتقليدية فى الزراعة واستعمال أحدث ما وصل اليه العلم من أساليب علمية ووسائل تكنولوجية فى المجال الزراعى .

٣ - التوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية وخاصة الخضر والفواكه والزهور والنباتات الطبية لتحقيق هدفين معا وفى آن واحد الأول زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية والثانى زيادة قيمة الانتاج الزراعى المصرى وتحسين وضع الفلاح المصرى وذلك لارتفاع القيمة السوقية الدولية لأسعار حاصلات التصدير عن أسعار المحاصيل التقليدية .

٤ - المحافظة على خصوبة الأراضى الزراعية المصرية عن طريق التوسع فى اقامة الصناعات البديلة لصناعة الطوب الأحمر التى تعتمد على تجريف التربة الزراعية وبالتالى فقد الأراضى لخصوبتها .

٥ - ميكنة الزراعة الى أكبر درجة ممكنة والاقلال من الاعتماد على الجهد الحيوانى فى العمليات الزراعية وتوفيره لانتاج اللحوم والألبان .

٦ - النهوض بالثروة الحيوانية والداجنة لزيادة انتاج اللحوم والألبان والبيض والجلود والصوف .... الخ وذلك عن طريق تحسين السلالات المصرية وتوفير الأمصال واللقاحات اللازمة لمقاومة الأمراض الحيوانية والداجنة .... الى غير ذلك من طرق النهوض بالثروة الحيوانية .

٧ - الاستفادة من الأراضى دون الحدية والغير صالحة للزراعة الاقتصادية وبعض الأجزاء من البحيرات المصرية فى اقامة مزارع سمكية تساعد على انتاج المزيد من الأسماك .

٨ - التوسع فى الانتاج السمكى لتغطية احتياجات الاستهلاك المحلى عن طريق اكتشاف مناطق صيد جديدة وتنمية واستغلال المناطق الحالية وتوفير وسائل ومعدات الصيد اللازمة .

٩ - تشفية وتصنيع الأسماك واقامة المجازر الآلية للحيوانات والدواجن واستخدام مخلفات صناعة الأسماك والمجازر فى تصنيع الأعلاف اللازمة للأسماك والحيوانات والدواجن .

١٠ - التوسع فى التصنيع الزراعى وتعليب المنتجات الزراعية وانشاء الصوامع والمطاحن والمضارب وثلاجات الحفظ وذلك لرفع قيمة الانتاج الزراعى من ناحية وللمحافظة على استمرار تواجد المنتجات الزراعية المختلفة على مدار العام مع استقرار أسعارها حتى لا يضار المنتجين .

١١ - التوسع فى انتاج الأعلاف بما يكفل تحقيق الزيادة المنشودة فى الثروة الحيوانية والداجنة والثروة السمكية .

١٢ - تقليل الفاقد فى مياه الرى والصرف المستخدمة حاليا فى الأعمال الزراعية وذلك باستخدام أحدث أساليب الرى المتبعة عالميا كالرى بالرش والرى بالتنقيط والتى يمكن

اتباعها أيضا من الاستفادة من المساحات الكبيرة من الأراضى التى تخصص لشق الترع والمصارف .

وبوجه عام تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادى فى هذا المجال الى زيادة الانتاج الزراعى بصفة عامة وتحسين خواصه وتصنيفه مع ادخال الأساليب العلمية الحديثة فى مختلف جوانبه بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى والأمن الغذائى للانسان المصرى .

ب - <u>الأهداف فى مجال الانتاج الصناعى</u> :

١ - تحقيق الاكتفاء الذاتى بالنسبة لبعض المنتجات التى يتم استكمال حاجة الاستهلاك منها حاليا عن طريق الاستيراد أو تقليل كمية المستورد منها بقدر الامكان .

٢ - زيادة القدرة الانتاجية للمشروعات المصرية بما يسمح بتغطية حاجة الاستهلاك المحلى مع تبقى فائض للتصدير مع الأخذ فى الاعتبار الزيادة السنوية المتوقعة فى السكان .

٣ - الاستفادة من الموقع الجغرافى لمصر وتوفر الكثير من عناصر الانتاج فى قيام صناعات خاصة بالتصدير فى المقام الأول .

٤ - الانتقال بالصناعات المصرية من الانتاج بالحجم الصغير أو المتوسط الى الانتاج بالحجم الكبير بما له من مزايا .

٥ - ادخال صناعات جديدة تتمشى مع أحدث ما فى العصر .

٦ - الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة لمصر .

٧ - تنشيط قطاعات الانتاج التى تواجه حاليا عجزا أو ركودا بتوفير رؤوس الأموال اللازمة لها والتى تعجز الدولة

عن توفيرها حاليـــــا .

٨ - ادخال آحدث ما فى العصر من خبرة وعلم وتكنولوجيا الى الصناعات المصرية الأمر الذى سوف يترتب عليه ارتفـــاع جودة المنتجات المصرية وانخفاض تكلفة انتاجها .

٩ - ادخال عنصر المنافسة الشريفة والمشروعة بيـــــن المشروعات المصرية القائمة ومثيلاتها من مشروعات الانفتـــــاح مما يؤدى الى تحسين حالة المنتجات المصريـــــة .

١٠ - تحقيق مركز تنافسى عالى للمنتجات المصريـــــة باستفادتها من العلامات التجارية والصناعية الدولية الراسخة فى السوق العالمـــــى .

١١ - زيادة قيمة مبيعات المنتجات المصرية عن طريـــــق اضافة المزيد من العمليات الصناعية على المنتجات التى كانت تصدر بصورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة .

١٢ - التوسع فى انتاج البترول بما يحقق المزيد مـــن العملات الأجنبية للخزانة المصرية فضلا عن توفير احتياجـــات البلاد من الطاقـــــة .

١٣ - توفير احتياجات قطاع الزراعة من الأسمـــــــدة والمبيدات والأعلاف والآلات والماكينات والأدوات الزراعية .

<u>ثانيا : أهداف الانفتاح فى مجال العمالة :</u>

تهدف سياسة الانفتاح الاقتصادى الى تحقيق الأهـــداف الآتية فى مجال العمالة فى مصر(١) :

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، موقـــــف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتـــــى ١٩٨٣/١٢/٣١، مرجع سابق ، ص ١٧ .

١ - السكان فى مصر يتزايدون عاما بعد آخر، والزيادة السكانية تعنى الزيادة المستمرة فى عدد طالبى العمل عاما بعد آخر واتباع الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى من شأنه زيادة عدد فرص العمل أمام راغبى العمل سواء فى مشروعات الانفتاح الاقتصادى أو فى باقى قطاعات النشاط الاقتصادى التى سوف تتأثر حتما بقيام مشروعات الانفتاح .

٢ - نتيجة لدخول مشروعات الانفتاح فى سوق العمل المصرى بما لديها من معدات وأدوات فنية حديثة ولتطبيقها لأحداث الأساليب العملية فى الانتاج والادارة فان العمالة المصرية فيها لا شك سوف تكتسب خبرات ومهارات جديدة تجعلها على مستوى العمالة الأجنبية ان لم تتفوق عليها .

٣ - لا شك أن اكتساب العمالة المصرية للخبرات العالمية سوف يرفع من قيمتها محليا ودوليا وخاصة بعد أن ترتفع معدلات أدائها الى المعدلات العالمية .

٤ - تحسين ظروف ومجالات العمل وارتفاع الأجر النقدى والعينى الأمر الذى يمكن مصر من الاحتفاظ بخبراتها وكفاياتها العالية بدلا من هجرتها الى الخارج سعيا وراء المال .

ثالثا : الأهداف فى مجال النقل والمواصلات :

١ - توفير خدمات النقل البحرى سواء للركاب أو للبضائع وبما يخدم تجارة مصر الخارجية .

٢ - توفير خدمات النقل الجوى الداخلى والخارجى .

٣ - توفير سيارات الركوب الخاصة والعامة .

رابعا : أهداف الانفتاح فى المجال المالى والاقتصادى :

١ - زيادة حصيلة الدولة من الموارد المالية المختلفة

كالضرائب والجمارك ورسوم الانتاج .....الخ .

٢ - اعفاء الدولة من عبء توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية الجديدة وذلك الى حد ما .

٣ - تنشيط بورصة الأوراق المالية .

٤ - زيادة التدفقات المالية الى مصر .

٥ - جعل مصر سوق مالى لمنطقة الشرق الأوسط .

٦ - تصحيح وضع ميزان المدفوعات المصرى والميزانية النقدية .

٧ - انهاء موازنة العامة بالعجز .

٨ - الخروج بمصر من المشكلة الاقتصادية واعادة التوازن الى الاقتصاد المصرى .

٩ - تصحيح وضع ومسار الاقتصاد المصرى .

١٠- تحسين وضع الجنيه المصرى فى أسواق النقد العالمية .

خامسا : أهداف الانفتاح الاقتصادى فى المجال التجارى :

١ - توفير احتياجات ومطالب السوق المحلى من السلع المختلفة بأسعار مناسبة .

٢ - زيادة حجم الصادرات المصرية وتقليل حجم الواردات وبالتالى تصحيح وضع الميزان التجارى المصرى .

٣ - تنويع الصادرات المصرية والارتفاع بقيمتها وجودتها .

٤ - تنويع مصادر التصدير والاستيراد لتحقيق الاستقلال لتجارة مصر الخارجية .

٥ - احداث حركة رواج فى المطارات والموانى والأسواق المصرية .

سادسا : أهداف الانفتاح الاقتصادى فى مجال السياحة :

١ - زيادة أعداد السائحين القادمين الى مصر وتنشيط الحركة السياحية .

٢ - زيادة السعة الفندقية فى مصر .

٣ - زيادة حجم وسائل النقل السياحى فى مصر .

٤ - خلق مناطق جذب سياحى جديدة فى مصر وتنويع أوجه الجذب السياحى .

٥ - أخيرا زيادة حجم الموارد المالية المتوفرة لمصر من قطاع السياحة باعتباره من القطاعات التى تحقق دخلا من العملات الأجنبية .

سابعا : أهداف الانفتاح الاقتصادى فى مجال الاسكان :

١ - توفير المواد اللازمة لعمليات البناء .

٢ - تطوير أساليب البناء باستخدام التكنولوجيا الحديثة فى هذا المجال .

٣ - الاسهام فى توفير الاسكان الادارى اللازم لمشروعات الانفتاح .

٤ - الاسهام فى حل أزمة الاسكان فى مصر ببناء المزيد من الوحدات السكنية حقيقة قد تكون بمستوى أعلى من المستوى الاقتصادى ولكنها فى النهاية تمتص قدرا من الطلب المحلى على الاسكان .

ثامنا : أهداف الانفتاح الاقتصادى فى المجال الصحى :

١ - التوسع فى اقامة المستشفيات العلاجية .

٢ - التوسع فى اقامة دور التأهيل والرعاية الطبية ورعاية المسنين .

٣ - توفير الخدمات الطبية بأعلى مستوى عالمى مما يوفر نفقات ارسال المصريين للخارج للعلاج فضلا عن امكان جذب أبناء منطقة الشرق الأوسط لمصر مما يحقق لها دخلا اضافيا من السياحة العلاجية .

تاسعا : أهداف الانفتاح الاقتصادى فى المجال الاجتماعى والسياسى:

يهدف الانفتاح الاقتصادى الى تحسين مستوى معيشة الفرد فى مصر والارتقاء به الى المستويات العالمية وتعويضه عن سنوات التخلف التى مر بها وكذلك الى اطلاق الطاقات الخلاقة الكامنة فى الانسان المصرى وانهاء روح الارتجالية والاتكالية فى تنفيذ المشروعات وأداء الأعمال والاعتماد على الدولة فى كل شئ ودفع الفرد الى القيام بدوره الطبيعى دون أن يضر بمصالح الآخرين أو مصالح الدولة .

أما فى المجال السياسى فان الانفتاح الاقتصادى يهدف الى تحرير ارادة مصر حتى يمكنها أن تتخذ قراراتها وفقا لمصالحها الخاصة لا وفقا لمصالح الآخرين وهذه الحرية لايمكن أن تتحقق لها الا بتحقيق الحرية فى المجال الاقتصادى والتعامل مع دول العالم كافة دون الارتباط أو التقيد بتكتل واحد .

بعد هذا العرض السريع لبعض الأهداف المرجوة من وراء تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى يمكن القول أن الهدف الأساسى من الانفتاح الاقتصادى هو احداث رواج وازدهار فى الحياة الاقتصادية المصرية تنعكس آثاره على المستوى المعيشى والاقتصادى والحضارى للانسان المصرى .

المبحث الثالث

الظروف والعوامل التى تتوافر لمصر وتساعد على نجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى بها

تتمتع مصر بكثير من الخواص والمزايا الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية التى يمكن أن تساهم فى انجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ومن هذه الخواص والمزايا يمكن أن نذكر ما يلى[١]:

١ - مصر هى أكثر دول الشرق الأوسط استقرارا من الناحية السياسية والاجتماعية والدينية والعسكرية خاصة بعد توقيع معاهدة السلام مع اسرائيل واستكمال البناء الديمقراطى فيها.

٢ - الاقتصاد المصرى متوازن يعتمد على النشاطين الزراعى والصناعى معا وليس على أحدهما، هذا بالاضافة الى توفير مكونات الهيكل الأساسى للدولة من طرق ومواصلات ومرافق ..... الخ الأمر الذى يساعد على انجاح المشروعات.

٣ - المناخ المعتدل على مدار العام والذى يناسب احتياجات كثير من الصناعات وزراعة العديد من المحاصيل.

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٣/١٢/٣١ ، مرجع سابق ، ص ٣٠ - ٣١.

- Driscol, R.E., Zaki, F.A. Hayek, P.F., foreign - investment in Egypt, An analysis of critical factors with emphasis on the foreign investment code, 1978, p.p. 22 - 24.

٤ - جريان نهر النيل فى الأراضى المصرية من الجنوب الى الشمال وما يوفره لها من موارد مائية عذبة يمكن استغلال الفائض منها فى استزراع المزيد من الأراضى الصحراوية القابلة للزراعة ، فضلا عن امكانية استخدامه فى الأغراض المختلفة كالنقل وتوليد الكهرباء وصيد الأسماك .... الخ .

٥ - تاريخ مصر الطويل وحضارتها العريقة وآثارها الخالدة التى تمتد عبر سبعة آلاف عام الى الوراء بالاضافة الى اعتدال مناخها على مدار العام وامتداد سواحلها لمسافات كبيرة على البحرين الأبيض المتوسط والأحمر يعطيها امكانيات سياحية هائلة .

٦ - الاحتمالات البترولية لمصر تبشر بمستقبل بترولى كبير فى وقت ترتفع فيه أسعار البترول ارتفاعا سريعا وملحوظا وتعانى فيه الدول الصناعية من احتمالات نقص التدفقات البترولية فضلا عن ارتفاع الأسعار .

٧ - تقع مصر فى مفترق طرق التجارة العالمية فهى تطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وتمر بها قناة السويس التى تربط العالم شرقا وغربا وهذا الموقع يعطيها أهمية كبيرة فى مجال التجارة العالمية .

٨ - مصر من حيث الموقع بلد افريقى ومن حيث اللغة والتاريخ والتراث بلد عربى ومن حيث الدين بلد اسلامى وهذا الانتماء المتعدد يساعد على تعدد أسواق تجارتها الخارجية والتعامل مع جيرانها من الدول العربية والافريقية والاسلامية .

٩ - بالرغم من ارتفاع الأسعار عالميا وحدوث التضخم الذى اجتاح كثير من دول العالم نتيجة الارتفاع الكبير فى أسعار البترول فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ فان مصر مازالت تحتفظ بمستوى أسعار مناسب اذا ما قورنت بغيرها .

١٠ - الكثافة السكانية فى مصر مرتفعة ومعدل النمو السكانى كبير اذا ما قورنت بغيرها من الدول وهذه الكثافة المرتفعة تمثل أولا سوقا استهلاكيا كبيرا وثانيا مصدرا للأيدى العاملة الرخيصة والتى قد تحتاج الى تدريب كبير لتعدد المهارات وانتشار التعليم فى مصر.

١١ - فى مصر الكثير من الموارد الطبيعية التى حباها بها الله والكثير من هذه الموارد مازال فى حالة بكر لم تمتد اليها يد الانسان بعد .

١٢ - توفر الرغبة الأكيدة فى العمل على انجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى لدى المصريين حكومة وشعبا ويتمثل هذا فى توفير الامكانيات والمطالب التى تحتاج اليها المشروعات والحرص على تذليل العقبات أمامها والسعى الى اجتذابها وتشجيعها عن طريق تطوير وتعديل القوانين بما يتلاءم مع طبيعة عمل هذه المشروعات .

المبحث الرابع

الخطوات المنظمة لسياسة الانفتاح الاقتصادى

لجذب واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية وتشجيعها على العمل فى مصر فقد أصدرت الدولة مجموعة من القوانين والقرارات كان أهمها صدور القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وهو يعد الصيغة التشريعية التى تعبر عن سياسة الانفتاح الاقتصادى والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم عمليات الاستيراد حيث أعطى دورا متزايدا

للقطاع الخاص فى التجارة الخارجية ، والقانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم البنك المركزى والجهاز المصرفى الذى منح البنك المركزى الاستقلال الكامل فى تنظيم عمليات الائتمان وتحديد سعر الفائدة والرقابة على البنوك وادارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى . كما صدر أيضا القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى(١).

وسوف نتناول هذه الخطوات الهامة بغرض التعرف على الجوانب المختلفة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، حتى يمكننا حصر وتقييم جانبى الأمر من منافع وتكاليف ، وأن نعمل على تعظيم تلك المنافع عند مستوى معين من مستويات التكلفة ، واجتذاب القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فى المجالات المرغوبة وفى التوقيت المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية .

أولا : القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل :

يعتبر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الصيغة التشريعية التى تعبر عن سياسة الانفتاح ويستهدف تحقيق المبادىء الرئيسية التالية :

١ - ضمان تحقيق مصلحة مشتركة للاقتصاد القومى والمستثمر العربى والأجنبى .

٢ - افساح المجال لمشاركة رأس المال الوطنى العام والخاص مع رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

٣ - تهيئة المناخ المناسب لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية والأجنبية .

---

(١) راجع الدكتور أحمد جامع ، لمحة عن الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٧٣ ، أكتوبر ١٩٧٩ ، ص ١٨ - ٥٢٨ .

٤ - تهيئة المناخ المناسب لقيام مركز مالى ونقدى فى جمهورية مصر العربية .

٥ - تقديم ضمانات كافية ضد المخاطر غير التجارية ، وحوافز مناسبة لتشجيع الاستثمار وتخطى المعوقات الادارية والاجرائية التى تؤثر على نمو حجم الاستثمار .

٦ - منح الأولوية للمشروعات التى تساعد على زيادة موارد البلاد من العملات الأجنبية وكذلك المشروعات التى تجلب معها تكنولوجيا متقدمة .

وقد تضمن القانون مميزات مالية وحصانات للمستثمرين الأجانب والعرب ، كما تضمن تسهيلات فى الاجراءات القانونية كحافز لتشجيع رأس المال العربى والأجنبى الخاص على التدفق داخل البلاد . ونحن لسنا بصدد سرد تفصيلى لمواد القانون ، ولكن اهتمامنا الأساسى هو عرض أهم عناصر ومبادىء التشريع الجديد[1] والتى تتمثل فيما يلى :

---

(١) قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
- راجع فهمى كامل جرجس ، دراسة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، بحث مقدم الى مؤتمر تنمية الانتاج فى ظل اقتصاد السلم ، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، القاهرة (٣ - ٥ نوفمبر ١٩٨٠) ص ١ - ٥٠ .
- راجع أيضا د. محمد على رفعت ، الانفتاح الاقتصادى وتوجيهه الى خدمة الانتاج ، بحث مقدم الى مؤتمر تنمية الانتاج فى ظل اقتصاد السلم ، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، القاهرة (٣ - ٥ نوفمبر ١٩٨٠) ص ٣ - ٨ .
راجع أيضا :

- Swald, W., foreign investment Regulation in Egypt, The case of infitah (openess) special investment negotiation seminar, George Town university, vol 1,1983.

١- **تعريف المال المستثمر :**

عرف قانون الاستثمار[١] المال المستثمر تعريفا جامعا ويعتبر من قبيل الأموال المستثمرة بعض الأموال النقدية وبعض الآلات والمعدات وكذلك بعض الحقوق المعنوية وذلك على النحو الآتي :

- الأموال النقدية وتشمل :

أ - النقد الأجنبى الحر المحول لجمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى لاستخدامه فى تنفيذ أحد المشروعات أو التوسع فيها .

ب - صافى الأرباح القابلة للتحويل طبقا لأحكام القانون والتى يحققها المشروع المستثمر اذا زيد بها رأس المال المشروع الأصلى أو اذا استثمرت فى مشروع آخر بموافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

ج - النقد الأجنبى الحر الذى ينفق كمصروفات للدراسات الأولية والبحوث والتأسيس التى تكبدها المستثمر فى الحدود التى يعتمدها مجلس ادارة الهيئة .

د - النقد الأجنبى الحر المحول الى جمهورية مصر العربية عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى والذى يستخدم فى الاكتتاب فى الأوراق المالية أو شرائها

---

(١) راجع قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل ، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، المادة رقم ٢.
- راجع المستشار الأستاذ: نايل البابلى ، المستشار الدكتور ابراهيم محمد البرايرى ، موسوعة الاستثمار دار الفكر العربى ، القاهرة.

من أسواق الأوراق المالية فى مصر وفى شراء أرض فضاء أو عليها مبانى لتشييد عقارات .

- أموال غير نقدية وتشمل :

أ - الآلات والمعدات ووسائل النقل والمواد الأولية والمستلزمات السلعية المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة المشروعات أو التوسع فيها بشرط أن تكون متفقة مع التطورات الفنية الحديثة ولم يسبق استعمالها ما لم يقرر مجلس ادارة الهيئة الاستثناء من هذا الشرط بناء على توصية الجهات الفنية .

ب - الحقوق المعنوية المعترف بها قانونا والمملوكة للمقيمين فى الخارج كبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة فى دولة من دول الاتحاد الدولى للملكية الصناعية أو وفقا لقواعد التسجيل الدولية التى تضمنتها الاتفاقيات الدولية المعقودة فى هذا الشأن والمنضمة اليها جمهورية مصر العربية متى كانت هذه الحقوق متعلقة بالمشروعات المقدمة .

٢- مجالات استثمار رأس المال العربى والأجنبى فى مصر :

لما كان الهدف من فتح مجال الاستثمار أمام المال العربى والأجنبى ، هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار السياسة العامة للدولة وفى حدود خطتها القومية فلم يترك القانون المجال مفتوحا أمام المال العربى والأجنبى فى أى نشاط كان . وانما قصد أن يقتصر النشاط على المشروعات التى تخدم خطة التنمية والتى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطور الحديث للصناعة أو التى تحتاج الى رؤوس أموال أجنبية وذلك فى نطاق القوائم التى تعدها الهيئة العامة

للاستثمار العربى والأجنبى والمناطق الحرة وتشتمل هذه القوائم على مجالات وأنشطة وردت على وجه التحديد يدعى اليها رأس المال العربى والأجنبى . ومع ذلك فان هذه القوائم وان جاءت جامعة لأنواع النشاط المرغوب الاستثمار فيه الا أنها ليست مانعة بمعنى أنه يمكن النظر فى قبول مشروعات فى مجالات وأنشطة غير واردة بهذه القوائم ، متى كانت هذه المشروعات ذات أهمية خاصة فى ضوء خطة التنمية والخطة العامة للدولة .

وتتضمن مجالات الاستثمار المختلفة بصفة عامة ما يأتى[1]:

١ - التصنيع والتعدين والطاقة والسياحة والنقل وغيرها من المجالات .

٢ - استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها ومشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية . ويكون استصلاح الأراضى البور والصحراوية واستزراعها بطريق الايجار طويل الأجل الذى لا يجاوز خمسين عاما . ويجوز مدها الى مدة أو مدد لا تجاوز خمسين عاما أخرى وذلك بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة .

٣ - مشروعات الاسكان ، ومشروعات الامتداد العمرانى ويقصد بها الاستثمارات فى تقسيم الأراضى وتشييد مبانى جديدة واقامة المرافق المتعلقة بها .

---

(١) أنظر قانون رأس المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المادة رقم/٣.
- وقد أصدرت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عدة قوائم تحدد الأنشطة والمشروعات التى يدعى اليها رأس المال العربى والأجنبى فى قطاعات الصناعة والزراعة واستصلاح الأراضى البور والسياحة والاسكان والقطاع المصرفى والصحة والنقل والمقاولات .

٤ - شركات الاستثمار التى تهدف الى توظيف الأموال فى المجالات المنصوص عليها فى هذا القانون وكذا بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال وشركات اعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة ولها أن تقوم بالعمليات التمويلية الاستثمارية بنفسها سواء تعلقت بمشروعات فى المناطق الحرة أو بمشروعات محلية أو مشتركة أو أجنبية مقامة داخل مصر . وكذلك لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

٥ - البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الأحوال عن ٥١ ٪.

وقد منح القانون أولوية خاصة للمشروعات التى تهدف الى التصدير أو تنشيط السياحة ، أو التى تؤدى الى خفض الحاجة الى استيراد السلع الأساسية وكذلك المشروعات التى تحتاج الى خبرات متقدمة أو الى الاستفادة من براءات الاختراع أو العلامات التجارية ذات الشهرة الخاصة .

٦ - نشاط التعمير فى المناطق الخارجة عن الرقعة الزراعية ونطاق المدن الحالية (1).

---

(١) ان الدولة فى المرحلة الراهنة فى حاجة أكيدة الى انشاء مدن جديدة ، تخفف من الازدحام والتكدس فى القاهرة ، وتساعد على حل أزمة الاسكان المستحكمة ، ولكن النص المستحدث فى البند (٧) المنوه عنه لم يضف جديدا فى واقع الأمر لأنه يمكن أن يدخل فى نطاق الأنشطة الواردة فى البند (٢) الخاص باستصلاح الأراضى البور والصحراوية أو الواردة فى البند (٣) الخاص بمشروعات الاسكان .

وكان من المفروض أن يخص التشريع النشاط المستحدث الوارد فى البند (٧) بنوع خاص من التشجيع وعلى الأخص بأنه يقتضى التعمير فى المناطق الخارجة عن =

٧ - نشاط المقاولات التى تقوم به شركات مساهمة لا تقل مشاركة رأس المال المصرى فيها عن خمسين فى المائة[1].

٨ - نشاط بيوت الخبرة الفنية المتخذة شكل شركات مساهمة بالمشاركة مع بيوت الخبرة الأجنبية العالمية اذا كان يتعلق بمشروع من المشروعات الداخلة فى المجالات المشار اليها فى البنود السابقة والتى تعتبر هذه الخبرة من مقتضياته وبشرط موافقة ادارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

٣ - المزايا والضمانات المقررة للمستثمرين العرب والأجانب:

يمنح القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ العديد من المزايا العينية والضمانات كحافز لتشجيع رأس المال العربى والأجنبى الخاص على التدفق داخل البلاد ويمكن أن نلخص هذه المزايا فيما يلى :

١ - الاعفاءات الضريبية[2]

= الرقعة الزراعية ومايتطلبه ذلك من زيادة الانفاق فى نقل المواد وتوطين العمال وتشجيع ذوى الخبرة على العمل فى المناطق البعيدة عن العمران .

(١) ان اشتراط مساهمة رأس المال المصرى فى نشاط المقاولات بمقدار ٥٠ ٪ اشتراط لا يحقق مصلحة ظاهرة وعلى الأخص فى فترة التنمية التى تمر بها البلاد والتى يجب اختصارها الى أقصر مدة ممكنة حتى نستطيع الانطلاق فى أقرب وقت الى مجالات التقدم .

(٢) راجع المواد أرقام ١٦، ١٧ ، ١٨ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى .
- راجع أيضا د. محمد رضا سليمان ، دور الاعفاءات والمزايا الضريبية الواردة بقوانين الاستثمار لجذب الفوائض المالية العربية ، مقالة بمجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، العدد ٣٨٤ ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٣٠٠ - ٣١٤.

اتخذ المشرع من نظام الاعفاء الضريبى وسيلة لتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلاد وتشمل :

أ - أعفى المشرع أرباح المشروعات التى تخضع لهذا القانون من الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وملحقاتها كما تعفى الأسهم من الدمغة النسبية ومن الضريبة على ايرادات القيم المنقولة وملحقاتها ، مع تقرير هذا الاعفاء لعائد الأرباح التى يعاد استثمارها فى المشروع •

ب - حدد المشرع مدة الاعفاء بخمس سنوات اعتبارا من أول سنة ضريبية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط وأجاز زيادتها الى ثمانى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافى ومدى أهميته فى التنمية الاقتصادية وحجم رأسماله ومدى مساهمته فى استغلال الموارد الطبيعية وفى زيادة الصادرات وذلك طبقا لما يقترحه مجلس ادارة الهيئة ويعتمده مجلس الوزراء ولا شك أن المشرع المصرى يهدف من وراء منح مدة اعفاء أطول الى حفز الاستثمارات للتوجيه الى مشروعات استثمارية خاصة أو مناطق جغرافية معينة •

جـ - أعفى القانون الأرباح التى يوزعها المشروع من الضريبة العامة على الايراد وذلك بحد أقصى ٥ ٪ من قيمة حصة الممول فى المال المستثمر وبدون قيد زمنى ولكنه يشترط لسريان الاعفاء من الضريبة العامة على الايراد ألا يصبح الايراد محل هذا الاعفاء خاضعا فعلا لضريبة مماثلة فى دولة المستثمر الأجنبى أو الدولة التى يحول اليها هذا الايراد •
كما أعفى القانون الفوائد المستحقة على القروض الخارجية التى يعقدها المشروع الاستثمارى، ولو اتخذت شكل ودائع من جميع الضرائب والرسوم ويسرى ذلك الاعفاء على فوائد القروض

الخارجية التى يمول بها الجانب المصرى نصيبه فى المشروعات المشتركة .

٢ - اعفاء المبانى السكنية المنشأة بالمال المستثمر من الخضوع لنظام تحديد القيمة الايجارية ، فقد استثنى المشرع مبانى الاسكان الادارى وفوق المتوسط والفاخر المشيدة وفقا لأحكام قانون الاستثمار من نظام تحديد القيمة الايجارية المنصوص عليها فى القوانين الخاصة بايجارات الأماكن أى أن المشرع قد ترك تحديد ايجار المبانى لاعتبار العرض والطلب .

٣ - اعفاء المشروعات الاستثمارية من تطبيق القوانين والأحكام الخاصة بالقطاع العام وأيضا من بعض القيود التشريعية الداخلية الأخرى :

فقد اعتبر قانون الاستثمار كافة الشركات المنتفعة بأحكامه من شركات القطاع الخاص بغض النظر عن الطبيعة القانونية للأموال الوطنية المساهمة فيها أى حتى ولو كانت هذه الأموال ملكا للحكومة أو القطاع العام .ولا تسرى على هذه المشروعات القوانين واللوائح والتنظيمات الخاصة بالقطاع العام أو العاملين فيه . كما أعفى القانون أيضا المشروعات الاستثمارية من تطبيق الشروط والاجراءات الخاصة بانتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة والجمعيات والمؤسسات الخاصة على أن يبين نظام المشروع الاستثمارى الطريقة التى يتم بها اشتراك العاملين فى ادارة المشروع .

ويخضع العاملون فى هذه المشروعات لأحكام قانون التأمينات الاجتماعية ما لم يكفل لهم المشروع الاستثمارى

نظام تأمينات أفضل توافق عليه الهيئة العامة للتأمينات[1].

٤ - التيسيرات المالية والنقدية وتشمل :

أ - الحق فى استيراد الآلات والمعدات : استثناء من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد يكون للمشروعات الاستثمارية المنتفعة بأحكام قانون الاستثمار، أن تستورد بشرط المعاينة دون ترخيص بذاتها أو عن طريق الغير، ما يحتاج اليه اقامتها ثم تشغيلها ، من مستلزمات انتاج ومواد وآلات ومعدات وقطع غيار ووسائل نقل مناسبة لطبيعة نشاطها ، وتكون هذه العمليات مستثناة من اجراءات العرض على لجان البت ، دون التزام من جانب الحكومة بتوفير النقد الأجنبى اللازم لعمليات الاستيراد خارج الحسابات المصرفية لتلك المشروعات .

ب - السماح للمشروعات الاستثمارية بفتح حساب أو أكثر بالنقد الأجنبى والهدف من ذلك هو اتاحة الفرصة لتلك المشروعات أن يكون تحت يدها النقد الأجنبى الكافى لممارسة نشاطها . ويقيد فى جانب الدائن لهذا الحساب ، رأس المال النقدى للمشروع بالعملة الأجنبية ، والقروض الأجنبية التى يحصل عليها المستثمر الأجنبى وحصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة وذلك فى نطاق الحدود التى توافق عليها هيئة الاستثمار . ويقيد فى جانب المدين المبالغ التى تمثل قيمة سلع استثمارية مستوردة من الخارج لتشغيل المشروع ، وكذا المبالغ التى تمثل قيمة الواردات السلعية اللازمة لتشغيل المشروع من قطع غيار ومواد خام ، والأقساط المستحقة لسداد القروض الخارجية وفوائدها ، والمصروفات اللازمة للمشروع .

---

(١) راجع نص المادة رقم ١١ من قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمواد ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

ج - الحق فى تحويل حصة من مرتبات الخبراء العاملين الأجانب بالمشروع الى الخارج . فقد أباح قانون الاستثمار للخبراء والعاملين الأجانب القادمين من الخارج للعمل فى أحد المشروعات الاستثمارية التى تخضع لأحكامه بأن يحولوا الى الخارج حصة من الأجور والمرتبات والمكافآت التى يحصلون عليها فى مصر على ألا تتجاوز خمسين فى المائة من مجموع ما يتقاضونه والمعروف أن التمويل يتم بالعملة الأجنبية .

د - الحق فى تحويل عائد المال المستثمر للخارج : فاذا رغب المستثمر الأجنبى فى تحويل عائد المال المستثمر للخارج فان ذلك يتم وفقا لما يلى :

- بالنسبة للمشروع الذى يحقق اكتفاءا ذاتيا من حيث احتياجاته من النقد الأجنبى ، وتغطى حصيلة ما يحققه من صادرات منظورة أو غير منظورة جميع عناصر احتياجاته من استيراد آلات ومعدات ومستلزمات انتاج ومواد ، ومن سداد للقروض الخارجية وفوائدها فانه فى هذه الحالة يسمح له بتحويل صافى الأرباح السنوية للمال المستثمر بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبى وذلك فى حدود الرصيد الدائن لحساب العملة الأجنبية المخصص .

- أما بالنسبة للمشروعات الأساسية ذات الأهمية الرئيسية للاقتصاد القومى والتى لا تكون موجهة للتصدير ، فانه يسمح بتحويل صافى الأرباح السنوية للمال المستثمر بالكامل وذلك بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبى طبقا للقواعد النقدية السارية .

- فى حالة المساكن التى تدفع أجرتها بالنقد الأجنبى الحر ، فانه يسمح لها بتحويل صافى العائد بالكامل ، أما فى حالة المساكن التى تدفع أجرتها بالعملة المحلية ،

فانه يتم تحويل صافى العائد فى حدود نسبة ٨ ٪ سنويا من المال المستثمر وفى حدود ١٤ ٪ سنويا للمساكن الشعبية والمنشأة فى مدن جديدة خارج نطاق المدن مع السماح باعادة استثمار ما لا يتم تحويله من صافى العائد فى حدود ٨ ٪ أخرى سنويا من المال المستثمر مع اعتبار ما يعاد استثماره مالا مستثمراً .

هـ - الحق فى اعادة رأس المال المستثمر الى الوطن الأصلى

أتاح القانون للمستثمر العربى والأجنبى ، أن يتقدم بطلب الى الهيئة العامة للاستثمار للحصول على موافقة مجلس ادارتها على اعادة تصدير رأس المال المستثمر الى الخارج ويشترط لقبول هذا الطلب ، أن يكون قد مضى على ورود المال المستثمر خمس سنوات اعتبارا من التاريخ الثابت فى شهادة التسجيل، ويمكن للهيئة التجاوز عن هذا الشرط اذا كان هناك صعوبة فى الاستمرار فى تنفيذ المشروع لأسباب خارجة عن ارادة المستثمر ، ولكن المشرع اشترط مراعاة الأمور التالية :

١ - يكون تحويل المال المستثمر الى الخارج على خمسة أقساط سنوية متساوية بأعلى سعر معلن للنقد الأجنبى . واستثناء من هذا الحكم يتم تحويل المال المستثمر كله اذا كان رصيد المستثمر بالنقد الأجنبى يسمح بهذا التحويل أو اذا كان قد تصرف فيه مقابل نقد أجنبى حر تم تحويله الى داخل البلاد.

٢ - يجوز التصرف فى أموال المستثمر المسجلة لدى الهيئة الى آخر ، بعد موافقة الهيئة فى كل حالة على حده بنقد أجنبى حر يحول الى داخل البلاد عن طريق أحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى ويحل المتصرف اليه محل المستثمر الأصلى فى الانتفاع بأحكام قانون الاستثمار. فاذا تصرف المستثمر فى أمواله المسجلة أو فى جزء منها

الى آخر بعملة محلية فلا يستفيد المتصرف اليه بحقوق التحويل ، ويجوز فى جميع الأحوال بيع الأسهم المقومة بعملة أجنبية حرة فى البورصات المصرية بنقد أجنبى حر وفى هذه الحالة يحول ناتج البيع لحساب البائع الى الخارج .

٣ - يكون تحويل المال المستثمر فى حدود قيمة الاستثمار عند التصفية أو وقت التصرف فيه . واذا كان المال قد ورد عينا فيجوز اعادة تصديره عينا بموافقة مجلس ادارة الهيئة . ويجب التحقق من عدم وجود أى التزامات على عاتق المستثمر الأجنبى سواء تجاه الدولة أو تجاه الغير.

وبالاضافة الى هذه التفسيرات المالية والنقدية التى سبق توضيحها فان هناك نوعا من التسهيلات الادارية والاجرائية لجذب المستثمرين العرب والأجانب وهى تتمثل أساسا فى انشاء الهيئة العامة للاستثمار كجهاز متخصص لتلقى طلبات المستثمرين وامدادهم بالمعلومات والبيانات وتتمثل هذه التسهيلات الادارية كذلك فى تسهيل دخول المستثمرين الأجانب الى مصر والتنقل داخل البلاد .

وأيضا فى تسهيل دخول العمال والفنيين والخبراء الأجانب الذين يحتاجهم المستثمر الأجنبى للاستعانة بهم فى المشروع الاستثمارى[١] .

٥ - **الضمانات المقررة بقانون الاستثمار[٢]:**

ينص قانون الاستثمار على أنه لايجوز تأميم المشروعات

---

(١) راجع البنك الأهلى المصرى ، قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة المعدل ، المجلد الثلاثون ، العدد الثانى ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠٠ - ٢٣٠ .

(٢) راجع نص المادة رقم ٧ من قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

أو مصادرتها ولا يجوز الحجز على أموال هذه المشروعات أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها بغير الطريق القضائي .

- كما ينص على تسوية المنازعات عن طريق التحكيم اذا اتفق على ذلك ، وعندئذ يكون من حق لجنة التحكيم وضع قواعد الاجراءات الخاصة بها دون التقيد بقواعد المرافعات المدنية والتجارية .

- انضمام جمهورية مصر العربية الى اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المختلفة(١).

المزايا والتسهيلات التى أتاحها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل للاستثمارات العربية والأجنبية فى المناطق الحرة(٢):

أ - اعفاء البضائع التى تدخل المنطقة الحرة من الخضوع لأى قيد من حيث مدة بقائها فيها . وكذا اعفاء الواردات الى المنطقة الحرة والصادرات منها من الخضوع لقيود الاستيراد والتصدير .

ب - اعفاء مشروعات النقل البحرى التى تنشأ فى المناطق الحرة طبقا لأحكام قانون الاستثمار من الشروط الخاصة بجنسية مالك السفينة والعاملين بها .

جـ - اعفاء المشروعات التى تقام بالمنطقة الحرة من أحكام قوانين الضرائب فى مصر ، مع خضوعها لرسم سنوى موحد قدره واحد فى المائة من قيمة السلع الداخلة الى المنطقة الحرة أو الخارجة منها لحساب المشروع كما تخضع المشروعات التى يتطلب نشاطها الرئيسى دخول أو خروج سلع لرسم سنوى

(١) وذلك بموجب القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٠.

(٢) راجع المواد ٣٨ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

يحدده مجلس ادارة الهيئة بمراعاة طبيعة وحجم النشاط وذلك بما لا يجاوز ثلاثة فى المائة من القيمة المضافة التى يحققها المشروع سنويا .

د - اعفاء المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل ، والتى تؤديها المشروعات المقامة بالمناطق الحرة للعاملين بها من الأجانب ، من الضريبة العامة على الايراد سواء أكانت أجور أو مرتبات أو مكافآت .

هـ - اعفاء العمليات التى تتم فى المناطق الحرة وفيما بينها وبين الدول الأخرى من الخضوع لأحكام الرقابة على عمليات النقد .

و - اعفاء الشركات التى تمارس نشاطها فى المناطق الحرة من الخضوع للأحكام المنصوص عليها فى قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والقانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٧٣ الخاص بشروط واجراءات انتخاب ممثلى العمال فى مجالس ادارة وحدات القطاع العام والشركات المساهمة .

ز - اعفاء المشروعات المقامة فى المناطق الحرة من الخضوع لأحكام التأميم والمصادرة مع عدم توقيع الحجز عليها أو تجميدها أو مصادرتها أو فرض الحراسة عليها عن غير الطريق القضائى

وتستند الهيئة فى قبول الطلبات المقدمة لها والبت فيها الى الاعتبارات التالية (١):

١ - ضرورة أن يضيف المشروع زيادة حقيقية فى الدخل القومى .

---

(١) راجع التقرير السنوى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ١٩٨٣/١٩٨٤ الصادر فى سبتمبر ١٩٨٤، ص ٢٤ ، ٢٥.

٢ - أن يحقق المشروع اضافة حقيقية الى حصيلة الدولة بالعملات الحرة .

٣ - أن يكون المشروع على مستوى عالى من التكنولوجيا حتى يستطيع بانتاجه المنافسة فى الأسواق الخارجية .

٤ - تفضيل المشروعات التى تنتج سلعا ترتفع فيها نسبة المكونات المحلية بما يحقق وفرا فى العملات الحرة على المستوى القومى بالنسبة للمشروعات المعوضة للواردات.

٥ - استخدام الأيدى العاملة المحلية وتدريبها على مهارات جديدة .

٦ - منح رعاية خاصة للمشروعات التى توفر المواد الغذائية وخفض الواردات منها وبالتالى خفض مبالغ الدعم التى تتحملها الدولة .

٧ - منح الأولوية للمشروعات التى تعتمد على التصدير أما كليا أو جزئيا حتى يمكن تغطية القدر الأدنى من احتياجات هذه المشروعات من النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات الانتاج ، مع التركيز على المشروعات التى تتمتع فيها بميزة نسبية خاصة تلك التى تعتمد على توفير الخامات المحلية .

٨ - توجيه المشروعات الصناعية الى المجتمعات العمرانية الجديدة .

تلك هى أهم الضمانات والمميزات والمجالات التى يسرها قانون الاستثمار لرأس المال الأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الا أن هناك عدة تحفظات يجب الاشارة اليها ظهرت عند تطبيق هذه القوانين أهمها :

أولا : المادة التى تنص على عدم جواز التأميم والمصادرة والحجز[1]، فرغم أن الخوف من التأميم والمصادرة يعد من أهم الأسباب لهروب رأس المال الأجنبى الا أن هذا النص لا يتوقع له أن يعطى المستثمر الأجنبى الضمانات التى يريدها وانما الضمان الذى يجذبه بالفعل هو ما تقدمه له حكومته من ضمانات تقوم على أساس من الاتفاق على المصالح المشتركة بين الدولة التى ينتمى اليها المستثمر والدولة المضيفة له . وذلك لأن هناك تعارض مع الدستور الدائم للدولة الذى نص فى المادة ٣٥ منه على حق الدولة فى التأميم لاعتبارات الصالح العام ومقابل تعويض عادل .

ثانيا: فى مجال الاعفاء الضريبى ، نجد أن القانون لم يحدد نوعية المشروعات التى تستحق هذا الاعفاء مما يعنى أنه اعفاء عام لكافة المشروعات على اختلاف أنشطتها . وكان الأجدر أن يفرق بين المشروعات التى تنتج انتاجا له مثيل فى الانتاج المحلى وتلك التى لا تنافس الانتاج المحلى . ذلك أنه من المتصور أن تحصل المشروعات التى تنتج بديلا للواردات على تمييز ضريبى كبير ، وكذلك رأس المال الأجنبى المستثمر فى التعدين واستصلاح الأراضى البور ، على أساس أنها مشروعات هامة وتتكبد نفقات كبيرة . ولكن الوضع يختلف بالنسبة للمشروعات التى ينافس انتاجها الناتج المحلى والتى تشكل منافسا خطيرا للمنتج المحلى سواء كان فردى أو حكومى بدون أن تتمتع بأية اعفاءات ضريبية وذلك بما تتسم به من كثافة رأسمالية وخبرات عالمية ولهذا فان اعطائها مثل تلك الاعفاءات لا يعنى سوى زيادة التمييز لصالحها وضد مصلحة المنتج المحلى .

---

(١) انظر المادة رقم ٧ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .

كذلك يتضح فى المادة ١٨ من القانون اعطاء البنوك الأجنبية الحق فى الحصول على الفوائد السوقية المرتفعة السائدة فى أوربا والتى تأخذها من أرباح المشروع الصناعى المقام فى مصر والتى قد تصل الى ١٨ ٪ من رأس المال المستدان منها لاقامة ذلك المشروع .... وذلك فى الوقت الذى تحدد فيه قوانين الدولة ربح المستثمر الصافى الى حوالى ٦ ٪ فقط مما لا يشجع المستثمر الخارجى على اقامة مشاريع صناعية فى مصر والتى تحتاج اليها بالضرورة لتحقيق المعدل المستهدف للنمو . ولذا يجب اعادة دراسة النظام الضريبى السائد فى مصر والمعاملة الضريبية للمستثمر الأجنبى والعربى بطريقة أكثر موضوعية على أن تمتد الحوافز الضريبية للمستثمر المحلى متى تساوت الظروف والمزايا الناتجة من كلا النوعين من الاستثمارات[1].

---

(١) نعنى بذلك ضرورة المساواة بين المستثمر الأجنبى والمستثمر المحلى فى جميع القوانين التى تنظم علاقات المستثمر مع العمال والمساهمين والحكومة ...... الخ بحيث لا يتم تمييز المعاملة للمستثمر الأجنبى ومنحه الحوافز والاعفاءات الضريبية الا بقدر ما يقدمه من مزايا لا يحتويها الاستثمار المحلى ، مثل التمويل بالنقد الأجنبى واستقدام الخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة ... الخ . ومن الجدير بالملاحظة أن مثل هذا الوضع لم يراع فى مصر . حيث منح المستثمر الأجنبى مزايا (بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧) فى علاقته مع العمال ومع المساهمين وفى توزيع الأرباح ومع الحكومة لا يحصل عليها المستثمر المحلى الخاضع للقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ورقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ ورقم ١١١ لسنة ١٩٧٥.
– راجع أيضا معهد البحوث والدراسات العربية دراسات حول ضمانات الاستثمار فى قوانين البلاد العربية ١٩٧٨ ، ص ١٠٠ – ١٠٥.

ثالثا : البند الذى ينص على ترحيل الأربـــــاح ، لم يحدد نشاط المشروعات بدقة التى تسمح فيها الدولـــــة بترحيل الأرباح ، بالرغم من خطورة الالتزام بهذا التحويـــل حين لا يكون المشروع قادرا على تحقيق ايراداته بالعملـــة الصعبـــة • وهذا يدعو الى التحفظ لتلك المشروعـــات لما يشكله من ضغط على ميزان المدفوعات ، هذا باستثنـــاء المشروعات التى تنتج بديلا للواردات اذ توفر قدر من العملـــة الصعبة كان سيدفع حتما لولا قيامها (١).

رابعا : أعطى القانون الحرية للمستثمر الأجنبى فى تحديـد الأجور والرواتب والمكافآت والتى تشكل خطوا حقيقيا علـــى الكفاءات البشرية لدى المنتج المحلى وعلى الأخص القطـــاع العام ومما لا شك فيه أن أصحاب الخبرة والكفاءات ســـوف يهاجر معظمهم الى مشروعات المستثمر الأجنبى حيث العائـــد المادى الأعلى مما يؤدى الى انخفاض الانتاجية فى هـــذا القطاع • لذا يجب اعادة النظر فى هيكل الأجور فى مصر •

خامسا: لا شك أن التغيرات التى تحدث فى بعض الأحيـــان على قوانين الاستثمار فى مصر ، قد يكون لها أثرها فيمـــا يتعلق باستقرار بعض الاجراءات الاقتصادية فى مصـــر،

---

(١) يتحفظ بعض الاقتصاديين على ترحيل الأرباح بشكل عـــام على أساس أن مشاركة رأس المال الأجنبى تقلل مـــن الجزء المتاح للتراكم لأغراض التنمية المحلية • ولكنـه قول يحمل تعميما أكثر من اللازم ، فطالما أن رأس المـال المحلى قاصرا على القيام بالمشروع وحده وأن رأس المـال الأجنبى قد ساعد فى قيام المشروع فانه لا يعد الجـــزء المرحل عقبة فى سبيل التراكم وأن الجزء المتـــاح من الربح للتراكم، هو الذى يمثل نصيب رأس المـــال المحلى بعد اضافتـــه •

والذى يمكن أن يكون له أثره فى عنصرى الثقة والأمان الواجب توافرها لتشجيع رأس المال الأجنبى والعربى فى مصر[(١)] مثال ذلك صدور قانون الاستثمار عام ١٩٧١ تحت رقم ٦٥، ثم عدل الى قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ثم حدث تعديل فيه بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧.

سادسا : على الرغم من أن النظام الاقتصادى فى مصر يقوم على سيطرة القطاع العام على القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد القومى ، الا أن القانون لا يحدد مجالا معينا لهذا القطاع حيث فتحت كل مجالات النشاط الاقتصادى تقريبا للاستثمار الأجنبى والعربى والخاص. والذى يمكن أن يلحق الضرر بالاقتصاد القومى وأن يؤدى الى عدم تخصيص الموارد المتاحة فى الدولة التخصيص الأمثل وبما يتفق والاحتياجات الفعلية للبلاد[(٢)].

سابعا: كان من الأفضل أن تحدد فى اطار القانون المجالات التى تستخدم فيها هذه الاستثمارات الأجنبية لكى يتحقق النفع الحقيقى للاقتصاد القومى من استخدام هذه الأموال ، وبحيث تؤدى الى دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر الى الأمام. مثال ذلك كثرة المشروعات التى اتجهت أساسا الى العقارات وانتاج السلع الاستهلاكية والسلع الكمالية وغيرها من المجالات التى لا تخدم عملية التنمية بصورة مباشرة وكافية والتى لم يضع القانون لها حدودا معينة .

---

(١) معهد البحوث والدراسات العربية ، دراسات حول ضمانات الاستثمار، مرجع سابق ، ص ١٠٠ - ١٠١.

(٢) راجع دكتور جوده عبدالخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٨.

نخلص من هذا التحليل الى أنه مازال أمام المسئولين دراسات واعمال اجراءات وتعديلات أخرى يجب أن يقوموا بها حتى يتغلبوا على الصعوبات القائمة والتى تعرقل تدفق الاستثمارات الأجنبية الى مصر ، آخذين فى الاعتبار مصلحة الاقتصاد المصرى وضرورة تعبئة كل الامكانيات والطاقات المحلية الظاهرة والكامنة واستغلالها وتركيز الاعتماد عليها لسد الاحتياجات اللازمة للتنمية الاقتصادية ، مع اعطاء الاهتمام الكافى للمجالات التى يجب أن توجه اليها هذه الأموال بحيث تعطى أكبر فائدة ممكنة بأقل ضرر ممكن فى اطار الظروف التى تحيط بالاقتصاد المصرى من خلال توفير الامكانيات اللازمة وتوضيح معنى التنمية بصورة دقيقة .

ثانيا : قانون الاستيراد والتصدير (رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥) :

يعتبر قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥، احدى الخطوات المكملة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، فلقد أطلق هذا القانون حرية الاستيراد لكل من القطاع الخاص والقطاع العام ، وعلى ذلك فقد صدر قرار وزير التجارة (رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٥) حيث يبيح للأفراد والقطاع الخاص استيراد السلع من الخارج فيما عدا ١٨ سلعة استراتيجية يقتصر استيرادها على القطاع العام فقط[1] وبالتالى يمكن للقطاع

---

(١) وتتمثل هذه السلع فى القمح ودقيقه ، والذرة والفول السمسم ، الشاى ، والسكر وزيت الطعام والشحوم الحيوانية والنباتين ، والدخان والقطن وغزل القطن، والجوت والفحم والبترول ومنتجاته ، والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والأسلحة ومستلزمات الانتاج الحربى).

- راجع الأستاذ الدكتور أحمد جامع ، لمحة عن الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٧٩ ، مرجع سابق ، ص ٢٦ ، ٢٧.

الخاص أن يستورد السلع الاستثمارية والآلات والمعدات والمواد الخام والسلع الوسيطة كما يمكن للأفراد استيراد احتياجاتهم للاستعمال الشخصى أو الخاص من مواردهم الخاصة وذلك مباشرة أو عن طريق الغير ويكون الاستيراد من بلاد الاتفاقيات قاصرا على القطاع العام فقط . أما بالنسبة للتصدير فقد شجع هذا القانون القطاع الخاص على زيادة صادراته ، ولكنه فى نفس الوقت قصر تصدير بعض السلع الأساسية (منها القطن - الأرز - كسر الأرز - البترول ومشتقاته - الأسمنت) على القطاع العام . ولقد أورد هذا القانون نظاما للرقابة على الصادرات والواردات لضمان خضوع السلع المستوردة والمصدرة للشروط والمواصفات المحددة .

ويوجه البعض العديد من الانتقادات الى هذا القانون على أساس أن الاستيراد حين يتم جزئيا بواسطة القطاع الخاص فانه سوف يتحدد كما ونوعا باعتبارات الربح . كما أن التعديلات التى استحدثها هذا القانون من شأنها أن تساهم فى زيادة أهمية السلع الاستهلاكية فى اجمالى الواردات وتقل بالتالى أهمية السلع الوسيطة والاستثمارية مما يؤدى الى الاضرار بامكانيات نمو الاقتصاد المصرى فى المستقبل .

ويضاف الى ذلك أنه فى ضوء نمط توزيع الدخل فى مصر ، فان الواردات من السلع الاستهلاكية ستميل الى أن تكون من النوع الكمالى ، مما يؤدى الى زيادة الميل للاستهلاك دون زيادة مقابلة فى قدرة المجتمع على الانتاج مما يؤدى فى النهاية الى زيادة الاعتماد على الخارج(1).

---

(١) انظر دكتور جوده عبد الخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى، مرجع سابق ، ص ٣٧٠.

وبالرغم من صحة هذه الانتقادات فى الجانب الكبير منها الا أننا لا نستطيع أن نغفل مزايا هذا القانون من حيث أنه يتيح للصناعة المصرية أن تستورد مستلزمات انتاجها فيمكنها بذلك من تجديد الآلات والمعدات وبالتالى يزيد من قدرتها على الانتاج وعلى منافسة الصناعة الأجنبية. كما أنه يمكن أن يساهم فى توفير جانب من السلع التى يعانى السوق المحلى من النقص فيها . كما يساعد على تشجيع الصادرات المصرية وهو هدف أساسى تسعى الى تحقيقه خطط التنمية الاقتصادية فى مصر . ومن ناحية أخرى فانه يمكن عن طريق سياسة ترشيد الاستيراد ، تلافى الجانب الأكبر من الانتقادات الموجهة الى هذا القانون .

ثالثا : قانون النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ :

ظلت مصر تتبع نظام الرقابة على الصرف منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٧٦. ومع انتهاج البلاد لسياسة الانفتاح الاقتصادى كان من الطبيعى أن يعاد النظر فى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على النقد حيث كان هذا القانون يحظر حيازة النقد الأجنبى أو تداوله أو التصرف فيه الا عن طريق البنوك المعتمدة ، كما كان ينص أيضا على التعامل فى النقد الأجنبى بسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير المالية مع استعماله فى الغرض المعين له .ولقد صدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقد الأجنبى حيث يهدف الى تحرير معاملات النقد الأجنبى فى الداخل .

وقد سمح هذا القانون لكل شخص ، باستثناء الهيئات الحكومية والهيئات العامة ومشروعات القطاع العام ، فى الاحتفاظ بالنقد الأجنبى الذى تحصل عليه من أى مصدر

(فيما عدا صادرات السلع والسياحة) وفى التعامل بالنقد الأجنبى من خلال البنوك المخولة بذلك رسميا وهى بنوك القطاع العام وبنك تشيز الأهلى وبنك مصر الدولى ، والبنك المصرى الأمريكى . وهى تعتبر بنوك خاصة يشارك فيها رأس المال الأجنبى(١) .

وهناك بعض الانتقادات التى وجهت الى هذا القانون مؤداها أن يتيح منافسة البنوك الأجنبية (تشيز الأهلى - بنك مصر الدولى - البنك المصرى الأمريكى) لبنوك القطاع العام

---

(١) وتتمثل الملامح الأساسية لهذا القانون فيما يلى :

أ - اتاحة حرية التعامل للأفراد والقطاع الخاص بالنقد الأجنبى ، بخلاف الاحتفاظ بحصيلة التصدير والسياحة لدى المصارف أو كحيازة شخصية على أن يكون التعامل عن طريق المصارف وغيرها من الجهات المعتمدة ، من خلال حسابات حرة بالنقد الأجنبى حددت طرق تغذيتها واستخدامها .

ب - استمرار احتفاظ البنك المركزى بمجمع لديه للعملة الأجنبية وكذا البنوك التجارية .

ج - السماح للمصارف المعتمدة بتشغيل أرصدة النقد الأجنبى ومنح ائتمان لصالح جهات يحقق نشاطها حصيلة من النقد الأجنبي .

د - أوجب القانون استرداد حصيلة التصدير السلعى والسياحة فى غضون ٣ شهور قابلة للامتداد الى ٦ شهور ، كما أجاز تجنيب الحصيلة فى حساب مستقل يتم استخدام رصيده فى أغراض تمويل واردات منظورة أو غير منظورة وفقا للقواعد الموضوعية،كما أجاز القانون لبعض الجهات والهيئات الحكومية الاحتفاظ بالنقد الأجنبى الذى تحصل عليه نتيجة معاملات غير منظورة،لاستخدامه فى الأغراض المتعلقة بنشاطها .

- انظر البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٢٣ ، ٢٤ .

فى مصر فى الحصول على الودائع بالعملات الأجنبية حيث تجد طريقها الىالمراكز المالية الدولية بدلا من اتجاهها الى المقترضين المصريين(١).

وفى الواقع أن هذا القانون قد أتاح درجة كبيرة من المرونة فى التعامل بالنقد الأجنبى ، ولا شك أن احكام رقابة البنك المركزى على عمليات البنوك الأجنبية فى مصر (ومنها هذه البنوك الثلاثة) سوف يؤدى الى تلافى أوجه النقد هذه .ويعتبر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى احدى القوانين المكملة فى هذا المجال حيث يمنح البنك المركزى المصرى الحق فى مراقبة البنوك ، مما يكفل سلامة مركزها المالى ، سواء كانت مملوكة للدولة أو مشتركة أو فروعا للبنوك الأجنبية كما يمنح البنوك المصرية استقلالها وحريتها سواء بالنسبة لعملياتها وأنشطتها أو بالنسبة للعاملين فيها أو بالنسبة لامكانياتها بالاضافة الى اعطائها الحق فى تكثيف اتصالاتها على المستوى العربى والافريقى والآسيوى والعالمى لخلق مجالات التعاون المشترك على أن يكون الاشراف عليها من جانب البنك المركزى

---

(١) راجع د(جوده عبدالخالق ، أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، مرجع سابق ص ٣٧٢.

راجع أيضا لنفس المؤلف :

- Gouda Abdel-Khalek, The open door Economic policy in Egypt: its contribution to investment and its equity implications, edited by kerr, M.H., and El Sayed Yassin, Rich and poor states in the Middle East Egypt and the New Arab order, The American university in Cairo press, 1982, p.p. 267 - 269.

بهدف التأكد من سيرها فى نطاق السياسة المصرفية والائتمانية والنقدية المرسومة مما يشجع من قدرة هذه البنوك على تحسين خدماتها وزيادة قدرتها على منافسة البنوك الأجنبية .

رابعا : نظام الاستيراد بدون تحويل عملة :

يعتبر نظام الاستيراد بدون تحويل عملة الذى استحدث عام ١٩٧٤، أحد دعائم سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر. وطبقا لهذا النظام فانه يمكن للأفراد الذين تتوافر لديهم موارد النقد الأجنبى أن يستخدموها فى استيراد السلع مباشرة دون طلب نقد أجنبى لذلك من الدولة أو مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة . ويلجأ المستوردون بمقتضى هذا النظام الى النقد الأجنبى المتوافر مع المصريين العاملين فى الخارج بصفة أساسية وذلك لتمويل وارداتهم التى تتم فى ظله [1]. ولقد أدى التوسع فى الاستيراد بموجب هذا النظام ليشمل الكثير من السلع الاستهلاكية الى زيادة قيمة الواردات التى يتم تمويلها مباشرة فى الخارج من مدخرات المصريين العاملين بالخارج من حوالى ٩٢٫٧ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى حوالى ٨٨٣٫٣ مليون جنيه عام ١٩٧٩. الأمر الذى ترتب عليه اتجاه الجانب الأكبر من الزيادة فى مدخرات المصريين العاملين بالخارج الى الاستيراد بدون تحويل عملة على حساب التدفق النقدى فانخفضت المدخرات النقدية من ٦٣٩ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى ٦٢٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩

---

(١) راجع الدكتور أحمد جامع ، لمحة عن الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٧٩، مرجع سابق ، ص ٢١ - ٢٦.
- راجع أيضا دكتور فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، دار مأمون للطباعة ، مارس ١٩٧٦، ص ٢٥٧ ، ٢٥٩.

فى الوقت الذى زادت فيه الواردات بدون تحويل عملة من ٢ر٥٨٧ مليون جنيه عام ١٩٧٨ الى ٣ر٨٨٣ مليون جنيه عام ١٩٧٩ أى بنسبة ٤ر٥٠ ٪ وهذا يعنى أن الزيادة فى حجم مدخرات المصريين العاملين بالخارج فى العام الأخير قد اتجهت الى الاستيراد بدون تحويل عملة . ومن ناحية أخرى فان العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة جنبا الى جنب مع نظام السوق الموازية للنقد يقلل من قدرة هذه السوق على تحقيق المستهدف منها وهو تحقيق أكبر قدر ممكن من حصيلة النقد الأجنبى(1) . ومن هنا فقد تم اتخاذ بعض الاجراءات التى تهدف الى ترشيد

---

(١) حيث انشاء سوق للنقد الأجنبى فى مصر موازية للسوق الرسمية (السوق الموازية للنقد) بموجب القرار الوزارى رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣،وقد تقرر فيه أن يتم التعامل فى هذه السوق باحدى العملات القابلة للتحويل وتعتبر عملة قابلة للتحويل عملات الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى والتى تقبل السلطات تحويلها الى عملة أخرى دون قيد . والهدف من انشاء هذه السوق هو وضع نظام شامل لاجتذاب مدخرات المصريين العاملين بالخارج بالعملات الحرة ومحاولة توجيه الصادرات الى دول العملات الحرة باعطاء مزايا نقدية لحصيلة الصادرات بهذه العملات والعمل على زيادة الموارد بالعملات الأجنبية بتطبيق أسعار الصرف المميزة على كافة المتحصلات وتوفير مستلزمات الانتاج واحتياجات القطاعات المختلفة . وقد بدأ العمل بنظام السوق الموازية فى أول سبتمبر ١٩٧٣، حيث تضمن تنظيما متكاملا للموارد والاستخدامات التى يتم معاملتها بالأسعار التشجيعية وتتحدد تلك الأسعار على أساس أسعار الصرف المعلنة من البنك المركزى المصرى مضافا اليها علاوة ٥٠ ٪ فى حالة الشراء ، ٥٥ ٪ فى حالة البيع على أن يتم ذلك مباشرة عن طريق البنوك التجارية المسجلة لدى البنك المركزى المصرى وقد صدرت قوائم تحدد السلع التى يمكن للتجار المصريين والأجانب توريدها للبلاد عن طريق السوق الموازية وسمح لشركات القطاع العام والخاص والأفراد بالاستيراد المباشر مع التمويل من موارد السوق الموازية فى حدود السلع المدرجة بالقوائم والتى تشمل الخامات والمواد الأولية =

نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وأهمها القرار رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ الذى يتضمن مايلى :

أ - ضرورة تنفيذ الاستيراد بدون تحويل عملة عن طريق البنوك المحلية وليكن من الخارج ، وهذا يختلف عما كان سائدا من قبل حيث كان من الممكن تمويل الواردات من الخارج مباشرة ٠

ب - وضع شروط لفتح وتغطية الاعتمادات المستندية بتحديد النسب الواجب سدادها مقدما لفتح الاعتماد طبقا لأهمية السلع المستوردة حيث حدد القرار نسبة ٢٥ ٪ من القيمة بالعملة الأجنبية بالنسبة للسلع الغذائية، ٤٠ ٪ بالنسبة للسلع الداخلة فى مجموعات الوقود والمواد الخام والسلع الوسيطة والاستثمارية وكامل القيمة، (١٠٠ ٪) بالنسبة للسلع الكمالية ٠

= والسلع الوسيطة والآلات الحرفية ٠٠٠٠ الخ وذلك باستثناء السلع الأساسية (القمح - الدقيق - السكر - الشاى - زيت الطعام - المبيدات الحشرية - الأسمدة الكيماوية - المنتجات البترولية) كما أضيفت بنود جديدة من المتحصلات المنظورة وغير المنظورة بحيث أصبحت كافة المتحصلات تتم بالأسعار التشجيعية باستثناء السلع الأساسية وهى(القطن - الأرز - البترول ومشتقاته وكذا متحصلات رسوم المرور بقناة السويس وخط السوميد) ولقد بلغت موارد السوق الموازية (حصيلة الصادرات والعمليات غير المنظورة) ٦ر١١٣٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ و ١ر١٥٤٧مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ بالسعر التشجيعى ، وباضافة الاستيراد بدون تحويل عملة يصبح اجمالى موارد السوق الموازية ٨ر١٤٠١ مليون جنيه عام ١٩٧٧، و ٧ر٢٣٥٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ شاملة رسوم المرور فى قناة السويس بالنسبة للسنة الأخيرة ٠

- راجع البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الأول، القاهرة ،١٩٨٠، ص ٢١ - ٢٣٠

ويتضح مما سبق أن هذا القرار يهدف الى تحقيق ما يلى[1]:

١ - خفض أعباء الدولة بالنسبة لتمويل واردات القطاع الخاص وحيث أن تمويل جميع واردات هذا القطاع أصبح يتم خارج نطاق الموازنة النقدية .

٢ - الغاء تمويل الواردات من الخارج مباشرة مما يساعد على جذب التحويلات فى شكل نقدى ، والحد بالتالى من استيراد السلع الكمالية .

٣ - زيادة الموارد المؤقتة من النقد الأجنبى لدى البنك المركزى حيث ألزم البنك المركزى جميع البنوك المعتمدة بتحويل قيمة العملات الخاصة بمقدم الاعتمادات المستندية اليه لمدة شهر على الأقل .

٤ - احكام الرقابة المالية عن طريق التحكم فى حجم تسهيلات الموردين التى كان يمكن لمستوردى القطاع الخاص الحصول عليها والتى تعد بطبيعة الحال التزامات قصيرة وينتقد البعض نظام الاستيراد بدون تحويل عملة على أساس أنه قد ساهم فى زيادة استيراد بعض السلع الاستهلاكية الكمالية من جهة وتلك التى يوجد لها مثيل من الانتاج المحلى الذى يستحق الحماية من جهة أخرى . ولا شك أن هذا النظام رغم صحة الانتقادات التى وجهت اليه ، قد ساهم فى توفير العديد من السلع الاستثمارية والوسيطة اللازمة للحرفيين وكذلك السلع الغذائية ولم يقتصر فقط على توفير السلع الاستهلاكية .

ومن استقراء أرقام الواردات بدون تحويل عملة كما هو مبين بالجدول التالى يتضح لنا أن السلع الوسيطة

(١) راجع البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث والثلاثون ، العدد الثانى ، القاهرة ١٩٨٠، ص ١٦٠ ، ١٦١ .

تحتل المرتبة الأولى من هذه الواردات بنسبة ٤٩٫٢ ٪ ، ٤٤٫٧ ٪ من اجمالى تلك الواردات خلال عامى ١٩٨٥/٨٤ ، ١٩٨٦/٨٥ وتحتل الواردات من وسائل النقل المرتبة الثانية بنسبة ١٤٫٥ ٪ ، ٨٫٦ ٪ من اجمالى تلك الواردات خلال العامين السابقين ، ويلى ذلك فى الأهمية السلع الاستثمارية بنسبة ١٢٫٢ ٪ ، ١٠٫٦ ٪ خلال نفس العامين . وتمثل نسبة الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة ٢٫٣ ، ٢٫٧ خلال عامى ١٩٨٥/٨٤ ، ٨٥ / ١٩٨٦ ، على الترتيب . بينما تمثل نسبة الاستيراد من السلع الاستهلاكية غير المعمرة ٨٫٥ ، ١٤٫١ خلال نفس العامين السابقين على الترتيب . وبذلك نرى أن نسبة الاستيراد من السلع الاستهلاكية (المعمرة وغير العمرة) وفقا لهذا النظام تبلغ ١٠٫٨ خلال عام ٨٤ / ١٩٨٥ و ١٦٫٨ خلال عام ١٩٨٦/٨٥ كما يتضح من الجدول التالى :

جـدول رقـم (٢٢)

الاستيراد بدون تحويل عملة خلال عامى ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥ (بالمليون جنيه)*

السنة الماليــة	١٩٨٥/٨٤		١٩٨٦/٨٥+		التغير (-)
	القيمة	(٪)	القيمة	(٪)	
السلع الغذائيــة	٨ر٢٣٨	٦ر١٢	٥ر٣٣٥	٤ر١٨	٧ر٩٦
أدويــة	٨ر٦	٣ر٠	٣ر٤	٣ر٠	٥ر٢
المواد الخـام	٣ر٧	٤ر٠	٤ر١١	٦ر٠	١ر٤
السلع الوسيطــة	٣ر٩٣٣	٢ر٤٩	٢ر٨١٥	٧ر٤٤	(١ر١١٨)
السلع الاستثماريــة	٤ر٢٣١	٢ر١٢	٠ر١٩٤	٦ر١٠	(٤ر٣٧)
وسائـل النقـل	٠ر٢٧٦	٥ر١٤	٥ر١٥٧	٦ر٨	(٥ر١١٨)
سلع استهلاكية (معمـرة)	٥ر٤٣	٣ر٢	٠ر٥٠	٧ر٢	٥ر٦
سلع استهلاكية (غير معمرة)	٣ر١٦١	٥ر٨	٣ر٢٥٧	١ر١٤	٠ر٩٦
الاجمالـــى	٤ر٨٩٨ر١**	٠ر١٠٠	٢ر٨٢٥ر١	٠ر١٠٠	(٢ر٧٣)

* على أساس أسعار الصرف المعلنة من البنك المركزى اعتبارا من أول أغسطس ٨١.

** يتضمن مبلغ ٩ر٢٥ م.ج يمثل ما قامت البنوك بتدبيره من مواردهـا .

+ أرقام مبدئيـة.

ومن ناحية أخرى فان الاستيردا بدون تحويل عملة أصبح عنصرا أساسيا من عناصر الاستيراد بالنسبة لنا ، فلقد بلغ اجمالى قيمة المدفوعات عن الواردات خلال عام ٨٤/ ١٩٨٥ ٩ر٤٩٥ر٧ مليون جنيه أى أن نسبة الواردات بدون تحويل عملة تمثل ٣ر٢٥ ٪ من اجمالى المدفوعات عن الواردات فى هذا العام . ولقد بلغ اجمالى المدفوعات عن الواردات فى عام ١٩٨٦/٨٥ : ١ر٨٤٥ر٦ مليون جنيه حيث تمثل الواردات بدون تحويل عملة نسبة ٥ر٢٦ ٪ من هذا المبلغ . وبالاضافة الى ذلك فليس هناك ما يضمن أن تقييد الاستيراد بدون تحويل عملة بهدف انقاص قيمة الموارد من النقد الأجنبى الموجهة اليه ، سيؤدى الى أن تصب الموارد المتوفرة على هذا النحو تلقائيا فى صورة نقدية في مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة . وبالتالى يمكن أن يلجأ المصريين العاملين فى الخارج الى الاحتفاظ بمدخراتهم من النقد الأجنبى ، حتى تتاح فرصة أفضل لتحويلها بشكل مجز لهم مما يتسبب فى حرمان الاقتصاد القومى من هذه المدخرات[1] ،

---

(١) يرى الأستاذ الدكتور أحمد جامع أن مزايا نظام الاستيراد بدون تحويل عملة تفوق أضعافا مضاعفة ما قد يكون له من مساوئ كما يرى سيادته أن أهم مشكلات النظام هى مالوحظ من استيراد بعض السلع الاستهلاكية بالغة الترف من جهة ، وما لوحظ من استيراد بعض السلع التى يوجد لها مثيل من الانتاج المحلى الذى يستحق الحماية من جهة أخرى . ولا يمثل نظام الاستيراد بدون تحويل عملة مشكلة اقتصادية عويصة بل هو على العكس نظام ضرورى لامكان تسيير الجهاز الانتاجي للاقتصاد القومى وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، غاية ما هناك أنه ينبغى معالجة ما يظهر من مشكلات تصاحب تطبيق هذا النظام من فترة لأخرى . كما يقترح سيادته عددا من الاجراءات الاقتصادية الفنية فى موضوع الاستيراد بدون تحويل عملة ،حيث يمكن أن يؤدى تطبيقها الى ترشيد هذا النظام وتتلخص هذه الاجراءات فى :

=

سواء فى صورتها النقدية أو العينية . ولكن الأمر يتطلب ضرورة العمل على ترشيد هذا النظام عن طريق تحديد أنواع السلع التى تحتاج اليها والتي يمكن استيرادها عن طريق هذا النظام .

= أ - تحديد السلع الاستهلاكية بالغة الترف بفرض ضرائب جمركية مانعة عليها ، أى مانعة من دخولها .

ب - تحديد السلع التى يوجد مثيل لها من الانتاج المحلى بشرط أن يكون جيد الصنف ومناسب السعر وكافى المقدار وفرض ضرائب جمركية مناسبة عليها .

جـ - العودة الي تطبيق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة كما كان قبل يونيو ١٩٨٠.

د - اعادة فتح الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبى لدى البنوك التجارية كما كانت قبل سبتمبر ١٩٨١.

راجع ذلك بالتفصيل فى الحديث الصحفى الذى أجرته صحيفة الأهرام بالقاهرة مع الأستاذ الدكتور أحمد جامع العدد الصادر فى ١٩٨٢/٣/١٢ ، ص ٥.

الفصل الثالث
التحليل الاقتصادى العام للاستثمار الأجنبى المباشر داخل البلاد فى ضوء القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ حتى آخر ١٩٨٦

تعتبر الهيئة العامة لاستثمار رأس المال العربى والأجنبى بمثابة الادارة الاقتصادية التى أناط بها المشرع - بموجب القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ تنفيذ سياسة الاستثمار الأجنبى المباشر لخدمة تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فى مصر سواء بتشجيع هذه الاستثمارات من خلال ما أعطت من ضمانات وامتيازات واعفاءات متنوعة نص عليها القانون وحددت اللائحة التنفيذية للهيئة تفاصيل تنفيذها ، أو بالتخطيط لاستقدام هذه الاستثمارات وتوطينها فى الأنشطة الاقتصادية ذات الأولوية - طبقا لرؤية المخطط - وكذلك متابعة تنفيذ هذه الاستثمارات بهدف ازالة ما يعترضها من عقبات تنفيذية ثم اظهار آثارها النهائية على الاقتصاد المصرى.

ومن الجدير بالذكر أن مجال القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (المعدل) لم يقتصر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بل انه يمتد ليشمل رأس المال الوطنى الخاص الذى يندمج مع هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو يقوم بها منفردا ، سواء أقيمت مثل هذه الاستثمارات الوطنية بمشاركة من القطاع العام الوطنى ، أم بواسطة القطاع الخاص الوطنى ، فانها كلها تعد استثمارات وطنية خاصة . وتنقسم الاستثمارات التى تتم فى نطاق القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (المعدل) الى استثمارات داخل البلاد واستثمارات داخل حيز المناطق الحرة (العامة أو الخاصة) التى أجاز القانون المذكور انشائها وأعطاها نفس الحصانات والامتيازات .

ونتناول فى هذا الفصل تحليل الاستثمارات داخل البلاد ثم نتبعه بفصل آخر عن الاستثمارات فى داخل المناطق الحرة خلال الفترة من (١٩٧٤ - ١٩٨٦) ٠

وسوف نقوم بدراسة التحليل الاقتصادى العام للاستثمار الأجنبى المباشر داخل البلاد فى ضوء قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل فى مبحثين على النحو التالى :

المبحث الأول : تحليل عام للمشروعات الاستثمارية التى وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة داخل البلاد حتى آخر ١٩٨٦٠

المبحث الثانى : دور الاستثمار الأجنبى المباشر واتجاهاته فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصرى

المبحث الأول

تحليل عام للمشروعات الاستثمارية التى وافقت عليها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة داخل البلاد حتى آخر ١٩٨٦

تشير البيانات الرسمية (من واقع تقارير الهيئة)(١) الى أن جملة عدد المشروعات التى وافقت عليها الهيئة حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ تبلغ ١٣٥٥ مشروعا ، وينفذ الجزء الأكبر من هذه المشروعات شركات أو منشآت جديدة ، غالبيتها شركات مشتركة بين المصريين والعرب والأجانب ، وان كان بعضها مصريا بحتا أو أجنبيا بحتا ، الا أنها تعتبر فى عرف

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى السنوى للمشروعات الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٦/١٢/٣١٠

القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ شركات مملوكة ملكية خاصة ولا يغير من صفتها القانونية أن تكون احدى شركات القطاع العام شريكة فى رأس المال بنصيب كبير أو صغير ، ولا شك أن قيام هذا العدد الكبير من المنشآت والشركات الجديدة ذات الملكية الخاصة حدث هام يمثل تعديلا جوهريا فى صرح الأعمال فى مصر ، والأمل أن تكون المشروعات الخاصة الجديدة نواة للتجديد والمبادئة فى الاقتصاد المصرى .

ولقد بلغت رؤوس الأموال المستثمرة فى هذه المشروعات ٦١٦٣ر٥ مليون جنيه ، ساهمت العملة المحلية ب ٢٨٣٥ر٢ مليون جنيه ، والعملة الأجنبية ب ٣٣٢٨ر٣ مليون جنيه وتقدر تكاليفها الاستثمارية الاجمالية ب ١٢٦٥٤ر٦ مليون جنيه ساهمت العملة المحلية ب ٥٢٣٩ر١ مليون جنيه ، والعملة الأجنبية ٧٤١٥ر٥ مليون جنيه ، واستهدفت توفير فرص عمل اجمالية تقدر ب ٢٠٣٦٣٤ر٢٠٣ فرصة عمل ، يقدم للمصريين منها ٢٠١٢٤٤ر٢٠١ فرصة وللأجانب ٢٣٩٠ فرصة عمل . وتستهدف دفع أجور اجمالية تقدر ب ٣٧٧ر٠ مليون جنيه يدفع منها للمصريين ٣٣٤ر٣ مليون جنيه وللأجانب ٤٢ر٧ مليون جنيه ، ويبلغ قيمة الانتاج السنوى المستهدف ٨٨٠٤ر٩ مليون جنيه (انظر الجدول رقم (١) من الملحق).

ورغم ضآلة أرقام الاستثمار الأجنبى الاجمالية ، الا أنها تكون عنصرا له وزنه فى مجموع الاستثمار القومى . وهنا لقد فرقنا بين المشروعات داخل البلاد والتى نطلق عليها المشروعات الداخلية وبين مشروعات المناطق الحرة ، اذ يختلف النوعان من حيث آثارهما على الاقتصاد القومى . ولأن المشروعات الداخلية هى من صميم الاقتصاد القومى ولا تختلف فى آثارها عن المشروعات الداخلية الأخرى خارج نطاق القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، الا فى بعض النواحى التى خصها القانون ببعض

الاعفاءات مثل الاعفاء من الضرائب لعدد من السنين ، أمـــا مشروعات المناطق الحرة فهى بطبيعتها خارجة عن الحـــدود الجمركية للبلاد ، ولذلك فهى لاتؤثر فى الاقتصاد القومـــى الا فى نواح محددة كاستخدام العمال المصريين ، أما مبيعات مشروعات المناطق الحرة داخل البلاد فهى تعامل معاملـــة البضائع الأجنبية المستـــوردة .

واذا قسمنا المشروعات الموافق عليها الى مشروعـــات غير صناعية ومشروعات صناعية كما فى الجدول نجد أن عـــدد المشروعات غير الصناعية بلغت ٧٧٤ مشروعا باجمالى رأس مـــال ٦ر٣٧٧٩ مليون جنيه ، ساهمت العملة المحلية بـ ٣ر١٧٧٢ مليـــون جنيه ، والعملة الأجنبية بـ ٣ر٢٠٠٧ مليون جنيه . كما قـــدرت قيمة التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات التى تمت الموافقة عليها بـ ٦ر٦٣١٧ مليون جنيه يقدر قيمة المكون المحلى منهـــا ١ر٢٩٢٧ مليون جنيه والمكون الأجنبى بـ ٥ر٣٣٩٠ مليون جنيـــه ، وتستهدف تحقيق فرص عمالة اجمالية تقدر بـ ٨٠٦٦٤ فرصة عمـــل توفر للمصريين منها ٧٩٣٨٥ فرصة وللأجانب ١٢٧٩ فرصـــــة ، مستهدفة دفع أجور اجمالية تقدر بـ ٣ر١٣٣ مليون جنيـــه ، يدفع للمصريين منها ١ر١١٧ مليون جنيه وللأجانب ٢ر١٦ مليـــون جنيه ، ويقدر رقم الأعمال المستهدف من هذه المشروعـــات بـ ٦ر٣٢٤٩ مليون جنيه . ولقد تضمنت المشروعات غير الصناعيـــة التى تمت الموافقة عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ كلا من شركـــات الاستثمار والبنوك .

أما المشروعات الصناعية التى تمت الموافقة عليها بلـــغ عددها ٥٨١ مشروعا ، باجمالى رأسمال يقدر بـ ٩ر٢٣٨٣ مليـــون جنيه ، ويقدر المكون المحلى بـ ٨ر١٠٦٢ مليون جنيه والمكـــون الأجنبى ١ر١٣٢١ مليون جنيه واجمالى التكاليف الاستثماريـــة

الخاصة بهذه المشروعات تقدر بـ ٦٣٣٧ر٠ مليون جنيه ، ساهمت العملة المحلية بـ ٢٣١١ر٩ مليون جنيه ، والعملة الأجنبية بـ ٤٠٢٥ر١ مليون جنيه ، واستهدفت تحقيق فرص عمالة اجمالية قدرها ١٢٢٩٧٠ فرصة عمل ، يقدم للمصريين منها ١٢١٨٥٩ فرصة وللأجانب ١١١١ فرصة . واستهدفت دفع أجور اجمالية تقدر بـ ٢٤٣ر٧ مليون جنيه للمصريين منها ٢١٧ر١ مليون جنيه ويدفع للأجانب ٢٦ر٦ مليون جنيه وقيمة الانتاج السنوى المستهدف للمشروعات الصناعية تقدر بـ ٥٥٥٥ر٣ مليون جنيه .

المطلب الأول
الموقف التنفيذى للمشروعات داخل البلاد والتى حصلت على موافقات حتى ٣١ /١٢/ ١٩٨٦

ولما كان طبيعيا أن ينقضى بعض الوقت من تاريخ الموافقة على المشروعات الاستثمارية وتاريخ بدء الانتاج وذلك بسبب اجراءات التأسيس وتدبير التمويل الكلى ومواجهة العقبات غير المتوقعة . وطبيعي أن تختلف المشروعات من حيث طول فترة الاعداد والانشاء قبل بدء الانتاج ، ولهذا فهناك عدة مراحل تمر بها هذه المشروعات ، مشروعات بدأت الانتاج ، وأخرى لاتزال فى مرحلة التنفيذ وثالثة تمثل موافقات حديثة لم تتخذ أى اجراءات للانشاء .

ويتضح من احصاءات الهيئة[1] أن عدد المشروعات التى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ تبلغ ٨٠٦ مشروعا (انظر الجدول رقم/٤من الملحق) ويقدر اجمالى رأسمال هذه المشروعات

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى السنوى للمشروعات الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٦/١٢/٣١.

١ر٣٣٢٨ مليون جنيه ، تساهم العملة المحلية بـ ٦ر١٤٨٥ مليون جنيه ، والعملة الأجنبية بـ ٥ر١٨٤٢ مليون جنيه . ويقدر اجمالى التكاليف الاستثمارية بـ ٥ر٥٩٢٧ مليون جنيه ، تساهم فيها العملة المحلية بـ ١ر٢٤٣٥ مليون جنيه والعملة الأجنبية بـ ٤ر٣٤٩٢ مليون جنيه . واستهدفت هذه المشروعات تحقيق فرص عمل اجمالية تقدر بـ ١٣٧٧١٢ فرصة عمل ، يقدم للمصريين منها ١٣٦٣٧٦ فرصة وللأجانب ١٣٣٦ فرصة . وتستهدف دفع أجور اجمالية قدرها ٠ر١٦١ مليون جنيه ، يدفع للمصريين منها ٥ر١٤٥ مليون جنيه ، وللأجانب ٥ر١٥ مليون جنيه . ويبلغ قيمة الانتاج المستهدف ٨ر٣٠٦٠ مليون جنيه . وفى هذا دلالته الظاهرة والواضحة على أن المشروعات التي بدأت الانتاج هى في الأغلب من المشروعات الصغيرة نسبيا .

واذا قسمنا اجمالى عدد المشروعات التى بدأت الانتاج الى مشروعات غير صناعية ومشروعات صناعية ، نجد أن المشروعات الغير صناعية بلغ عددها ٤٩٩ مشروعا باجمالى رأسمال قدره ٠ر٢٣٩٢ مليون جنيه اجمالى تكاليفها الاستثمارية ٦ر٣٥٩٨ مليون جنيه وتستهدف تحقيق اجمالى فرص عمل قدرها ٥١٤٤٩ فرصة عمل ومستهدفة دفع أجور اجمالية قدرها ٥ر٦٣ مليون جنيه ، وقيمة الانتاج السنوى المستهدف ٢ر١١١٣ مليون جنيه . ونجد أن عدد المشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج تبلغ ٣٠٧ مشروعا ، باجمالى رأسمال يقدر بـ ٠ر٩٣٦ مليون جنيه وتكاليفها الاستثمارية الاجمالية تقدر بـ ٩٨ر٢٣٢٨ مليون جنيه وتستهدف تحقيق فرص عمل اجمالية ٨٦٢٦٣ فرصة عمل، ومستهدفة دفع أجور اجمالية قدرها ٥٢٥ر٩٧ مليون جنيه ، وقيمة الانتاج السنوى المستهدف يبلغ ٢ر١٩٤٧ مليون جنيه (كما فى الجدول رقم/٤ من الملحق الاحصائى).

أما المشروعات الاستثمارية التى تحت التنفيذ حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ فتبلغ عددها ٢٤١ مشروعا ، وتبلغ رؤوس الأموال الاجمالية المصرح بها ١١٤٠ر٠ مليون جنيه ، تساهم العملة المحلية ب ٥٤١ر٤ مليون جنيه والعملة الأجنبية ٥٩٨ر٦ مليون جنيه ، وتقدر اجمالى تكاليفها الاستثمارية ب ٢٦٩٤ر١ مليون جنيه ، تساهم العملة المحلية منها ب ٩٧٢ر٤ مليون جنيه والعملة الأجنبية ب ١٧٢١ر٦ مليون جنيه وتستهدف توفير فرص عمل اجمالية تقدر ب ٣٦٤٨٤ فرصة عمل ، يقدم للمصريين منها ٣٥٨٨٠ فرصة وللأجانب ٦٠٤ فرصة ، مستهدفة دفع أجورا إجمالية قدرها ٩٨ر٠ مليون جنيه ، يدفع للمصريين منها ٨٠ر٤ مليون جنيه وللأجانب ١٧ر٦ مليون جنيه ، وقيمة الانتاج السنوى المستهدف يقدر ب ١٨٢٨ر٥ مليون جنيه (١).

وهذا يدل علي أن المشروعات التى بدأت الانتاج هى فى الأغلب النسبة الأكبر تليها المشروعات التى تحت التنفيذ ويعتبر المشروع تحت التنفيذ فى فى تعريف الهيئة اذا قام مؤسسوه بسداد جزء من رأس المال أو بشراء الأرض أو الآلات والمعدات .

ويبلغ عدد المشروعات الغير صناعية التى تحت التنفيذ حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ١١٣ مشروعا ، باجمالى رأسمال قدره ٥٥٤ر٢ مليون جنيه ، واجمالى التكاليف الاستثمارية ١٢٢٦ر٢ مليون جنيه ، وتحقق فرص عمل اجمالية ١٧٠١٦ فرصة عمل ، وتستهدف دفع أجور اجمالية قدرها ٣٣ر٦ مليون جنيه ، وقيمة الانتاج السنوى المستهدف ٧٣٠ر٨ مليون جنيه . ونجد أن المشروعات الصناعية التى تحت التنفيذ بلغت ١٢٨ مشروعا

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى السنوى للمشروعات الموافق عليها في نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٦/١٢/٣١، جدول رقم (٥).

باجمالى رأسمال مصرح به ٨ر٥٨٥ مليون جنيه ، واجمالى تكاليفها الاستثمارية تقدر ب ٨ر١٤٦٧ مليون جنيه ، وتستهدف توفير فرص عمل اجمالية تقدر ب ١٩٤٦٨ فرصة عمل ، وتستهدف دفع أجور اجمالية قدرها ٣ر٦٤ مليون جنيه ، وقيمة الانتاج السنوى المستهدف تبلغ ٧ر١٠٩٧ مليون جنيه (كما فى الجدول رقم "٥" من الملحق) .

وهناك مشروعات وافقت الهيئة العامة عليها مؤخرا ولم تستوف بعد أى من الشروط اللازمة لاعتبارها تحت التنفيذ والتي تعتبرها الهيئة حديثة الموافقة . فقد بلغ عدد المشروعات الحديثة الموافق عليها حتى٨٦/١٢/٣١ :٩٥ مشروعا باجمالى رأسمال مصرح به قدره ٥ر٤٩٣ مليون جنيه ساهم فيه رأس المال المحلى ب ٩ر٢٩٣ ورأس المال الأجنبى ب ٦ر١٩٩مليون جنيه ، واجمالى تكاليفها الاستثمارية تقدر ب ٠ر١١٦٥ مليون جنيه ساهمت العملة المحلية ب ٧ر٦٧٣ مليون جنيه ، والعملة الأجنبية ب ٢ر٤٩١ مليون جنيه وتستهدف هذه المشروعات توفير فرص عمالة اجمالية قدرها ٣٥٢٧ فرصة عمل ، يقدم للمصريين منها ٣٤٩٧ فرصة وللأجانب ٣٠ فرصة . وتستهدف دفع أجور اجمالية تقدر ب ٤ر١٧ مليون جنيه ، يدفع للمصريين منها ٣ر١٦ مليون جنيه ، وللأجانب ١ر١ مليون جنيه ، وتبلغ قيمة الانتاج السنوى المستهدف ٣ر١١١٧ مليون جنيه (انظر الجدول رقم (٧) من الملحق).

ويبلغ عدد المشروعات الغير صناعية الحديثة الموافقة منها ٥٢ مشروعا ،باجمالى رأسمال قدره ٦ر٢٥٢ مليون جنيه ، واجمالى تكاليف استثمارية تقدر ب ٠ر٥٠١ مليون جنيه وتستهدف تحقيق فرص عمل اجمالية تقدر ب ١٢٥١ فرصة عمل، وتستهدف دفع أجور اجمالية قدرها ٥ر٥ مليون جنيه وقيمة

الانتاج السنوى المستهدف يقدر ب ٥٥٩٫٤ مليون جنيـه ٠

ويبلغ عدد المشروعات الصناعية الحديثة الموافقة ٤٣ مشروعا ، ويقدر اجمالى رأس المال المصرح به ٢٤٠٫٩ مليون جنيه ، واجمالى تكاليفها الاستثمارية تقدر ب ٦٦٣٩٫٤ مليون جنيه ، وتستهدف تحقيق فرص عمل اجمالية قدرها ٢٢٧٦ فرصة عمل وتستهدف دفع أجور اجمالية تقدر ب ١١٫٩ مليون جنيه ، وقيمة الانتاج السنوى المستهدف تبلغ ٥٥٧٫٩ مليون جنيه (كما فى الجدول رقم/٧ من الملحق) ٠

المطلب الثانى

حجم مساهمة رؤوس الأموال المصرية والأجنبية المباشرة فى مشروعات القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

يلاحظ بالنسبة للاستثمارات فى نطاق القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ، أن مشاركة رأس المال الوطنى (العام والخاص) كانت مشجعة ومتزايدة خلال فترة الدراسة٠ وفى الحقيقة فان هذا يعد أثرا ايجابيا من آثار سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن أحد أهم أهداف القانون المذكور هو تشجيع المستثمر الوطنى ، وخاصة المستثمر الوطنى الخاص على الاستثمار دعما لقدرة الاقتصاد القومى علي التكوين الرأسمالى ، مع ضمان مشاركة أجنبية فى هذا التكوين جلبا لمنافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى يعتقد أنها ترد عادة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل الواردات الأجنبية المتطورة من السلع الانتاجية والخبرة الفنية المتطورة ٠

وقد شجع المشرع الممولين المصريين علي المساهمة مساهمة فعالة فى المشروعات الاستثمارية بالتعديل الذى أدخله

في القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ علي القانون ٤٣ من حيث امكان قيام مشروعات جديدة بأموال مصرية خالصة فى ظل هذا القانون وتتمتع بجميع مزاياه طالما كانت تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار السياسة العامة للدولة ، وخطتها القومية فى المجالات التى نصت عليها المادة (٣) من قانون الاستثمار[1].

ويتبين لنا مدى نجاح التجربة فى تشجيع المصريين على الاستثمار الجديد . فقد ساهمت مصر بنسبة ٧١٫٣ ٪ من اجمالى رأسمال المشروعات الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١، وتبلغ قيمة المساهمة الاجمالية بـ ٦١٦٣٫٥ مليون جنيه . كما تبلغ اجمالى مساهمة رؤوس الأموال المصرية فى المشروعات غير الصناعية بـ ٢٦٧٨٫٠ مليون جنيه بنسبة ٧٠٫٩ ٪ وبلغت مساهمة رؤوس الأموال المصرية فى المشروعات الصناعية ١٧٢٠٫٤ مليون جنيه بنسبة ٧٢ ٪ ويخص أغلبها صناعات مواد البناء والصناعات الكيماوية والصناعات المعدنية والغذائية .... الخ (انظر الجدول رقم/١١ من الملحق).

وتبلغ مساهمة القطاع العام المصرى الاجمالية للمشروعات الموافق عليها ١٤٥١٫٩ مليون جنيه بنسبة ٢٣٫٥٪ من اجمالى رأسمال المصرح به والبالغ ٦١٦٣٫٥ مليون جنيه . كما تبلغ مساهمة القطاع العام فى المشروعات غير الصناعية ٧٥٩٫٣ مليون جنيه بنسبة ٢٠٫٠٪ من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها فى المشروعات غير الصناعية ، بينما تبلغ نسبة مساهمته فى المشروعات الصناعية ٦٩٢٫٥ مليون جنيه بنسبة ٢٩ ٪ من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها فى المشروعات الصناعية . أما مساهمة القطاع الخاص المصرى الاجمالية

---

(١) انظر قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المادة ٣/ وتعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧.

فتبلغ ٦ر٢٩٤٦ مليون جنيه للمشروعات الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ بنسبة ٨ر٤٧ ٪ ويساهم فى المشروعات غير الصناعية ب ٧ر١٩١٨ مليون جنيه بنسبة ٧ر٥٠ ٪ ، ويساهم فى المشروعات الصناعية ب ٨ر١٠٢٧ مليون جنيه بنسبة ١ر٤٣ ٪ ، وتبلغ مساهمات الآخرين للمشروعات الموافق عليها ٠ر١٧٦٥ مليون جنيه بنسبة ٦ر٢٨ ٪ ، ويمثل مساهمتهم فى المشروعات غير الصناعية ٥ر١١٠١ مليون جنيه بنسبة ١ر٢٩٪ ، وفى المشروعات الصناعية ساهموا ب ٥ر٦٦٣ مليون جنيه بنسبة ٨ر٢٧ ٪ (انظر الجدول رقم ١٢ من الملحق).

يتضح لنا أن نصيب المصريين فى رأسمال المشروعات الداخلية يمثل معظمها اكتتاب القطاع العام نقدا وعينا ، وتشترك فى هذه الملكية بقدر كبير البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وبعض شركات الانتاج القائمة ، ويلاحظ أن القطاعات التى يغلب فيها رأس المال المصرى هى الاسكان ، الزراعة ، مواد البناء ، الأغذية ، منتجات الأخشاب ، الأدوية والمستحضرات الطبية وشركات توظيف الأموال والسياحة .

كما يتضح لنا من التوزيع الجغرافى للمشروعات المقامة بنظام الاستثمار داخل البلاد ، أن محافظة القاهرة تستأثر وحدها ب ٤٦٤ مشروعا تمثل حوالى ٢ر٣٤٪ من اجمالى المشروعات داخل البلاد ، ويبلغ رؤوس أموال هذه المشروعات ٥ر٢٤٧٨ مليون جنيه . تمثل المشروعات الغير صناعية منها ٣٦٨ مشروعا والمشروعات الصناعية ٩٦ مشروعا . أما الجيزة فتستأثر ب ٢٣٢ مشروعا تمثل ١ر١٧ ٪ من اجمالى عدد المشروعات الداخلية وتبلغ رؤوس أموالها ٤ر٦٤٤ مليون جنيه ، تمثل المشروعات الغير صناعية منها ١٥٥ مشروعا والمشروعات الصناعية ٧٧ مشروعا ، هذا ويتضح لنا أن القاهرة الكبرى تستأثر

ب ٦٩٦ مشروعا وتمثل نسبة ٣ر٥١ ٪ من اجمالى عدد المشروعات الداخلية .

كما يبلغ نصيب محافظة الاسكندرية ٩٨ مشروعا تمثل حوالى ٢ر٧ ٪ من اجمالى عدد المشروعات الداخلية الموافق عليها والتي تبلغ رؤوس أموالها ٩ر٦٤٦ مليون جنيه ، تمثل المشروعات الغير صناعية منها ٥٨ مشروعا والمشروعات الصناعية ٤٠ مشروعا وهذا يوضح لنا أن نصيب القاهرة الكبرى والاسكندرية يبلغ ٧٩٤ مشروعا تمثل حوالى ٦ر٥٨ ٪ من اجمالى عدد المشروعات الموافق عليها داخل البلاد ويبلغ اجمالى رؤوس أموالها ٨ر٣٧٦٩ مليون جنيه بنسبة ١ر٦١ ٪ من اجمالى رؤوس الأموال المستثمرة داخل البلاد التى بلا شك تمثل الغالبية العظمى .

أما محافظات القناة فيبلغ نصيبها ٧١ مشروعا ، باجمالى رأسمال قدره ٢ر٤٦٧ مليون جنيه ويبلغ عدد المشروعات الغير صناعية منها ٣٧ مشروعا والمشروعات الصناعية ٣٤ مشروعا ومحافظات الوجه البحرى فيبلغ نصيبها ١٤٨ مشروعا ، باجمالى رأس مال ٣ر٤١٩ مليون جنيه ، تمثل المشروعات الغير صناعية منها ٦٠ مشروعا والمشروعات الصناعية ٨٨ مشروعا . أما محافظات الوجه القبلى فيبلغ نصيبها ٦٠ مشروعا باجمالى رأس مال ٦ر٣٢٩ مليون جنيه ، تمثل المشروعات الغير صناعية منها ٤٢ مشروعا ، والمشروعات الصناعية ١٨ مشروعا . أما المدن والمجتمعات الجديدة فيبلغ نصيبها ٢٤٨ مشروعا باجمالى رأس مال ٧ر١٠٠٢ مليون جنيه ، تمثل المشروعات الغير صناعية منها ٢٦ مشروعا ، والمشروعات الصناعية ٢٢٢ مشروعا أما المشروعات غير المحددة الموقع الجغرافى فيبلغ نصيبها ٣٤ مشروعا ، باجمالى رأسمال قدره ٧ر١٧٤ مليون جنيه ،

تمثل المشروعات الغير صناعية منها ٢٨ مشروعا ، والمشروعات الصناعية ٦ مشروعات • وتمثل هذه المشروعات نسبة ٥ر٢ ٪ من اجمالى عدد المشروعات الموافق عليها داخل البلاد ، وهى تعد نسبة ضعيفة ، يبلغ منها ٧ مشروعات غير صناعية تعمل فى شركات المقاولات التى تعمل فى جميع أنحاء الجمهورية (انظر الجدول رقم ٩ من الملحق)•

ويتضح مما تقدم تركيز المستثمرين على اقامة المشروعات الاستثمارية فى اقليمى القاهرة والاسكندرية ، وذلك للاستفادة من الخدمات المتوفرة والعمالة المتاحة• وقد بدأت الحكومة مؤخرا فى اتباع سياسة جديدة مؤداها وقف الامدادات الصناعية فى العاصمة وتوجيه المشروعات الى المحافظات ، وتقوم الادارة العامة للترويج بقطاع الدراسات والبحوث بالهيئة العامة للاستثمار حاليا بالتعاون مع المحافظات فى هذا المجال •

ويبلغ اجمالى مساهمة الدول العربية فى المشروعات الموافق عليها داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ : ٨ر٨٦٨ مليون جنيه بنسبة ١٤ ٪ ، وتساهم فى المشروعات الغير صناعية منها بنسبة ٠ر١٧ ٪ والصناعية بنسبة ٠ر١٠ ٪ (انظر الجدول رقم /١١ من الملحق)• ونجد أن معظم الاستثمارات العربية تركزت فى قطاعات السياحة وتوظيف الأموال والصناعات الخشبية ومشروعات الثروة الحيوانية والداجنة • ولعل هذا يرجع الى ارتفاع معدل دوران رأس المال فى هذه القطاعات وزيادة نسبة الأرباح المتوقع تحقيقها •

أما مساهمة رؤوس الأموال الأمريكية ، فتبلغ اجمالى المساهمة فى المشروعات الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ٩ر٢٨٥ مليون جنيه بنسبة ٥ ٪ من اجمالى رأس مال المشروعات وقدره ٥ر٦١٦٣ مليون جنيه يخص المشروعات الغير صناعية

منها نسبة ٤ر٢ ٪ والمشروعات الصناعية ٣ر٥ ٪ (انظر الجدول رقم/١١ من الملحق) ونجد أن معظم الاستثمارات الأمريكية تركزت فى قطاعات الخدمات والبنوك وصناعات الدواء والصناعات الهندسية .

أما مساهمة رؤوس أموال السوق الأوربية المشتركة فتبلغ اجمالى رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ : ٦ر٣٨٥ مليون جنيه بنسبة ٢ر٦ ٪ من اجمالى رأسمال المشروعات وقدره ٥ر٦١٦٣ مليون جنيه ، ويخص المشروعات غير الصناعية منها ٥ ٪ والمشروعات الصناعية ٢ر٨ ٪ يخص الصناعات التحويلية ومشروعات الخدمات البترولية (انظر الجدول رقم/١١ من الملحق).

ونجد أن معظم استثمارات دول السوق الأوربية المشتركة تركزت فى قطاعات خدمات البترول والسياحة والنقل والمواصلات والبنوك وشركات توظيف الأموال والصناعات الهندسية والصناعات الكيماوية (انظر الجدول رقم ١١/ من الملحق)[1].

وتبلغ اجمالى مساهمات رؤوس أموال الدول الأخرى فى المشروعات الموافق عليها داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١: ٧ر٢٢٤ مليون جنية بنسبة ٧ر٣ ٪ من اجمالى رأسمال المشروعات وقدره ٥ر٦١٦٣ مليون جنيه ، يخص المشروعات الغير صناعية نسبة مساهمة قدرها ٩ر٢ ٪ والمشروعات الصناعية ٥ ٪ .

ومن التحليل السابق يتضح جليا أن تشجيع المصريين على الاستثمار فى المشروعات الجديدة قد تحقق الى حد كبير ، وأن مصدر جانب كبير

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى السنوى للمشروعات الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ جدول رقم /١١.

من هذا الاستثمار هو الحكومة والقطاع العام وخاصة البنـــوك وشركات التأمين ، وكان القانون عاملا مؤثرا فى جذب الأمـــوال العربية والأجنبية للاستثمار فى البلاد بنسبة ضعيفة. وقـــد نقول افتراضا أن قدرا من الاستثمار يعادل النصيب العربـــى والأجنبى فى مشروعات القانون الجديد تمثل نسبة (١ر١٤ ٪ - ٥ر١٤ ٪) من الاستثمار الاجمالى المقدر لم تكن لتجد طريقهـــا الى التنفيذ لولا المزايا والضمانات والحصانات التى قدمهـــا القانون للمستثمرين ، وقد يقال أيضا من قبيل الافتـــراض أن القدر الذى يمثل نصيب المصريين كان سيستثمر على أيـــة حال حتى فى حالة عدم صدور تشريع جديد. وبالطبع فـــان الافتراض الأول مغالى فيه حيث أن جانبا من الاستثمار العربـى والأجنبى كان سيجد طريقه الى مصر بعد تغيير السياســـة العامة للدولة من الاستثمار الفردى بصفة عامة والاستثمـــار الأجنبى بصفة خاصة وبدون منح أية امتيازات أو حصانات بمعنـى أن تحسن المناخ للإستثمار كان يستتبع حتما اجتذاب بعـــض الأموال الأجنبية الخاصة فى قطاعات السياحة والبناء والتشييد والخدمات بما فى ذلك الخدمات المتصلة كقناة السويس. وكذلك مجرد السماح للمنشآت المالية بالعمل بعد حظر تواجدها سابقـا كان حتما يؤدى الى قيام عدد من البنوك وشركات الاستثمـــار العالمية بفتح فروع لها فى مصر ، ومحاولة تأسيس بنـــوك مشتركة مع البنوك المؤممة دون الحصول على أية مزايـــا أو حصانات ، أضف الى ذلك أن قصور الانتاج المحلى عـــن مواجهة الطلب المتزايد علي بعض السلع والخدمات كـــان يشكل حافزا للأموال المصرية ورجال الأعمال المحليين فـــى غياب الاستثمار الأجنبى لتعويض النقص متى شعر هؤلاء بـــأن نشاطهم لا يثير عداء السلطات العليا أو يعرضهم للتأميـــم أو الحراسة وغيرها من الاجراءات التعسفية.

ومن جهة أخرى بالاضافة الى التحليل السابق ، أثر القانون الجديد على تحسين مناخ الاستثمار فى مصر وذلك لعدة أسباب أهمها :

١ - ان قرارات بعض المستثمرين المصريين للمخاطرة بأموالهم ، وتدبير العملات المحلية كان يتوقف فى كثير من الأحيان على فرص الاستثمار الجديد التى أتاحها اشتراك المال العربى والأجنبى وما صاحبه من تجديد فى التكنولوجيا ونوعية السلع وأساليب الادارة والتسويق ، وما كان هؤلاء على استعداد للاشتراك فى مشروعات مصرية بحتة لاعتقادهم بأن عائدها غير مجز .

٢ - ان جانبا من الاستثمار الجديد بالعملات الأجنبية الذى أسهم به الممولون ورجال الأعمال المصريين ما كان ليحدث لولا صدور القانون وما أتاحه من مزايا وحصانات، بل كان تفضيلهم للاحتفاظ عبر خبراتهم فى صورة ودائع لدى البنوك العالمية أو استخدامها فى تمويل استيراد السلع الكمالية وخاصة بعد توسع نظام الاستيراد بدون تحويل عملة .

٣ - لولا صدور القانون الجديد وما أتاحه من مزايا وفرص للحصول على الربح لما بلغ حجم الادخار المحلى الخاص مستواه الحالى ، اذ من المعروف أن نسبة كبيرة من الأرباح تجد طريقها الى الادخار والاستثمار .

ومهما يكن من أمر ، فان القطع برأى عن مقدار الاستثمار الجديد الذى يمكن ارجاعه الى القانون الجديد وفى ضوء الاعتبارات السابقة أمر صعب للغاية ، ولكن نعتقد أن تقديرنا للاستثمار الذى أتى كنتيجة مباشرة للقانون الجديد وماصاحبه من تغير فى مناخ الاستثمار يتراوح بين

٦٥ ٪ و ٧٠ ٪ من الاستثمار الاجمالي المقدر للمشروعات الجديدة ويشتمل ذلك القدر على نسبة كبيرة من استثمارات المصريين ونسبة ضئيلة من استثمارات الممولين العرب والأجانب .

المطلب الثالث

هيكل العمالة والأجور وكثافة رأس المال فى مشروعات قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

تعتبر مصر من الدول المكتظة بالسكان بالمقارنة بمواردها المحدودة ورقعة المساحة التى تشكلها بالاضافة الى ازدياد معدل الهجرة من الريف الى المدن[١] وهذا أدى الى وجود مشكلة خطيرة والتى تتمثل فى الزيادة السريعة فى قوة العمل[٢]، الأمرالذى يزيد عبء الدولة فى التشغيل والى القاء ظلا كثيفا على جهود التنمية المبذولة بواسطة الدولة ، والضغط المستمر على المرافق العامة وبالتالى زيادة معدل الاستثمار فيها لمواجهة قصور العرض عن تلبية الطلب ، ومن ناحية أخرى مازالت الأمية معوقا للعمل لدرجة أن ٥٠ ٪ ممن يشكلون قوة العمل غير قادرين على القراءة والكتابة وحوالى ٢٥ ٪ ليس لديهم أكثر من التعليم الابتدائى،

---

(١) راجع دكتور على الجريتلى ، ٢٥ عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ٥٢ - ١٩٧٧ - الهيئة العامة للكتاب ، عام ١٩٧٧.

(٢) راجع الأستاذ الدكتور أحمد جامع ، مقال عن " الأعمدة السبعة للاصلاح الجذرى للاقتصاد المصرى" ، جريدة الأهرام، العدد الصادر فى ١٩٧٦/٥/٨ :

- See: Document of world Bank (A.R. of E.) volumev physical infrastructure, May 8, 1978.

٢ ٪ لديهم درجة جامعية [١]. ويجب الاشارة الى أن التركيب العمرى فى المجتمع المصرى يتميز بأنه مجتمع شاب بمعنى ارتفاع معدل الاعالة ، اذ أن نسبة كبيرة من عدد السكان تقع فى الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة تقارب الـ ٤٠ ٪ [٢] ، علاوة علي هجرة الموارد البشرية الماهرة من مصر الى الدول العربية لتحسين دخولهم وخاصة منذ أوائل السبعينات وذلك بعد استقلال دول الخليج العربى وزيادة عائداتها من النفط وبعد أن بدأت تطبيق سياسة التوسع السريع فى الانشاء وتهيئة البنية الأساسية وتقديم الخدمات فى العديد من هذه الدول التى تتصف بقلة السكان وقلة العمل الماهر بصفة أساسية . والمشكلة الحقيقية التى تتعلق بهجرة القوى العاملة هى مدى تأثير هذه الهجرة على جهود التنمية فى مصر، حيث يتحمل المجتمع المصرى تكلفة هجرة العمالة الماهرة الى الخارج متمثلة فى ما يمكن أن يعود لمصر فى حالة بقاءها وبالرغم من الأثر الايجابى للهجرة على ميزان المدفوعات المصرى فى شكل تحويلات من العاملين المصريين فى الخارج التى تزيد من ادخارها القومى ، الا أن هجرة القوى العاملة وصلت الى الحد الذى يمكن أن يؤثر تأثيرا سلبيا على جهود التنمية فالعديد من المؤسسات المصرية ذات الطابع الاستراتيجى تعانى من نقص هام فى العديد من المهارات وخير مثال على ذلك الجامعات المصرية تعانى من نقص فى هيئات التدريس [٣] ،

---

(١) - See Document of world Band, op. cit., Nov, 1977.

(٢) - Ibid, Document of world Bank, NOV. 1977.

(٣) راجع دكتور سعد ابراهيم سعد الدين ، الآثار السلبية للفروق الداخلية بين الأقطار الخوية على التنمية فى الأقطار الأقل دخلا ، بحث مقدم للمؤتمر السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، عام ١٩٧٧.

ويترتب على هجرة الموارد البشرية الماهرة من مصر التأثير على قدرة مصر على جذب الاستثمار الأجنبى وما يترتب على ذلك بالتالى من تأثير ضار على النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل .

ولهذا كانت زيادة فرص العمالة فى مشروعات متطورة أحد الأهداف لسياسات الاستثمار الجديدة. وعند اكتمال تنفيذ المشروعات الموافق عليها بنظام الاستثمار داخل البلاد وذلك حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ، فانها سوف توفر عدد من فرص العمل الاجمالية تقدر بـ ١٢٢٩٧٠ فرصة عمل منها ١٢١٨٥٩ فرصة للمصريين و ١١١١ فرصة للأجانب ، والأجور الاجمالية المقدرة لهذه الفرص تبلغ ٢٤٣٫٧ مليون جنيه منها ٢١٧٫١ مليون جنيه للمصريين و ٢٦٫٥ مليون جنيه للأجانب (انظر الجدول رقم/٢ من الملحق).

أما العمالة والأجور الفعلية ، يتضح أن العمالة المباشرة فى المشروعات الداخلية غير الصناعية التى وصلت مرحلة الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ، بلغت ٥١٤٤٩ عامل بنسبة ٣٧٫٥ ٪ من اجمالى العمالة المصرية المقدرة فى المشروعات الموافق عليها، منها ٥٠٦٢٠ فرصة عمل للمصريين و ٨٢٩ فرصة عمل للأجانب .

كذلك نجد أن الأجور الفعلية للعمالة بالمشروعات الغير صناعية التى بدأت الانتاج تبلغ ٦٣٫٥ مليون جنيه بنسبة ٣٩٫٤ ٪ من اجمالى الأجور المقدرة للمشروعات الموافق عليها ، وبلغت قيمة الأجور للمصريين منها ٥٢٫٣ مليون جنيه وبلغت قيمة الأجور المدفوعة للأجانب ١١٫٢ مليون جنيه (انظر الجدول رقم/٤ من الملحق). أما اجمالى العمالة فى النشاط الصناعى فى المشروعات التى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ بلغت ٨٦٢٦٣ فرصة عمل منها ٨٥٧٥٦ فرصة عمل للمصريين و ٥٠٧ فرصة عمل للأجانب . ونجد أن الأجور الفعلية للعمالة بالمشروعات

الصناعية التى بدأت الانتاج ٥ر٩٧ مليون جنيها ، بلغـــــت قيمة الأجور للمصريين منها ٢ر٩٣ مليون جنيه وبلغت قيمة الأجـور المدفوعة للأجانب ٣ر٤ مليون جنيه •

والجدول التالى يوضح تفصيل العمالة والأجـــــــور المصرية بالمشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج •

جدول رقم (٢٣)

هيكل العمالة والأجور المصرية بالمشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج حتى ٣١/١٢/ ١٩٨٦

(القيمة بالألف جنيه)

الفروع الصناعية	العمالة الفعلية		الأجور الفعلية	
	عدد العمال	هيكل التوزيع	قيمة الأجور	هيكل التوزيع
صناعات الغزل والنسيج	٤٩٠٣٠		٣٩١٣٦	
صناعات غذائية	٨١٦٤		١٠٠١٩	
صناعات خشبية	٢٢٤٤		٢٦٥٩	
صناعات دوائية	١٣٥٩		٢٦١٧	
اجمالى الصناعات الاستهلاكية	٦٠٧٩٧	٩ر٧٠ ٪	٥٤٤٣١	٤ر٥٨ ٪
صناعات كيماوية	١٠٢٩١		١٦٠٨٧	
صناعات مواد البناء والحراريات	٥٦٤٧		٧٤٥٨	
صناعات معدنية	٥٢٧٥		٨٥٩٤	
صناعات تعدينية	٣٦٨		٥٩٠	
اجمالى الصناعات الوسيطة	٢١٥٨١	٢ر٢٥ ٪	٣٢٧٢٩	١ر٣٥ ٪
الصناعات الهندسية	٣٣٧٨	٩ر٣ ٪	٦٠٢٧	٥ر٦ ٪
اجمالى الصناعات التحويلية	٨٥٧٥٦	١٠٠ ٪	٩٣١٨٧	١٠٠ ٪
خدمات صناعات البترول	٣٢٨		١٩٣٤	
اجمالى عام	٨٦٠٨٤		٩٥١٢١	

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، الادارة العامة للاحصاء والمعلومات ، بيان بالمشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ٣١/١٢/١٩٨٦.

يتضح من هذا الجدول أن العمالة المصرية الفعلية فى الصناعات التحويلية بلغت ٨٧٥٦ عامل، وبلغت قيمة الأجور المدفوعة للعمالة المصرية ٢ر٩٣ مليون جنيه بينما بلغت العمالة فى الصناعات الاستخراجية ٣٢٨ عاملا بنسبة ٣٨ر ٪ من اجمالى العمالة المصرية بالنشاط الصناعى . ولقد استوعبت الصناعات الاستهلاكية أكبر نسبة عمالة مصرية فقد بلغت النسبة ٩ر٧٠ ٪ من جملة العمالة بالصناعات التحويلية ، تليها الصناعات الوسيطة والتى بلغت نسبة ٢ر٢٥ ٪ ثم الصناعات الهندسية والتى بلغت نسبة ٩ر٣ ٪ من جملة العمالة المصرية بالصناعات التحويلية . ولقد استوعبت الصناعات الكيماوية والغزل والنسيج ومواد البناء والمعدنية على أكبر عدد من العمالة المصرية .

ويتضح أيضا أن قيمة الأجور الاجمالية للعمالة المصرية الفعلية بالصناعات التحويلية والتى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ بلغت ٢ر٩٣ مليون جنيه ، بينما بلغت الأجور الخاصة بالعمالة المصرية بمشروعات صناعات البترول ٩ر١ مليون جنيه بنسبة ١ر٢ ٪ من اجمالى النشاط الصناعى . وقد حظيت الصناعات الاستهلاكية بالنصيب الأكبر من هيكل الأجور فبلغت نسبتها ٤ر٥٨ ٪ تليها الصناعات الوسيطة بنسبة ١ر٣٥ ٪ ثم الصناعات الهندسية بنسبة ٥ر٦٪ من جملة الأجور بالصناعات التحويلية ، ولقد استوعبت الصناعات الهندسية ، والمعدنية ، والكيماوية ، والغزل والنسيج على النصيب الأكبر من هيكل الأجور .

واذا تعمقنا فى دراسة توزيع العمال المصريين فى المشروعات التى بدأت الانتاج فى نفس الفترة ، وكذلك الأجور المدفوعة لهم على مستوى القطاعات الاقتصادية يتضح لنا فى ضوء البيانات الواردة فى الجدول التالى .

جـــــدول رقـــــم (٢٤)

هيكل العمالة والأجور للمصريين فى المشروعات التى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ على مستوى القطاعات الاقتصادية

(القيمة بالألف جنيـه)

القطاعـــــات	عـدد العمال	هيكـل العمالة	الأجـور	هيكـل الاجـور
قطاع المشروعات الصناعية	٨٥٧٥٦	٩ر٦٢٪	٩٣١٨٧	٦٤ ٪
قطاع المشروعات التمويلية	-		-	
قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية	٧٥٨٠	٥ر٥ ٪	٧٨٠٠	٤ر٥٪
قطاع المشروعات الانشائية	٢٩٤١٧	٦ر٢١٪	٢٣٦٦٢	٣ر١٦٪
قطاع المشروعات الخدمية	١٣٦٢٣	٠ر١٠٪	٢٠٨٥٧	٣ر١٤٪
الاجمالى العام للقطاعات	١٣٦٣٧٦	١٠٠٪	١٤٥٥٠٦	١٠٠ ٪

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، الادارة العامة للاحصاء والمعلومات ، المصدر السابق .

ان القطاعات الصناعية استوعبت ٨٥٧٥٦ عامل بنسبة ٩ر٦٢ من اجمالى العمالة المصرية ، تليها قطاعات المشروعات الانشائية التى استوعبت ٢٩٤١٧ عامل بنسبة ٦ر٢١ ٪ ثم قطاعات المشروعات الخدمية التى استوعبت ١٣٦٢٣ عامل بنسبة ١٠ ٪ ثم قطاعات المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية استوعبت ٧٥٨٠ عامل بنسبة ٥ر٥ ٪ .

يتضح لنا أيضا أن قيمة الأجور بمشروعات القطاعات السلعية بلغت ٢ر٩٣ مليون جنيه بنسبة ٦٤ ٪ من اجمالى الأجور المدفوعة

للمصريين ، تليها قطاعات المشروعات الانشائية فقد بلغت قيمة الأجور ٢٣٫٧ مليون جنيه بنسبة ١٦٫٣ ٪ من الاجمالى، ثم قيمة الأجور فى مشروعات الخدمات والتى بلغت ٢٠٫٨ مليون جنيه بنسبة ١٤٫٣ ٪ من الاجمالى .

بالرغم من العمالة المصرية التى تحققت فى المشروعات المنتجة أو التى سوف تتحقق فى المشروعات تحت التنفيذ نتيجة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، فانها لازالت دون المعدل المطلوب . ولهذا يجب وضع الحلول المختلفة والمتعددة من خلال اعطاء الأولوية للمشروعات المكثفة للعمالة كلما كان ذلك ممكنا . مع تلافى الآثار السلبية التى تصاحبها، فالزيادة فى الدخول تؤدى الى حصول بعض الفئات على دخول عالية خاصة الكفاءات ذو المهارات العالية وطبقة ملاك الأراضى والعقارات التى تؤجر ممتلكاتها للشركات الأجنبية . كل هذه الزيادات فى الدخول تؤدى الى تشويه هيكل الأجور والمرتبات والدخول بصفة عامة مما يزيد من حدة الفوارق فى الدخول ويوسع من الفوارق الطبقية وكذا الفوارق بين القطاعات والأقاليم المختلفة فى الاقتصاد المصرى .

المطلب الرابع

التكنولوجيا الحديثة و تنمية الاقتصاد المصرى فى ضوء قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤

تهدف معظم الدول النامية الى جذب رؤوس الأموال الأجنبية لما يصاحبه من نقل التكنولوجيا الحديثة(١)

(١) Sunshine, R.B., Technoloty transfers and foreign = investment, edited by Hellawell, Negotiationg

حيث أن البلاد المتقدمة اقتصاديا هى تلك المتقدمة تكنولوجيا والبلاد ذات المستوى الاقتصادى المتخلف ذات مستوى تكنولوجى متخلف أو تقليدى، ومعلوم أن كل مستوى من مستويات النمو الاقتصادى يصاحبه قدر ما من التطور التكنولوجى يتناسب معه ، وبالتالى فإن عملية التنمية تتطلب قدرا متناسبا معها فى التطور التكنولوجى ، وان أى استراتيجية للتنمية لابد وأن تحتوى على جهود مرسومة لتطوير تكنولوجى يسهم فى استغلال الموارد فى اتجاه تحقيق الأهداف الموضوعة ، والتغيير أو التطور التكنولوجى (١) قد يحدث ذاتيا فى مجتمع ما،

= foreign investments A manual for the third world, The international low institute, volume 11, washington, 1982, p.p. 7.4 A 1.

راجع أيضا :

-Marton, Katherin., Technology, Transfer to developing countries via Multinationals, The world economy a quarterly journal in international economic affairs, volume 9, No 4, december 1986.

(١) يعرف التقدم التكنولوجى الفنى ، بالتغيرات فى التكنولوجيا الناتجة من مزيج من البحث والاختراع والتجديد ويعتمد انتشار التكنولوجيا على امكانية الاستخدام ، ويقاس التغير التكنولوجى بالتقدم فى المعرفة ، انظر :

-See: Kennedy, C., and thirlwalf, A.P. "Technical progress, A Surrey" The Economic Journal, vol. 82, March, 1972.

حسب حاجة ذلك المجتمع وطرقه فى استغلال موارده اعتمادا على ما يتوفر لديه من بنية أساسية علمية ومن جهود المجتمع العلمى فى مجال البحوث والتطوير R.D.(١).

---

(١) البحوث والتطوير R . D. تتضمن البحوث الموجهة لزيادة المعرفة أو الحصول على المعرفة الجديدة، والتطوير انما يختص بزيادة القدرة على الانتاج وتنقسم البحوث الى البحوث الأساسية والتى تتضمن الاستفسارات الخاصة بزيادة المعرفة العلمية دون أن يكون لها هدف تجارى والبحوث التطبيقية تهدف الى اكتشاف المعرفة العلمية الجديدة والتى لها أهداف تجارية فى ميادين السلع وعمليات الانتاج ، أما ترجمة البحوث التطبيقية الى عمليات الانتاج والسلع يطلق عليها التطوير .

وتنفق الولايات المتحدة ٣ ٪ من ناتجها القومى الاجمالى على البحوث والتطوير ، ونفس النسبة تقريبا فى بريطانيا وتنخفض هذه النسبة فى أوروبا الغربية . كما يلاحظ أن القطاع الخاص فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا يقوم بأغلب الانفاق على البحوث والتطوير ، كما توجد علاقة قوية بين حجم المنشأة وما ينفق على البحوث والتطوير ، وكذلك بين البحوث والتطوير وعدد الاختراعات المسجلة انظر :

- See: Kennedy, C., and thirl walf., A.P. , op. cit..

أما فى البلاد العربية فهى تنخفض عن ٣٠ر ٪ من الناتج القومى بالنسبة لكل البلاد ، وترتفع فى لبنان الى ٤ر ٪ وفى مصر ٨٣ر٠٪ عام ١٩٧٣ انظر :

- Zahlan, A.B.,
- Technoloty Transfer and change in the Arab world, pergamon, 1978; p. 193. انظر أيضا :
- Nestoz, E.Terleckj., " What do R,d numbers tell us about technological change The American Economic Review, May. 1980.

والذى يؤكد على العلاقة بين البحوث والتطوير والتجديدات بحيث تساعد البحوث والتطوير على دفع تيار التجديدات فانها بلا شك تؤدى الى زيادة الانتاجية والنمو .

والبلاد المتخلفة بشكل عام لا تتوافر لديها البنية الأساسية العلمية ، لذلك تلجأ الى نقل التكنولوجيا Transfer of Technology من البلاد المتقدمة كوسيلة للتطوير التكنولوجي بها ، وحيث أن التكنولوجيا المنقولة هى تعبير عن سلوك ومفاهيم وبيئة المجتمع المنقولة منه ولذلك يتطلب للاستفادة من التكنولوجيا المنقولة اجراء عمليتين :

أولا : عملية التقويم Technology Assessment حتى يمكن التعرف على آثار تقديم التكنولوجيا المنقولة على المجتمع المنقولة اليه .

ثانيا : عملية التطويع للتكنولوجيا Technoloty Adaptation للظروف المحلية .

ونقل التكنولوجيا الى البلاد المتخلفة أو البلاد الأقل نموا كما يطلق عليها حديثا [(١)] يأخذ أكثر من طريق منه ما هو مباشر عن طريق شراء الآلات والمعدات من البلاد المنتجة وعمليات التدريب والتعليم والاطلاع على المجالات العلمية المتخصصة والاختراعات المعلن عنها وعقد الندوات والمؤتمرات .... الخ ، ومنه ما هو غير مباشر مثل الاستثمار الأجنبى المباشر أو عن طريق الشركات عابرة

(١) - Frances, stewert., "international Technology Transfer, issues and options, world Bank staff working paper, No. 344, washington, july 1979.

وهذه الورقة تتعرض لأغلب جوانب نقل التكنولوجيا .

الجنسية ومن الطرق غير المباشرة كذلك القروض والمساعدات الاقتصادية الثنائية المشروطة وذات الأطراف المتعددة والمنح الاقتصادية .

ومن الصعب القول أن عملية التطوير التكنولوجى يمكن أن تحدث ذاتيا فى تلك البلاد نظرا لعدم توافر البنية الأساسية العلمية وحتى فى حالة توفرها كما فى بعض الدول كمصر والهند ، فان ما ينفق على البحوث والتطوير يعتبر منخفضا ، لا يساعد على الدفع الكافى فى هذا الاتجاه . بالاضافة الى أن الظروف التاريخية وتطور العلاقات الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة لم تساعد الأخيرة فى اتجاه خلق التكنولوجيا الذاتية ثم اتباع استراتيجيات معينة مثل استراتيجية احلال الواردات والتى انطوت على انتاج سلع كانت مستوردة أصلا بناء على ترخيص من المنتج الأصلى وهذا يتطلب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة واجراء عمليات التطوير على المنتجات التى تحدث فى الخارج وبالتالى تولد القدرة على التطوير ذاتيا ، كذلك استراتيجية ترويج الصادرات ، فتعتمد هى الأخرى على انتاج سلع كثيفة رأس المال وعلى طرق تكنولوجية مستوردة حتى يمكنها التنافس فى الأسواق الدولية .

ان عملية نقل التكنولوجيا وانتقالها ليست عملية حديثة فى حد ذاتها، الا أن هناك بعض العوامل الهامة التى دفعت بهذا الموضوع فى السنين الأخيرة على الساحة الدولية ، منها وضوح مفهوم التكنولوجيا ودورها الهام فى عملية النمو وتركز التكنولوجيا خاصة فى الدول المتقدمة اقتصاديا والصيغة الاحتكارية الملازمة لسوق التكنولوجيا ثم تولد الحاجة الى تحديث التكنولوجيا فى الدول النامية فى محاولتها للتنمية .

ويعنى نقل التكنولوجيا الحصول على المعرفة بشرائها سواء كان ذلك فى ميادين الانتاج اوالتسويق أو الأداء[١].

وجوانب المعرفة التكنولوجية محمية بحقوق الملكية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية[٢].

وتسفر عملية نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية عن ثلاث ظواهر ذات خطورة خاصة :

أولا : ارتفاع تكلفة نقل التكنولوجيا[٣]، بحيث أصبحت تمثل نسبة متزايدة من الناتج القومى الاجمالى

---

(١) - See: Frances, stewert., international Technology Transfer, issues and options, op. cit.

(٢) - Patel, S.J.:" Trade Marks in the third world" world development, vol. 7., No. 7, july 1979.

حيث يشير الى أن العلامات التجارية سنة ١٩٧٤ وصل عددها الى ٤ مليون ، ٧٠ ٪ منها مسجل فى أسواق الدول المتقدمة ٢٧٪ فى الدول الأقل نموا ، أما ٣ ٪ فتخص الدول الاشتراكية مع أنها تمثل نصف الانتاج الصناعى. وان كان يخص الدول الأقل نموا حوالى مليون علامة فنصفها مملوك للأجانب وترجع ٩٥ ٪ من هذه العلامات الى الشركات عابرة الجنسية .

(٣) - See: Frances, stewert., international technology Transfer, op. cit.

لقد بلغت تكاليف نقل التكنولوجيا حوالى ١ر٥ بليون دولار مقابل العوائد وأتعاب الاستشارات فقط ، حسب تقديرات UNCTAD التى أعلنتها فى عام ١٩٧٥، وقد قدرت زيادة هذه التكلفة بمعدل ٢٠ ٪ سنويا بناء على الاستقصاء الذى وزعته على الدول النامية .

للدول المستقبلة لها . ويرجع ذلك لأن التكنولوجيا تتسم بالتطور وبالتالى باستمرار وتزايد الطلب عليها من جهة ولأن سوق التكنولوجيا احتكارية أو شبه احتكارية ، تبرر زيادة أسعار نقل التكنولوجيا بزيادة نفقات البحوث والتطوير .

ثانيا : زيادة التبعية التكنولوجية والتى تعانى استمرار التعامل مع الموارد وعوامل الانتاج بالكيفية التى يحددها مورد التكنولوجيا .

ثالثا : قد يصعب تفاعل التكنولوجيا المستوردة مع بقية قطاعات المجتمع المنقولة اليه .

ولنقل التكنولوجيا وسائل[1] عديدة ، منها ما هو غير رسمى مثل الاطلاع على التقارير الفنية والكتب العلمية وكل ما يسمح بنشره من مصادر المعرفة الفنية التكنولوجية بما فى ذلك المؤتمرات والاجتماعات واللقاءات المهنية وشراء المنتجات لدراستها ومحاولة تقليدها مع اجراء بعض التحويرات الضرورية ومنها ما هو رسمى والذى ينطوى على اتفاق بين طرفين ويكون الاتفاق مباشرا عندما يكون الطرف المستقبل للتكنولوجيا فى علاقة مباشرة بهذا الشأن مع الطرف مصدر التكنولوجيا للحصول على تصميمات معينة أو معلومات محددة أو تدريب على عمليات معلومة ، أما العلاقة غير المباشرة لنقل التكنولوجيا فتأخذ أشكالا متعددة منها ما يسمى بالعبوة الكاملة package أى مجموعة من الأنشطة والعمليات المترابطة أو المكملة لبعضها ، أو انشاء فرع لشركة متعددة الجنسية أو مشروعات تسليم المفتاح أو مشروع مشترك أو الترخيص بانتاج سلعة معينة ، وتتراوح شروط الترخيص بانتاج سلعة معينة

---

(١) راجع دكتور أبو بكر متولى ، استراتيجية الاعتماد على الذات ومصيدة التطوير التكنولوجى ، المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين ٢٦ - ٢٨ مارس، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٥١٧.

والتى تشتمل بشكل عام على مراقبة الانتاج وكيفية ادارته وتحديد حجم السوق وشراء المدخلات أو تحديد مصادر الحصول عليها. وأغلب نقل التكنولوجيا يأخذ الطريق الرسمي الغير مباشر وبالتالى توضح شروطه مدى فقدان السيطرة على الموارد المحلية .

ولتقدير نفقات نقل التكنولوجيا ، نجد أنه من الصعب تقديرها لصعوبة حصر النفقات المباشرة والنفقات غير المباشرة وان أمكن حصر النفقات المباشرة المعلنة فهى ما يتفق عليه مقابل حقوق الاستخدام أو الجزء من الأرباح المحولة ، الا أن النفقات الغير مباشرة تفوق الأولى بكثير ويصعب تقديرها بدقة حيث تتمثل فى الفروق بين الأسعار الاحتكارية وهى الأسعار السائدة للتكنولوجيا وبين الأسعار التنافسية التى كان يمكن أن تسود لولا الصيغة الاحتكارية على سوق التكنولوجيا ، يضاف الى ذلك الشروط التحكمية الأخرى مثل تحديد نوع وشكل وسعر المنتج ، كذلك تحديد مصادر المواد الخام والسلع الوسيطة وتحديد السوق ، بالاضافة الى الضمانات ضد التغيرات فى الضرائب والتعريفة الجمركية ومعدلات الصرف. ومن المتوقع ارتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا اذا ما ترك النقل دون مقاييس أو سياسات محددة ومعلنة على أساس الاطار السليم لاختيار التكنولوجيا .

والتكنولوجيا لها آثار متعددة تتعدى الجوانب الاقتصادية الى الجوانب الاجتماعية ، لهذا فمن الضرورى أن تمر بمرحلة تقويم قبل اختيارها ، والمقصود بالتقويم هو دراسة الآثار المختلفة الناجمة عن تطبيق التكنولوجيا فى المجالات المباشرة والغير مباشرة ، وقد أصبحت الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة تقوم بدراسة عملية التقويم

وفوائدها والاجراءات التى يجب اتباعها والمقاييس التـــى يمكن استخدامها ، مما يسهل عملية التقويم للدول المتخلفـــة التى ستعتمد عليها ، على أساس أن هذه التكنولوجيا المستوردة سبق تطبيقها . وتتطلب عملية التقويم على المستوى القومـــى خبراء ذوى دراية خاصة مستندين على نظام معلومات متقـــدم وهذا بشكل عام لا يتوافر لدى الدول المتخلفة . ولكـــن لا يعنى هذا عدم محاولة القيام بعملية التقويم استنادا علـــى آثارها التطبيقية فى الدول الأخرى ، من جهة ، وتقليـــل للفوضى التكنولوجية الناشئة عن عدم وجود نظام محكمة لاستيراد التكنولوجيا من الجهة الأخـــرى .

تحليل وتقييم نقل التكنولوجيا الحديثة الـــى الاقتصـــاد المصرى فى مشروعات قانون الاستثمار الجديد :

من تعريف نقل "التكنولوجيا ، يمكن الخروج ببعـــض المبادىء الهامة ، فيما يخص علاقة نقل التكنولوجيـــا واتجاهات النمو . وسوف نقوم بتوضيح هذه المبادى[1] علـــى ساحة السياسة الاقتصادية المصرية الجديدة وصدور قانـــون الاستثمار الجديد رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . ولقد كان ادخـــال التكنولوجيا الحديثة أحد الأهداف الرئيسية من اصدار هـــذا القانون والذى يتخذ مظهرين :

---

(١) - Wahba, W.G., Transfer of Technology, Economic Efficiency and Employment in Egypt, (The Author is related to prof. Henry Bruton as regards the ideas fomulated in this study) p.p. 43 - 57.

أ - تحسين نوع السلع والخدمات المنتجة أى انتاج سلع وخدمات جديدة تفضل السلع والخدمات التى كانت متاحة قبلا .

ب - التجديد فى طرائق الانتاج واستخدام أحدث التكنولوجيا لأساليب ادارة الأعمال والتسويق .

ولقد لجأت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والتعاون الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية الى عدة وسائل تحليلية لمحاولة اكتشاف الاتجاهات الواضحة التى تمكن من الحكم على مدى التجديد وأبعاده .

أولا : التجديد فى السلع والخدمات :

أ - قد تم تجديد السلع والخدمات التى ينتجها كل مشروع داخل مرحلة الانتاج ، أو تحت التنفيذ ، وكذلك الحديثة الموافقة ، ثم تجميعها داخل كل قطاع بقصد الوصول الى تقييم نسبة المشروعات التى تنتج سلعا جديدة أو سلعا تفوق فى جودتها ما هو متاح حاليا فى الأسواق[1]. ومن استقراء النتائج نجد أن كثيرا من مشروعات قطاع الصناعات الهندسية ، وصناعة البلاستيك تنتج سلعا جديدة لم تكن متاحة من قبل أو سلعا أكثر جودة . وأن ذلك ينطبق أيضا على بعض مشروعات صناعات الملابس الجاهزة ومنتجات البلاط والسيراميك وكذلك مواد البناء والحراريات ، والكيماويات ، والصناعات المعدنية والدوائية والخشبية . ويمكن القول أن نسبة تتراوح بين الثلث والنصف من المشروعات التى دخلت مرحلة الانتاج أو التى تحت التنفيذ قد دخلت أو سوف تدخل تجديدا فى السلع والخدمات المتاحة .

---

(١) وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، تقرير عن سياسات الاستثمار الجديدة (القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤) ، ديسمبر ١٩٧٩ ، أبحاث غير منشورة .

ب - من خلال فحص لعينة احصائية من الشركات التى تعمل فى اطار القانون ٤٣ تضمن استفسارات محددة عن خصائص السلع التى تنتجها ، ومدى ما تلاقيه من منافسة ، يمكننا استخلاص أن أغلب هذه الشركات أنتجت سلعا أعلى جودة من السلع المتاحة من الانتاج المحلى أو أنها تنتج سلعا جديدة تماما ، أو أنها أدخلت تجديدات فى أساليب التسويق وأن المنافسة من الانتاج المحلى لا تشكل أى تهديد أو خطر عليها .

جـ - من خلال اختبار عينة من مشروعات القانون ٤٣ ودراسة ملفاتها للتعرف على أبعاد التجديد فى السلع أو وسائل الانتاج ، توصلنا الى نتائج لا تختلف كثيرا عن النتائج التى توصلنا اليها فى المحاولة الأولى . فمن حيث خصائص المنتج كان الهدف هو وجود منتج أو خدمة على مستوى جودة أفضل مما كان عليه من قبل أو نوع جديد من المنتج ، ومن حيث المنافسة المحلية كان الهدف هو أن المنافسة ليست ذات أهمية ، ومن حيث منافسة الواردات كان الهدف استخدام الآلات الأكثر تطورا عن ذى قبل مع استخدام أساليب فنية تقدم منتجا ذات جودة أفضل .

أما من حيث استجابة الشركات القائمة للمنافسة معها كان الهدف أن شركات القطاع الخاص المصرى هى التى استجابت للمنافسة أكثر من شركات القطاع العام .

واستنادا الى الأساليب الثلاثة السابقة للبحث ، يمكننا أن نقرر أن نسبة عالية من شركات القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ قد أدخلت تجديدات فى السلع والخدمات المتاحة فى الأسواق .

ثانيا : التجديد فى تكنولوجيا الانتاج :

لقد تبين مما سبق أن غالبية المشروعات قد أدخلت

تجديدات أو تحسينات فى تكنولوجيا الانتاج تمثلت فى استخدام آلات أحدث من الآلات المعروفة فى الصناعات المصرية المماثلة وفى حالات كثيرة تمثل التجديد فى ادخال نظم انتاج جديدة وأساليب جديدة فى ادارة الأعمال والتدريب وكان ذلك واضحا فى مشروعات السياحة ، والزراعة ، والاسكان ، والبناء والصناعة بوجه خاص . وان كان عدد الشركات التى قررت أنها أدخلت تعديلات فى طريقة الانتاج أو فى الادارة أقل منه فى حالة استخدام أحدث الآلات والمعدات مما كان متوافرا فى مصر قبلا وقد يكون السبب فى ذلك تحسين نوع المنتجات .

ومن خلال دراستنا لاتجاهات الاستثمار الأجنبى المباشر والذى تمثل فى مجالات توظيف الأموال والبنوك ، والخدمات والصناعات الاستهلاكية ، نستنتج أن التكنولوجيا المستخدمة هى من النوع الناعم soft Technology وهنا يثور التساؤل عند الكثيرين عما اذا كان استخدام التكنولوجيا الحديثة أمرا مجديا للاقتصاد القومى فى حالات المشروعات التى أنتجت أو سوف تنتج سلعا كمالية للاستهلاك المحلى لطبقة محدودة من السكان ؟ خاصة وان دور الاستثمار فى الصناعات الانتاجية مازال محدودا وان التفوق التكنولوجى لها قد يكون مضللا اذا قورن بشركات القطاع العام وذلك لسببين هما :

١ - أن سياسة العمالة فى القطاع العام ، ربما أدت فى كثير من الصناعات الى بطالة مقنعة .

٢ - أن عنصر التضخم لابد وأن يستبعد باعادة تقويم أصول شركات القطاع العام تحت المقارنة بأسعار اليوم، بالاضافة الى احتياج شركات القطاع العام الى تجديدات وآلات حديثة ذات الانتاجية العالية للتطور التكنولوجى .

كما يثور الجدل حول نوع التكنولوجيا التى تناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، فهناك رأى أن مصر ليست فى حاجة الى أحدث وسائل التكنولوجيا التى توفر من الأيدى العاملة حيث يزداد السكان فى مصر بما يربو على المليون نسمة ويدخل فى سوق العمل بها ٣٥٠ ألف عامل سنويا - ولكنها على العكس فى حاجة الى تكنولوجيا مكثفة للعمالة والتى تفضل ما هو متاح حاليا وأن تكون دون مستوى أحدث التكنولوجيا المعروفة فى العالم ، ويركز هذا الفريق على وجوب الاهتمام بالناحية الاجتماعية عموما من حيث ايجاد فرص عمل أكثر وعدم تعريض العاملين فى الصناعات التقليدية مكثفة العمالة مثل صناعة الأحذية والأثاث للبطالة . ويقولون ان تكلفة الآلات الأقل حداثة وهى جديدة أقل بكثير من تكلفة الآلات التى تستخدم التكنولوجيا الأحدث ، وان مصر كبلد نامى لا تتوافر لها رؤوس الأموال والتى أحوج ما تكون الى الاقتصاد فى نفقاتها الرأسمالية فى كل مشروع . أما الرأى الآخر يقول انه لكى تكتمل لمصر عدتها للمنافسة فى الداخل والخارج ، فان عليها أن تستخدم أحدث التكنولوجيا المعروفة حيث أن استعمالها يحقق انتاجية أكبر وربحا أكبر للمستثمرين وبالتالى يعود بالخير على الاقتصاد القومى وبخاصة فيما يتعلق بروح الكفاية الانتاجية للعاملين ، وانه على الرغم من زيادة التكاليف الرأسمالية الا أن الانفاق الجارى سيكون أقل وأن تكلفة الوحدة ستكون هى الأخرى أقل وبالتالى يصبح المشروع أكثر قدرة على الصمود للمنافسة .

والرأى المرجح لدينا أنه اذا كان نقل التكنولوجيا هدفا من أهداف سياسة الانفتاح ، فانه لابد من استخدام أحدث التكنولوجيا فى بعض المشروعات الكبرى كالبتروكيماويات

وحتى تكون منتجاتها قادرة على المنافسة فى الداخل والخارج ولكن العديد من المشروعات المتوسطة والصغيرة تستطيع أن تستخدم تكنولوجيا أفضل مما هو مستعمل حاليا ولكنها ليست بالضرورة أحدث الوسائل المعروفة فى العالم دون أن يؤثر ذلك على قدرتها على المنافسة لو أحسنت ادارتها ولا أقل من أن يكون هناك قدرا ما لازم لتنظيم استيراد التكنولوجيا يضع اطارا لتقويم واختيار التكنولوجيا ويحسن من المركز التفاوضى للوحدات المستقبلة للتكنولوجيا وهذا يعتبر أمرا بالغ الأهمية لتجنب ما يسمى بالفوضى التكنولوجية . وبدون أى تنظيم يهدف الى ربط استيراد التكنولوجيا بأبعاد استراتيجية النمو ويشرك الامكانية التكنولوجية المحلية فيهفانه يؤدى الى استغلال الموارد فى اتجاه بعيد عن اشباع الحاجات الأساسية وزيادة حجم الاستيراد بفقدان السيطرة على التطور التكنولوجى ، يضاف الى ذلك هجرة العقول لشعورها بالاحباط فى ظل هذه الظروف[١].

توصيات ومقترحات :

١ - انشاء جهاز ما أو مكتب[٢] له صفة مركزية يقوم بالدراسات اللازمة ويضم خبراء محليين من تخصصات شتى لوضع

(١) المعهد العربى للتخطيط ، حول آفاق التطورات والوسائل لتحقيق قدرة تكنولوجية لخدمة أهداف التنمية العربية خلال العقدين القادمين ، اعداد دكتور أسامة الخولى مقرر مجموعة العمل ، الكويت .

(٢) - United Nations, conference on Trade and development transfer and development of Technology in Egypt, Report by an unctad Mission, UNCTAD/TT/AS/7, GE. 80 - 50070, U.N. 1980, p.p. 16 - 28.

اطار لتقويم واختيار التكنولوجيا المستوردة . فان كثيرا من الدول النامية كالمكسيك وكوريا الجنوبية والهند والبرازيل قد أقامت مثل هذه المكاتب ونجحت فى عمل دراسات مفيدة، واطار مناسب لاختيار التكنولوجيا مثال ذلك فى كوريا الجنوبية قام مركز نقل التكنولوجيا بمسح لأنواع التكنولوجيا المعروفة لانتاج ١٥٠٠ سلعة فى الآلات والالكترونيات والمعادن والكيماويات للخمس سنين القادمة ، وان شروط العقود التكنولوجية تخضع لدراسة جهات حكومية مختصة ووجود مثل هذا التنظيم (مكتب أو هيئة) يساعد على تقوية المركز التفاوضى بما لديه من اختبارات تكنولوجية ودراسات مسبقة عن نوعية الاستثمار وامكانية تحديد الطلب لزيادة القدرة الاستيعابية للتكنولوجيا المستوردة والذى يتوقف على قدرة الفنيين المحليين للتعامل معها ويمكن أن يتم ذلك بزيادة التدريب والمعلومات مع القيام ببحوث تطوير محلية وذلك للاسهام فى عملية تكسير العبوة التى سبق ذكرها وبالتالى ايجاد دور للتكنولوجيا المحلية وتهيئة الفرصة لايجاد - فيما بعد - تكنولوجيا ذاتية .

٢ - الاهتمام بالمجتمع العلمى واتاحة الفرصة لاشتراكه فى البحوث والتطوير وخاصة أن مصر تحظى ببنية أساسية(١) علمية من العلماء والاختصاصيين والخبراء بل انها بنية كافية وذات كفاءة وصالحة للدخول فى البحوث التطبيقية للوصول الى مرحلة البحوث والتطوير . الا أن الصلات بين المجتمع العلمى المحلى وبين الوحدات الاقتصادية (الانتاجية) مقطوعة

---

(١) مصر تزخر بمعاهد بحثية يربو عددها على ٨٠ معهد ، انظر أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجى ، الأمانة الفنية ، " نحو دعم البنية الأساسية للبحث العلمى فى مصر" ، بحث غير منشور .

لأسباب منها انشغال المجتمع العلمى بالبحوث الأساسية و زيادة المعونة من المصادر الأجنبية ، وفقدان الثقة بالخبراء المحليين ، وتدفق الخبراء الأجانب فى اطار القروض والمساعدات ، وقلة الحافز لدى الأفراد العلميين لقلة المعلومات وللمشاكل الادارية والمالية وعدم اشتراكهم فى اتخاذ القرار. ولمساندة جهود المجتمع العلمى يجب زيادة الانفاق على البحوث والتطوير الى ٢٪ أو ٥ر٢٪ من اجمالى الناتج القومى المصرى . وتوجيه جزء من المساعدات لاستكمال الأجهزة والمعدات البحثية والاهتمام بالفنيين ذات التعليم المتوسط .

٣ - ايجاد نظام للمعلومات والبيانات ، مع توافر البيانات المنشورة وجعل البيانات والمعلومات فى متناول الباحثين .

المبحث الثانى
دور الاستثمار الأجنبى المباشر واتجاهاته فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصرى

أصدرت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة عدة قوائم تحدد الأنشطة والمشروعات التى يدعى اليها رأس المال العربى والأجنبى فى قطاعات الصناعة ، والزراعة ، واستصلاح الأراضى البور والسياحة والاسكان والقطاع المصرفى والصحة والنقل والمواصلات .

وقد رأينا لسهولة تقييم دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى الاقتصاد المصرى ضرورة القاء الضوء على دور هذه الاستثمارات فى القطاعات الرئيسية به .

وسوف نقسم دراستنا فى هذا المبحث الى ستة مطالب على النحو التالى :

المطلب الأول : قطاع الزراعة .
المطلب الثانى : قطاع الصناعة .
المطلب الثالث : قطاع المشروعات التمويلية (شركات استثمار الأموال - البنوك).
المطلب الرابع : قطاع الاسكان .
المطلب الخامس : قطاع السياحة .
المطلب السادس : القطاع العام.

المطلب الأول
قطاع الزراعة

يعتبر قطاع الزراعة من أهم دعائم الاقتصاد المصرى حيث يعتمد عليه أكثر من نصف السكان كمصدر للرزق ومجال للعمل كما أنه يمد البلاد بنحو ٥٠ ٪ من حصيلة الصادرات[(١)].

ويعانى الاقتصاد المصرى من اختلالات هيكلية ، حيث كان من المفترض أن يزيد الاهتمام بالقطاع الزراعى ،الا أن طول الفترة الماضية قبل الاهتمام بهذا القطاع بدعوى تصنيع البلاد وتوجيه معظم الاستثمارات الى القطاعات الأخرى فتراجع هذا القطاع مع سحب العمالة الى القطاع الصناعى . ومع زيادة

(١) راجع دكتور على الجريتلى ، ٢٥ عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (٥٢ - ١٩٧٧) ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٧.

الضغوط المتمثلة فى زيادة معدلات النمو السكاني أصبحنا من أكبر مستوردى الغذاء فى العالم حيث أن كمية القمح التى ينتجها هذا البلد الزراعى بالدرجة الأولى لا تكاد تكفى الا شهرين فى السنة ، وقس على ذلك كثير من السلع الغذائية • وتنحصر الزراعة فى مصر فى الوادى الضيق والدلتا ، ومع اضطراد الزيادة فى السكان كان من المفروض أن تزداد المساحة المنزرعة بشكل يواكب الزيادة السكانية. ومن الملاحظ أن نسبة زيادة السكان أكبر بكثير من نسبة المساحة المنزرعة أو المساحة المحصولية التى تقدر بـ ١٢ مليون فدان(١).

وقد أدرك المخططون أنه لا أمل فى رفع مستوى المعيشة دون زيادة كبيرة فى الانتاج الزراعى ،وكان طبيعيا أن يوجه الاستثمار الى تحقيق التوسع الرأسى والأفقى على حد سواء •

ويمثل قطاع الزراعة المجال الخصب للكثير من الاستثمارات وخاصة فى مجال استصلاح الأراضى ومشروعات توفير الغذاء والثروة الحيوانية وغيرها من المشروعات الأخرى (دواجن - منتجات حيوانية وغيرها)•

ولهذا فقد نص القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على أنه من بين مجالات الاستثمار التى يدعى اليها رأس المال الأجنبى والعربى استصلاح الأراضي البور والصحراوية واستزراعها ومشروعات تنمية الانتاج الحيوانى والثروة المائية ، وقد قامت الهيئة باعداد قوائم للأنشطة والمشروعات على النحو

(١) - See Document of the world Band about Egypt "Economic mangement in a period Transition" Table 6,10, Volume 5, 1977.

التالـــى[1] :

أ - في مجال الزراعة : منها انتاج تقاوى الخضـر والأعلاف ، زراعة الخضر والفاكهة للتصدير للخارج بعد تعبئتها ، واستغلال الأراضى فى زراعة المحاصيل .

ب - فى مجال الثروة المائية : منها مشروعـات صيد الأسماك والاسفنج من أعلى البحار وبحيرة ناصر (صيـد - نقل - تخزين - تصنيع) .

ج - فى مجال الثروة الحيوانية : منها مشروعات تربية المواشى والدواجن ، تجفيف الأعلاف ، استخلاص البروتين مـن الأعلاف ، مشروعات الألبان بالمناطق المستصلحة ، ومشروعـات استصلاح واستزراع الأراضى بمحاصيل تصدر للخارج .

د - أنواع المنتجات : مزارع ومجمعات زراعية صناعيـة لانتاج الخضر والفاكهة والمنتجات الحيوانية (لحوم - ألبـان - بيض) والأعلاف ، وانتاج البيض والدواجن ، وأعلاف للدواجـن والحيوانات ، ومشاتل ، ومزارع سمكية ، وانتاج السكر من البنجر .

هـ - مشروعات استصلاح الأراضى البور والصحراوية ويكـون ذلك عن طريق الايجار طويل الأجل والذى لا يجاوز ٥٠ سنـة يجوز مدها الى مدة أو مدد لا تتجاوز خمسين عاما أخـرى ، وذلك بموافقة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة العامـة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، لأن عمليـات استصلاح الأراضى البور تحتاج الى نفقات ضخمة وكفاءات فنيـة

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ادارة الاحصاء والمعلومات ، بيان بالمجالات والأنشطة ونوع الانتـاج للشركات التى تعمل فى مجال نطاق قانون ٤٣ لسنـة ١٩٧٤ والموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ .

عالية لتخطيط عمليات الاستصلاح والاشراف عليها، فضلا عن طول الفترة اللازمة لهذا الاستصلاح ثم الاستزراع حتى تثمر الأرض ،فاذا أضفنا الى ذلك أن معدات الاستصلاح يمكن للمستثمر الأجنبي أن يجلبها من الخارج ، وان احتياجاته من الانتاج المحلي سوف يكون أغلبها محصورا فى الكيماويات والتى سيكون لها آثارها على الاقتصاد القومى خاصة وأن مصانع الكيماويات تعانى من وجود طاقة معطلة كبيرة فشراء المستثمر الأجنبي لمستلزماته منها بالعملة الصعبة سوف يمكنها من شراء مستلزماتها من الخارج فيتم تشغيلها بكامل طاقتها مما يفيد الاقتصاد المصرى الزراعى ككل .

ويبلغ اجمالى عدد المشروعات الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١[1] فى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ١٠٦ مشروعا برأسمال اجمالى قدره ٣٤٩٫٦ مليون جنيه منها ١٧٣٫٤ مليون جنيه بالنقد الأجنبى و ١٧٦٫٢ مليون جنيه بالنقد المحلى ، ويقدر اجمالى التكاليف الاستثمارية بـ ٧٦٣٫٣ مليون جنيه يساهم النقد الأجنبى بـ ٣٦٨٫٧ مليون جنيه والنقد المحلى بـ ٣٩٤٫٦ مليون جنيه . وتستهدف هذه المشروعات توفير فرص عمل اجمالية تقدر بـ ١٤٩٨٠ فرصة عمل منها ١٤٩٢٢ فرصة عمل للمصريين، ٥٨ فرصة عمل للأجانب ، وتستهدف دفع أجور اجمالية قدرها ٢٦٫٥ مليون جنيه منها ٢٥٫٣ مليون جنيه للمصريين و ١٫٢ مليون جنيه للأجانب . مستهدفة تحقيق انتاج بما قيمته ٨٩٤٫٩ مليون جنيه (انظر الجدول رقم /٢ من الملحق).

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، الادارة العامة للاحصاء والمعلومات ، بيان بالمشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١.

ومشروعات الزراعة والثروة الحيوانية التى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ بلغ عددها ٤٣ مشروعا باجمالى رأسمال قدره ١٦٥ر٦ مليون جنيه يساهم النقد الأجنبى ٦٨ر٢ مليون جنيه والنقد المحلى ٩٧ر٤ مليون جنيه ، واجمالى تكاليفها الاستثمارية تقدر بـ ٣٧١ر٧ مليون جنيه يساهم النقد الأجنبى بـ ١٤٠ر٩ مليون جنيه والنقد المحلى ٢٣٠ر٨ مليون جنيه وقد أتاحت ٧٦٠٨ فرصة عمل منها ٧٥٨٠ للعمالة المصرية و ٢٨ للأجانب واستهدفت دفع أجور اجمالية قدرها ٨ر٢ مليون جنيه منها ٧ر٨ مليون جنيه للمصريين و ٤٢٨ جنيه للأجانب وتستهدف انتاج سنوى قدره ٢٣٥ر٥ مليون جنيه (انظر الجدول رقم/٤ من الملحق).

ويمكنا من هذا التحليل معرفة عدد المشروعات التى تحت التنفيذ والموافق عليها حديثا . واجمالى رأس المال ، واجمالى التكاليف الاستثمارية والعمالة والأجور المستهدفة والانتاج السنوى المستهدف لها .(انظر الجدول رقم (٥) ، (٧)، من الملحق).

وقد ساهمت مصر بحوالى ٧٨ ٪ من اجمالى رأس المال المستثمر فى قطاع الزراعة والثروة الحيوانية ، والدول العربية ١٤ ٪ ، والولايات المتحدة الأمريكية ١ ٪، ودول السوق الأوربية المشتركة ٣ ٪ وباقى الدول ٤ ٪ من اجمالى رأس المال فى المشروعات الموافق عليها داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ (انظر الجدول رقم /١١ من الملحق).

وقد ساهم كل من القطاع العام والخاص فى مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١، بـ ٢٨ر٥٪ ، ٧١ر٥ ٪ على التوالى (انظر الجدول رقم ١١، ١٢ من الملحق).

وإذا تتبعنا توزيع إجمالي المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد طبقا للموقع الجغرافي حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ يتضح لنا أن القاهرة استحوذت على مشروع واحد برأسمال مليون جنيه بينما الجيزة ١٨ مشروعا برأسمال ٥٦٫٦ مليون جنيه ، وفي الاسكندرية ١١ مشروع برأسمال قدره ٥٦٫١ مليون جنيه أما في محافظات القناة ١١ مشروعا برأسمال ٣٥٫٤ مليون جنيه ، ومحافظات الوجه البحري ٣٧ مشروعا برأسمال قدره ١٠٧٫١ مليون جنيه ومحافظات الوجه القبلي ١٢ مشروعا برأسمال ١٩١٫٤ مليون جنيه أما المدن والمجتمعات الجديدة ١٢ مشروعا برأسمال ٣٦٫٨ مليون جنيه . كما يوجد ٤ مشروعات غير محددة الموقع الجغرافي برأسمال ٣٧٫٣ مليون جنيه (انظر الجدول رقم/٩ من الملحق).

من استعراضنا لمشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية نلاحظ مساهمة الجانب المصري في جميع مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية بالنصيب الأكبر ، وضآلة استثمارات باقي الدول الأخرى، علاوة على وجود انخفاض واضح في حجم العمالة والأجور في المشروعات الموافق عليها .

توصيات ومقترحات :

من أجل تطور قطاع الزراعة وتشجيع المستثمرين الأجانب على توجيه استثماراتهم في هذا القطاع يلزم :

١ - تعديل هيكل العلاقات السعرية للحاصلات الزراعية بما يكفل التوازن داخل القطاع الزراعي وبينه وبين القطاعات الأخرى .

٢ - تطوير نظام الري وترشيد استخدام المياه بما يكفل التوسع في التكثيف المحصولي وتحديد التركيب المحصولي الأمثل .

٣ - الاهتمام بمجال استصلاح الأراضى بحيث يقوم كل من القطاعين العام والخاص بدوره فى اطار السياسة الزراعية .

٤ - العمل على توفير الأعلاف اللازمة لتنمية الثروة الحيوانية .

٥ - تطوير أصناف الحاصلات الزراعية عالية الانتاجية والتوسع فى اكثار بذورها وزراعتها .

المطلب الثانى
قطاع الصناعة

لقد كانت مصر بلدا زراعيا بالدرجة الأولى حتى قيام الحرب العالمية الثانية ثم بدأ الاتجاه للصناعة ، ولكن الخطوات الفعالة للتصنيع لم تبدأ الا بعد قيام الثورة وبالتحديد خلال خطة ٥٧ - ١٩٦٠ ، وفى الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٥/٦٠ حدثت دفعة قوية وازداد الانتاج الصناعى بنسبة ٩ ٪ والعمالة الصناعية بنسبة ٦ر٥ ٪ والانتاجية بنسبة ٢ر٥ ٪ سنويا وقد زاد الاستثمار الصناعى المنفذ من ٥١٦ مليون جنيه والذى تمثل ٣٤ ٪ من اجمالى الاستثمار فى هذه الفترة الى ٧٥١ مليون جنيه بنسبة ٤٣ر٦٪ من اجمالى الاستثمار فى الفترة ٦٦ - ١٩٧٠ رغم عوائق التنمية ، ثم حدث هبوط فى نسبة نمو الانتاج الصناعى الى ٦ ٪ عام ١٩٧١ ثم ٣ ٪ عام ١٩٧٣ ، الا أنها ارتفعت مرة أخرى سنة ١٩٧٥ وبلغت ٦ ٪ .

ونظرا لما تتميز به الصناعة ، أدت الى رفع الدخل القومى وبالتالى ارتفاع دخل الفرد ، وولدت فائضا كبيرا حيث زاد الاجمالى لقيمة الانتاج الصناعى من ٣١٤ مليون جنيه

عام ١٩٥٢ الى حوالى ٢٣٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٧٥[(١)]. وقد صحب ذلك ازدياد فى الاستثمار الصناعى وزيادة الصادرات المصنعة التى كانت تمثل فى أوائل السبعينات ٣٥ ٪ من مجموع صادرات مصر والتى ازدادت الى ٣٣٤ مليون جنيه سنة ١٩٧٥.

- وعلى الرغم من ذلك لا نستطيع القول أن الصناعة فى مصر قطعت شوطا بعيدا فى مجال التصنيع كما كان يرجى لها اذ أنها صادفت كثيرا من العقبات منها نقص التمويل وقلة الخبرة والتقدم التكنولوجى وكذلك التطبيق الخاطىء لسياسات الاحلال محل الواردات[(٢)] والتى كانت تركز على السلع الاستهلاكية وخاصة فى الفترة ٥٢ - ١٩٦٢ ، ولقد بدأ هذا الاتجاه بالتركيز على السلع الاستهلاكية الصناعية التى تستخدم مواد أولية محلية كالمنسوجات والجلود ليشمل بعد ذلك أغلب السلع الاستهلاكية بما فى ذلك السلع الاستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات .... الخ .

ولقد شجع هذا الاتجاه هيكل التعريفة الجمركية حيث أدى الى ارتفاعها بالنسبة للسلع الاستهلاكية وانخفاضها بالنسبة للسلع الوسيطة والرأسمالية . ولا خلاف حول أن التطور الطبيعى لاستراتيجية الاحلال محل الواردات يبدأ بالتركيز على

---

(١) راجع دكتور على الجريتلى ، ٢٥ عاما ، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (٥٢ - ١٩٧٧) ، المرجع السابق ، ص ٣٩- ٤٠.

(٢) راجع دكتور مصطفى السعيد ، التنمية الصناعية فى ج.م.ع. واستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان ٥٢ - ١٩٧٠ ، بحث مقدم الى مؤتمر الاقتصاديين المصريين الثانى ، القاهرة ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧.

السلع الاستهلاكية ، الا أنه بعد مرحلة معينة لا يجوز أن يتم ذلك على حساب تجاهل تنمية صناعات السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية وهو الخطر الذى تحقق بالنسبة لتجربة التنمية الصناعية فى مصر ، الا أننا لا نستطيع أن ننفى أن التجربة المصرية قد حققت ايجابيات منها :

١ - خلق بنية صناعية باتباع هذه الاستراتيجية .

٢ - بدأت هذه الاستراتيجية فى اعطاء المزيد من الاهتمام خلال فترة الستينات للسلع الوسيطة والرأسمالية .

٣ - أدت هذه الاستراتيجية الى تنوع الصادرات المصنعة بدرجة لا بأس بها .

ومن هذا يتضح أن قطاع الصناعة مازال فى حاجة الى المزيد من الاستثمارات واتباع الاستراتيجية الملائمة للتصنيع ، فالصناعة تتميز بكبر الفائض بها والذى يعود فى شكل معدل نمو سريع للاقتصاد القومى ، علاوة على أن التنمية الصناعية تؤدى الى تنمية القطاعات الأخرى اذ تمثل القطاع الرائد فى الاقتصاد القومى . ومن الواضح أن سياسة التصنيع فى مصر خليط من الصناعة الخفيفة والصناعة الثقيلة والتى تهدف الى الآتى[1] :

١ - احلال الانتاج المحلى محل المصنوعات المستوردة لتحقيق تقدم صناعى سريع بزيادة امكانيات الدولة من العملة الصعبة كما تخلق فرص عمل جديدة .

٢ - زيادة الصادرات من السلع المصنعة .

٣ - انشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية لسد الحاجة

---

(١) د.محمد أحمد الرزاز ، اتجاهات التنمية الاقتصادية فى مصر ، معهد الدراسات المصرفية ، ص ١١٨.

المحلية ، مع ارساء قواعد التصنيع من خلال انشاء الصناعات الثقيلة والتى يسمح فيها للاستثمار الأجنبى بالعمل .

وقد قامت الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى باعداد قوائم بالمشروعات التى يدعى اليها رأس المال العربى والأجنبى للاستثمار بها وتتمثل هذه القوائم فى الآتى[1] :

١ - صناعات الغزل والنسيج .
٢ - الصناعات الغذائية .
٣ - الصناعات الكيماوية .
٤ - الصناعات الخشبية .
٥ - الصناعات الهندسية .
٦ - صناعات مواد البناء والحراريات .
٧ - الصناعات المعدنية .
٨ - الصناعات الدوائية .
٩ - الصناعات التعدينية .
١٠ - الصناعات فى مجال البترول .

ويتضح من الصورة الاجمالية للمشروعات الصناعية الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١[2] انه قد تمت الموافقة على ٥٨١ مشروعا باجمالى رأس مال قدره ٢٣٨٣٫٩ مليون جنيه ، حيث يقدر مساهمة النقد الأجنبى بـ ١٣٢١٫١ مليون جنيه ، ومساهمة النقد

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ادارة الاحصاء والمعلومات ، بيان بالمجالات والأنشطة للشركات التى تعمل فى مجال نطاق القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١.

(٢) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ،الادارة العامة للاحصاء والمعلومات ، بيان المشروعات والموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١.

المحلى ٨ر١٠٦٢ مليون جنيه ، واجمالى التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات تقدر ب ٠ر٦٣٣٧ مليون جنيه وتكون نسبة مساهمة النقد الأجنبى منها ٠ر٤٠٢٥ مليون جنيه ، ونسبة مساهمة النقد المحلى ٢٣١١٩٧٠ مليون جنيه.وتستهدف هذه المشروعات تحقيق فرص جديدة للعمل تقدر ٩ر١٢٢ عامل مستهدفة تحقيق فرص عمل للمصريين قدرها ١٢١٨٥٩ فرصة عمل و١١١١فرصة عمل للأجانب ، وتستهدف أيضا دفع أجور اجمالية تقدر ب ٧ر٢٤٣ مليون جنيه حيث تمثل الأجور المصرية منها ١ر٢١٧ مليون جنيه ، وللأجانب ٥ر٢٦ مليون جنيه ، وتستهدف تحقيق انتاج سنوى قدره ٣ر٥٥٥٥ مليون جنيه (انظر الجدول رقم / ٢ من الملحق)٠

ويبلغ اجمالى عدد المشروعات الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ والتى بدأت الانتاج فى قطاع الصناعة ٣٠٧ مشروعا باجمالى رأسمال قدره ٠ر٩٣٦ مليون جنيه ، نسبة مساهمة النقد الأجنبى منها ١ر٥٣٣ مليون جنيه ومساهمة النقد المحلى ٨ر٤٠٢ مليون جنيه ٠ ويقدر اجمالى تكاليفها الاستثمارية ب ٩ر٢٣٢٨ مليون جنيه ، تساهم العملة الأجنبية ب ٠ر١٤٤٠مليون جنيه والعملة المحلية ب ٩ر٨٨٨ مليون جنيه ، ويقدر اجمالى العمالة المستهدفة ب ٨٦٢٦٣ عامل،للمصريين منها ٨٥٧٥٦ فرصة عمل ، و ٥٠٧ فرصة عمل متاحة للأجانب ٠ كما تستهدف دفع أجور اجمالية تقدر ب ٥ر٩٧ مليون جنيه وتكون جملة الأجور المقدمة للمصريين ١ر٩٣ مليون جنيه وللأجانب ٣ر٤ مليون جنيه وتستهدف انتاج سنوى قدره ٥ر١٩٤٧ مليون جنيه ٠(انظر الجدول رقم/٤ من الملحق)٠وهذا يعكس لنا ضآلة عدد المشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج والتى تمثل نسبة ٨ر٥٢ ٪ من اجمالى المشاريع الصناعية الموافق عليها ٠

ويبلغ اجمالى المشروعات الصناعية الموافق عليها والتى تحت التنفيذ حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ : ١٢٨ مشروعا ، باجمالى رأس مال يبلغ ٥٨٥٫٨ مليون جنيه ، نسبة المساهمة للعملة الأجنبية تبلغ ٣٠١٫٥ مليون جنيه وللعملة المحلية ٢٨٤٫٣ مليون جنيه . ويمثل اجمالى التكاليف الاستثمارية ١٤٦٧٫٨ مليون جنيه ، منها ٩٩٩٫٠ مليون جنيه بالنقد الأجنبى ، ٤٦٨٫٨ بالنقد المحلى ، كما تستهدف توفير فرص عمالة اجمالية قدرها ١٩٤٦٨ فرصة عمل ، يقدم منها للمصريين ١٩١٤٩ فرصة ، وللأجانب ٣١٩ فرصة ، مستهدفة دفع أجور اجمالية قدرها ٦٤٫٤ مليون جنيه ، يدفع للمصريين منها ٤٩٫٧ ٪ مليون جنيه وللأجانب ١٤٫٧ مليون جنيه ، ومستهدفة تحقيق انتاج سنوى قدره ١٠٩٧٫٧ مليون جنيه (انظر الجدول رقم/٥ من الملحق).

وهذا يعكس أيضا ضآلة عدد المشروعات الصناعية التى تحت التنفيذ أو الموافق عليها حديثا حتى نفس الفترة، اذ تمثل المشروعات الصناعية التى تحت التنفيذ نسبة ٢٢ ٪ والمشروعات الموافق عليها حديثا نسبة ٤٫٧ ٪ من اجمالى المشروعات الصناعية .

وقد ساهمت مصر بحوالى ٧٢ ٪ من اجمالى رأس المال المستثمر فى قطاع الصناعة ، وساهمت الدول العربية بحوالى ١٠ ٪ ، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٥ ٪ ،والسوق الأوربية المشتركة بنسبة ٨ ٪ ، أما باقى الدول الأخرى ٥٪ من اجمالى رأس المال المستثمر فى المشروعات الموافق عليها داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١(انظر الجدول رقم /١١ من الملحق).

وقد ساهم القطاع العام بنسبة ٢٩ ٪ والقطاع الخاص بنسبة ٤٣ ٪ ، وآخرين بنسبة ٢٨ ٪ من المشروعات الصناعية الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١(انظر الجدول رقم/١٢ من الملحق).

واذا تتبعنا توزيع اجمالى المشروعات الموافق عليها داخل البلاد طبقا للموقع الجغرافى حتى ١٩٨٦/١٢/٣١[1] يتضح لنا أن المدن والمجتمعات الجديدة استحوذت على ٢٢٢ مشروعا برأسمال قدره ٩٣٦٫١ مليون جنيه ، ثم يليها القاهرة ٩٦ مشروعا برأسمال ٢٤٧٫٢ مليون جنيه ، ثم يليها محافظات الوجه البحرى ٨٨ مشروعا برأسمال ٢٤٥٫٠ مليون جنيه ، ثم محافظة الجيزة ٧٧ مشروعا برأسمال ١٤٢٫٧ مليون جنيه، ثم الاسكندرية ٤٠ مشروعا برأسمال ٢٨٨٫٩ مليون جنيه، ثم محافظات القناة ٣٤ مشروعا برأسمال ٣٣٣٫٨ مليون جنيه ، ثم محافظات الوجه القبلى ١٨ مشروعا برأسمال ١٧٦٫٢ مليون جنيه ، وأخيرا يوجد ٦ مشروعات برأسمال ١٣٫٧ مليون جنيه غير محددة الموقع الجغرافى (انظر الجدول رقم /٩ من الملحق).

وتعكس لنا البيانات التفصيلية لمشروعات قطاع الصناعة مجموعة من المؤشرات التى تتمثل فى الآتى :

أولا : نمط الاستثمار فى المشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج واستراتيجية التنمية الصناعية : فقد بلغ قيمة المشروعات التى بدأت الانتاج نحو ٩٨٢٫٢ مليون جنيه بنسبة ٣٩٫٣ ٪ من اجمالى قيمة الاستثمارات الصناعية الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ خص الصناعات الاستخراجية منها ٤٦٫٢ مليون جنيه والصناعات التحويلية ٩٣٦٫٠ مليون جنيه كما يبين الجدول التالى .

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، الادارة العامة للاحصاء والمعلومات ، بيان المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١.

جدول رقـــــــــــــم (٢٥)

استثمارات المشروعات الصناعية التى بدأت النشــاط حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ موزعة طبقا للفروع الصناعيـــة المختلفـــة

الفروع الصناعية	التكاليف الاستثمارية (بالألف جنيـــه)		هيكل التكاليف الاستثمارية	
	المشروعات الموافق عليها	المشروعات التى بدأت النشاط	المشروعات الموافق عليها	المشروعات التي بدأت النشاط
صناعات الغزل والنسيج	٩٢٥ر١٣٨	٧٨٦ر٦٤٤	١٤ر٦ ٪	٣٣ر٨٪
صناعات غذائيـــة	٦٠٧ر٢٨٩	٢٤٠ر٥٩٠	٩ر٦ ٪	١٠ر٣٪
صناعات خشبيـــة	٥٤ر١٩٠	٥١ر٥٣٧	٠ر٩ ٪	٢ر٢ ٪
صناعات دوائيـــة	٣٣٣ر٢٧٨	٩٦ر٨١٠	٥ر٣ ٪	٤ر٢ ٪
اجمالى الصناعـــات الاستهلاكيـــة	١٩١٩ر٨٩٥	١١٧٥٥٨١	٣٠ر٤ ٪	٥٠ر٥٪
صناعات كيماويـــة	١٦٠٢ر٠٤٠	٣٥٦ر٩٧٨	٢٥ر٣ ٪	١٥ر٣٪
صناعات مواد البناء والحراريـــات	١٢٨٦ر٣٦١	٤٨٥ر٦٥٧	٢٠ر٣ ٪	٢٠ر٩٪
صناعات معدنيـــة	٧٥٥ر٦٥٠	١١٢ر٦١٢	١١ر٩ ٪	٤ر٨ ٪
صناعات تعدينيـــة	١٠١ر٠٢٩	١٥ر٧٦٢	١ر٦ ٪	٠ر٧ ٪
اجمالى الصناعـــات الوسيطـــة	٣٧٤٥ر٠٨٠	٩٧١ر٠٠٩	٥٩ر٠٨ ٪	٤١ر٧٪
صناعات هندسيـــة	٦٧٢ر٠٤٠	١٨٢ر٣٩٤	١٠ر٧٪	٧ر٨ ٪
اجمالى الصناعـــات التحويليـــة	٦٣٣٧ر٠١٥	٢٣٢٨ر٩٨٤	١٠٠٪	١٠٠ ٪
خدمات البتـــرول	١١٧ر١٣٦	١١٧ر١٣٦	—	—
الاجمالى العـــام	٦٤٥٤ر١٥١	٢٤٤٦١٢٠		

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة تجميع جدولى رقم ٣ ، ٤ من ملحق الجداول الاحصائية .

وقد وزعت الاستثمارات المحققة للصناعات التحويلية على جميع فروعها الصناعية مع شىء من التركيز على بعض هذه الفروع ، بينما نالت صناعات الغزل والنسيج أكبر نصيب من هذه الاستثمارات حيث تمثل ٣٣٫٨ ٪ ، يليها صناعات مواد البناء والحرايات بنسبة ٢٠٫٩ ٪ ثم الصناعات الكيماوية فى المرتبة الثالثة اذ تمثل ١٥٫٣ ٪ وباضافة أنصبة الصناعات الوسيطة الأخرى (المعدنية ، التعدينية) نجد أن نصيبهم ككل يصل الى نسبة مرتفعة ٤١٫٧ ٪ من مجموع الصناعات التحويلية .

وقد نالت مجموعة الصناعات الاستهلاكية نسبة كبيرة أيضا اذ تصل الى ٥٠٫٥٪ من هذه الاستثمارات وعلى العكس من ذلك فان ما وجه الى صناعات السلع الرأسمالية من مجموع الصناعات التحويلية يمثل نسبةصغيرة تمثل ٧٫٨ ٪ من هذه الاستثمارات . وبمقارنة هذا النمط المحقق لتوزيع الاستثمارات على الفروع الصناعية عما كان مستهدفا حتى نهاية ١٩٨٦، نستطيع أن نلاحظ أن الاستثمارات الصناعية المستهدفة كانت أكثر ميلا الى فروع الصناعات الوسيطة بعكس الاستثمارات التى نفذت بالفعل حيث نالت بعض الفروع الصناعية مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والصناعات الخشبية والصناعات الدوائية أنصبة نسبية من مجموع الاستثمارات المحققة تفوق أنصبتها فى مجموع الاستثمارات الصناعية المستهدفة[1].

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الادارة العامة للاحصاء والمعلومات ، الملحق الاحصائى .

ويكشف ذلك عن أن نمط الاستثمار الصناعى تمثل فى اعطاء الأولوية للصناعات الاستهلاكية وبصفة خاصة صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية .

أما فى نشاط التعدين ، بالرغم من الأرباح المرتفعة التى يمكن تحقيقها فى هذا النوع من النشاط ، الا أن الاقبال عليه يعد ضعيفا للغاية وتمثل نسبة صغيرة جدا ٤ر٨ ٪ من مجموع الصناعات الوسيطة وذلك يرجع لما يحتاجه هذا النوع من المشروعات الى اجراء عمليات تنقيب ومسح جيولوجى باستخدام آلات ومعدات حديثة ومتطورة فضلا عن اجراءات دراسية موسعة تستلزم نفقات طائلة قد تنتهى الى عدم التوصل الى اكتشافات مما يرفع من درجة المخاطرة فى هذا النوع من النشاط ، نضيف الى ذلك أن نشاط استكشاف البترول يتم بعقود امتياز تبرم مع الشركات العالمية .

ويعد الاقبال على صناعة مواد البناء والحرايات مرتفع لما كان مستهدف ، وهذا يعكس لنا اقبال الاستثمارات الأجنبية والمحلية على الاستثمار فى مجال يرتبط بأزمة الاسكان والتشييد داخل البلاد والاقتصاد المصرى . ويقتضى الأمر تذليل العقبات التى تواجه هذا النوع من الاستثمار وذلك لانخفاض نسبة المكون الأجنبى فيه واعتمادها على الموارد المحلية . وكذلك الاستثمار فى قطاع الصناعات الثقيلة يعد استثمارا غير جذاب بالمرة بالنسبة للمستثمر الأجنبى نظرا لما تحتاجه من رؤوس أموال ضخمة ، وفى نفس الوقت فان عائدها بطئ غير مجزى ، كما أن مخاطرها كبيرة نظرا لعظم علاقاتها التشابكية مع الصناعات الأخرى .

ويمكن القول أن نمط المشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج (بنظام الاستثمار داخل البلاد) حتى نهاية ١٩٨٦

والذى أعطى الأولوية للصناعات الوسيطة قد اعتمد على استراتيجية تنمية الصناعات الاحلالية . ولهذه الاستراتيجية جوانب ايجابية من أهمها :

١ - ان هيكل الناتج المحلى والصادرات المصرية يسيطر عليهما الطابع الزراعى بينما واردات السلع الصناعية تسيطر على اجمالى الواردات ، ومن ثم فان احلال السلع الصناعية المستوردة بأخرى محلية من خلال تنمية الصناعات الاحلالية تؤدى الى زيادة الناتج الصناعى وتنويعه مما يؤدى الى زيادة الأهمية النسبة لقطاع الصناعة من اجمالى الناتج المحلى .

٢ - ان الصناعات الاحلالية تنتج أساسا للسوق المحلى وهى فى مأمن من المنافسة الخارجية من خلال السياسات التجارية المتبعة مما يمكنها من النمو ، وهذا يؤدى الى تشجيع رأس المال الوطنى ، وجذبه للمشاركة فى التنمية الصناعية .

٣ - ان الصناعات الاحلالية تمكن من توسيع نطاق السوق المحلى نظرا لما يترتب على تنمية هذه الصناعات من زيادة فرص العمالة ورفع مستويات الدخول .

٤ - تحقيق وفر صافى من العملات الأجنبية نتيجة لاحلال السلع الصناعية المستوردة بأخرى محلية ، وهذا الوفر الصافى من العملات الأجنبية يمكن من التحويل الجزئى لواردات السلع الرأسمالية .

<u>ثانيا</u> : <u>رقم أعمال المشروعات الصناعية ومتوسط انتاج العامل لها</u> :

يقدر انتاج المشروعات الصناعية الموافق عليها بنظام

الاستثمار داخل البلاد عند اكتمال تنفيذها بمبلغ ٤ر٥٥٥٥ مليون جنيه . كما تقدر قيمة انتاج المشروعات الصناعية التي بدأت الانتاج حتى نهاية ١٩٨٦ بمبلغ ٥ر١٩٤٧ مليون جنيه . ويقدر انتاج مشروعات خدمات البترول ٤ر٢٤ مليون جنيه (انظر الجدول رقم ٢ ، ٤ من الملحق) .

ويوضح لنا الجدول التالى تفاصيل هيكل انتاج مشروعات الصناعات التحويلية التى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ مايلي :

جدول رقم (٢٦)

هيكل الانتاج السنوى الفعلى بالمشروعات الصناعية

ومتوسط انتاج العامل بالمشروعات التى بدأت النشاط

حتى ٣١/١٢/ ١٩٨٦

(القيمة بالألف جنيه)

الفروع الصناعية	قيمة الانتاج السنوى (١)	٪	عدد العمال (٢)	متوسط الانتاج (بالجنيه) (١) ÷ (٢)
صناعة الغزل والنسيج	٦٨٥٣٢٦	٣٥ر٢	٤٩٠٣٠	
صناعات غذائية	٣١٩١٧٣	١٦ر٤	٨١٦٤	
صناعات خشبية	٣٩٦٤٤	٢ر٠	٢٢٤٤	
صناعات دوائية	٦١٥٥٣	٣ر٢	١٣٥٩	
اجمالى الصناعات الاستهلاكية	١١٠٥ر٦٩٦	٥٦ر٨	٦٠٧٩٧	١٨١٨
صناعات كيماوية	٣٧٨١٨٣	١٩ر٤	١٠٢٩١	
صناعة مواد البناء والحراريات	٢٠٠٨٨٣	١٠ر٣	٥٦٤٧	
صناعات معدنية	١٤٧٩٨٦	٨ر٦	٥٢٧٥	
صناعات تعدينية	٤٧٦٠	٠ر٢٤	٣٦٨	
اجمالى الصناعات الوسيطة	٧٣١٨١٢	٣٨ر٥	٢١٥٨١	٣٣٩١
صناعات هندسية	١١٠٠٤٥	٥ر٧	٣٣٧٨	٣٢٥٧
اجمالى الصناعات التحويلية	٨٤١٨٥٧	٪١٠٠	٨٥٧٥٦	٩٨١٦
خدمات البترول	٢٤٤٢١			
الاجمالى العام	٨٦٦٢٧٨			

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، الملحق الاحصائى جدول (٤).

١ - بلغت قيمة انتاج مشروعات الصناعات الاستهلاكية ٦ر١١٠٥ مليون جنيه بنسبة ٨ر٥٦ ٪ من اجمالى انتاج الصناعات التحويلية . وقد احتل انتاج صناعة الغزل والنسيج المركز الأول بالنسبة لاجمالى انتاج الصناعات الاستهلاكية حيث بلغت النسبة ٢ر٣٥ ٪ .

٢ - بلغت قيمة انتاج مشروعات الصناعات الوسيطة ٨ر٧٣١ مليون جنيه بنسبة ٥ر٣٨ ٪ من اجمالى انتاج الصناعات التحويلية وقد احتل انتاج الصناعات الكيماوية المركز الأول بالنسبة لاجمالى الصناعات الوسيطة حيث بلغت النسبة ٤ر١٩ ٪ .

٣ - بلغت قيمة انتاج مشروعات الصناعات الهندسية ٠ر١١٠ مليون جنيه بنسبة ٧ر٥ ٪ من اجمالى انتاج الصناعات التحويلية .

٤ - يبلغ متوسط انتاج العامل لمشروعات الصناعات الاستهلاكية ١٨١٨ جنيه .

٥ - يبلغ متوسط انتاج العامل بمشروعات الصناعات الوسيطة ٣٣٩١ جنيه.

٦ - يبلغ متوسط انتاج العامل بمشروعات الصناعات الهندسية ٣٢٥٧ جنيه ، وعلى ضوء ما تقدم يتضح أن متوسط انتاج العامل فى مشروعات الصناعات الوسيطة يحتل المركز الأول يليه مشروعات الصناعات الهندسية وأخيرا مشروعات الصناعات الاستهلاكية ، كما أن متوسط انتاج العامل على مستوى اجمالى الصناعات التحويلية يبلغ ٩٨١٦ جنيه .

ثالثا : كثافة رأس المال فى المشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج بنظام الاستثمار داخل البلاد حتى آخر١٩٨٦:

يهدف قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل الى ادخال الأساليب التكنولوجية المتقدمة فى المشروعات الصناعية الأمر الذى يترتب عليه زيادة فى التركيب العضوى لرأس المال مما يستوجب ارتفاعا فى حجم رأس المال علاوة على ارتفاع نصيب العامل من رأس المال . ولهذا تستند الهيئة العامة للاستثمار فى قبول الطلبات المقدمة والبت فيها الى معايير كثيرة من بينها أن يكون المشروع على مستوى عال من التكنولوجيا حتى يستطيع بانتاجه المنافسة فى الأسواق الخارجية ولقد تم اختيار أربع مؤشرات للوقوف على مدى كثافة رأس المال فى المشروعات الصناعية هم :

١ - متوسط رأس المال المصرح به للمشروع .
٢ - متوسط التكاليف الاستثمارية للمشروع .
٣ - متوسط نصيب العامل من رأس المال .
٤ - متوسط انتاج العامل .

والجدول التالى يبين هذه المؤشرات الأربعة بالنسبة للمشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ والذى يتضح منه ما يلى :

١ - أن متوسط رأس المال والتكاليف الاستثمارية فى المشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج تتجاوز المليون جنيه مصرى (محلى وأجنبى) فى معظم الفروع الصناعية .

٢ - متوسط نصيب العامل من التكاليف الاستثمارية مرتفع فى الصناعات الوسيطة يليها الصناعات الهندسية ثم الصناعات الاستهلاكية .

جدول رقم (٢٧)

بيان متوسط رأس المال ومتوسط التكاليف الاستثمارية ، متوسط نصيب العامل من التكاليف الاستثمارية بالمشروعات الصناعية وشركات القطاع العام الصناعي التي بدأت الانتاج حتى ٣١ /١٢/ ١٩٨٦

(بالألف جنيه)

الفروع الصناعية	اجمالي رأس المال (بالألف)	اجمالي التكاليف الاستثمارية (بالألف)	عدد المشروعات	متوسط رأسمال المشروع	متوسط التكاليف الاستثمارية	عدد العمال	متوسط نصيب العامل (بالجنيه)
	(١)	(٢)	(٣)	(١) ÷ (٣)	(٢)÷(٣)	(٤)	(٢)÷(٤)
صناعة الغزل والنسيج	١٩٥١١٩	٧٨٦٦٤٤	٤٨	٤٠٦٥	١٦٣٨٨ر٤	٤٩٠٣٠	١٦ر٠٤٤
صناعات غذائية	١٠٠٠٤١	٢٤٠٥٩٠	٥٠	٢٠٠٠ر٨	٤٨١١ر٨	٨١٦٤	٢٩ر٤٦
صناعات خشبية	٣٢٥٤١	٥١٥٣٧	١٣	٢٥٠٣ر٢	٣٩٦٤ر٤	٢٢٤٤	٢٢ر٩٦
صناعات دوائية	٥١٣٠٢	٩٦٨١٠	١٠	٥١٣٠ر٢	٩٦٨١	١٣٥٩	٧١ر٢٣
صناعات كيماوية	٢٢٤٠٣٣	٣٥٦٩٧٨	٨٢	٢٧٣٢ر١	٤٣٥٣ر٤	١٠٢٩١	٣٤ر٦٨
صناعات مواد البناء والحرايات	١٨٤٠٤١	٤٨٥٦٥٧	٤٠	٤٦٠١	١٢١٤١ر٤	٥٦٤٧	٨٦ر٠٠
صناعات معدنية	٥٧٤٨٢	١١٢٦١٢	٣٢	١٧٩٦ر٣	٣٥١٩ر١	٥٢٧٥	٢١ر٣٤
صناعات تعدينية	٧٢٥٠	١٥٧٦٢	٣	٢٤١٦ر٧	٥٢٥٤	٣٦٨	٤٢ر٨٣
صناعات هندسية	٨٤١٩٥	١٨٢٣٩٤	٢٩	٢٩٠٣ر٣	٦٢٨٩ر٤	٣٣٧٨	٥٣ر٩٩
اجمالي عام	٩٣٦٠٠٤	٢٣٢٨٩٨٤				٨٥٧٥٦	٣٧٨ر٥٣

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، البيانات الاحصائية، جداول مختلفة

واذا عقدنا مقارنة بين متوسط نصيب العامل من التكاليف الاستثمارية بالشركات الصناعية التى بدأت الانتاج فى ظل قانون الاستثمار والشركات الصناعية بالقطاع العام (١) نجد أن هذا المتوسط فى مشروعات قانون الاستثمار يفوق مثيله بالنسبة لمشروعات القطاع العام فى كافة الفروع الصناعية ويعنى أن هذا الأسلوب الانتاجى المستخدم بالشركات الصناعية التى أنشئت فى ظل قانون الاستثمار يفوق تكنولوجيا مثيله فى الشركات الصناعية للقطاع العام،كما أن متوسط انتاجية العامل بالشركات الصناعية التى أنشئت فى ظل قانون الاستثمار والتى بدأت الانتاج تفوق مثيلتها بالنسبة لشركات القطاع العام الصناعى .

ويؤكد هذا أن غالبية المشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج فى ظل قانون الاستثمار تخدم الاقتصاد المصرى باستخدام تكنولوجيا حديثة لا تتسم بالكثافة العالية لرأس المال ، وهذا ما يتفق مع ظروف العمالة السائدة .

<u>رابعا</u> : <u>الانفاق الاستثمارى الفعلى للمشروعات الاستثمارية الصناعية داخل البلاد</u> :

ويقصد بهذا الانفاق الفعلى هو جملة رؤوس الأموال التى تحولت الى مشروعات تنفيذية داخل الوطن . ومن الملاحظ أن هناك فرقا بين أرقام الانفاق الاستثمارى للمشروعات عندما تدخل مرحلة الانتاج وأرقام رؤوس الأموال المصرح بها عند الموافقة على تلك المشروعات ولا شك أن الأرقام الأولى أقل عادة من الأرقام الثانية (انظر الجدول رقم (٢)،(٤) من الملحق).

---

(١) مع الأخذ فى الاعتبار أن شركات القطاع العام الصناعية تعانى من مشكلة العمالة الزائدة ، الأمر الذى يؤثر فى قياس كثافة رأس المال فى القطاع بشكل كمى دقيق .

وهذا ليس بمستغرب)أذ تدخل المشروعات مرحلة الانتاج عادة ولم تستكمل بعد كل طاقاتها الانتاجية ، وبالتالى لم تستنفذ الانفاق الاستثمارى المقدر لها .

خامسا : مصادر المساهمات للمشروعات الصناعية :

صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ لتحقيق غرضين أساسيين أولهما جذب رؤوس الأموال الأجنبية والعربية للاستثمار فى البلاد ، وثانيهما تشجيع الممولين المصريين على المساهمة مساهمة فعالة فى مشروعات الاستثمار ، وقد عزز المشرع تحقيق الهدف الثانى بالتعديل الذى أدخله بموجب القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ من حيث امكان قيام مشروعات جديدة بأموال مصرية خالصة فى ظل قانون الاستثمار وتتمتع بجميع مزاياه طالما كانت تستهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية فى المجالات التى نصت عليها المادة (٣) من قانون الاستثمار .

ومن التحليل السابق لمساهمات القطاع العام والخاص للمشروعات الصناعية يتضح اقبال رؤوس الأموال المصرية بوجه خاص على الأنشطة الخاصة بالمشروعات الصناعية أهمها الصناعات الكيماوية ، مواد البناء والحرايات ، الغزل والنسيج، الصناعات الغذائية،والصناعات الهندسية .

وكذلك أن معظم الاستثمارات العربية تركزت فى الصناعات الخشبية وصناعات الغزل والنسيج ،ولعل هذا يرجع الى ارتفاع معدل دوران رأس المال فى هذه الصناعات وزيادة نسبة الأرباح المتوقع تحقيقها . بينما تركزت الاستثمارات الأمريكية فى الصناعات الدوائية والهندسية ، أما استثمارات دول السوق الأوربية المشتركة تركزت حول خدمات البترول ، والصناعات

الهندسية والكيماوية . أما مساهمة رؤوس أموال الدول الأخرى تركزت فى المشروعات الصناعية حيث تخص الصناعات التحويلية بالكامل .

توصيات ومقترحات :

١ - ان قانون الاستثمار قد فتح مجالات التصنيع بنوعيه الثقيل والخفيف أمام رأس المال الأجنبى ولم يحدد أى مجالات التصنيع التى يسمح للاستثمار الأجنبى للعمل فيها على الرغم من أن الصناعات الثقيلة وبشكل عام البتروكيماويات والالكترونيات تحتاج الى رأسمال ضخم وخبرات لا تقل ضخامة مما دعى للسماح لرأس المال الأجنبى بالاستثمار فيها ، الا أن الأهمية الاستراتيجية لتلك الصناعات يجعل من غير المقبول أن يقتصر الأمر على مشاركة رأس المال المصرى فقط كما جاء فى القانون بل يجب هيمنة المصريين عليها لما يترتب على قيام هذه الصناعات من علاقات تشابكية مع الصناعات الخفيفة، وبالتالى تتأثر بكافة القرارات التى يتخذها المستثمر الأجنبى مما ينقل هذا الأثر سلبا وايجابا الى الاقتصاد القومى كله . وحيث أن الصناعات الثقيلة أيضا استثمار غير جذاب للمستثمر الأجنبى لضخامة رأس المال وعائدها البطىء غير المجزى، فانه ليس من المصلحة القومية أن تستمر هذه المشروعات الحيوية تبعا للأجانب وتحت سيطرتهم فى الأجل الطويل .

٢ - ان المنافسة الكبيرة التى تلاقيها الصناعات الخفيفة خاصة الصناعات التصديرية فى الأسواق العالمية تجعلها فى حاجة الى استثمارات كبيرة تمكن من استخدام مستويات تكنيكية متقدمة مما يتيح لها مركزا تنافسيا جيدا فى السوق العالمى،علاوة على أن الدولة لا ترهق رصيدها من العملة الصعبة فى عملية تحويل الأرباح التى تحققها حيث تتحقق بالنقد

الأجنبى ، الا أنها لم تسفر عن أية انعكاسات انمائية على بنية قطاعات الاقتصاد القومى وان هناك امكانيات قائمة لتصدير المنتجات الزراعية مثل الفاكهة والخضر لا تحتاج الى رأس مال بقدر ما تحتاج الى تطوير وسائل التعبئة والتخزين . ومن هنا يجب التفرقة بين استثمار أجنبى يقوم بانتاج سلع تحل محل الواردات ، وبين استثمار يقوم بانتاج سلع لها مثيل فى الانتاج المحلى ، فالأمر الأول يعد مرغوبا طالما كانت الأرباح التى يدخلها المستثمر الأجنبى أقل من المبالغ التى كانت تدفع ثمنا لاستيراد هذه المنتجات ، أما الأمر الثانى يجب على الدولة أن تقوم بحماية المشروعات الوطنية جمركيا واعطائها دفعة استثمارية قوية تشجيعا للصناعة المحلية ولتقف جنبا الى جنب مشروعات الاستثمار الأجنبى .

٣ - ان قطاع الانتاج للتصدير الذى يتركز فيه الاستثمار الأجنبى ، وهو قطاع غير منعزل عن سائر أجزاء الاقتصاد القومى ولن يؤدى الى توريط الاقتصاد القومى فى علاقات تؤدى الى زيادة الواردات فى تلك المشروعات ، ولذلك فالمطلوب أن تؤخذ كافة الآثارة المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبى على ميزان المدفوعات .

٤ - دعم سياسة الانفتاح الانتاجى خاصة فى مجال انتاج السلع الرأسمالية والوسيطة والسلع التى توجه أساسا للتصدير أو بدائل الواردات .

٥ - الاهتمام بتحقيق معدلات سريعة من النمو فى الصناعات التحويلية ، والعمل على تحقيق التوازن والتكامل بين انتاج السلع الاستهلاكية الضرورية للجماهير والسلع الوسيطة والسلع الاستثمارية من خلال تطوير الأجهزة الانتاجية القائمة واقامة قاعدة صناعية قوية .

٦ - تشجيع الاقبال على الصناعات الوطنية بالمواصفات والكميات والنوعيات التى يحتاجها السوق المحلي .

٧ - العمل على اقامة مناطق صناعية متكاملة فى محافظات الجمهورية ومدن صناعية خارج المناطق ذات الكثافة السكانية العالية .

المطلب الثالث

قطاع المشروعات التمويلية

ويشمل قطاع المشروعات التمويلية شركات استثمار الأموال والبنوك فى اطار قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل .

تعتبر المشروعات التمويلية (شركات توظيف الأموال والبنوك) من العوامل المساعدة على تحقيق الاستثمار عن طريق تجميع المدخرات واستخدامها فى تمويل بعض الاستثمارات الرأسمالية المباشرة .

ويحتل نظام المشروعات التمويلية المركز الثانى من بين المشروعات التى حصلت على موافقات من الهيئة العامة للاستثمار فى اطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤. فقد بلغ عدد المشروعات الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ : ٢٥٢ مشروعا من اجمالى عدد المشروعات الاجمالية الموافق عليها حتى نفس التاريخ وقدرها ١٣٥٥ أى بنسبة ١٨٫٦ ٪ من اجمالى المشروعات(١).

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، الادارة العامة للاحصاء والمعلومات ، بيان المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١.

أولا: شركات استثمار الأموال وفقا لقانون الاستثمار :

بلغ عدد شركات توظيف الأموال الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ : ١٧٨ شركة برأسمال اجمالى ٦ر١١٢٨ مليون جنيه وتقدر التكاليف الاستثمارية المستهدفة ٧ر١٣٤٩ مليون جنيه (انظر الجدول رقم/٢ من الملحق).

وبلغ عدد المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد والتى بدأت النشاط حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ : ١٤٨ مشروعا برأسمال قدره ٤ر٩٨٩ مليون جنيه وتقدر التكاليف الاستثمارية المستهدفة ٩ر١١١٨ مليون جنيه (انظر الجدول رقم /٤ من الملحق). وبلغ عدد الشركات الموافق عليها والتى تحت التنفيذ ١١ شركة برأسمال قدره ٩ر٥٧ مليون جنيه وتقدر التكاليف الاستثمارية المستهدفة بمبلغ ٤ر١٤٩ مليون جنيه .

وتقسم شركات توظيف الأموال حسب الأشكال القانونية للمشروعات الى ١٦٧ شركة مساهمة برأسمال ٤ر١٠٩٤ مليون جنيه ، وشركة واحدة تأخذ شكل شركة تضامن برأسمال ٢٥٠ر٢ مليون جنيه ، وعدد ٣ شركات مسئولية محدودة برأسمال ٦ر٣ مليون جنيه ، وشركة واحدة فى شكل شركة فردية برأسمال ٧ر١ مليون جنيه ، وعدد ٥ شركات توصية بسيطة برأسمال قدره ٩ر٢٣ مليون جنيه وشركة واحدة فى شكل شركة فردية برأسمال ٧ر١ مليون جنيه وشركة واحدة فى شكل فرع لشركات أجنبية بالخارج (انظر الجدول رقم ١٠ من الملحق).

الى جانب شركات الاستثمار التى تتخذ شكل شركات مساهمة أو محدودة ومسجلة فى اطار القانون ٤٣ ، أنشىء عدد من المكاتب الاقليمية لشركة استثمار مراكزها الرئيسية فى الخارج أهمها الشركة العربية للاستثمار (الرياض) التى توقفت عن العمل اعتبارا من آخر يونيو ١٩٧٩ وشركة الاستثمار المتعددة الجنسية (لكسمبورج) وشركات تنانت وآراب مورجان جرنفل وكيدربيبودى

ويمتد نشاط هذه الشركات الى الخارج،فضلا عن عملياتها فى مصر.

ومما هو جدير بالذكر أن غالبية الشركات المدرجة فى احصاءات الهيئة الموافق عليها والتى تحت عنوان شركات الاستثمار ليست شركات استثمار بالمعنى المتعارف عليه دوليا والتى من وظائفها الرئيسية اصدار السندات لصالح الحكومات واصدار الأسهم والسندات لصالح الشركات المساهمة وضمان الاصدار فى الحالتين ، وتنظيم اصدار القروض والسندات السوقية طويلة الأجل ومتوسطة الأجل بفائدة ثابتة أو متغيرة ، وتقديم النصح والارشاد بشأن حالة أسواق المال وعمليات الاندماج بل ان معظمها فى واقع الأمر شركات تعمل فى قطاعات معينة ولا يمتد نشاطها الى سواها . وأهم هذه القطاعات هى المقاولات والتعمير وتشييد المبانى الادارية والسكنية الفاخرة ومشروعات الفنادق والسياحة . كما أن العمل الرئيسى لبعضها يقتصر على انشاء المستشفيات .

وتساهم البنوك وشركات التأمين المصرية فى رؤوس الأموال المدفوعة لشركات الاستثمار بالجنيه المصرى الى جانب الهيئات الحكومية العربية والمواطنين العرب والأجانب ، ويحصل بعضها على موارد اضافية من البنوك المحلية وخاصة البنوك العربية المشتركة الكبرى ولو أن الوضع القانونى بشأن حقها فى قبول الودائع غير مستقر .

أما عن التوزيع الجغرافى لشركات توظيف الأموال الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ فنجد أن الغالبية العظمى من الشركات تركزت فى القاهرة والجيزة والاسكندرية فبلغ عدد المشروعات فى محافظة القاهرة ١١٠ مشروع برأسمال ٨٤٤ر٠ مليون جنيه و ٣٣ مشروع بمحافظة الجيزة برأسمال ١١٥ر٧ مليون جنيه ، ومحافظة الاسكندرية ١٠ مشروعات

برأسمال ٢ر٢٩ مليون جنيه ، ومحافظات القناة ١٠ مشروعات برأسمال ٠ر٤٦ مليون جنيه ،ومحافظات الوجه القبلى ٧ مشروعات برأسمال ٧ر٣١ مليون جنيه ،ومحافظات الوجه البحرى ٤ مشروعات برأسمال ٥ر٦ مليون جنيه ٠ ومشروع واحد بالمدن والمجتمعات الجديدة برأسمال ٠ر٨ مليون جنيه ، وعدد ٣ مشروعات فى أماكن غير محددة الموقع الجغرافى برأسمال ٥ر٤٧ مليون جنيه (انظر الجدول رقم / ٩ من الملحق)٠

وقد ساهمت مصر بحوالى ٣ر٦٨ ٪ من اجمالى رأس المال المستثمر فى شركات توظيف الأموال ، ساهمت الدول العربية بحوالى ٩ر٢٤ ٪ والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١ر٠٪ والسوق الأوربية المشتركة بنسبة ٤ر٥ ٪ ، أما باقى الدول الأخرى ساهمت بنسبة ٣ر١ ٪ مناجمالى رأس المال المستثمر (انظر الجدول رقم /١١ من الملحق)٠

ويلاحظ أن مصر قد ساهمت بالنصيب الأكبر فى رأس مال هذه المشروعات وان دل هذا على تحقيق احدى أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى نحو تجميع رؤوس الأموال المصرية الا أنه يدل على قلة رؤوس الأموال الأجنبية فى المساهمة بهذه المشروعات ٠

وقد ساهم القطاع العام بنسبة ٤ر٣٢ ٪ والقطاع الخاص بنسبة ٩ر٣٥ ٪ فى مشروعات شركات توظيف الأموال الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ (انظر الجدول رقم /١٢ من الملحق)٠

وعلى ضوء التحليل لهذه الشركات تقتصر توصياتنا على ما يلى :

توصيات ومقترحات :

١ - من الملاحظ أن هذه الشركات تتمتع بحرية اللجوء

الى الأسواق المالية للاقتراض منها لآجال متوسطة أو طويلة لاستعمالها فى أغراض الاستثمارات التى تقوم بها سواء فى المساهمة المباشرة فى رؤوس أموال المشروعات أو فى اقراضها، فان المصلحة تقتضى أن ينشأ جهاز بالهيئة العامة للاستثمار أو البنك المركزى تكون وظيفته التأكد من سلامة تصرفات هذه الشركات المالية .

٢ - يجب أن تقوم الهيئة بوضع قوائم مستقلة لكل من شركات الاستثمار المالية والشركات التى يكون عملها الرئيسى البناء أو التشييد أو الاستثمارات الطبية أو صناعة مواد البناء .

ثانيا : بنوك الاستثمار المنشأة وفقا لقانون الاستثمار :

لقد أوضح قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المجالات المفتوحة أمام المستثمرين العرب والأجانب وفى مقدمتها انشاء بنوك الاستثمار والأعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة وذلك الى جانب البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المصرية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة مع رأسمال مملوك للمصريين لا تقل عن ٥١ ٪ .

وفى حقيقة الأمر كانت هناك مجموعة من الاعتبارات وراء السماح مرة أخرى بقيام البنوك فى اطار الملكية المشتركة أو كفروع لبنوك أجنبية رغم أن نشاط البنوك الأجنبية سبق أن خضع من قبل لاجراءات التمصير ثم أصبح النشاط المصرفى مقصورا على بنوك القطاع العام بعد أن تم تأميم جميع البنوك عام ١٩٦١.

ومن أهم هذه الاعتبارات[١] :

---

(١) راجع دكتور سمير طوبار ، البنوك الجديدة هل شتوقف عن انشائها ، حديث لجريدة الأهرام ، العدد رقم ٣٤٣٢٢، الصادر فى ١٩٨٠/١٢/١ ، ص ٩ .

١ - ان لمصر تجربة مع البنوك الأجنبية وانها كانت في وقت من الأوقات تسيطر على توجيه الائتمان والتأثير على اقتصاديات البلاد الذى كان من أهم دوافع التمصير ثم التأميم والسيطرة على هذه المؤسسات الحيوية التى تلعب دورا هاما فى الحياة الاقتصادية .

٢ - بالاضافة الى أن السماح باستثمار المال العربى فى مجال البنوك أصبح أمرا له أهميته فهو رمز للثقة والضمان أمام المستثمر ، واذا أخذنا فى الاعتبار أن بنوك الدول الصناعية تسهم فى ملكية وادارة عدد كبير من الشركات الكبرى ، فان مزاولة هذه البنوك للنشاط المصرفى فى مصر سيكون عامل جذب للشركات الأجنبية للمشاركة فى تنفيذ وتمويل المشروعات المختلفة فى مصر .

٣ - ان هناك مصالح اقتصادية وسياسية تربطنا ببعض الدول وهو اعتبار يسمح باعطاء أولوية لبنوك الدول التى ينتظر أن يسهم مواطنيها ومؤسساتها فى المشروعات الاستثمارية فى مصر.

وتنسيقا مع أحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فعدد أنواع البنوك التى يمكن أن تزاول العمل فى مصر وهى البنوك التجارية والبنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال .

وعرف هذا القانون البنوك التجارية بأنها تلك التى تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج بما فى ذلك المساهمة فى انشاء المشروعات ومايتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية .

أما البنوك المتخصصة فتقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محددا من النشاط الاقتصادى والتى لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية وعرف هذا القانون بنوك الاستثمار والأعمال بأنها تلك التى تباشر عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار، ويجوز لها أن تنشىء شركات الاستثمار أو شركات أخرى تزاول أوجه النشاط الاقتصادى المختلفة وأن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

ومع التغيير الذى كان متوقعا فى هيكل البنوك استنادا الى أحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بدا من الضرورى العمل على تهيئة المناخ الملائم للبنوك الوطنية القائمة حتى تستطيع أن تتنافس مع البنوك الجديدة ، وأن تؤدى دورها المطلوب لخدمة سياسة الانفتاح الاقتصادى . وفى هذا المجال نص القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ على مجموعة من الأحكام التى تكفل تصحيح المسار برفع القيود التى كانت عقبة فى سبيل انطلاق البنوك المملوكة للقطاع العام [1] ومع اعطاء البنك المركزى فى الوقت ذاته الصلاحيات الكاملة لممارسة دوره فى الرقابة على البنوك وفى توجيه السياسة الائتمانية فى مصر .

وبلغ عدد البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال الموافق عليها للعمل داخل البلاد وتزاول نشاطها ٧٦ بنكا ، من ضمنها ٤٣ بنكا تجاريا حتى آخر يونيو ١٩٨٦، منها أربعة بنوك قطاع عام و ٣٨ بنكا تجاريا مشتركا وخاصا

---

(١) ومن أمثلة ذلك السماح لهذه البنوك بعدم التقيد بالنظم المقررة للاستثمار وقواعد الاستيراد السارية بالحكومة والقطاع العام .

بالاضافة الى بنك فيصل الاسلامى ، بينما بلغ عدد بنوك الاستثمار والأعمال المنشأة وفقا لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والتى تزاول نشاطها حتى آخر يونيو ١٩٨٦ : ٣٣ بنكا منها أحد عشر بنكا مشتركا وخاصا (مسموح لعشرة منها بالتعامل بالعملة المحلية الى جانب العملات الأجنبية) و ٢٢ فرعا لبنوك أجنبية تتعامل بالعملات الأجنبية فقط[1].

وبالقاء الضوء على المركز المالى الاجمالى لبنوك الاستثمار لمعرفة دور بنوك الاستثمار والأعمال الجديدة فى تمويل عملية التنمية فى مصر ، يوضح لنا الجدول التالى تفصيلات أصول وخصوم بنوك الاستثمار والأعمال ٠

---

(١) التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ٨٥ / ١٩٨٦ ، ص ٤١ ، ٤٨ ٠

جدول رقم (٢٨)

المركز المالى الاجمالى لبنوك الاستثمار والأعمال

(القيمة بالمليون جنيه)

الأرصدة	يونيو ١٩٨٥	يونيو ١٩٨٦	التغيير + (–) بدون أثر التقييم
الأصول :			
١ – نقدية	٥٠ر٢	٨٠ر٦	١٣ر٦
٢ – أوراق مالية واستثمارات	٢٠٤ر١	٣٦١ر١	١٧ر٨
٣ – أرصدة لدى البنوك فى مصر	١ر٠٢٠ر٢	١ر٥٤٢ر٩	٣ر٤
٤ – أرصدة لدى البنوك فى الخارج	١ر٤١٤ر٦	٢ر٢٨٦ر٧	٠ر٥
٥ – أرصدة الاقراض والخصم	٢ر٨١٢ر٢	٤ر٣٠٢ر٦	١٨ر٤
منها قروض لآخرين – عالم خارجى	٤٥٤ر٢	٩٧٨ر٨	٣٤ر٧
٦ – دخول أخرى	٦٨٢ر٤	١ر٠٣٣ر٨	١٣ر٠
٧ – اجمالى الأصول / الخصوم	٦ر١٨٣ر٧	٩ر٦٠٧ر٧	١٠ر٥
الخصوم :			
٨ – حقوق الملكية	٤١٦ر٢	٦٩٠ر٣	١٩ر٥
٩ – مخصصات	١٨٨ر٧	٤١٥ر٠	٤٦ر٢
١٠ – سندات ومبالغ مقترضة	٩ر١	١١ر٨	١٩ر٠
١١ – التزامات قبل البنوك فى مصر	١ر٥٤٧ر٨	٢ر٠٨٠ر٩	٧ر٣
١٢ – التزامات قبل البنوك فى الخارج	١ر٢١٨ر٤	٢ر١٦٢ر٧	١٠ر٥
١٣ – اجمالى الودائع	٢ر٠٤٧ر١	٣ر٠٩٥ر١	٧ر٥
منها ودائع آخرون – عالم خارجى	١٢٢ر٢	١٩٤	(٠ر٧)
١٤ – خصوم أخرى	٧٥٦ر٤	١ر١٥١ر٩	٣ر٩

المصـدر : التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ١٩٨٦/٨٥.

ويتضح من الجدول ما يلـــى :

١ - تمثل حقوق المساهمين رأس المال والاحتياطيـــات نسبة ضئيلة لا تجاوز ٩ر٩ ٪ من مجموع مصادر الأموال . ويلاحـــظ فى هذا الشأن أنه بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية لا يتجـــاوز رأس مال البنك الواحد مليون جنيه مصرى وهو الحد المسمـــوح به لمباشرة النشاط فى حين أن متوسط رأسمال البنوك المشتركة هو حوالى ١٠ مليون جنيـــه .

٢ - تعكس توظيفات بنوك الاستثمار فى يونيو١٩٨٦ ارتفاع السيولة لديها فقد بلغ مجموع النقدية والأرصدة لدى البنـــوك نحو ٢ر٣٩١٠ مليون جنيه بنسبة ٧ر٤٠ ٪ من اجمالى التوظيفات ، وتبلغ قيمة القروض والخصوم (قروض لآخرين - عالم خارجـــى) ٦ر٤٣٠٢ مليون جنيه بنسبة ٨ر٤٤ ٪ من اجمالى التوظيفـــات فى حين لا تجاوز توظيفات بنوك الاستثمار فى الأوراق الماليـــة والاستثمارات ١ر٣٦١ مليون جنيه بنسبة ٨ر٣ ٪ فقط من اجمالـــى التوظيفـــات .

٣ - يتضح من مقارنة الموارد بالتوظيفات أن نسبة هامـــة من موارد بنوك الاستثمار توجه نحو الايداع لدى المراسليـــن و/أو مراكزها الرئيسية بالخارج ، اذ يبلغ صافى الأرصـــدة الدائنة للبنوك فى الخارج نحو ٧ر٢٢٨٦ مليون جنيه وتمثـــل ٢ر٤٤ ٪ من اجمالى ودائع العملاء المحليين والبنوك المحلية. وذلك حتى ٣١ /٦ /١٩٨٦[1].

---

(١) راجع دكتورسيد البواب ، بنوك الانفتاح كيف تصحـــح مسارها ، حديث مع مجلة الأهرام الاقتصادى ، العـــدد رقم ٨٤١ ، الصادر فى ١٩٨٥/٢/٢٥ ، ص ٥٩.

تقييم أداء بنوك الاستثمار مجتمعة :

- كان السماح بقيام بنوك الاستثمار وفقا لأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل من منطلق الاقتناع التام بالدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه فى تجميع المدخرات واستقطاب الأموال من الأسواق العالمية وفى مباشرة وظيفتها التنموية من حيث التعرف على فرص الاستثمار والتحقق من جدواها بعد دراستها من النواحى الفنية والاقتصادية والمالية وتأسيس الشركات والمساهمة فى رأسمالها والترويج لأسهمها ، وكذا فى أداء وظيفتها التمويلية من حيث ترتيب وتدبير القروض اللازمة للمشاريع فى مختلف صورها .

- وتبدو حاجة الاقتصاد المصرى ماسة الى مثل هذه البنوك نظرا لعدم وجود الأجهزة الحكومية التى تقوم بالبحث عن فرص الاستثمار وفقا للأولويات المطلوبة وعرضها على المستثمرين ، فضلا عن أهمية دورها فى متابعة تنفيذ المشروعات بالأساليب العلمية بما يكفل التعرف على ما يصادفها من عقبات وعلاجها فى الوقت المناسب ، لتلافى التأخير فى استكمالها الذى قد يترتب عليه اخلال باقتصاديات المشروع مع ارتفاع التكلفة وانخفاض معدلات الربحية تبعا لذلك وتبدو أهمية هذه الوظيفة اذا أخذنا فى الاعتبار الآثار الضارة التى نجمت عن القصور فى متابعة المشروعات فى السنوات الأخيرة .

- ويتحقق نجاح بنوك الاستثمار فى أداء وظائفها اذا ما توافرت لديها الأجهزة الفنية القادرة على اعداد دراسات الجدوى للمشاريع والترويج لها وكسب ثقة المدخرين والممولين والمستثمرين ومتابعة تنفيذ المشروعات(١).

---

(١) راجع دكتور عبد السلام بدوى ، تحليل دور البنوك =

- ولقد ثار فى السنوات الأخيرة الجدل حول انجازات هذه البنوك وما حققته لصالح الاقتصاد القومى واختلفت وجهات النظر فى ذلك فالبعض يرى أنه يصعب تقييم أدائها بعد فترة قصيرة من قيامها ، لا سيما اذا أخذنا فى الاعتبار أن المناخ الاستثمارى العام فى الدولة ظل لفترة طويلة لا يشجع على اجتذاب الأموال للاستثمار . فى حين يرى البعض أن هذه البنوك سعت الى تجميع المدخرات ومعظمها قصيرة الأجل وانها لجأت الى مجالات الاستثمار التجارية سريعة العائد لمحاولة تحقيق أرباح سريعة فى بداية حياتها لتغطية مصروفات التأسيس ولدعم مركزها المالى بين البنوك الأخرى المنافسة . وعلى الجانب الآخر فقد حققت قلة من بنوك الاستثمار انجازات كبيرة كانت موضع التقدير .

- دراسة المشروعات : تعتمد بنوك الاستثمار فى اتخاذ قرارات التمويل على نتائج تقييمها لدراسة الجدوى المقدمة عن المشروع وتتولى هذه البنوك بالنسبة للمشروعات التى تنميها اعداد دراسات الجدوى الخاصة بها . وباستعراض أوضاع بنوك الاستثمار فى مصر نجد عدد قليل منها (حوالى ثلاثة بنوك) يضم ادارات متخصصة لدراسة المشروعات ، فى حين يعتمد غالبيتها على ادارات الائتمان قصيرة الأجل فى تقييم طلبات التمويل الاستثمارى التى تقدم لها . وفى حالات محدودة تتعلق ببعض البنوك التى تتخذ شكل فروع لبنوك أجنبية فان تقييم هذه الطلبات يتم بالاستعانة بمراكزها الرئيسية .

= الأجنبية فى تحسين الانتاجية المحلية فى مصر ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى عن الانتاجية والانتاج فى بيئة الأعمال المصرية ، نقابة التجاريين بالقاهرة (١٤ - ١٦) مايو ١٩٨٣ ص ١٢ - ١٦ .

- تهيئة المناخ الاستثمارى الملائم : كانت مساهمة البنوك فى دراسة مشاكل الاستثمار والمستثمرين محدودة فقد ارتبط ذلك بطبيعة الحال بسياستها فى التمويل . وباستثناء مبادرات فردية من بعض القيادات المصرفية فى عدد قليل من البنوك لطرح مشاكل العملاء وتقديم التوصيات الخاصة بتذليل ما يواجههم من صعوبات فى التعامل مع الأجهزة الحكومية أو فى شأن تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار أو الجمارك أو الضرائب فانه لم يتضح ثقل دور هذه البنوك فى تبنى وجهات نظر موحدة من أجل تهيئة المناخ الاستثمارى الملائم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية (1).

- بالاضافة الى ذلك فقد اجتذبت البنوك الجديدة صفوة الموظفين من بنوك القطاع العام كما اجتذبت عددا كبيرا من كبار المودعين والعملاء من الأفراد والشركات من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع ومنح مزايا ظاهرة وخفية للمودعين فى عملياتهم مع البنك منها التجاوز عن عمولة ايداع العملات الأجنبية ومنح عمولة لسماسرة الودائع . وتتمتع البنوك الجديدة فى قدرتها على المنافسة على الودائع الكبيرة بعدد من المزايا منها أن صغر حجم هذه البنوك واستخدام أحدث الآلات وأفضل أساليب الادارة يزيد من قدرتها على انجاز الأعمال واتخاذ القرار فى وقت قصير (2).

---

(1) ظهرت بعض الجهود مؤخرا فى اجتماعات مندوبى البنوك لمناقشة بعض المشاكل التى تواجه البنوك نتيجة تطبيق القوانين النقدية والاستيرادية .

(2) راجع أبو الحسن عبد الرحمن أبو الحسن ، تساؤلات حول المصارف المصرية الخاصة ، مقالة بالأهرام الاقتصادى، العدد رقم ٥٨٥ ، الصادر فى أول يناير ١٩٨٠ ص ٣٢ - ٣٥ .
- راجع د. عبد السلام بدوى ، تحليل دور البنوك الأجنبية فى تحسين الانتاجية المحلية فى مصر ، بحث مقدم =

- ان البنوك الجديدة على عكس ما كان متوقعا لا تمارس تمويل الاستثمار فى المشروعات والشركات الجديدة على نطـاق واسع ، بل اتجهت الى تمويل الاستيراد ويظهر ذلك فـى ارتفاع نسبة القروض القصيرة الأجل الى مجموع القروض ، وهذا يعد المصدر الأول لأرباح البنوك الجديـدة •

توصيات ومقترحـات :

١ - نحن نتفق مع الآراء التى تنادى بعدم التوسـع مستقبلا فى الموافقة على انشاء بنوك أجنبية جديدة فى مصر ، وقد أوصى البنك المركزى المصرى بعدم اعطاء تراخيـص جديدة لفروع بنوك أجنبية والتوجه الى مجالات التنمية فقـط، حيث أن عددها يعتبر كافيا لمقابلة احتياجات النمو الاقتصادى الا اذا وضعت قواعد تقضى بضرورة جلب هذه البنوك لودائـع أجنبية أو رؤوس أموال تسهم فى تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصاديـة •

٢ - ضرورة الارتفاع بمستوى بنوك القطاع العام من خـلال برامج التدريب على كافة المستويات لرفع مستوى الأداء وادخال الأساليب التكنولوجيا الحديثة تحقيقا لسرعة انجاز الأعمـال وتسهيل الاجراءات للاحتفاظ بالعملاء والوقوف على قدم المساواة أمام البنوك الأجنبية (١)•

= الى المؤتمر العلمى السنوى الثانى عن الانتاجيـة والانتاج فى بيئة الأعمال المصرية ، نقابة التجاريـين بالقاهرة (١٤ - ١٦) مايو ١٩٨٣ ، ص ١٢ - ١٦•
- راجع أيضا الحديث الصحفى للدكتور سليمان نور الديـن الى صحيفة الأهرام ، الصادر فى ١٩٨١/٢/٢٠•

(١) وهناك الكثير من المقترحات التى تساعد فى عملية تنمية بنوك القطاع العام فى مصر منها ضرورة العمل علـى تحرير البنوك من القيود التى تحكمها بشكل يؤدى الـى التحرر من الروتين الذى تمر به العمليات المصرفيـة =

٣ - أن يضع البنك المركزى المصرى شروطا محكمة تضمن مساهمة بنوك الاستثمار فى التمويل الاستثمارى سواء كان ذلك فى شكل مساهمة فى رأسمال المشاريع أو فى شكل قروض وضمانات مقدمة لها . أو تقوم هذه البنوك بتكوين اتحاد فيما بينها - وهو ما يطلق عليه بلغة الاقتصاد (كونسرفيوم) [1] يتم من خلاله المساهمة فى مشروعات التنمية الاقتصادية

٤ - أن يقوم البنك المركزى بتشديد الرقابة على بنوك الاستثمار حتى لا تتسرب رؤوس الأموال المصرية ومدخرات العاملين فى الخارج الى خارج البلاد مما يحرمنا من الاستفادة منها .

= والعمل على توفير الكفاءات الادارية اللازمة لادارة البنوك وتصريف شئونها ، والابتعاد عن اللوائح والقواعد الجامدة حتى تتمكن من منافسة البنوك الأجنبية ، ومن هذه المقترحات أيضا ضرورة وجود خطة واضحة للبنوك توضع مشاركة بين الأجهزة التخطيطية والتنفيذية للبنك وتقوم ادارات البنك وفروعه بتنفيذها وتحقيق الأهداف المحددة لها ، مع تزويد البنوك بالمعدات والأجهزة الحديثة التى تساعدها فى تطوير أعمالها ، للمزيد من التفاصيل حول بعض هذه المقترحات ، راجع محمد طاهر فريد ، تقييم كفاءة الأداء الادارى فى البنوك التجارية ، مقالة بالمجلة الاقتصادية ، وكالة أنباء الشرق الأوسط القاهرة ، العدد رقم ١٤ ، الصادر فى مايو ١٩٧٨، ص ٣٠-٣٤.

(١) الكونسرفيوم أساسه تكوين صندوق بالعملات الأجنبية يتم من خلاله انشاء أو المساهمة فى مشروعات تخدم أغراض التنمية الاقتصادية تدرسه هذه البنوك سواء عن طريق جهاز استثمار تقوم بانشائه أو عن طريق بيوت الخبرة العالمية . راجع الحديث الصحفى لمعتصم راشد مع مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٨٧١، الصادر فى ١٩٨٥/٩/٢٣ ، ص ٣٠.

٥ - تشجيع بنوك الاستثمار على الاتصال برجال الأعمال والمستثمرين بالداخل والخارج لاستقطاب الأفكار عن المشاريع وبلورتها فى الشكل المناسب لاخراجها للسوق

٦ - الزام بنوك الاستثمار بأن تودع نسبة أكبر من الودائع بالنقد الأجنبى للشركات والأفراد المحليين لدى البنك المركزى ، أو أن تستثمر نسبة من هذه الودائع على الأقل فى مشروعات تكون واردة ضمن الاطار التخطيطى المقترح لمشروعات الاستثمار الأجنبى .

٧ - ضرورة تنشيط أسواق الأوراق المالية لاستقطاب ودائع هذه البنوك فى تأسيس مشروعات تطرح أسهمها لاكتتاب هذه البنوك .

٨ - ضرورة قيام الجهاز المصرفى بدور فعال نحو زيادة المدخرات المحلية وذلك بخلق أوعية ادخارية استثمارية جديدة ومتنوعة تتناسب مع الاتجاهات المختلفة لجمهور المدخرين ، ورفع أسعار الفائدة على الودائع الادخارية .

المطلب الرابع
قطاع الاسكان

من بين المجالات التى نص عليها قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل :

١ - مشروعات الاسكان الادارى والاسكان فوق المتوسط ومشروعات الامتداد العمرانى ، ويقصد بها الاستثمارات فى تشييد مبانى جديدة واقامة المرافق المتعلقة بها ، ولا يعتبر شراء مبنى قائم فعلا أو أرض خلاء مشروعا فى مفهوم أحكام هذا القانون

الا اذا كان يقصد البناء أو اعادة البناء وليس بقصد اعادة البيع للاستفادة من الزيادة فى القيمة السوقية . ويشترط أن يتم البناء خلال المدة التى يحددها مجلس ادارة الهيئة دون التزام من الدولة باخلاء العقارات .

٢ - مبانى سكنية للتأجير والتمليك ، وقد نصت المادة الرابعة من هذا القانون على أن تقتصر مشروعات الاسكان الادارى وفوق المتوسط التى تقام لغرض الاستثمار على رأس المال العربى دون الأجنبى أو بالاشتراك مع رأس المال المصرى ويقصد بالمال العربى المستثمر أنه المال العربى المملوك لشخص طبيعى يتمتع بجنسية احدى الدول العربية أو لشخص اعتبارى يكون أغلبية ملكية رأسماله الوطنى لدولة عربية أو أكثر .

وبلغت عدد مشروعات الاسكان الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ : ٨١ مشروعا بنسبة ٦ ٪ من اجمالى عدد المشروعات التى تبلغ ١٣٥٥ مشروعا وتبلغ رؤوس أموالها ١ر٥١٣ مليون جنيه بنسبة ٣ر٨ ٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات التى تمت الموافقة عليها والتى تبلغ ٥ر٦١٦٣مليون جنيه . وتبلغ التكاليف الاستثمارية المستهدفة لمشروعات الاسكان ٢ر ١١٣٣ مليون جنيه وذلك حتى نهاية عام ١٩٨٦ .

والجدول التالى يبين عدد المشروعات واجمالى رأس المال المقدر واجمالى التكاليف الاستثمارية التقديرية .

جـــــدول رقـم (٢٩)

(القيمة بالألف جنيـه)

بيـــــــان	عـــدد المشروعات	اجمالـــى رأس المال المقـــدر	اجمالى التكاليف الاستثمارية التقديريـــــة
مشروعات بدأت النشاط	٢٣	٩٧٢٢١	٢٦٤٣١٨
مشروعات تحت التنفيذ	١٧	٨٨٩٢٠	١٥٩٦٦٩
مشروعات موافق عليها ولم تتخذ اجـــراءات	٢١	١٧٣٤٤٣	٣٤٨٦٠٢
مشروعات موافقة حديثة	٢٠	١٥٣٥٢٦	٣٦٠٥٦٤
الاجمالى العـــــام	٨١	٥١٣١١٠	١١٣٣١٥٣

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، الملحـــق الاحصائى من تجميع الجداول (٤، ٥، ٦، ٧)٠

ويتضح لنا أن الصورة الاجمالية للمشروعات فى قطـــــاع الاسكان الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ وصل عددها ٨١ مشروعـــا باجمالى رأسمال قدره ١ر٥١٣ مليون جنيه ، منها ٦ر١٣٨ مليـــون جنيه بالعملة الأجنبية ، ٥ر٣٧٤ مليون جنيه بالعملة المحليـــة٠ واجمالى التكاليف الاستثمارية بلغت ١ر١١٣٣ مليون جنيـــــه منها ٥ر٢٥٩ مليون جنيه بالعملة الأجنبية ، و ٧ر٨٧٣ مليون جنيـه بالعملة المحلية ، مستهدفة تحقيق اجمالى عمالة تقــــــدر بـ ١٠٥٤ فرصة عمل يخص المصريين منها ١٠٥٣ فرصة عمل والأجانـــب فرصة عمل واحدة ، ومستهدفة دفع أجور اجمالية تقدر بـ ١ر٢٣٧ ألف جنيه ، يدفع منها ٥ر١٢٢ ألف جنيه للمصريين ، ١٢ ألـــف جنيه للأجانب ، وتستهدف كذلك تحقيق انتاج سنوى لهذا القطـاع ٦ر١٠٥٠ مليون جنيه (انظر الجدول رقم (٢) من الملحق)٠

ويتضح لنا أيضا أن المشروعات الموافق عليها والتى بدأت الانتاج فى قطاع الاسكان حتى نهاية ١٩٨٦ بلغ عددها ٢٣ مشروعا برأسمال اجمالى قدره ٩٧٫٢ مليون جنيه وتبلغ تكاليفها الاستثمارية ٢٦٤٫٣ مليون جنيه واستهدفت اجمالى فرص عمالة تقدر ب ٧٩ فرصة عمل كلها للمصريين ويبلغ اجمالى الأجور المدفوعة للمصريين ٧٦ ألف جنيه ، ويبلغ الانتاج السنوى المستهدف لها ١٤١٫٧ مليون جنيه (انظر الجدول رقم /٤ من الملحق)٠

أما نسبة مساهمة الدول فى المشروعات الموافق عليها داخل البلاد فى قطاع الاسكان حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ فقد بلغت نسبة مساهمة مصر ٩١ ٪ تليها الدول العربية بنسبة ٨٫٥ ٪ ولم تساهم الولايات المتحدة الأمريكية بشىء ، بينما تمثل مساهمة دول السوق الأوربية المشتركة نسبة ٫٣ ٪ وبقية الدول الأخرى تمثل ٫٢٪ من اجمالى رأس المال (انظر الجدول رقم / ١١ من الملحق)٠

ويساهم القطاع العام والخاص فى المشروعات الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ لهذا القطاع ، بنسبة مساهمة قدرها ٢٫٨ ٪ للقطاع العام ، ٨٨٪ للقطاع الخاص وآخرين بنسبة ٩٫٢ ٪ من اجمالى قطاع الاسكان وقدره ٥١٣٫١ مليون جنيه (انظر الجدول رقم /١٢ من الملحق)٠

والتوزيع الجغرافى لمشروعات الاسكان الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ يوضح أن القاهرة احتلت النصيب الأكبر من المشروعات والتى تمثل ٤٧ مشروعا برأسمال قدره ٣٧٠٫٦ مليون جنيه تمثل نسبة ٧٢٫٢ ٪ من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها ، ومحافظة الجيزة ١٦ مشروعا

برأسمال قدره ٤ر٧٠ مليون جنيه تمثل نسبة ٧ر١٣ ٪ ، ثم محافظة الاسكندرية ١٠ مشروعات برأسمال قدره ٩ر٢٩ مليون جنيه بنسبة ٨ر٥ ٪ ، ثم محافظات القناة عدد ٢ مشروع برأسمال قدره ٥ر٦ مليون جنيه بنسبة ٢ر١ ٪ ، وعدد ٤ مشروعات غير محددة الموقع الجغرافى برأسمال قدره ٨ر٣١ مليون جنيه بنسبة ٢ر٦ ٪ من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها (انظر الجدول رقم / ٩ من الملحق).

ونظرا لتزايد مشكلة الاسكان فى مصر فقد عملت الدولة على اعطاء الأهمية الأولى لقطاع الاسكان فى الخطة الخمسية (٨٢ - ٨٧) . وقد روعى لأول مرة أن يكون تغطية الاحتياجات على نحو متكامل بمعنى أن تكون الاستثمارات وتدعيم الطاقات الانتاجية لقطاع الاسكان شاملة لكافة مستلزماته حتى لا تحدث أى اختناقات توقف خطط الاسكان سواء للمرافق التى تستلزمها انشاء الوحدات الاسكانية ، أو انتاج مواد البناء والمستلزمات الأخرى المختلفة ، ويكون هناك تمييز بين احتياجات التعمير والاسكان عن طريق الامتداد الصحراوى وعمليات الاسكان الأخرى . وذلك تحقيقا لكفاءة توزيع الاستثمارات بما يتناسب والاحتياجات.

<u>توصيات ومقترحات :</u>

١ - تشجيع الاستثمارات الجديدة على تنفيذ مشروعاتهم فى المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة .

٢ - اعطاء الأولوية للاستثمارات التى تعمل على التوسع فى المشروعات الجديدة لصناعة مواد البناء مثل (حديد التسليح - الأسمنت - الطوب الرملى والجيرى والطفلى - المواسير الزهر - البويات - صناعة الزجاج) وأيضا السماح باقامة مشروعات مشتركة فى هذه المجالات .

٣ - الاهتمام بمراكز الدراسة والبحوث واعتماد الاستثمارات اللازمة لها لخدمة هذا القطاع بتوفير أنواع مواد البناء البديلة ودراسة مدى ملائمتها للسوق المصرية والبحث عن المواد الأولية اللازمة لها ٠

٤ - العمل على زيادة الحوافز للعمالة المهرة حتى يمكن الاحتفاظ بالخبرات الفنية فيها وانشاء مراكز تدريب للعاملين فى هذه الصناعة حتى يمكن تغطية احتياجات مشروعات التوسع وتصدير الفائض منها وخاصة فى صناعة البناء من خلال استخدام أساليب الادارة الحديثة فى هذه المصانع حتى تعمل بكفاءة عالية تؤدى الى خفض تكاليف الانتاج ٠

٥ - تشجيع البنوك ومؤسسات التمويل على توفير الائتمان اللازم لهذه المشروعات بشروط ميسرة ٠

٦ - دعم قدرات أجهزة المقاولات وامكانياتها وحل المعوقات المالية والادارية التى تعوق تطوير أدائها ٠

المطلب الخامس
قطاع السياحة

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الهامة فى كثير من الدول نظرا لأنه يمثل مصدر أساسى للحصول على النقد الأجنبى فضلا عن أنها وسيلة لزيادة حصيلة الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة وانتعاش الاقتصاد القومى ككل ٠

وتتمتع مصر بامكانيات سياحية ضخمة يمكن الاستفادة منها اذا أحسن استغلالها حيث وصف بعض الاقتصاديين أن السياحة فى مصر مصدرا للثروة يمكن أن يجاوز أى ثروة بترولية فى أى بلد

من بلاد العالم ، اذ عن طريقها يمكن جذب المستثمرين الأجانب الى داخل البلاد مما يتيح للدولة فرصة الترويج لمشروعاتها فضلا عن تأثيرها على الدخل القومى من خلال تأثيرها على الاستهلاك والاستثمار، وزيادة مستوى العمالة من خلال خلق فرص عمل جديدة وأيضا تنشيط القطاعات الأخرى مثل الانشاء والنقل وغيرها وخلق سوق جديدة للصناعات المحلية ،والتأثير على حركة المشروعات العامة كالطرق والنقل والمواصلات وتخطيط المدن ومد مراكز العمران الى كثير من المناطق البعيدة عن المدن والتجمعات السكانية .

وقد قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة فى ضوء القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ باعداد القوائم الخاصة بالمشروعات السياحية التى يمكن أن يقوم بها أو يساهم فيها رأس المال الأجنبى والعربى . وقد جاء فى تلك القوائم أنواع النشاط التالى(١):

(١) فنادق سياحية واسكان سياحى .
(٢) اقامة قرى سياحية .
(٣) انشاء وادارة المنشآت السياحية .
(٤) ملاحة نيلية واقامة الفنادق العائمة والعبارات .
(٥) نقل برى سياحى ونقل جوى سياحى .
(٦) أعمال سياحية مختلفة من اقامة مراكز التخييم، انشاء واستغلال دور العرض السينمائى والمسارح ، انشاء وكالات للسياحة والسفر ، اقامة مشروعات السياحة الجوية .

وقد منح القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مزايا للمستثمرين العرب والأجانب فى مجال السياحة تدعيما لأهداف التخطيط القومى

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، ادارة الاحصاء والمعلومات ، بيان بالمجالات والأنشطة ونوع الانتاج للشركات التى تعمل فى مجال نطاق القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤.

والتى تشتمل على اعفاءات جمركية ، واعفاءات ضريبية
وتأخذ هيئة الاستثمار فى الاعتبار مدى ما يقدمه المشروع
السياحى من دعم لقطاع السياحة ، فعلى سبيل المثال المشروعات
السياحية فى المناطق السياحية خارج نطاق المدن الحالية
على البحر الأحمر يمكن اعطائها اعفاءات ضريبية لمدة خمسة عشرة
عام اذا ماساهم المشروع السياحى فى تكاليف توصيل المرافق
العامة بما يعتبر مساهمة فى تحويل هذه المناطق لأماكن
جذب سكانية ، وخاصة وأن اقامة مناطق سياحية فى هذه المناطق
تكلفتها الاستثمارية باهظة لا يمكن للدولة أن تتحملها فى
الظروف الحالية .

ويضاف الى ذلك الاعفاءات الجمركية لمستلزمات المشروع
ومعداته ويتمتع بذلك المستثمر المصرى أيضا علاوة على
الامتيازات فى تحويل الأرباح بالكامل للخارج .

وبلغ اجمالى المشروعات الموافق عليها حتى ١٢/٣١/ ١٩٨٦
١٠٤ مشروعا باجمالى رأسمال قدره ٦٣٤ر٩ مليون جنيه ، ساهمت
العملة الأجنبية ب ٤٠٠ر٩ مليون جنيه ، والعملة المحلية
٢٣٣ر٩ مليون جنيه واجمالى التكاليف الاستثمارية لهذه
المشروعات بلغ ١٤٥٣ مليون جنيه ، ساهمت العملة الأجنبية
ب ١٠٠١ر٤ مليون جنيه والعملة المحلية ٤٥١ر٦ مليون جنيه .
وتستهدف تحقيق عمالة اجمالية قدرها ١٤٨١٩ فرصة عمل ، يقدم
للمصريين منها ١٤٤٦٠ فرصة عمل وللأجانب ٣٥٩ فرصة عمل ،
مستهدفة دفع أجور اجمالية قدرها ٢٥ مليون جنيه ، يدفع
للمصريين ٢١ر٧ مليون جنيه وللأجانب ٣ر٣ مليون جنيه ، ويبلغ

قيمة الانتاج السنوى ٣ر٤١٤ مليون جنيه (انظرالجدول رقم٢من الملحق) .
وتتمثل هذه الموافقات فى قطاع السياحة بين فنادق سياحية
فنادق عائمة ، انشاء قرى سياحية ، وسائل نقل سياحى،
موتيلات سياحية ومطاعم ومحلات سياحية .

وبلغ عدد المشروعات التى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١:
٥٧ مشروعا برأسمال اجمالى قدره ٤ر٢٦٨ مليون جنيه ، ساهمت
العملة الأجنبية ب ٥ر١٧٤ مليون جنيه والعملة المحلية
٩ر٩٣ مليون جنيه ،واجمالى التكاليف الاستثمارية لهذه
المشروعات بلغ ٦٢٦ مليون جنيه ، ساهمت العملة الأجنبية
ب ٨ر٤٣٦ مليون جنيه والعملة المحلية ب ٦ر١٨٩ مليون جنيه ،
واجمالى فرص العمالة المستهدفة بلغت ٥٠٧٦ فرصة عمل ،
للمصريين ٤٩٨١ فرصة عمل ، للأجانب ٩٥ فرصة عمل ، وتستهدف
دفع أجور اجمالية قدرها ٧ر٦ مليون جنيه ، يقدم للمصريين
٦ره مليون جنيه ، وللأجانب ١ر١ مليون جنيه ، ويبلغ قيمة
الانتاج السنوى المتسهدف لها ٥ر١٩٠ مليون جنيه (انظر
الجدول رقم /٤ من الملحق)،يتضح لنا أن نسبة المشروعات
التى بدأت الانتاج تمثل نسبة ضئيلة تصل الى ٨ر٥٤ ٪ من
اجمالى عدد المشروعات الموافق عليها .

كما يتضح لنا من بيان مساهمات الدول فى المشروعات
الموافق عليها داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ، أن مصر ساهمت
بنسبة ٢ر٦٤ ٪ من اجمالى رأسمال المشروعات الموافق عليها
وساهمت الدول العربية بنسبة ٢٩ ٪ ، والولايات المتحدة
الأمريكية ساهمت ب ٢ر ٪ ، والسوق الأوربية المشتركة ساهمت
بنسبة ٠ر٢ ٪ أما الدول الأخرى فقد ساهمت بنسبة ٦ر٤ ٪ من
اجمالى رأسمال المشروعات الموافق عليها (انظر الجدول
رقم (١١) من الملحق).

ومن خلال تتبع هذه الاحصائيات يتضح لنا شدة اقبال المستثمرين المصريين والعرب والأجانب على الاستثمار في مجالات السياحة الى ثقتهم فى امكانيات مصر من المغريات السياحية من ناحية ، ومن ناحية أخرى الى سرعة ارتفاع العائد من الاستثمار بالاضافة الى التسهيلات والمميزات السابقة الذكر التى يتمتع بها المستثمرين ٠

ونجد أن مساهمة القطاع العام فى مشروعات قطاع السياحة تمثل نسبة ضئيلة جدا تبلغ ٤ر٤ ٪ من اجمالى رأسمال القطاع ، بينما يمثل القطاع الخاص ٧ر١١٪ بينما يمثل النسبة الأكبر الآخرين بنسبة ٩ر٨٣ ٪ من اجمالى رأسمال هذا القطاع ٠ (انظر الجدول رقم (١٢) من الملحق)٠ ويعكس لنا هذا ارتفاع نسبة مكونات الانفاق السياحى الأجنبى ، ويرجع هذا لعدم مقدرة قطاعات الانتاج المحلى على امداد قطاع السياحة باحتياجاته من السلع والخدمات بالاضافة الى أن حوالى ٨٠ ٪ من الموافقات تتجه الى قطاع الفنادق الذى يقوم الاستثمار فيه على الانفاق بالنقد الأجنبى فى كافة مراحل انشاء الفندق سواء فى مرحلة التصميم أو التشييد أو التشطيب وأخيرا فى مرحلة التجهيز النهائى فى صورة استيراد أثاث ومفروشات وأدوات مطبخ وسجاجيد .... الخ ٠

وتشير احصائيات وزارة السياحة (١) الى نقص عدد السائحين القادمين للبلاد خلال السنة المالية ٨٥ /٨٦ بمقدار ٥ر٢٠٨ ألف سائح أو بنسبة ٢ر١٣ ٪ ليصل الى ٣ر١٣٦٦ ألف سائح مقابل ٨ر١٥٧٤ ألف سائح خلال السنة المالية ٨٤: ١٩٨٥ بينما هبط عدد الليالى السياحية التى قضاها هؤلاء السائحون بمقدار

---

(١) البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ٨٥/١٩٨٦، ص ٨٩٠

٨٧٩٫٧ ألف ليلة أو بنسبة ٩٫٧ ٪ فقط ليصل الى ٨١٦١٫٩ ألف ليلة وبذلك ارتفع متوسط عدد الليالى السياحية التى قضاها السائح بالبلاد من نحو ٥٫٧ ليلة الى نحو ٦ ليلة أو بنسبة ٥٫٣ ٪ كما يتبين من الجدول التالى :

جدول رقم (٣٠)

اجمالى عدد السائحين والليالى السياحية

(بالألف)

البيان	١٩٨٦/٨٥	١٩٨٥/٨٤	نسبة التغيير (٪)
١ - عدد السائحين	١٣٦٦٫٢	١٥٧٤٫٨	(١٣٫٢)
٢ - عدد الليالى السياحية	٨١٦١٫٩	٩٠٤١٫٦	(٩٫٧)
نسبة ٢:١ (ليلة/ سائح)	٦٫٠	٥٫٧	٥٫٣

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٦/٨٥ ، ص ٨٩٠

وتشير احصاءات وزارة السياحة أيضا الى أن عدد السائحين القادمين الى البلاد خلال الفترة ابريل / يونيو من السنة المالية ٨٥ / ١٩٨٦[1] بلغ ٣١٢٫٨ ألف سائح بنقص قدره ٧٩٫٩ ألف سائح وبنسبة ٢٠٫٣ ٪ عن الفترة المماثلة من العام السابق • ويرجع ذلك الى نقص عدد السائحين القادمين من أمريكا بمقدار ٤٣٫٩ ألف سائح أو بنسبة ٦٧٫٣ ٪ ليصل الى ٢١٫٣ ألف سائح ، مقابل ٦٥٫٢ ألف سائح ، وقد أدى ذلك

(١) اتبعت وزارة السياحة أسلوبا جديدا للتوزيع الاقليمى لعدد السائحين والليالى السياحية وذلك ابتداء من ابريل ١٩٨٦ مما تعذر معه اعداد جداول مجمعة عن السنة المالية ٨٥ /١٩٨٦ والسنة السابقة لها •

الى انخفاض أهميتهم النسبية الى ٨ر٦ ٪ من المجموع الكلى مقابل ٦ر١٦ ٪، ونقص عدد القادمين من أوربا بمقدار ٩ر٣٥ ألف سائح أو بنسبة ٢٣ ٪ ليصل عددهم الى ٢ر١٢٠ ألف سائح مقابل ١ر١٥٦ ألف سائح ، ونقص عدد القادمين من افريقيا بمقدار ٤ر٦ ألف سائح بنسبة ١ر١٥ ٪ ونقص عدد القادمين من آسيا والباسفيك بمقدار ٨ر٢ ألف سائح أو بنسبة ١ر١٢٪ وعلى العكس من ذلك فقد زاد عدد القادمين من دول الشرق الأوسط بمقدار ١ر٩ ألف سائح أو بنسبة ٦ر٨ ٪ وبالتالى زادت أهميتهم النسبية الى ٧ر٣٦ ٪ من المجموع الكلى ، مقابل ٩ر٢٦ ٪ كما يتبين من الجدول التالى :

جدول رقم (٣١)

اجمالى عدد السائحين ابريل / يونيو ١٩٨٦/٨٥

(بالألف)

الدولة	١٩٨٦/ ٨٥		١٩٨٥/ ٨٤	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
الشرق الأوسط	٨ر١١٤	٧ر٣٦	٧ر١٠٥	٩ر٢٦
افريقيا	١ر٣٦	٦ر١١	٥ر٤٢	٨ر١٠
أمريكا	٣ر٢١	٨ر٦	٢ر٦٥	٦ر١٦
شرق وغرب وجنوب أوربا	٢ر١٢٠	٤ر٣٨	١ر١٥٦	٨ر٣٩
شرق وجنوب آسيا ودول الباسفيك	٣ر٢٠	٥ر٦	١ر٢٣	٩ر٥
آخرون	١ر٠	-	١ر٠	-
المجموع	٨ر٣١٢	٠ر١٠٠	٧ر٣٩٢	٠ر١٠٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٦/٨٥ص ٩١

أما بالنسبة لعدد الليالى السياحية التى قضاهـــا السائحون فى مصر خلال الفترة المشار اليها فقد نقص بمقـــدار ٨ر٤٦٩ ألف ليلة أو بنسبة ٢١ ٪ ليصل الى ٧ر٧٦٧ر١ ألف ليلـــة مقابل ٥ر٢٣٧ر٢ ألف ليلة فى الفترة المماثلة من السنة الماليـــة ١٩٨٥/٨٤ ويرجع هذا الى نقص عدد الليالى السياحية التـــى قضاها القادمون من أوربا بمقدار ٥ر٢٣٣ ألف ليلة أو بنسبـــة ٢٣ ٪ يليهم القادمون من أمريكا بمقدار ٣ر٢١٥ ألف ليلـــة أو بنسبة ٦٦ ٪ (٠ر١١١ ألف ليلة مقابل ٣ر٣٢٦ ألف ليلـــة) كما بلغت نسبتهم الى المجموع الكلى ٣ر٦ ٪ مقابل ٦ر١٤ ٪ يليهم القادمون من افريقيا بمقدار ٢ر١٤ ألف ليلة أو بنسبـــة ٧ر٤ ٪ ، والقادمون من الشرق الأوسط بمقدار ٦ر١٠ ألف ليلة بنسبة ٢ ٪ .

وعلى العكس من ذلك فقد زاد عدد الليالى السياحيـــة التى قضاها القادمون من دول آسيا والباسفيك بمقدار ٦ر٣ ألـــف ليلة أو بنسبة ٩ر٤ وبالتالى زادت أهميتهم النسبية الـــى ٤ر٤ ٪ من المجموع الكلى خلال الفترة ابريل/ يونيو ٨٥ / ١٩٨٦ مقابل ٣ر٣ ٪ خلال نفس الفترة من السنة المالية السابقة .

كما يتبيـــن من الجـــدول التالـــى:

جدول رقم (٣٢)

اجمالى عدد الليالى السياحية ابريل /يونيو

٨٥ / ١٩٨٦

(بالألف)

الدولة	٨٥ / ١٩٨٦		٨٤ / ١٩٨٥	
	العدد	النسبة ٪	العدد	النسبة ٪
الشرق الأوسط	٨ر٥٠٩	٩ر٢٨	٤ر٥٢٠	٣ر٢٣
افريقيا	٨ر٢٨٨	٣ر١٦	٠ر٣٠٣	٥ر١٣
أمريكا	٠ر١١١	٣ر٦	٣ر٣٢٦	٦ر١٤
شرق وغرب وجنوب أوربا	٨ر٧٧٩	١ر٤٤	٣ر١٣٠ر١	٣ر٤٥
شرق وجنوب آسيا ودول الباسفيك	٨ر٧٧	٤ر٤	٢ر٧٤	٣ر٣
آخرون	٥ر٠	-	٣ر٠	-
المجموع	٧ر٧٦٧ر١	٠ر١٠٠	٥ر٢٣٧ر٢	٠ر١٠٠

المصدر : البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى لعام ٨٥ / ١٩٨٦ ، ص ٩١٠

ويرجع هذا النقص الكبير فى عدد السائحين القادمين الى مصر وعدد الليالى السياحية التى قضاها السائحون خلال عام ٨٦/٨٥ بالمقارنة بعام ٨٥/٨٤ الى عدم الاستقرار السياسى فى البلاد ، وعلى الأخص فى أعقاب حدوث اضطرابات جنود الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦، الأمر الذى ترتب عليه الغاء العديد من الرحلات السياحية القادمة الى مصر .

لذا يعتبر الاستقرار السياسى الخارجى والداخلى من أهم العوامل تأثيرا على تنمية الاقتصاد القومى بصفة عامة، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية فى شكل استثمارات أجنبية أو زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى بصفة خاصة الناتج من دخول أعداد كبيرة من السائحين الى البلاد .

توصيات ومقترحات :

يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الهامة التى لها أكبر الأثر فى تحقيق تنمية الاقتصاد المصرى اذا ما أحسن استغلاله ، خاصا أن هناك اتجاه متزايد نحو الاستثمار فى هذا القطاع نظرا لارتفاع العائد وسرعته وقلة المخاطر ، ولذا يجب على الدولة تهيئة المناخ الملائم لجذب المزيد من المستثمرين بهذا القطاع عن طريق ازالة الصعوبات التى يقابلها المستثمرين عند تنفيذ مشروعاتهم خاصة الصعوبات المتعلقة بالاستقرار السياسى للدولة وتوافر البنية الأساسية والمرافق ولذا نقترح الآتى :

١ - العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبى نحو أنواع السياحة التى لا تتطلب نسبة استيراد عالية سواء بالنسبة للنشاط الاستثمارى أو للنشاط التجارى مثل السياحة الترفيهية - الدينية - اللقاءات الرياضية - وعقد المؤتمرات على أن يساهم القطاع العام بالنصيب الأكبر من رؤوس أموال هذه الاستثمارات نظرا لارتفاع عائدها وعدم احتياجها الى فنون تكنولوجية حديثة .

٢ - تنشيط حركة السياحة عن طريق تهيئة وتجهيز الأماكن التى يرغب السياح فى زيارتها وتيسير الوصول اليها لجلب المزيد من السائحين واطالة مدة اقامتهم ، وضرورة العناية بالمرافق الأساسية التى تخدم التنمية السياحية من نقل

داخلى وخارجى ومواصلات سلكية ولاسلكية ، ومياه ومجارى وانارة .

٣ - العمل على توفير احتياجات قطاع السياحة من الانتاج المحلى وذلك لتقليل نسبة الاستيراد وكبح جماح التضخم نتيجة لزيادة الطلب على الموارد اللازمة لقطاع السياحة .

٤ - العمل على توفير مكاتب للصرف الأجنبى وبأسعار معتدلة للحد من تسرب النقد الأجنبى على أيدى السياح أنفسهم أملا فى الحصول على سعر صرف مرتفع .

٥ - الاهتمام بأساليب الدعاية بالداخل والخارج عن الأماكن السياحية ، وتنمية الوعى السياحى لدى جميع الشركات السياحية المتعاملة مع السائحين وتقديم المعلومات لهم وخاصة المكاتب السياحية فى الخارج لما تقوم به من دور واضح ومؤثر فى تنشيط السياحة ، وطبع نشرات عن الأماكن السياحية الهامة وتوزيعها على مكاتب السياحة بالخارج .

المطلب السادس
القطاع العام

منذ يوليو ١٩٥٢ وحتى يوليو ١٩٦١ كانت الثورة قد أجهزت على بقايا الاقطاع والسيطرة الاستعمارية من خلال التأميمات وذلك لتحقيق تنمية اقتصادية كاملة من خلال القطاع العام الذى كان قد ظهر الى الوجود فى أعقاب عدوان ١٩٥٦ ، تعبيرا عن بدء مرحلة استقلالنا الاقتصادى وارساء دعائم التنمية الأولى .

ومنذ ذلك الوقت التزمت الدولة بمواجهة كافة المشاكل

الكبرى التى تواجه تطوير البنية الأساسية للبلاد والخدمات ومشروعات الاسكان لمحدودى الدخل وتطوير الخدمات التعليمية والصحية .

وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما نتج عنه من عدم قدرة الدولة على الاعتماد بصفة مطلقة على موارد الدولة المحدودة فعملت على تشجيع القطاع الخاص ورؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادى وذلك بصدور قانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل .

ونظرا لأهمية القطاع العام فى تحقيق التنمية الاقتصادية بالدولة سوف نقوم بتحليل وتقييم دور القطاع العام فى مشروعات الاستثمار الداخلية .

فوفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤(١) تشترك كثير من وحدات القطاع العام مع مستثمرين أجانب وعرب فى مشروعات مشتركة وأصبحت مساهمة القطاع العام أكثر يسرا بعد تعديل القانون عام ١٩٧٧.

وقد بلغت مساهمة القطاع العام فى المشروعات الموافق عليها داخل البلاد حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ٩ر١٤٥١ مليون جنيه من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها وقدرها ٥ر٦١٦٣ مليون جنيه بنسبة ٦ر٢٣٪ .

---

(١) حيث نص هذا القانون على أن الشركات المشتركة الجديدة تعتبر من الشركات الخاصة ولا يغير من وضعها القانونى فى شىء اشتراك القطاع العام فيها بنصيب كبير أو صغير ، وتستفيد وحدات القطاع العام أسوة بالشركاء الآخرين من مزايا قانون الاستثمار .

بينما بلغت نسبة مساهمة القطاع العام فى المشروعات المشتركة الموافق عليها بالمناطق الحرة حتى نفس التاريخ ١١٠ر٣ مليون جنيه من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها وقدرها ٩٣٠ مليون جنيه بنسبة ٩ر١١ ٪ .

ويتضح لنا أن مشاركة القطاع العام فى المشروعات المشتركة داخل البلاد تفوق كثيرا المشروعات المماثلة فى المناطق الحرة (انظر الجدول رقم /١٢ ، ٢٣ من الملحق).

فقد ساهم القطاع العام فى قطاع المشروعات الصناعية برأسمال قدره ٦ر٦٩٢ مليون جنيه من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها لهذه المشروعات وقدرها ٢٣٨٤ مليون جنيه بنسبة ٢٩ ٪ ، بينما ساهم فى قطاع المشروعات التمويلية برأسمال قدره ٣ر٥٤٠ مليون جنيه بنسبة ٣ر٣١ ٪ من اجمالى رأس المال المصرح به لهذه المشروعات ، وساهم فى قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية باجمالى رأس مال قدره ١ر٧٧ مليون جنيه بنسبة ٢٢ ٪ من اجمالى رؤوس أموال هذه المشروعات ، وساهم فى قطاع المشروعات الانشائية باجمالى رؤوس أموال قدره ٦ر٢٢ مليون جنيه بنسبة ٤ر٣ ٪ من اجمالى رؤوس أموال هذه المشروعات، وساهم فى قطاع المشروعات الخدمية باجمالى رؤوس أموال قدرها ٦ر١١٩ مليون جنيه بنسبة ٤ر١١ ٪ من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها لهذه المشروعات (انظر الجدول رقم /١٢ من الملحق).

يتضح لنا من البيانات السابقة أن مساهمة القطاع العام تركزت فى قطاع المشروعات التحويلية وبعض فروع الصناعة والزراعة والسياحة وجاءت مساهمة القطاع العام فى الزراعة والسياحة فى صورة أراضى وهى من أهم أصول المشروعات فى هذين القطاعين.

وقد ترتب على دخول شركات القطاع العام فى مجال المقاولات فى مشروعات استثمار مشتركة ، ادخال نظم جديدة فى مجال البناء والتشييد (المبانى سابقة التجهيز ونظام الشدات المعدنية) الأمر الذى يوفر فى الوقت المستغرق فى عملية التنفيذ ثم دخول الآلات الحديثة فى مجال البناء والتشييد بنظام التأجير وهذا ما يوفر نفقات شراء هذه الآلات ذات القيمة المرتفعة ، وأخيرا تدريب العمالة المصرية على أحدث أساليب البناء والتشييد العالمية .

وكذلك كان للبنوك المشتركة التى أسهم فيها القطاع العام تأثيرا على البنوك المملوكة للدولة ،فنجد أن عنصر المنافسة هنا قد أدى الى تحسن ملحوظ فى أداء البنوك المملوكة للدولة ، وقد ساعدت البنوك المشتركة على زيادة التسهيلات الائتمانية وعملت على منح القروض ذات الآجال المتوسطة بالاشتراك مع البنوك المحلية . وتخضع البنوك التجارية المشتركة وفقا للنظم المصرفية السائدة لتعليمات البنك المركزى .

المشاكل التى تعوق اسهام القطاع العام فى المشروعات المشتركة:

ان هناك العديد من المشاكل التى تقف عقبة فى سبيل شركات القطاع العام وتحول دون مشاركتها بطريقة أكثر فعالية فى هذه الشركات المشتركة التى تخضع لقانون الاستثمار وتتمثل هذه المشاكل فى الآتى :

١ - مشكلة التمويل : تمثل مشكلة التمويل أو الخلل الهيكلى فى التمويل مشكلة خطيرة حقا . فأغلب الشركات لا تستطيع تدبير الأموال اللازمة لنشاطها ومن ثم تدخلت الخزانة العامة وأمدتها بالأموال فى صورة مساهمات أو قروض ، تدر على

الخزانة أرباحا وفوائد ، أعباؤها شديدة الوطأة على الشركات ومن ثم يحول نقص التمويل بين وحدات القطاع العام ومشاركته للشركات الجديدة وكثيرا مايقتصر الأمر على أن يشترك بالأراضى والمبانى أو بعض الآلات . ويلاحظ هنا زيادة النصيب الأجنبى نتيجة لاعادة تقييم النصيب الأجنبى فى بعض الشركات على أساس أسعار الصرف الموازية للعملات ، ويقف نقص التمويل عقبة فى أن يساهم القطاع العام بمبالغ اضافية بالجنية المصرى ليعيد التوازن فى الأنصبة .

٢ - مشكلة العمالة الزائدة : فعندما تريد احدى وحدات القطاع العام الاسهام فى شركة مشتركة جديدة تمثل زيادة العمالة عن الحاجة عقبة فى سبيل تحقيق هذا الهدف ، ونظرا لأن الشركات الجديدة تعمل على جذب العمالة المهرة والخبرات الفنية ويبقى الفائض فى الشركة الأصلية مما يترتب عليه تفاقم مشكلة العمالة[1].

٣ - ضرورة الاحتفاظ على النسبة الحالية لملكية الدولة فى رأسمال الشركات حسب القانون[2] فأصبح من العسير على وحدات القطاع العام التوسع فى تحويل هذه الشركات الى شركات مشتركة ، فاتجهت بعض شركات القطاع العام الى ادماج جزء من أصولها فى شركات مشتركة جديدة وعادة ما يكون ذلك الجزء المدمج أكثر ربحية ، وقد حصلت بعض شركات القطاع العام

---

(١) - Hansen, Bent. & Radwan, Samir, Employment opportunities and equity in changing economy: Egypt in The 1980s, p.p. 210-211.

(٢) ينص القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ فى المادة /١٠ على وجوب الاحتفاظ بنسبة الملكية العامة فى شركات القطاع العام على ماكانت عليه عند صدور القانون .

على تصاريح خاصة للتحول الى شركات مشتركة .

٤ - مشكلة المنافسة غير المشروعة : تعانى كثيرا من شركات القطاع العام من تأثير القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ عليها، حيث أن مشروعات القانون ٤٣ تدر أرباحا أعلى مما يحصلون عليه بسبب المزايا التى يمنحها القانون وهذه بدورها تعمل على زيادة الفوارق بين الطبقات وظهور طبقات جديدة من رجال الأعمال علاوة على المنافسة غير المشروعة التى تلقاها منتجات شركات القطاع العام واجتذاب المشروعات الاستثمارية الجديدة لأفضل العاملين والفنيين والمهرة من خلال الأجور المرتفعة التى تدفع لهم .

كل هذه المشكلات تدفع بشركات القطاع العام نحو السعى وراء مشاركة الشركات الأجنبية للاستفادة من مميزات قانون الاستثمار .

توصيات ومقترحات :

١ - ضرورة المساواة بين المستثمر الأجنبى والمستثمر المحلى فى جميع القوانين التى تنظم علاقات المستثمر مع العمال والمساهمين والحكومة ...... الخ بحيث لا يتم تمييز معاملة المستثمر الأجنبى ومنحه الحوافز والاعفاءات الضريبية الا بقدر ما يقدمه من مزايا لا يحتويها الاستثمار المحلى ، مثل التمويل بالنقد الأجنبى واستقدام الخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة ..... الخ . ومن الجدير بالملاحظة أن مثل هذا الوضع لم يراع فى مصر . حيث منح المستثمر الأجنبى مزايا (بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧) فى علاقته مع العمال ومع المساهمين فى توزيع الأرباح ومع الحكومة، لا يحصل عليها المستثمر المحلى

الخاضع للقوانين رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ ورقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ ورقم ١١١ لسنة ١٩٧٥.

٢ - اعادة النظر فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بحيث يسمح للأفراد وللقطاع الخاص أن يشترك فى شركات القطاع العام بنسبة أكبر من النسبة الحالية ، ويكفى أن تستبقى الحكومة فى حوزتها ٥١ ٪ من الأسهم لتبقى لها الأغلبية فى رأس المال وحق التوجيه فى مجلس الادارة .

٣ - تحقيق قدر من المساواة وتكافؤ الفرص بين شركات القطاع العام وشركات الاستثمار المنشأة وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من خلال منح القطاع العام قدر من الحرية فى تحديد أسعار البيع وتوزيع الأرباح والتصرف فى شئون العاملين والمرتبات .

٤ - تشجيع القطاع العام لمساهمته فى الشركات المشتركة حتى تحقق الاستفادة الكاملة من خلال الاحتكاك بأساليب الادارة الحديثة وتطبيق أحدث الأساليب التكنولوجية الحديثة فى الانتاج وذلك من خلال توفير رؤوس الأموال اللازمة سواء بالجنيه المصرى أو بالعملات الأجنبية .

٥ - يجب أن تقوم الهيئة العامة للاستثمار بعمل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات التى تريد شركات القطاع العام الاشتراك فيها وذلك بما لها من خبرة ودراية فى هذا المجال .

٦ - ان القطاع العام هو العصب الرئيسى للاقتصاد القومى ولا ندعو الى فكرة تصفيته بل نطالب بضرورة تطويره عن طريق خلق وحدات انتاجية جديدة واحكام الرقابة على المشروعات المشتركة التى يساهم فيها القطاع العام بواسطة الهيئة العامة للاستثمار والجهاز المركزى للمحاسبات .

٧ – ومن أهم المقترحات لتطوير القطاع العام فصل الملكية عن الادارة باستقلال ادارة قطاع الأعمال العام عن الجهاز الحكومى مع اعطاء سلطات كاملة للمشروعات فى حدود الأهداف المتفق عليها ، وتجميع شركات القطاع العام فى اطار عدد محدود من الوحدات القابضة تتولى ادارة الأموال التى تساهم فيها نيابة عن الدولة ، وتشكيل مجالس ادارتها من ذوى الخبرة فى ادارة قطاع الأعمال فى النواحى الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية بما يتيح حل الكثير من المشكلات بالاضافة الى القدرة وسرعة الحركة فى التعامل مع المستثمرين فى الداخل والخارج واتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية المشتركة التى يتم الاتفاق عليها .

٨ – المبادرة الى وضع سياسة جديدة للأجور لا تتقيد بقوالب جامدة ، بل تراعى ظروف كل نشاط اقتصادى ويعتمد تحديد الأجور فى جانب منه على تحقيق زيادة الانتاج وانتاجية العامل .

٩ – العمل على ترشيد ومراجعة المراكز المالية لوحدات القطاع العام بهدف زيادة فائضها وخفض ما تتحمل به الموازنة العامة للدولة من اعانات لسد العجز ، كما يجب على الحكومة أن تولى اهتمامها الى جوانب الكفاية فى استخدام كل الامكانات المتاحة والمتوافرة واتخاذ كل مايمكن للقضاء على الاسراف أو الضياع .

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبى المباشر بالمناطق الحرة

على الرغم من أوجه الاختلاف بين مشروعات المناطق الحرة والمشروعات الاستثمارية التى تعمل داخل البلاد والتى تعد محور دراستنا ، الا أننا رأينا أن نشير بشكل موجز لهذه المناطق الحرة التى أنشئت فى اطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وذلك للالمام بجوانب هذا القانون حتى يسهل عليها تقييمه .

وفى هذا الفصل سنقوم بدراسة الاستثمار الأجنبى المباشر بالمناطق الحرة فى ثلاثة مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : تعريف المناطق الحرة وأنواعها والأهداف التى أنشئت من أجلها .

المبحث الثانى : الموقف التنفيذى لمشروعات المناطق الحرة واتجاهات الموافقة عليها.

المبحث الثالث : حجم مساهمة رؤوس الأموال المصرية والأجنبية فى الاستثمارات المقدرة للمناطق الحرة .

المبحث الأول

تعريف المناطق الحرة وأنواعها والأهداف التى أنشئت من أجلها

المنطقة الحرة بتعريفها هى منطقة تخصصها الدولة داخل أراضيها وتسمح فيها بدخول البضائع الأجنبية بدون رسوم

جمركية ، كما تسمح فيها باجراء العمليات الصناعية على البضائع واعادة تصديرها(1). وتخضع المشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة فى جمهورية مصر العربية لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ واشراف الهيئة العامة للاستثمار.

وتنقسم المناطق الحرة الى ثلاثة أنواع(2): منطقة حرة عامة ومنطقة حرة خاصة ومنطقة حرة تشمل مدينة بأكملها . وتنشأ المنطقة الحرة العامة طبقا لقانون الاستثمار بقرار من مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار وذلك لاقامة المشروعات التى يرخص بها فى اطار القانون ويكون لها شخصية اعتبارية . وتنشأ المنطقة الحرة الخاصة بقرار من مجلس ادارة الهيئة وتقتصر على مشروع واحد ، كما يقرر مجلس ادارة الهيئة تبعية المنطقة الحرة الخاصة لاحدى المناطق الحرة العامة . بالاضافة الى المنطقة الحرة التى تنشأ مشتملة على مدينة بأكملها .

والاستثمارات التى تتم فى المناطق الحرة تعد استثمارات فى بيئة معزولة عن الاقتصاد الوطنى بحكم التعريف السابق للمناطق الحرة من حيث أنها تتم فى مساحات محددة وتخضع لاجراءات جمركية محددة وهى كما حددها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (المعدل) بالبضائع والمواد التى تصدر أو تستورد من والى المناطق الحرة ولاتخضع للاجراءات العادية الخاصة بالواردات والصادرات ولا الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم ، وذلك فيما عدا

---

(١) راجع الدكتور ابراهيم شحاته ، معاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢ ، ص ٦٤.

(٢) وفقا لأحكام المادة ٣٠ من قانون الاستثمار يوجد ثلاث أنواع من المناطق الحرة .
- راجع المستشار نائل البابلى ، المستشار دكتور ابراهيم محمد البرايرى ، موسوعة الاستثمار ، مرجع سابق ، ص ١٠٣ ، ١٠٤.

ما هو منصوص عليه بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧. وكما تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم على جميع الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل الضرورية اللازمة للمنشآت المرخص لها فى هذه المنطقة[1] كما أن البضائع التى تدخل الى المنطقة الحرة لا تخضع لأى قيد من حيث مدة بقائها فيها ، كما لا تخضع واردات وصادرات المنطقة الحرة لأية قيود على الاستيراد والتصدير وفيما بينها وبين الدول الأخرى لأحكام قوانين الرقابة على النقد.

الأهداف التى من أجلها أنشئت المناطق الحرة :

١ - جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل الدولة .

٢ - زيادة حجم صادرات الدولة من منتجات المناطق الحرة وتقليل حجم الواردات عن طريق سد احتياجات السوق المحلى من منتجات هذه المناطق بدلا من الاعتماد على الخارج، وبالتالى تنمو الصناعة المحلية ويتحسن حال ميزان المدفوعات .

٣ - تشغيل الأيدى العاملة المحلية ، وتحقيق الاستفادة من الخبرات الأجنبية .

٤ - نقل التكنولوجيا الحديثة الى الاقتصاد الوطنى بما تمارسه هذه المناطق من آثار الجذب للأمام وللخلف .

٥ - غير ذلك من تنشيط حركة التجارة والاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة .

---

(١) انظر المادة ٣٦ من قانون الاستثمار والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل .

والمناطق الحرة التى أنشئت فى اطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ هى من النوع الذى اصطلح على تسميته بالمناطق الحرة العامة ، أى التى تشتمل على مشروعات فى قطاع التصنيع والتجميع والتعبئة والتخزين والخدمات ، ورغم تركز النقاش حول المناطق الحرة على المشروعات الصناعية التى يكون عملها الرئيس هو التصدير ، فان القرائن تدل على أن المناطق الحرة الأربعة التى أنشئت فى مصر وهى بورسعيد ، العامرية بالاسكندرية ، مدينة نصر بالقاهرة ، وبور توفيق بالسويس ليست مناطق تضم مشروعات عملها الرئيسى اعداد السلع للتصدير بل ان نصيب مشروعات الصناعة فيها من بين المشروعات التى دخلت دور الانتاج أو تحت التنفيذ قليل ، ونصيب التصدير من انتاجها محدود للغاية والغلبة فيها لمشروعات التخزين .

وقد روعى فى اختيار المناطق الحرة العامة الأربعة الأسس التالية :

١ - قرب المناطق من المنافذ الساحلية حيث أن صناعاتها أساسا موجهة للتصدير .

٢ - وجودها فى مناطق صحراوية مما يؤدى الى تعميرها وجذب الصناعات الجديدة اليها .

٣ - ملائمة المناطق لأسواق معينة مثل المناطق التى أنشئت على ساحل البحر الأحمر وهذه موجهة أساسا لدول الخليج والدول الآسيوية والمناطق على ساحل البحر الأبيض وهذه موجهة للسوق الأوربية المشتركة .

٤ - مراعاة التركيز على تجمعات العمال بما يضمن توافر العمالة اللازمة للمشروعات التى تقام بها .

والملاحظ أن المشرع قد حدد أنشطة الاستثمار فى المناطق الحرة بما يلى :

١ - عمليات تخزين البضائع [1]: وتتضمن البضائع العابرة الوطنية ، الخالصة الضريبة ، المعدة للتصدير والأجنبية الواردة بغير رسم الوارد ، مع عدم الاخلال بنصوص القوانين واللوائح الواردة فى شأن البضائع الممنوع تداولها .

٢ - الخدمات [2] وتشمل عمليات الفرز والتنظيف والخلط والمزج ولو لبضائع محلية واعادة التعبئة وماشابهها من عمليات تغير حالة البضائع الموجودة بالمناطق الحرة بقصد تهيئتها بالشكل الذى يتطلبه السوق . ومزاولة آية مهنة يحتاج اليها النشاط والخدمات التى يحتاجها العاملون داخل المنطقة .

٣ - العمليات الصناعية والتركيب [3] وتشمل أى عملية صناعية كالتجميع والتركيب أو التجديد وغير ذلك مما يحتاج الى مزايا المناطق الحرة بقصد الافادة من مركز البلاد الجغرافى بين القارات الثلاث كمركز بحرى عالمى .

وعلى الرغم من أن كل منطقة تختلف عن الأخرى الا أننا سنتولى تحليل الاستثمارات المقامة داخل هذه المناطق الأربعة بصورة مجتمعة لمعرفة الآثار الكلية لهذه المناطق على الاقتصاد القومى .

---

(١) يلاحظ أن القانون لم يشر الى تجارة الترانزيت مع كونها النشاط الرئيسى للمناطق الحرة . وأدرج هذا النوع من النشاط تحت تسمية التخزين ، مع الاختلاف البين بين استيراد البضائع بقصد التخزين ، وبين جلبها بقصد اعادة البيع ، وهو المقصود بعبارة تجارة الترانزيت .
- راجع فى ذلك المادة (٣٥/أ من قانون الاستثمار) .

(٢) راجع المادة (٢/٢٥) من قانون الاستثمار .

(٣) راجع المادة (٢/٣٥) من قانون الاستثمار .

المبحث الثاني

الموقف التنفيذى لمشروعات المناطق الحرة واتجاهات الموافقة عليها

تشير البيانات الرسمية (من واقع تقارير الهيئة)[1] الى أن اجمالى عدد المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحرة العامة ٢٢٢ مشروعا باجمالى رؤوس أموال قدرها ٢١٧ر٥ مليون جنيه منها ٢ر٩ مليون جنيه بالعملة المحلية ، ٢١٤ر٦ مليون جنيه بالعملة الأجنبية والتى تمثل ٩٨ر٦ ٪ من اجمالى رؤوس الأموال ، وتبلغ تكاليف الاستثمار لمشروعات المناطق الحرة العامة ٣١٧ر٣ مليون جنيه مصرى ، منها ٣١١ر٢ مليون جنيه مدفوعات بالعملات الأجنبية وهى تمثل ٩٨ر٠ ٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروعات (انظر الجدول رقم ١٤/ من الملحق) . والذى يوضح المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ولقد حظيت الاسكندرية بالقدر الأكبر من مشروعات المناطق الحرة اذ بلغ عدد المشروعات الموافق عليها للعمل بالاسكندرية ٨٤ مشروعا مقابل ٨١ مشروعا ببورسعيد ، ثم ٢٩ مشروعا بالسويس ، وأخيرا ٢٨ مشروعا بالقاهرة .

وقد بلغ عدد مشروعات المناطق الحرة العامة التى بدأت الانتاج ١٩٩ مشروعا ، اجمالى رؤوس أموالها ١٧٥ر٨ مليون جنيه ، وقد تركزت معظمها بالمنطقة الحرة العامة ببورسعيد (٧٧ مشروعا) تليها الاسكندرية (٧٤ مشروعا) ، فالسويس (٢٥ مشروعا) وأخيرا القاهرة (٢٣ مشروعا) .

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى السنوى للمشروعات الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ .

ويتضح من (الجدول رقم ٢٦ من الملحق) أيضا أن المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة العامة تنقسم الى أربعة أنشطة هى التخزين ، التصنيع ، الخدمات ، التجارة والمال .

وتوفر هذه المشروعات الموافق عليها بالمناطق الحرة العامة ١٠٠٤٤ فرصة عمل منها ٩٤٦٠ فرصة عمل للمصريين بنسبة ٩٤٫٢ ٪ من اجمالى الفرص المتاحة وتقدر أجورهم بـ ١٤٫٩ مليون جنيه بنسبة ٨٠٫٦ ٪ من اجمالى الأجور التقديرية (١٨٫٥ مليون جنيه مصرى) بينما وفرت المشروعات التى بدأت الانتاج فعلا ٧٧٧٨ فرصة عمل وبلغت اجمالى أجورها ١٤٫٠ مليون جنيه ، كان نصيب المصريين ٧٣٨٦ فرصة عمل بنسبة ٩٤٫٩ ٪ من اجمالى فرص العمل ، وبلغت أجورهم ١١٫٣ مليون جنيه بنسبة ٨٠٫٨ ٪ من اجمالى الأجور الفعلية .

وقد ساهم القطاع العام المصرى فى مشروعات المناطق الحرة العامة بـ ١٤٫٤ مليون جنيه بنسبة ١٣٫٠ ٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات التى ساهم فيها القطاع العام والتى تبلغ ١١٠٫٣ مليون جنيه وقد ساهم بـ ١١ مشروعا تمثل ٤٫٩٥ ٪ من اجمالى المشروعات الموافق عليها .

كما ساهم القطاع الخاص المصرى بـ ٩٨٫٣ مليون جنيه تمثل ٥٦٫٦ ٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات والتى تبلغ ١٧٣٫٧ مليون جنيه (انظر الجدول رقم (٢٣) من الملحق).

كما بلغ عدد المشروعات الموافق عليها بنظام المناطق الحرة الخاصة ٤٦ مشروعا باجمالى رؤوس أموال ٧١٢٫٥ مليون جنيه منها ١٫٨ مليون جنيه بالعملة المحلية ، ٧١٠٫٧ مليون جنيه بالعملات الأجنبية والتى تمثل ٩٩٫٧٪ من اجمالى رؤوس الأموال، وتبلغ التكاليف الاستثمارية لهذه المشروعات ٨٧٧٫٠ مليون جنيه

منها ٩ر١ مليون جنيه بالعملة المحلية و ١ر٨٧٥ مليون جنيه بالعملة الأجنبية والتى تمثل ٨ر٩٩ ٪ من اجمالى التكاليف الاستثمارية للمشروعات (انظر الجدول رقم (٣١) من الملحق)٠

وتأتى محافظة الاسكندرية فى المقدمة من حيث عدد المشروعات الموافق عليها والتى تبلغ ٢٠ مشروعا باجمالى رؤوس أموال ٩ر٢٢٣ مليون جنيه يليها القاهرة ١٧ مشروعا باجمالى رؤوس أموال تقدر ب ٩ر٤٥٢ مليون جنيه ،يليها السويس ٧ مشروعات باجمالى رؤوس أموال ٧ر٣٤ مليون جنيه وأخيرا بورسعيد ٢ مشروع باجمالى رؤوس أموال ٧٨٢ ألف جنيه (انظر الجدول رقم/١٤ من الملحق)٠

ويوضح (الجدول رقم/٣١ من الملحق) أيضا أن المشروعات المقامة فى المناطق الحرة تنقسم الى أربعة أنشطة أولا التخزين ثم التصنيع ثم الخدمات ، وأخيرا التجارة والمال على حسب أهميتهم النسبية؛وتوفر مشروعات المناطق الحرة الخاصة ٧٧٣١ فرصة عمل تبلغ أجورها التقديرية ٤ر٢٦ مليون جنيه ، وتبلغ فرص العمل المتاحة للمصريين ٧٣٦٧ فرصة عمل بنسبة ٣ر٩٥ ٪ ٠ وقد وفرت مشروعات المناطق الحرة التى بدأت الانتاج ٦٨٢٢ فرصة عمل ، قدمت للمصريين ٦٥٥٠فرصة عمل بنسبة ٠ر٩٦ ٪ من الاجمالى ؛ كما بلغت أجورهم ٢ر٢٠ مليون جنيه بنسبة ٧ر٩٠ ٪ من اجمالى الأجور والتى تبلغ (٣ر٢٢ مليون جنيه)(١)٠

وقد ساهم القطاع العام المصرى فى مشروعات المناطق الحرة الخاصة ب ٩ر٩٥ مليون جنيه تمثل ٩ر٨٦ ٪ من اجمالى

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى السنوى للمشروعات الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٦/١٢/٣١٠

رؤوس أموال المشروعات والتى تبلغ ٣ر١١٠ مليون جنيه وبلغ عدد المشروعات التى ساهم فيها ١٠ مشروعات تمثل ٧ر٢١ ٪ من اجمالى عدد المشروعات الموافق عليها بالمنطقة الحرة الخاصة .

كما ساهم القطاع الخاص المصرى فى مشروعات المناطق الحرة الخاصة بـ ٣ر٧٤ مليون جنيه وتمثل ٨ر٤٢ ٪ من اجمالى رؤوس أموال المشروعات التى تبلغ ٧ر١٧٣ مليون جنيه . انظر (الجدول رقم (٢٣) من الملحق).

هذا وقد تم سحب ١٦ مشروعا بالمناطق الحرة العامة واجمالى رؤوس أموالها ٠ر٣٤ مليون جنيه ، عدد ٣ مشروعات بالمناطق الحرة الخاصة واجمالى رؤوس أموالها ١ر٤٣٦ مليون جنيه ، وذلك فى الفترة من ١٩٨٦/١/١ حتى ١٩٨٦/١٢/٣١.

من خلال هذا الاستعراض يتضح لنا ضآلة حجم الاستثمارات الأجنبية واتجاهاتها غير التنموية ، حيث يتجه رأس المال الأجنبى الى التخزين حيث الأرباح المرتفعة. وليس أدل على ذلك من أن مجلس ادارة هيئة الاستثمار قد وافقت على أن يقوم أحد بيوت الخبرة الأمريكية باعداد دراسة لوضع نظام خاص بالمناطق الحرة لمصر ويقوم جهاز المعونة الأمريكية بتمويل الدراسة (1) حيث أن النظام المطبق حاليا فى الأسواق الحرة بشأن نظام هونج كونج وشنن بايرلندا، ثبت أنها نظم لا تصلح لمصر .

واذا نظرنا الى بعض الملامح الرئيسية لأنشطة مشروعات المناطق الحرة نجد أن عدد المشروعات الصناعية الموافق عليها

---

(1) المصدر : الأهرام الاقتصادى ، عدد أول أغسطس ١٩٧٨.

حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ بلغ ٦٦ مشروعا بنسبة ٢٤٫٦ ٪ من اجمالى المشروعات وتبلغ تكاليفها الاستثمارية ١٩٣٫٩ مليون جنيه .وهكذا يعكس لنا أنه بالرغم من المزايا التى يمنحها القانون للمستثمرين فى المناطق الحرة الا أنها لم تنجح فى جذب مزيد من استثمارات الدولة الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا الغربية .

وبلغت مشروعات قطاع الخدمات ٢٩ مشروعا بنسبة ١٠٫٨ ٪ من اجمالى المشروعات معظمها مشروعات خدمات أنشطة البترول وبلغ اجمالى تكاليفها الاستثمارية ٣٧٨٫٧ مليون جنيه أما مشروعات تخزين السلع الانتاجية والوسيطة فقد بلغت ١٦٨ مشروعا بنسبة ٦٢٫٧ ٪ من اجمالى المشروعات بتكاليف استثمارية ١٩٥٫٤ مليون جنيه أما مشروعات التجارة والمال فقد بلغت ٥ مشروعات بنسبة ١٫٩ من اجمالى المشروعات بتكاليف استثمارية ٤٢٦٫٢ مليون جنيه (انظر الجدول رقم /٢٥ من الملحق).

وتفيد التقارير الرسمية (١) أن التركيز فى استثمارات المناطق الحرة على مشروعات التخزين أمر أصبح ضارا بالاقتصاد القومى بحيث يتجه التخزين الى الاحتفاظ بالسلع الاستهلاكية المقدرة للمناطق الحرة بقصد ادخالها لداخل البلاد - بمعنى أنه تحول الى تخزين للاستهلاك المحلى وهو ما يتم بالمخالفة للهدف الرئيسى من انشاء مشروعات التخزين فى المناطق الحرة بقصد تجارة الترانزيت وتخزين السلع المنتجة محليا بغرض ادخال التعديلات عليها لتصديرها للخارج وليس للتصدير للسوق المحلية وقد أفادت فتوى مجلس الدولة بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠، بأنه لا يجوز قانونا الترخيص للمناطق الحرة بالقيام بالتخزين

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (تقرير غير منشور).

للاستهلاك المحلى باعتبار أن هذا النشاط لا يدخل ضمن الأنشطة الجائز الترخيص بها قانونا فى هذه المناطق وانه اذا كان ثمة تراخيص قد صدرت فى هذا الشأن فانها تكون مخالفة لأحكام القانون ، وان التخزين للاستهلاك يخضع لقانون الجمارك (رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - الفصل الثالث - الباب الرابع) - الخاص بنظام المستودعات .

ويبدو أن تدخلا ما يعد أمرا مطلوبا بقصد وقف هذه الظاهرة حتى لا تتحول المناطق الحرة العامة والخاصة الى مخزون سلعى للمدينة الحرة ببورسعيد بتأثيراتها الضارة على دفع الاتجاهات الاستهلاكية غير الضارة فى الاقتصاد المصرى اذ أنه يجب :

أولا : عدم استمرار السماح بانشاء هذه المناطق ومنح التراخيص لمشروعات داخلها بالمخالفة لأحكام المشرع .

ثانيا : عدم السلبية تجاه هذا مما يؤدى حتما الى الاضرار بالاقتصاد القومى وتحويله الى سوق استهلاكية مفتوحة بفعل مناطق التخزين داخل المناطق الحرة بدلا من أن تكون هذه المناطق محطات تصدير للمنتجات المحلية للأسواق العالمية .

وبعد استعراض اتجاهات الاستثمار بالمناطق الحرة يتضح لنا أن نشاط الاستثمار فى المناطق الحرة من وجهة نظر الاقتصاد القومى لم يحقق الأهداف الأصلية وراء اعتماده كسياسة ضمن نطاق قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى ، ونظرا لطغيان نشاط التخزين على بقية الأنشطة المستهدفة ، ثم ما تميز به هذا النشاط التخزينى من تخزين بغرض الاستهلاك المحلى سواء بتصدير سلع الاستهلاك المعمرة وغيرها الى الاقتصاد المحلى مباشرة أو من خلال المدينة الحرة ببورسعيد .

المبحث الثالث
حجم مساهمة رؤوس الأموال المصرية والأجنبية في الاستثمارات المقدرة بالمناطق الحرة

جدول رقم (٣٣)
اجمالى مساهمات الدول فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة العامة والخاصة حتى ٣١ / ١٢ /١٩٨٦

المناطق	مصر		الدول العربية		الولايات المتحدة الامريكية		السوق الأوربية المشتركة		دول أخرى	
	قيمة المساهمة	٪	قيمة المساهمة	٪	قيمة المساهمة	٪	قيمة المساهمة	٪	قيمة المساهمة	٪
المناطق الحرة العامة	١١٢٧٤٤	٥٢	٣٢٦٨٨	١٥	١٨٣١٠	٨	١٨٩٣٩	٩	٣٤٨٦٢	١٦
المناطق الحرة الخاصة	١٧٠٢٨٨	٢٤	٤١٥٤٠٢	٥٨	٢٣١٦٩	٥	١٨٨٩٧	٣	٧٤٧٠٧	١٠
الاجمالى	٢٨٣٠٣٢	٣٥و	٤٤٨٠٩٠	٤٨	٥١٤٧٩	٥ر٥	٣٧٨٣٦	٤	١٠٩٥٦٩	١٢

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة البيان الاحصائى للمشروعات الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ جدول رقم (٢٤) من الملحق.

تأتى مساهمات البلاد العربية فى مقدمة مساهمات الدول فى المشروعات الموافق عليها للعمل بالمناطق الحرة يليها

مصر ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثم السوق الأوربية المشتركة كما هو موضح بالجدول السابق .

ويتضح من الجدول السابق ما يلى :

١ - ان مساهمة رؤوس الأموال المصرية لازالت تمثل الجانب الأكبر من استثمارات المناطق الحرة العامة حيث تبلغ قيمة المساهمة المصرية ٧ر١١٢ مليون جنيه بنسبة ٥٢ ٪ من اجمالى قيمة المساهمة فى مشروعات المناطق الحرة العامة الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ويبلغ قيمة مساهمة القطاع العام المصرى فى رؤوس أموال هذه المشروعات ٤ر١٤ مليون جنيه بنسبة ٨ر٦٪ واجمالى مساهمة القطاع الخاص المصرى ٣ر٩٨ مليون جنيه بنسبة ٢ر٤٥ ٪ .

كما تبلغ قيمة مساهمة رؤوس الأموال المصرية فى مشروعات المناطق الحرة الخاصة الموافق عليها ٢ر١٧٠ مليون جنيه بنسبة ٢٤ ٪ من اجمالى رؤوس أموال هذه المشروعات ويبلغ قيمة مساهمة القطاع العام المصرى فى هذه المشروعات ٩ر٩٥ مليون جنيه بنسبة ٥ر١٣ ٪ واجمالى مساهمة القطاع الخاص المصرى ٣ر٧٤ مليون جنيه بنسبة ٥ر١٠ ٪[1].

ويتلاحظ لنا من خلال هذه الاحصائيات أن مشاركة رأس المال الوطنى من خلال القطاع الخاص تزيد عند مشاركته من خلال القطاع العام وهذا اتجاه جيد ومرغوب لو أنه كان بقصد تحقيق الأهداف الانمائية التى توخاها المخطط المصرى من تبنى سياسة المناطق الحرة كأحد روافد الاستثمارات المباشرة

---

(١) انظر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى للمشروعات الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ الجدول رقم ٢٣ ، ٢٤ .

ولكن ما يمكن اشارته بشأن هذه النقطة هو أن اقبال القطاع الخاص على انشاء مشروعات التخزين أو التعبئة والتغليف (العمليات الصناعية البسيطه) قد يكون بقصد التصدير للسوق المصرى ثانية وهو لذلك يعمل كاتجاه ضار .

٢ - تبلغ قيمة مساهمة الدول العربية فى روؤس أموال مشروعات المناطق الحرة العامة الموافق عليها ٣٢ر٧ مليون جنيه بنسبة ١٥ ٪ ، وفى المناطق الحرة الخاصة ٤١٥ر٤ مليون جنيه بنسبة ٥٨ ٪ من روؤس أموال هذه المشروعات .

٣ - تبلغ قيمة مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية فى روؤس أموال هذه المشروعات الموافق عليها فى المناطق الحرة العامة ١٨ر٣ مليون جنيه بنسبة ٨ ٪ وفى المناطق الحرة الخاصة بـ ٢٣ر٢ مليون جنيه بنسبة ٥ ٪ .

٤ - تبلغ قيمة مساهمة دول السوق الأوربية المشتركة فى روؤس أموال هذه المشروعات الموافق عليها فى المناطق الحرة العامة ١٨ر٩ مليون جنيه بنسبة ٩ ٪ وفى المناطق الحرة الخاصة ١٨ر٩ مليون جنيه بنسبة ٣ ٪ .

٥ - أما الدول الأخرى فيبلغ اجمالى مساهمتها فى روؤس أموال المشروعات الموافق عليها فى المناطق الحرة العامة ٣٤ر٨ مليون جنيه بنسبة ١٦ ٪ وفى المناطق الحرة الخاصة ٧٤ر٧ مليون جنيه بنسبة ١٠ ٪ .

ويلاحظ أن الشكل القانونى للمشروعات التى تعمل بنظام المناطق الحرة العامة والخاصة قد يأخذ شكل شركة مساهمة أو شركة تضامن أو مسئولية محدودة أو توصية بسيطة أو فردى أو فرع أو أشكال أخرى ، شأنها فى ذلك شأن الشكل القانونى للمشروعات التى تعمل وفقا لنظام الاستثمار داخل البلاد .

توصيات مقترحـــــات :

١ - العمل على استمرار وقف اعطاء موافقات جديدة لمشروعات التخزين فى المناطق الحرة وتخفيض المساحة المخصصة لهـــا بقصد اجتذاب مشروعات أكثر جدوى للاقتصاد القومى ، وخاصـــة المشروعات الصناعية التى تهدف الى التصدير ، ورفع ايجـــار الأراضى على مشروعات التخزين بقصد عدم زيادة ايرادات المناطـــق الحرة والحد من تلك المشروعات ٠

٢ - العمل على سرعة انجاز المرافق الأساسية فـــى المناطق الحرة فى اطار برنامج زمنى بقصد تحويل المشروعـــات التى بدأت فى مناطق خاصة الى المناطق العامة وتشجيـــع تلك التى فى مرحلة الانتاج على التوطن بسرعة فى المناطـــق الحـــرة ٠

٣ - وقف انشاء مناطق حرة جديدة الى حين استكمـــال الأعمال الانشائية فى المناطق الحالية ولحين عمل دراســـة لنتائج تجربة انشاء هذه المناطق مع محاولة تخصيص جانـــب من المنطقة الحرة فى الاسكندرية لانشاء مناطق صناعية تتركـــز فيها بعض المشروعات الصناعية داخل البلاد وتتمتع بمزايـــا القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ واستخدام المرافق المتاحة فى المناطـــق الحرة المجاورة ٠

الفصل الرابع

مشاكل الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

لقد تلاحظ لنا من التحليل السابق لدور الاستثمار الأجنبى المباشر فى القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصرى انخفاض مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية فى المشروعات الاستثمارية على الرغم من الحوافز والضمانات التى تضمنتها قوانين الاستثمار المختلفة . ويرجع ذلك للعديد من المشكلات التى تعوق تدفق الاستثمار الأجنبى الى مصر .

فقد شكل مجلس الأعمال المصرى الأمريكى فى أكتوبر ١٩٧٥ لجنة لدراسة مشاكل المستثمرين الأجانب ، وشملت اللجنة ٥٠ شركة أجنبية وتتضمن عددا محدودا من الشركات فى كندا، والمانيا ، وبريطانيا التى لها عمليات حالية أو مستقبلة فى مصر،وفى تقرير نتائج[1] هذه الدراسة قامت اللجنة بتصنيف مشاكل الاستثمار الأجنبى تحت العناوين الرئيسية التالية :

١ - المخاطر الاقتصادية والسياسية .
٢ - البيروقراطية والاجراءات الشكلية .
٣ - ندرة رؤوس الأموال الأجنبية ، وتقلبات أسعار الصرف .
٤ - مشاكل قانون الاستثمار .
٥ - البنية الأساسية ونظم الاتصالات .

ولمتابعة تنمية الاستثمار الأجنبى ، دعت الحكومة المصرية المستثمرين العرب والأجانب بالاضافة الى الاقتصاديين

---

(١) - Egypt - U.S., Business council,"Report on foreign investment in Egypt, (unpubished, 1975).

والمتخصصين ورجال الأعمال المصريين ، ورؤساء الأجهزة الحكومية الى مؤتمر سنوى سنة ١٩٧٦ لمناقشة المستثمرين الأجانب عن المشاكل التى يواجهونها فى استثماراتهم داخل البلاد .

وتبين أن المشاكل الرئيسية تتعلق ببعض مواد قانون الاستثمار وندرة العملات الأجنبية ، والاجراءات البيروقراطية ، وتملك المنازل ، ونظام الاتصالات .

وفى هذا الفصل سوف نتعرض لأهم المشاكل التى تعوق الاستثمار الأجنبى المباشر وما نقترحه بشأنها لدفع عملية الاستثمار بما يحقق الأهداف المرجوة وذلك فى عشر مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى .
المبحث الثانى : البيروقراطية والاجراءات الشكلية .
المبحث الثالث : ندرة رؤوس الأموال وتقلبات أسعار الصرف .
المبحث الرابع : مشاكل قوانين وتشريعات الاستثمار .
المبحث الخامس : مشكلات البنية الأساسية .
المبحث السادس : عدم توافر المواد الأولية ومستلزمات الانتاج .
المبحث السابع : نقص القوة العاملة المدربة .
المبحث الثامن : عدم توافر المعلومات والبيانات .
المبحث التاسع : مشكلة أسعار الطاقة والوقود .
المبحث العاشر : مشكلة تملك المستثمرين غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء .

المبحث الأول
عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى

دخلت مصر العديد من الحروب مع اسرائيل منذ أن أنشئت عام ١٩٤٨ وعلى الرغم من ذلك فان المستثمرين الأجانب طبقا لتقرير (مجلس الأعمال المصرى الأمريكى)(١) لم يعتبروا تهديد الحرب ذات تأثير جاد على استثماراتهم فى مصر .

وجاءت معاهدة السلام كخطوة تمهيدية لحل النزاع المصرى الاسرائيلى ووضع نهاية لحالة الحرب بين البلدين تأكيدا للاستقرار السياسى الخارجى ، الا أن عناصر المخاطر السياسية مازالت تحيط بالمستثمرين الأجانب نظرا لعدم الاستقرار السياسى فى الشرق الأوسط مثل الحرب الايرانية العراقية ، وأعمال الشغب فى المملكة العربية السعودية ، والحرب المدنية فى لبنان، بالاضافة الى ذلك عدم موافقة معظم الدول على مفاوضات السلام بين مصر واسرائيل .

الا أنه قد تلاحظ خلال عام ١٩٨٧ عودة العلاقات بين مصر والعديد من الدول العربية التى سوف يكون لها أكبر الأثر فى تشجيع المستثمرين الأجانب على زيادة استثماراتهم.

---

(١)
- -Egypt- U.S., Business Council"Report on foreign investment in Egypt, op. cit.
- -Mclaughlin G.T., Infitah in Egypt: an appraisal - of Egypt's open- Door policy for foreign investment, fordham law Review, vol 46, 1978,p.p. 885 - 906.
- -Agarwal,J.P., determinants of foreign direct investment, A surrey., weltwirtschaftl,ches Archiv, vol 116, No 4, 1980, p.p. 760 - 761.

وبالنسبة لمشاكل عدم الاستقرار الداخلى الناتج عن التغير المتكرر للحكومة منذ عام ١٩٧٤ وهذا يعنى بالنسبة للمستثمر اعادة التفاوض لمشروعاتهم وتأجيل حصولهم على الموافقات ، فنجد أن تغير الحكومة على الرغم من عدم تغير القوانين يأتى بتنظيمات جديدة تؤدى الى وجود مشاكل ادارية بالنسبة للمستثمرين تتمثل فى الوقت والتكاليف .

وبالنسبة للمخاطر الاقتصادية التى تتمثل فى تأميم ومصادرة رؤوس الأموال الأجنبية ، فقد قدم قانون الاستثمار الأجنبى العديد من الضمانات ضد تأميم رأس المال الأجنبى ، وقد وقعت مصر العديدمن الاتفاقات الدولية التى تحمى الاستثمار الأجنبى . وكانت أحدث اتفاقية منها تلك التى وقعت بمدينة واشنطن فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٢ مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية [1] .

المبحث الثانى
البيروقراطية والاجراءات الشكلية

تعتبر البيروقراطية من المشاكل الرئيسية التى تواجه المستثمرين الأجانب فى مصر وقد جاء بتقرير (مجلس الأعمال المصرى الأمريكى) [2] ان شركات الاستثمار يجب أن تجتاز قرابة

(١) راجع الدكتور أحمد صادق القشيرى ، اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار ، الأهرام الاقتصادى، العدد ٧٣١ الصادر فى ١٧ يناير ١٩٨٣ ، ص ٩ - ١٢.

(٢) -Egypt - U.S., Business Council "Report on foreign investment in Egypt., op. cit.

١٨٠ خطوة مختلفة تبدأ من تقديم طلب الموافقة على المشروع وتنتهى بإتمام تأسيس الشركة. ويعانى المستثمرون أيضا من كثرة الأجهزة الحكومية التى يتعاملون معها .

ونشأت البيروقراطية فى مصر نتيجة امتلاء المكاتب الحكومية بالموظفين وتغير سياسة الحكومة نحو الاستثمار الأجنبى، من القيود والحظر الى تشجيعهم وجذبهم بدون تعليم أو تدريب للخدمات المدنية على كيفية التعامل مع المستثمرين الأجانب .

وقد قرر أحد المستثمرين البريطانيين " أن مشكلتنا الرئيسية هى أننا نتعامل مع الخدمات المدنية تلك التى ينقصها القدرة على اتخاذ القرار لأنهم غير مدربين أو لأنهم ليس لديهم الرغبة فى تحمل المسئولية ".

ومن وجهة نظره أن الخدمات المدنية خاصة فى المستوى الادارى الأوسط يتردد فى اتخاذ القرار لسببين : الأول، الخوف من أن يكون القرار خطأ ولذلك فانهم يتجهوا الى العديد من التوقيعات الممكنة قبل أن يضعوا توقيعهم النهائى ، ثانيا : الخوف من أن يتهموا بالرشوة أو الحصول على عمولة .

وقد اتخذت الحكومة خطوة ناجحة للتغلب على هذه المشاكل باعداد كواد من الموظفين الكفء فى تعاملهم مع الاستثمار الأجنبى تحت الاطار التنظيمى لهيئة الاستثمار .

= راجع أيضا :

- Carr, D.W., foreign investment and development in Egypt, op. cit., p.p. 94 - 96.

راجع أيضا :

- Kindra, G.S., Marketing in developing Countries, CROOM HELM PRESS, 1984, p.p. 81 - 82.

ولمحاولة التغلب على بعض هذه المشاكل نقترح الآتى :

١ - وضع برنامج زمنى محدد ، ونظام واضح من حيث التوقيتات والاجراءات والخطوات للتعامل بين هيئة الاستثمار والمستثمرين بحيث يعرف المستثمر بصورة مسبقة عن المدة التى سيتم خلالها الموافقة على المشروع ، وتحركه داخل الهيئة .

٢ - سرعة البت فى طلبات المستثمرين ، وتركيز الاجراءات فى جهة واحدة يوجه المستثمرون اليها طلباتهم ويتلقون منها الموافقات وتراخيص الاستيراد وقرارات تحويل الأرباح ...... الخ بما يوفر الوقت والجهد على المستمثر .

٣ - توضيح التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التى يلزم تطبيقها على المستثمر الأجنبى حتى يكون على بينة منها وذلك مثل التشريعات الخاصة بقانون الاستثمار وتعديلاته، التشريعات الخاصة بالجمارك والنقد ، والتعديلات المقامة عليها بالاضافة الى التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية وقوانين العمل ...... الخ .

٤ - الاعلام عن المجالات المطلوب الاستثمار فيها بصورة محددة ويمكن أن يكون وفقا للتقسيم الآتى : مجالات مسموح بها - مجالات ممنوعة - مجالات ذات أولوية - ومجالات تحظى بموافقات فورية .

٥ - اتباع سياسات ايجابية للاستثمار فى مصر تقوم هيئة الاستثمار بمقتضاه بالسعى للمستثمر لعرض مشروعات محددة تتوافق مع خطة التنمية الاقتصادية .

٦ - مراجعة شكوى المستثمرين الأجانب من خلال تعاملهم اليومى مع هيئة الاستثمار عن طريق انشاء مكتب لتقلى الشكاوى ودراستها ومحاولة التغلب عليها .

المبحث الثالث

ندرة رؤوس الأموال الأجنبية وتقلبات أسعار الصرف[1]

يعتبر توافر العملات الأجنبية عاملا هاما للمستثمرين الأجانب لتمكينهم من استيراد مستلزماتهم من المواد الأولية والآلات - وخدمة ديونهم الخارجية - وتحويل أرباحهم وربما اعادة رأس المال . وهذه المشكلة لا تؤثر على الشركات الاستثمارية التى تحصل على أرباحها بالعملات الأجنبية كالسياحة والبترول .

الا أنه من المتوقع أن المنح والقروض التى تتلقاها مصر من الدول المختلفة ، مع الزيادة المتوقعة من عائد قناة السويس وتصدير البترول وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج سوف تقابل طلبات المستثمرين الأجانب .

والمشكلة الأخرى تتعلق باختلاف معدلات الصرف المطبقة[2] ففى ظل القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨٥ كانت الفجوة كبيرة بين سعر الصرف الرسمى وسعر الصرف بالسوق الحرة ، الأمر الذى

---

(١) -CARR , D.W., foreign investment and development in Egypt, op. cit., p.p. 98 - 100.

(٢) -Driscoll, R.E. & Zaki, F.A. & Hayek, P.E., foreign investment in Egypt, op. cit., p.p. 24-32.

يعوق المشاركة بالعملات الحرة فى رؤوس أموال المشروعات حيث أنها تحتسب بأقل من قيمتها الحقيقية ، وبالتالى ستهبط الأرباح السنوية تبعا لذلك .

وقد قامت الدولة فى منتصف عام ١٩٨٧ بتخفيض قيمة الجنيه المصرى ليصبح السعر الرسمى مقارب لسعر السوق الحرة . وتوحيد أسعار الصرف من خلال سوق حرة للعملات.

وهذا الاجراء قد تأخر ١٣ عاما هى عمر الانفتاح وأصبح ضرورة لا اختيار باعتباره أحد الشروط الأساسية المكملة لسلسلة الاجراءات والقوانين التى شكلت ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى. وطبقا لهذا الرأى فقد كان من الواجب اقرار سوق نقد تجارية محدودة يتم فيها تبادل العملات الأجنبية بالجنية مع اقرار سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تعتمد فى الأساس على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الداخلى ودخوله عمليات الاستيراد من الخارج مباشرة ولذا فقد كان من الواجب استيفاء الجانب النقدى لهذه السياسة وهى الخاصة بتيسير حصول القطاع الخاص على ما يحتاجه من نقد أجنبى لتمويل وارداته من الخارج[1].

ونرى فى هذا الصدد:

فى المدى القصير اطلاق حرية التعامل بالنقد الأجنبى للبنوك وفروعها وأن يكون تحديد سعر الصرف اليومى باللجنة المشكلة بالبنك المركزى واقعيا وفقا لظروف العرض والطلب

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع الدكتور أحمد جامع ، توحيد أسعار الصرف من خلال سوق حرة للعملات تأخر ١٣ عاما - هى عمر الانفتاح - وأصبح ضرورة لا اختيار، حديث لجريدة الأهرام ، العدد رقم ٣٦٥٦٣ ، الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١/١٦ ، ص٥٧

مع العمل على جذب مزيد من مدخرات المصريين بالخارج ووضع التيسيرات التى تحقق ذلك على أن يدرس على المدى الطويل وضع نظام كامل للترخيص للصيارفة للعمل من خلال ضمانات كافية توضع لهذا الغرض ، أضف الى ذلك أن هدف تحقيق قدر جيد من التصدير يستتبعه ضرورة وضع التيسيرات التى تحقق ذلك من ناحية ايجاد نظام جيد لحوافز التصدير وتنشيط دور بنك الصادرات وتهيئة ظروف الانتاج التى تحقق انتاج سلع جيدة وبتكلفة مناسبة تستطيع أن تقف على قدم المساواة مع السلع المثيلة فى الأسواق العالمية لما فى ذلك من تأثير مباشر على توفير العملات الحرة وهذا يسهم بدوره فى ثبات أسعار الصرف وبالتالى سوف يساعد على تشجيع تدفق الاستثمار الى مصر(١).

المبحث الرابع
مشاكل قوانين وتشريعات الاستثمار

لقد صدر قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ مانحا العديد من المزايا للمستثمرين الأجانب . وتتحدد قيمة تشريع الاستثمار فى الدول النامية ، بمدى فاعليته فى تحقيق أهدافه (بصفة خاصة جذب رؤوس الأموال للمساهمة فى تنمية اقتصاد الدولة على نحو لا يخل بسيادتها ويمكنها من رقابة الاستثمارات الأجنبية). وعادة ما تعكس نصوص تشريع الاستثمار بدرجات متفاوتة ، أحد أهدافه أو بعضها مجتمعة . فالنصوص المتعلقة بالمزايا والضمانات والاعفاءات التى يمنحها التشريع

---

(١) راجع الدكتور أحمد جامع ، توحيد أسعار الصرف من خلال سوق حرة للعملات ، حديث لجريدة الأهرام ، مرجع سابق ، ص ٧٠

للمستثمر الأجنبى يستهدف بها تشجيع استقطاب رؤوس الأموال من الخارج بغرض الاستثمار على اقليم الدولة والنصوص التى تحدد مجالات الاستثمار يقصد بها توجيه رؤوس الأموال الى القطاعات التى لها أولوية خاصة فى خطة التنمية (1).

وقد اشتكى كثيرا من المستثمرين من عدم وضوح وتضارب بعض القوانين الاستثمارية وان مشاكلهم قد زادت بعد صدور سلسلة من القرارات والقوانين المضادة للاستثمار منذ عام ١٩٨٢ الأمر الذى أدى الى فقدان الثقة فى عدد من السياسات ومن هذه الاجراءات ما يلى :

١ - الغاء حق المشروعات الاستثمارية فى الاستيراد بدون اذن - وهو الحق المنصوص عليه بالمادة ١٥ من قانون الاستثمار - واخضاع هذه المشروعات الى لجان الترشيد، رغم أن هذه المشروعات ومستلزمات انتاجها قد تضمنتها الدراسة الاقتصادية المعتمدة من هيئة الاستثمار ومن الجهات الفنية المختصة بالدولة .

- ونرى أنه كان من الأفضل احترام ما نص عليه قانون الاستثمار ويمكن للدولة ان شاءت أن تعلن عن قوائم مدروسة تشمل الأصناف المحظور استيرادها .. بدلا من اخضاع تلك المشروعات للجان الترشيد .

٢ - صدر قرار وزير المالية رقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢ بالغاء قرار نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ والذى كان يقرر الافراج عن واردات المشروعات الاستثمارية طبقا للقيم الواردة بالفواتير المصاحبة لها - ولمصلحة الجمارك أن تحصل أى فروق اذ ثبت لها ما يخالف ذلك وترتب على الغاء هذا التيسير متاعب المستثمر مع الجمارك .

---

(1) راجع د. أحمد شريف الدين ، الاستقرار التشريعى ومناخ الاستثمار ،جريدة الاهرام ، عدد ٣٦٣٥٣، الصادر فى ١٩٨٦/٦/٢٠ ص ٧.

٣ - ألغت وزارة المالية حق هيئة الاستثمار فى التوصية بالاعفاء الجمركى للمعدات الواردة لمشروعات الاستثمار ونقلت هذا الحق لنفسها وأصبح من المستحيل أن يحصل المستثمر على أى اعفاء من خلال وزارة المالية وترتب عليه زيادة التكلفة الاستثمارية للمشروعات .

٤ - كبلت هيئة الاستثمار نفسها بقيود للحد من قبول المشروعات وهذه القيود لم ترد بقانون الاستثمار أو بلائحته التنفيذية .. ذلك فى الوقت الذى يتعين عليها أن تتبع سياسة تجذب مزيدا من الاستثمارات بدلا من طردها واهدار المزيد من فرص الاستثمار(١) .

٥ - حددت المادة ١٦ من القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمادة ٥٠ من اللائحة أربعة معايير للاعفاء اذا انطبق واحد منها على المشروع فله أن يتمتع بالاعفاءات الجمركية على ما يستورد من آلات ومعدات لازمة للانتاج الا أن اللجنة العليا للاستثمار أصدرت معايير وقواعد جديدة رأت أن تطبق على المشروع الذى يطلب اعفاء بالمخالفة لما جاء بقانون الاستثمار ، بالاضافة الى ذلك صدر قانون ٩١ لسنة ١٩٨٣ المنظم للاعفاءات الجمركية لجميع أجهزة الدولة وجاء فى صدر هذا القانون أن يطبق أيضا على المشروعات الاستثمارية ، وبالتالى لم تنل معظم المشروعات حقها فى الاعفاءات الواردة بقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤، مما أثر على السيولة النقدية للشركات وجعلها منذ البداية غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها .

---

(١) راجع د. أحمد الدرش ، د. عاطف عجوة ، كيف نهيىء المناخ للاستثمار من أجل استقرار معدل النمو الاقتصادى جريدة الاهرام ، العدد ٣٦٣٥٣ ، الصادر فى ١٩٨٦/٦/٢٠.

٦ - أما القضية الأخرى التى تكاد تجمع عليها كل شركات المنتجات الغذائية فهى قضية التسعير واذا كانت علة التسعير الجبرى الأساسية هى حصول المنشأة على خامات أو خدمات مدعمة من الدولة أو تدبير النقد الأجنبى لها بالأسعار الرسمية فهو غير وارد بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤. وعليه تقوم المشروعات الاستثمارية بتوفير كافة مستلزمات الانتاج واحتياجاتها من المواد الخام والالات سواء من الخارج أو من السوق المحلية بالسعر الحر وتقوم بسداد قيمة ما تستهلكه من طاقة - كهرباء - مازوت - سولار - بالأسعار العالمية أو فى بعض الأحيان بما يزيد عليها (1) ونرى فى هذا الصدد ضرورة وقف التدخلات المتكررة من الوزارات فى شركات القطاع الخاص على الأخص فيما يتعلق بالتسعير الجبرى وأن تكون وزارة الصناعة هى المسئولة عن تسعير بعض المنتجات الصناعية .

٧ - مشكلة اعادة التصدير وتتمثل فى أن الشركة التى تقوم بالتصدير لها مشكلة خاصة تسمى "الدورباك" أو اعادة التصدير، وهذا معناه باختصار أن جميع مستلزمات الانتاج التى تحصل عليها هذه الوحدات الانتاجية من الخارج لتصبح منتجات بهدف اعادة تصديرها تدفع عنها رسوما جمركية وعند اعادة تصدير هذه الخامات فى شكل منتج نهائى تسترد الشركة ما دفعته من رسوم جمركية . ولأن هذه الواردات لا تخرج من الدائرة الجمركية قبل سداد الرسوم فان المبالغ تدفع فورا ، والمفروض أن تكون المعاملة بالمثل وأن تحصل هذه الوحدات على الرسوم التى دفعتها بمجرد تصدير انتاجها . الا أن الأمر يطول ويمتد لشهور

---

(1) راجع د. فاروق سلام . هموم المستثمرين ، حديث الى جريدة الاهرام ، العدد ٣٦١٧٠ الصادر فى ١٩:١٢:١٩٨٥ ، ص ٠٣

وسنوات مما يؤثر على السيولة النقدية ويخلق عجزا غيرحقيقي في الالتزام بعقود التصدير ، هذه احدى مشاكل الشركات الاستثمارية .

ولذا نرى ضرورة التنسيق بين تشريعات الاستثمار لأن تشريع الاستثمار مجرد جزء من البناء التشريعي للدولة، الذى يجب أن تتجانس مكوناته لتسير بدون تناقض أو تصادم .

المبحث الخامس

مشكلات البنية الأساسية

عدم ملائمة البنية الأساسية في مصر يمثل مشكلة بدرجات مختلفة لكل المستثمرين فصعوبة الحصول على مواقع صناعية ملائمة ، وعدم ملائمة الطرق والنقل بالسكك الحديدية ، ونقص المنافع العامة ، وفقر نظام التليفونات وطاقة التلكس المحدودة كل هذا يمثل مشكلة البنية الأساسية التى تواجه المستثمرين الأجانب ، وصعوبة تملك المنازل ونقص وسائل الراحة تمثل من جهة أخرى احدى مشاكل البنية الأساسية (١).

وتعتبر هذه المشكلة ذات تأثير حقيقي على جذب المستثمرين الأجانب وقد عملت الحكومة المصرية في اطار الخطة الخمسية (١٩٨٢ - ١٩٨٧) على تجديد وتوسيع وسائل النقل والمواصلات ، وانشاء الكبارى لتسهيل حركة المرور ، وتوسيع شبكات التليفونات والتلغراف والبريد ، وتسهيلات الموانى لتحسين البنية الأساسية في الدولة .

---

(١) - CARR. D.W., foreign investment and development in Egypt, op. cit., p.p. 96 - 98.

حيث أكد Robinson [1] أن قلة القيود التجارية والأعباء الجمركية وملائمة البنية الأساسية والتسهيلات الادارية من بين العوامل الرئيسية التى تضعها الشركات فى الاعتبار عندما تقرر الاستثمار فى الخارج .

ويمكن لهيئة الاستثمار أن تقوم بتحديد بعض المناطق التى فى حاجة الى استثمارات أجنبية فى ضوء خطة التنمية الاقتصادية للدولة ، وتعطى للمستثمر حق الاختيار فيما بينهم مع توفير أماكن معيشة بهذه المناطق للمستثمر،ثم تقوم الهيئة باختيار المشروعات الأنسب لخططها ، بهذه الطريقة سوف تكون الحكومة قادرة على بيع الأراضى بأسعار رخيصة للمستثمرين فى المناطق التى تحتاج الى تنمية ، وفى نفس الوقت يوفر المستثمرون من الوقت وتكاليف ايجاد أماكن لاقامتهم .

ومن المفيد فى هذا الشأن ضرورة الاسراع بتنفيذ أعمال البنية الأساسية وتوفير ما يلزمها من اعتمادات .

المبحث السادس

عدم توافر المواد الأولية ومستلزمات الانتاج اللازمة للمشروع

عدم توافر المواد الأولية يمثل مشكلة لبعض المستثمرين، وفى الحقيقة أن توافر المواد الأولية يعتبر مشكلة أو لا يعتبر بالنسبة للشركات الاستثمارية يعتمد على طبيعة العمل وسهولة استيراد المواد الأولية المطلوبة . ونرى الآتى :

(١) -Robinson, Harry.J., The Motives and flow of foreign invectment (stanford Research institute, california 1961).

- تستطيع الحكومة أن تتغلب على هذه المشكلة عن طريق استيراد المواد الأولية بتوفير العملات الأجنبية للاستيراد، وبتسهيل اجراءات الاستيراد وتنظيمها ، ومنح بعض الاعفاءات الجمركية على بعض المواد الأولية الضرورية. وتميز المشروعات الاستثمارية التى تعتمد على المواد الأولية المحلية .

- يجب أن يقوم المشروع بحصر احتياجاته نوعا وكما من كل مستلزمات الانتاج والخامات وما يتعلق بها واللازمة له على مدار السنة المالية وبما يتفق وطبيعة النشاط وطاقته الانتاجية لدراستها ومعرفة مدى مطابقة ذلك لأهداف المشروع ليتم التصديق عليها مرة واحدة ودون التقيد المطلق بالأسعار وفى حدود النسب المعقولة ويكفى بعد ذلك تصديق المسئول عن التنفيذ بالهيئة مادامت فى حدود ما سبق التصديق عليه .

ويعتبر ما سبق بمثابة خطة استيرادية سنوية للمشروع يتم الالتزام بها وتنفيذها بموافقات فورية من الهيئة لتلافى التأخير فى اجراءات الموافقات لفترات طويلة ولعلاج ما يطرأ دائما من مشكلات فى هذا الخصوص .

- يمكن تحقيق أهداف ترشيد الاستيراد من خلال اعادة تنظيم ووضع فئات التعريفة الجمركية واعداد قوائم جديدة للسلع ترتبط بتعريفة متدرجة وليس من خلال الاجراءات المعمول بها حاليا وهى لجان الترشيد ..... مع تأكيد الأخذ بأحكام المادة ١٥ من قانون الاستثمار التى تعفى المشروعات من العرض على لجان البت ، وقصر التعامل فى هذه الناحية على الهيئة فقط كما كان متبعا قبل ذلك .

المبحث السابع

نقص القوة العاملة المدربة

القوة العاملة فى مصر ليست مشكلة . ولكن العمالة المهرة والمدربة والخبرات الفنية تعتبر مشكلة رئيسية لأغلب المستثمرين الأجانب[1] ، فالاستثمار الأجنبى يأتى بالتكنولوجيا الحديثة فى شكل أجهزة ومعدات وفنون جديدة الأمر الذى يتطلب مهارات خاصة ، مع تدفق العمالة الكفء والخبرات الفنية خارج البلاد الى الدول العربية الغنية وهذا يعتبر السبب الرئيسى وراء هذه المشكلة .

وتستطيع الحكومة حل هذه المشكلة عن طريق التغير التدريجى لسياسة التعليم السائدة الى ما هو معروف بالتعليم الفنى وانشاء مراكز تدريبية تقوم على أحدث الوسائل التكنولوجية الحديثة وفى غضون ذلك سوف يأتى المستثمر الأجنبى ببرامج تدريبية تلائم ما أتى به من تكنولوجيا لتحقيق مصلحة شخصية له وفى نفس الوقت سوف تعود بالفائدة على الاقتصاد القومى .

ويجب على الحكومة فى حالات قليلة فقط (المهارات النادرة) أن تطبق نظام وحصص نسبية لهجرة العمالة الى الدول العربية . وتحويل مكاسب العمال فى الحال لتكون المصدر الأول للعملات الأجنبية فى الدولة .

---

(١) - CARR, D.W., foreign investment and development in Egypt, op. cit., p.p. 108 - 110.

المبحث الثامن

عدم توافر المعلومات والبيانات

عدم توافر المعلومات والبيانات تعتبر مشكلة رئيسية لجميع المستثمرين ، حيث يعتمد عليها المستثمرين فى بناء دراستهم العملية من خلال حجم السوق ، القوة العاملة، الناتج وغير ذلك من المعلومات(١).

وللتغلب على هذه المشكلة نقترح الاسراع بانشاء مراكز للمعلومات حيث بدونها يكون أى عمل أو دراسة غير كاملة .

وتزويد الهيئة بالخرائط والمعلومات عن الأراضى المتاحة للمشروعات ومدى تجهيزها بالمرافق والاحتياجات وأسعارها ونسب التميز فيها لتكون تحت نظر الهيئة وتكون المعلومات ميسرة للمستثمر .

المبحث التاسع

مشكلة أسعار الطاقة والوقود

تمثل مصادر الطاقة المختلفة للمشروعات (مواد بترولية ومشتقاتها - كهرباء - غاز - فحم ..... الخ) عنصرا رئيسيا فى نفقات التشغيل السنوية وتؤثر تأثيرا مباشرا فى تكلفة الانتاج ، وقد تصل فى بعض المجالات الى نسبة عالية جدا من نفقة الانتاج بما يؤثر على سعر المنتج النهائى(٢).

---

(١) -Driscoll, R.E., & Zaki, F.A., & Hayek, P.E., foreign investment in Egypt, op. cit., p.p. 51-52.

(٢) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، مذكرة غير منشورة .

ويتم بيع مستلزمات الانتاج من عناصر الطاقة والوقود بمختلف أنواعها بالأسعار العالمية للمشروعات المنشأة فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل ، بينما تعامل المشروعات خارج القانون ٤٣ بالأسعار المحلية (المدعمة) وقد يكون المجال والنشاط واحدا وبما لا يوفر فرصا متكافئة بين المشروعات ويؤدى الى انخفاض العائد على رأس المال المستثمر فى ظل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤، وهو أحد أسباب الاتجاه الى ترك مظلته ، ويظهر ذلك الأثر جليا فى مجال المشروعات السياحية التى تتمتع بمزايا القانون رقم (١) لسنة ١٩٧٣ومشروعات استصلاح الأراضى واستزراعها ، وان كانت قد تم حلها مرحليا بالنسبة لمشروعات مواد البناء والحراريات •

ونقترح هنا اعادة النظر فى أسعار الطاقة والوقود فى المشروعات التى تعتبر الطاقة فيها عنصرا أساسيا فى التكلفة ، وأن يكون التمييز على أساس نوع النشاط أو المنتج وليس على أساس القانون الخاضع له المشروع •

المبحث العاشر
مشكلة تملك المستثمرين غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء

يمر طلب المستثمر غير المصرى لتملك عقار أو أرض فضاء باجراءات عديدة ومطولة وقد تنتهى بعدم الموافقة على طلبه ، الأمر الذى يمثل مشكلة لجميع المستثمرين غير المصريين لاستثمار أموالهم داخل البلاد •

وحصول المستثمر غير المصرى على عقار لاقامته ، من الأمور التى تشجع على الاستثمار فى مصر وتحقق الاستقرار

للمستثمرين . وتحقيقها لهذه الاعتبارات صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨[1]، وأجاز تملك غير المصريين أشخاصا طبيعيين أو اعتباريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء دون حاجة لأخذ موافقة مجلس الوزراء فى كل حالة على حدة وهو ما كان يتطلبه القانون القديم ، واكتفى بموافقة رئيس الوزراء متى توافرت الشروط الآتية :

١ - أن يكون التملك لعقار واحد فى احدى المدن أو المصايف أو المشاتى بقصد السكنى الخاصة له ولأسرته .
٢ - ألا تزيد مساحة العقار المبنى بملحقاته ، والأرض الفضاء على ثلاثة آلاف متر مربع .
٣ - ألا تكون ملكية العين حصة شائعة مع مصرى .
٤ - أن يحول عن طريق أحد بنوك القطاع العام التجارية نقدا أجنبيا قابلا للتحويل بسعر السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى يعادل الثمن الفعلى الذى تملك به العقار.
٥ - ألا يكون العقار من العقارات المعتبرة أثرا فى تطبيق أحكام قانون حماية الآثار .

وبالاضافة الى ذلك فقد نص القانون الجديد[2] على زيادة مساحة العقار المبنى بملحقاته أو الأراضى الفضاء التى يجوز تملكها الى ثلاثة آلاف متر مربع بدلا من ألف متر مربع ، كما هو الوضع فى القانون القديم .

هذا فضلا عن عدم وضع حد أدنى لسعر المتر فى العقارات المراد تملكها على النحو الذى يقضى به القانون القديم

---

(١) انظر نص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨، الجريدة الرسمية ، العدد ١٤ (مكرر) فى ٩ ابريل ١٩٨٨ ، ص ٤ - ٨.

(٢) انظر المادة رقم ٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ الخاص بتملك غير المصريين للعقارات والأراضى الفضاء .

(٥٠٠ دولار أمريكى على الأقل) واكتفى بأن يحول طالب الشراء نقدا أجنبيا يعادل الثمن الفعلى الذى يتملك به العقار .

واكتفت المادة الرابعة من القانون الجديد بالزام غير المصرى الذى اكتسب ملكية أرض فضاء أن يبدأ البناء عليها خلال مدة لا تجاوز الثلاث سنوات التالية لشهر التصرف فى حين يلزم القانون القديم مالك الأرض باقامة البناء عليها خلال مدة لا تجاوز سنتين وأن يستورد المواد اللازمة للبناء عليها أو يسدد قيمتها بالنقد الأجنبى .

وبالنظر الى القانون القديم الذى كان يمنع بوجه مطلق غير المصرى الذى اكتسب ملكية عقار من التصرف فيه قبل مضى خمس سنوات من تاريخ اكتساب الملكية ، ولمواجهة حالات الضرورة الملجئة للتصرف فى العقار قبل انقضاء هذا الأجل فقد أجازت المادة الخامسة من القانون الحرية لمجلس الوزراء فى حالات الضرورة التى يقررها الاذن بالتصرف فى العقار قبل مضى المدة المذكورة .

ولا شك أن هذا القانون الجديد قد ساهم الى حد كبير فى حل مشكلة تملك المستثمرين غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ، الأمر الذى سوف يؤدى الى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية الى البلاد ، الا أن هناك تحفظا واحدا على هذا القانون : وهو أنه كان من الأجدى بالمشرع أن ينص على ألا تكون العقارات التى يجوز أن يتملكها غير المصريين من مبانى الاسكان الشعبى أو الاقتصادى أو المتوسط، وفى حالة اقامة مبنى على أرض فضاء فيجب على المستثمر غير المصرى توفير مواد البناء من غير المواد الخاضعة للدعم، مع احتفاظ الدولة فى النهاية بملكية الأرض .

الباب الثالث

تقييم تجربة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

الباب الثالث

تقييم تجربة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

لقد استهدف المشرع المصرى بسياسة الانفتاح الاقتصادى خلق مناخ ملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمعرفة الفنية لزيادة الانتاج والانتاجية فى كافة المجالات الاقتصادية وخاصة تطوير صناعاتنا الوطنية لكى تكون قادرة على المنافسة فى الأسواق الخارجية ولكى تساهم فى توفير حاجات الجماهير، وذلك بالاستفادة من التقدم الفنى والتكنولوجى للمؤسسات والشركات الكبيرة العملاقة (١).

وأيضا حفز وتعبئة رؤوس الأموال الوطنية لكى تتكاتف من أجل تنفيذ مشروعات التنمية فى كافة القطاعات ولدعم وزيادة المقدرة التمويلية للاقتصاد القومى من خلال الاستفادة بالطاقات التمويلية العربية والأجنبية لزيادة وتكثيف استثمارات التنمية .

واستعرضنا فى الفصول السابقة سياسة الاستثمار الأجنبى المباشر ودورها فى تنمية الاقتصاد المصرى وتأثيره على القطاعات الرئيسية المختلفة . وسوف نحاول فى ختام هذه الدراسة أن نخرج بتقييم عام لتجربة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر، واضعين فى الاعتبار أن الاستثمار الأجنبى المباشر هو مجرد وسيلة معاونة تكفل فى الأجل الطويل انطلاق الاقتصاد المصرى فى مسار النمو الذاتى وهذا هو المضمون الحقيقى للتنمية، وفى سبيل ذلك سوف نقسم دراستنا الى فصول ثلاثة على النحو التالى:

---

(١) وزارة التخطيط ، الاستراتيجية العامة لخطة التنمية الخمسية (٧٦ - ١٩٨٠) المجلد الأول ، القسم السابع ، ص ٢٠٢ - ٢٠٤.

الفصل الأول

الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

أوضحنا فيما سبق ضرورة استعانة الاقتصاد المصرى بالاستثمار الأجنبى المباشر لتعويض النقص فى الموارد المحلية وزيادة مواردها من النقد الأجنبى والاسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية ٠

ويمكن تلخيص الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر فيما يلى :

١ - احداث زيادة مباشرة فى التكوين الرأسمالى :

فاذا تتبعنا الأثر التراكمى لتلك الاستثمارات على الادخار المحلى الناتج من زيادة الدخل المحلى فاننا نلاحظ أن مشاريع الاستثمار الجديدة حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ استهدفت تشغيل ٢٠١٢٤٤ عامل وتقدر دخولهم بـ ٣ر٣٣٤ مليون جنيه وقد أدت هذه المشاريع الى تشغيل ١٣٦٣٧٦ عامل فى نهاية عام ١٩٨٦ [1] التحقوا فعلا

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى للمشروعات الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ جدول رقم ٢ ، ٤ ٠

بمشروعات الاستثمار التى بدأت الانتاج داخل البلاد وتقدر دخولهم ب ٥ر١٤٥ مليون جنيه مقابل ٢ر١٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ ، ٤ر٤ مليون جنيه حتى عام ١٩٧٩.

وبذلك يمكن أن يكون لهذه الدخول آثارا ايجابية بالنسبة للقدرة على زيادة الادخار المحلى الخاص ، هذا بالاضافة الى المساهمة فى الادخار العام والذى ينشأ عن زيادة ايرادات الدولة من الضرائب ، مثال ذلك الضرائب الجمركية والضرائب على الأرباح مما تزيد من امكانياتها فى تمويل عملية التنمية.

٢ - ساهم الاستثمار الأجنبى المباشر فى مشروعات انتاجية ذات تكلفة عالية لا يستطيع المستثمر الوطنى تحملها والتى يمكن أن تشكل عبئا كبيرا على الدولة،وبالرغم مما يتوقع من كبر العائد منها فى الأجل الطويل وعظم الفائدة التى يمكن أن تعود على الاقتصاد القومى نتيجة قيامها ، مثال ذلك الصناعات الكيماوية والهندسية حيث ساهمت الاستثمارات الأجنبية فى الصناعات الكيماوية بنسبة ٧ر٣١ ٪ من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ وساهمت بنسبة ٤٣ ٪ من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها فى الصناعات الهندسية (١).

٣ - ساهم الاستثمار الأجنبى المباشر فى مشروعات تتضمن قدرا كبيرا من المخاطرة والتى يخشى المستثمر الوطنى من الاقدام عليها ، فى الوقت الذى قد يتحمل الاقتصاد المصرى الحديث النمو تبعاتها السيئة . مثال ذلك حالة عمليات التنقيب عن البترول والمواد المعدنية التى قد لا تسفر عن نتيجة فيخسر المستثمر كل التكاليف المرتفعة التى دفعت أثناء تلك العمليات .

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى ، المرجع السابق ، جدول رقم :١٢ .

أما اذا اكتشف شيء فان ذلك يدر على المستثمر عائدا مجزيا وفى نفس الوقت يؤدى الى زيادة حجم الثروة الطبيعية التى تمتلكها الدولة فقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية فى مشروعات خدمة البترول بنسبة ٦٣٫٧ ٪ من اجمالى رؤوس الأموال المصرح بها ، وساهمت فى المشروعات المعدنية بنسبة ١٩٫٥٪ من اجمالى رؤوس الأموال حتى ١٩٨٦/١٢/٣١[1].

٤ - يترتب على دخول الاستثمار الأجنبى المباشر انتاج سلع جديدة وبكميات كبيرة والى اتساع حجم السوق لتصريف المنتجات والاستفادة من وفورات الانتاج بحجم كبير ، وبالاضافة الى غزو أسواق التصدير ، وبالتالى زيادة حصيلة الدولة من الصادرات مما يساعد على تصحيح الخلل الحادث فى ميزان المدفوعات . حيث بلغت قيمة الانتاج أو رقم الأعمال للمشروعات الصناعية التى بدأت الانتاج ١٩٤٧٫٥ مليون جنيه حتى نهاية عام ١٩٨٦ ، فى مقابل قيمة انتاج بلغت ١٧٥٫٩ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٧٩[2].

٥ - وفرت فرص عمالة لأعداد كبيرة من الطاقات العاطلة الموجودة بمصر ، ورفعت مستويات الدخول لتلك الفئة من المواطنين الذين يعملون فى المشاريع الاستثمارية الأمر الذى يمكن أن يخفف من حدة هجرة وهروب الكفاءات والمهارات الى الخارج مع تطوير المواهب والخبرات المصرية من خلال التدريب على أحدث الآلات

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى ، مرجع سابق ، جدول رقم /١٢٠

(٢) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى ، جدول /٠٤
- التقرير السنوى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ١٩٧٩ ، ص ٣٩٠

والمعدات الحديثة . فقد وفرت فرص عمالة للمصريين تقدر بـ ١٣٦٣٧٦ فرصة عمل وتقدر الأجور المدفوعة لهم ٥ر١٤٥ مليون جنيه [(١)].

٦ - ساهم الاستثمار الأجنبى المباشر فى مجال الصناعة من خلال تنشيط حركة الانتاج الصناعى وتحفيز المستثمر الوطنى على رفع الكفاءة الانتاجية لمنتجاته وادخال تعديلات أفضل عليها نتيجة لاحتكاكه المباشر بالمستثمر الأجنبى الخارجى واقتباس أساليب الادارة وطرق الانتاج الحديثة للوقوف على قدم المساواة أمام المستثمر الأجنبى .

٧ - ساهم الاستثمار الأجنبى المباشر فى تجميع المدخرات المصرية فى صورة مشروعات مشتركة ، رغبة من المستثمرون الأجانب فى مشاركة الشريك المحلى فى مشروعاتهم بهدف ضمان استثماراتهم وسهولة تعاملهم مع الأجهزة الحكومية المختلفة ، حيث بلغت مساهمة المستثمرين المصريين فى اجمالى المشروعات بنسبة ٤ر٧١ ٪ساهم القطاع الخاص فيها بنسبة ٨ر٤٧ ٪ وساهم القطاع العام بنسبة ٦ر٢٣ ٪[(٢)].

٨ - ان قيام بعض الشركات الأجنبية فى مصر قد أتاح للدولة فرصة مشاركة بعض الدول الأخرى التى تتمتع بميزة انتاجية أعلى فى امتلاكها لموارد انتاجية معينة أو فى انتاجها

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، مرجع سابق ، جدول /٤٠.
- انظر هيكل العمالة والأجور وكثافة رأس المال فى مشروعات قانون الاستثمار فى هذه الرسالة .

(٢) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى السنوى للمشروعات الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ، جدول رقم /١٢.

لسلع وسيطة أو تجهيزات ذات مستوى انتاجي مرتفع عن تلك التى تتمتع بها مصر ، بالاضافة الى ذلك اتاحة فرصة دخول أسواق الدول المتقدمة التى يصعب على مصر طرقها وحدها باعتبارها دولة حديثة النمو ، وتتضح تلك الفائدة بصورة أكبر اذا كان لتلك الشركات أو المشروعات فروع أخرى فى الخارج .

الفصل الثانى

الآثار السلبية للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر

اذا كان هناك من الآثار الايجابية التى صاحبت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى شكل استثمار أجنبى مباشر ، فان هناك من السلبيات يتضمنها هذا الاستثمار، وما يستوجب معه الحذر فى تشجيع دخوله مصر دون وضع قيود أو ضوابط معينة .

وسوف نتناول أهم هذه السلبيات التى يجب التغلب عليها لتصحيح مسار الاستثمار الأجنبى المباشر نحو تحقيق الأهداف المرجوة منه وذلك على النحو التالى :

١ - آثار مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر على ميزان المدفوعات:

يعكس لنا ميزان المدفوعات قدرة الدولة على تحقيق أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى نحو زيادة الانتاج ، واحلال السلع المحلية ، وتحقيق فائض من الانتاج يوجه الى الأسواق الخارجية وذلك من خلال معرفة نسبة تغطية الصادرات الى الواردات .

ويوضح لنا الجدول التالى قيمة كل من الصادرات والواردات ونسبة تغطية الصادرات الى الواردات خلال الفترة من عام ١٩٨٣ الى عام ١٩٨٧.

جـــــدول رقم (٣٤)

تطور الميـــزان التجـــارى لمصـــــــر

(القيمة بالألف جنيـــه)

السنـــة	الصـــــادرات	الـــــواردات	الفائض أو العجز	نسبة تغطيـة الصادرات الى الـواردات
١٩٨٣	٢ر٢٥٠ر١٩٨	٧ر١٩٢ر٣٧٠	٤ر٩٤٢ر١٧٢	٣١ ٪
١٩٨٤	٢ر١٩٧ر٧٦٦	٧ر٥٣٤ر٨٧٩	٥ر٣٣٧ر١١٣	٢٩ ٪
١٩٨٥	٢ر٥٩٩ر٧٢٩	٦ر٩٧٢ر١٠٨	٤ر٣٧٢ر٣٧٩	٣٧ ٪
١٩٨٦	٢ر٠٥٣ر٩١٦	٨ر١٥٤ر٠٩٥	٦ر١٠٠ر١٧٩	٢٥ ٪
١٩٨٧	٢ر٨٤٨ر٦٩٢	٧ر٩٣٦ر٥٥٠	٥ر٠٨٧ر٨٥٨	٣٥ ٪

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بنـــك المعلومـــــات .

ويوضح لنا الجدول السابق أن الدولة تعانى من عجـــز شديد فى ميزان المدفوعات ، ويرجع ذلك أساسا الى قلة عدد شركات الاستثمار التى تهدف الى التصدير واتجاه أغلب هذه الشركـــات الى المشروعات التى تتميزبسرعة دوران رأس المال ولا تساهـــم فى زيادة الانتاج[1] بالاضافة الى أن بعض مشروعات الانفتـــــاح انصرفت عن عمليات التصدير بعد أن وجدت فى السوق المحليــــة متسعا لتصريف منتجاتهـــا .

---

(١) ويرى الأستاذ الدكتور أحمد جامع أنه يجب الغاء قانـــون الاستثمار العربى والأجنبى واصدار قانون موحد للاستثمارات تتدرج فيه المزايا ارتفاعا كلما كانت طبيعة المشـــروع تتجه نحو الانتاج . وانه ليس هناك ما يمنع من قيـــام أجهزة وزارة التخطيط بمباشرة مهام هيئة الاستثمار فـــى اطار القانون الموحد على أن تراعى فى خطتها الانسجـــام =

ونرى فى هذا الصدد أنه يجب أن يتمتع بمزايا قانون الاستثمار المشروعات الانتاجية فقط ، وهى المشروعات التى تنتج سلعا رأسمالية وسلعا وسيطة والمشروعات الخدمية التى تؤدى خدمة حقيقية للاقتصاد القومى . أما المشروعات الاستهلاكية فيجب أن تحول لتعمل فى ظل قوانين الشركات المحلية التى تخضع لقانون الضرائب رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ الذى به المزايا العديدة متاحا أمام الصناعات الاستهلاكية .

كما يتطلب الأمر متابعة نشاط هذه المشروعات بصفة منتظمة ودورية والزامها بعد مضى فترة معينة من بدء الانتاج بضرورة تحقيق الأهداف الواردة بدراسة الجدوى فيما يتعلق بالتصدير وخلافه .

٢ - الانفتاح الاقتصادى والتضخم :

لقد ترتب على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية زيادة فى الطلب على الموارد المحلية مما أدى الى اتجاه أسعارها نحو الارتفاع . وكذلك فقد أدت زيادة الانفاق الاستهلاكى والاستثمارى وتيسير الاستيراد من الخارج الى المساهمة فى خلق الضغوط على الاقتصاد المصرى . الا أن سياسة الانفتاح الاقتصادى لا تعتبر المسئول الوحيد عن التضخم الحادث الآن بمصر[1] .

= بين الاستثمارات العامة والاستثمارات الخاصة .. وأن تمنح المزايا المختلفة للمشروعات على أساس طبيعتها الانتاجية وليس على أساس جنسية رأس المال كما يحدث حاليا . وفى نفس الوقت يجب أن يصاحب ذلك القضاء على تهريب السلع الذى يتم من مدينة بورسعيد .
راجع فى ذلك بالتفصيل فى الحديث الصحفى الذى أجرته مجلة الأهرام الاقتصادى مع الأستاذ الدكتور أحمد جامع ، العدد رقم ٦٦٩ ، الصادر فى ١١/٩/١٩٨١ ، ص ١٦ .

(١) راجع مصطفى امام ، الانفتاح والتضخم وسوء توزيع الدخل القومى ، حديث صحفى لمجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٧٥٧ ، الصادر فى ١٨/٧/١٩٨٣ .

ذلك أن طبيعة القوى التضخمية بالبلاد النامية عموما بما فيها مصر تعكس مجموعة هامة من الاختلالات الهيكلية ، التى ترتبط أيما ارتباط بالتخلف الاقتصادى وعمليات التنمية ، الا أن هناك بعض العوامل التى صاحبت السياسة الاقتصادية فى السبعينات والتى كان لها أكبر الأثر فى اذكاء مفعول الاختلالات الهيكلية وفى دفع حركة الأسعار المحلية لأعلى(١).

يشير تقرير البنك الدولى عام ١٩٨٧ أن نسبة التضخم قد ارتفعت فى مصر من ٧ر٥ ٪ عام ٦٥ / ٨٠ الى ١١ ٪ عام ٨٠ / ١٩٨٥(٢). ويرجع ذلك الى الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى أكثر منه الى تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر .

---

(١) من أهم هذه العوامل ، أنه مع تزايد درجة انفتاح مصر على العالم الخارجى ، أصبح الاقتصاد المصرى معرضا باستمرار للتأثر بالتضخم السائد فى الدول الغربية .

وهذا وقد كان لتراجع دور الدولة فى قيادة النشاط الاقتصادى ، بالسماح للقطاع الخاص والأفراد بالاستيراد بدون تحويل عملة ، تاركة المجال لقوى السوق ، أى العرض والطلب ، وكان لذلك أثره فى انتهاز القطاع الخاص الفرصة ليرفع دوما من الأسعار . كما شهدت فترة الانفتاح أيضا تزايد واضح فى الانفاق العام ، (الجارى والاستثمارى)، لم يواكبه زيادة مناظرة فى الايرادات العامة للدولة ، ولجأت الدولة فى عقد السبعينات الى سد الجانب الأكبر من هذا العجز عن طريق طبع البنكنوت وكان من شأن ذلك زيادة المعروض من النقد المتداول ، بنسب تفوق كثيرا نسبة الزيادة فى حجم الناتج المحلى الاجمالى . ولذا نرى أن هذا الأثر التضخمى لا يعتبر سببا كافيا للاعتراض على الاستثمارات الأجنبية .

للمزيد من التفاصيل : راجع : د. عبدالمنعم راضى " أسباب التضخم فى الاقتصاد المصرى " مجلة مصر المعاصرة الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، المجلة ٦٨ ، العدد ٣٦٧ ، يناير ١٩٧٨ ، ص ٣٨.

(٢) - World development Report , published for The World Bank oxford university press, 1987, p. 202.

٣ - الاستثمار الأجنبى المباشر وهيكل العمالة وكثافة رأس المال :

ان أحد الأهداف الرئيسية لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر هو زيادة فرص العمالة فى مشروعات الاستثمار.

وتشير البيانات الاحصائية لهيئة الاستثمار الى أن مساهمة مشروعات الاستثمار الأجنبى فى خلق فرص عمالة جديدة تعتبر مساهمة متواضعة . فنجد أن فرص العمالة للمشروعات الاستثمارية الداخلية التى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ قد بلغت ١٣٦٣٧٦ فرصة عمل كما بلغت فرص العمالة للمشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة التى بدأت الانتاج حتى نفس التاريخ ٩٣٠ فرصة عمل وبالتالى تصبح مجموع فرص العمالة التى أتاحتها مشروعات الاستثمار الأجنبى ١٣٧٣٠٦ فرصة عمل فقط حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ، فى مقابل ٢٨٠٠٠ فرصة عمل حتى ١٩٧٩/١٢/٣١ (١).

وتشير تقديرات الهيئة العامة والمناطق الحرة أن نصيب العامل من التكاليف الاستثمارية للمشروعات التى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ تبلغ ٢٧١٥٨ جنيه فى المشروعات الصناعية ، ٤٩٠٤١ جنيه فى المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية ، كما تبلغ ٨٠٤٩٤ جنيه فى المشروعات الخدمية،وهذا يشير الى ارتفاع الكثافة الرأسمالية لفنون الانتاج المستخدمة فى مشروعات الاستثمار الأجنبى .

---

(١) الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ، البيان الاحصائى السنوى ، مرجع سابق ، جدول رقم ٤ ، ١٨.
- الهيئة العامة للاستثمار ، التقرير السنوى ، ١٩٧٩،ص ٣٩.
- راجع أيضا وزارة التخطيط ، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦.

حقا ان الحصول على التكنولوجيا الحديثة ، أحد الأهداف التى يسعى لتحقيقها قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك عن طريق التجديد فى طرق الانتاج ، واستخدام تكنولوجيا متطورة سواء فى الانتاج أو الادارة أو التسويق بهدف تحسين أنواع السلع والخدمات المنتجة الا أن الأمر يقتضى ضرورة العمل على تحقيق التوازن بين استخدام تكنولوجيا متطورة وخلق فرص جديدة للعمالة (١).

٤ - سياسة الانفتاح وتوزيع الدخل :

لقد شهدت مصر خلال السبعينات اختلالا كبيرا فى هيكل توزيع الدخول لغير صالح محدودى الدخل ، ويتضح ذلك من الآتى :

- زيادة دخول فئة المستثمرين نتيجة الضمانات والامتيازات والاعفاءات الضريبية والجمركية التى يحصلون عليها من قانون الاستثمار ، هذا بالاضافة الى منحهم حرية تسعير منتجاتهم والذى مكنهم من تحقيق أرباح كبيرة فى نفس الوقت الذى لم يحدث فيه تغير فى الهيكل الضريبى مقابل التغير السريع الذى حدث فى هيكل توزيع الدخل القومى فنجد أن نصيب الضرائب غير المباشرة والتى يتحملها دائما أصحاب الدخول الثابتة تمثل ٧٥٫٤ ٪ من الكتلة الضريبية بينما تمثل الضرائب المباشرة ٢٤٫٦ ٪ فقط وذلك رغم تغير هيكل توزيع الدخل فى غير صالح أصحاب الدخول الثابتة (٢).

---

(١) - Moran, Theodore.H., Multinational Corporations The political Economy of foreign direct investment, lexington Books, 1985, p.p. 17 - 18.

(٢) راجع د. أحمد الشرقاوى ، السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية فى مصر خلال السبعينات ،مذكرة خارجية رقم (١٢٩٨) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة . يونيو ١٩٨١.

- الارتفاع النسبى لأجور العاملين بمشروعات الانفتـــــاح عن العاملين فى باقى القطاعات .

- الدخول الكبيرة التى حققتها الفئات المتصلــــة بالمستثمرين الأجانب من خلال تقديم خدمات لهم من ايجار أراضـــى ومساكن أو سمسرة ، ووكالة .... الخ .

- الدخول الكبيرة التى تحققت لأفراد القطاع الخـــاص المصرى نتيجة اطلاق حرية التجارة الخارجية ، وتزايد الاستيـراد بدون تحويل عملة والتى لا تدفع عنها ضرائب مناسبة .

- الدخول الكبيرة التى حققها البعض بطرق غير مشروعــة مثل التهريب وتجارة العملة والتى سهلتها مناخ الانفتـــــاح الاقتصادى عن طريق المناطق الحرة ، ونظم الاستيراد بــــدون تحويل عملة ، والغاء الرقابة على النقد .

- ويبقى أثر الضغوط التضخمية التى أدت سياسة الانفتـــاح الاقتصادى الى زيادة حدتها وما أدى ذلك الى سوء فى توزيـــــع الدخل(١).

ويشير تقرير البنك الدولى لعام ١٩٨٧(٢) الى نسب توزيع الدخل القومى فى عام ١٩٧٥ كالآتى :

---

(١) راجع دكتورة اجلال راتب ، دكتور محمود عبدالحى ، تقويـــم موقف الاستثمارات العربية والأجنبية فى السبعينــــات ، مذكرة خارجية رقم (١٣٢٦) معهد التخطيط القومى ، القاهرة، يونيو ١٩٨٢ ، ص ٢٩ ، ٣٠.

(٢) - World development Report, published for The World Bank, 1987, op. cit. Table. 26, p.p. 252 - 253.

أن العشرة فى المائة من السكان الذين يقعون فى أدنى سلم الدخول ، يحصلون على ٨ر٥ ٪ من الدخل بينما العشرة فى المائة الذين يقعون فى أعلى درجات من السلم يحصلون على ٢ر٣٣ ٪ من الدخل والمعيار الذى يستخدمه الاقتصاديون لبحث مدى العدالة فى توزيع الدخل بين السكان هو مقارنة النسب المئوية لتوزيع السكان .

ولذا يجب توجيه السياسة الاقتصادية نحو مواجهة هذا الخلل من خلال الحلول المالية والنقدية ، وتوزيع العبء الضريبى بما يحقق عدالة توزيع الدخل داخل المجتمع .

٥ - تعدد قوانين وتشريعات الاستثمار :

يرجع عدد من الاقتصاديين الخلل فى ميزان الاستثمارات المالية فى بعض أسبابه الى تعدد قوانين الاستثمار المطبقة ويعتبر هذا الرأى أن العديد من السلبيات التى ظهرت فى سوق الاستثمار خلال السنوات الأخيرة هو نتيجة للتعدد فى التشريعات المنظمة للاستثمارات المختلفة (١).

فقد صدرت عدة قوانين تحكم استثمار المال مثل قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والخاص بالاستثمار العربى والأجنبى وقانون المجتمعات العمرانية الجديدة رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٩ وقانون التعمير رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤، وقانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ الخاص بالاستثمار فى مجال السياحة والفنادق،

---

(١) راجع الدكتور أحمد جامع ، تشريع موحد للاستثمار لاستقرار السوق وتوحيد المعاملة بين المشروعات ، حديث صحفى مع جريدة الأهرام ، العدد رقم ٣٦١٥٠ ، الصادر فى ١٩٨٥/١١/٢٩.

فضلا عن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الخاص بالشركات المساهمة [(١)]. وأصبح هناك خمس قوانين مختلفة فى سوق الاستثمار الأمر الذى فتح المجال للمستثمر للمفاضلة بين مزايا القوانين المختلفة ، وبدأت ظاهرة انتقال المشروعات من مظلة قانون الى آخر سعيا وراء ميزة جديدة أو زيادة فترة الاعفاء الضريبى مثلا .

واذا كان هذا الوضع مقبولا فى الماضى فى بداية تجربة الانفتاح الاقتصادى حيث صدرت ٤ قوانين من هذه القوانين فى السبعينات . الا أننا نؤيد الرأى الذى ينادى بضرورة تجميع هذه القوانين فى قانون واحد فقط حتى لا يحدث تباين فى المزايا التى يحصل عليها المستثمر طبقا لمكان اقامة المشروع أو القطاع الذى يعمل فى ظله وليكن هذا القانون جامعا ومرجعا لكل مستثمر حيث يغطى المزايا للمصرى والعربى والأجنبى فى آن واحد ووقت واحد ويسمى قانون الاستثمار للمصريين وغيرهم [(٢)].

---

(١) راجع الدكتور وجيه شندى ، استراتيجية جديدة لتهيئة المناخ لزيادة الاستثمارات ،حديث صحفى مع جريدة الأهرام ، العدد رقم ٣٦٣٦٠ ، الصادر فى ١٩٨٦/٦/٢٧.

(٢) راجع الدكتور أحمد جامع ، الغاء قانون الاستثمار العربى والأجنبى واصدار قانون موحد ، حديث صحفى لجريدة الأهرام العدد ٦٦٩ ، مرجع سابق ، ص ١٦.

ويرى الأستاذ الدكتور أحمد جامع أن مسألة توحيد قوانين الاستثمار رغم أنه يعد من الاجراءات الشكلية الا أنه يحتوى على الكثير من الانعكاسات الايجابية على حجم النشاط الاستثمارى فى مصر . ومن الناحية الاقتصادية فان هذا الاجراء فيما لو تم فسوف يساعد على سهولة التخطيط للمشروعات فى المجالات المختلفة وتحديد احتياجاتنا فى كل من هذه المجالات .. وفى نفس الوقت سوف يترتب على توحيد القوانين توحيد جهات المتابعة والجهات الرقابية وسهولة اجراءات اصدار ومتابعة نشاط الشركات وهى كلها مشكلات تعانى منها سوق الاستثمار حاليا ويرى سيادته أن يسند الى مصلحة الشركات =

وتقوم الآن الهيئة العامة للاستثمار باعداد قانون موحد للاستثمار لاستقرار السوق وتوحيد المعاملة بين المشروعات .

٦ - عدم المساواة بين المستثمر المصرى والمستثمر العربى والأجنبى:

لقد صدر قانون استثمار المال العربى والأجنبى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل متضمنا التفرقة وعدم المساواة بين المستثمر المصرى والمستثمر العربى والأجنبى . حيث خص المستثمرين الأجانب ببعض الامتيازات دون المستثمر المصرى(١) .

= القيام بتطبيق القوانين القائمة وإلى هيئات ذات طابع ترويجى وتنشيطى فى المجالات المعنية بها . وفيما يتعلق بتوزيع المزايا الاقتصادية التى تمنحها القوانين القائمة للمشروعات الخاضعة لها يرى الدكتور أحمد جامع أنه حان الوقت لاعادة النظر فى هذه الامتيازات بحيث يتم توجيهها للأنشطة الاستثمارية التى ترغب الدولة فى تشجيعها وزيادتها بغض النظر عن طبيعة الشركة أو جنسية رأس المال وذلك لتوفير العدالة فى معاملة القنوات الانتاجية العاملة فى السوق .

ولكنه يرى أيضا الابقاء على شركات القطاع العام بعيدا عن القانون الموحد للاستثمار وأن يظل لها قانونها الخاص نظرا للطبيعة الخاصة لشركات القطاع العام وملكية الدولة لها،وان كان الأمر يقتضى بالطبع تطوير قانون القطاع العام لتحقيق هدف زيادة نشاطه والقضاء على المعوقات المختلفة التى تواجه نشاطه ، راجع الحديث الصحفى للأستاذ الدكتور أحمد جامع مع جريدة الأهرام، العدد رقم ٣٦١٥٠ ، الصادر فى ١٩٨٥/١١/٢٩.

(١) تنص الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون المذكور على أن تتمتع المشروعات التى تنشأ بأموال مصرية مملوكة لمصريين فى أحد المجالات المنصوص عليها فى المادة (٣) من هذا القانون بالمزايا والاعفاءات الواردة فى المواد (٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨) وذلك بشرط موافقة الهيئة ، وهذا يعنى أن هناك بعض المواد التى تتضمن امتيازات أخرى يقتصر تطبيقها على المستثمر الأجنبى فقط .
- راجع فهمى جرجس ، دراسة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمعدل =

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن الاستثناءات والمزايا التى تتمتع بها مشروعات الاستثمار الأجنبى ستؤدى الى غيبة المنافسة المتكافئة بين هذه المشروعات وبين المشروعات الأخرى غير المنتفعة بأحكامه رغم أنها تكون الجانب الأكبر من صرح الاقتصاد الوطنى وأن الخسائر التى تحققها لن تعوضها المكاسب المحدودة التى تأتى بها المشروعات المنتفعة والتى تلجأ الى اقتناص الخبرات وخاصة النادر منها مما ينال من كفاءة القطاع العام.كما أن الامتيازات المادية الموقوتة التى تمنح لهذه المشروعات تغرى المستثمرين على تفضيل المشروعات ذات الربح العاجل بغض النظر عن مدى أهميتها فى حركة التنمية وذلك لكى يتمكنوا من استيفاء حقوقهم قبل انتهاء فترة الامتياز. هذا بالاضافة الى أن التمييز فى المعاملة بين تلك المشروعات والمشروعات الوطنية يستحدث الثنائية البغيضة بما لها من مخاطر على الاقتصاد الوطنى (١).

كما أن الامتيازات الممنوحة لمشروعات الاستثمار الأجنبى فى مصر تضعها فى مركز تنافسى أفضل فى مواجهة شركات القطاع العام خاصة وأن شركات القطاع العام لا يمكنها أن ترفع أسعار منتجاتها الا بعد رجوعها الى الجهات الرسمية فى الدولة على عكس شركات الاستثمار الأجنبى،الأمر الذى يؤدى الى تراخى

= بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، بحث مقدم الى مؤتمر تنمية الانتاج فى ظل اقتصاد السلم ، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، القاهرة (٣ - ٥ نوفمبر ١٩٨٠) ص ١٠ - ١٢.

(١) لمزيد من التفصيل ، راجع دكتور محمد على رفعت ، الانفتاح الاقتصادى وتوجيهه الى خدمة الانتاج ، بحث مقدم الى مؤتمر تنمية الانتاج فى ظل اقتصاد السلم ، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، القاهرة (٣ - ٥ نوفمبر ١٩٨٠) ص ٩ - ١٣.

الانتاج الوطنى وهو ما يتعارض مع هدف دفع عجلة التنمية الى الأمام(١).

ويقول أحد الكتاب " كنا فى فترة سابقة نجعل دور القطاع الخاص فى الأعمال محدودا بينما نوسع دور القطاع العام . أما الآن فأنا أخشى على القطاعين العام والخاص من منافسة المشروعات المستثمرة ، فضلا عن عدم اعطاء الحق فى الاطلاع على المعرفة التكنولوجية أو التنظيمية أو التسويقية(٢).

٧ - اتجاه مشروعات الاستثمار الأجنبى الى فروع النشاط الاستهلاكى:

هناك الكثير من أوجه النقد الموجهة الى مشروعات الاستثمار داخل البلاد نتيجة اتجاهها أساسا لانتاج السلع الاستهلاكية للسوق المصرية .

ويرجع ذلك الى انصراف المستثمر عن المشروعات التى تحتاج الى فترة زمنية طويلة لتجنب المخاطر التى قد تنتج عن تغيير السياسات وتحوله الى المشروعات ذات العائد السريع التى عادة ما تكون أقل منفعة للاقتصاد القومى .

---

(١) راجع د.جلال أحمد أمين ، بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٧٨ ، ص ٤١٨.

- راجع دكتور عثمان محمد عثمان ، التدخل الحكومى واختلال الأسعار ، مقال بالأهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٧٥١ ، الصادر فى ٦ يونيو ١٩٨٣ ص ٣٥.

(٢) د. فؤاد مرسى ، التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية ، مجلة الطليعة ، عدد فبراير ١٩٧٥ ، ص ١٥ ، ١٦.

ولو ضمن المستثمر عدم التغيير وتقلب السياسات خلال الفترة الطويلة التى يستغرقها انشاء المشروع الانتاجى لأقبل عليه دون تردد لأن الاستثمار فى مصر يتسم بعدم وجود أية صعوبات فى تصريف السلع المنتجة وعدم ركودها وذلك لزيادة عدد المستهلكين واتساع السوق(١).

ويلاحظ انصراف مشروعات الاسكان الموافق عليها الى بناء الوحدات السكنية الفاخرة فقط كما أن الطابع الغالب لمشروعات الصناعات الكيماوية يتمثل فى مشروعات منتجات البلاستيك(٢).

ومرة أخرى نؤيد الرأى القائل بضرورة اصدار قانون موحد للاستثمار تتدرج فيه المزايا ارتفاعا كلما كانت طبيعة المشروع تتجه نحو الانتاج ، وأن تمنح المزايا المختلفة للمشروعات على أساس طبيعتها الانتاجية وليس على أساس جنسية رأس المال كما يحدث حاليا(٣).

٨ - عدم تحقيق البنوك الأجنبية المنشأة وفقا لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل لأهدافها :

استهدف قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من انشاء بنوك الاستثمار والأعمال تمويل المشروعات الاستثمارية المحلية

---

(١) راجع الدكتور أحمد جامع ، الانفتاح للانتاج أم للاستهلاك، حديث صحفى لجريدة الأهرام ، العدد ٣٥٣٤٧ ، الصادر فى ١٩٨٣/٩/٢٢.

(٢) انظر وزارة التخطيط ، الاطار التفصيلى الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) المرجع السابق ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٣) راجع الدكتور أحمد جامع ، الغاء قانون الاستثمار العربى والأجنبى واصدار قانون موحد ، حديث صحفى لجريدة الأهرام ، العدد ٦٦٩ ، مرجع سابق ، ص ١٦.

والأجنبية والمشتركة التى تقام داخل البلاد ، واعداد دراسات الجدوى للمشاريع والترويج لها ، وكسب ثقة المدخرين والممولين والمستثمرين ومتابعة تنفيذ المشروعات ، بالاضافة الى تحسين الخدمة المصرفية واستخدام الأساليب الادارية والفنية الحديثة فى المجال المصرفى .

الا أن النشاط الفعلى لهذه البنوك الأجنبية والمشتركة أظهر أنها لم تقم بتحقيق الأهداف التى أنشئت من أجلها حتى الآن . فقد تلاحظ عدم قيام هذه البنوك بدور فعال فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية بل اتجهت الى توظيف نسبة هامة من مواردها نحو الايداع لدى المراسلين و/أو مراكزها الرئيسية بالخارج ، اذ يبلغ صافى الأرصدة الدائنة للبنوك الأجنبية فى الخارج نحو ٧ر٢٢٨٦ مليون جنيه التى تمثل ٢ر٤٤ ٪ من اجمالى ودائع العملاء المحليين والبنوك المحلية وذلك حتى ١٩٨٦/٦/٣٠ (١) . وأيضا اتجهت الى تمويل الاستيراد ويظهر ذلك فى ارتفاع نسبة القروض قصيرة الأجل الى مجموع القروض وهذا يعتبر المصدر الأول لأرباح البنوك الجديدة . كما استخدمت هذه البنوك قدرا كبيرا من مواردها فى تمويل عمليات التجارة الخارجية وتمويل المشروعات ذات الربحية السريعة مثل الصناعات الاستهلاكية والاسكان الفاخر بدلا من قيامها بعمليات الاقراض المتوسط والطويل الأجل للمشروعات الاستثمارية مما يقلل من دورها فى تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية فى مصر .

---

(١) التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ١٩٨٦/٨٥ .

ويتضح ذلك من الميزانية المجمعة لهذه البنوك ، حيث أن نصيبها من الاستثمار فى السندات الحكومية المصرية وفى أسهم الشركات المنشأة فى اطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ضئيل نسبيا الى مواردها من ودائع المصريين المقيمين وغير المقيمين ، بالاضافة الى أنها لا تمارس قدرا كافيا من الاقراض متوسط وطويل الأجل ، وانها بقيت بمعزل عن تمويل الاستثمار وأن نسبة التسهيلات الممنوحة لتمويل المشروعات الاستثمارية والقروض متوسطة الأجل ضئيلة بالقياس الى مجموع التسهيلات بأنواعها المختلفة .

- تسهم بعض البنوك الجديدة فى التوسع بعمليات السوق الحرة وذلك عن طريق التعامل فى العملات الأجنبية بسعر يزيد عن أعلى سعر معلن عن طريق ارسال مندوبين الى الدول العربية أو بطريقة مستترة وتقاضى البعض على ما يطلق عليه عمولة تدبير عملة لمن يحصلون على تراخيص استيراد بينما لا تتوافر لهم فرص الحصول على التمويل من السوق الموازية .

- اجتذبت البنوك الأجنبية صفوة الموظفين من بنوك القطاع العام ، نتيجة للأجور المرتفعة التى تمنحها لهذه العمالة، كما اجتذبت عددا كبيرا من كبار المودعين والعملاء من الأفراد والشركات من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع ومنح مزايا ظاهرة وخفية للمودعين فى عملياتهم مع البنوك منها التجاوز عن عمولة ايداع العملات الأجنبية ومنح عمولة لسماسرة الودائع .

هذا وقد أصبح عدد البنوك الأجنبية الجديدة التى صرح لها بالعمل يزيد قطعا عن حاجة السوق المصرية ، الأمر الذى يزيد من حدة المنافسة غير المشروعة والتى تشكل خطرا على الكيان المصرفى فى الاقتصاد المصرى .

الفصل الثالث

توصيات ومقترحات

يتضح لنا مما تقدم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحمل فى طياتها آثارا ايجابية وآثارا سلبية على الاقتصاد المصرى ، ولذا سوف نطرح عدة توصيات ومقترحات بهدف توجيه هذه السياسة نحو تحقيق أقصى فائدة ممكنة للاقتصاد المصرى، واضعين فى الاعتبار أن الاستثمار الأجنبى المباشر ليس هدفا فى حد ذاته ، بل انه مكملا للاستثمارات الوطنية وكلاهما يجب أن يوجه بقصد تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

وتتمثل توصياتنا ومقترحاتنا فيما يلى :

أولا: العمل على استقرار المناخ الاستثمارى :

يعتبر استقرار المناخ الاستثمارى من أهم العوامل تأثيرا على قرار المستثمر فى استثمار أمواله بالدول المضيفة ولذا يجب على الدولة أن تعمل على تهيئة المناخ الاستثمارى من الناحية السياسية والاقتصادية .

حيث يتميز رأس المال بالحرص الشديد قبل الاقدام على الاستثمار وبالتالى يسعى دائما للتأكد من وجود المناخ الملائم للاستثمار فى الدول المضيفة ونظرا لعدم تأكد المستثمرين الأجانب لاستقرار مناخ الاستثمار فى مصر انصرفوا بعيدا عن المشروعات الانتاجية الى المشروعات سريعة العائد التى يطلق عليها مشروعات اختيارية ، والتى تتميز بسرعة دوران رأس المال وسهولة النقل والتحويل الى الخارج اذا ما تطلب الأمر ، مثل مشروعات الصناعات الاستهلاكية ومشروعات الخدمات ومشروعات التخزين ،وهذا يظهر واضحا

من نسب مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية فى المشروعات المختلفة .

ونرى أن استقرار المناخ الاستثمارى الملائم يتطلب الآتى :

١ - تأمين رؤوس الأموال الأجنبية ضد اجراءات التأمين والمصادرة بالدخول فى الاتفاقيات الدولية المنظمة لهذا الشأن .

٢ - وجود سياسات اقتصادية واجتماعية رشيدة وادارة اقتصادية لا تتغير بتغير الوزارات مستهدفة تنمية العلاقات الخارجية .

٣ - استقرار القرارات الاقتصادية ووضوح الرؤية البعيدة فى السياسة الاقتصادية ، لازالة أسباب الشك والتردد فى الانفتاح وأن يوضع قانون الاستثمار الجديد متضمنا الأسس العريضة ولا يدخل فى التفصيلات لضمان المرونة فى التعديلات ، فلا تحتاج بين الحين والحين لتعديل القانون بما يحقق الاستقرار الاقتصادى ، على أن ترد التفصيلات فى اللائحة التنفيذية .

٤ - التغلب على المعوقات التى تواجه المستثمر الأجنبى والتى سبق ذكرها[1].

٥ - اصلاح البنية الأساسية وتطويرها بما يخدم أهدافها ، حيث تعتبر ملائمة البنية الأساسية بالدولة المضيفة من أهم العوامل التى يضعها المستثمر فى الاعتبار عندما يقرر استثمار أمواله فى الخارج وذلك وفقا للاستقصاءات التى سبق ذكرها فى فصل نظرية الاستثمار ، حيث يفضل المستثمر الأجنبى توافر البنية الأساسية الملائمة فى الدولة المضيفة وملائمة أسعار الصرف وطرق تحويل الأرباح ، ومعدل التضخم المناسب كحافز للاستثمار على ما يحصل عليه من مزايا واعفاءات ضريبية .

---

(١) انظر فصل مشاكل الاستثمار من هذه الرسالة وكيفية التغلب على هذه المشاكل .

ثانيا : توجيه المشروعات الاستثمارية نحو المشروعات الانتاجية والتصديرية لاصلاح خلل ميزان المدفوعات ويكون ذلك من خلال:

١ - اصدار قانون موحد للاستثمار تتدرج فيه المزايا ارتفاعا .. كلما كانت طبيعة المشروع تتجه نحو الانتاج ،وأن تمنح المزايا المختلفة للمشروعات على أساس طبيعتها الانتاجية وليس على أساس جنسية رأس المال كما يحدث حاليا(١).

٢ - تطوير التعليم الفنى والجامعى بالمناهج العلمية الحديثة عن طريق التدريب الذى يزيد الكفاية فى مختلف التخصصات . وأخيرا عن طريق التأهيل التحويلى لاستثمار القوى العاملة فى المجالات الانتاجية الحديثة التى تتسع أمامها ، وتداركا للنقص فى العمالة الفنية المهاجرة .

٣ - توجيه نسبة أكبر من الاستثمارات الكلية الى القطاعات السلعية خاصة فى مجال الانتاج الزراعى والصناعى وذلك لاصلاح ما يوجد من خلل هيكلى فى هذه القطاعات والقطاعات الخدمية . فان ذلك يعمل على تخفيف حدة الضغوط التضخمية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ويساعد على خلق قاعدة انتاجية صلبة تدعم النمو والتقدم .

٤ - خضوع عمليات نقل التكنولوجيا الحديثة وفنون الانتاج المتطورة لمعايير تخطيطية ومحددة ، وذلك لضمان ملائمتها لظروف الاقتصاد القومى .

٥ - ضرورة توفير الأراضى اللازمة لاقامة المشروعات الاستثمارية وذلك بتخصيص مناطق صناعية فى المدن الجديدة

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع الحديث الصحفى الى أجرته مجلة الأهرام الاقتصادى مع الأستاذ الدكتور أحمد جامع ، العدد ٦٦٩ ، مرجع سابق ص ١٦.

يتم تزويدها بالمرافق والخدمات الأساسية على أن تكون هناك مساهمة من هذه المشروعات فى صورة ضريبة أو رسم على ايرادات المشروع وتخصيص لاصلاح المرافق وامداد المنطقة الصناعية التى يوجد بها المشروع بالخدمات التى تحقق الوفورات الاقتصادية الخارجية له .

٦ - الحد من استيراد السلع الغذائية والوسيطة والرأسمالية والتى يمكن تصنيعها أو انتاجها محليا فى مصر، كى لا تساهم فى زيادة الراكد من المخزون السلعى والمحلى المثيل نتيجة لترويج السلع المستوردة .

٧ - احاطة جميع وحدات الهيكل الانتاجى بسياج تكنولوجى اقتصادى متكامل ، وذلك فى مجال الصيانة لأصولها ومقوماتها باعتبارها ثروة قومية من ناحية ، وفى مجال التجديد والاحلال لهذه الأصول من ناحية أخرى وبذلك يمكن اللحاق بمستحدثات العصر ومعدلات انتاجه، الأمر الذى يؤدى الى امكانية المنافسة فى الأسواق العالمية (١).

٨ - اعداد خطة سياسية انتاجية وتصديرية متكاملة والسعى لتشجيع الصناعات التصديرية وتذليل كافة العقبات التى تواجه تنمية هذه الصناعات .

٩ - الزام المشروعات الاستثمارية بتصدير ثلث انتاجها الى الأسواق الخارجية .

١٠ - الاهتمام بالصادرات غير التقليدية وتشجيع المنتجين على تحسين نوعية المنتج وخفض التكلفة حتى يتمكن من مواجهة منافسة الانتاج المماثل فى الأسواق العالمية .

---

(١) توصيات لجنة الشئون الاقتصادية بشأن برنامج الحكومة لعام ١٩٨٠ ، ملحق م.ج ٣٤ فى ١٩٨٠/١/١٢ ، ص ١٢.

١١ - الاهتمام بالموارد السياحية باعتبارها تمثل نوعا من الصادرات غير المنظورة(١).

١٢ - التوسع في نظام المناطق الحرة في نطاق الأغراض الانتاجية دون امتدادها سواء للأغراض الاستهلاكية أو التجارية .

١٣ - بالنسبة لمدخرات المصريين بالخارج ، فلابد من السياسات اللازمة لجذب المزيد منها الى القنوات الشرعية وهى الجهاز المصرفى والقضاء على السوق السوداء لتداول العملة والحد من استخدام جزء كبير منها فى الاستيراد بدون تحويل عملة وذلك عن طريق ايجاد سوق للعملة الأجنبية ورفع أسعار الفائدة على الودائع المحلية .

ثالثا : اعادة النظر فى قوانين وتشريعات الاستثمار، وهذا يتطلب :

١ - تجميع كافة قوانين الاستثمار فى قانون واحد فقط حتى لا يحدث تباين فى المزايا التى يحصل عليها المستثمر طبقا لمكان اقامة المشروع أو القطاع الذى يعمل فى ظلة وليكن هذا القانون جامعا مانعا لكل مستثمر حيث يعطى المزايا للمصرى أو العربى أو الأجنبى فى آن واحد ووقت واحد ويسمى قانون الاستثمار للمصريين وغيرهم(٢).

---

(١) انظر فى هذا الصدد دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى قطاع السياحة (من هذه الرسالة).

(٢) لمزيد من التفاصيل راجع الدكتور أحمد جامع ، الحديث الصحفى لجريدة الأهرام ، العدد ٦٦٩ ، مرجع سابق ، ص ١٦
- وراجع أيضا الدكتور أحمد جامع ، الحديث الصحفى لجريدة الأهرام ، العدد رقم ٣٦١٥٠ ، مرجع سابق .

٢ - تحقيق المساواة بين المستثمر المصرى والمستثمر العربى والأجنبى من حيث الامتيازات[1] حتى يمكن أن تتحقق المنافسة المتكافئة بين مختلف المستثمرين والمشروعات .

٣ - أن تحدد الحكومة المصرية موقفها بخصوص مدة الاعفاء من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بما لا يدع مجالا للشك ونرى أن فترة خمس سنوات من بدء الانتاج مدة معقولة ومتبعة فى كثير من البلاد التى تتبع هذه السياسة الاقتصادية .

٤ - توضيح التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التى يلزم تطبيقها على المستثمر الأجنبى حتى يكون على بينة منها ،وذلك مثل التشريعات الخاصة بقانون الاستثمار وتعديلاته ، والتشريعات الخاصة بالجمارك والنقد ، والتعديلات المقامة عليها بالاضافة الى التشريعات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية وقوانين العمل ..... الخ .

رابعا : ترشيد السياسة العامة لهيئة الاستثمار :

ويكون ذلك من خلال :

١ - أن تصاغ أهداف سياسة الاستثمارات الأجنبية باتساق تام وكامل مع أهداف السياسة العامة للتنمية الاقتصادية ، وأن يتم الاعلان عن ذلك للمستثمرين الأجانب من خلال اطار تخطيطى متوسط الأجل وطويل الأجل ينبثق عنه خطة تفصيلية سنوية لاستقطاب وقبول الاستثمارات الأجنبية بكافة صورها .

---

(١) راجع فهمى جرجس ، دراسة للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، بحث مقدم الى مؤتمر تنمية الانتاج فى ظل اقتصاد السلم ، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١٥ .

٢ - أن تضع الهيئة برامج واضحة لمتابعة المشروعات الاستثمارية فى تنفيذ أهدافها وازالة معوقات التنفيذ، ومن الضرورى أن تبدأ هذه المتابعة منذ حصول المستثمر على الموافقة الاستثمارية وأن تستمر خلال كافة خطوات تنفيذ المشروع ومراحل الانتاج ، وذلك لضمان التزام المشروع بشروط وقواعد الموافقة الاستثمارية حيث ترتبط كافة المزايا الممنوحة للمشروع الاستثمارى من ضريبية وجمركية واستيرادية ..... الخ بالتزام المشروع بتنفيذ أهدافه الواردة فى دارسة الجدوى .

٣ - التنسيق بين الهيئة والقطاعات الاقتصادية بالدولة حتى يمكن اعداد خريطة بالمشروعات التى تهم الدولة بالدرجة الأولى ، ثم اجراء دراسات تقييم لها وتحديد أهميتها بالنسبة للتصدير والسوق المحلى ولتوفير فرص عمالة محلية ولاستقدم التكنولوجيا الحديثة ، ويترك للمستثمر الأجنبى حرية اختيار المشروع فى هذه المجالات المرغوب تنفيذها دون تعارض مع الاحتياجات القومية .

٤ - أن تتوقف الهيئة تماما فى الوقت الحاضر عن اعطاء أية تراخيص لمناطق تخزين خاصة بالمناطق الحرة، وأن توقف أو تسحب التراخيص الممنوحة لمشروعات التخزين التى ثبت قيامها بالتصدير للسوق المحلية لأن ذلك يعد مخالفة لأحكام القانون التى رخص لها بموجبه كما أنه يمثل استنزافا لموارد المجتمع ويسبب أضرارا بالغة بقضية التصدير وبمحاولات رفع معدلات الادخار .

٥ - انشاء مراكز للمعلومات والبيانات لامداد المستثمرين بالبيانات الدقيقة اللازمة عن السوق المحلى ،الانتاج ، الاستهلاك حجم وهيكل العمالة ... الخ حتى يستطيع المستثمرين انشاء مشاريعهم على أسس سليمة .

٦ - انشاء جهازمختص لمتابعة التنفيذ والتغلب على الصعوبات التى تواجه المستثمر خلال مراحل تنفيذ المشروعات من خلال تبسيط الاجراءات الادارية .

٧ - يجب لنجاح سياسة الانفتاح استخدام الأساليب الدبلوماسية الاقتصادية واتباع الأصول التجارية فيها ، بأن يكون لمستشارينا الاقتصاديين والتجاريين فى سفاراتنا وبعثاتنا فى الخارج دور وجهد فى عمليات الانفتاح وعرض المشروعات على البيوت التجارية والصناعية والزراعية فى البلاد التى يمثلونها فلا ننتظر حتى يطير الينا المستثمرون بالأموال من الخارج بل يجب أن نسعى اليهم ونفتح عليهم الأبواب .

٨ - ضرورة قيام الهيئة العامة للاستثمارات بطبع نشرات بصفة دورية توزع محليا ودوليا تبين المزايا التى يحصل عليها المال المستثمر سواء الوطنى أو الأجنبى ، والمشروعات التى يمكن القيام بها موضحا فيها دراسات الجدوى الاقتصادية ومدى توافر العمالة المصرية المدربة فى هذا المجال والأرباح التى يمكن تحقيقها بالنسبة لكل نوع من أنواع المشروعات(١).

خامسا : الاسراع بتحويل وتحريك السوق الموازية الى سوق للكامبيو تسير فى خط متواز مع سوق النقد الأجنبى ، يتم فيها تحديد سعر الصرف الأجنبى وسعر الجنيه المصرى يوميا طبقا لقانون العرض والطلب بحيث يتوازى مع أسواق النقد العالمية، الأمر الذى سيترتب عليه تنشيط حركة الصادرات غير التقليدية ، وزيادة تحويل مدخرات المصريين بالخارج الى جانب تنشيط حركة السياحة ، على أن يتم هذا التطوير تدريجيا وذلك

---

(١) - Don,Wallace. jr., international Control of investment, praeger publishers, 1974, p.p. 231 - 234.

بالسماح للاستثمارات العربية والأجنبية بالدخول الى البلاد عن طريق السوق الموازية وسعرها ، وتوسيع نظام السوق ليتلائم مع هذه الاستثمارات (لتحريك أسعار التحويلات ومدخرات المصريين فى الخارج) وبحيث يتحول اقتصادنا الى اقتصاد متحرك يمتص رؤوس الأموال ويدفع الأرباح للخارج تلقائيا دون الرجوع الى سعر التحويل .

وحيث تعانى مصر من نقص فى رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار سواء محلية أم خارجية، لقد حاولت الحكومة على سبيل الخطأ سد العجز بشتى الوسائل سواء باتباع سياسة التمويل بالعجز بالاقراض من الجهاز المصرفى اوالتوسع فى ذلك الى أقصى حد ، ولم تفطن الى أن رأس المال لا يمكن أن يتدفق وتتحول مصر الى سوق لرأس المال والنقود ، الا اذا كان سعر الصرف للجنيه المصرى بالمقابلة مع العملات الأجنبية ، هو السعر الذى يتحدد نتيجة العرض والطلب .

وقد اتخذت الحكومة خطوة ايجابية نحو تحقيق التحرر الجزئى للجنيه المصرى فى منتصف عام ١٩٨٧ مما كان له أكبر الأثر فى جذب رؤوس الأموال الأجنبية ومدخرات المصريين العاملين فى الخارج .

سادسا : العمل على المراجعة الدقيقة والمتتالية للسياسة الضريبة وللنظام الضريبى لكفالة أداء كل مواطن فى يسر وسهولة لحق الدولة عليه ، كل وفقا لنصيبه من الثروة ولقدرته على العطاء، لا سيما أن سياسة الانفتاح الاقتصادى قد أطلقت الحرية لرأس المال فى الاستثمار فى المشروعات المختلفة ، وهو ما يفترض تطبيقه حدوث زيادة فى الدخول لذا فعليه مقابل ذلك بالاسهام فى الأعباء العامة وأن تقبل الضريبة كأداة لتحقيق التغيرات الاجتماعية بديلا عن مخاطر التأميم وتأمينا للسلام الاجتماعى .

سابعا : تنشيط ودعم القطاعين العام والخاص :

أ - بالنسبة للقطاع العام ، والذى يمثل عنصر القيادة والريادة للاقتصاد المصرى والركيزة الأولى التى ينبنى عليها المجتمع الاشتراكى ، لذا يجب على الحكومة اعطاء القطاع العام دفعة من التحرر والانطلاق بحيث يدار على أسس اقتصادية وعلى أساس حالة السوق بعيدا عن الجهاز التنفيذى للدولة ومن الأهمية فى هذا الصدد التأكيد على ما يلى :

١ - اعطاء الوحدات الاقتصادية سرعة التصرف فى الحصول على التمويل اللازم لها والتعاقد على استيراد معدات الاحلال والتجديد ومستلزمات الانتاج من فائض أرباحه وتبسيط الاجراءات والدورات المستندية لأعمال الاستيراد والتصدير والتخليص الجمركى.

٢ - المبادرة الى وضع سياسة جديدة للأجور لا تتقيد بقوالب جامدة ، بل تراعى ظروف كل نشاط اقتصادى ويعتمد تحديد الأجور فى جانب منه على تحقيق زيادة الانتاج وانتاجية العامل .

٣ - تحقيق قدر من المساواة وتكافؤ الفرص بين شركات القطاع العام وشركات الاستثمار المنشأة وفقا للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ من خلال منح القطاع العام قدر من الحرية فى تحديد أسعار البيع وتوزيع الأرباح .

٤ - من أهم المقترحات لتطوير القطاع العام فصل الملكية عن الادارة باستقلال ادارة قطاع الأعمال العام عن الجهاز الحكومى مع اعطاء سلطات كاملة للمشروعات فى حدود الأهداف المتفق عليها ، وتجميع شركات القطاع العام فى عدد محدود من الوحدات القابضة تتولى ادارة الأموال التى تساهم فيها نيابة عن الدولة ، وتشكل مجالس ادارتها من ذوى الخبرة فى

ادارة قطاع الأعمال فى النواحى الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية بما يتيح حل الكثير من المشكلات .

٥ - العمل على ترشيد ومراجعة المراكز المالية لوحدات القطاع العام بهدف تحديد فائضها وخفض ما تتحمل به الموازنة العامة للدولة من اعانات لسد العجز ، كما يجب على الحكومة أن تولى اهتمامها الى جوانب الكفاية فى استخدام كل الامكانات المتاحة والمتوافرة واتخاذ كل ما يمكن للقضاء على الاسراف أو الضياع .

٦ - ان سياسة الانفتاح الاقتصادى لا تعنى تصفية القطاع العام بل انها تؤدى الى دعمه وزيادة كفاءته لذا فانه لا مانع من تصفية الشركات الخاسرة التى تمثل عبئا على الاقتصاد القومى على ألا يدخل فى ذلك الشركات التى تؤدى خدمات عامة للجماهير كشركات النقل العام والمجمعات الاستهلاكية باعتبار أن هذه الخدمات بمثابة ربح استهدفته الدولة ، على ألا يفهم ذلك على أنه دعوة للتسيب والاهمال. فالقطاع العام لازال هو العصب الرئيسى للاقتصاد القومى ولذا يجب تطويره عن طريق خلق وحدات انتاجية جديدة تستفيد من الامكانيات التكنولوجية والمهارات الادارية والتسويقية الأجنبية من خلال المشروعات المشتركة .

ب - بالنسبة للقطاع الخاص :

نرى ضرورة التأكيد على ما يلى :

١ - زيادة تشجيع القطاع الخاص واعطائه جميع الامكانيات المتاحة فى مجال الصناعات الصغيرة ومشروعات الخدمات ولنجاح هذه السياسة لابد من ايجاد مزيد من التنسيق بين القطاعات فى مجال اصدار القرارات للمستثمرين الأجانب

الذين يقبلون المساهمة فى المشروعات المشتركة ، وكذلك بالنسبة للصعوبات التى يواجهونها سواء عند طلبهم التراخيص أو بالنسبة للتسهيلات الجمركية المطلوبة خاصة وأن مناخ الاستثمار أصبح أكثر جاذبية للمصريين والأجانب .

٢ - اعادة النظر فى القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ بحيث يسمح للأفراد وللقطاع الخاص أن يشترك فى شركات القطاع العام بنسبة أكبر من النسبة الحالية ، ويكفى أن تستبقى الحكومة فى حوزتها ٥١ ٪ من الأسهم لتبقى لها الأغلبية فى رأس المال وحق التوجيه فى مجلس الادارة .

٣ - اجراء تعديلات فى قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ على النحو الذى أوردناه فى دراستنا لكل قطاع من القطاعات الرئيسية للاقتصاد المصرى والتوصيات والمقترحات الخاصة به ، وذلك بقصد زيادة النفع منه واجتناب ما قد يصيب الاقتصاد القومى من أضرار .

ثامنا : ترشيد أعمال البنوك الأجنبية :

ويكون ذلك من خلال :

١ - عدم التوسع مستقبلا فى الموافقة على انشاء بنوك أجنبية جديدة فى مصر ، وقد أوصى البنك المركزى بعدم اعطاء تراخيص جديدة لفروع بنوك أجنبية والتوجه الى مجالات التنمية فقط ، حيث أن عددها يعتبر كافيا لمقابلة احتياجات النمو الاقتصادى ، الا اذا وضعت قواعد تقضى بضرورة جلب هذه البنوك لودائع أجنبية أو رؤوس أموال تسهم فى تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية .

٢ - أن يقوم البنك المركزى بتشديد الرقابة على بنوك الاستثمار حتى لا تتسرب رؤوس الأموال المصرية ومدخرات

العاملين فى الخارج الى خارج البلاد مما يحرمنا من الاستفادة منهـا .

أن يضع البنك المركزى شروطا محكمة تضمن مساهمة بنوك الاستثمار فى التمويل الاستثمارى سواء كان ذلك فى شكل مساهمة فى رأسمال المشاريع أو فى شكل قروض وضمانات مقدمة لها .

٤ - قيام بنوك الاستثمار بالترويج للمشروعات المستهدفة عن طريق الاتصال برجال الأعمال المستثمرين وبيوت التمويل العالمية بالداخل والخارج ، والعمل على استقطاب الأفكار عن المشاريع وبلورتها فى الشكل المناسب لاخراجها للسوق .

٥ - الزام بنوك الاستثمار بأن تودع نسبة أكبر من الودائع بالنقد الأجنبى للشركات والأفراد المحليين لدى البنك المركزى المصرى ، أو أن تستثمر نسبة من هذه الودائع على الأقل فى مشروعات تكون واردة ضمن الاطار التخطيطى المقترح بمشروعات الاستثمار الأجنبى .

٦ - ضرورة تنشيط سوق الأوراق المالية لاستقطاب ودائع هذه البنوك فى تأسيس مشروعات تطرح أسهمها لاكتتاب هذه البنوك .

٧ - ضرورة قيام الجهاز المصرفى بدور فعال نحو زيادة المدخرات المحلية وذلك بخلق أوعية ادخارية واستثمارية جديدة ومتنوعة تتناسب مع الاتجاهات المختلفة لجمهور المدخرين ورفع أسعار الفائدة على الودائع الادخارية .

٨ - ضرورة الارتفاع بمستوى بنوك القطاع العام من خلال برامج التدريب على كافة المستويات لرفع مستوى الادارة وادخال الأساليب التكنولوجية الحديثة تحقيقا لسرعة انجاز الأعمال وتسهيل الاجراءات للاحتفاظ بالعملاء والوقوف

على قدم المساواة أمام البنوك الأجنبية [1].

تاسعا : تأكيد التعاون مع الدول العربية في الحصول على رأس المال باعتبارها المصدر الطبيعي لرؤوس الأموال التي يتطلبها الانفتاح الاقتصادي في مصر بما تملكه من أرصدة ضخمة من الفوائض البترولية عنها بالنسبة لدول الغرب التي تعاني من آثار الاضطراب الذي أصاب النظام النقدي العالمي ومن ثم أصبحت قدرتها على تقديم رؤوس الأموال للدول النامية محدودة لحد كبير . كما نرى في هذا الصدد ضرورة التنسيق بين مساهمة الدول العربية برؤوس أموالها ومساهمة الدول الغربية بما تملكه من أساليب تكنولوجيا حديثة في الانتاج والادارة وخبرة فنية، في مشروعات استثمارية مشتركة فيما بينهم.

عاشرا : ضرورة تضمين رأس المال الأجنبي في اطار الخطة القومية للاقتصاد المصري حتى يمكن من خلالها :

أ - عمل التقديرات والقياسات الدقيقة لحدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي عن طريق حصر الطاقات الانتاجية العاطلة والغير مستغلة والمستغلة استغلال غير رشيد، وعلى ضوء هذه القياسات الكمية يمكن تحديد مشروعات الاستثمار القومية المستهدفة سواء في الأجل الطويل أم المتوسط أم القصير .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول بعض هذه المقترحات ، راجع محمد طاهر فريد ، تقييم كفاءة الأداء الاداري في البنوك التجارية ، مقالة بالمجلة الاقتصادية ، وكالة أنباء الشرق الأوسط ، القاهرة ، العدد رقم :١٤ الصادرفي مايو ١٩٧٨ ، ص ٣٠ - ٣٤.

٢ - عمل التقدير الدقيق لحجم المدخرات القومية المتاحة والممكنة مع الوصف الكامل لهيكل هذه المدخرات.

يتضح لنا مما سبق أن سياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر المعروفة باسم سياسة الانفتاح الاقتصادي ليست استراتيجية مفروضة فرضا ولكن حتمية تفرضها المصلحة والحالة التي وصلنا اليها ، عن طريق تحرير اقتصادنا من القوالب الأيديولوجية الثابتة التي فرضت على اقتصادنا زمنا طويلا وفي اعتقادنا أن وضع كل هذه التوصيات موضع التنفيذ يضمن بلاشك نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، وتعد الوجه المضيء لقضية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر .

الخاتمـــــــة

كان لـزاما علينا ، وقد أخترنا الاستثمار الأجنبى المباشر فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر موضوعا لبحثنـــا ، أن نلم الماما سريعا بموضوع فلسفة استثمار رأس المـــال ودوره فى عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك ليتسنى لنا الوقوف على مكان رأس المال الأجنبى فى حل مشاكل الدولة الناميـــة ، وفى اسهامه فى التنمية .

ولقد وجدنا أن مهمة رأس المال فى التقدم الاقتصادى ليست مقصورة على استخدام مقدار اضافى من الأصول الرأسمالية ولكـن استخدام كمية أكبر منه تسمح بادخال طرق دائرية للانتاج أكبـــر من تلك التى كانت مطبقة من قبل . كما أن الاستثمار الاقتصـادى ليس مجرد جمع لكميات من رأس المال ، ولكنه يتوقف على الأشكال التى يتخذها رأس المال وأوجه الاستخدام التى يجب أن يوضـــع فيهـــا .

ويرجع بعض الاقتصاديين انخفاض مستوى الاستثمار فـــى البلاد النامية الى انخفاض مستوى الدخل الفردى أو انخفـــاض الفائض الفعلى أو الطريقة التى يتم بها توزيع الدخل.حيـــث تتميز الدول النامية بارتفاع نصيب الريع فى الدخل القومـــى بشكل كبير ، فيؤدى الى ارتفاع دخول طبقة ملاك الأراضـــــى والتى تتميز بالانفاق الكبير للاستهلاك وبخاصة التفاخرى منـــه ويقل تفكيرها فى الاستثمار المنتج ، فيحث انخفاض فى حجـم الادخار والتراكم الرأسمالى ، مما يؤدى الى انخفاض مستـوى التقدم الفنى وتخلف قوى الانتاج ، ويعد انحراف البنيـــان الانتاجى أحد المعالم الأساسية للبلاد الناميـــة .

وبالاضافة الى ذلك فان تراكم رأس المال البشرى يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية حيث تواجه معظم الدول النامية مشكلتين أساسيتين : الأولى هى النقص فى عدد الأفراد ذوى التعليم والكفاءات والمهارات التى يمكن بواسطتهم تحقيق التنمية الاقتصادية والثانية وجود عمالة زائدة فى بعض القطاعات الانتاجية حيث نجد انتاجية العمل فيها ضئيلة للغاية أو تساوى الصفر أو حتى سالبة . ويقترح الاقتصاديون أخذ هؤلاء العمال الذين فى حالة بطالة مقنعة فى مجال الانتاج الزراعى واستخدامهم فى مشاريع اقتصادية أخرى كالرى والصرف والطرق والسكك الحديدية والبناء وبهذه الطريقة يصبح هؤلاء العمال قوة مثمرة ومصدرا من مصادر تكوين رأس المال .

وأمام عجز المدخرات المحلية فى معظم البلاد النامية فى تمويل المستوى الملائم للاستثمار اللازم لتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية ، فان الأمر يلزم ضرورة قيام هذه البلاد بتدعيم مدخراتها المحلية برؤوس الأموال الأجنبية وذلك لاتاحة الفرصة لتحقيق معدل أعلى لتكوين رأس المال الذى يتيح الانطلاق بعملية التنمية الاقتصادية الى الأمام .

ولنجاح عملية التنمية الاقتصادية وفاعليتها فى الدول النامية ، يقتضى تغييرا جذريا وجوهريا فى أساليب الانتاج المستخدمة وقوى الانتاج وعلاقاته التى تتلاءم مع مرحلة تطور قوى الانتاج - وفى البنيان الثقافى والاجتماعى المتلائم مع هذه الأساليب الانتاجية .

وعلى ضوء هذا الفهم للتنمية رأينا أن مكونات عملية التنمية الاقتصادية تشتمل على : أولا : تقدير الاحتياجات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية فى كل من المجال السياسى والاجتماعى والثقافى والاقتصادى ، ثانيا: الاهتمام بالتصنيع

باعتباره حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية ، فالتصنيع له ديناميكية ذاتية قادرة على دفع عجلات النمو الى الأمام . والذى يقتضى زيادة فى حجم الاستثمارات الموجهة الى هذا القطاع لتعدد الوحدات الانتاجية ، مما يؤدى الى ارتفاع معدلات نمو الدخل القومى من جهة ، واحداث تغير فى هيكل الصادرات وتنوعها من جهة أخرى ، الأمر الذى يؤدى الى تخفيف العبء على ميزان المدفوعات عن طريق تقليل الاعتماد على استيراد مكونات الاستثمار من الخارج . ثالثا ارتفاع مستوى التراكم الرأسمالى ، بمعنى توافر حد أدنى من الموارد الاستثمارية التى توجه لعملية التنمية حتى ينطلق الاقتصاد القومى فى مسار النمو الذاتى والتغلب على نقص الوفورات الخارجية .

وتثار عادة عند اختيار نمط توزيع الاستثمارات على الأنشطة الاقتصادية المختلفة المفاضلة بين استراتيجية النمو المتوازن واستراتيجية النمو غير المتوازن . ومن الصعوبة بمكان أن توجد استراتيجية واحدة للتنمية تكون صالحة للتطبيق فى جميع البلاد النامية وذلك لاختلاف درجة التخلف الاقتصادى، والظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلاد .

وفى ضوء ما تقدم يجب على الدول النامية رسم استراتيجية انمائية مناسبة لظروف المجتمع الذى يمر بها ودرجة نموه وهيكله الانتاجى وحجم وطبيعة الموارد الطبيعية والموارد البشرية - ونوعيتها ومستوى مهاراتها وطبيعة الظروف الخارجية المؤثرة فى هذا الاقتصاد .

تلك هى الخطوط العريضة التى توضح أهمية الاستعانة بالاستثمار الأجنبى فى التنمية الاقتصادية للدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ، وان مشكلة التمويل تعد عقبة

فى سبيل التنمية ، فى شكل ندرة الموارد اللازمة لتمويل التنمية ، تلك الندرة التى جعلت الفكر الاقتصادى ينادى بوجوب الالتجاء لرؤوس الأموال الأجنبية لتمويل عملية التنمية فى الاقتصاد المصرى .

ثم انتقلنا بعد ذلك الى القسم الأول من هذه الدراسة حيث بحثنا فى الباب الأول الطاقة الاستيعابية وحدود الاستعانة بالاستثمار الأجنبى المباشر .

فأمام ضرورة استعانة الاقتصاد المصرى برؤوس الأموال الأجنبية لرفع معدل التراكم الرأسمالى وتعويض بعض النقص فى المدخرات المحلية ومن ثم تسهيل القيام بعملية التنمية الاقتصادية ، وجدنا من الضرورى معرفة حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى للاستعانة بالاستثمار الأجنبى المباشر .

فالاستثمارات الأجنبية عموما تحمل معها التزاما بخدمة هذه الاستثمارات ، ومن المعلوم كما أشرنا أن قدرة البلد المضيف على مواجهة التزاماته الخارجية هى رهن بطاقة الاقتصاد القومى ككل وليس الاستثمار الأجنبى منفردا .

وان الافراط فى دور الاستثمارات الأجنبية قد يؤدى - اذا ما أهمل تقديره والتخطيط لاحتواء آثاره - الى استرخاء المدخرات الوطنية أو استرخاء المجهودات الوطنية بصفة عامة وهو أمر يتعارض مع قيام هذه الاستثمارات بدور معزز للمجهودات الوطنية . وفى بيان الطاقة الاستيعابية والاحتياجات التمويلية الحالية للاقتصاد المصرى ،فان مفهوم هذه الطاقة تكمن من حيث مقدرة الاقتصاد القومى على استيعاب الاستثمارات المتدفقة على أسس تجارية مع المقدرة على استخدام المساعدات الميسرة فى الأجل الطويل .

وبالرغم من معرفة العوامل التى تحدد حجم هذه الطاقة من حيث الاتساع أو الضيق لاقتصاد ما بصفة عامة ، الا أنه لم يتم الاتفاق حتى الآن حول طريقة معينة ومحددة لقياس الطاقة الاستيعابية بل تعددت الطرق وتنوعت وكلها طرق تقريبية .

وفى الآونة الأخيرة شاع الجدل حول ثلاثة أساليب يمكن بأى منها اجراء التقدير الكمى المطلوب لرأس المال الأجنبى أولهما نموذج الفجوتين أى فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية ، ثانيهما نموذج دورة المديونية الخارجية لخبراء البنك الدولى ، ثالثهما نموذج النمو الذاتى . ويتضح لنا من خلال الدراسة أن أكثر النماذج ملائمة للتطبيق على الاقتصاد المصرى هو نموذج النمو الذاتى .

ولقد تضمن الباب الثانى من القسم الأول ، . الاستثمار الأجنبى المباشر وأهميته وأنواعه . وللوصول الى أهمية الاستثمار الأجنبى المباشر تعرضنا لتعريف الاستثمار الأجنبى غير المباشر بصورة موجزة والفرق بينه وبين الاستثمار الأجنبى المباشر .

ويعرف الاستثمار الأجنبى المباشر بأنه تلك الاستثمارات التى يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبى اما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو بالاشتراك فى رأس مال المشروع الوطنى بنصيب يبرر له حق الادارة وتكون تلك المشروعات مستثمرة بشكل مباشر عن طريق الأفراد أو الشركات الأجنبية .

وتنقسم الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب ملكية المشروعات الى أنواع ثلاثة وهى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسية .

ثم عرضنا بعض الكتابات عن نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر . وانتهينا الى أن دراسات الاستثمار الأجنبى المباشر مهما كان المدخل المتبع ، فانها متماثلة فى العديد من المتغيرات التى تؤثر على قرار الشركات فى الاستثمار فى الخارج وهذه المتغيرات يمكن تحديدها وفقا للعناوين التالية :

١ - الربحية والعائد على الاستثمار .
٢ - مدى وجود السوق واحتمالات النمو .
٣ - مناخ الاستثمار .

وهذه تعتبر من أهم المتغيرات التى تؤثر على قرار الشركات للاستثمار فى الخارج وهناك بعض المتغيرات الثانوية تتمثل فيما يلى :

١ - حوافز الاستثمار التى تقدمها الدول المضيفة .
٢ - تكلفة اعتبارات الانتاج .

وألمحنا أن التميز بين المتغيرات الأساسية والمتغيرات الثانوية تختلف من دولة الى أخرى ومن شركة مستثمرة الى أخرى، حيث تتمثل أهمية معرفة محددات الاستثمار الأجنبى المباشر فى أنها تحدد لنا من الجهة الأولى المناطق التى يحتمل أن يتدفق اليها الاستثمار المباشر ومن جهة أخرى توضح لنا ما هو الحد الأدنى المقبول من حوافز الاستثمار الذى من المحتمل أن يأتى معه المستثمرين الأجانب الى الدول المضيفة .

ثم انتقلنا بعد ذلك الى تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على اقتصاد الدول المضيفة ، حتى يكون مرشدا للدول المضيفة نحو تعظيم الآثار الايجابية والتغلب على الآثار السلبية وانتهينا الى أن سياسة الاستثمار الأجنبى المباشر مثل أى سياسة أخرى لها مزاياها وعيوبها ويجب على الدول النامية

أن تعمل على ترشيد استخدام هذه السياسة من خلال حصر وتقييم جانبى الأمر من منافع وتكاليف ، وأن تعمل على تعظيم تلك المنافع عند مستوى معين من مستويات التكلفة واجتذاب القدر اللازم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى المجالات المرغوبة وفى التوقيت المناسب لتحقيق التنمية الاقتصادية .

وفى القسم الثانى من الرسالة بحثنا تجربة الاستثمار الأجنبى المباشر ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، حيث درسنا فى الباب الأول من هذا القسم الاقتصاد المصرى ومشكلة التمويل الذاتى ، وبدأنا بالتعرف على الاحتياجات التمويلية الضرورية للاقتصاد المصرى حتى منتصف السبعينات وفقا للتقديرات التى أجراها البنك الدولى ، والذى أوضح أن الاقتصاد المصرى يعانى من عجز فى الحساب الجارى بميزان المدفوعات بالاضافة الى مستحقات الديون الخارجية والوفاء بالتزاماته تجاه صندوق النقد الدولى والزيادة فى الاحتياطات ، وان كل هذا يمثل عبئا على الاقتصاد المصرى الأمر الذى يضعف قدرته على تحقيق التنمية .

ثم تعرضنا بعد ذلك لأهم المشكلات الأساسية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى حتى منتصف السبعينات وفى تناول مشكلة اختلال البنيات الانتاجى تلاحظ لنا أن الاقتصاد المصرى يعانى من ظاهرة " سيادة الهيكل الانتاجى ذى القطاع الأوحد أو القطاع المسيطر" ، الأمر الذى يترتب عليه خضوع تغيرات الدخل القومى وأيضا معدلات نموه للتغيرات التى تحدث فى هذا القطاع المسيطر ، ويرتبط بذلك ما تتصف به مثل هذه الاقتصاديات من ظاهرة التبعية الاقتصادية من شيوع البطالة البنيانية ، و تعرض حصيلة صادراتها للتقلب بين فترة وأخرى .

وانتهينا الى أن تخلف كلا من القطاع الزراعى والقطاع الصناعى كان قيدا على تنمية أيا منهما خلال تلك الفترة المذكورة ، وذلك بسبب فقدان علاقات الترابط الأمامية والخلفية بين القطاعين .

وفى تناول مشكلة عدم كفاية المدخرات المحلية فى الاقتصاد المصرى فى الفترة (٧٠ - ١٩٧٦) وجد أن اهتمام الحكومة المصرية بالمدخرات جاء فى وقت متأخر بعد أن تبينت الدولة وجود عجز خطير فى ميزان المدفوعات كاد يؤدى الى شلل فى مراحل الانتاج . ونتيجة تراخى جهود الدولة فى التنمية بعد عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤ انخفضت معدلات الادخار حتى وصلت الى أدنى مستوى لها فى عام ١٩٧٤ محققة نسبة (٣ر٢ ٪) فقط وفى عام ١٩٧٥ محققة نسبة (٤ر٥ ٪) ويحدث هذا الانخفاض فى معدل الادخار القومى فى الوقت الذى تصاعدت فيه المعونات العربية للاقتصاد المصرى فى غضون انتصارات حرب أكتوبر ، ويعنى ذلك أن الاقتصاد المصرى كان يستهلك أكثر مما ينتج . الأمر الذى أدى الى تزايد عجز الادخار القومى عن تمويل الاستثمار ،ولهذا فان استراتيجية التنمية ينبغى أن تهتم أولا بتحديد معدل النمو المستهدف وتحديد الكيفية التى يتم بها توليد المدخرات اللازمة . وخلصنا الى عدم كفاية حصيلة المدخرات المحلية للاقتصاد المصرى فى تمويل عملية التنمية .

وبالنسبة لمشكلة تطور التجارة الخارجية وعدم كفاية حصيلة الصادرات ، وجد أن الاقتصاد المصرى يعانى من عدم وجود استراتيجية واضحة لسياسة التجارة الخارجية فسياسة التصدير كانت ولا زالت تعتمد على تصدير الفائض من الانتاج الزراعى والصناعى دون دراسة جدية لاحتياجات الأسواق الخارجية ،

وقد ترتب على اتباع هذه السياسة تذبذب الصادرات من سنة لأخرى وفقدان الكثير من الأسواق العالمية. أما سياسات الاستيراد فتعتمد بدورها فى الجانب الأكبر منها على سياسة المسكنات المتاحة لحل مشاكل الاستهلاك والاختناقات بالداخل دون دراسة جدية لترشيد الاستهلاك والاهتمام بتوجيه الواردات للعمل على زيادة الانتاج ورفع الانتاجية . وقد ترتب على ذلك وجود تدهور مستمر فى نسبة تغطية الصادرات للواردات ، وكل هذا يشير الى عدم استقرارمستويات التجارة الخارجية للاقتصاد المصرى وعدم القدرة على التمويل واحداث التنمية الاقتصادية.

وفى تناول مشكلة عجز ميزان المدفوعات ، ومن خلال تتبع التغييرات الهيكلية التى طرأت على ميزان المدفوعات خلال السبعينات وتحليل أسباب عجزه ، وجد أن هذا يرجع بصفة عامة الى الاجهاد الاقتصادى الذى يعانى منه الاقتصاد المصرى منذ قيام الثورة ونتيجة التوسع فى الانفاق والاستثمار بمعدلات مرتفعة منذ عام ١٩٥٨ ، ثم بلوغ هذا العجز أوجه لعدة أسباب أهمها نفاذ الأرصدة الاسترلينية والمدفوعات الاستثنائية التى واجهت مصر والتى ترتبت على التأميم والمصادرة ، كل هذا أدى الى تفاقم مشكلة ميزان المدفوعات وبالتالى ضعف امكانية الاقتصاد المصرى على سداد قيمة الواردات عن طريق الصادرات .

ومن خلال تناول مشكلة تزايد المديونية الخارجية والتى ظهرت ملامحها منذ الخمسينات ثم اتضحت بشكل خطير فى الستينات الا أن الخطر الحقيقى للمشكلة تفاقم فى السنوات الأخيرة متخذا اتجاها تصاعديا بلغ ذورته عام ١٩٧٤ حتى بلغ ثلاثة أضعاف العجز عام ١٩٧١ والذى تسبب فى عجز الميزان

التجارى الذى بلغ ضعف ما كان عليه عام ١٩٧٣ بالاضافة الى ذلك زيادة ديون مصر الخارجية وارتفاع معدل خدمة الديون الخارجية ، الأمر الذى أدى الى اضعاف القدرة على الاستيراد والهبوط بمستويات الاستهلاك والتشغيل والاستثمار والادخار الى مستويات تقل عما هو ضرورى لدفع عملية التنمية وزيادة الانتاج، ولهذا تعتبر أزمة المديونية الخارجية احدى المشكلات الأساسية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى .

ومن خلال التعرف على المشكلات الرئيسية التى تقف حائلا أمام الاقتصاد المصرى برزت مشكلة التمويل الذاتى كأهم المشكلات التى تواجه الاقتصاد المصرى ، وضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية للاسراع بمعدلات تنمية الاقتصاد المصرى .

ولقد بحثنا فى الباب الثانى من هذا القسم التطبيق العملى للاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وأوضحنا التجارب السابقة لمصر مع الاستثمار الأجنبى المباشر قبل تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى - فلقد كانت لمصر تجربة قاسية فى تعاملها مع أصحاب رأس المال الأجنبى المستثمر والمقترض وتلك التجربة التى امتدت معاناتها منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينات القرن العشرين ، فلا شك أن عرض هذه التجربة ونتائجها يعتبر أساسا لتقييم سياسة الانفتاح الاقتصادى التى طبقت فى بداية السبعينات وضروريا للتنبؤ بدورها مستقبلا. فيلاحظ أنه لم تسفر الاستثمارات الأجنبية خلال تلك الفترة عن أى تنمية ملموسة فى الاقتصاد المصرى اللهم الا فى مجال المواصلات ، والبحث عن البترول ، بينما تركزت معظم هذه الاستثمارات فى قطاع الخدمات متمثلا فى شركة قناة السويس ومؤسسات الرهن العقارى والبنوك التجارية والمرافق العامة والسياحة .

وكان انتصار أكتوبر والاتجاه نحو السلام عاملا هامــــا فى تنقية المناخ الاستثمارى وتغيير الظروف الاجتماعيـــة والسياسية ، وحافزا على عودة الاستثمار الأجنبى المباشـــر ومشاركته للتنمية الاقتصادية فى مصر . ولهذا فقد أقرت مصـــر سياسة الانفتاح الاقتصادى بهدف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبيـــة والعربية والمصرية والخبرات الفنية والتكنولوجيا الأجنبيـــة المتقدمة للمساهمة فى تمويل واقامة المشروعات التى تحتاجها الدولة على ضوء متطلبات خطط التنمية الاقتصادية ، ووفقـــا للأولويات التى تحددها الجهات المختصـــة .

ولقد اتخذت بعض الاجراءات لتطبيق سياسة الانفتـــاح الاقتصادى فى مصر كان أهمها صدور القانون رقم ٤٣ لسنـــة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحـــرة حيث تم تعديله بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وهو يعد الصيغـــة التشريعية التى تعبر عن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، والقانـــون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم عمليات الاستيراد حيـــث أعطى دورا متزايدا للقطاع الخاص فى التجارة الخارجية ،والقانـــون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بتنظيم البنك المركزى والجهاز المصرفـــى الذى منح البنك المركزى الاستقلال الكامل فى تنظيم عمليـــات الائتمان وتحديد سعر الفائدة والرقابة على البنـــوك وادارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبى ، كما صدر أيضـــا القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم التعامل فى النقـــد الأجنبـــى .

ثم انتقلنا بعد ذلك لتقييم نتائج القانون ٤٣ لسنـــة ١٩٧٤ المعدل وذلك من خلال تحليل اقتصادى عام للاستثمـــار الأجنبى المباشر فى المشروعات الداخلية الموافق عليهـــا حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ ، وأيضا من خلال تحليل اقتصادى لمشروعـــات

استثمار المال العربى والأجنبى فى القطاعات الرئيسية فى الاقتصاد المصرى ، سواء كانت قطاعات انتاجية أو قطاعات الخدمات ، ومساهمة القطاع العام فى هذه المشروعات المشتركة الجديدة . ولقد حرصنا على وضع التوصيات والمقترحات لكل قطاع على حدة وللسياسات الاقتصادية المختلفة وللمشاكل التى أثيرت عند تطبيق سياسة الاستثمار الجديد ، كمحاولة لاكتمال الدراسة لكل قطاع .

ولقد تعرضنا بشكل موجز للمشروعات الاستثمارية المقامة بالمناطق الحرة والتى أنشئت فى اطار القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وذلك للالمام بجوانب هذا القانون حتى يسهل تقييمه .

ثم انتقلنا بعد ذلك لأهم المشاكل التى توجه الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر والتى تتمثل فيما يلى :

- عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى ، البيروقراطية والاجراءات الشكلية ، ندرة رؤوس الأموال وتقلبات أسعار الصرف ، مشاكل قوانين وتشريعات الاستثمار ، مشكلات البنية الأساسية ، عدم توافر المواد الأولية ومستلزمات الانتاج، نقص القوة العاملة المدربة ،عدم توافر المعلومات والبيانات ،مشكلة أسعار الطاقة والوقود،ومشكلة تملك العقارات المبنية والأراضى الفضاء.

ثم اتبعنا ذلك ببعض المقترحات والتوصيات كمحاولة للتغلب على هذه المشاكل وتشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر . هذا وقد خصصنا الباب الثالث من هذا القسم لتقييم تجربة الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر ، ومن أهم الآثار الايجابية لهذه الاستثمارات الاضافة المباشرة الى التكوين الرأسمالى ، وقيامها بالمشروعات التى لا يستطيع المستثمر الوطنى الاقدام عليها اما لتضمنها قدرا كبيرا من المخاطر

أو لارتفاع تكلفتها ، كما ساهمت فى تشغيل الطاقات العاطلة فى مصر ، وتوسيع حجم السوق ، والاستفادة من الحصول على خدمات فنية وادارية متقدمة بتكلفة أقل من الخارج ، وتجميع المدخرات المصرية فى صورة مشروعات مشتركة . وعلى الرغم من تلك الآثار الايجابية الا أن هناك من السلبيات التى يتضمنها هذا الاستثمار وأهمها العجز الشديد فى ميزان المدفوعات ويرجع ذلك الى قلة عدد شركات الاستثمار التى تهدف الى التصدير ، واتجاه أغلب هذه الشركات الى المشروعات التى تتميز بسرعة دوران رأس المال ولا تساهم فى زيادة الانتاج ، كما ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى زيادة معدلات التضخم فى الاقتصاد المصرى ، وتأثير بعض المشروعات على الانتاج المحلى نتيجة منافسة المنتج الأجنبى الجديد ، واعتماد بعض المشروعات كثير من الأحيان على الفن الانتاجى كثيف رأس المال وعدم استغلاله للأيدى العاملة الوفيرة فى مصر ، واحداث اختلال كبير فى هيكل توزيع الدخل لغير صالح محدودى الدخل نتيجة زيادة دخول فئة المستثمرين لما حصلوا عليه من ضمانات وامتيازات واعفاءات ضريبية وجمركية بالاضافة الى منحهم حرية تسعير منتجاتهم والذى مكنهم من تحقيق أرباح كبيرة ومن الآثار السلبية أيضا احداث خلل فى ميزان الاستثمارات المالية نتيجة للتعدد فى التشريعات المنظمة للاستثمارات المختلفة ، حيث ظهرت خمس قوانين مختلفة فى سوق الاستثمار ، الأمر الذى فتح المجال للمستثمر للمفاضلة بين مزايا القوانين المختلفة وبدأت ظاهرة انتقال المشروعات من مظلة قانون الى آخر سعيا وراء ميزة جديدة أو زيادة فترة الاعفاء الضريبى ، بالاضافة الى أن قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ صدر متضمنا التفرقة وعدم المساواة بين المستثمر المصرى والمستثمر العربى والأجنبى

حيث خص المستثمرين الأجانب ببعض الامتيازات دون المستثمر المصرى .

كما أن البنوك الأجنبية والمشتركة لم تحقق الأهداف التى أنشئت من أجلها ، فقد احتفظت بالجزء الأكبر من مواردها وهى أغلبها مصرية لدى البنوك الأجنبية فى الخارج مما يحرم الاقتصاد القومى من هذه الموارد ، بالاضافة الى أن البنوك الأجنبية قد اجتذبت صفوة الموظفين من بنوك القطاع العام نتيجة للأجور المرتفعة التى تمنحها لهذه العمالة ، كما اجتذبت عددا كبيرا من كبار المودعين والعملاء من الأفراد والشركات من خلال رفع أسعار الفائدة على الودائع ومنح مزايا ظاهرة وخفية للمودعين فى عملياتهم مع البنوك منها التجاوز عن عمولة ايداع العملات الأجنبية ومنح عمولة لسماسرة الودائع .

ويتضح مما تقدم أن سياسة الاستثمار الأجنبى المباشر تحمل فى طياتها من الآثار الايجابية والآثار السلبية على الاقتصاد المصرى ولذلك فقد طرحنا عدة توصيات ومقترحات بهدف توجيه هذه السياسة نحو تحقيق أقصى فائدة ممكنة للاقتصاد المصرى واضعين فى الاعتبار أن الاستثمار الأجنبى المباشر ليس هدفا فى حد ذاته ، بل هو مكمل للاستثمارات الوطنية ، وكلاهما يجب أن يوجه بقصد تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

وأهم هذه التوصيات والمقترحات ، ضرورة العمل على استقرار المناخ الاستثمارى ، وضرورة توجيه المشروعات الاستثمارية نحو المشروعات الانتاجية والتصديرية لاصلاح خلل ميزان المدفوعات ، ضرورة تجميع قوانين الاستثمار فى قانون واحد ، ترشيد السياسة العامة لهيئة الاستثمار ، الاسراع بتحويل وتحريك السوق الموازية الى سوق للكامبيو تسير فى خط متواز مع سوق النقد الأجنبى ، ويتم فيها تحديد سعر الصرف الأجنبى

وسعر الجنيه المصرى يوميا طبقا لقانون العرض والطلب بحيث يتوازى مع أسواق النقد العالمية ، تنشيط ودعم القطاعين العام والخاص ، ترشيد أعمال البنوك الأجنبية وعدم التوسع مستقبلا فى الموافقة على انشاء بنوك أجنبية جديدة فى مصر حتى يتم وضع قواعد تقضى بضرورة جلب هذه البنوك لودائع أجنبية أو رؤوس أموال تسهم فى تمويل مشروعات خطة التنمية الاقتصادية ، ضرورة التنسيق بين مساهمة الدول العربية برؤوس أموالها ومساهمة الدول الغربية بما تملكه من أساليب تكنولوجية حديثة فى الانتاج والادارة وخبرة فنية فى مشروعات استثمارية مشتركة فيما بينهم ، وعمل التقديرات والقياسات الدقيقة لحدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى عن طريق حصر الطاقات الانتاجية العاطلة والغير مستغلة والمستغلة استغلالا غير رشيد وعلى ضوء هذه القياسات الكمية يمكن تحديد مشروعات الاستثمار القومية المستهدفة سواء فى الأجل الطويل أم المتوسط أم القصير .

ولا شك أن وضع هذه التوصيات موضع التنفيذ ، يضمن نجاح السياسة الاقتصادية فى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وتعد الوجه المضىء لقضية الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر .

هذا وبالله التوفيق .

جدول رقم (١)

اجمالى الموافقات فى نطاق قانون الاستثمار

حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٦

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	عدد المشروعات	مجموع رؤوس الاموال	مجموع التكاليف الاستثماريه
مشروعات داخل البلاد	١٣٥٥	٦١٦٣٥٥٠	١٢٦٥٤٦٧٤
مشروعات المناطق الحره العامه	٢٢٢	٢١٧٥٤٣	٣١٧٣٤٥
مشروعات المناطق الحره الخاصه	٤٦	٧١٢٤٦٣	٨٧٧٠٢٥
الاجمالى	١٦٢٣	٧٠٩٣٥٥٦	١٣٨٤٩٠٤٤

*لايشمل المشروعات التى سقطت الموافقه عليها أو التى سحبت

جدول رقم (٢)

بيان

اجمالي المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ٣١/١٢/١٩٨٦

القيمة بالألف جنيه

القطاع	عدد	رؤوس الأموال المصرح بها			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الأجور المستهدفة			قيمة الانتاج أو رقم الأعمال
		ع. محلية	ع. أجنبية	اجمالي	ع. محلية	ع. أجنبية	اجمالي	مصريون	أجانب	اجمالي	للمصريين	للأجانب	اجمالي	
أولاً : قطاع المشروعات الصناعية :														
١- صناعة الغزل والنسيج	٧٩	١٢٠١٣٦	١٤٦٢٤٣	٢٦٦٣٧٩	٣٠٩٧١١	٦١٥٤٢٧	٩٢٥١٣٨	٥٤٩٨٨	٢٥٩	٥٥٢٤٧	٥١٠٨٠	٢٢٠٦	٥٣٢٨٦	٩٢١٧٤٨
٢- الصناعات الغذائية	٩٣	١١٣٧٤٨	١٢٦٠٥١	٢٤٤٧٩٩	٢٣٧١٠٢	٣٧٠١٨٧	٦٠٧٢٨٩	١١٨٠٩	٧٣	١١٨٨٢	٢٤٢٨٨	١٠٣٤	٢٥٣٢٢	١٠٩٧٦٧٢
٣- الصناعات الكيماوية	١٣٤	٢٠٧١٣٣	٣٨٦٨٤٥	٥٩٣٩٧٨	٥٧٨٨٠٧	١٠٢٣٢٣٣	١١٦٠٢٠٤٠	١٥٤١٧	٢٦٨	١٥٦٨٥	٣٦٩٠٥	٥٢٩٩	٤٢٢٠٤	١٢٢٧٤٧٨
٤- الصناعات الخشبية	١٥	٩٩٦٣	٢٤٢٧٨	٣٤٢٤١	٢٢٨٠٢	٣١٣٨٨	٥٤١٩٠	٢٣٦٢	٢٦	٢٣٨٨	٣٠٦٥	١٢٧	٣١٩٢	٤٨٥٩٦
٥- الصناعات الهندسية	٦٧	٧٧١١٦	١٥٤٧٧٤	٢٣٢٦٩٠	٣٠٩٩٣٥	٣٦٢١٠٥	٦٧٢٠٤٠	٩٩٥١	١٢٣	١٠٠٧٤	٢٦٤٨٨	٣٧٥٤	٣٠٢٤٢	٧٧٥٦٥١
٦- صناعات مواد البناء	١٠٦	٢٧٩٥٧٠	٢٤٨٢٧٣	٥٢٧٨٤٣	٤٥٩٣٤٣	٨٢٧٠١٨	١٢٨٦٣٦١	١٢٥٢٨	١٣٣	١٢٦٦١	٣٢١٠٨	٢٧٠٠	٣٤٨٠٨	٦٧٥٢٥٥
٧- الصناعات المعدنية	٤٨	١٥٢٨٦٩	١٤٢٩٤٨	٢٩٥٨١٧	١٩٢١٥٦	٥٦٣٤٩٤	٧٥٥٦٥٠	٨٩٠٣	١٩٩	٩١٠٢	١٧٤٨٥	١٠٨٣٩	٢٨٣٢٤	٤٢٤١٣١
٨- الصناعات الدوائية	٣٣	٦٤٥١٨	٨٤٢٣٣	١٤٨٧٥١	١٥١٢٥٦	١٨٢٠٢٢	٣٣٣٢٧٨	٥٥٠٤	٣٠	٥٥٣٤	٢٥٠١٨	٦٠٨	٢٥٦٢٦	٣٥٢٨٦٣
٩- الصناعات التعدينية	٦	٢٧٠١٨	٧٤٥٦	٣٤٤٧٤	٥٠٨٢٩	٥٠٢٠٠	١٠١٠٢٩	٣٦٧	—	٣٦٧	٧١٨	—	٧١٨	٣١٩٧٠
اجمالي المشروعات الصناعية	٥٨١	١٠٦٢٨٧١	١٣٢١١٠١	٢٣٨٣٩٧٢	٢٣١١٩٤١	٤٠٢٥٠٢٤	٦٣٣٧٠١٥	١٢١٨٥١	١١١١	١٢٢٩٧٠	٢١٧١٠٥	٢٦٥٦٧	٢٤٣٧٢٢	٥٥٥٥٣٦٤
ثانياً : قطاع المشروعات التمويلية :														
١- شركات توظيف الأموال	١٧٨	٥١٦٥٩٧	٦١٢٠٣٤	١١٢٨٦٣١	٥٩١٥٦١	٧٥٨١٠١	١٣٤٩٦٦٢	—	—	—	—	—	—	—
٢- البنوك	٧٤	٢٧٢٦٢٠	٣٢٢٠١٢	٥٩٤١٣٢	٢٧٢٦٢٠	٣٢٢٠١٢	٥٩٤١٣٢	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي المشروعات التمويلية	٢٥٣	٧٨٩٥١٧	٩٣٤٠٤٦	١٧٢٣٥٦٣	٨٦٤٤٨١	١٠٨٠١١٣	١٩٤٤٥٩٤	—	—	—	—	—	—	—

تابع جدول رقم (٢)

القيمة بالالف جنيه

القطاع	عدد	رؤوس الاموال المصرح بها: ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	التكاليف الاستثمارية المستهدفة: ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	العمالة المستهدفة: مصريون	اجانب	اجمالي	الاجور المستهدفة: للمصريين	للاجانب	اجمالي	قيمة الانتاج أو رقم الاعمال
ثالثا : قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية														
١- مشروعات التكامل الزراعي والصناعي	١٠	٣٦٩٧٧	٧١٦٧٩	١٠٨٦٥٦	١٣٠٥٧٦	١٣٥٣٢٨	٢٦٥٩٠٤	٣١٠٦	١٣	٣١١٩	٧٧٠٥	٤٨٤	٨١٨٩	١٠٩٦٣٨
٢- مشروعات استصلاح واستزراع الاراضي	١٧	١٥٢٤١	١٢١٩٦	٢٧٤٣٧	٢٧٦٨٤	٣٦٧٠٦	٦٤٣٩٠	٤١٦٥	٢٨	٤١٩٣	٦٩٣٩	٤٧٠	٧٤٠٩	٦١٧٦٤
٣- مشروعات الثروة السمكية	٤	١٥٠٣٥	٤٩١٥	١٩٩٥٠	٢٨٦٧٨	١٢٠٤١	٤٠٧١٩	٣١٦	١	٣١٧	٣٠٢	٣٩	٣٤١	٤٩٠٤
٤- مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة	٧٥	١٠٨٩٣١	٨٤٦٣٩	١٩٣٥٧٠	٢٠٧٦٢٠	١٨٤٦٣٧	٣٩٢٢٥٧	٧٣٣٥	١٦	٧٣٥١	١٠٣٤١	١٨٨	١٠٥٢٩	٧١٨٦٣٦
اجمالي مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	١٠٦	١٧٦١٨٤	١٧٣٤٢٩	٣٤٩١١٣	٣٩٤٥٥٨	٣٦٨٧١٢	٧٦٣٢٧٠	١٤٩٢٢	٥٨	١٤٩٨٠	٢٥٢٨٧	١١٨١	٢٦٤٦٨	٨٩٤٩٤٢
رابعا : قطاع المشروعات الانشائية														
١- مشروعات الاسكان	٨١	٣٧٤٥٣٣	١٣٨٥٧٧	٥١٣١١٠	٨٧٣ ٦٨١	٢٥٩٤٧٢	١١٣٣١٥٣	١٠٥٣	١	١٠٥٤	١٢٢٥	١٢	١٢٣٧	١٠٥٠٦٤٥
٢- مشروعات المقاولات	١١٦	٦٨٢٩٩	٧٢٣٨٥	١٤٠٦٨٤	١٠٨٤١٨	١٤٩٥٩٥	٢٥٨٠١٣	٣٥٤٦٥	٥١٣	٣٥٩٧٨	٤٠٨٤٨	٦٧٦١	٤٧٦٠٩	٤٩٢١٣٦
اجمالي المشروعات الانشائية	١١٧	٤٤٢٨٣٢	٢١٠٩٦٢	٦٥٣٧٩٤	٩٨٢٠٩٩	٤٠٩٠٦٧	١٣٩١١٦٦	٣٦٥١٨	٥١٤	٣٧٠٣٢	٤٢٠٧٣	٦٧٧٣	٤٨٨٤٦	١٥٤٢٧٨١
خامسا : قطاع المشروعات الخدمية														
١- شركات السياحة	١٠٤	٢٣٣١٠٩	٤٠٠٩٦٢	٦٣٤٨٧١	٤٥١٦١٣	١٠٠١٣٩٠	١٤٥٣٠٠٣	١٤٤٦٠	٣٥٩	١٤٨١٩	٢١٧٤٨	٣٣٠٤	٢٥٠٥٢	٤١٤٢٥٩
٢- شركات النقل والمواصلات	١٢	١٨٤٥	٣٨٣٣١	٤٠١٧٦	٣٠٥٢	٩٦١٠٦	٩٩١٥٨	١٣٢٣	٧٧	١٤٠٠	٤١٢٣	١٥٤١	٥٦٦٤	٨٧٦٨٦
٣- المستشفيات والمراكز الطبية	٣٠	٧٣٠٤٥	٣٤٨٤٣	١٠٧٨٨٨	١٠٨٦٤١	٩٦١٠٥	٢٠٤٧٤٦	٤٢٤٠	٣٣	٤٢٧٣	٦٨١٣	٤٣٦	٧٢٤٩	٧٠٦٦٩
٤- بيوت الخبرة الاستشارية	٢٩	٤٤٠٤	٨٤٠٥	١٢٨٠٩	٤٤٠٤	١٤٣٠٥	١٨٧٠٩	٣٩٢	٧١	٤٦٣	١٤٣٩	٢٢٠	١٦٥٩	٧٧٥٠٠
٥- مشروعات خدمات البترول	٤	١٢٨٩٠	٣٣٣٠٦	٤٦١٩٦	٢٩٦٥٧	٨٧٤٧٩	١١٧١٣٦	٣٢٨	٢١	٣٤٩	١١٣٤	٤٠٩	٢٠٤٣	٢٤٤٢١
٦- الخدمات الاخرى	٤٠	٣٧٧٢٣	١٧٢٩٣٥	٢١٠٦٦٨	٨٨٦٥٥	٢٣٧٢٢٢	٣٢٥٨٧٧	٧٢٠٢	١٤٦	٧٣٤٨	١٣٧٢٧	٢٦١٤	١٦٣٤١	٢٠٧١١٩
اجمالي المشروعات الخدمية	٢١٩	٣٦٣٨٢٦	٦٨٨٧٨٢	١٠٥٢٦٠٨	٦٨٦٠٢٢	١٥٣٢٦٠٧	٢٢١٨٦٢٩	٢٧٩٤٥	٧٠٧	٢٨٦٥٢	٤٩٧٨٤	٨٢٦٤	٥٨٠٤٨	٨١١٩٠٤
الاجمالي العام	١٣٥٥	٢٨٣٥٢٣٠	٣٣١٨٣٢٠	٦١٦٣٥٥٠	٥٢٣٩١٠١	٧٤١٥٥٧٣	١٢٦٥٤٦٧٤	٢٠١٢٤٤	٢٣٩٠	٢٠٣٦٣٤	٣٣٤٢٩٩	٤٢٧٤٥	٣٧٧٠٤٤	٨٨٠٤٩٩١

جدول رقم (٣)

تطور الموافقات على المشروعات داخل البلاد حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٦

القيمة بالالف جنيه

القطاع / السنة	المشروعات الصناعية			المشروعات التمويلية			المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية			المشروعات الانشائية			المشروعات الخدمية			الاجمالي العام		
	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية	عدد	رأس المال	التكاليف الاستثمارية
حتى ١٩٧٧	١٣٨	٥٠٧٠٦٢	١٤٢١٨٤٠	٦٩	٦٧٤١٣٧	٧٧٥١٧٧	٨	٨١١٢٨٠	١٩٠٥٩٤	٢٥	٤٣٦٩٨	١٥٨٧١٩	٧٦	٥٠٤٦٧٣	١٠٩١١٦٦٦	٣١٦	١٨١٠٨٥٠	٣٦٣٨٠٢٦
١٩٧٨	٤٢	٦٩٥٥٨	١٧٢٠٠٩	٢٠	١٣٥٧٢٠	١٣٥٧٢٠	١٠	٣٨٢٢٤	٦٤٩٠٩	١٨	١٠٨١٧	٢٣١١٠	٢٠	٨٩٣٤٩	١٥٦١٢٢	١١٠	٢٤٣٦٦٨	٥٥١٨٧٠
١٩٧٩	٥٧	١٧٥٥٦٦	٤٠٤٠٩٣	٢١	٢١٨٧٧٩	٢٤٧٢٧٠	٥	٨٥٦٧	١٩٢٨٩	٣٣	٥٧٩٢٤	١١٦٤١٩	٢٥	١٠١١٢٩	٢٠٢٣٨١	١٤١	٥٦١٩٦٥	٩٨٩٤٥٢
١٩٨٠	٤٨	٣٦٦٧١١	١٠١٢٥٨٣	٤٩	٢٨١٤٣٦	٣٧٢٩٣٦	١٢	٣٥١٤٧	٩٤٨١٤	٢١	٣٨٢٢٠	٨١٥٦٤	١٣	١٣٢٣٨	٢٩٦٢٠	١٤٣	٧٣٤٧٥٢	١٥٩١٥١٧
١٩٨١	٨٣	٥٣٧٤٨٤	١٦٤٥١٦١	٤٣	٢٠٨٦٩٠	٢٠٨٦٩٠	٢٠	٤٩٤٣٧	١١٨٧٢٢	٢٢	٩٩٤٣٦	٧٥٤٣٠	٢٧	١٠٨٦٩٧	٢٥٦١٠٧	١٩٥	٩٣٣٧٤٤	٢٣٠٤١١٠
١٩٨٢	٢٣	٥٦١٧٤	١٠٢٠٨٨	١٨	٥٠٤٦١	٥٠٤٦١	٣	٢٠٢٠	٣٤٨٠	١٠	٧٤٩٢٠	١٢٩٨٤٠	٨	٢٢١٤٧	٤٠٤٤٠	٦٢	٢٠٥٧٢٢	٣٣٦٣٠٩
١٩٨٣	٥٣	١٧٠٥٧٠	٣٤٣٥٠٢٨	١٠	٣٨٨٤٠	٣٨٨٤٠	٢١	٥٣٤٢٠	١٠١٧٦٦	١٦	٦٥٤٠٥	٨٧٦٩٣	٢٢	١٢٤٩٠٠	٢٥١٦٨٤	١٢٢	٤٥٣١٣٥	٨٢٣٥١١
١٩٨٤	٥١	١٥١١٠٦	٣١٨٦٨٦	٥	٤٣٢٠٠	٤٣٢٠٠	١٨	٤٨٥٧٣	١٠٦٤١١	١٨	١٣٦٠٦٨	٢٧٠٤٨٣	١٠	٣٢٩٢٩	٧١٧٨١	١٠٢	٤١١٨٧٦	٨١٠٥٦١
١٩٨٥	٤٠	١٠١٤٥٦	٢٣٥٦٢٨	٤	١٦٥٠٠	١٦٥٠٠	٥	٢٠٩٢٧	٣١٩٢٤	١٠	٣٥٠٨٠	٧٦١٤٤	٦	٣٠٩٠٦	٧٤٦٣٤	٦٥	٢٠٤٨٦٩	٤٣٤٨٣٠
١٩٨٦	٤٦	٢٤٨٢٨٥	٦٨١٣٩٩	١٣	٥٥٨٠٠	٥٥٨٠٠	٤	١٢٠١٨	٣١٣٦١	٢٤	١٦٢٢٢٦	٣٧١٧٦٤	١٢	٢٤٦٤٠	٤٤١٦٤	٩٩	٥٠٢٩٦٩	١١٨٤٤٨٨
الاجمالي العام	٥٨١	٢٣٨٣٩٧٢	٦٣٣٧٠١٥	٢٥٢	١٧٢٣٥٦٣	١٩٤٤٥٩٤	١٠٦	٣٤١٦١٣	٧٦٣٢٧٠	١٩٧	٦٥٣٧٩٤	١٣٩١١٦٦	٢١٩	١٠٥٢٦٠٨	٢٢١٨٦٢٩	١٣٥٥	٦١٦٣٥٥٠	١٢٦٥٤٦٧٤

جدول رقم (١)

بيان

اجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد والتى بدأت النشاط حتى ١٩٨٦/١٢/٣١

القيمة بالألف جنيه

القطاع	عدد	رأس الأموال المصرح بها			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الأجور المستهدفة			قيمة الانتاج أو رقم الأعمال
		م. محلية	م. اجنبية	اجمالى	ع. محلية	ع. أجنبية	اجمالى	مصريون	أجانب	اجمالى	للمصريين	للأجانب	اجمالى	
أولا : قطاع المشروعات الصناعية :														
١- صناعة الغزل والنسيج	٤٨	٩٠٩٩٣	١٠٤١٢٦	١٩٥١١٩	٢٤٨٩٢٢	٥٣٧٧٢٢	٧٨٦٦٤٤	٤٩٠٣٠	١٩٤	٤٩٢٢٤	٣٩١٣٦	١٢١٩	٤٠٣٥٥	٦٨٥٣٢٦
٢- الصناعات الغذائية	٥٠	٥٢١٩٦	٤٧٨٤٥	١٠٠٠٤١	١٠٤١٦٩	١٣٦٤٢١	٢٤٠٥٩٠	٨١٦٤	٢٦	٨١٩٠	١٠٠١٩	٢٢٤	١٠٢٤٣	٣١١١٧٣
٣- الصناعات الكيماوية	٨٢	٦٤١٥٤	١٥٩٨٧٩	٢٢٤٠٣٣	١٠٦٨٦٦	٢٥٠١١٢	٣٥٦٩٧٨	١٠٢٩١	١٤٣	١٠٤٣٤	١٦٠٨٧	١٠٠٠	١٧٠٨٧	٣٧٨١٨٣
٤- الصناعات الخشبية	١٣	٩٤٤٣	٢٣٠٩٨	٣٢٥٤١	٢١٤٥٩	٣٠٠٧٨	٥١٥٣٧	٢٢٤٤	١٨	٢٢٦٢	٢٦٥٩	٩١	٢٧٥٠	٣٩٦٤٤
٥- الصناعات الهندسية	٢٩	٢٧٠٩٤	٥٧١٠١	٨٤١٩٥	٩١٣٠٤	٩١٠٩٠	١٨٢٣٩٤	٣٣٧٨	٦٢	٣٤٤٠	٦٠٢٧	٦٥٦	٦٦٨٣	١١٠٠٤٥
٦- صناعات مواد البناء	٤٠	١١١٢٥٣	٧٢٧٨٨	١٨٤٠٤١	٢٢٨٧١٦	٢٥٦٩٤١	٤٨٥٦٥٧	٥٦٤٧	٢٥	٥٦٧٢	٧٤٥٨	٣٨٦	٧٨٤٤	٢٠٨٨٨٣
٧- الصناعات المعدنية	٣٢	٢٤٥٧٢	٣٢٩١٠	٥٧٤٨٢	٤٧٦١٧	٦٤٩٩٥	١١٢٦١٢	٥٢٧٥	٥١	٥٣٢٦	٨٥٩٤	٦٤٢	٩٢٣٦	١٤٧٩٨٦
٨- الصناعات الدوائية	١٠	١٧٩٨٩	٣٣٣١٣	٥١٣٠٢	٢٩٩٤٩	٦٦٨٦١	٩٦٨١٠	١٣٥٩	٨	١٣٦٧	٢٦١٧	١٢٠	٢٧٣٧	٦١٥٥٣
٩- الصناعات التعدينية	٣	٥١٤٣	٢١٠٧	٧٢٥٠	٩٩٥٤	٥٨٠٨	١٥٧٦٢	٣٦٨	—	٣٦٨	٥٩٠	—	٥٩٠	٤٧٦٠
اجمالى المشروعات الصناعية	٣٠٧	٤٠٢٨٣٧	٥٣٣١٦٧	٩٣٦٠٠٤	٨٨٨٩٥٦	١٤٤٠٠٢٨	٢٣٢٨٩٨٤	٨٥٧٥٦	٥٠٧	٨٦٢٦٣	٩٣١٨٧	٤٣٣٨	٩٧٥٢٥	١٩٤٧٥٥٣
ثانيا : قطاع المشروعات التمويلية :														
١- شركات توظيف الأموال	١٤٨	٤٣٧٧٣٧	٥٥١٦٦٤	٩٨٩٤٠١	٤٦٥٨٠١	٦٥٣١٣١	١١١٨٩٣٢	—	—	—	—	—	—	—
٢- البنوك	٦٩	٢٦٢٢٤٢	٣١٩٦٩٠	٥٨١٩٣٢	٢٦٢٢٤٢	٣١٩٦٩٠	٥٨١٩٣٢	—	—	—	—	—	—	—
اجمالى المشروعات التمويلية	٢١٧	٦٩٩٩٧٩	٨٧١٣٥٤	١٥٧١٣٣٣	٧٢٨٠٤٣	٩٧٢٨٢١	١٧٠٠٨٦٤	—	—	—	—	—	—	—

تابع جدول رقم (٣)

القيم بالالف جنيه

القطاع	عدد	رؤوس الاموال المصرح بها			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الاجور المستهدفة			قيمة الانتاج أو رقم الاعمال
		ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	مصريون	اجانب	اجمالي	للمصريين	للاجانب	اجمالي	
ثالثا : قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية														
١- مشروعات التكامل الزراعي والصناعي	٤	٢٥٠٤٣	٣١٨١٠	٥٧٣٥٣	١٠٢٩٤٤	٤٧٨٨٦	١٥٠٨٣٠	٦٦٣	٣	٦٦٦	١١٦٢	٣٦	١١٩٨	٣٧٢٥٢
٢- مشروعات استصلاح واستزراع الاراضي	١٠	٩٢٠٦	٩٢١٩	١٨٤٢٥	١٧٣٥٧	٢٦٣٧٩	٤٣٧٣٦	٢١٧٢	١٣	٢١٨٥	٣٠٦٤	٢٦٠	٣٣٢٤	٣٧٨٣١
٣- مشروعات الثروة السمكية	٣	١٤١٣٥	٤٨١٥	١٨٩٥٠	٢٧٧٧٨	١١٤٣٧	٣٩٢١٥	١٩١	١	١٩٢	١٨٧	٣٩	٢٢٦	٣٣٩٤
٤- مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة	٢٦	٤٨٥٠٣	٢٢٤٠٩	٧٠٩١٢	٨٢٧٥٢	٥٥٢٠٣	١٣٧٩٥٥	٣٧٢٤	١١	٣٧٣٥	٣٣٨٧	٩٣	٣٤٨٠	١٥٧٠٥٥
اجمالي مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	٤٣	٩٧٣٨٧	٦٨٢٥٣	١٦٥٦٤٠	٢٣٠٨٣١	١٤٠٩٠٥	٣٧١٧٣٦	٧٥٨٠	٢٨	٧٦٠٨	٧٨٠٠	٤٢٨	٨٢٢٨	٢٣٥٥٣٢
رابعا : قطاع المشروعات الانشائية														
١- مشروعات الاسكان	٢٣	٦٥٧٣٤	٣١٤٨٧	٩٧٢٢١	١٦٨٤٣٥	٩٥٨٨٣	٢٦٤٣١٨	٧٩	—	٧٩	٧٦	—	٧٦	١٤١٧٥٦
٢- مشروعات المقاولات	٧٧	٤٠٥٩٣	٤٢٩٠١	٨٣٤٩٤	٦٦٠٩١	٩٨٩٧٨	١٦٥٠٦٩	٢٩٣٣٨	٤٢٣	٢٩٧٦١	٢٣٥٨٦	٥٧٠٧	٢٩٢٩٣	٢٧٨٧١٣
اجمالي المشروعات الانشائية	١٠٠	١٠٦٣٢٧	٧٤٣٨٨	١٨٠٧١٥	٢٣٤٥٢٦	١٩٤٨٦١	٤٢٩٣٨٧	٢٩٤١٧	٤٢٣	٢٩٨٤٠	٢٣٦٦٢	٥٧٠٧	٢٩٣٦٩	٤٢٠٤٦٩
خامسا : قطاع المشروعات الخدمية														
١- شركات السياحة	٥٧	٩٣٨٨٨	١٧٤٠٠٥	٢٦٨٣٩٣	١٨٩٢٥٣	٤٣٦٨١١	٦٢٦٠٦٤	٤٩٨١	٩٥	٥٠٧٦	٥٥٨٣	١١٦٢	٦٧٤٥	١٩٠٤٨٦
٢- شركات النقل والمواصلات	١٠	١٨١٢	٢٦٨٣٤	٢٨٦٤٦	٣٣٢٢	٧٣٩٠٩	٧٧٢٣١	١٠٦٨	٧٧	١١٤٥	٢١١٤	١٠٤١	٣٦٥٥	٧١١٠١
٣- المستشفيات والمراكز الطبية	١٦	٣٥٠١١	٢٢٩٥٥	٥٧٩٦٦	٤٩٢٩٧	٥٢٨٣١	١٠٢١٢٨	١٠٥٥	٦	١٠٦١	١٥٨٨	٢٢	١٦١٠	٢٥٠٤٢
٤- بيت الخبرة الاستشارية	٢٦	٤٣٥٣	٧٧٣٣	١٢٠٨٦	٤٣٥٣	١٣٦٣٣	١٧٩٨٦	٣٤٩	٦٨	٤١٧	٨٥٤	١٥٥	١٠٠٩	٦٤٩٠
٥- مشروعات خدمات البترول	٤	١٢٨٩٠	٣٣٣٠٦	٤٦١٩٦	٢٩٦٥٧	٨٧٤٧٩	١١٧١٣٦	٣٢٨	٢١	٣٤٩	١٩٣٤	١٠٩	٢٠٤٣	٢٤٤٢١
٦- الخدمات الاخرى	٢٦	٣١١٢٤	٢٩٩٧٤	٦١٠٩٨	٧٧٨٣١	٧٩٢٠٦	١٥٧٠٣٧	٥٣٤٢	١١١	٥٤٥٣	٨٧٨٤	٢٠٧٨	١٠٨٦٢	١٣٩٧١٣
اجمالي المشروعات الخدمية	١٣٩	١٧٩٠٧٨	٢٩٥٣٠٧	٤٧٤٣٨٥	٣٥٢٧١٣	٧٤٣٨٦٩	١٠٩٦٥٨٢	١٣٦٢٣	٣٧٨	١٤٠٠١	٢٠٨٥٧	٥٠٦٧	٢٥٩٢٤	٤٥٧٢٥٣
الاجمالي العام	٨٠٦	١٤٨٥٦٠٨	١٨٤٢٤٦٩	٣٣٢٨٠٧٧	٢٤٣٥٠٦٩	٣٤٩١٤٨٤	٥٩٢٧٥٥٣	١٣٦٣٧٦	١٣٣٦	١٣٧٧١٢	١٤٥٥٠٦	١٥٥٤٠	١٦١٠٤٦	٣٠٦٠٨٠٧

جدول رقم (٥)

بيان

اجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد والتى تحت التنفيذ

حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٦م

القيمة بالآلاف جنيه

القطاع	عدد	رؤوس الاموال المصرح بها			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الاجور المستهدفة			قيمة الانتاج أو رقم الاعمال
		ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالى	ع. محليه	ع. أجنبيه	اجمالى	مصريون	أجانب	اجمالى	للمصريين	للاجانب	اجمالى	
أولا : قطاع المشروعات الصناعية :														
١- صناعة الغزل والنسيج	١٧	٢٢٠٩٤	٢٩٦٨٧	٥١٧٨١	٤٠٧١١	٥٧٦٨٨	٩٨٣٩٩	٤١٩٩	٤٥	٤٢٤٤	٨١٤٨	٦٤٨	٨٧٩٦	١١٤٥١٠
٢- الصناعات الغذائية	٢٣	٢٢٤٧١	٣٣٦٧٢	٥٦١٤٣	٤٦٠٤٧	٩٠٢٢٦	١٣٦٢٧٣	١٥٢٥	٢٢	١٥٤٧	٤٢٤٧	٣٠٥	٤٥٥٢	٢٠٦٣٣٦
٣- الصناعات الكيماوية	٢٥	١١٧٦٩	٤٦٨١٠	٦٣٥٧٩	٤٧٥٤٧	٩٥٩٨٠	١٤٣٥٢٧	١٩٤٧	٢٣	١٩٧٠	٣٩٢٢	٣١٣	٤٢٣٥	١٤٥٥٨٤
٤- الصناعات الخشبية	١	—	٧٠٠	٧٠٠	٢٥٣	٨٣٠	١٠٨٣	١١٨	٨	١٢٦	٤٠٦	٣٦	٤٤٢	٦٣٥٢
٥- الصناعات الهندسية	١١	١٢٢٣٢	١٥٤١٧	٢٧٦٤٩	١٨٨٤٢	٤٠٥٢٠	٥٩٣٦٢	٢٣١٩	٤٢	٢٣٦١	٥١٢١	٢٥١٨	٧٦٣٩	١١٧٨٤٣
٦- صناعات مواد البناء	٢٢	٣٧٤٨٦	٣٠٧٢١	٦٨٢٠٧	٦٥٩٠٤	١٠٦٦٨٩	١٧٢٥٩٣	٢٥١٨	١٧	٢٥٣٥	٤٤٢٥	٣٧٠	٤٧٩٥	٩٢٤٨٣
٧- الصناعات المعدنية	١٣	١٢١٣٢٢	١٠٦٠١٣	٢٢٧٣٣٥	١٣٢٤٤٩	٤٨٥٠٤٤	٦١٧٤٩٣	٣٣٢٨	١٤٨	٣٤٧٦	٧٦٣٩	١٠١٩٧	١٧٨٣٦	٢٣٤٧٤٥
٨- الصناعات الدوائية	١٤	٣٠٠٥٤	٣٥١٤٣	٦٥١٩٧	٧٧٢١٣	٨٠٦٤١	١٥٧٨٥٩	٣١٩٥	١٤	٣٢٠٩	١٥٨٠٣	٢١٢	١٦٠١٥	١٥٦٩٦٨
٩- الصناعات التعدينية	٢	٢١٨٧٥	٣٣٤٩	٢٥٢٢٤	٣٩٨٧٥	٤١٢٩٢	٨١١٦٧	—	—	—	—	—	—	٢٢٨٩٠
اجمالى المشروعات الصناعية	١٢٨	٢٨٤٣٠٣	٣٠١٥١٢	٥٨٥٨١٥	٤٦٨٨٤١	٩٩٩٠١٥	١٤٦٧٨٥٦	١٩١٤١	٣١٩	١٩٤٦٨	٤٩٧١١	١٤٦٧٩	٦٤٣٩٠	١٠٩٧٧١١
ثانيا : قطاع المشروعات التمويلية :														
١- شركات توظيف الاموال	١١	٣٩٩٦٥	١٧٩٦٥	٥٧٩٣٠	٨٦٨٦٥	٦٢٥٦٥	١٤٩٤٣٠	—	—	—	—	—	—	—
٢- البنوك	٢	٤٧٥٠	٢٢٥٠	٧٠٠٠	٤٧٥٠	٢٢٥٠	٧٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—
اجمالى المشروعات التمويلية	١٣	٤٤٧١٥	٢٠٢١٥	٦٤٩٣٠	٩١٦١٥	٦٤٨١٥	١٥٦٤٣٠	—	—	—	—	—	—	—

تابع جدول رقم (٥)

القيمة بالالف جنيه

القطاع	عدد	رؤس الاموال المصرح بها			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الاجور المستهدفة			قيمة الانتاج أو رقم الاعمال
		ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	مصريون	اجانب	اجمالي	للمصريين	للاجانب	اجمالي	
ثالثا : قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية														
١- مشروعات التكامل الزراعي والصناعي	٣	١٠٥٩٥	١٦٤٨٣	٢٧٠٧٨	٢٤٧١٦	٤٠٠٥٦	٦٤٨٥٢	٢٠٨٦	٢	٢٠٨٨	٥٥٢٨	٤٢	٥٥٧٠	٥٧٦٩٩
٢- مشروعات استصلاح واستزراع الاراضي	٢	٣٧٠	٤١٠	٧٨٠	٧٥٠	٥٣٠	١٢٨٠	١٠	—	١٠	٢١	—	٢١	—
٣- مشروعات الثروة السمكية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٤- مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة	١٨	٣٠١٨١	٢٤٥٢٠	٥٤٧٠١	٧٤٦٨٦	٤٩١٧٠	١٢٣٨٥٦	١٨٧٧	٢	١٨٧٩	٢٥٩٣	٧	٢٦٠٠	٣٤٦١١٥
اجمالي مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	٢٣	٤١١٤٦	٤١٤١٢	٨٢٥٥٩	١٠٠٢٣٢	٨٩٧٥٦	١٨٩٩٨٨	٣٩٧٣	٤	٣٩٧٧	٨١٤٢	٤٩	٨١٩١	٤٠٣٨١٤
رابعا : قطاع المشروعات الانشائية														
١- مشروعات الاسكان	١٧	٣٩٨٤٧	٤٩٠٧٣	٨٨٩٢٠	٧٣٠٩٧	٨٦٥٧٢	١٥٩٦٦٩	٦٤٥	—	٦٤٥	٦٢٣	—	٦٢٣	٦٠٣٢٥
٢- مشروعات المقاولات	١٦	٩٢٧٠	١١١٨٥	٢٠٤٥٥	١٤٣٠٤	٢٥١٢٨	٣٩٤٣٢	٢٢٩١	٦٥	٢٣٥٦	٦٩٦٢	٨٥٣	٧٨١٥	٨٩٥٠٢
اجمالي المشروعات الانشائية	٣٣	٤٩١١٧	٦٠٢٥٨	١٠٩٣٧٥	٨٧٤٠١	١١١٧٠٠	١٩٩١٠١	٢٩٣٦	٦٥	٣٠٠١	٧٥٨٥	٨٥٣	٨٤٣٨	١٤٩٨٢٧
خامسا : قطاع المشروعات الخدمية														
١- شركات السياحة	٣٠	١٠١٩٧٠	١٦١٤٨٦	٢٦٣٤٥٦	١٨٤٥٢١	٤١٣٨٩٧	٥٩٨٤١٨	٧١٧٨	١٩٢	٧٣٧٠	٩٨٠٤	١٣٦١	١١١٦٥	١٢٤٩١٠
٢- شركات النقل والمواصلات	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٣- المستشفيات والمراكز الطبية	٧	١٨٦٠١	٦٣٢٩	٢٤٩٣٠	٣٧١٣٦	٢٧٧٠١	٦٤٨٣٧	١٩٢٧	١٣	١٩٤٠	٣١٠٧	٢٩٢	٣٣٩٩	٣١٠٤٦
٤- بيوت الخبرة الاستشارية	٢	٥١	٢٥٢	٣٠٣	٥١	٢٥٢	٣٠٣	—	—	—	—	—	—	—
٥- مشروعات خدمات البترول	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٦- الخدمات الاخرى	٥	١٥٠٤	٧١٦٦	٨٦٧٠	٢٦٥٤	١٤٥١٦	١٧١٧٠	٧١٧	١١	٧٢٨	٢٠٤٢	٤٢١	٢٤٦٣	٢١٢٧٧
اجمالي المشروعات الخدمية	٤٤	١٢٢١٢٦	١٧٥٢٣٣	٢٩٧٣٥٩	٢٢٤٣٦٢	٤٥٦٢٦٦	٦٨٠٧٢٨	٩٨٢٢	٢١٦	١٠٠٣٨	١٤٩٥٢	٢٠٧٤	١٧٠٢٧	١٧٧٢٣٣
الاجمالي العام	٢٤١	٥٤١٤٠٧	٥٩٨٦٣١	١١٤٠٠٣٨	٩٧٢٤٥١	١٧٢١٦٥٢	٢٦٩٤١٠٣	٣٥٨٨٠	٦٠٤	٣٦٤٨٤	٨٠٣٩١	١٧٦٥٥	٩٨٠٤٦	١٨٢٨٥٨٥

جدول رقم (٦)

بيان

اجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد والتى لم تتخذ اجراءات

حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٦

القيمه بالالف جنيـــه

القطـــاع	عدد	رؤوس الاموال المصرح بهـا			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الاجور المستهدفة			قيمة الانتاج أو رقم الاعمال
		ع. محلية	ع.اجنبية	اجمالى	ع. محليه	ع. أجنبيه	اجمالى	مصريون	أجانب	اجمالى	للمصريين	للاجانب	اجمالى	
أولا : قطاع المشروعات الصناعية :														
١- صناعة الغزل والنسيج	١١	٦٦٠١	٩٥٩٧	١٦٤٩٨	١٩٢٨٥	١٦٩٢١	٣٦٢٠٦	١٧١٤	١٧	١٧٣١	٣٧٠١	٣١٥	٤٠١٦	١١٣٥٢٨
٢- الصناعات الغذائية	١٥	٢٤٦٢٣	٣٤٦٨٨	٥٩٣١١	٤٩٤٦٠	١٠٢١٢٨	١٥١٥٨٨	١٠٤٣	٢٢	١٠٦٥	٧١٧٣	٤٢٠	٧٥٩٣	٤٢٣٨٤٨
٣- الصناعات الكيماوية	١٨	١١٧٣٨٦	١٦٧٧٢٥	٢٨٥١١١	٣٩٦٥٤٩	٦٥٤٠٩٨	١٠٥٠٦٤٧	٢٨٥٥	٩٧	٢٩٥٢	١٥١١٠	٣٧٠١	١٨٨١١	٥٧٥٩١٦
٤- الصناعات الخشبية	١	٥٢٠	٤٨٠	١٠٠٠	١٠٩٠	٤٨٠	١٥٧٠	—	—	—	—	—	—	٢٦٠٠
٥- الصناعات الهندسية	١٤	٣١٢٤٧	٢٨٩٥٥	٦٠٢٠٢	٧٨٧٣١	٨٥٨٣٤	١٦٤٥٦٥	٣٥٣٩	٣٧	٣٥٧٦	١٤٠٣٥	٥٥٣	١٤٥٨٨	٣٧٣٧٩٢
٦- صناعات مواد البناء	٣٢	٦٤٢٣٣	٩٢٠١٦	١٥٦٢٤٩	٩٢٣٥٢	٢٧٨٨٧٤	٣٧٠٢٢٦	٣٨٣٤	٨٥	٣٩١٩	١٥٧١٩	١٤٠٤	١٧١٢٣	٢٩٢١٢٨
٧- الصناعات المعدنية	٣	٦٩٧٥	٤٠٢٥	١١٠٠٠	١٢٠٩٠	١٣٤٥٥	٢٥٥٤٥	٣٠٠	—	٣٠٠	١٢٥٢	—	١٢٥٢	٤١٤٠٠
٨- الصناعات الدوائية	٨	١٥٥٣٣	١٤٣٦٤	٢٩٨٩٧	٤٠٥٣٩	٣١٣٤٠	٧١٨٧١	٨٨٣	٨	٨٩١	٦١٧٠	١٩٦	٦٣٦٦	١٢٤٦٣٢
٩- الصناعات التعدينية	١	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٢٩	—	٢٩	١٢٨	—	١٢٨	٤٣٢٠
اجمالى المشروعات الصناعية	١٠٣	٢٦٧٤١٨	٣٥٣٨٥٠	٦٢١٢٦٨	٦٩٠٠٦٦	١١٨٦١٣٠	١٨٧٦٢٢١	١٤٦٩٧	٢٦٦	١٤٩٦٣	٦٣٢٨٨	٦٥٨٩	٦٩٨٧٧	١٩٥٢١٦٤
ثانيا : قطاع المشروعات التمويلية :														
١- شركات توظيف الاموال	٦	١١٧٠٠	١٣٨٠٠	٢٥٥٠٠	١١٧٠٠	١٣٨٠٠	٢٥٥٠٠	—	—	—	—	—	—	—
٢- البنوك	٣	٥٩٢٨	٧٢	٦٠٠٠	٥٩٢٨	٧٢	٦٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—
اجمالى المشروعات التمويلية	٩	١٧٦٢٨	١٣٨٧٢	٣١٥٠٠	١٧٦٢٨	١٣٨٧٢	٣١٥٠٠	—	—	—	—	—	—	—

تابع جدول رقم (٦)

القيمة بالألف جنيه

القطاع	عدد	رؤوس الأموال المصرح بها			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الأجور المستهدفة			قيمة الانتاج أو رقم الأعمال
		ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	مصريون	اجانب	اجمالي	للمصريين	للأجانب	اجمالي	
ثالثا : قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية														
١- مشروعات التكامل الزراعي والصناعي	٣	٨٣٩	٢٣٣٨٦	٢٤٢٢٥	٢٨٢٦	٤٧٢٨٦	٥٠٢٢٢	٣٢٧	٨	٣٣٥	١٠١٥	٤٠٦	١٤٢١	١٤٦٨٧
٢- مشروعات استصلاح واستزراع الاراضي	٤	٥٤٠٠	٢٥٦٢	٧٩٦٢	٩١٥٧	٩٦٨٧	١٨٨٤٤	١١٥٤	١٥	١١٦٩	٣٧٧١	٢١٠	٣٩٨١	١٧٥٤٣
٣- مشروعات الثروة السمكية	١	٩٠٠	١٠٠	١٠٠٠	٩٠٠	٦٠٤	١٥٠٤	١٢٥	—	١٢٥	١١٥	—	١١٥	١٥١٠
٤- مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة	٢٨	٢٧٨٢٢	٢٨٣٨٢	٥٦٢٠٤	٤٤٢٧٩	٥٥٣٣٦	٩٩٦١٥	١٤٩٠	—	١٤٩٠	٣١٠٥	—	٣١٠٥	١٢١٢٢٩
اجمالي مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	٣٦	٣٤٩٦١	٥٤٤٣٥	٨٩٣٩٦	٥٧١٧٢	١١٣٠١٣	١٧٠١٨٥	٣٠٩٦	٢٣	٣١١٩	٨٠٠٦	٦١٦	٨٦٢٢	١٥٤٩٦٩
رابعا : قطاع المشروعات الإنشائية														
١- مشروعات الاسكان	٢١	١٣٦٠٠٢	٣٧٤٤١	١٧٣٤٤٣	٢٩٢١٦١	٥٦٤٤١	٣٤٨٦٠٢	٣٢٩	١	٣٣٠	٥٢٦	١٢	٥٣٨	٤٣١٨٠٨
٢- مشروعات المقاولات	١٩	١٤٠٠٠	١٤٠٣٥	٢٨٠٣٥	٢٢٤٥٩	١٩٨٥٣	٤٢٣١٢	٣٥٠٥	١٩	٣٥٢٤	٨٨٤٤	١٥٥	٨٩٩٩	٩٩٩٢١
اجمالي المشروعات الانشائية	٤٠	١٥٠٠٠٢	٥١٤٧٦	٢٠١٤٧٨	٣١٤٦٢٠	٧٦٢٩٤	٣٩٠٩١٤	٣٨٣٤	٢٠	٣٨٥٤	٩٣٧٠	١٦٧	٩٥٣٧	٥٣٦٧٢٩
خامسا : قطاع المشروعات الخدمية														
١- شركات السياحة	١٣	٢٧٤٦٨	٦٣٤٧١	٩٠٩٣٩	٥٦٣٩٩	١٤٥٤٥٧	٢٠١٨٥٦	١٩٧٥	٧٢	٢٠٤٧	٥٧١٣	٧٨١	٦٤٩٤	٨٤٩٩٨
٢- شركات النقل والمواصلات	٢	٣٣	١١٤٩٧	١١٥٣٠	٧٣٠	٢٢١٩٧	٢٢٩٢٧	٢٥٥	—	٢٥٥	٢٠٠٩	—	٢٠٠٩	١٦٥٨٥
٣- المستشفيات والمراكز الطبية	٤	١٤١١٣	٤٧٢٢	١٨٨٣٥	١٥٤٦٠	١١٥٢٢	٢٦٩٨٢	٥٨٣	١٤	٥٩٧	١٥٨١	١٢٢	١٧٠٣	٩٩١٤
٤- بيوت الخبرة الاستشارية	١	—	٤٢٠	٤٢٠	—	٤٢٠	٤٢٠	٤٣	٣	٤٦	٥٨٥	٦٥	٦٥٠	١٢٦٠
٥- مشروعات خدمات البترول	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٦- الخدمات الاخرى	٥	٢٦٥٥	١٣٣٨٤٥	١٣٦٥٠٠	٥٧٢٠	١٤١٢٥٠	١٤٦٩٧٠	١٠٠٨	٢٢	١٠٣٠	١٥١٥	٦٥	١٥٨٠	٤١٦٠٧
اجمالي المشروعات الخدمية	٢٥	٤٤٢٦٩	٢١٣١٥٥	٢٥٨٢٢٤	٧٨٣٠٩	٣٢٠٨٤٦	٣٩٩١٥٥	٢٨٦٤	١١١	٢٩٧٥	١١٤٠٢	١٠٣٣	١٢٤٣٦	١٥٤٣٦٤
الاجمالي العام	٢١٣	٥١٤٢٧٨	٦٨٧٥٨٨	١٢٠١٨٦٦	١١٥٧٨٢٥	١٧١٠١٥٥	٢٨٦٧٩٨٠	٢٥٤٩١	٤٢٠	٢٥٩١١	٩٢٠٦٧	٨٤٠٥	١٠٠٤٧٢	٢٧٩٨٢٢٦

جدول رقم (٧)

بيان

باجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد والتى حصلت على موافقة حديثة

حتى ٣١ /١٢ /١٩٨٦

القيمة بالألف جنيه

القطـــاع	عدد	رؤوس الأموال المصرح بهـا			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الأجور المستهدفة			قيمة الانتاج أو رقم الأعمال
		ع. محلية	ع. أجنبية	اجمالى	ع. محليه	ع. أجنبيه	اجمالى	مصريون	أجانب	اجمالى	للمصريين	للأجانب	اجمالى	
أولا : قطاع المشروعات الصناعية :														
١- صناعة الغزل والنسيج	٣	١٤٨	٢٨٣٣	٢٩٨١	٧٩٣	٣٠٩٦	٣٨٨٩	٤٥	٣	٤٨	٩٥	٢٤	١١٩	٨٣٨٤
٢- الصناعات الغذائية	٥	٢٤٤٥٨	٩٨٤٦	٣٤٣٠٤	٣٧٤٢٦	٤١٤١٢	٧٨٨٣٨	٥٧٧	٣	٥٨٠	٢٨٤٩	٨٥	٢٩٣٤	١٤٨٣١٥
٣- الصناعات الكيماوية	٩	٨٨٢٤	١٢٤٣١	٢١٢٥٥	٢٧٨٤٥	٢٣٠٤٣	٥٠٨٨٨	٣٢٤	٥	٣٢٩	١٧٨٦	٢٨٥	٢٠٧١	١٢٧٧٩٥
٤- الصناعات الخشبية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٥- الصناعات الهندسية	١٣	٧٣٤٣	٥٣٣٠١	٦٠٦٤٤	١٢١٠٥٨	١٤٤٦٦١	٢٦٥٧١٩	٧١٥	٢	٧١٧	١٣٠٥	٢٧	١٣٣٢	١٧٣٩٧١
٦- صناعات مواد البناء	١٢	٦٦٥٩٨	٥٢٧٤٨	١١٩٣٤٦	٧٣٣٧١	١٨٤٥١٤	٢٥٧٨٨٥	٥٢٩	٦	٥٣٥	٤٥٠٦	٥٤٠	٥٠٤٦	٨٩٧٦١
٧- الصناعات المعدنية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
٨- الصناعات الدوائية	١	٩٤٢	١٤١٣	٢٣٥٥	٣٥٥٥	٣١٧٥	٦٧٣٠	٦٧	—	٦٧	٤٢٨	—	٤٢٨	٩٧١٠
٩- الصناعات التعدينية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالى المشروعات الصناعية	٤٣	١٠٨٣١٣	١٣٢٥٧٢	٢٤٠٨٨٥	٢٦٤٠٤٨	٣٩٩٩٠١	٦٦٣٩٤٩	٢٢٥٧	١٩	٢٢٧٦	١٠٩٦٩	٩٦١	١١٩٣٠	٥٥٧٩٣٦
ثانيا : قطاع المشروعات التمويلية :														
١- شركات توظيف الأموال	١٣	٢٧١٩٥	٢٨٦٠٥	٥٥٨٠٠	٢٧١٩٥	٢٨٦٠٥	٥٥٨٠٠	—	—	—	—	—	—	—
٢- البنوك	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالى المشروعات التمويلية	١٣	٢٧١٩٥	٢٨٦٠٥	٥٥٨٠٠	٢٧١٩٥	٢٨٦٠٥	٥٥٨٠٠	—	—	—	—	—	—	—

تابع جدول رقم (٢)

القيم بالألف جنيه

القطاع	عدد	رؤوس الأموال المصرح بها			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الأجور المستهدفة			قيمة الانتاج أو رقم الأعمال
		ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	مصريين	اجانب	اجمالي	للمصريين	للاجانب	اجمالي	
ثالثا : قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية														
١- مشروعات التكامل الزراعي والصناعي	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٢- مشروعات استصلاح واستزراع الاراضي	١	٢٦٥	–	٢٦٥	٤٢٠	١١٠	٥٣٠	٢٩	–	٢٩	٨٣	–	٨٣	٦٣٩٠
٣- مشروعات الثروة السمكية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٤- مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة	٣	٢٤٢٥	٩٣٢٨	١١٧٥٣	٥٩٠٣	٢٤٩٢٨	٣٠٨٣١	٢٤٤	٣	٢٤٧	١٢٥٦	٨٨	١٣٤٤	٩٤٢٣٧
اجمالي مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	٤	٢٦٩٠	٩٣٢٨	١٢٠١٨	٦٣٢٣	٢٥٠٣٨	٣١٣٦١	٢٧٣	٣	٢٧٦	١٣٣٩	٨٨	١٤٢٧	١٠٠٦٢٧
رابعا : قطاع المشروعات الانشائية														
١- مشروعات الاسكان	٢٠	١٣٢٩٥٠	٢٠٥٧٦	١٥٣٥٢٦	٣٣٩٩٨٨	٢٠٥٧٦	٣٦٠٥٦٤	–	–	–	–	–	–	٤٠٨٧٥٦
٢- مشروعات المقاولات	٤	٤٤٣٦	٤٢٦٤	٨٧٠٠	٥٥٦٤	٥٦٣٦	١١٢٠٠	٣٣١	٦	٣٣٧	١٤٥٦	٤٦	١٥٠٢	٢٧٠٠٠
اجمالي المشروعات الانشائية	٢٤	١٣٧٣٨٦	٢٤٨٤٠	١٦٢٢٢٦	٣٤٥٥٥٢	٢٦٢١٢	٣٧١٧٦٤	٣٣١	٦	٣٣٧	١٤٥٦	٤٦	١٥٠٢	٤٣٥٧٥٦
خامسا : قطاع المشروعات الخدمية														
١- شركات السياحة	٤	١٠٥٨٣	١٥٠٠	١٢٠٨٣	٢١٤٤٠	٥٢٢٥	٢٦٦٦٥	٣٢٦	–	٣٢٦	٦٤٨	–	٦٤٨	١٣٨٦٥
٢- شركات النقل والمواصلات	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٣- المستشفيات والمراكز الطبية	٣	٥٣٢٠	٨٣٧	٦١٥٧	٦٧٤٨	٤٠٥١	١٠٧٩٩	١٧٥	–	١٧٥	٥٣٧	–	٥٣٧	٤٦٦٧
٤- بيوت الخبرة الاستشارية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٥- مشروعات خدمات البترول	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
٦- الخدمات الاخرى	٤	٢٤٥٠	١٩٥٠	٤٤٠٠	٢٤٥٠	٢٢٥٠	٤٧٠٠	١٣٥	٢	١٣٧	١٣٨٦	٥٠	١٤٣٦	٤٥٢٢
اجمالي المشروعات الخدمية	١١	١٨٣٥٣	٤٢٨٧	٢٢٦٤٠	٣٠٦٣٨	١١٥٢٦	٤٢١٦٤	٦٣٦	٢	٦٣٨	٢٥٧١	٥٠	٢٦٢١	٢٣٠٥٤
الاجمالي العام	٩٥	٢١٣١٣٧	١٩٩٦٣٢	٤١٢٧٦٩	٦٧٣٧٥٦	٤٩١٢٨٢	١١٦٥٠٣٨	٣٤٩٧	٣٠	٣٥٢٧	١٦٣٣٥	١١٤٥	١٧٤٨٠	١١١٧٣٧٣

جدول رقم (٨)

بيان

اجمالى المشروعات المملوكة بالكامل للمصريين (١٠٠٪) الموافق عليها للعمل داخل البلاد

حتى ٣١/١٢/١٩٨٦م

القيمة بالألف جنيه

القطاع	عدد	رؤوس الأموال المصرح بها			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الأجور المستهدفة			قيمة الإنتاج أو رقم الأعمال
		ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالى	ع. محليه	ع. أجنبيه	اجمالى	مصريون	أجانب	اجمالى	للمصريين	للأجانب	اجمالى	
أولا : قطاع المشروعات الصناعية :														
١- صناعة الغزل والنسيج	٢٥	٢٩١٠٧	٢١٠٣٨	٥٠١٤٥	٤٦٤٩٣	٦٠٩٩٠	١٠٧٤٨٣	٥٢٥٦	٤٠	٥٢٩٦	٨٤٩٠	٥٩٦	٩٠٨٦	١١٨١٦٣
٢- الصناعات الغذائية	٥٤	٦٩٧١٦	٥٣١٦١	١٢٢٨٧٧	١٢١٨٢٢	١٨٣٥٣٦	٣٠٥٣٥٨	٦٨٥٦	٤١	٦٨٩٧	١٤٠٢٢	٤٤٨	١٤٤٧٠	٥٩١١٤٧١
٣- الصناعات الكيماوية	٣٥	٤٣٤٥٨	٩٠٢٧٣	١٣٣٧٣١	٦٠٣٤٧	١٢١٥٨١	١٨١٩٢٨	٤٢٠٤	٢١	٤٢٢٥	٦٧٤٥	٢٠٠	٦٩٤٥	١٧٦٣٠٣
٤- الصناعات الخشبية	٥	٤٦٣٨	٤١٩٢	٨٨٣٠	٧١٣٧	٥٧٧٩	١٢٩١٦	٧٩٦	—	٧٩٦	١٣٦٦	—	١٣٦٦	١٧٣١٣
٥- الصناعات الهندسية	١٨	١٦١٣٩	٦٣٧٥	٢٢٥١٤	١٩٩٤٨	٢٢٦٨٩	٤٢٦٣٧	٣١٢٨	١٧	٣١٤٥	١٣١٦٦	٤٧٥	١٣٦٤١	٩٣٦٧٦
٦- صناعات مواد البناء	٤٤	١٥٣٧٧١	٨٨٤٤٦	٢٤٢٢١٧	٢٤٢٢٤٩	٣٨٢٠٨٢	٦٢٤٣٣١	٤٢٣٣	٣٠	٤٢٦٣	٨٤٢١	٧٥٨	٩١٧٩	١٩٣٠٣٦
٧- الصناعات المعدنية	١٩	١٤٤٠٩	٧٧٦٦	٢٢١٧٥	٢١٧٥٦	٢١١٢٠	٤٢٨٧٦	٢٢٧٥	١٢	٢٢٨٧	٣٣٨٣	٦٣	٣٤٤٦	٦٠١٤٤
٨- الصناعات الدوائية	١٥	٣٧٢١٥	٢٩٥٤١	٦٦٧٥٦	٨٠٠٨٥	٨٤٦١٩	١٦٤٧٠٤	٣٣٢٠	٨	٣٣٢٨	١٥٥٦١	١٤٨	١٥٧٠٩	١٥٨٩٦٩
٩- الصناعات التعدينية	٣	٢٦٣٤٥	٤٦٥٥	٣١٠٠٠	٤٨٧٥٦	٤٤٨٨٣	٩٣٦٣٩	٣١٨	—	٣١٨	٥٨٠	—	٥٨٠	٢٦٤٧٣
اجمالى المشروعات الصناعية	٢١٨	٣٩٤٧٩٨	٣٠٥٤٤٧	٧٠٠٢٤٥	٦٤٨٥٩٣	٩٢٧٢٧٩	١٥٧٥٨٧٢	٣٠٣٨٦	١٦٩	٣٠٥٥٥	٧١٧٣٤	٢٦٨٨	٧٤٤٢٢	١٤٣٥٤٤٨
ثانيا : قطاع المشروعات التمويلية :														
١- شركات توظيف الأموال	٧٦	٣٣٨٠٨٨	١١٦٦٣٤	٤٥٤٧٢٢	٣٨٤٩٠٨	١٦١٣٣٤	٥٤٦٢٢٢	—	—	—	—	—	—	—
٢- البنوك	٣١	١٧٩٢٦١	٩٥٢٣٩	٢٧٤٥٠٠	١٧٩٢١١	٩٥٢٣٩	٢٧٤٥٠٠	—	—	—	—	—	—	—
اجمالى المشروعات التمويلية	١٠٧	٥١٧٣٤٩	٢١١٨٧٣	٧٢٩٢٢٢	٥٦٤٠٠٩	٢٥٦٤٧٣	٨٢٠٧٢٢	—	—	—	—	—	—	—

تابع جدول رقم (٨)

القيمة بالألف جنيه

القطاع	عدد	رؤوس الاموال المصرح بها: ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	التكاليف الاستثمارية المستهدفة: ع. محلية	ع. اجنبية	اجمالي	العمالة المستهدفة: مصريون	اجانب	اجمالي	الاجور المستهدفة: للمصريين	للاجانب	اجمالي	قيمة الانتاج أو رقم الاعمال
ثالثا : قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية														
١- مشروعات التكامل الزراعي والصناعي	٢	٨٣١	٢١٣٦	٢٩٧٥	٢٨٣٦	٥١٣٦	٧٩٧٢	٥٦	—	٥٦	١٦٠	—	١٦٠	٦٣٧٩
٢- مشروعات استصلاح واستزراع الاراضي	١١	٨٣٧٦	٥٣٥٦	١٣٧٣٢	١٤٤٤٨	٢٠٨٠١	٣٥٢٤٩	٢٤١٧	٦	٢٤٢٣	٢٨٥٧	٣٥	٢٨٩٢	٣٦٦٢٣
٣- مشروعات الثروة السمكية	١	٩٠٠	١٠٠	١٠٠٠	٩٠٠	٦٠٤	١٥٠٤	١٢٥	—	١٢٥	١١٥	—	١١٥	١٥١٠
٤- مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة	٤١	٦٢١٨٥	٢٥٠٤٩	٨٧٢٣٤	١٢٠٠٣٧	٧٤٢٨٣	١٩٤٣٢٠	٣٦٤٥	٢	٣٦٤٧	٤٥٥١	٣٩	٤٥٩٠	٤٢٨٥١٠
اجمالي مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	٥٥	٧٢٣٠٠	٣٢٦٤١	١٠٤٩٤١	١٣٨٢٢١	١٠٠٨٢٤	٢٣٩٠٤٥	٦٢٤٣	٨	٦٢٥١	٧٦٨٣	٧٤	٧٧٥٧	٤٧٣٠٣٢
رابعا : قطاع المشروعات الانشائية														
١- مشروعات الاسكان	٦٣	٣٤١٠٥٧	٨١٧٨٥	٤٢٢٨٤٢	٧٨١٠٥٢	١٦١٩٣٠	٩٤٢٩٨٢	٩٥٩	—	٩٥٩	١١٢٩	—	١١٢٩	٩٨٨٥٩١
٢- مشروعات المقاولات	٤٢	٣١٣٣٠	٢٦٢٧٢	٥٧٦٠٢	٥٠٦٥٤	٦٨٢٥٥	١١٨٩٠٩	٥٣٥٠	٦٣	٥٤١٣	١٣٨٣٢	٨٩٩	١٤٧٣١	٢٠٦٦٢٧
اجمالي المشروعات الانشائية	١٠٥	٣٧٢٣٨٧	١٠٨٠٥٧	٤٨٠٤٤٤	٨٣١٧٠٦	٢٣٠١٨٥	١٠٦١٨٩١	٦٣٠٩	٦٣	٦٣٧٢	١٤٩٦١	٨٩٩	١٥٨٦٠	١١٩٥٢١٨
خامسا : قطاع المشروعات الخدمية														
١- شركات السياحة	٥٤	١٥٠٢٤٥	١٦١٥٥١	٣١١٧٩٦	٣٠٢٥٧٢	٤٥٨٨٤٧	٧٦١٤١٩	٧٤٠٩	١٦٢	٧٥٧١	١٣٤٨٦	١٧٢٦	١٥٢١٢	٢٥٥٩٦٧
٢- شركات النقل والمواصلات	٢	٦٠٠	٢٢٤٨	٢٨٤٨	٦٠٠	٣٢٤٨	٣٨٤٨	١٦٤	٢	١٦٦	٢٣٥	٨٤	٣١٩	٢٦٤٤
٣- المستشفيات والمراكز الطبية	٢٣	٥١٧٣٨	١٥٦٣٣	٦٧٣٧١	٧٧٧٥٩	٣٨٩٢٢	١١٦٦٨١	٣١٢٠	١٩	٣١٣٩	٤٤٠٣	١٢٠	٤٥٢٣	٣٠٦٣٧
٤- بيوت الخبرة الاستشارية	١	٩٥٠	٧٥٠	١٧٠٠	٩٥٠	١٦٥٠	٢٦٠٠	٢٩	٢	٣١	٣٦	٤	٤٠	١٤٠
٥- مشروعات خدمات البترول	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—		—	—
٦- الخدمات الاخرى	١٤	٣٤٤٨٥	٢٧٨٧٤	٦٢٣٥٩	٨١٦٩٧	٨١٢٩٤	١٦٤٩٩١	٤١٧٦	٢٣	٤١٩٩	٦٩٣١	٥٥	٦٩٨٦	١٤٤٢٤٢
اجمالي المشروعات الخدمية	٩٤	٢٣٨٠١٨	٢٠٨٠٥٦	٤٤٦٠٧٤	٤٦٥٥٧٨	٥٨٣٩٦١	١٠٤٩٥٣٩	١٤٨٩٨	٢٠٨	١٥١٠٦	٢٥٠٩١	١٩٨٩	٢٧٠٨٠	٤٣٣٦٣٠
الاجمالي العام	٥٧٩	١٥٩٤٨٠٣	٨٦٦٠٧٤	٢٤٦٠٩٢٦	٢٦٤٨٣٤٧	٢٠٩٨٧٢٢	٤٧٤٧٠٦٩	٥٧٨٣٦	٤٤٨	٥٨٢٨٤	١١٩٤٦٩	٥٦٥٠	١٢٥١١٩	٣٥٣٧٣٢٨

جدول رقم (٩)
التوزيع الجغرافى للمشروعات الموافق عليها للعمل داخل البـــــلاد
حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٦

القيمة بالالف جنية

القطـــــاع	القاهرة		الجيزة		الاسكندرية		محافظات القناة		محافظات الوجه البحرى		محافظات الوجه القبلى		المدن والمجتمعات الجديدة		غير محدود		الاجمالى	
	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال
أولا : قطاع المشروعات الصناعية :																		
١- صناعة الغزل والنسيج	١٦	١٣١١٢	٩	١٢٤٠٦	٧	١٢٤٨٥	٣	٣٨٢٥٠	١٠	٥٥٨٠٦	-	-	٣٢	١٣٣٤٩٦	٢	٨٢٣	٧١	٢٦٦٣٧٩
٢- الصناعات الغذائية	٩	٢١٢١٦	١٤	١٩٥٠٥	١١	٣٠١٩٥	٩	٣٦٢٧٨	٣١	٧٣٦٤٢	٦	١٠٢٥٥	١٢	٤٣٨٧٦	١	٩٨٣٢	٩٣	٢٤٩٧٩٩
٣- الصناعات الكيماوية	٢٧	٤٧٦٥٧	٢٣	٤٩٤٩٧	٨	١٠١٢٩	٦	١٥٨٦٤٤	١٦	٣٢٦٤٩	١	٩٥٤٠٠	٥٣	٢٠٠٠٠٢	-	-	١٣٤	٥٩٣١٩٧٨
٤- الصناعات الخشبية	٥	٦٣١٦	٢	٣٦٠٠	-	-	-	-	٢	١٠٢١٦	-	-	٦	١٤١٠٩	-	-	١٥	٣٤٢٤١
٥- الصناعات الهندسية	١٢	٦٥٧٩٦	٣	٦١٨٠	٧	١٤٦٢٧	٣	٣٢٧٦٠	٦	٦١٥٥	-	-	٣٦	١٣٦١٧٢	-	-	٦٧	٢٣٢٦٩٠
٦- صناعات مواد البناء	١٣	٦١٨٦٨	١٣	٢٣٣٢٥	٥	١٧١٣٢	٧	٧٢٥٥٠	١٢	٣٣٨٣٠	٧	٢١٨٦٦	٤٨	٢٩٥٢٧٢	١	٢٠٠٠	١٠٦	٥٢٧٨٤٣
٧- الصناعات المعدنية	٩	١١٧٠٩	٩	١٠٥٨٥	٢	٢٠٤٤٠٠	٣	٥٣٢٦	٦	١٩٤٠٢	-	-	١٨	٤٣٤٩٥	١	٩٠٠	٤٨	٢٩٥٨١٧
٨- الصناعات الدوائية	٤	١٨٥٢٢	٤	١٧٥٩٢	-	-	٣	١٩٠٠٠	٥	١٣٣٥٠	١	١٢٥٠٠	١٦	٦٧٧٧٢	-	-	٣٣	١٤٨٧٥١
٩- الصناعات التعدينية	١	١٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٣	٣١٢٥٠	١	٢٠٠٠	١	٢٢٤	٦	٣٤٤٧٤
اجمالى المشروعات الصناعية	٩٦	٢٤٢٢٠٧	٧٧	١٤٢٦٩٥	٤٠	٢٨٨٩٦٨	٣٤	٣٣٣٨٠٨	٨٨	٢٤٥٠٥٠	١٨	١٧٦٢٧١	٢٢٢	٩٣٦١٩٤	٦	١٣٧٧٩	٥٨١	٢٣٨٣٩٧٢
ثانيا : قطاع المشروعات التمويلية																		
١- شركات توظيف الاموال	١١٠	٨٤٤٠٤٨	٣٣	١١٥٦٧٠	١٠	٢١١٦٣	١٠	٤٦٠٠٠	٤	٦٥٠٠	٧	٣١٧٥٠	١	٨٠٠٠	٣	٤٧٥٠٠	١٧٨	١١٢٨٦٣١
٢- البنوك	٤٥	٤٧٠٢٣٢	٧	٣٠٢٠٠	٢	٢٢٠٠٠	٥	١٨٠٠٠	٨	٢٤٠٠٠	٧	١٩٥٠٠	-	-	-	-	٧٤	٥٩٤٩٣٢
اجمالى المشروعات التمويلية	١٥٥	١٣١٤٢٨٠	٤٠	١٤٥٨٧٠	١٢	٥٢١٦٣	١٥	٦٤٠٠٠	١٢	٤٠٥٠٠	١٤	٥١٢٥٠	١	٨٠٠٠	٣	٤٧٥٠٠	٢٥٢	١٧٢٣٥٦٣

تابع جدول رقم (٩)

القيمة بالالف جنيه

القطاع	القاهرة عدد	القاهرة رأس المال	الجيزة عدد	الجيزة رأس المال	الاسكندرية عدد	الاسكندرية رأس المال	محافظات القناة عدد	محافظات القناة رأس المال	محافظات الوجه البحرى عدد	محافظات الوجه البحرى رأس المال	محافظات الوجه القبلى عدد	محافظات الوجه القبلى رأس المال	المدن والمجتمعات الجديدة عدد	المدن والمجتمعات الجديدة رأس المال	غير محدود عدد	غير محدود رأس المال	الاجمالى عدد	الاجمالى رأس المال
ثالثا : قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية																		
١- مشروعات التكامل الزراعى والصناعى	—	—	١	٩٧٥	٣	٤٤٩٨٣	٣	٨٥٥٠	٤	٥٤١٤٨	—	—	—	—	—	—	١٠	١٠٨٦٥٦
٢- مشروعات استصلاح واستزراع الاراضى	—	—	١	٢٨٠	٢	٣٢٦٥	٣	٢٠٠٠	٦	١٢٥١٧	٢	٣٠٠٠	٣	١٣٧٥	١	٥٠٠٠	١٧	٢٧٤٣٧
٣- مشروعات الثروة السمكية	—	—	—	—	—	—	١	٦٦٠٠	١	١٠٠٠	١	٣٥٠	—	—	١	١٢٠٠٠	٤	١١٩٥٠
٤- مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة	١	١٠٠٠	١٦	٥٥٣٨٥	٦	٧٨٧٠	٤	١٨٢٤٠	٢٦	٣١٥١٦	٩	١٥٧٩٢	٩	٣٥٤٦٧	٢	٢٠٣٠٠	٧٥	١٩٣٥٧٠
اجمالى مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	١	١٠٠٠	١٨	٥٦٦٤٠	١١	٩٦١١٨	١١	٣٥٣٩٠	٣٧	١٠٧١٨١	١٢	١٩١٤٢	١٢	٣٦٨٤٢	٤	٣٧٣٠٠	١٠٦	٣٤٩٦١٣
رابعا : قطاع المشروعات الانشائية :																		
١- مشروعات الاسكان	٤٧	٣٧٠٦٠٠	١٦	٧٠٣٦٩	١٠	٢٩٨٨١	٢	٦٤٧٨	٢	٤٠٠٠	—	—	—	—	٤	٣١٧٨٢	٨١	٥١٣١١٠
٢- مشروعات المقاولات	٦٧	٨١٨٦٢	٣١	٣٧٤٩٠	٣	٣٥٠٠	-	—	٢	٣٠٠٠	-	—	٦	٦٨٨٢	٧	٧٩٥٠	١١٦	١٤٠٦٨٤
اجمالى المشروعات الانشائية	١١٤	٤٥٢٤٦٢	٤٧	١٠٧٨٥٩	١٣	٣٣٣٨١	٢	٦٤٧٨	٤	٧٠٠٠	—	—	٦	٦٨٨٢	١١	٣٩٧٣٢	١٩٧	٦٥٣٧٩٤
خامسا : قطاع المشروعات الخدمية																		
١- شركات السياحة	٤٦	٣٢١٦٩٠	٢١	١٣١٢٩٠	٩	٧٤٢٨٠	٥	٢١٤١٧	—	—	١٤	٧٤٣٣٩	٥	٩٢٠٠	٤	٢٦٥٥	١٠٤	٦٣٤٨٧١
٢- شركات النقل والمواصلات	٦	٣٣٩٣٠	١	٣٧٠	٤	٤٨٧٦	١	١٠٠٠	—	—	-	—	-	—	—	—	١٢	٤٠١٧٦
٣- المستشفيات والمراكز الطبية	١١	٤٨٧٨٤	١٣	٤٨١١٢	٥	٩٤٩٢	-	—	١	١٥٠٠	—	-	-	—	—	—	٣٠	١٠٧٨٨٨
٤- بيوت الخبرة الاستشارية	٢١	٩٧٨٩	٦	٢٧٠٠	-	-	-	—	١	٢٥٠	—	—	-	—	١	٧٠	٢٩	١٢٨٠٩
٥- مشروعات خدمات البترول	١	١٥٩٠٠	—	—	-	—	—	—	—	—	١	٨١٢[illegible]	-	—	٢	٢٢١٧٢	٤	٤٦١٩٦
٦- الخدمات الاخرى	١٣	٣٣٤٨٢	٩	٨٨٦٣	٤	١٢٧٦٣٣	٣	٥١١٨	٥	١٧٩٠٠	١	٥٠٠	٢	٥٦١٢	٣	١١٥٧٠	٤٠	٢١٠٦٦٨
اجمالى المشروعات الخدمية	٩٨	٤٦٣٥٧٥	٥٠	١٩١٣٣٥	٢٢	٢١٦٢٧١	٩	٢٧٥٣٥	٧	١٩٦٥٠	١٦	٨٢٩٦٣	٧	١٤٨١٢	١٠	٣٦٤٦٧	٢١٩	١٠٥٢٦٠٨
الاجمالى العام	٤٦٤	٤٤٧٨٥٢٤	٢٣٢	٦٤٤٣٩٩	٩٨	٦٤٦٩٠١	٧١	٤٦٧٢١١	١٤٨	٤١٩٣٨١	٦٠	٣٢٩٦٢٦	٢٤٨	١٠٠٢٧٢٠	٣٤	١٧٤٧٧٨	١٣٥٥	٦١٦٣٥٥٠

جدول رقم (١٠)

الاشكال القانونية للمشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد

حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٦

القيمة بالالف جنية

القطــــاع	مساهمة		خاصـــة		مسئولية محــدودة		توصية بسيطــة		فـــردى		فـــرع		اخـــرى		الاجمالـــى	
	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال	عدد	رأس المال
أولا : قطاع المشروعات الصناعية																
صناعة الغزل والنسيج	٢٩	١٧٥٤٩٩	١٧	١٢٣٣٠	٢	٣١٧٩	٢٧	٤٢٢٦٦	٢	١٨١٢	٢	٣١٢٥٣	-	-	٧٩	٢٦٦٣٧٩
الصناعات الغذائية	٤٧	١٨٧٤٤٤	٤	١٢٨٤	١	٨٠٠	٢٢	٢٤٩١٧	١٦	٣١٤٧٦	٣	٣٨٧٨	-	-	٩٣	٢٤٩٧٩٩
الصناعات الكيماوية	٦٥	٤٢٩٣٢٣	٢٥	٣٨٩٠٩	٥	١٣٦٦٥	٣٢	٩٧٨٣٩	٦	٤١٦٢	١	١٠٠٨٠	-	-	١٣٤	٥٩٣٩٧٨
الصناعات الخشبية	٨	١٧٦٠٥	١	٤١٥٠	١	٤٠	٥	١٢٤٤٦	-	-	-	-	-	-	١٥	٣٤٢٤١
الصناعات الهندسية	٤٣	١٩٩٨٧١	٤	٣٨٨٨	٥	١٤٩٤٣	٨	٥٦٦٥	٤	٣٩٠٠	١	١٤٠	٢	٤٣٣٣	٦٧	٢٣٢٦٩٠
صناعات مواد البناء	٧١	٤٧٢٩٤٥	٢	٦٩٧٦	٥	٦٣٣٤	١٣	١٨٥١٦	١٤	٢٢٤٧٢	-	-	١	٦٠٠	١٠٦	٥٢٧٨٤٣
الصناعات المعدنية	٢٦	٢٦٩٥٤٥	٤	٤٥٠٢	-	-	٩	٩٤٢٨	٨	١٠٣٩٠	١	١٩٥٢	-	-	٤٨	٢٩٥٨١٧
الصناعات الدوائية	٢٨	١٢٢٧٨٢	-	-	٢	٣٦٠٠	١	٥٠٠	١	٦٠٠٠	١	١٥٨٦٩	-	-	٣٣	١٤٨٧٥١
الصناعات التعدينية	٦	٣٤٤٧٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٦	٣٤٤٧٤
اجمالى المشروعات الصناعية	٣٢٢	١٩٠٩٤٣٨	٥٧	٧٢٠٧٩	٢١	٤٢٥٦١	١١٧	٢١١٥٢٢	٥١	٨٠٢١٢	٩	٦٣١٧٢	٣	٤٩٣٣	٥٨١	٢٣٨٣٩٧٢
ثانيا : قطاع المشروعات التمويلية																
شركات توظيف الاموال	١٦٧	١٠٩٤٤٣٨	١	٢٢٥٠	٣	٦٣٠٠	٥	٢٣٩٠٠	١	١٧٤٢	١	فرع	-	-	١٧٨	١١٢٨٦٣١
البنوك	٥٢	٥٤٧٧٨٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢	٤٧١٥٢	-	-	٧٤	٥٩٤٩٣٢
اجمالى المشروعات التمويلية	٢١٩	١٦٤٢٢١٨	١	٢٢٥٠	٣	٦٣٠٠	٥	٢٣٩٠٠	١	١٧٤٢	٢٣	٤٧١٥٢	-	-	٢٥٢	١٧٢٣٥٦٣

تابع جدول رقم (١٠)

القيمة بالألف جنيه

القطـاع	ساهمة: عدد	ساهمة: رأس المال	تضامن: عدد	تضامن: رأس المال	مسئولية محدودة: عدد	مسئولية محدودة: رأس المال	توصية بسيطة: عدد	توصية بسيطة: رأس المال	فردى: عدد	فردى: رأس المال	فرع: عدد	فرع: رأس المال	أخرى: عدد	أخرى: رأس المال	الإجمالى: عدد	الإجمالى: رأس المال
ثالثا : قطاع المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية																
مشروعات التكامل الزراعى والصناعى	١٠	١٠٨٦٥٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٠	١٠٨٦٥٦
مشروعات استصلاح واستزراع الأراضى	١٥	٢٣٥٢٠	—	—	—	—	—	—	٢	٣٩١٧	—	—	—	—	١٧	٢٧٤٣٧
مشروعات الثروة السمكية	٤	١٩٩٥٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٤	١٩٩٥٠
مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة	٤١	١٤٦٦٢٠	٣	١٢٨٧	٣	٦٨٠٦	٨	١١٠٥٥	٢٠	٢٧٨٠٢	—	—	—	—	٧٥	١٩٣٥٧٠
اجمالى مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	٧٠	٢٩٨٧٤٦	٣	١٢٨٧	٣	٦٨٠٦	٨	١١٠٥٥	٢٢	٣١٧١٩	—	—	—	—	١٠٦	٣٤٩٦١٣
رابعا : قطاع المشروعات الانشائية																
مشروعات الاسكان	٣١	١٤٢٢٨٩	١	٢٥٥٨	—	—	٤	٢٨٩٧	٤٥	٣٦٤٣٦٦	—	—	—	—	٨١	٥١٢١١٠
مشروعات المقاولات	١١٥	١٣٨٩٨٤	—	—	—	—	—	—	١	١٧٠٠	—	—	—	—	١١٦	١٤٠٦٨٤
اجمالى المشروعات الانشائية	١٤٦	٢٨١٢٧٣	١	٢٥٥٨	—	—	٤	٢٨٩٧	٤٦	٣٦٦٠٦٦	—	—	—	—	١٩٧	٦٥٢٧٤٩
خامسا : قطاع المشروعات الخدمية																
شركات السياحة	٣١	٢٨٦٥٧٧	٥	١٢٢٥٦	٣	٤٣١٥	١٥	١٨٠٩١	٤٢	٣١٢٩٣٢	—	—	—	—	١٠٤	٦٣٤٨٧١
شركات النقل والمواصلات	١٠	٣٢٤٧٦	١	٧٠٠٠	—	—	١	٧٠٠	—	—	—	—	—	—	١٢	٤٠١٧٦
المستشفيات والمراكز الطبية	١٤	٧٩٥٢٢	١	١٥٠٠	٢	١٦٦٨	١١	٢٠٧٤١	٢	٤٤٥٧	—	—	—	—	٣٠	١٠٧٨٨٨
بيوت الخبرة الاستشارية	٢٦	١٠٥١٩	١	١٧٠٠	—	—	١	٤٠٠	—	—	١	١١٧	—	—	٢٩	١٢٨٠٩
مشروعات خدمات البترول	٣	٢٤٠٢٤	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	٢٢١٧٢	—	—	٤	٤٦١٩٦
الخدمات الأخرى	٢٥	٤٢١٠٠	٣	٣١٠٠	٤	١٠٤٨	٥	٤٢٦٥	٣	١٦٠٠٠٠	—	—	—	—	٤٠	٢١٠٩٦٨
اجمالى المشروعات الخدمية	١١٦	٤٧٥٣٤١	١١	٢٥٥٦١	٩	٧٠٣١	٣٣	٤٤٢٩٧	٤٧	٤٧٨٠٨٩	٣	٢٢٢٨٩	—	—	٢١٩	١٠٥٢٩٠٨
الاجمالى العام	٨٧٤	٤٩٠٢٠١٩	٧٣	١٠٣٧٧٥	٣٦	٩٢٦٩٨	١٦٧	٢٩٤٧٢٦	١٦٧	٩٥٧٨٢٩	٣٥	١٤٢٦١٢	٣	٤٩٣٣	١٣٥٥	٦١٩٣٥٠٠

جدول رقم (١٦)

مساهمات الدول في المشروعات الموافق عليها للعمل داخل البلاد حتى ٣١/١٢/١٩٨٦

* القيمة بالالف جنيه

القطاع	مصر: ع. محلية	مصر: ع. أجنبية	مصر: اجمالي قيمة المساهمة	مصر: اجمالي %	الدول العربية: قيمة المساهمة	%	الولايات المتحدة الامريكية: قيمة المساهمة	%	السوق الاوربية المشتركة: قيمة المساهمة	%	دول أخرى: قيمة المساهمة	%	الاجمالي
قطاع : المشروعات الصناعية													
١- غزل ونسيج	١١١٨٢٢	٤٨١٢٠	١٦٧٩٥٣	٦٢	٣١٧٧٢	١٥	٣٦٩١٢	١٤	٣٨٨٦	١	١٧٨٠٦	٧	٢٦٦٣٧٩
٢- صناعات غذائية	١١٢٠٧٢	٧٤٤٨٤	١٩٧٥٥٦	٧٩	٢٠٧٦٧	٨	٣٧٠٨	٢	٢٣٠٤٣	٩	٤٧٢٥	٢	٢٤٩٧٩٩
٣- صناعات كيماوية	٢٠٥٤١٢	٢٠٠٣٤٠	٤٠٥٧٥٢	٦٨	٥٧١٩٤	١٠	١٧٤٧٢	٣	٧٨٣٩٨	١٣	٣٤٣٦٦	٦	٥٩٣٩٧٨
٤- صناعات خشبية	٩٨٤٧	١٣٤٩٢	٢٣٣٣٩	٦٨,٣	٧٨٩٠	٢٣	٢٣	,١	٢٤٧٣	٧,١	٥١٦	١,٥	٣٤٢٤١
٥- صناعات هندسية	٧٢٨٨٧	٥٨٧٨١	١٣٢٦٦٨	٥٧	٢٤٣٥٠	١٠	٢٤٥٣١	١١	٣٩٤٨٤	١٧	١١٦٥٤	٥	٢٣٢٦٩٠
٦- صناعات مواد البناء	٢٧٩٢١٠	١٣٤٢٨٧	٤١٣٤٩٧	٧٨	٥٤٠٥٦	١٠	١٦٢٥١	٣	٣١٢٩١	٦	١٢٢٤٨	٣	٥٢٧٨٤٣
٧- صناعات معدنية	١٥٢٤٦٩	٨٥٧٨٨	٢٣٨٢٥٧	٨٠	١٤٥١٦	٥	٢٤٨٣	١	١٠٥٤٨	٤	٣٠٠١٣	١٠	٢٩٥٨١٧
٨- صناعات دوائية	٦٤٥١٨	٤٣٦٦٣	١٠٨١٨١	٧٣	٤٤٦٠	٣	٢٦٥٠٨	١٨	٧٢٠٤	٥	٣٣٩٨	١	١٤٨٧٥١
٩- صناعات تعدينية	٢٧٠١٨	٦٢٤٢	٣٣٢٦٠	٩٦	٩٧٣	٣	—	—	—	—	٢٤١	١	٣٤٤٧٤
اجمالي المشروعات الصناعية	١٠٥٥٢٦٦	٦٦٥١٩٧	١٧٢٠٤٦٣	٧٢	٢٢٥٢٧٨	١٠	١٢٧٨٩١	٥	١٩٦٣٢٧	٨	١١٤٠١٣	٥	٢٣٨٣٩٧٢
قطاع : المشروعات التمويلية													
١- شركات توظيف الاموال	٥١٥٣٠٩	٢٥٥٨٥٩	٧٧١١٦٨	٦٨,٣	٢٨٠٧٣٣	٢٤,٩	١٢٦٣	,١	٦٠٤٨٠	٥,٤	١٤٩٨٧	١,٣	١١٢٨٦٣١
٢- البنوك	٢٧٢٩٢٠	١٥٨٤٢١	٤٣١٣٤١	٧٢	٥٨٧٦٣	١٠	٢١٩٧٠	٤	٤٤٤٠٧	٨	٣٣٤٥١	٦	٥٩٤٩٣٢
اجمالي المشروعات التمويلية	٧٨٨[illegible]	٤١٤٢٨٠	١٢٠٢٥٠٩	٧٠	٣٣٩٤٩٦	٢٠	٢٣٢٣٣	١	١٠٩٨٨٧	٦	٤٨٤٣٨	٣	١٧٢٣٠٦٣

تابع جدول رقم (...)

* القيمة بالالف جنيه

القطاع	مصر: ع. محلية	مصر: ع. أجنبية	مصر: الاجمالي – قيمة المساهمة	مصر: الاجمالي – %	الدول العربية: قيمة المساهمة	الدول العربية: %	الولايات المتحدة الامريكية: قيمة المساهمة	الولايات المتحدة الامريكية: %	السوق الاوربية المشتركة: قيمة المساهمة	السوق الاوربية المشتركة: %	دول أخرى: قيمة المساهمة	دول أخرى: %	الاجمالي
قطاع : المشروعات الزراعية والثروة الحيوانية													
١- مشروعات التكامل الزراعي والصناعي	٣٦٩٧٧	٤٨٥٧٢	٨٥٥٤٩	٧٩	١٣٤١٨	١٢	—	—	٧٨٦١	٧	١٨٢٠	٢	١٠٨٦٥٦
٢- " استصلاح واستزراع الاراضي	١٥٢٤١	٦٠٣٢	٢١٢٧٣	٧٨	٤٠١٤	١٥	٩٠٠	٣	١٠٠٠	٣	٢٥٠	١	٢٧٤٣٧
٣- " الثروة السمكية	١٥٠٣٥	١٤٧٠	١٦٥٠٥	٨٣	١٤٨٥	٧	—	—	—	—	١٩٦٠	١٠	١٩٩٥٠
٤- " الثروة الحيوانية والداجنة	١٠٧٤٩٢	٣٩٩٧٣	١٤٧٤٦٥	٧٦	٣١٢٢٥	١٦	١١٥٩	١	٢٦٧٠	١	١١٠٥١	٦	١٩٣٥٧٠
اجمالي مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	١٧٤٧٤٥	٩٦٠٤٧	٢٧٠٧٩٢	٧٨	٥٠١٤٢	١٤	٢٠٥٩	١	١١٥٣٩	٣	١٥٠٨١	٤	٣٤٩٦١٣
قطاع : المشروعات الانشائية													
١- مشروعات الاسكان	٣٧٤٦٦٩	٩١٥٣٥	٤٦٦٢٠٤	٩١	٤٣٧٤٤	٨,٥	—	—	١٨٩٠	,٣	١٢٧٤	,٢	٥١٣١١٠
٢- " المقاولات	٦٧٧٤٩	٤٠٢٩٨	١٠٨٠٤٧	٧٧	١٢٦٣٥	٩	٢٢٧٥	١	١٠٩٠٣	٨	٦٨٢٤	٥	١٤٠٦٨٤
اجمالي المشروعات الانشائية	٤٤٢٤١٨	١٣١٨٣٣	٥٧٤٢٥١	٨٨	٥٦٣٧٧	٨,٦	٢٢٧٥	,٤	١٢٧٩٣	٢	٨٠٩٨	١	٦٥٣٧٩٤
قطاع : المشروعات الخدمية													
١- شركات السياحة	٢٠٥٩٢٦	٢٠١٤٠٢	٤٠٧٣٢٨	٦٤,٣	١٨٤٢٣٤	٢٩	٩٤٦	,٢	١٣٢٧٤	٢	٢٩٠٨٩	٤,٦	٦٣٤٨٧١
٢- " النقل والمواصلات	١٨٤٥	٢١٠٣٧	٢٢٨٨٢	٥٧	٤٢٠٠	١٠	٤٨١١	١٢	٣٩٧٨	١٠	٤٣٠٥	١١	٤٠١٧٦
٣- المستشفيات والمراكز الطبية	٧٣٠٤٥	٢٢١٢٧	٩٥١٧٢	٨٨	٧٦٩٦	٧	١٩٥٠	٢	١٨١٠	٢	١٢٦٠	١	١٠٧٨٨٨
٤- بيوت الخبرة الاستشارية	٤٣٨٠	٥٢٩٤	٩٦٧٤	٧٦	١٦٥	١	١٢٠٨	٩	٨٥٨	٧	٩٠٤	٧	١٢٨٠٩
٥- مشروعات خدمات البترول	١٢٨٩٠	٣٨٩٢	١٦٧٨٢	٣٦	—	—	—	—	٢٩٤١٤	٦٤	—	—	٤٦١٩٦
٦- الخدمات الاخرى	٣٧٧٣٣	٤٠٩٤٥	٧٨٦٧٨	٣٧	١٢٠٢	١	١٢١٥١٩	٥٧	٥٧٤٧	٣	٣٥٢٢	٢	٢١٠٦٦٨
اجمالي المشروعات الخدمية	٣٣٥٨١٩	٢٩٤٦٩٧	٦٣٠٥١٦	٦٠	١٩٧٤٩٧	١٩	١٣٠٤٣٤	١٢	٥٥٠٨١	٥	٣٩٠٨٠	٤	١٠٥٢٦٠٨
الاجمالي العام	٢٧٩٦٤٧٧	١٦٠٢٠٠٤	٤٣٩٨٥٣١	٧١,٣	٨٦٨٧٩٠	١٤	٢٨٥٨٩٢	٥	٣٨٥٦٢٧	٦	٢٢٤٧١٠	٣,٧	٦١٦٣٥٠٠

جدول رقم (٣٧)

مساهمة القطاع العام والخاص في المشروعات الموافق عليها للعمل

داخل البلاد حتى ٣١/١٢/١٩٨٠

القيمة بالألف جنيه

القطاع	عدد الموافقات	اجمالي رؤوس الأموال المصرح بها	عدد المشروعات التي يساهم فيها القطاع العام	مساهمة شركات القطاع العام	مساهمة بنوك القطاع العام	مساهمة شركات التأمين	مساهمة وحدات القطاع العام	اجمالي مساهمة القطاع العام	مساهمة صناديق التنمية	مساهمة القطاع الخاص	مساهمة العرب	مساهمة الأجانب
أولا : قطاع المشروعات الصناعية												
١- صناعة الغزل والنسيج	٧١	٢٦٦٣٧٩	٧	٢٣٣٢٢	٣٤٩٠٠	٣٤١٩	٨١٨٧	٦٩٨٢٨		٩٨١٢٥	٣٩٧٧٢	٥٨٦٥٤
٢- الصناعات الغذائية	٩٣	٢٤٩٧٩٩	١٧	٧٠٧٠	١٧٤٧٢	٤٨١٣	٢٥٦٠	٣١٩١٥		١٦٥٦٤١	٢٠٧٦٧	٣١٤٧٦
٣- الصناعات الكيماوية	١٣٤	٥٩٣٩٧٨	١٥	١٥٢٥٤٧	٢٦٥٤	٥٦٠٠	٢٨٥١٥	١٨٩٣١٦		٢١٦٤٣٦	٥٧٩٩٤	١٣٠٢٣٢
٤- الصناعات الخشبية	١٥	٣٤٢٤١	٣	٢٤٢٥	٦٢٥	٤٨٧	٢٥٠	٣٧٨٧		١١٥٥٢	٧٨٩٠	٣٠١٢
٥- الصناعات الهندسية	٦٧	٢٣٢٦٩٠	١٠	٢٩٣٩٠	٨٠٨١	١٢٥٦	—	٣٨٧٢٢		٩٣٩٣٦	٢٤٣٥٠	٧٥٦٧٢
٦- صناعات مواد البناء	١٠٦	٥٢٧٨٤٣	١٨	٥٧١٦١	٣٧٢٩٠	١٥٠٦٦	٢٠٠٩٣	١٢٩٦١٠		٢٨٣٨٨٧	٥٤٥٥٦	٥٩٧٩٠
٧- الصناعات المعدنية	٤٨	٢٩٥٨١٧	٧	٥٢٠٨٩	٧٠٧٥٢	١٦٦٦٢	٤٠٨٤٨	١٨٠٣٥١		٥٧٩٠٦	١٤٥١٦	٤٣٠٤٤
٨- الصناعات الدوائية	٣٣	١٤٨٧٥١	٧	٢١٥٢٦	—	—	—	٢١٥٢٦		٨٦٦٥٥	٤٤٦٠	٣٦١١٠
٩- الصناعات التعدينية	٦	٣٤٤٧٤	٢	١٣٠٠٠	٩٣٧٥	٣١٢٥	٢٠٠٠	٢٧٥٠٠		٥٧٦٠	٩٧٣	٢٤١
اجمالي المشروعات الصناعية	٥٨١	٢٣٨٣٩٧٢	٨٦	٣٥٨٥٣٠	١٨١١٥٤	٥٠٤٢٨	١٠٢٤٥٣	٦٩٢٥٦٥		١٠٢٧٨١٨	٢٢٥٢٧٨	٤٣٨٢٣١
ثانيا : قطاع المشروعات التمويلية :												
١- شركات توظيف الأموال	١٧٨	١١٢٨٦٣١	٥٤	١٠٩٢٤١	١٠٧٩٠٤	٧٤٩٢٠	٧٣٨٨٧	٣٦٥٩٥٢		٤٠٥٢١٦	٢٨٠٧٣٣	٧٦٧٣٠
٢- البنوك	٧٤	٥٩٤٩٣٢	٣٩	٩٦٨٦	١٠٧٢٥١	٣٦٩١٧	٢٠٥٠٠	١٧٤٣٥٤		٢٥٦٩٨٧	٥٨٧٦٣	١٠٤٨٢٨
اجمالي المشروعات التمويلية	٢٥٢	١٧٢٣٥٦٣	٩٣	١١٨٩٢٧	٢١٥١٥٥	١١١٨٣٧	٩٤٣٨٧	٥٤٠٣٠٦		٦٦٢٢٠٣	٣٣٩٤٩٦	١٨١٥٥٨

تابع جدول رقم (١٠)

القيمة بالالف جنيه

القطاع	عدد الموافقات	اجمالى رؤس الاموال المصرح بها	عدد المشروعات التى يساهم فيها القطاع العام	مساهمة شركات القطاع العام	مساهمة بنوك القطاع العام	مساهمة شركات التأمين	مساهمة وحدات القطاع العام	اجمالى مساهمة القطاع العام	مساهمة صناديق التنمية	مساهمة القطاع الخاص	مساهمة العرب	مساهمة الاجانب
ثالثا : قطاع المشروعات الزراعيـة والثروة الحيوانيـة												
شروعات التكامل الزراعى والصناعى	١٠	١٠٨٦٥٦	٤	٢٧٧٧٨	٥٤٣٧	٣١٢٠	٤٢٩٠	٤٠٦٢٥		٤٤٩٢٤	١٣٤١٨	٩٦٨٩
شروعات استصلاح واستزراع الاراضى	١٧	٢٧٤٣٧	٦	٤٢٠	٩٥٠	—	٤٢٥	١٨٠٥		١٩٤٦٨	٤٠١٤	٢١٥٠
شروعات الثروة السمكيـة	٤	١٩٩٥٠	٤	٣٢١٧	١٢٣٥	٢٠٨٠	١٥١٢	٨٠٤٤		٨٤٦١	١٤٨٥	١٩٦٠
شروعات الثروة الحيوانية والداجنـة	٧٥	١٩٣٥٧٠	٨	٥٢٥٠	١١٣٨٠	١٢٠٠	٨٨٣٨	٢٦٦٦٨		١٢٠٧٩٧	٣١٢٢٥	١٤٨٨٠
اجمالى مشروعات الزراعة والثروة الحيوانية	١٠٦	٣٤٩٦١٣	٢٢	٣٦٦٦٥	١٩٠٠٢	٦٤٠٠	١٥٠٧٥	٧٧١٤٢		١٩٣٦٥٠	٥٠١٤٢	٢٨٦٧٩
رابعا : قطاع المشروعات الانشائية												
مشروعات الاسكـان	٨١	٥١٣١١٠	٣	—	٧٥٠٠	٦٦٧٠	—	١٤١٧٠		٤٥٢٠٣٤	٤٣٧٤٢	٣١٦٤
مشروعات المقـاولات	١١٦	١٤٠٦٨٤	٨	٣٨٢١	٣٧٠٠	—	٦٧٠	٨١٩١		٩٩٨٥٦	١٢٦٣٥	٢٠٠٠٢
اجمالى المشروعات الانشائيـة	١٩٧	٦٥٣٧٩٤	١١	٣٨٢١	١١٢٠٠	٦٦٧٠	٦٧٠	٢٢٣٦١		٥٥١٨٩٠	٥٦٣٧٧	٢٣١٦٦
خامسا : قطاع المشروعات الخدمية												
شركات السياحـة	١٠٤	٦٣٤٨٧١	١٥	١٢٣٧٠	١١٠٠٠	٦٧٤٧	٣٣٥٨٣	٦٣٧٠٠		٣٤٢٦٢٨	١٨٤٢٣٤	٤٣٣٠٩
شركات النقل والمواصلات	١٢	٤٠١٧٦	٣	٨٨٩	١٨٠٠	—	—	٢٦٨٩		٢٠١٩٣	٤٢٠٠	١٣٠٩٤
المستشفيات والمراكز الطبيـة	٣٠	١٠٧٨٨٨	٤	١٤٤٠٠	٣٤٦٠	٦٦٥	١٤٠٠	١٩٩٢٥		٧٥٢٤٧	٧٦٩٦	٥٠٢٠
بيوت الخبرة الاستشاريـة	٢٩	١٢٨٠٩	٦	١٨١٥	٢٩٥	٢١٠	١١٨٠	٣٥٠٠		٦١٧٤	١٦٥	٢٩٧٠
مشروعات خدمات البترول	٤	٤٦١٩٦	٢	١٢٠١٤	—	—	٤٧٦٨	١٦٧٨٢		—	—	٢٩٤١٤
الخدمات الاخـرى	٤٠	٢١٠٦٦٨	٨	٢٤٠	٣٢٤٤	٦٣٤	٨٨٥٧	١٢٩٧٥		٦٥٧٠٣	١٢٠٢	١٣٠٧٨٨
اجمالى المشروعات الخدمية	٢١٩	١٠٥٢٦٠٨	٣٨	٤١٧٢٨	١٩٧٩٩	٨٢٥٦	٤٩٧٨٨	١١٩٥٧١		٥١٠٩٤٥	١٩٧٤٩٧	٢٢٤٥٩٥
الاجمالى العام	١٣٥٥	٦١٦٣٥٥٠	٢٥٠	٥٥١٦٢١	٤٤٦٣١٠	١٨٣٥٩١	٢٦١٢٣٧٢	١٤٥١٩٤٥		٢٩٤٦٥٨١	٨٦٨٧٩٠	٨٩٦٢٢٩

جدول رقم (١٤)

بيان

بالمشروعات الموافق عليها حتى ١٩٨٦/١٢/٣١ بالمناطق الحرة العامة والخاصة

" القيمة بالألف جنيه "

المناطق	عدد المشروعات	رؤوس الأموال المصرح بها			التكاليف الاستثمارية المستهدفة			العمالة المستهدفة			الأجور المستهدفة		
		ع. محلية	ع. أجنبية	اجمالي	ع. محلية	ع. أجنبية	اجمالي	مصريون	أجانب	اجمالي	للمصريين	للأجانب	اجمالي
المناطق الحرة العامة :													
١) المنطقة الحرة العامة بالقاهرة	٢٨	٢٤٣	٤٣٢١٤	٤٣٤٥٧	٣٢٠	٥٨٠١٧	٥٨٣٣٧	١٣٦٣	٤٠	١٤٠٣	٢٦٨٩	٤٨١	٣١٧٠
٢) المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية	٨٤	٤٠٦	٦٦٧٤٦	٦٧١٥٢	٣٤٨٥	١١٩٣٣٩	١٢٢٨٢٤	٣٢٨١	٢١٤	٣٤٩٥	٨٢٥٧	٢٠٧١	١٠٣٢٨
٣) المنطقة الحرة العامة ببورسعيد	٨١	١٨٨٠	٨٤٧٦٨	٨٦٦٤٨	١٩٣٠	١٠٦٥٩٢	١٠٨٥٢٢	٤٢٥٥	٢٩٧	٤٥٥٢	٣٣٢٥	٦٩٢	٤٠١٧
٤) المنطقة الحرة العامة بالسويس	٢٩	٣٤٥	١٩٩٤١	٢٠٢٨٦	٣٤٥	٢٧٣١٧	٢٧٦٦٢	٥٦١	٣٣	٥٩٤	٦٧٢	٣٤١	١٠١٣
اجمالي المناطق الحرة العامة	٢٢٢	٢٨٧٤	٢١٤٦٦٩	٢١٧٥٤٣	٦٠٨٠	٣١١٢٦٥	٣١٧٣٤٥	٩٤٦٠	٥٨٤	١٠٠٤٤	١٤٩٤٣	٣٥٨٥	١٨٥٢٨
المناطق الحرة الخاصة :													
١) المناطق الحرة الخاصة بالقاهرة	١٧	١٦٦٦	٤٥١٣٢٢	٤٥٢٩٨٨	١٦٦٦	٤٧٧١٢٧	٤٧٨٧٩٣	٣٢٣٤	١٠٤	٣٣٣٨	٦٨٧٢	٤٣٦	٧٣٠٨
٢) المناطق الحرة الخاصة بالاسكندرية	٢٠	—	٢٢٣٩٨٥	٢٢٣٩٨٥	—	٣٥٧٢٢٠	٣٥٧٢٢٠	٣١٦٥	١٤٦	٣٣١١	١٢٧٩٤	٧٥٧	١٣٥٥١
٣) المناطق الحرة الخاصة ببورسعيد	٢	—	٧٨٢	٧٨٢	—	٩٥٧	٩٥٧	١٥٠	—	١٥٠	٢٦٦	—	٢٦٦
٤) المناطق الحرة الخاصة بالسويس	٧	١٣٣	٣٤٥٧٥	٣٤٧٠٨	٢١٧	٣٩٨٣٨	٤٠٠٥٥	٨١٨	١١٤	٩٣٢	٣٨٢٥	١٤٨٦	٥٣١١
اجمالي المناطق الحرة الخاصة	٤٦	١٧٩٩	٧١٠٦٦٤	٧١٢٤٦٣	١٨٨٣	٨٧٥١٤٢	٨٧٧٠٢٥	٧٣٦٧	٣٦٤	٧٧٣١	٢٣٧٥٧	٢٦٧٩	٢٦٤٣٦
الاجمالي العام	٢٦٨	٤٦٧٣	٩٢٥٣٣٣	٩٣٠٠٠٦	٧٩٦٣	١١٨٦٤٠٧	١١٩٤٣٧٠	١٦٨٢٧	٩٤٨	١٧٧٧٥	٣٨٧٠٠	٦٢٦٤	٤٤٩٦٤

جـــدول رقم (١٨)

بيـــــان

بالمشروعات التي تحت التنفيــذ بالمناطق الحـــــرة حـــتى ١٩٨٦/١٢/٣١

" القيمة بالالف جنيه "

المناطـــق	عدد المشروعات	رؤوس الاموال المصرح بهـــا			التكاليف الاستثماريه المستهدفـــه			العماله المستهدفـه			الاجور المستهدفـه		
		ع٠ محليه	ع٠ اجنبيـه	اجمالي	ع٠ محليه	ع٠ أجنبيـه	اجمالي	مصري	اجنبي	اجمالي	للمصريين	للاجانب	اجمالي
المناطق الحرة العامـــه :													
١) المنطقه الحره العامه بالقاهرة	٣	—	١١٨١٦	١١٨١٦	—	١١٨١٦	١١٨١٦	١٥٧	٢	١٥٩	٦١٢	٣٤	٦٤٦
٢) المنطقه الحره العامه بالاسكندريه	٨	—	٧١٤٨	٧١٤٨	—	١٠٠٦٠	١٠٠٦٠	٦٨٦	٣٦	٧٢٢	١٣٣٠	٣٤٦	١٦٧٦
٣) المنطقه الحره العامه ببورسعيد	٢	—	١٣٠٤	١٣٠٤	—	١٣٠٤	١٣٠٤	٥١	٤	٥٥	٥١	٢١	٧٢
٤) المنطقه الحره العامه بالسويس	٣	—	٧١١٥	٧١١٥	—	٧١١٥	٧١١٥	٣٦	٣	٣٩	١١٥	٥٤	١٦٩
اجمالي المناطق الحره العامه	١٦	—	٢٧٣٨٣	٢٧٣٨٣	—	٣٠٢٩٥	٣٠٢٩٥	٩٣٠	٤٥	٩٧٥	٢١٠٨	٤٥٥	٢٥٦٣
المناطق الحره الخاصـــه :													
١) المنطقه الحره الخاصه بالقاهـرة													
٢) المناطق الحره الخاصه بالاسكندريه													
٣) المناطق الحره الخاصه ببورسعيد													
٤) المناطق الحره الخاصه بالسويس													
اجمالي المناطق الحره الخاصه	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
الاجمالي العـــــام	١٦	—	٢٧٣٨٣	٢٧٣٨٣	—	٣٠٢٩٥	٣٠٢٩٥	٩٣٠	٤٥	٩٧٥	٢١٠٨	٤٥٥	٢٥٦٣

جدول رقم (٢٣)

بيـــان

مساهمة القطاع العام والخاص بالمناطق الحرة حتى ١٩٨٦/١٢/٣١

" القيمة بالالف جنيـــة "

المناطـــــــــــق	عدد الموافقات	اجمالى رؤوس الاموال المصرح بهـا	عدد الشركات التى يساهم فيها القطاع العام	مساهـة شركات القطاع العام	مساهـة بنوك القطـاع العـام	مساهمة شركات التأمين	مساهمة وحدات القطاع العـام	اجمالـى مساهمة القطاع العـام	مساهمة القطـاع الخـاص	مساهمة العـرب	مساهمة الاجانـــب
المناطق الحرة العامـــة											
١) المنطقة الحرة العامة بالقاهـــرة	٢٨	٤٣٤٥٧	١	١٠٠٠	—	—	—	١٠٠٠	٢٦٠٣٥	٧٧٠	١٠٦٥٢
٢) المنطقة الحرة العامة بالاسكندريـة	٨٤	٦٧١٥٢	٢	٢٢٤١	—	—	—	٢٢٤١	٣٧٢٧٠	٦٧٨٦	٢٠٨٥٥
٣) المنطقة الحرة العامة ببورسعيـــد	٨١	٨٦٦٤٨	٠	٢١٣٥	٧٦٢٠	—	—	٩٧٥٥	٢٩٢٣٠	٢٥٥١٠	٢٦٢٥٣
٤) المنطقة الحرة العامة بالسويـــس	٢١	٢٠٢٨٦	٣	١٢٠٠	٢٣٧	—	—	١٤٣٧	٨٨٧٦	٦٢٢	٩٣٥١
اجمالى المناطق الحرة العامـــة	٢٢٢	٢١٧٥٤٣	١١	٦٥٧٦	٧٨٥٧	—	—	١٤٤٣٣	٩٨٣١٤	٤٢٦٨٨	٧٢١١١
المناطق الحرة الخاصـــة											
١) المناطق الحرة الخاصة بالقاهـــرة	١٧	٤٥٢٩٨٨	٣	٧٢٨	—	١٦٥٩	—	٢٣٨٧	٢٧٢٤٠	٤٠٦٨٠١	١٦٥٦٠
٢) المناطق الحرة الخاصة بالاسكندريـة	٢٠	٢٢٣٩٨٥	٠	٨٠٢٨٢	٧١٦٩	١٣٥٠	٣٧٤٥	٩٢٥٤٦	٤٦٣٦٣	٨٦٠١	٧٦٤٧٥
٣) المناطق الحرة الخاصة ببورسعيـــد	٢	٧٨٢	—	—	—	—	—	—	٤٨٨	—	٢٩٤
٤) المناطق الحرة الخاصة بالسويـــس	٧	٣٤٧٠٨	٢	٩٩٠	—	—	—	٩٩٠	٢٧٤	—	٣٣٤٤٤
اجمالى المناطق الحرة الخاصـــة	٤٦	٧١٢٤٦٣	١٠	٨٢٠٠٠	٧١٦٩	٣٠٠٩	٣٧٤٥	٩٥٩٢٣	٧٤٣٦٥	٤١٥٤٠٢	١٢٦٧٧٣
الاجمالـــى العـــام	٢٦٨	٩٣٠٠٠٦	٢١	٨٨٥٧٦	١٥٠٢٦	٣٠٠٩	٣٧٤٥	١١٠٣٥٦	١٧٢٦٧٦	٤٤٨٠٩٠	١٩٨٨٨٤

جدول رقم (٢٤)
مساهمات الدول فى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة
حتى ١٩٨٦/١٢/٣١

القيمة بالألف جنيه

المناطــق	مصــر: ع. محليــة	ع. أجنبيــة	اجمالــى: قيمة المساهمة	٪	الدول العربيــة: قيمة المساهمة	٪	الولايات المتحــدة الأمريكيــة: قيمة المساهمة	٪	السوق الأوروبية المشتركة: قيمة المساهمة	٪	دول اخــرى: قيمة المساهمة	٪	الاجمالى
المناطق الحرة العامة													
١- المنطقة الحرة العامة بالقاهرة	٢٤٣	٢٦٧٩٢	٢٧٠٣٥	٦٢	٧٧٠	٢	٧٣٦٠	١٧	٧٧٢	٢	٧٥٢٠	١٧	٤٣٤٥٧
٢- المنطقة الحرة العامة بالاسكندرية	٤٠٦	٣١١٠٥	٣١٥١١	٥٩	٦٧٨٦	١٠	٨٩٦٠	١٣	٣٨٢٠	٦	٨٠٧٥٠	١٢	٦٧١٥٢
٣- المنطقة الحرة العامة ببورسعيد	١٦٠٠	٣٤٢٨٥	٣٥٨٨٥	٤٢	٢٤٥١٠	٢٨	١٩٩٠	٢	١٤٣٤٧	١٧	٩٩١٦	١١	٨٦٦٤٨
٤- المنطقة الحرة العامة بالسويس	٣٤٥	٩٩٦٨	١٠٣١٣	٥١	٦٢٢	٣	—	—	—	—	٩٣٥١	٤٦	٢٠٢٨٦
اجمالى المناطق الحرة العامة	٢٥٩٤	١١٠١٥٠	١١٢٧٤٤	٥٢	٣٢٦٨٨	١٥	١٨٣١٠	٨	١٨٩٣٩	٩	٣٤٨٦٢	١٦	٢١٧٥٤٣
المناطق الحرة الخاصة													
١- المناطق الحرة الخاصة بالقاهرة	١٦٦٦	٢٧٩٦١	٢٩٦٢٧	٦ر٥	٤٠٦٨٠١	٩ر٨٩	٦٩١٥	٥ر١	٩٣٨٣	٢	٢٦٢	١ر	٤٥٢٩٨٨
٢- المناطق الحرة الخاصة بالاسكندرية	—	١٣٨٩٠٩	١٣٨٩٠٩	٦٢	٨٦٠١	٤	٢٢٠	١ر	٢٧٦٠	١	٧٣٤٩٥	٩ر٣٢	٢٢٣٩٨٥
٣- المناطق الحرة الخاصة ببورسعيد	—	٤٨٨	٤٨٨	٦٢	—	—	—	—	٢٩٤	٣٨	—	—	٧٨٢
٤- المناطق الحرة الخاصة بالسويس	١٣٣	١١٣١	١٢٦٤	٧ر٣	—	—	٢٦٠٣٤	٧٥	٦٤٦٠	٦ر١٨	٩٥٠	٧ر٢	٣٤٧٠٨
اجمالى المناطق الحرة الخاصة	١٧٩٩	١٦٨٤٨٩	١٧٠٢٨٨	٢٤	٤١٥٤٠٢	٥٨	٢٣١٦٩	٥	١٨٨٩٧	٣	٧٤٧٠٧	١٠	٧١٢٤٦٣
الاجمالى العــام	٤٣٩٣	٢٧٨٦٣٩	٢٨٣٠٣١	٥ر٣٠	٤٤٨٠٩٠	٤٨	٥١٤٧٩	٥ر٥	٣٧٨٣٦	٤	١٠٩٥٦٩	١٢	٩٣٠٠٠٦

جـــدول رقـم (٢٥)

بيــــان

باجمالى المشروعات بالمناطق الحرة العامة والخاصة موزعة قطاعيــا حــتى ١٩٨٦/١٢/٣١

* القيمه بالالــف جنيـــه

القطاعـــات	العدد	اجمالى رؤوس الأمـــوال			اجمالى التكاليف الاستثماريـــه			العمالـــه			الاجـــور		
		ع٠ محليـــه	ع٠ أجنبيـــه	اجمالـــى	ع٠ محليـــه	ع٠ أجنبيـــه	اجمالـــى	مصريين	اجانـــب	اجمالى	للمصريين	للأجانب	اجمالى
١) قطاع التخزيـــن	١٦٨	٢٨٠٩	١٢٩٩٤٩	١٣٢٧٥٨	٥٠٣٦	١٩٠٣٦٣	١٩٥٣٩٩	٤١٣٨	٢٧٨	٤٤١٦	٧٨٢١	٢١٣٤	٩٩٥٥
٢) قطاع الخدمـــات	٢٩	١٣٣	١٣٥٣١٩	٢٣٥٤٥٢	١٣٣	٣٧٨٦٣٢	٣٧٨٧٦٥	٣٩٠١	٢٢٨	٤١٢٩	١٥٣٩١	١٢٠٥	١٦٥٩٦
٣) قطاع التجارة والمـال	٥	—	٤٢٥٢٠٠	٤٢٥٢٠٠	—	٤٢٦٢٥٠	٤٢٦٢٥٠	—	—	—	—	—	—
٤) قطاع المشروعات الصناعيه	٦٦	١٧٣١	١٣٤٨٦٥	١٣٦٥٩٦	٢٧٩٤	١٩١١٦٢	١٩٣٩٥٦	٨٧٨٨	٤٤٢	٩٢٣٠	١٥٤٨٨	٢٩٢٥	١٨٤١٣
الاجمالـــى	٢٦٨	٤٦٧٣	٩٢٥٣٣٣	٩٣٠٠٠٦	٧٩٦٣	١١٨٦٤٠٧	١١٩٤٣٧٠	١٦٨٢٧	٩٤٨	١٧٧٧٥	٣٨٧٠٠	٦٢٦٤	٤٤٩٦٤

جـــــدول رقـم (٢٦)

بيــــــان

باجمالي المشروعات الموافق عليها بالمناطق الحرة العامة موزعة قطاعيا حتى ١٩٨٦/١٢/٣١

* القيمه بالالـــف جنيـــــه *

القطاعـــات	العدد	اجمالي رؤوس الأمـــوال			اجمالي التكاليف الاستثماريـــه			العمالـــه			الاجـــور		
		ع. محليـــه	ع. أجنبيـــه	اجمالـــي	ع. محليـــه	ع. أجنبيـــه	اجمالـــي	مصريين	أجانـب	اجمالي	للمصريين	للاجانب	اجمالي
١) قطاع التخزيـــن	١٦٠	٢٥٨١	١١٧٠٤٨	١١٩٦٢٩	٤٨٠٨	١٦٨٢٩٤	١٧٣١٠٢	٣٦٠٣	٢٣٢	٣٨٣٥	٦٨٢١	١٦٧١	٨٤٩٢
٢) قطاع الخدمـــات	٧	—	٨٥٦٧	٨٥٦٧	—	١١٣٢٢	١١٣٢٢	٥٣٤	٢٧	٥٦١	٩٦٩	٣١٦	١٢٨٥
٣) قطاع التجارة والمـال	١												
٤) قطاع المشروعات الصناعيه	٥٤	٢٩٣	٨٩٠٥٤	٨٩٣٤٧	١٢٧٢	١٣١٦٤٩	١٣٢٩٢١	٥٣٢٣	٣٢٥	٥٦٤٨	٧١٥٣	١٥٩٨	٨٧٥١
الاجمالـــي	٢٢٢	٢٨٧٤	٢١٤٦٦٩	٢١٧٥٤٣	٦٠٨٠	٣١١٢٦٥	٣١٧٣٤٥	٩٤٦٠	٥٨٤	١٠٠٤٤	١٤٩٤٣	٣٥٨٥	١٨٥٢٨

جدول رقم (٣١)

بيـــان

باجمالى المشروعات الموافق عليها للعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة موزعة قطاعيا حتى ١٩٨٦/١٢/٣١

* القيمه بالالف جنيـــه *

القطاعات	العدد	اجمالى رؤوس الأموال			اجمالى التكاليف الاستثماريه			العماله			الاجور		
		ع٠ محليه	ع٠ أجنبيه	اجمالى	ع٠ محليه	ع٠ أجنبيه	اجمالى	مصريين	اجانب	اجمالى	للمصريين	للاجانب	اجمالى
١) قطاع التخزين	٨	٢٢٨	١٢٩٠١	١٣١٢٩	٢٢٨	٢٢٠٦٩	٢٢٢٩٧	٥٣٥	٤٦	٥٨١	١٠٠٠	٤٦٣	١٤٦٣
٢) قطاع الخدمات	٢٢	١٣٣	٢٢٦٧٥٢	٢٢٦٨٨٥	١٣٣	٣٦٧٣١٠	٣٦٧٤٤٣	٣٣٦٧	٢٠١	٣٥٦٨	١٤٤٢٢	٨٨٩	١٥٣١١
٣) قطاع التجارة والمال	٤	—	٤٢٥٢٠٠	٤٢٥٢٠٠	—	٤٢٦٢٥٠	٤٢٦٢٥٠	—	—	—	—	—	—
٤) قطاع المشروعات الصناعيه	١٢	١٤٣٨	٤٥٨١١	٤٧٢٤٩	١٥٢٢	٥٩٥١٣	٦١٠٣٥	٣٤٦٥	١١٧	٣٥٨٢	٨٣٣٥	١٣٢٧	٩٦٦٢
الاجمالى	٤٦	١٧٩٩	٧١٠٦٦٤	٧١٢٤٦٣	١٨٨٣	٨٧٥١٤٢	٨٧٧٠٢٥	٧٣٦٧	٣٦٤	٧٧٣١	٢٣٧٥٧	٢٦٧٩	٢٦٤٣٦

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية

١ - الكتب :

دكتور/ ابراهيم شحاته :

- معاملة الاستثمارات الأجنبية فى مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢.

دكتور/ أحمد جامع :

- لمحة عن الاقتصاد المصرى منذ (عام ١٩٧٣ - أكتوبر١٩٧٩) القاهرة ، ١٩٧٩ .
- علم الاقتصاد ، التحليل الاقتصادى الكلى ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨١.
- النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول ، التحليل الاقتصادى الجزئى ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٦.

دكتور / اسماعيل صبرى عبدالله :

- نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦.

دكتور : البرت أ. هيرشمان:

- استراتيجية التنمية الاقتصادية ، ترجمة الدكتور حسين عمر ، دار النهضة العربية ، القالهرة ، ١٩٦٧.

دكتور/ الواثق بالله أحمد:

- دراسة فى التنمية الاقتصادية للدول النامية، القاهرة، ١٩٨١.

دكتور/ أنور اسماعيل الهوارى :
- القروض الخارجية والتنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٢.

دكتوره /حمدية زهران :
- مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية فى البلاد المتخلفة ، مع دراسة تطبيقية خاصة بجمهورية مصر العربية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١.

دكتور/ خليل حسن خليل :
- دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الاقتصاديات المتخلفة ، رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة القاهرة ، ١٩٦١.

دكتور/ رمزى زكى :
- أزمة المديونية الخارجية ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٦.
- أزمة الديون الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨.

روبرت مابرو :
- الاقتصاد المصرى (٥٢ - ١٩٧٧) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧.

دكتور/ زين العابدين ناصر:
- علم المالية العامة ، دراسة موجزة للمبادىء العامة لمالية الدولة النظام الضريبى المصرى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٤.
- محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ،دار النهضة العربية القاهرة ١٩٨٥.

دكتور / عبد الحميد القاضـــــى :
- تمويل التنمية الاقتصادية ، رسالة دكتوراه مقدمــــة لجامعة الاسكندرية ، ١٩٦٩.

دكتور : عبد الرحمن يســــــرى :
- استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصريـــة خلال ربع قرن (١٩٥٠ - ١٩٧٥) ، مؤسسة شباب جامعـــة الاسكندرية ، ١٩٧٨.

دكتور/ عمــــرو محى الديـــن:
- التخلف والتنمية ، دار النهضة العربية ، القاهــــرة، ١٩٧٧.

دكتور/ على الجريتلـــــــى :
- ٢٥ عاما دراسة تحليلية للدراسات الاقتصادية فى مصـــر (٥٢ - ١٩٧٧) ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهــــرة ، ١٩٧٧.

دكتور/ علـــى لطفـــــــى :
- مشكلات التمويل فى الدول النامية ، القاهرة ، ١٩٦٦.
- التنمية الاقتصادية ، دراسة تحليلية ، دار القـــرآن للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٥.
- التخطيط الاقتصادى ، دراسة نظرية وتطبيقية ، مكتبـــة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٧.

دكتور / فؤاد مرســـــــى :
- هذا الانفتاح الاقتصادى ،دار مأمون للطباعة ، القاهرة مارس ١٩٧٦.

دكتور / فوزى منصـــــور :

- محاضرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مقدمـــــة منهجية لدراسة تقسيم العمل الدولى الراهن وموقـــع البلاد النامية منه ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢٠

لستـــــر بيرســــون:

- شركاء فى التنمية ، ترجمة ابراهيم نافع ،دار المعارف القاهرة ، ١٩٧١٠

ليلى لطفى اسكنـــــدر:

- تجربة كل من الصين واليابان فى التنمية وامكانيـــة الاستفادة منها فى علاج مشاكل التخلف ، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ، ١٩٧٩٠

دكتور/ محبــوب الحـــق :

- ستار الفقر خيارات أمام العالم الثالث ، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ، ترجمة أحمد فؤاد بليـــغ ، القاهرة ، ١٩٧٧٠

دكتور/ محمد زكى شافعـــى :

- مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضـة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٤٠
- التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول والثانـــــى، دار النهضة العربية ،القاهرة ، ١٩٦٨٠

دكتور/ محمد سلطان أبو علـــى:

- التخطيط الاقتصادى وأساليبه ،دار الجامعات المصريـة ، القاهرة ، ١٩٧٩٠

محمد مبـــــارك حجيــــــر :
- السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصاديـــة ، الدار القومية للطباعة والنشـــر .

دكتور/ محمد يحيى عويـــس :
- المشاكل الاقتصادية المعاصرة ، دار غريب ، القاهـــرة ١٩٧٦.

دكتور : محمود عبد الفضيـــل:
- الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتـــــاح الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٨٠.

دكتور/ ممدوح الشرقـــــاوى:
- محاضرات فى التنمية الاقتصادية لطلبة دبلوم العلـــوم الاقتصادية ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠.

المستشار/ نايل البابلى والمستشار الدكتور/ ابراهيم محمـــد البرايـــــرى :
- موسوعة الاستثمار ، دار الفكر العربى ، القاهرة .

٢ - الدوريات والمقالات :

دكتور/ ابراهيم حسن العيسوى :
- مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمـــارات الأجنبية المباشرة ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمـــى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مـــارس ١٩٧٦.

دكتور/ ابراهيم سعد الديـــــن :
- الآثار السلبية للفروق الداخلية بين الأقطار العربيـــة على التنمية فى الأقطار الأقل دخلا ، المؤتمـــــر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، القاهـرة ١٩٧٧ ٠

دكتور/ أبو الحسن عبدالرحمن أبو الحسن :
- تساؤلات حول المصارف المصرية الخاصة ، مقالـــــــة بالأهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٥٨٥ ، الصادر فـــــى أول يناير ١٩٨٠٠

دكتور/ أبو بكر متولـــــــــى :
- استراتيجية الاعتماد على الذات ومصيدة التطـــــــور التكنولوجى ، المؤتمر العلمى السنوى الســــــادس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٨١٠

دكتوره / اجلال راتـــــــب ، دكتور محمود عبدالحى :
- تقويم موقف الاستثمارات العربية والأجنبية فـــــــى السبعينات ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٣٢٦) ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٢٠

دكتور/ أحمد الدرش ، دكتور/ عاطف عجوه :
- كيف نهيىء المناخ للاستثمار من أجل استقرار معدل النمو الاقتصادى ، جريدة الاهرام ، العدد رقم ٣٦٣٥٣، الصـادر فى ٢٠ يونيو ١٩٨٦ ٠

دكتور/ أحمد بديع بليـــغ :
- عن فلسفة الانفتاح الاقتصادى ، المؤتمر العلمى السنـــوى الثانى ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، ابريل ١٩٨٢٠

دكتور أحمد جامع :

- مقالة عن الأعمدة السبعة للاصلاح الجذرى للاقتصاد المصرى ، جريدة الأهرام ، العدد الصادر فى ٨ مايو ١٩٧٦.
- ضرورة اصدار قانون موحد ، حديث صحفى لجريدة الأهرام العدد رقم ٦٦٩ ، الصادر فى ٩ نوفمبر ١٩٨١.
- المشكلات المتشابكة ، حديث صحفى لجريدة الأهرام العدد رقم ٣٤٦٧٦ ، الصادر فى ٢٠ نوفمبر ١٩٨١.
- هل تنجح التعديلات المستمرة فى استقرار نظم الاستيراد بدون تحويل عملة ، حديث صحفى لجريدة الأهرام العدد رقم ٣٤٧٨٨ ، الصادر فى ١٢ مارس ١٩٨٢.
- الانفتاح للانتاج أم للاستهلاك ، حديث صحفى لجريدة الأهرام ، العدد رقم ٣٥٣٤٧ ، الصادر فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٣.
- تشريع موحد للاستثمار لاستقرار السوق وتوحيد المعاملة بين المشروعات ، حديث صحفى مع جريدة الأهرام ، العدد رقم ٣٦١٥٠ ، الصادر فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٥.
- توحيد أسعار الصرف من خلال سوق حرة للعملات تأخر ١٣ عاما هى عمر الانفتاح وأصبح ضرورة لا اختيار حديث صحفى لجريدة الأهرام ، العدد رقم ٣٦٥٦٣، الصادر فى ١٦ يناير ١٩٨٧.

دكتور أحمد شريف الدين :

- الاستقرار التشريعى ومناخ الاستثمار، حديث صحفى لجريدة الأهرام ، العدد رقم ٣٦٣٥٣ ، الصادر فى ٢٠ يونيو ١٩٨٦.

دكتور أحمد صادق القشيرى:

- اتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار ، الأهرام الاقتصادى العدد رقم ٧٣١ ، الصادر فى ١٧ يناير ١٩٨٣.

دكتور أحمد عبدالعزيز الشرقاوى :
- نظرية التمويل على المستوى القومى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٤٥٧ ، القاهرة ، ١٩٧٠.
- زيادة الأجور ليست القضية ، الأهرام الاقتصادى العدد ٤٦٧ ، الصادر فى أول فبراير ١٩٧٥.
- السياسة الضريبية والعدالة الاجتماعية فى مصر خلال السبعينات ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٢٩٨) ، القاهرة ، يونيو ١٩٨١.

دكتور جلال أحمد أمين :
- بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٧٨.

دكتور جوده عبدالخالق :
- نمط التنمية الاقتصادية والاعتماد المتزايد على الخارج ، المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، مارس ١٩٧٦.
- أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحويلات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٨.

دكتور رضا العدل:
- ادارة التنمية فى ظل الانفتاح ، والمؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٦.

دكتور رمزى زكـــــــــى :

- محاضرات فى النظام النقدى الدولى ، معهــــــد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم ٦١٦ ، القاهـرة، ١٩٧٨.

- نظرية التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلـــــة تفاقم العجز الجارى وسياسات مواجهته فى الفتـــــرة (٥٩ /٦٠ - ١٩٧٥) ، القاهرة ، ١٩٧٨.

دكتوره سلوى سليمــــــان :

- المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية ، المؤتمــــر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٦.

دكتور سليمان نور الديـن :

- حديث صحفى لجريدة الأهرام العدد رقم ٣٤٤٠٣ ، الصـادر فى ٢٠ فبراير ١٩٨١.

دكتور سمير طوبــــــار :

- البنوك الجديدة هل نتوقف عن انشائها ، حديـــــث صحفى لجريدة الأهرام ، العدد رقم ٣٤٣٢٢ ، الصــادر فى ١ ديسمبر ١٩٨٠.

دكتور سيد البــــــواب :

- بنوك الانفتاح كيف نصحح مسارها ، الأهرام الاقتصــــادى، العدد رقم ٨٤١ ، الصادر فى ٢٥ فبراير ١٩٨٥.

دكتور صقر أحمد صقــــــر :

- الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر ، المؤتمــــــر العلمى المستوى الثانى للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٧.

دكتور عبد السلام بـــــدوى :
- تحليل دور البنوك الأجنبية فى تحسين الانتاجيـــة المحلية فى مصر ، المؤتمر العلمى السنوى الثانـــى عن الانتاجية والانتاج فى بيئة الأعمال المصرية ، نقابة التجاريين بالقاهرة ، مايو ١٩٨٣.

دكتور عبد الفتاح عبد الرحمن :
- نحو مفهوم صحيح للانفتاح كمنهج للتنمية فى مصـــر ، ورقة مقدمة الى المؤتمر العلمى السنوى الثانـــى ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، ابريل ١٩٨٢.

دكتور عبد المنعم راضـــى:
- أسباب التضخم فى الاقتصاد المصرى ، مجلة مصـــر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياســـى والاحصاء والتشريع ، العدد ٣٦٧ ، الصادر فى ينايـــر ١٩٧٨.

دكتور عبد الهادى على النجار :
- الشركة الدولية والنشاط فى العلاقات الاقتصاديـــة الدولية ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٣٨٢ ، ١٩٨٠.

دكتور عثمان محمد عثمـــان :
- التدخل الحكومى واختلال الأسعار ، الأهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٧٥١ ، الصادر فى ٦ يونيو ١٩٨٣.

دكتور على حافـــظ :
- مستقبل التجارة الخارجية لمصر فى ظل الاتجاهـــات الحمائية والتكتلات الاقتصادية ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، ١٩٨٠.

دكتور على لطفـــــى :
- استراتيجية استخدام عوائد البترول العربى محليا وعربيا ودوليا ، بحث مقدم الى جمعية الاقتصاديين العراقيين ببغداد ، نوفمبر ١٩٧٦٠

دكتور فاروق ســـلام :
- هموم المستثمرين ، حديث الى جريدة الأهرام ، العدد ٣٦١٧٠ ، الصادر فى ١٩ ديسمبر ١٩٨٥٠

دكتور فاروق نظير زكـــى :
- الانفتاح الاقتصادى والتطور والآثار الاقتصادية ، ورقة مقدمة الى المؤتمر السنوى الثانى ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، ابريل ١٩٨٢٠

دكتور فهمى كامل جرجس :
- دراسة القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الخاص باستثمار المال العربى والأجنبى والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧، بحث مقدم الى مؤتمر تنمية الانتاج فى ظل اقتصاد السلم ، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٠٠

دكتور فؤاد مرســـى :
- التنمية الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية ، مجلة الطليعة ، العدد الصادر فى فبراير ١٩٧٥٠

دكتور فؤاد هاشـــم:
- استخدامات عوائد النفط العربى حتى نهاية السبعينات معهد البحوث والدراسات العربية ،يونيو ١٩٧٧٠

دكتور محمد أحمد الرزاز :

- اتجاهات التنمية الاقتصادية فى مصر ، معهد الدراسات المصرفية .

دكتور محمد زكى شافعى:

- مفهوم التخلف الاقتصادى فى الفكر المعاصر، مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٦٢.
- دور الاستثمارات الأجنبية فى التنمية الاقتصادية ، معهد الدراسات المصرفية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٣.
- مشاكل البلاد المنتجة للمواد الأولية ، محاضرة بمعهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٤.

دكتور محمد رضا سليمان :

- دور الاعفاءات والمزايا الضريبية الواردة بقوانين الاستثمار لجذب الفوائد المالية العربية ، مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، العدد ٣٨٤ ، القاهرة ابريل ١٩٨١.

دكتور محمد على رفعت :

- الانفتاح الاقتصادى وتوجيهه الى خدمة الانتاج، بحث مقدم الى مؤتمر تنمية الانتاج فى ظل اقتصاد السلم ، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٠.
- الاستثمارات الأجنبية فى مصر ماضيها وحاضرها ومستقبلها فى الميزان ، المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ١٩٨٠.

- السيناريو المصرى للانفتاح الاقتصادى ، الأهـــــرام الاقتصادى ، العدد الصادر فى ٤ يناير ١٩٨٢.

دكتور محمد طاهر فريـــــد :
- تقييم كفاءة الأداء الادارى فى البنوك التجاريـــــة مقالة بالمجلة الاقتصادية ، وكالة أنباء الشـــرق الأوسط ، العدد رقم ١٤ ، القاهرة ، الصادر فى مايـــو ١٩٧٨.

دكتور محمد فخرى مكـــــى:
- التغييرات الهيكلية فى ميزان المدفوعات المصــــرى تبعا لاحصاءات الجمارك ، المؤتمر العلمى السنـــوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، ١٩٧٨.

دكتور محمد محمود الامـــــام:
- التخطيط من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــــة، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٣.

دكتور مصطفى السعيـــــد:
- التنمية الصناعية فى جمهورية مصر العربيـــــــة واستراتيجية اشباع الحاجات الأساسية للسكان(٥٢ - ١٩٧٠) المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين القاهرة ، مارس ١٩٧٧.
- الانفتاح الاقتصادى واستراتيجية الاعتماد على الـــذات المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديـــــــن المصريين ، القاهرة ، مارس ١٩٨١.

دكتور مصطفى امـــــام :

- الانفتاح والتضخم وسوء توزيع الدخل القومـــــى ، الأهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٧٥٧ ، الصادر فـــى ١٨ يوليو ١٩٨٣٠

- المعايير الجديدة للاعفاءات الجمركية لمشروعــــات الاستثمار ، الأهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٧٥٧ الصادر فى ١٨ يوليو ١٩٨٣٠

دكتور معتصـــم راشـــد :

- بنوك الانفتاح ماتزال منفتحة على الخارج ، مقـــال للأهرام الاقتصادى ، العدد رقم ٨٧١ ، الصادر فـــى ٢٣ سبتمبر ١٩٨٥٠

هناء خير الديـــــن :

- الملامح الكلية بالاقتصاد المصرى ، باللغة الانجليزيـة ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، ١٩٧٩٠
- اختبار قياس الفعالية كل من قيد الادخار وقيـــــد النقد الأجنبى على تنمية بعض الدول العربيـــة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويـــت ٠

دكتور وجيه شنـــدى :

- استراتيجية جديدة لتهيئة المناخ لزيادة الاستثمـارات، حديث صحفى لجريدة الأهرام ، العدد رقم٣٦٣٦٠، الصادر فى ٢٧ يونيو ١٩٨٦٠

ثالثا : النشرات والتقارير والوثائق :

أ - النشرات :

البنك الأهلى المصرى :

- النشرة الاقتصادية ، المجلد الثلاثون ، العدد الثانى، القاهرة ، ١٩٧٧.
- النشرة الاقتصادية ، المجلد الثانى والثلاثون، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٧٩.
- النشرة الاقتصادية ، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول ، القاهرة ، ١٩٨٠.

البنك المركزى المصرى :

- المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٧٢.
- المجلة الاقتصادية ، المجلد الرابع عشر، العدد الرابع ، ١٩٧٤.
- المجلة الاقتصادية ، المجلد السابع عشر ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٧٧.
- المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن عشر ، العدد الثالث والرابع ، ١٩٧٨.
- المجلة الاقتصادية ، المجلد التاسع عشر ، العدد الثانى ، ١٩٧٩.

جامعة الدول العربية :

- محو الأمية وتعليم الكبار ، نشرة يصدرها الجهاز الاقليمى لمحو الأمية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد ٤٤ ، مايو ١٩٧٣.

- مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، التوطن الصناعى فى الدول العربية ، الطرق والنقل ٠

ب - التقارير :

- تقرير أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الأمانة الفنية ، نحو دعم البنية الأساسية للبحث العلمى فى مصر ، تقرير غير منشور ٠

- تقرير الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ، الاقتصاد المصرى ما بين (٥٢ - ١٩٥٧) ، القاهرة ٠

البنك المركزى المصرى :

- التقرير السنوى ١٩٧٨ ٠
- التقرير السنوى ١٩٧٩ ٠
- التقرير السنوى ١٩٨٦ ٠

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، موقف الانفتاح الاقتصادى فى جمهورية مصر العربية حتى ١٩٨٣/١٢/٣١ ، مرجع رقم (٧٢ - ١٤٥٤١ - ٨٥)، ابريل١٩٨٥٠

- الجهاز المركزى للمحاسبات ، التقرير السنوى ، ١٩٧٥،الجزء الثالث ، القاهرة ١٩٧٦٠

- توصيات لجنة الشئون الاقتصادية ، بشأن برنامج الحكومة العام ، ملحق م٠ج ٣٤،يناير١٩٨٠٠

- تقرير المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (٧٨ - ١٩٧٩) القاهرة ١٩٧٩٠

- تقرير لجنة الموازنة والخطة بمجلس الشعب ، التقرير الأول ، موازنة ١٩٧٦ ، القاهرة ،١٩٧٦٠

- المعهد العربى للتخطيط ، حول آفاق التطورات والوسائل لتحقيق تكنولوجية لخدمة أهداف التنمية العربية خلال العقدين القادمين ، اعداد دكتور أسامة الخولى ، مقرر مجموعة العمل بالكويت .

- معهد البحوث والدراسات العربية ، دراسات حول ضمانات الاستثمار فى قوانين البلاد العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨.

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

- ادارة الاحصاء والمعلومات ، البيان الاحصائى للمشروعات الموافق عليها فى نطاق قانون الاستثمار حتى١٩٨٦/١٢/٣١.
  - التقرير السنوى ١٩٧٩.
  - التقرير السنوى ١٩٨٠.
  - التقرير السنوى ١٩٨٤.
  - مذكرات غير منشورة.

- وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، تقرير عن سياسات الاستثمار الجديدة ، القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ، ديسمبر ١٩٧٩ ، أبحاث غيرمنشورة .

وزارة التخطيط القومى :

- الادارة المركزية للتعامل الخارجى ، الشعبة المركزية للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات ،بيانات عن التعامل مع العالم الخارجى فى السنوات (٧٠/٦٩ – ١٩٧٥)، فبراير ١٩٧٧.

- الاستراتيجية العامة لخطة التنمية الخمسية (٧٦ – ١٩٨٠) المجلد الأول .

- الاستراتيجية العامة لخطة التنمية الخمسية (٧٨ – ١٩٨٢)، المجلد الأول .

- الاطار التفصيلى ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦)، الجزء الأول ، القاهرة نوفمبر ١٩٨٢.
- تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات (٦٩/٧٠ - ١٩٧٩) ، ٧٩.
- وزارة الصناعة ، انجازات وأعمال قطاع الصناعة والتعدين ، القاهرة ،١٩٧٠ ، الجزء الأول .

جـ - الوثائق :

- القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .
- قانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ معدلا بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧.
- قرار وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادى (رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٧٧) باصدار اللائحة التنفيذية لقانون استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة .
- القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء .

(ثانيا) المراجع الأجنبية

أولا: الكتب:

- Avromavic, D., Economic and external Debt, The john Hopkins press, Baltimore, 1966.

- Balassa B., Trade prospect for developing countries, Home wood, Richard E, Irwin, 1964.

- Basi Raghbir, S., determinants of U.S. investment in foreign countries, kent university press, 1966.

- Behrman J., foreign Associates and their finincing in U.S. private investment Abroad, ed by Mikesel, R., oregan university press, 1962.

- Brooke, Michael. Z., and Remmers lee, ed, The international firm, pitman publishing LTD, London 1977.

- Brooke & Remmers, The strategy of Multinational Enterprise, 2 nd Edition, London, 1978.

- Buchanan. N.S., and Ellis H.S., Approaches to economic development, New York, 1955.

- Cairncross, A.K., factors of Economic development, George Allen & Unwin, London, 1962.

  — The condition of foreign and domestic capital to economic development, London, 1962.

- Carr, D.W., foreign investment and development in Egypt, praeger publishers, 1979.

- Carbaugh, R.J., international Economics university of wisconsin, winthrop publisher inc, 1980.

- Dobb, M., prelude to the industrial revolution in capitalism, development and planning, London, 1967.

- Don Wallace. jr., international control of investment, praeger publishers, 1974.

- Driscol, R.E. & Zaki, F.A. & Hayek, P.F., foreign investment in Egypt, Ananolys is of critical factors with emphasis on the foreign investment code, 1978.

- Dunning, J., Technology united states investment and European economic growth, in international investment, ed by .duninng j., penguin Books Ltd, London, 1972.

- Felip pazos, private versus public foreign investment in under developed Areas, Economic development for latin America, Howord Ellis and Henry Wallich, 1961.

- Gillespie, Kate., the Tripartite Relation ship, praeger publisher, 1984.

- Gubhati, Resources Absorptive capacity and debt servicing capacity, in john adlev ed, capital movement.

- Hansen, B. & Marzouk, G.A., development and Economic policy in the V.A.R., North Holland., Amsterdam, 1965.

- Hansen, B. & Radwan, Samir, Employment opportunities and equity in changing Economy, Egypt in the 1980.

- Healey, J.M., The economic of aid, student library of economic, Rowtledge and kegar paul, London, 1971.

- Higgins, B., Economic development principles problems and policies, New York, 1959.

- Hussain, shahid. S., Relationship between the fluctuation in Export earning and direct investment payments, (A statistical Test).

- Johnson, H.G., The effeiciency and welfare implications of the international corporation in international investment, ed by Duninng, J., penguin Books Ltd, London, 1972.

- Kanovsky, Eliyahu., The Economic impact of the six- day war, praeger publishers, 1970.

- Keith, Griffin., foreign Resours and Economic development pearsons and political economy of aid, J.J.Byres, London, 1972.

- Kindleberger, C.P., - Economic development, London, 1958.

- The international corparation, cambridge Mass, Mit press, 1970.

- Kindra, G.S., Marketing in developing countries, Croom Helm press, 1984.

- Lall, Sanjaye., developing countries in the international Economy, 1981.

- Leibenstein, H., Economic Back wardness and Economic growth, London, 1957.

- Lewis, Arthur., - The Theory of economic Growth, George, Allen., and unwin Ltd, London., 1955.

-Economic problems of development "Restless" Nations council of world, Tensions, London, 1962.

- Macdougall, G.D.A., The Benefits and costs of private investment from abroad, Atheoretical Approach, Reprinted in the Amercan Economic, Association Readings in international Economics, Richard & Irwin, D., inc., 1968.

- Meier, G.M. & Boldwin, R.E., Economic development, john willey, New York, 1959.

private foreign investment, in international investment, ed by duninng, j., penguin Books Ltd, London, 1972.

- Miksell, R.F., The economic of foreign aid,Aldine publishing company, chicago, 1968.

- Moran, Theodore. H., Multinational corporations, The political Economy of foreign direct investment, lexington Books, 1985.

- Myrdal, The challene of world poverity, A world Anti poverity progfam in outline, New York, 1971.

- Norman, Koplan., Capital formation and allocation in soviet Economic Growth by bergson, New York.

- Nurkse., R., problems of capital formation in underdeveloped countries, Oxford university press, 10th impression, New York., 1966.

- Nurul, Islam., foreign capital and Economic development in Japan, India, Canada , Tultlo Rutland Tokyo, 1960.

- Popkin, J., inter firm difference in direct investment behaviour of U.S.Manufacturing, unpublished P.H.D. dissertation, university of pennsylvania, 1965.

- Reuber, G.L., private foreign investment in development, clarendon press, Oxford, 1973.

- Robinson, H.J., The Motives and flow of private foreign investment (stanford Research institu e,california, 1961.

- Robock, S. & simmonds, K., international business and the Multinational enterprise, Richard Irwin inc, illinois, 1977.

- Rolfe, S.E. & damm, walter, the Multinational corporation in the world economy, praeger publichers, New York, 1970.

- Rosenstein, R., international aid for under developed countries, Oxford University press, 1969.

- Said, EL Naggar., foreign aid to united Arab Republic, 1963.

- Schollhammer, H., Locational strategies of Multinational corporations, 1972.

- Streeten, p., New approaches to private investment in less developed countries, in international investment, ed by duninng, J., Denguin Books Ltd, London, 1972.

- Teotonias dos santos, foreign investment and large Enterprise in laten America, petras and Mleitlin, 1968.

- Wahba, W.g., Transfer of technology, Economic Efficiency and Employment in Egypt, (The Author is related to prof Henry Bruton as regards The ideas fomulated in this study).

- Weigel, D.R., The economics of international Business, jhon willey and sons, New York, 1975.

- William son, J., The open economy and the world economy, Basic Books, inc publishers, New York, 1983.

- Wolf, Ch., foreign aid, theory and practice in southern Asia, 1960.

- Zahlan, A.B., Technology Transfer and change in the Arab world, pergamon, 1978.

ثانياً : الدوريـــــات :

- A garwal J.P., determinants of foreign direct investment A survey, weltwirtschafliches Archiv, vol 116, No. 4, 1980.

- Anisur, R., foreign capital and domestic saving, Review of Economic and statistics, No. 5, Feb. 1968.

- Choadburry, U.R. income, consumption and saving in urban and rural india, the Review of income weallth, March 1968.

- Duninng, J., The determinats of international production, Oxford economics papers, 1973.

- Gapta, K.L., foreign capital inflow dependency Burden and savings Rates, Ky Klo, vol 28, 1975.

- Gouda, A.K., The open door economic policy in Egypt is Contribution to investment and its equity implications, ed by kerr, M.H., & El Sayed Yassin, Rich and poor states in the Middle East Egypt and the New Arab order, the American university in Cairo press, 1982.

- Hanaa, A.K., insufficency of savings or shortoge of foreign Exchange ? Atest of Alternative constraints on the Growth of Egyptian Economy, Economic studies unit Ministry of Economy,1980.

- Hicks, U., Economic growth & development, Oxford Economic papers, 1960.

- Ian, M.H., Migrant workers in Europe, finance and development, vol 10, No.1, March 1973.

- Jain, S.C. & puri,Y., Role of Multinational corporations in developing countries, Management international Review, vol 21, No.2., 1981.

- Kennedy, C. & Thirlwalf, A.P., Technical progress, Asurvey, The economic journal, vol 82, March 1972.

- Kobrin, S.J., foreign direct investment industrialization and social change, conflict Resolution, vol x x , No.3, september 1976.

- Kreinin, M.E., direct foreign investment and The American interest, Economic international, vol 20,1967.

- Lall, Sanjaya., developing Countries and Multinational corporations, commonwealth Economic papers, No. 5., 1978.

- Marton, K., Technology Transfer to developing countries via Multinational, The world economy a Quarterly journal on international economic affairs, vol 9, No. 4, december 1986.

- Mclaughlin, G.t., infitah in Egypt; an appraisal of Egypt open door policy for foreign investment, fordham low review, vol 46, 1978.

- Mikesell , R.F., "Decisive factors in the flow of American direct investment to Europe" Economia in ternational, vol 20, 1967.

- The Nature of savings function in developing countries, A survey of the oretical and Empircal literature journal of Economic literature, March 1973.

- Nestoz, E., & Terleck, J., "What do R & D. numbers tell us about technological change,The American Economic Review, May 1980.

- O'faircheallaigh, Ciaran, foreign investment and development in less developed countries inter American economic affairs, vol 39, No. 2., Autumn 1985.

- Patel, S.J., "Trade Marks in the third world" world development, vol 7, No. 7. July 1979.

- Peled, J.J., Balance of payment problems Reconstructing with the help of foreign loans, Quartealy journal of Economics,2/ 1943.

- Poul, Host., & Madsen., "How much capitial flight from developing countries, finance and development, vol 2, No.1., March, 1965.

- Safarian, A.E., perspectives on foreign direct investment from the viewpoit of a capital Receiving Country, the journal of finance., vol. 23, May 1973.

- Santiago, C.E., The impact of foreign direct investment on export structure and Employment Generation, world development, vol 15, No. 3., March. 1987.

- Schneider, F. & Frey , S.B., Economic and political determinats of foreign direct investment, world development, vol 13, No.2., Feb 1985.

- Singer, H.W., problem of industrialization of under developing countries, international social science Bulletin, vol vI, No. 2, 1954.

- Solomon, A., The chinese Economy, Monthly Review press, New York, 1957.

- Stabaugh, R., "Where in the world should we put that plant? Harvard Business Review, january/Feb. 1968.

- Stevens, G., "fixed investment expenditure of foreign manufacturing affiliates of U.S. firms, theoretical Model and empirical evidence" yale Economic Essays, vola, spring 1969.

- Sultan, Abu. A., saving and development in the Egyptian Economy, L'Egypt contemparaine, jule 1967.

- Sunshine, R.B., Technology Transfers and foreign investment ed by Hellawell, Negotiation foreign investments A Manual for the third world the international low institute, volume II , washington, 1982.

- Swald, W., foreign investment pegulation in Egypt, The case of infitah (openess), special investment negotiation seminor George Twon university, vol 1, 1983.

- Vernon, R., "international investment and international Trade in the product cycle" Quarterly journal of Economics, vol 80, 1966.

- Weisskoph, T.E., impact of foreign capital inflow on domestic saving in underdeveloped countries, journal of international Economy, feb/ 1972.

ثالثا : الوثائق والتقارير :

- Conceptual and statistical problenrs of capital output Ratio, unpublished Re-search.

- Edith Penrose, Ownership and control, Multinational firms in less-developed countries, published in Helleimer, G.K.

- IBRD, partners in development, repart of the commission on international development to the international Bank for Reconstruction and development, praeger publishers, 1970.

  - Economic develompent, table 2,3,May 1972.

- I.M.F., staff working papers, Asurvey of Recent quantitative studies of long-lerm movement, ed by spitaller,E,vol XVIII, March 1971.

  - Egypt Recent Economic development, 1976.

- The Arab world dey indicators.

- The Atlantic papers, university press of cambridge Mass, 1970.

United Nations :

- Trade prospects and capital Needs of developing countries, prepared by unctad, New York, 1968.

- World Economic survey. 1962.

- Statistical year Book, New York, 1970.

- Department of commerce studies on U.S. foreign investment vol p., March 1972.

- Implementation of international development strategy Appraisal of progres during second U.N. development decades, vol II, New York, 1973.

- Department of Economic and social Affairs, Multinational corporation in world development preager publisher, New York, 1974.

- Year book of National Accounts statistics W.B., Annual Report, 12 Nov., 1979.

- Conference on trad and development, transfer and development of technology in Egypt Report by an unctad Mission, Unctad/TT/, AS/7, GE. 80 - 50070,U.N. 1980.

- U.S. Business council, "Report on foreign investment in Egypt, (unpublished, 1975).

- Vanpel, james,"characteristics and Motivation of U.S. corporation which manufacture abroad, paper presented to the meeting participating members of the Atlantic institute, Paris, june 1971.

World Bank:

- Document of the world Bank about Egypt "Economic mangement in periode transition, table 6,10, vol 5, 1977.

- Document of world Bank (A.R. of E.), physical in frastructure, vol v, Nov. 1977.

- Document of world Bank (A.R. of E.), physical in frastructure, vol v., 8 May 1978.

- World Bank Atlas, 1978.

- Frances, stewert "international technoloty transfer issues and options, world Bank staff working paper, No. 344., washington, july 1979.

- World Bank "Arab Republic of Egypt, Recent Economic development and external capital Requirements" Report No. 2738 E.G.I., 12 Nov., 1979.

- World development Report, published for the world Bank, Oxford university press, 1987.

الفهـــــــــرس

الصفحة

الصفحـــــــة

الصفحة

الصفحـــة

الصفحة

الصفحة

